

دعاء مستجاب:

اسال آله الكريم المامه على احسن الوجوه واكملها وأنمها واهجلها ع وانفعها في الآخرة والدنيا ، واكثرها انتفاعا به واعمها قائدة فجميع المسلمين ...

[ انشيخ محيى الدين النووى في المقدمة جد ١ ص ١٠٣ ]

الجئزء العشرون

وهو الجزء الخامس من تكملة هذا السوح

بټهر محمدنجيب الطيعی

رئيس قسم السنة وطوم الحديد بجامعة أم درمان الاسسلامية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ولورثته من بعده

مَكِتَبِّمُ الْأَرْشِيَاكُنَ جندة - الملكة العَيْمِيَة السَّعُودية

## ب التبالرم والرحيم

# قال المصنف رحه الله تعالى باب مقام المعتدة والكان الذي تعتد فيه

اذا طلقت المراة فان كان الطلاق رجعياً كان سكناها حيث يختساد الزوج من المواضع التي تصلح لسكني مثلها ، لانها تجب لحق الزوجية ، وان كان الطلاق بائنا نظرت فان كان في بيت يملك الزوج سكناه بملك أو اعارة ، فان كان الموضع يصلح لسكني مثلها لزمها أن تعتد فيه لقوله عز وجل «أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » فاوجب أن تسكن في الموضع الذي كان يسكن الزوج فيه فان كان الموضع يضيق عليهما انتقل الزوج وترك السكني لها ، لان سكناها تختص بالموضع الذي طلقها فيه ، وان اتسع الموضع لهما وأداد أن يسكن معها نظرت فان كان في الدار موضع منفرد يصلح لسكني مثلها ، كالحجرة أو علو الدار ، أو سفلها وبينهها باب مفلق فسكنت فيه وسكن الزوج في الناني جاز ، لانهما كالعارين المتجاورتين ، فان لم يكن بينهما باب مفلق فان كان لها موضع تستتر فيه ومعها محرم لها تتحفظ به كره ، لانه لا يؤمن فإن كان لها موضع تستتر فيه ومعها محرم لها تتحفظ به كره ، لانه لا يؤمن النظر ولا يحرم ، لان مع المحرم يؤمن الفساد ، فان لم يكن محرم لم يجسز لقوله عليه السلام « لا يخلون رجل بامراة ليست له بمحرم ، فان ثالثهسما الشيطان » .

فصسل وان اراد الزوج بيع الدار التي تعتد فيها نظرت - فان كانت مدة المدة غير معلومة ، كالعدة بالحمل أو بالاقراء - فالبيع باطل لأن النافع في مدة العدة مستثناه ، فيصير كما لو باع الدار واستثنى منفعة مجهولة ، فان كانت مدة العدة معلومة كالعدة بالشهور ففيه طريقان :

. ( أحدهما ) أنها على قولين كبيع الدار المستأجرة •

( والثاني ) أنه يبطل قولا واحدا ، والفرق بينهما أن منفعة الدار تنتقل

الى المستاجر ، ولهذا اذا مات انتقل الى وارثه فلا يكون فى معنى من باع العار واستثنى بعض المنفعة ، والمرأة لا تنتقل المنفعة اليها في مدة العدة ، ولهذا اذا ماتت رجعت منافع الدار الى الزوج فيكون فى معنى من باع الدار واستثنى منفعتها لنفسه ،

فصلل وان حجر على الزوج بعد الطلاق لديون عليه لم يبع السكن حتى تنقضى العدة ، لأن حقها يختص بالعين فقدمت كما يقدم المرتهن على سائر الفرماء وان حجر عليه ثم طلق ضاربت المرأة الفرماء بحقها فان بيعت الدار استؤجر لها بحقها مسكن تسكن فيه لان حقها وان ثبت بعد حقوق المسرماء الا أنه يستند الى سبب متقدم وهو الوطء في النكاح ، فان كانت لها عادة فيما تنقضى به عدتها ضاربت بالسكنى في تلك المدة فان انقضت العدة فيما دون ذلك ردت الفاضل على الفرماء ، فان زادت مدة العدة على العادة ففيه ثلاثة اوجه :

( احدها ) أنها ترجع على الفرهاء بها بقى لها كما ردت الفاضل اذا انقضت عدتها فيما دون العادة •

( والثاني ) لا ترجع عليهم لأن الذي استحقت الضرب به قدر عادتها .

(والثالث) ان كانت عدتها بالأقراء لم ترجع لأن ذلك لا يعلم الا من جهتها وهى متهمة ، وان كانت بوضع الحمل أقامت البينة على وضع الحمل ورجعت عليهم لأنه لا يلحقها فيه تهمة ، فان لم يكن لها عادة فيما تنقضى به عدتها ضربت معهم باجرة أقل مدة تنقضى به ألعدة لأنه يقين فلا يجب ما زاد بالشبك ، فان زادت العدة على اقل ما تنقضى به ألعدة كان الحكم في الرجوع بالزيادة على ما ذكرناه اذا زادت على الهادة .

الشرح الحديث أخرجه أحمد في مسنده من حديث عامر بن ربيعة بلفظ « لا يخلون رجل بامرأة لا تحل له فان ثالثهما الشيطان الا محرم » وأخرجه من حديث جابر بلفظ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس.معها ذو محرم منها فان ثالثهما الشيطان » • وقد أخرج معنها المرأة ليس.معها ذو محرم منها فان ثالثهما الشيطان » • وقد أخرج معنها و

الشیخان عن ابن عباس وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذی من حدیث أبی سعید الخدری وجریر بن عبد الله وبریدة وعقبة بن عامر .

أما الأحكام فقوله تعالى: «أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » قال ابن العربى: وبسط ذلك وتحقيقه أن الله سبحانه لما ذكر السكنى أطلقها لكل مطلقة ، فلما ذكر النفقة قيدها بالحمل ، فدل على أن المطلقة البائن لا نفقة لها •

فاذا طلق الرجل امرأته تظرت ، فان كان الطلاق رجعياً وجب عليه نفقتها واسكانها خيث يختار لأنها فئ معانى الزوجات بدليل أنه يلحقها طلاقه وظهاره وايلاؤه ويتوارثان ، فكانت في معانى الزوجات في النفقة والسكني يجبان في مقابلة الاستمتاع والزوج متمكن من الاستمتاع بها متى شاء بعد الرجعة ، وانما حرمت عليه بعارض فهو كما لو أحرمت . وبه قال أصحابنا وابن عمر وابن مسعود وعائشة ، وهو قول فقهاء المدينة وعلماء الأمصــــار. ، وذهب ابن عباس وجابر بن عبد الله الى أنه لا يجب عليه لها السكني ، وبه قال أحمد واسحاق لما روى أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها وكان عائب بالشام، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت أم كلثوم ودليلنا قوله تعالى : « يا أيها النبي أذا طلقتم النساء » الى قوله : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة » فأمر بأن لا يخرجن من بيوتهن وأراد به بيوت أزواجهن والأمر على أاوجوب • والدليل على أنه أراد بيوت أزواجهن قوله: « ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة » والفاحشة هاهنا : هو أن تبذو على أحمائها ، فلو أراد بيوتهـــن اللاتي يملكن لما أجاز اخراجهن للفاحشة ، وقوله تعالى : «أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن » والمراد به المطلقة البائن ؛ لأنه شرط في وجوب النفقة لها الحمل : وذلك أنما يعتبر في البائن ، فأما الرجعية فتجب لها النفقــة بكل حال ، فأما حديث فاطمـــة فانما نقلها عن بيت زوجها ؛ لأنها بذت على أهل زوجها ، والدليل عليه ما روى عن ميمون بن مهران أنه قال : دخلت المدينة فسألت عن أفقه من بها ، فقيل لِين : سعيد بن المسيب، فأتيته فسألته عن المبتوتة يعدلها السكني الفقال:

لها السكني ، فقلت له : فحديث فاطمة بنت قيس ؟ فقال : تيك امرأة فتنت الناس ، انها كانت فى لسانها ذرابة فاستطالت على أحمائها فنقلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت زوجها ، وروى أن عائشة كانت تقول لفاطمة : اتقى الله ولا تكتمى سبب النقل ،

**اذا ثبت هذا** فان السلمين والذميين فيما ذكرناه سواء ؛ لقوله تعالى « اذا طلقتم النساء » وهذا يعم المسلمة والذمية ، وأما الأمـــة اذا طلقهـــا زوجها ، فالحكم في سكناها في حال عدتها كالحكم في سيكناها في حال الزوجية ، وذلك أن السيد اذا زوج أمته ؛ فهو بالخيار بين أن يمكن الزوج بالاستمتاع بها ليلا ونهاراً ، وبين أن يمكنه من الاستمتاع بهما ليسلا ويستخدمها نهاراً ، فان مكنته من الاستمتاع ليلا ونهاراً ، فعلى الزوج نفقتها وسكناها • وان مكنته من الاستمتاع بها بالليل دون النهار ، لم يجب على الزوج تفقتها وسكناها على المذهب، فعلى هذا اذا طلقهبا الزوج وأرسيلها السيد ليلا ونهاراً وجب على الزوج اسكانها ، وأن أرســلها بالليــل دون النهار لم يجب على الزواج اسكانها أن اختار الزوج اسكانها بالليل ليخص ماءه فيه ، وجب على السيد ارسالها فيه كما قلنا يجب على السيد ارسالها ليلا في حال الزوجية اذا تقرر هذا ، فنقل المزنى في بعض النسخ : ولأهـــل الذمية أن ينقلوها من بيتها • قال أصحابنا : هذا غير صحيح • انما قال الشافعي: ولأهل الأمة أن ينقلوها ، وانما صحفه المزني وإن وطيء الرجــل امرأته بشبهة فاعتدت عنه أو نكحها نكاحا فاسدا ووطئها ففرق بينهما لم يجب عليه لها السكني ؛ لأنه لا حرمة بينهما ، وأن مات عن الصــــــغيرة التي في المهد ؛ فهل يجب لها السكني ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودي ؛ الأصبح: أنه يجب لها كالبالغة ، والثاني : لا يجب لها وبه قال أبو حنيفة •

واذا طلقت وهى فى مسكن للزوج بملك أو اجارة أو اعارة وهو مسا يصح لسكنى مثلها وجب سكناها فيه لقوله تعالى: «لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة » فان أراد الزوج نقلها عنه الى غيره أو طلبت أن تنتقل عنه إذا اتفقا على ذلك من غير عذر لم يجز لأن الله نهى الأزواج عن الخراجهن ونهاهن عن الخسروج عن بيوتهسن وأراد به بيسيوت سكناهن •

اذا ثبت هذا فإن سكناها معتبر بحالها فان كانت ذات جساز وجسوار فلا يسعها الدار الصغيرة فعلى الزوج اسكانها فى دار تسعها وان كانتفقيرة لا جهاز لها ولا جوار فتكفيها الدار الصغيرة فعلى لأن الله أمر بالسكني ولم يبين قدره فينبغي أن يكون الرجوع فيه الى العرف والعادة والعسوف والعادة يختلف في ذلك باختلاف حالها ؛ يرجع في ذلك اليه ولا يعتبر سكناها في حال الزوجية لأنه قد يسكنها في حال الزوجية بدون سكني مثلها وترضى هي بذلك فلا يلزمها ذلك في العدة وقد يسكنها في حال الزوجية بدار أكثر من سكني مثلها وتنطوع بذلك فلا يلزمه ذلك في العدة • فاذا تقرر هـــذا فان كانت الدار التي كآنت ساكنة فيها وقت الطلاق سسكني مثلهما وجب سكناها فيه ، وان كانت دون سكني مثلها فان رضيت به فلا كلام وان لم ترض به فعليه أن يسكنها في سكني مثلها، فان أمكنه أن يضم الى الموضع الذي هي ساكنة فيه حجرة جيدة وكان ذلك سكني مثلها فعل ذلك ، وأن لم يمكنه ذلك نقلها الى سكني مثلها بأقرب المواضع الى الدار التي كانت ساكنة فيها فيه ، وان كانت الدار فوق سكنى مثلها وأراد الزوج أن يسكن هو فما زاد على سكني مثلها نظرت فان كان في الدار حجرة وبين الحجرة والدار باب مغلق ويفتح الدار والحجرة سكني مثلها فللزوج أن يسكنها في الدار ويسكن هو في الحجرة أو يسكنها في الحجرة ويسكن هو في الدار لأنهما كَالدارين المتلاصقين ، وان لم يكن في الدار حجرة ولكني للدار علو وسفل يصلح كل واحد منهما لسكنى مثلها وبينهما باب فللزوج أن يسكنها ف أحدهما ويسكن هو في الآخر كالدارين الملاصقين ، والأُولى أن يسكنها في العلو ؛ لأن لا يستطلع عليها ؛ وان لم يكن للدار علو وسفل ؛ ولكنها داركبيرة ذات بيوت كالخانات التي ينفرد كل بيت منها بطريق وغلق والمرأة ممن يسكن مثلها في مثل هذه البيوت ، فانها تسكن في بيت منها وللزوج أن يسكن في بيت منها ؛ لأن هذه الدار كالدور والمحلة التي تجمع الدور ، وأن لم تكن الدار كلذلك ولكنها سكن وأحد، فان لم يكن فيها ألا بيت وأحد، فليس للزوج أن يسكن معها ، بل ينتقل عنها سرواء كان معها محرم أو لم

يكن ؛ لأنه يحرم عليه الاجتماع معها ، وان كانت في الدار بيتان أو ثلاثة أو اكثر ليس بينهما حاجز غلق و يكفيها أن تسكن في بيت منها فأراد الزوج أن يسكن في بيت من هذه الدار وتسكن هي في الآخر ، فان لم يكن معها محرم لم يجز للزوج أن سكن معها لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يخلون رجل بامرأة ليست له بمحرم فان ثالثهما الشيطان » ، ولا يؤمن أن يخلو بها في مثل ذلك ، وان كان معها محرم لها كالأب والابن أو امرأة ثقة معها ولها موضع تستتر به عن الزوج جاز أن يسكن معها ؛ لأنه يؤمن أن يخلو بها وهل يعتبر أن يكون المحرم لها بالغا ؟ فيه وجهان :

قال القاضى أبو الطيب: تعتبر أن يكون بالغا ؛ لأن من دون البالغ ليس بمكلف ، فلا يلزمه انكار الفاحشة •

وقال الشيخ أبو حامد: لا يعتبر أن يكون بالغا، بل اذا كان مراهقا عاقلا جاز لأن الغرض أن لا يخلو الرجل بامرأة، وذلك لا يوجد مع كون المراهق العاقل معها، فان حجز بين البيتين بحاجز من طين أو خشب أو قصب جاز أن يسكن معها ؛ لأنهما تصيران كالدارين المتجاورين •

فرع واذا طلقها الزوج وهي في مسكن للزوج يملكه فان أراد بيعه قبل انقضاء عدتها نظرت فان كانت عدتها بوضع الحمل أو بالأقراء لم يصح يعه قولا واحداً لأنها تستحق السكني في الدار مدة الوضع والاقراء مجهولة فتصير كما لو باع داراً أو استثنى منفعتها مدة مجهولة ، وان كانت عدتها بالشهور فاختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال هل يصح البيع ؟ فيه قبولان كبيع الدار المستأجرة قبل انقضاء مدة الاجارة ولم يذكر المسعودي غير هذا ومنهم من قال : لا يصح البيع قولا واحداً لأنا لو جوزنا هذا البيع لكان في معنى من باع عينا والستثنى منفعتها مدة لأن المنعة هاهنا للزوج بدليل أن المرأة لو ماتت قتل انقضاء عدتها لكانت سكنى الدار ترجع الى الزوج وليس كذلك الدار المستأجرة فإن المنفعة فيها للمستأجر فلا يكون في معنى مسن باع يداراً والستثنى منفعتها و المستأجر فلا يكون في معنى مسن باع يداراً والستثنى منفعتها و المستأجر فلا يكون في معنى مسن باع يداراً والستثنى منفعتها و المستأجر فلا يكون في معنى مسن باع يداراً والستثنى منفعتها و المستأجر فلا يكون في معنى مسن باع يداراً والستثنى منفعتها و المستأجر فلا يكون في معنى مسن باع يداراً والستثنى منفعتها و المستأجر فلا يكون في معنى مسن

وان طلق الرجل امرأته ثم أفلس وحجر عليه كانت المسرأة أحق بسكني الدار من سائر الغرماء لأن حق الزوجة تعلق بعين الدار بالطلاق وحقوق الغرماء متعلقة بذمة المفلس ، وكان حقها أقوى فقدمت كما لو رهن عيناً من ماله ثم أفلس فان باع الحاكم الدار لحق الغرماء قبل انقضاء مدة العدة فهو كما لو باعها المالك على ما مضى في التي قبلها • وأن أفلس الزوج وحجر عليه ثم طلق زوجته فانها لا عقدم على الغرماء بالمسكن لأن حقهـــــا مساوى لحقوقهم لأن سبب حقها الزوجية وذالمكموجود قبل الحجر فتضارب الغرماء في أجرة سكناها مدة العدة فان كانت عدتها بالشهور فانها تضرب معهم بأجرة دار تصلح لسكني مثلها ثلاثة أشهر فان كانت أجرته مثلا في ثلاثة أشهر ثلاثمائة درهم ضربت معهم ثلاثمائة فان كان ماله مثل ثلث ديونه فان الذي يخصها مائة درهم فتأخذها وتستأجر بها الدار التي كانت ساكنة فيه وقت الطلاق ان أمكنها استئجارها ، وأن لم يمكنها استئجارها استأجرت دارآ تصلح لسكني مثلها بأقرب المواضع اليها فاذا استأجرت بالمائة سسكني مثلها شهراً وانقضت مدة الاجارة فلها أن تسكن باقى مدة العدة في أي موضع شاءت لأن الاسكان من جهة الزوج قد تعذر ويكون باقى أجـــرة سكناها وهو المائتان دينا لها في ذمــة الزوج الى أن يؤسر كســـائر ديون الغرماء ، وان كانت عدتها بالأقراء أو بوضع الحمل فان كان لها عادة فسيما تنقضى لها عدتها من الاقراء أو الحمل فانها تضارب الغرماء بأجرة مسكن مثلها في مثل المدة التي حرت عادتها بانقضاء عدتها فيها فان كانت أجرة مسكن مثلها في زمان عادتها ثلاثمائة وكان ماله مشل ثلث ديونه فان الذي يخصها مائة فتأخذها من ماله وتستأجر بها الدار التي كانت ساكنة بها ان أمكن و وان تعذر استئجارها استأجرت دارا تصلح لمثلها بأقرب المواضع اليها ، وان لم تنقض عدتها الا في وقت عادتها فانها لا ترجع على الغــرماء بشىء ولا يرجعون بشىء مما خصها بل اذا انقضت المدة الذى استأجرت بها الدار مما خصها من مال الزوج انتقلت الى حيث شاءت ، وكان باقي أجيرة مسكنها دينا لها في ذمة الزوج الى أن يؤسر ، وان انقضت عدتها بأقل من عادتها مثل أن كانت عادتها أن عدتها تنقضى بثلاثة أشهر وأجرة مسكن مثلها

فيها ثلثمائة وماله ثلث ديونه فخصها مائة فأخذتها ، ثم انقضت عدتها بشهرين •

فاذا تبين أن الذي كانت تضرب مائتان فترد ثلث المائة وهو ثلاثة والائون درهما وثلث درهم ويقسم ذلك بينها وبين الغرماء على قدر ديونه لأنه كمال ظهر للمفلس وأن زادت مدة عدتها على قدر عادتها بأن لم تنقض عدتها الا بستة أشهر ففيه ثلاثة أوجه:

(أحدها) أنها ترجع على الغرماء فتأخذ مما في أيديهم على قدر ما أو ضربت معهم بستمائة درهم لأنه بان أن الذي يستحق الضرب به هو ذلك فرجعت عليهم كما يرجعون عليها اذا انقضت عادتها كما لو ظهر للمفلس غريم •

(والثانى) وهو قول أبى استحاق أنها لا ترجع على الغرماء بشىء لأن الذى استحقت الضرب به هو ذلك القدر مع تجويز أن يكون لها أكثر منه فلم يجز نقض القسمة بأمر كان موجوداً حال القسمة .

( والثالث ) ان كانت عدتها بالاقراء لم تضرب معهم بالزيادة لأن الزيادة لا تعلم الا بقولها ولا يجوز أن تستحق بقولها حقاً على غيرها وان كانت عدتها بالحمل ضربت بالزيادة لأن الزيادة تعلم بالبينة فجاز لها الرجوع بالبينة ، وان لم يكن لها عادة فيما تنقضى به عدتها فانها تضرب مع الغرماء بأجرة مشل مسكنها في أقل مدة تنقضي بها العدة فإن كانت عدتها بالأقراء ضربت باجرة مثل مسكنها اثنين وثلاثين يوما ولحظتين ، وان كانت عدتها بالحمل ضربت بأجرة مثل مسكنها بستة أشهر لأن ذلك بقين فإن انقضت عدتها لذلك فلا كلام فان أسقطت ما تنقضي به العدة لأقل من ستة أشهر ردت الفضل على الغرماء كما قلنا اذا انقضت عدتها بأقل من عدتها التي ضربت بها مع الغرماء ولا يأتي في الاقراء أن تنقضي عدتها بأقل من اثنين وثلاثين يوما ولحظتين ، وان زادت عدتها في الاقراء أو في الحمل على أقل المدة فيهما فهل تستحق وان زادت عدتها على قدر وان قبل اذا جوزتم لها أن تضرب مع الغرماء بأجرة مسكنها مدة عادتها وفان قبل اذا جوزتم لها أن تضرب مع الغرماء بأجرة مسكنها مدة

عادتها وأقل مدة تنقضى بها العدة فهلا قلتم انها تستحق السكنى فى المنزل الذى يملكه الزوج اذا طلقها فيه بعد أن أفلس وجوازتم بيعه لحق الغسرماء فى أحد القولين كالدار المستأجرة ؟ قلنا لا نقول ذلك لأن عادتها قد تزيد على ذلك فتكون فى معنى من باع داراً واستثنى منفعة مجهولة فلم يصح ؟ هذا نقل أصحابنا البغداديين وقال المسعودى اذا كانت عدتها بالحمل ففيسه وحهان:

# ﴿ أحدهما ﴾ وهو الأصح أنها تضرب بغالب مدة الحمل •

( والثانى ) بأجرة أقل مدة الحمل ، وان كانت بالاقراء ولا عادة لهــــا ضربت بأجرة أقل مدة تنقضى به العدة ، وان كان لها عادة فوجهان الصحيح يضرب بأجرة عادتها والثانى بأقل مدة تنقضى بها الاقراء .

فرع وان طلقها وهى فى مسكن لها فاختلف أصحابنا فيه فقال الشيخ أبو اسحاق يلزمها أن تعتد فيه لأنه مسكن وجبت فيه العدة ولها أن تطالبه بأجرة المسكن لأن سكناها عليه ؛ وقال ابن الصباغ : ان أقامت فيه باجارة أو اعارة جاز ، وان طلبت أن يسكنها فى غيره لزمه لأنه ليس عليها أن تؤجره ملكها ولا تعيره •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان مات الزوج وهى فى العدة قدمت على الورثة فى السكنى النها استجقتها فى حال الحياة فلم تسقط بالموت كما لو أجر داره ثم مات فأن أراد الورثة قسمة النار لم يكن لهم ذلك ، لأن فيها اضرارا بها فى التضييق عليها ، وان أرادوا التمييز بأن يعلموا عليها بخطوط من غير نقض ولا بناء ، فأن قلنا أن القسمة تمييز الحقين جاز لأنه لا ضرر عليها ، وأن قلنا أنها بيسع فعلى ما بيناه .

فصــل وان توفى عنها زوجها وقلنا: انها تسـتحق السكنى فان كانت في مسكن الزوج لزمها أن تعتد فيه علا روت فريعة بنت مالك « أن زوجها

قتل فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم امكثى حتى يبلغ الكتاب اجله » وان لم تكن فى مسكن الزوج وجب من تركته اجرة مسكنها مقدمة على المراث والوصية ، لانه دين مستحق فقدم ، وان زاحمها الغرماء ضاربتهم بقدر حقها ، فأن لم يكن له مسكن فعلى السلطان سكناها لما فى عدتها من حق الله تعالى ، وان قلنا : لا تجب لها السكنى اعتدت حيث شاءت ، فان تطوع الورثة بالسكنى من مالهم وجب عليها الاعتداد فيه .

فصسل وان امر الزوج امراته بالانتقال الى دار اخسرى فخرجت بنية الانتقال ثم مات أو طلقها وهي بين الدارين ففيه وجهان:

( أحدهما ) أنها تخير بين المارين في الاعتداد ، لأن الأولى خرجت عن أن تكون مسكنا لها بالخروج منها والثانية لم تصر مسكنا لها .

( والثاني ) وهي الصحيح أنه يلزمها الاعتداد في الثانية ، لانها مأمورة بالمقام فيها ممنوعة من الأولى !

فصسل وان أذن لها في السفر فخرجت من البيت بنية السفر ثم وجبت العدة قبل أن تفارق البنيان ، ففيه وجهان :

( أحدهما ) وهو قول ابى سعيد الاصطخرى ان لها ان تعود ولها ان تعفى في سفرها ، لأن العدة وجبت بعد الانتقال من موضع العدة فصار كما لو فارقت البنيان .

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق أنه يلزمها أن تعود وتعتد لانه لم يثبت لها حكم السغر ، فأن وجبت العدة وقد فارقت البنيان ، فأن كان فى سهفر نقلة فغيه وجهان كما قلنا فيمن طلقت وهى بين الدار التى كانت فيهها وبين ألدار التى كانت فيهها وبين ألدار التى أمرت بالانتقهال اليهها ، فأن كانت في سهفر حاجة فلها أن تمضى فى سهفرها ولها أن تعود ، لأن فى قطعها عن السفر مشهقة ، وأن وجبت العدة وقد وصلت إلى القصد ، فأن كان للبقاء لزمها أن تقيم وتعتد لانه صار كالوطن الذى وجبت فيه العدة ، فأن كان لقضاء حاجة فلها أن تقيم الى أن تنقضى الحاجة ، فأن كان لزيارة أو نزهة فلها أن تقيم مقام مسافر وهو الى أن تنقضى الحاجة ، فأن كان لزيارة أو نزهة فلها أن تقيم مقام مسافر وهو فيه قولان :

· ( احدهما ) أن لها أن تقيم المدة ، وهو اختيار المزني ، لأنه ماذون فيه ·

(والثانى) أنها لا تقيم أكثر من أقامة المسافر وهسو ثلاثة أيام ، لأنه لم يأذن في المقام على الدوام فلم تزد على ثلاثة أيام ، فأن انقضى ما جعل لها من المقام نظرت فأن علمت أنها أذا عادت إلى البد أمكن أن تنضى سبينًا من عدى . ولم يمنعها خوف الطريق لزمها العرد لتقضى العدة في مكانها ، وأن علمت أنها أذا عادت لم يبق منها شيء ففيه وجهان :

( أحدهما ) لا يلزمها لانها لا نقدر على المدة في مكانها .

( والثاني ) يلزمها لتكون أقرب الى ألموضع الذي وجبت فيه المدة .

فعمسل اذا أحرمت بالحج ثم وجبت عليها العدة ، فان لم تخش فوات العرم اذا قعدت للعدة ثرمها أن تقعد للعدة ثم تحج ؛ لأنه يمكن الجمسع بين الحقين فلم يجز اسقاط أحدهما بالآخر ، فأن خشيت فوات الحج وجب عليها المضى في الحج ، لأنهما الدتوبا في الوجوب وتضييق الرقت والحج اسسبق فقتم ، وأن وجبت العدة ثم احرمت بالحج لزمها القدود ثلعدة ؛ لانه لا يمكن الجمع بينهما والعدة أسبق فقدمت .

الشرح حديث فريمة بنت مالك أخرجه أبو داود في الطلاق عن المقعنبي والترمذي في الطلاق عن اسحاق بن موسى والنسائي في الطلاق عن محمد بن العلاء وعن قتيبة وعن اسحاق بن منصور وابن ماجه في الطلاق عن أبي بكر والطبراني في الطلاق عن سعد بن اسحاق وقد صححه الترمذي ولفظه: « خرج زوجي في طلب أعلاج له فأدركهم في طرف القدوم فقتلوه ؛ فأتاني نعيه وأنا في دار شاسعة من دور أهلي ولم يدع نفقة ولا مالا ورثته وليس المسكن له ، فلو تحولت الى أهلي واخوتي لكان أرفق لي في بعض شأني ، قال تحولي ، فلما خرجت الى المسجد أو الى الحجرة دعاني أو أمر بي فدعيت ، فقيال: امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ بي فدعيت ، فقيال: امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا ، قالت: وأرسسل الي عثمان فأخبرته فأخذ به » ولم يذكر النسائي وابن ماجه ارسال عثمان ، وأخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي وابن حبان والحياكم وصححاه ،

وأعله ابن حزم بجهالة حال زيب بنت كعب بن عجرة الراوية له عن فريعة ، ولكن زينب المذكورة وثقها الترمذي وغيره في الصحابة .

وأما ما روى عن على بن المدينى بأنه لم يرو عنها غير سعد بن اسحاق فمردود بما فى مسند أحمد من رواية سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب فى فضل الامام على عليه السلام ، وقد أعل الحديث أيضا بأن فى اسناده سعد بن اسحاق وتعقبه ابن القطان ثم انه قد وثقه النسسائى وابن حبان ، ووثقه أيضا ابن معين والدارقطنى ، وقال أبو حاتم صالح الحديث ، وروى عنه جماعة من أكابر الأئمة ولم يتكلم فيه يجرح ، وغاية ما قاله فيه ابن حزم وعبد الحق أنه غير مشهور وهذه دعوى باطلة ، فان من يروى عنه مثل سفيان الشورى وحمداد بن زيد ومالك بن أنس ويحيى ابن سعيد والدراوردى وابن جريج والزهرى مع كونه أكبر منه ، وغير هؤلاء الأثمة كيف يكون غير مشهور ،

أما اللغات فان فريعة بضم الفاء وفتح الراء بعدها ياء ساكنة بويقال لها الفارعة ، وهي بنت مالك بن سئان بأخت أبي سعيد الخدرى وشهدت بيعة الرضوائ •

وقد استدل بهذا الحديث على أن المتوفى عنها زوجها تعتد فى المنول الذى بلغها نعى زوجها وهى فيه ولا تخرج منه الى غيره ، وقد ذهب الى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، واليه ذهب مالك وأبو حنيفة والأوزاعى واسحاق وأبو عبيد .

(أحدهما) لا يجب لها السكنى وبه قال على وابن عباس وعائشة وهو اختيار المزنى لقوله تعمالى: « والذين يتموفون منسكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » فذكر العدة ولم يذكر السكنى ولو

كانت واجبة لذكرها ولأنها لا تجب لها النفقة بالاجماع فلم تجب لها السكنى كما لو وطئها بشبهة •

(والثانى) يجب لها السكنى وبه قال عبر وابن مسعود وأم سلمة ومن الفقهاء مالك والثورى وأبو حنيفة وأصحابه وهو الصحيح لقبوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أأزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحبول غير اخراج » فذكر الله فى هذه الآية أحكامها منها أن المتوفى عنها لا تخرج من منزلها وأن العدة حول وان لها النفقة والوصية فنسخت العدة فيما زاد على أربعة أشهر وعشر بالآية الأولة ونسخت النفقة بآية الميراث وبقى السكنى علىظاهر الآية بدليل ما روى عن فريعة بنت مالك أنها قالت:أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وقلت : يا رسول الله ان زوجى خرج في طلب عبيد له هربوا ظلما وجدهم قتلوه ولم يترك لى منزلا أفأنتقل الى أهلى فقال لها نعم ؟ ثم ظلما وجدهم قتلوه ولم يترك لى منزلا أفأنتقل الى أهلى فقال لها نعم ؟ ثم دعاها قبل أن تخرج من الحجرة ؟ فقال اعتدى في البيت الذي أتاك فيه وفاة زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشراً » ولأنها معتدة عن نكاح صحيح فوجب لها السكنى كالمطلقة •

وأما الآية الأولة فلا حجة فيها لأنها قد ذكر السكنى فى الآية المنسزلة بعدها فان قيل ما معنى قولها: ولم يترك لى منزلا قلنا: يملك عينه أو يملك منفعته باجارة وانها كانت فى منزل مستعار، واذا رضى المعير بسكناها فيسه وجب عليها السكنى فيه فان قيل فلم ينقل أنهم رضوا بسكناها فيه قيل أمر النبى صلى الله عليه وسلم لها أن تسكن فيه على أنهم قد رضوا لأنه لا يجوز أن يأمر بما لا يجوز، وأما اذن النبى صلى الله عليه وسلم لها بالانتقال عسن النبي الذى كانت ساكنة فيه ، ثم أمره لها بالاعتداد فيه تأويلان:

( أحدهما ) يحتمل أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم أذن لها فى الخروج عنه ساهيا فذكر فرجع والسهو يجوز على النبى صلى الله عليه وسلم وانما لا يقر عليه •

(والثاني) يحتمل أن يكون أفتاها بالفتوى الأولة على ظاهر ذهب اليه ، ثم بان له فى الباطن خلافه فرجع اليه كما روى أنه أقطع الأبيض بن حمـــال ملح مأرب فقيل له يا رسول الله انه كالماء العد فقال فلا اذا ، فان قلنا: كانت في مسكن مستعار ورضى المعير بسكناها فيه وجب عليه السكنى فيه وان لم يجب لها السكنى فأه وان لم يكن في مسكن للزوج به وكان للزوج تركة وجب عليها السكنى فيه وان لم يكن في مسكن للزوج ب وكان للزوج تركة الستؤجر لها من تركة الزوج مسكن يصلح لسكنى مثلها في أقرب المواضع الى حيث أسكنها الزوج ويقدم ذلك على الوصى والميراث ب وان كان على الميت دين يستغرق من تركته زاحمتهم بأجرة مسكنها على ما ذكرناه في المطلقه ، قال الشيخ أبو اسحاق : فان لم يكن للزوج مسكن فعلى السلطان سكناها لما في عدتها من حق الله ، وان قلنا لا يجب لها السكنى فان تطوع الورثة باسكانها لتحصين ماء الزوج وجب عليها أن تسكن حيث أسكنوها اذا كان يصلح لسكنى مثلها وان لم يتطوعوا ورأى السلطان من المصلحة اذا كان يصلح لسكنى مثلها وان لم يتطوعوا ورأى السلطان من المصلحة مصلحة واذا بذن لها ذلك وجب عليها السكنى فيه لأن ذلك يتعلق به حفظ نسب الميت ، وان لم يتطوع الورثة ولا السلطان باسكانها فلها أن تسكن حيث شاءت ،

فسوع وان طلق الرجل امراته طلاقا بائنا ثم مات عنها في أتناء العدة وجب اسكانها فولا واحداً لأنها قد استحقت السكنى على الروج بالطلاق قبل الموت فلم يسقط ذلك بموته كالدين فان مات الزوج وهي في دار يملكها الزوج كانت أحق بسكناها الى أن تنقضى عدتها فان أراد الورثة أن يبيعوا هذه الدار قبل انقضاء عدتها فهو كما أو أراد الزوج بيعها قبل انقضاء عدتها ، وقد مضى ذكر ، وان أرادوا قسمتها بينهم قسمة يكون فيها نقض بناء واحداث ما يضيق عليها لم يسكن لهم ذلك لقوله تعالى : « ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن » ، وان كانت قسمة لا يحصل بها عليها تضييق ، وانما ميزوا بالقول لكل واحد منهم موضعا من الدار واقترعوا عليه أو تراضوا به من غير قرعة فهل يصح ما فعلوه ؟ ان قلنا أن القسمة تميينز الحقين صح ذلك ولزم ، وان قلنا أن القسمة بيع فهو كما لو باعوها ، وقد مضى ذكره وهكذا الحكم في المتوفى عنها زوجها اذا قلنا : انها تستحق

السكنى فمات وهي في دار يملكها الزوج وأراد ورثته قسمتها بينهم قبل

فسرع إذا أسكن الزوج امرأته في دار تم أمرها بالانتقال عنهسا الى دار أخرى فانتقلت اليها وطلقها أو مات عنها وجب عليها أن تعسد في الثانية ، لأنها قد صارت مسكنا لها وان أمرها بالانتقال الى الثانية فطلقها أو مات عنها قبل أن تنتقل عن الأولة كان عليها أن تعتد في الأولة لأنها مسكنها وقت وجوب العدة وليس للزوج أن ينقلها الى الثانية ولا لها أن تنتقل عنها بأمره الأول وان خرجت من الأولة فطلقها أو مات عنها وهي بين الأولة والثانية فعها وجهان:

(أحدهما) أنها بالخيار أن ترجع الى الأولة فتعتد فيها لأنها لم تحصل في الثانية وبين أن تمضى الى الثانية وتعتد فيها لأنهسا قد أمرها بالانتقسال اليها .

(والثاني) لا يجوز لها أن ترجع الى الأولة ، بل يلزمها أن تصدر الى الثانية وتعتد بها ــ وهو الأصح ــ لأنها منهية عن المقام في الأولة ، وقد فارقتها مأمورة بالاقامة في الثانية .

اذا ثبت هذا فان الاعتبار بانتقالها هو انتقالها ببدنها دون قماشها وخد،ها فمتى انتقلت ببدنها الى الثانية فقد صارت مسكنا لها وان نقلت متاعها وقماشها في الأولة الى الثانية وبقيت في الأولة فطلقها أو مات عنها فان مسكنها الأول .

وقال أبو حنيفة : الاعتبار ببدنها وقماشها ومتاعها دليلنا أن الاعتبار بالسكنى بالبدن بدليل قوله تعالى : « ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاعهم ، فسماها غير مسكونة وان كان فيها متاعهم ،

اذا ثبت هذا فان انتقات ببدنها الى الثانية ثم رجعت الى الأولة فمسكنها الثانية لأنها قد صارت مسكناً لها لانتقالها اليها ببدنها وانما رجعت الى الأولة لحاحة .

وان أذن لها بالسفر الى بلد ثم طلقها أو مات عنها وهي في مسكنها لم تخرج ببدنها منه فعليها أن تعتد فيه سواء أخرجت قماشها أو لم تخرجه لأن الاعتبار ببدنها وان خرجت من مسكنها ولم تفارق بنيان البلد الا أنها في موضع يجتمع فية القافلة ثم يخرجون ثم طلقها أو مات عنها ففيه وجهان:

( أحدهما ) وهو قول أبي اسحاق أن عليها أن تعود الى منزلها وتعتد فيه لأنها أذا لم تفارق البنيان فهي في حكم ما أو لم تفارق منزلها بدليك أنه لا يجوز لها الترخص بشيء من رخص المسافر م

(والثانى) وهو قول أبى سعيد الاصطخرى أن لها أن تعود الى منزلها وتعتد فيه ولها أن تمضى فى سفرها لأن مزايلتها لمنزلها باذن الزوج يسقط عنها حكم المنزل فى الاقامة فيه فان فارقت بنيان البلدة ثم طلقها أو مات عنها قبل أن تصير الى البلدة الثانية فان كان قد أمرها بالانتقال الى البلد الثانية ففيه وجهان كما لو أمرها بالانتقال من أحد الدارين الى أخرى فطلقها أو مات عنها وهى بينهما:

( أحدهما ) أنها بالحيار بين أن ترجع الى مسكنها في البلد الذي انتقات عنه وبين أن تنتقل الى البلدة الثانية .

( والثانى ) يلزمها الانتقال الى البلدة الثانية وان كان السفر الى البلدة الثانية لا للنقلة ولكن لحاجة أو زيادة أو نزهة فهى بالخيار بين أن ترجع الى مسكنها فى البلد الذى انتقلت عنه وبين أن تمضى فى سفرها لأنها ربما باغت موضعاً يشق عليها العود منه والانقطاع عن الرفقة فجاز لها العود فى السفر فان رجعت الى مسكنها فاعتدت فيه فلا كلام وان مضت فى سفرها أو طلقها أو مات عنها بعد أن بلغت مقطدها فان كان سفرها للنقلة فى البلدة الثانية وان كان سفرها للنقلة أو للزيارة ولم يقدر لها مدة فلها أن تعتد فى البلدة الثانية وان كان سفرها للنزهة أو للزيارة ولم يقدر لها مدة فلها أن تقيم ثلاثة أيام ولا تقيم أكثر من ذلك لأنه انما أذن لها فى السفر دون الاقامة والاقامة فى الثلاث ليست باقامة وما زاد فاقامة بدليل أن المسافر اذا نوى الاقامة ثلاثاً لم تنقطع رخص السفر وان أقام أربعا انقطعت رخص السفر وان أقام أربعا انقطعت رخص السفر وان أاسماق وان كان سفرها لحاجة أو تجارة فقال الشيخ أبو اسحاق وابن

الصباغ: لها أن تقيم الى أن تقضى حاجتها ؛ وقال الشيخ أبو حامه: لا تقيم أكثر من ثلاتة أيام وان أذن لها أن تقيم في البلدة الثانية أكثر من ثلاثة أيام ففيه قولان:

(أحدهما) لا يجوز لها أن تقيم أكثر من ثلاثة أيام لأنه لم يجعل الثانية مستكناً لها وانما أذن لها في المقام فيها وذلك لا يقتضي أكثر من إقامة السفر .

( والثَّاني ) يجوز لها أن تقيم فيها المدة التي أذن لها في الاقامة بها وهو الأصح لأنه أذن لها فيها قهو كما لو أمرها بالانتقال اليها .

اذا ثبت هذا وانقضت حاجتها أو أقامت المدة التي جوزناها لها فان كان الطريق مخوفًا لا يمكنها أن تعود الى البلدة الأولة أو لم تجد رفقة تسافر معها لم يلزمها العودة الى الأولة بل تتم عدتها في البلدة الثانية ، وان كان الطريق آمناً وأمكنها الرجوع الى الأولة نظرت فان علمت أنها متى عادت الى الأولة أمكنها أن تقتضى بعض عدتها في البلد الأول لزمها أن تعود الى الأول وتتم عدتها فيها وان كانت تعلم أن عدتها تنقضى قبل أن تبلغ البلد الأول ففيه وجهان :

#### (أحدهما) لا يلزمها العود اليه لأنه لا فائدة فيه م

(والثانية) يلزمها العود اليه وهو الأصح لأنه غير مأذون لها في الاقامة في البلد الثاني ولأن ذلك أقرب الى البلد المأذون لها في الاقامة به م هذا الحكم فيما اذا أذن لها في السفر قال الشيخ أبو حامد: فأما اذا سافر بها ثم طلقها فانه يجب عليها أن تعود الى بلدها وتعتد فيه و لا يجوز لها النفوذ في السفر لأنه انما أذن لها في أن تكون معه ولا تفارقه فاذا طلقها فقد وقعت الفرقة وانفرادها بالسفر غير مأذون لها فيه فلزمها الرجوع والاعتداد في بلدها ه

اذا ثبت هذا فان الشافعي قال: ولو أذن لها في زيارة أهلها أو النزهة فعليها أن ترجع ؛ لأن الزيارة ليست مقاماً ولا يختلف أصحابنا أنه اذا أذن

لها في السفر لنزهة أو زيارة فطلقها بعد أن فارقت البنيان ؛ فهي بالخيسار بين أن تمضي في سفرها وبين أن تعود على ما مضي •

واختلف اصحابنا في تأويل كلام الشافعي ، فقال أبو اسحاق : تأويله اذا أذن لها في السفر لنزهة أو زيارة الى البلد أو الى مسافة لا تقصر اليها الصلاة من البلد ، ثم طلقها ، فعليها أن ترجع الى البلد ، لأنها في حكم المقيمة ، بدليل أنها لا تترخص بشيء من رخص السفر ، فهو كما لو طلقها قبل أن تعارق البنيان بخلاف ما لو أذن لها في البسفر لذلك الى بلد تقصر اليها الصلاة ، لأن عليها مشقة في العودة بعد الخروج عن البلد ،

وقال الشيخ أبو حامد: هذا التأويل غير صحيح ، والتأويل عندى : أنها لا تقيم بعد الثلاث ، وأما الثلاث ؛ فلها أن تقيم فيها ، وانما قصد الشافعي بهذا أن يفرق بين السفر للنزهة والزيارة ، وبين السفر للاقامة والاقامة مدة .

فرع وان أذن الرجل لزوجته أن تحرم بالحج أو العمرة فأحرمت ثم طلقها وهي محرمة و قال الشيخ أبو حامد: فان كان الوقت ضيقاً بحيث اذا أقامت حتى تنقضى العدة فاتها الحج ، لزمها أن تمضى على حجها ، وان كان الوقت واسعا فهي بالخيار ان شاءت مضت في الحج وان شاءت أقامت حتى تقضى العدة و

وذكر الشبيخ أبو اسجاق : اذا لم تخش فوات الحج اذا قعدت للعمدة لزمها أن تقعد للعدة ثم تحج ٠

وقال أبو حنيفة: يجب عليها أن تقيم حتى تقضى عدتها وأن خافت فوات العج و دليلنا: أنهما عادتان استويا فى الوجوب ويضيق وقت احداهما ووجب تقديم السابقة منهما ، وأن طلقها ثم أحرمت بالحج أو العمرة ، فعليها أن تقيم لقضاء العدة لأن وجوبها أسبق ، فاذا انقضت عدتها ، فان كانت أحرمت بالعمرة ، فإنها لا تفوت فتتمها بعد انقضاء العدة ، وأن كانت قد أحرمت بالعمرة ، فإن كان الوقت واسعا بحيث يمكنها أن تمضى وتدركه

مضت عليه ، وان ضاق الوقت وفات الحج تحللت بعمل عمرة وقضت الحج من قابل •

قال فى الأم : ولو كان أذن لها فى الخروج الى الحج ثم طلقها قبل أن تحرم لم يجز لها أن تحرم ؛ قان أحرمت كان عليها أن تقعد للعدة ، لأنهـــــا وجبت قبل حصول الاحرام ، فأشبه أذا لم يأذن .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل ولا يجوز المبتوتة ولا المتوفى عنها زوجها الخروج من موضع المدة من غير عدر لقوله تمالى: « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخسرجن الا أن ياتن بفاحشة مبيئة )) •

وردت زينب بنت كعب بن عجرة عن فريعة بنت مالك قالت « قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: انى فى دار وحشة افانتقل الى دار أهلى فاعتسد عندهم ؟ فقال اعتدى فى البيت الذى اتاك فيه وفاة زوجك حتى يبلغ الكتساب أجله ، اربعة أشهر وعشرا » •

فصلل وان بنت على أهل زوجها نقلت عنهم تقوله تعالى «ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة هبيئة ) قال ابن عباس رضى الله عنه: الفاحشة المبيئة أن تبتو على أهل زوجها ، فإذا بنت على الأهل حل اخراجها ، وأما أذا بنا عليها همل زوجها نقاوا عنها ، ولم تنتقل ، لأن الاضرار منهم دونها ، وأن خافت في الموضع ضرراً من هدم أو غيره انتقلت ، لأنها أذا انتقلت للبذاء على أهل زوجها فلأن تنتقل من خوف الهدم أولى ، ولأن القعود للعدة لدفع الغير عن الزوج في حفظ نسب ولده والضرر لا يزال بالضرر ،

فان كانت العدة في موضع بالاعارة فرجع المعير أو بالاجارة فانقضت الدة وامتنع المؤجر من الاجارة أو طلب كثر من اجرة المثل انتقلت الى موضع آخر ، لانه حال عدر ، ولا تنتقل في هذه المواضع الا الى أقرب موضع من الموضع الذي وجبت فيه العدة ، لانه اقرب الى موضع الوجوب ، كما قائسا فيمن وجبت عليه الزكاة في موضع لا يجهد فيه أهمل السهمان انه ينقمل الزكاة الى أقرب موضع منه ، وأن وجب عليها حق لا يمكن الاستيفاء الا له كاليمين في دعوى

أو حد \_ فان كانت ذات خدر \_ بعث اليها السلطان من يستوفي الحق منها ، وان كانت برزة جاز احضارها لأنه موضع حاجة فاذا قضت ما عليها رجعت الى مكانها ، وان احتاجت الى الخروج لحاجة كشراء القطن وبيع الغرل أم يجز أن تخرج لذلك بالليل ، لما روى مجاهد قال ((استسهد رجال يوم أحد فتايم نساؤهم فجئن رسول الله صلى الله عليه وحسلم وقان : يا رسبول الله اذا نستوحش بالليل ونبيت عند احدانا حتى إذا أصبحنا بادرنا الى بيوتنا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند احداكن ما بدا لكن ، حتى اذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة الى بيتها ، ولأن الليل مظنة للفساد فلا يجوز لها الخروج من غير ضرورة ، وان ارادت الخروج لذلك بالنهار نظرت \_ فان كانت في عدة المبتوتة ففيه قولان :

قال في القديم لا يجوز لقوله تعالى « ولا يخرجن الا أن ياتين بفاحشـــة ميئة » .

وقال في الجديد يجوز ، وهو الصحيح لما روى جابر رضى الله عنه قال الطقت خالتي ثلاثاً ، فخرجت تجد نخلا لها فلقيها رجل فنهاها ، فاتت النبي صلى أنته عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها : اخرجي فجدى نخلك لملك ان تصدقي منه أو تفعلي خيراً » ولانها معتدة بائن فجاز لها أن تخرج بالنهار لقضاء الحاجة كالمتوفى عنها وزجها ) .

الشرح في قوله تعالى: « لا تخرجوهن من بيوتهن » دليل على أنه ليس للزوج أن يخرجها من مسكن النكاح ما دامت فى العدة ، و لا يجوز لها الخروج الا لضرورة ظاهرة ، فان خرجت أثمنت ولا تنقطع العدة ، والمبتوتة في هذا كالرجعية وهذا لضيانة ماء الرجل وهذا معنى أضافة البيوت اليهن ، كقوله تعالى: « وأذكرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة » وقوله تعالى: « وقرن في بيوتكن » فهو أضافة اسكان لا أضافة تمليك •

أما حديث فريعة فقد مضى تخريجه آنفا .

وقوله « دار وحشة » دار مضاف ووحشة مضاف اليه ، وأصله المكان التفر من الأنيس • وأثر ابن عباس قال ابن كثير في قوله تعالى « الا أن يأتين بفاحشة مبينة » والفاحشة المبينة تشمل الزنا ، كما قاله ابن مسعود وابن

عباسي وسعيد بن المسيب والشعبى والحسن وابن سيرين ومجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والضحاك وأبو قلابة وأبو صالح وزيد بن أسلم وعطـــاء الخراساني والسدى وسعيد بن أبي هلال وغيرهم ا • هـ •

وقال القرطبى: وعن ابن عباس والشافعى: أنه البذاء على أحمائها فيحل لهم اخراجها، وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال فى فاطمة: تلك امرأة استطالت على أحمائها بلسانها فأمرها عليه السلام أن تنتقل •

وفى كتاب أبى داود قال سعيد : تلك امرأة فتنت الناس ، انها كانت لسنة فوضعت على يدى ابن أم مكتوم الأعمى ؛ قال عكرمة فى مصحف أبى : « الا أن يفحش عليكم » ويقوى هذا ان محمد بن ابراهيم بن الحارث روى أن عائشة قالت لفاطمة بنت قيس : اتق الله فانك تعلمين لم أخرجت ؟

وعن ابن عباس: الفاحشة كل معصية ، كالزنا والسرتة والبذاء على الأهل .

وعن ابن عمر أيضاً والسدى : الفاحشة خروجها من بيتها في العدة ؛ وقال قَتَادَة : الفاحشة النشورز ، وذلك أن يطلقها فتتحول عن بيته •

قال ابن العربى: أما من قال انه الخروج للزنا قلا وجه له ؛ لأن ذلك الخروج هو خروج القتل والاعدام ؛ وليس ذلك بمستثنى فى حدلاً ولا حرام ؛ وأما من قال : انه البذاء ، فهو مفسر فى حديث فاطمة بنت قيس ؛ وأما من قال انه كل معصية فوهم ؛ لأن الغيبة ونحوها من المعاصى لا تبيح الاخراج ولا الخروج ، وأما من قال : انه الخروج بغير حق فهو صحيح ، وتقدير الكلام : لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن شرعا الا أن يخرجن تعديا م اه ه .

( قلت ) قال الشافعي في الأم: أخبرنا عبد العزيز عن محمد بن عمرو عن محمد بن ابراهيم عن ابن عباسا أنه كان يقول: الفاحشة المبينة أن تبذو على أهل زوجها ، فاذا بذت فقد حل اخراجها ، ثم ساق هذا الاسناد إلى عائشة

رضى الله عنها كانت تقدول اتقى الله يا فاطمة فقد علمت فى أى شىء كان ذلك و قال الشافعى أخبرنا ابراهيم بن أبى يحيى عن عمرو بن ميمون ابن مهران عن أبيه فال: قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهلها فدفعت الى سعيد بن المسيب ، فسألته عن المبتوتة فقال: تعتد فى بيت زوجها و فقلت: فأين حديث فاطمة بنت قيس ؟ فقال: هاه وصف أنه تغيظ و وقال: فتنت فاطمة الناس ، كانت للسانها ذرابة فاستطالت على أحمائها فأمرها رسول الله عليه وسلم أن تعتد فى بيت ابن أم مكتوم و

وقال الشوكاني في نيل الأوطار: وأما دعوى أن سبب خروجها كان الفحش في لسانها ، كما قال مروان لما حدث بحديثها: ان كان بكم شر فحسبكم ما بين هذين من الشر ، يعنى أن خروج فاطمة كان لشر في لسانها ، فمع كون مروان ليس من أهل الانتقاد على أجلاء الصحابة والطعن فيهم ، فقد أعاذ الله فاطمة عن ذلك الفحش الذي رماها به ، فانها من خيرة نساء الصحابة فضلا وعلما ، ومن المهاجرات الأوليات ، ولهذا ارتضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبه وابن حبه أسامة ، وممن لا يحملها رقة الدين على فحش اللسان الموجب لاخراجها من دارها ، ولو صح شيء من ذلك لكان أحق الناس بانكار ذلك عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا الكلام من الشوكاني نظر سنأتي عليه ،

أما خبر مجاهد المرسل ، فقد أخرجه الشافعي وعبد الرزاق هكذا مرسلا بلفظ المصنف ، وله شواهد متصلة موقوفة على ابن مسعود عند عبد الرزاق في نساء نعى اليهن أزواجهن وتشكين الوحشة ، فقال ابن مسعود : يجتمعن بالنهار ثم ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل .

وأخرج ابن أبى شيبة عن عمسر رضى الله عنه أنه رخص للمتوفى عنهسا زوجها أن تأتى أهلها بياض يومها ؛ وأخرج سعيد بن منصور عن على رخى الله عنه : انه جوز للمسافرة الانتقال • وروى الحجاج بن منهال : أن امرأة سألت أم سلمة بأن أباها مريض وأنها في عدة وفاة ، فأذنت لها وسط النهار •

أم حديث جابر فقد أخسرجه أحسم ومسلم وأبو ذاود وابن ماجمه والنسائي ه

اما الأحكام فللمعتدة الخروج في حوائجها نهاراً سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها لحديث جابر « طلقت خالتي ثلاثاً فخرجت تجد نخلها فلقيها رجل فنهاها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : اخرجي فجدى نخلك لعلك أن تتضدقي منه أو تفعلي خيراً » •

وحديث مجاهد المرسل وفيه « تحدثن عند احداكن حتى اذا أردتن النوم فلنتؤب كل واحدة الى بيتها » وليس لها المبيت فى غير بيتها » ولا الخروج ليلا الا لضرورة ؛ لأن الليل مظنة الفساد بخلاف النهار فانه مظنة قضاء الحوائج والمعاش وشراء ما يحتاج اليه » وان وجب عليها حبق لا يمكن استيفاؤه الا بها كاليمين وكائت ذات خدر بعث اليها الحاكم ما يستوفى الحق منها فى منزلها ، وان كانت برزة جاز احضارها لاستيفائه ، فاذا فرغت رجعت الى منزلها ،

مسيالة قال الشافعي وتثوى البدوية حيث يثوى أهلها • وجملة ذلك ان البدوية اذا طلقها وهي مقيمة في خبائها فانها تعتد في بيتها الذي تسكنه لأنه منزل اقامتها فهو كمنزل الحضرية فان انتقل أهل الحي ففيه أربع مسائل:

( أحدها ) أن ينتقل جميع أهل الحى الى موضع آخر فانها تنتقل معهم الى حيث انتقلوا وتتم عدتها فيه كما لو كانت مقيمة في قرية فانتقل أهـــل القرية الى قرية أخرى فانها تنتقل معهم •

( الثانية ) أن ينتقل بعض أهل الحى وكان أهلها مع المقيمين وكان فيمن بقى منعة فانه لا يجوز لها أن تنتقل عن موضعها لأنه لا ضرر عليها فى الاقامة فهو كما لو انتقل بعض أهل الحى وفيهم منعة فانه لا يجوز لها أن تنتقل •

(الثالثة) أن ينتقل أهلها وبقى بعض أهل الحى وفيهم منعة فهى بالخيار ان شاءت أقامت مع من بقى لأن فيهم منعة ، وان شاء انتقلت مع أهلها لأن عليها وحشة وضرر للفارقة أهلها فجاز لها الانتقال معهم •

(الرابعة) ان هرب أهلها عن الموضع خوفا من سلطان أو عدو وغيرهم من أهل الحى مقيمون فان كانت تخاف ما يخاف أهلها فلها أن ترتحل مع رهلها ؛ وان كانت لا تخاف لم يجز لها الانتقال لأن أهلها لم ينتقلوا ها هنا وانما هربوا ومساكنهم باقية ولا تخاف هي ما يخافون فلم يكن لها عذر في الانتقال ويفارق اذا انتقل أهلها لغير الخوف لأنهم قد انتقلوا عن الحي . ولم يبق لهم مسكن يرجى عودتهم اليه فكان لها الانتقال معهم لأنها تنستوحش بمفارقتهم .

فسوع اذا طلق الملاح زوجته وهي معه في السفينة فان كان لها مسكن تأوى اليه في البر وقت الاقامة ، وانما تكون السفينة وقت السفر قال الشيخ أبو حامد: فهي مسافرة مع الزوج فتكون بالخيار ان شاءت رجعت الى مسكنها في البر واعتدت فيه ؛ وان شساءت سسافرت ، فاذا بلغت الى الموضع الذي فصدته أقامت مقام المسافر ؛ ثم رجعت الى مسسكنها في البر وأكملت عدتها فيه ، وان لم يكن لها مسسكن الا في السسفينة فان كان في السفينة بيوت وحواجز يمكنها أن تسكن فيها الى أن تنقضي عدتها لأنها ولا يقع عليها بصر الزوج فعليها أن تسكن فيها الى أن تنقضي عدتها لأنها كالبيوت في الخان ، وان لم يكن فيها بيوت نظرت فان كان معها محرم لها ويمكنه القيام بأمر السفينة فعلى الزوج أن يخرج من السفينة حتى تقضى عدتها في السفينة كما لو طلقها في دار ليس فيها الا بيت واحد ، وان لم يكن معها محرم لها ولكن لا يمكنه القيام بأمر السفينة فعلى معها محرم لها ولكن لا يمكنه القيام بأمر السفينة فعلى الزوج أن يكترى لها موضعاً بالقرب من ذلك الموضع تعتد فيه لأن هذا موضع ضرورة ،

قال الشافعی: ویکتری علیه اذا غاب و وجملة ذلك آن الزوج اذا طلق امرأته وهی فی غیر مسكن له بملك أو اجارة أو اعارة فعلیه آن یکتری لها مسكنا تسكنه آن كان حاضرا و تعتد فیه و وان كان غائباً فعلی الحاكم أن یكتری لها مسكنا ، وان لم یجد لها مالا اقترض علیه الحاكم واكتری لها مسكنا لأن الحاكم یقضی علی الغائب ما لزمه ، من الحق وهذا حق لازم علیه وان أذن لها الحاكم أن تقترض علیه و تكتری به أو أذن لها أن تكتری شیء

من مالها قرضا عليه صح ذلك وكان ذلك دينا على الزوج ترجع به عليه الا أن الحاكم إذ اكثرى لها بنفسه اكترى لها حيث شاء ، وأن اكترت لنفسها باذن الحاكم اكترت بحيث شاءت ، وأن اكترت لنفسها مسكناً من غير أذن الحاكم فأن كانت تقدر على أذن الجاكم لم ترجع بذلك على الزوج لأنها تطوعت بذلك ، وأن لم تقدر على أذن الحاكم فهل يرجع فيه ؟ فيه وجهان كالوجهين في الجمال أذا هرب .

فيرع قال الشافعي ولا يعلم أحد بالمدينة فيما مضي اكترى منزلا وانما كانوا ينطوعون بانزال منازلهم واختلف أصحابنا فى تأويل هذا الكلام فمنهم من قال عطف الشافعي بهذا على التي قبلها وهو اذا طلقها وهي في غير مسكن له وكان غائباً فقد ذكرنا أن الحاكم يكترى لها منزلا تعتد فيه وهذا اذا لم يجد الحاكم من يتطوع بعارية منزل يعتد فيه • فأما اذا وجـــد مـــن يتطوع بعارية منزل لم يكن لَها كما قلنا في الامام لا يبذل على الأذان عرضا اذا وجد من ينطوع به فعلى هذا ان بذل لها باذل منزلا تسكنه لم يلزمهـــا القُبُولُ لأن عليها منة في ذلك • ولكنه يقبل ذلك الزوج أو يقبله الحاكم له ان كان غائبًا الا ان كانت في منزل مستعار للزوج فأقرها المعير فيه فعليهـــا أنَّ تعتد فيه لأن المنة فيه على الزوج لا عليها ، ومنهم من قال انما قال ذلك جوابا عن سؤال يتوجه على كلامه قال ويكترى العاكم عليه فان قيل فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتر لفاطمة بنت قيس منزلًا ، وانما أنزلهـــا عند ابن أم مكتوم فأجاب عن ذلك بأن أهل المدينة لا يكرون منازلهم ، ومنهم من قال هذا رد على مالك وأبي حنيفة قالا لا نكترى دور مكة واحتج بأن أهل مكة ما كانوا يكرون منازلهم وانما يعيرونها ولو كان الكراء جائزاً لأكروها فأراد الشافعي كسر كلامهم بأن أهل المدينة لا يكرون منازلهم وانما يعيرونها ومع هذا فقد أجمعنا على جواز اكراء دور المدينة فكذلك دور مكة والأولّ أصح ٠

فسسرع فان طلق الرجل امرأته وهى في غير مسكن له فان طالبت بأن تكترى لها عقيب الطلاق فلها ذلك وان اكترت لنفسها وسكنت بعض مدة العدة طالبته بالكرى لما مضى فقد نص الشافعي على أن السكني تسقط بمضى

الزمان وقال في المرأة إذا سلمت نفسها إلى الزوج ولم تطالب بالنفقة حتى مضت مدة ثم طالبته فلها المطالبة فيما مضى وللمستقبل واختلف أصحابنا فيهما على طريقين فمنهم من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى وجعلهما على قولين وقال أكثر أصحابنا بل هما على ظاهرهما فتكون لهما المطالبة بنفقية ما مضى والفرق بينهما أن النفقة فى مقابلة الاستمتاع ، فاذا سلمت نفسها فقد حصل للزوج التمكين من الاستمتاع فوجب عليه فى مقابلته والسكنى فى العدة تستحقه لحفظ ماء الزوج فى بيت الزوج ، فاذا سكنت بنفسها قلم يحصل له حفظ مائة فى بيته فلم يستحق ما فى مقابلته ولأن النفقة تجب على سبيل المعاوضة فلم تسقط بمضى الزمان والسكنى فى العدة لحق الله لا على سبيل المعاوضة فسقطت بمضى الزمان وأما نفقة المطلقة المبتوتة الحامل فقد نص الشافعي أنها لا تسقط بمضى الزمان واختلف أصحابنا فيها فقال أكثرهم لا تسقط قولا واحداً لأنها اما أن تجب لحملها أو لها لحرمة الحمل وليس فى مقابلة حق عليها فحرت مجرى الدين فلم يسقط بمضى الزمان ومنهم من قال اذا قلنا انها تجب للحامل كانت كنفقية يسقط بمضى الزمان ومنهم من قال اذا قلنا انها تجب للحامل كانت كنفقية الزوجة ، وان قلنا : أنها تجب للحمل فنه وجهان :

(أحدهما) يسقط بمضى الزمان كنفقة القرابة .

(والثاني) لا يسقط لأن حق الحامل متعلق بها لأنها مصرفها ، فلم تجــر مجرى نفقة الأقارب .

فيرج ولا يجوز للمعتدة أن تخرج من مسكنها الذي وجبت العدة عليها فيه من غير عذر لقوله تعالى: « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مينة » و ولحديث فريعة بنت مالك أنها قالت فأرجع الى أهلى وأعتد عندهم فقال صلى الله عليه وسلم اعتدى في البيت الذي أتاك فيه وفاة زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله أربعة أسهر وعشرا » وان وجب عليها حق فان أمكن استيفاء ذلك منها من غير أن تخرج مثل ان كان عليها دين أو في يدها غصب أو عارية أو وديعة تعترف بذلك لأنه لا حاجة بها الى الخروج ، وان كان حقا لا يمكن استيفاؤه اللا باخراجها كحد القذف

أو القصاص أو القطع في السرقة أو اليمين في الدعوى فان كانت المرأة برزة وهي التي تخرج في حوائجها وعلقي الرجال فان الحاكم يستدعيها ويستوفي منها الحق؛ وان كانت غير برزة وهي التي لا تخرج في حواقيجها فان الحاكم يبعث اللَّها من يستوفي منها الحق في بيتها لما روى أن العامرية لما أتت النبي صابى الله عليه وسلم واعترفت عنده بالزنا مرارأ قال لها امضى حتى تضميعي ثم عودي فعادت اليه فأمر برجمها • وروى أن رجلا قال « يا رسول الله ان ابني كان عسيفاً عند هذا وانه زنى بامراآته فقال صلى الله عليه وسلم على ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فغدا عليها فاعترفت فرجمها وانما استدعى النبي صلى الله عليه وسلم العامرية لأنها كانت برزة ولم يستدع الأخرى لأنها كانت غير برزة وان بذت المرأة على أهـــــل زوجها أخرجت عنهم لقوله تعالى : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة » • قال ابن عباس الفاحشة المبينة أن تبذو على أهسل بيت زوجها وقال ابن مسعود ألفاحشة ها هنا الزنا دليلنا ما روى عن عاقشة وابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم نقل فاطمة بنت قيس لأنها استطالت علمي أحمائها وان بذا عليها أهل زوجها نقلوا عنها لأن الضرر جاء من قبلهـــم وان كان المسكن لها وسسكن معها أهل إزوجها واستطالت عليهم بلسانها فليس عليها أن تنتقل عنهم لأن الملك والسكني لها لا حق للزوج فيه ، وان سكنت في مسكن للزوج باجارة فانقضت مدة الاجارة قبل انقضاء عدتها وامتنبع . أهله أن يؤاجروه أو طلبوا أكثر من أجرة المتــــــل فلا يعبب على الزوج أنَّ يستأجره بأكثر من أجرة المثل أو امتنع المعير من اعارته ومن اجارته بأجسرة المثل جاز نقلها منه لأن هذا موضع ضرورة وكذلك اذا انهدم المسكن الذي طلقت فيه أو خيف الهدام أو خافت فيه من اللصوص أو الحريق أو غير ذلك جاز نقلها منه لأنه اذا جاز نقلها لأجل البذاء على أحمائها فلأن يجوز نقلها لهذه الأعذار اولي ، ولا يجوز نقلها في هذه المواضع اليها اذا قدر عليهما الزوج كما قلناً في الزكاة اذا لم يوجد الأصناف في البلد فانها تنتقل الى تلك الأصناف بأقرب البلاد الى الموضع الذي وجبت تفرقتها فيه ولا فرق فى ذلك بين المطلقة والمتوفى عنها زوجها • ويجوز اخراجها للضرورة ليسلا ونهارا وان أرادت الحروج كشراء القطن وبيع العزل وغير ذلك مما يقوم غيرها مقامها فيه فان

أرادت الخروج ليلا لم يجز سواء كانت متوفى عنها زوجها أو مطلقة مبتوتة لما روى عن مجاهد أنه قال: استشهد رجال يوم أحد فقام أزواجههم وكن متجاورات فأتين النبى صلى الله عليه وسلم وقلن يا رسول الله نستوحش في بيوتنا بالليل أفنبيت عند احدانا فاذا أصبحنا تفرقنا الى بيوتنا فقال النبى صلى الله عليه وسلم اجتمعن وتحدثن عند احداكن ما بدا لكن فاذا أردتن النوم فلنثوى كل امرأة منكن الى بيتها •

اذا ثبت هذا في المتوفى عنها زوجها فالمبتوتة مثلها ، وأن أرادت الخروج لذلك نهاراً ، فأن كانت متوفى عنها زوجها جاز لحديث مجاهد ، وأن كانت في عدة الطلاق فأن كان الطلاق رجعياً فأنها في حكم الزوجات فأن أذن لها الزوج بالخروج جاز لها الخروج ، وأن لم يأذن لها لم يجز لها الخروج ، وأن كان الطلاق يائناً ففيه قولان :

وقال في الجديد يستحب لها أن لا تخرج لذلك فان خرجت له جاز وهو الفاحشة مبينة » •

وقال في الجديد يستحت لها أن لا تخرج لذلك فان خرجت له جاز وهو الأصح لما روى عن جابر قال طلقت خالتي تلاثا فخرجت تجد نخلا لها فزجرها بعض الناس فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اخرجي فجدي نخلك فلعلك أن تصدقي أو تفعلي خيراً » وجداد النخل انما يكون بالنهار ونخيل المدينة حولها ولأن عددة المتوفي عنها أغلظ ، قادا حاز لها الخروج لذلك نهاراً فالمائن بذلك أولى وبالله التوفيق .

## 

الاحداد ترك الزينة وما يدعو الى المباشرة ، ويجب ذلك في عدة الوفاة ، لم روت أم سامة رضى ألله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ((المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المهسق ولا الحلى ، ولا تختضب ولا تكتحل ، ولا يجب ذلك على المعتدة الرجعية ، لانها باقية على الزوجية ، ولا يجب على أم الولد أذا توفى عنها مولاها ، ولا على الموطوعة بشبهة ، كما دوت أم حبيبة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليسوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، الا على زوج أربعة أشهر وعشراً )) .

واختلف قوله في المعتدة المبتوتة فقال في القديم : يجب عليها الاحسداد ، لأنها معتدة بائن فلزمها الاحداد كالمتوفى عنها زوجها .

وقال في الجديد: لا يجب عليها الاحداد لأنها معتدة من طائق علم يلزمها الاحداد كالرجعية .

فصيل ومن لزمها الاحداد حرم عليها أن تكتحل بالأثمد والمسر و فال ابو الحسن الماسرجسى: أن كانت سيوداء لم يحسر عليها ، والمذهب أنه يحسر لما ذكرناه من حديث أم سامة ولأنه يحسن الوجه ويجوز أن تكتحل بالأبيض كالتوتيا لأنه لا يحسن بل يزيد العين مرها ، فأن احتاجت الى الاكتحال بالصبر والاتمد اكتحلت بالليل وغسلته بالنهاد ، لما دوت أم سامة قالت ( دخل على دسول ألله صلى الله عليه وسلم حين توفى أبو سلمة وقد جعلت على عينى صبرا فقال ما هذا يا م سلمة ؟ قلت أنما هو صبر ليس فيه طيب ، فقال أنه يشب الوجه لا تجعليه الا بالليل وتنزعيه بالنهاد )) .

فصسل ويحرم عليها أن تختضب لحديث أم سلمة ، ولأنه يدعسن ألى المباشرة ويحرم عليها أن تحمر وجهها بالدمام وهو الكلكون ، وأن تبيضه بأسفيذاج العرائس ، لأن ذلك أبلغ في الزينة من الخضاب ، فهو بالتحسريم أولى ، ويحرم عليها ترجيل الشعر لأنه يحسنها ويدعو الى مباشرتها ،

الشرح حديث أم سلمة رضى الله عنها الأول أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي • قال البيهقي روى موقوفا ، والمرفوع من رواية ابراهيم أبن طهمان وهو ثقة من رجال الصحيحين ؛ وقد ضعفه ابن حرم • قال الشوكاني : ولا يلتفت الى ذلك فان الدارقطني قد جزم بأن تضعيف من ضعفه انما هو من قبل الأرجاء ؛ وقد قيل انه رجع عن ذلك •

أما حديث أم حبيبة فقد أخرجه الشيخان عن حميد بن نافع عن زينب بنت

أم سلمة أنها أخبرته بِهٰذَه الأحاديث الثلاثة قالت : دخلت على أم حبيبة حين توفي أبوها أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غميره ؛ فدهنت منه جارية ثم مست بعارضيها تم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله علية وسلم يقول على المنبر « لا يحسل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعـــة أشهر وعشراً ، قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي اخوها فدعت بطيب فمست منه ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة ، غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الأخر تخد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً » قالت زينب ومسمعت أمى أم سلمة تقول نجاءت امرأة آلى رسول الله صلى الله عليه ومنلم فقالت ، يا رسول الله أن ابنتي تُوفي عنها زوجها وقد أشــتكت عينها أفنكحلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا • مرتبن أو تلاثأ . كل ذلك يقول لا • تم قال انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كائت احداكن فى الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول • قال حميد فقلت لزينب وما ترمى بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المراة اذا توفى عنها يزوجهـــــا دخلت حفشا ولبست شر ثيابها ولم تمس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتقتض به ؛ فقلما تقتض بشيء الإ مات ، ثم تخرج فتعطى بعرة فترمى ابها ثم تراجع ما شاءت من ظيب أو غيره » • أما حديث أم سلمة الثاني فقد أخرجه أبو داود والنسائي بلفظ « دخل على ربساول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبراً فقال ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت انما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب • قال : انه يشب الوجه فلا تجعليه الا بالليل وتنزعيه بالنهار ولا تستشطى بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب • قالت قلت بأى شيء أمتشط يا رسول الله ؟ قال بالسدر تعلمين به رأسك » وقد أخرجه الشافعي أيضا وفي اسسناده المغيرة بن الضحاك عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن مولى لها عن أم سلمة،

قال الحافظ ابن حجر : وأعل بما فى الصحيحين عن زينب بنت أم سلمة الذى سقناه فى تخريج حديث أم حبيبة قبل هذا ، ولكن الحافظ ابن حجسر حسن استاده فى بلوغ المرام .

وقد عله عبد الحق والمنذري بجهالة حال المعيرة ومن فوقه .

اما اللغات فان أصل الحد المنع ومنه قيل للسجان حداد ، والحسد والحدود هي محارم الله وعقوباته التي قرنها بالذنوب ، وأصل الحد المنع والفصل بين الشيئين ، فكأن حدود الشرع فصلت بين الحلال والحرام ، فمنها ما لا يقترب منه كالفواحش المجرمة « تلك حدود الله فلا تقربوها » ومنها ما لا يتعدى كالمواريث المعينة وتزويج الأربع « تلك حدود الله فلا تعتدوها » ومنه الحديث « اني أصبت حداً فأقمه على » أي أصبت ذنباً أوجب على حداً أي عقوبة ، ومنه حديث أبي العالية « ان اللحم ما بين الحدين ، حد الدنيا وحد الآخرة » •

قال فى النهاية وفيه « لا يحل لامرأة أن تحد على ميت أكثر من ثلاث » أحدت المرأة على زوجها تحد فهى حاد اذا حزنت عليه ولبست ثياب الحزن وتركت الزينة •

وقال ابن بطال : وأحدت المرأة وحدت اذا امتنعت من الزينة والخضاب مقال حدت تحد حداداً فهي حاد ٠

قوله « ولا المشق » هو المصبوغ بالمشق وهو المغرة الطين الأحمر ، والتوتيا دواء بجعل في العين .

وقوله « يزيد مرها » يقال مرهت العين مرهآ اذا فسدت لترك الـكحل وهي عين وامرأة مرهاء ، والرجل أمره • قال رؤبة بن العجاح •

لله در الغــانيات المــره سبحن واسترجعن مـن تألهى

قوله « يشب الوجه » أى يحسنه ويظهر لونه ، من شب النار اذا ألهبها وأوقدها ويقال شعرها يشب لونها ؛ أى يظهره ويحسنه ؛ ويقال انه لمشبوب • قال ذو الرمة :

اذا الأروع المشبوب أضحى كأنه على الرحل مما مسه السير أحمق

قوله بالدمام وهو « الكلكون » وروى بضم الكاف وسكون الملام • قال الجوهرى الدمام بالكسر دواء يطلى به جهة الصبى وظاهر عينيه ، وكل شيء

طلى به فهو دمام ؛ وقد دممت الشيء أدمه بالضم ، أى طلبته بأى صبغ كان ، والمدموم الأحمر • قال الشاعر :

تجلو بقادمتي حمامة أيكه بردأ تعمل لشانه بدمام

والكلكون فارسى ، والاسفيذاج صبغ أبيض ، وهو المسمى بلغة العامة السبيذاج ومثله المساحيق البيضاء والحمراء التي يستعملها النساء في عصرنا هذا .

أما حكم المسالة فان الاحداد هو ترك الزينة والطيب ، يقال أحدت المرأة تحد احدادا وحدت تحد حدادا والاحداد صفة للمعتدة وهو أمر قديم وأقر عليه الاسلام والمعتدات ثلاث ، معتدة يجب عليها الاحداد قولا واحداً ومعتدة لا يجب عليها الاحداد قولا واحدا ومعتدة اختلف فيهملة قول الشمافعي فأما المعتدة التي يجب عليها الاحداد قولا واحدآ فهي المتوفئ عنها زوجها وهو قول العلماء كافة الا الحسن البصري فانه قال: لا يجب عليها الاحداد، دليلنا ما روى عـن زينب بنت أبي ســلمة أنهـا قالت دخلت على أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب حين توفي أبوها أبو سفيان فاستدعت بطيب فيه خلوق فأخذت منه ودلكته بعارضيها ؛ وقالت : ما بي الي الطيب من حاجة غير اني مسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لا يحل الأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً» ۽ قالت زينب بنت جحش : حين توفى أخوها عبد الله بن جحش فدعت بطيب فمست منه وقالت : ما لي الي الطيب غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشـــهر وعشراً ، قالت زينب بنت أبي ســــامة وسمعت أم سلمة تقول : جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : يا يرسول الله أن أبنتي توفى زوجها وقد أشتكت عينها أفتكحلها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ، مرتين أو ثلاثًا كل ذلك يقول انما هي أربعة أشــهر وعشراً ، وقد كانت احداكن ترمي بالبعرة في رأس الحسول فقلت لزينب ما ترمى بالبعرة ﴿ فقالت : كانت المرأة اذا توفي زوجها دخلت حبسها ولبست

شر ثيابها ومكثت حولا ثم تخرج فى رأس الحول فتؤتى بروثة حمار أو شاة فتقتض به فقل ما قبضت به الا مات ثم ترمى بالبعرة والقبض بأطراف الأصابع والقبض باللف ، وأما رمى البعرة فلها تأويلات .

( أحدها ) أنها تقول قد مكثت في دمام الزوج حولها والآن قد خرجت من دمامه وحرمته كما خرجت هذه البعرة من يدى •

( والثانى ) أن ما كنت فيه من الغم والشقاء وترك الزينة أهون على فى حقه من رمى هذه البعرة •

( والثالث ) أنى خرجت من الأذى كما خرجت هذه البعرة من يدى وقد روى أنهن كن يقلن ذلك ، وأما المعتدة التي لا حداد عليها قولاً واحداً فهي المطلقة الرجعية لأنها في معانى الزوجات ، والزوجة لا احداد عليها وكذلك اذا نكح الرجل امرأة نكاحا فاسدأ ووطئها ثم فرق بينهما أو مات أو وطيء امرأة بشبهة فانه يجب عليها عدة الطلاق ولا يجب عليها الاحداد وكذلك أم الولد إذا مات عنها سيدها فانه لا يجب عليها الاحداد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة نؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وهذا ليس بزوج ولأن الاحداد انما يجب على المعتدة التي فارقها زوجها بغير اختياره فيجب عليها أن تظهر الجزن عليه والتمسك بشبهة ، وأما المعتدة التي اختلف فيها قول الشافعي فهي المطلقة البائن وفيها قولان ، قال في القديم : يجب عليها الاحداد وبه قال ابن المسيب وبأبو حنيفة واحدى الروايتين عن أحمد لأنها معتدة بائن عن نكاح صحيح فلزمها الاحداد كالمتوفى عنها زوجها ؛ وقال في الجديد : لا يجب عليها الاحداد وبه قال عطاء وربيعة ومالك والرواية الأخرى عن أحمد لأنها معتدة عن طلاق فلم يجب عليها الاحداد كالرجعية أو يقول انها معتدة تتنوع عدتها ثلاثة أنواع فلم يلزمها الاحداد كالرجمية وفيه احتراز من المتوفى عنها زوجها فان عدتها تتنوع نوعين لا غير وأما التي نفسخ نكاحها باللعان أو العنة أو العيوب و الخلع فهـــل يجب عليها الاحداد؟ فيه طريقان فأكثر أصحابنا قالوا : فيها قولان كالمطلقة

البائن ومنهم من قال: لا يجب الاحداد قولا واحداً كالموطوءة بشبهة قال الشيخ أبو حامد: فاذا قلنا بقوله الجديد لا يجب على البائن فانه يستحب بها الاحداد ، قال الصيمرى: هل يستحب الاحداد للرجعة ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) لا يستحب لأنها لا تفحش نفسها فريما لا يرغب تروجها في رجعتها ٠

( والثاني ) يستحب لها الاحداد كالبائن ٠

مسئلة ويجب الاحداد على الأمة وهو اجماع لا خلاف فيه الا بشيء يحكى عن أبي حنيفة ولا يصح عنه والدليل على أن الاحداد يجب عليها لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا امرأة على زوجها أربعة أشهر وعشراً » وهذا عام للحرة والأمة ولأنها معتدة عن وفاة الزوج فلزمها الاحداد كالحرة ويجب الاحداد عن موت كل زوج حراً كان أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً لعموم الأخبار معن موت كل زوج حراً كان أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً لعموم الأخبار م

فروع واذا مات زوج الصغيرة لزمها العدة والاحداد وعلى الولى أن يجنبها ما تجتنبه المعتدة الحرة ، وقال أبو حنيفة عليها العدة ولا يجب عليها الاحداد دليلنا ما روت أم سلمة أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ان ابنتي توفى وزجها ، وقد اشتكت عينها أفتكحلها فقال : لا مرتين أو ثلاثا انما هي أربعة أشهر وعشر » ولم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم هل هي صغيرة أو كبيرة ولو كان الحكم يختلف بذلك اسأل عنها بل الظاهر أنها كانت صغيرة لأنها قالت أفتكحلها والبالغة لا تكحل وانما تكحل نفسها ولأنها معتدة عن وفاة فوجب منها الاحداد كالبالغة فان قيل الاحداد عبادة بدنية فكيف يجب على الصغيرة قلنا الخطاب يتوجه على الولى كما اذا أحرم الولى بالصغيرة فان الطيب يحرم على الصغيرة .

فسوع وأما الذمية فان كان زوجها مسلماً فمات عنها وجب عليها العدة ولا يجب العدة والاحداد وبه قال مالك وقال أبو حنيفة : يجب عليها العدة ولا يجب عليها الاحداد لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم

الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج » فشرط فى الاحداد ايمان المرأة فدل على أنه لا يجب على من تؤمن بالله واليوم الآخر ودليلنا قدوله صلى الله عليه وسلم : « لا تلبس المتوفى عنها زوجها المعصفر من الثياب ولا الممشق ولا الحلى ولا تخضب ولا تكتحل وهذا عام فى المسلمة والكافرة ولأنها معتدة عن وفاة فلزمها الاحداد كالمسلمة » •

وأما الخبر فدليل خطابه يدل على أنه لا احداد على الكافرة وهم لا يقولون بدليل الخطاب ولأن في الخبر تنبيها على أن الاحداد يجب على الذمية لأن الاحداد انما وجب على المعتدة تغليظاً عليها فاذا وجب التغليظ على المؤمنة فلأن يجب على الكافرة أولى ومتى اجتمع دليل وبينة قدمت البينة لأنها أقوى وقال أبو حنيفة: لا يجب عليها العدة ولا الاحداد ودليلنا أنها بائن عن وفاة وإزجها فلزمها العدة والاحداد كالمسلمة •

فيرع قال الشافعي رحمه الله : وأنما الاحداد في البدن وجملة ذلك أن الاحداد وهو الامتناع من كل ما اذا فعلته المرأة امتدت الأعين اليها واشتهتها الأتفس فمن ذلك الكحل فان كان الكحل أسمود وهو الأثمد فلا يجور أن تستعمله في عينها لما روت أم سلمة في المسرأة التي أتت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت « ان ابنتي توفي زوجها وقد اشتكت عينهـــــا أفتكحلها فقال : لا • وروت أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وســــلم قال في المتوفى زوجها « لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشـــق ولا الحـــلى ولا تختصب » وقال الماسرجسى: أذا كائت المرأة سوداء لم يحرم عليها الاكتحال أعينهن سود فلا يظهر لونه وانما يحرم ذلك على نساء العجم لأنه يحصل به التزين ، والأول أصح لأنه يحصل به التزين في الجميع ويجوز أن تستعمل الأثمد في سائر بدنها ألا في الحاجب فانه لا يحصل به الزينة في عير الحاجب ويعصل به الزينة في الحاجب ويجواز لها أن تكتحل بالكحل الأبيض كالتوتيا ويسمى الكحل الفارسي لأنه يزيد العين مرها وفتحا ولا يحصل به زينة ويحرم عليها أن تطلى على عينها الصتر لما روت أم سلمة : « قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة حين توفي وقد جعلت على عيني صـــبراً

فقال: ما هذا يا أم سلمة ؟ فقالت: يا رسول الله انما هو صبر ليس فيه طيب فقال انه يشب الوجه لا تجعليه الا بالليل وانزعيه بالنهار » ولأنه يصفر فيحصل به زينة وجمال فان احتاجت الى الاكتحال بالصبر أو الأثمد اكتحلت به بالليل وكذلك الدمام وهو شيء تصفر به المرأة عينها كالصفر والزعفران يقال دمت المرأة اذ اصفرت عينها قلا يجوز لها ذلك لأنه يحصل به يرينة وجمال •

فرع ويحرم على المرأة أن تختصب بالحنا والورس والزعفران فى شيء من بدنها لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تختصب » ولأن في ذلك زينة وجمالا ، ويحرم عليها أن تبيض وجهها بالخضاب الذي يبيض به وجمدوه العرائس لأن الزينة تحصل به ان تنقش وجهها وبدنها لأن في ذلك زينة قال ابن الصباغ : ويحرم عليها أن تحف حاجبها لأنه زينة ويحرم عليها ترجيل الشعر لأنه يحسنها ويدعو الى مباشرتها ،

فرع ويحرم عليها أن تستعمل الطيب في بدنها أو ثيابها لما روت أم عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحد المرأة فوق ثلاثة أيام الا على زوج فانها تحد أربعة أشهر وعشراً لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تمس طيباً الا عند طهرها من محيضها « نبذة من قسط أو أطفار » ولأن الطيب يحرك الشهوة ويدعو الى مباشرتها وأما الغالية فقال الشيخ أبو حامد: ان كان لها ريح لم يجز استعمالها في شيء من بدنها لأنه طيب وان لم يبق لها ريح جاز لها استعمالها في جميع بدنها لأنه لا يحصل به زينة ، وقال ابن الصباغ: لا يجوز لها استعمالها وان لم يبق لها ريح لأنها تسود فهي كالخطاب ولا يجوز لها أن تأكل شيئا فيه طيب طاهر لأنه يحرم عليها استعمال الطيب فحرم عليها أكله كالمحرم وأما الأدهان فان كانت مطببة كدهن الورد والبنفسج والياسمين وما أشبهها حرم عليها استعمالها في جميع بدنها لما فيه من الطيب وان كانت غير مطببة كالشيرج والزيت والزبد والسمن فيجوز الها استعماله في أله استعماله في غير الرأس لأنه لا يحصل به تزين ولا يجوز لها استعماله في الرأس لأنه يرجل الشعر ويزينه وان كان للمرأة لحية حسرم عليها استعماله في الرأس لأنه يرجل الشعر ويزينه وان كان للمرأة لحية حسرم عليها استعماله الله أله أله ويها الأن أقبحها إذا لم تدهن ويجوز الم تدهن ويجوز فيها الأن أن أقبحها إذا لم تدهن ويجوز الم الدهن فيها الأن اللحية وان كانت تفتح المرأة اللا أن أقبحها إذا لم تدهن ويجوز الدهن فيها الأن المية وان كانت تفتح المرأة اللا أن أقبحها إذا لم تدهن ويجوز

لها أن تغسل شعرها وبدنها بالسدر والحطمى لما روت أم سسلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها امتشطى قلت: بأى شيء أمتشط؟ قال بالسدر » ولأن ذلك ينظف من غير زينة ويجوز لها أن تقلم الأظفار وتحلق العانة لأن ذلك يراد للتنظيف لا للزينة ؛ ولا يحرم عليها كنس البيت وتزيينه بالفرش لأن ذلك لا يدعو الى مباشرتها ، قال الصيمرى : ولها أن تشم النينوفر والبنفسج لا يختلف فيه وفى الريحان الفارسي قولان كالمحرمة ، ولها أن تجلس والطيب يقلب بقربها .

فسرع ولا يجوز لها لبس الحلى من الذهب والفضة واللؤلؤ وحكى ابن المنذر عن عطاء أنه قال يحرم عليها حلى الذهب دون الفضة وهذا ليس بصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا الحلى » ولم يفرق ولأن الزينة تحصل بالفضة فحرم عليها لبسه كالذهب قال الصيمرى : ويحرم عليها لبس الدمالج والخواتم من العاج والدبل وتمنع من حلق الصفر فى أصابعها وأما الخيوط والسيور وما قبع من الخرز فلا بأس به ما لم يكن مستعملا للتحلى به ه

فسرع وفى الثياب زينتان (احداهما) أن يحصل بلبسهما مسن الزينة ما يستر العورة من غير زينة أدخلت على الثوب فيجوز للمرأة المحدة لبس جميع الثياب التي لم تدخل عليها زينة وان كانت الزينة فيها من أصل الخلقة كالدبيقي والمروى وغير ذلك مما يتخذ من الحرير والخز والقز لأن زينتها من أصل خلقتها فلا يلزمها تفييرها كما اذا كانت المرأة حسنة الوجه فلا يلزمها تغيير وجهها بالسواد وغيره ، وأما الثياب المصبوغة فينظر فيها فان صبغت للزينة كالأحمر والأصفر والأزرق الصافى والأخضر الصافى فيحسرم عليها لسه .

وقال أبو اسحاق: ما صبغ غزله ثم نسج يجوز لها لبسه لقوله صلى الله عليه وسلم « الا ثوب عصب » والعصب ما صبغ غزله ثم نسج والمذهب الأول لأن الشافعي نص على أنه يحرم عليها لبس الموشى وعصب اليمن والخز وهذه صبغ غزلها ثم نسجت ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا يلبس المتوفى

عنها زوجها المعصفر ولا الممسئ » ولم يفرق ولأن الثياب المرتفعة هي التي صبغ غزلها ثم نسجت والتي دونها هي التي نسجت ثم صبغت والخبر يحمل على المصبوغ بالسواد والممشق ما صبغ بالمغسرة وأما ما صبغ بالوسسخ كالأسود والأزرق والمشبع والأخضر المشبع فلا يحرم عليها لبسه لأنه لا يصبغ للزينة وانما صبغ لنفى الوسخ أو ليدل على الحزن وأما الثياب التي عليها طرز ، قال الشيخ أبو اسحق فان كانت الطرز كباراً حرم عليها لبسها لأنها زينة ظاهرة أدخلت عليها ، وان كانت صغاراً ففيه وجهان :

( احدهما ) يحرم عليها كقليل الحلى وكثيره .

( والثاني ) لا يحرم عليها لبسها لخفائها ، قال الصــيمرى : ولا تلبس البرود المنقوشة ولا القرقوى من المقانع والوقايات لما فيه من النقش •

## قال المصنف رحه الله تعالى

فصل النبى صلى الله عليه ان تطيب لما روت ام عطية ان النبى صلى الله عليه وسلم قال: لا تحد الرأة فوق ثلاثة ايام الا على زوج فانها تحد اربعية اشهر وعشراً لا تكتحل ولا تلبس ثوباً مصبوجاً آلا ثوب عصب ولا تعس طيباً الا عند طهرها من محيضها نبذة من قسط او ارظفا » ولان الطيب يحسيرك الشهوة ويدء والى المباشرة ، ولا تأكل شيئاً فيه طيب ظاهر ولا تستعمل الزيت الادهان المطيبة كالبان ودهن الورد ودهن البنفسج لأنه طيب ولا تستعمل الزيت والشيرج في الرأس لأنه يرجل الشعر » ويجوز لها أن تغسل راسها بالسعرة لما روت أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها: « امتشطى ، فقلت بأى شيء امتشطى يا رسول الله ؟ قال بالسعر تغلفين به رأسيك » ولان ذلك تنظيف لا تزين فلم يمنع منه ، ويجوز أن تقلم الأظفار وتحلق العائة لأنه يراد للتنظيف لا للزينة ،

فصمـــل ويحرم عليها لبس الحلى ، لحديث أم سلمة ، ولانه يزيد في حسنها ولهذا قال الشاعل:

وما الحالى الازينة لنقيصة يتهم من حسن اذا الحسن قصرا فاما اذا كان الجهسسال موضراً كحسسنك لم يحتج الى ان يزورا

فصل ويحرم عليها لبس ما صبغ من الثياب للزيئة كالأحمسسر والأصغر والازرق الصافى ، والاخضر الصافى لحديث ام عطية ، ولا تلبس ثوباً مصبوعاً الا ثوب عصب ، وأما ما صبغ غزله ثم نسج فقد قال أبو اسحاق : أنه لا يحرم لحديث أم عطية ، ولا تلبس ثوباً مصبوعاً الا ثوب عصب ، والعصب ما صبغ غزله ثم نسج ، والمذهب أنه يحرم لأن الشافعي رحمه الله نص على تحريم الوشى والديباج ، وهذا كله صبغ غزله ثم نسج ، ولان ما صبغ غرله ثم نسج ، ولان ما صبغ عربه النسج .

واما ما صبغ لغير الزينة كالثوب المصبوغ بالسواد للمصيبة وما صسبغ للوسخ كالأزرق المسبع والأخضر المسبع فانه لا يحرم ، لانه لا زيئة فيه ، ولا يحرم ما عمل من غزله من غير صبغ ، كالمعمول من القطن والكتان والابريسسم والصوف والوبر ، لانها وان كانت حسنة الا أن حسنها من أصل الخلقة لا لزينة فدخلت عليها ، وأن عمل البياض طرز ، فأن كانت كباراً حرم عليها لبسه لانه زيئة ظاهرة أدخلت عليه ، وأن كانت صغاراً ففيه وجهان :

( احدهما ) يحرم كما يحرم قليل الحلى وكثيره .

( والثاني ) لا يحرم لقلتها وخفائها •

الشرح حديث أم عطية الأسدية رضى الله عنها أخرجه الشيخان قالت «كنا ننهى أن نحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، ولا نكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً الا ثوب عصب ، وقد رخص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدانا من محيضها فى نبذة من كست أو أظفار » وفى رواية عند أحمد والشيخين أيضاً قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد فوق ثلاث الا على زوج فانها لا تكتحل ولا تلبس ثوباً مصبوغاً الا ثوب عصب ، ولا تس طيب الا اذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار » وقال فيه أحمد ومسلم «لا تحسد على ميت فوق ثلاث الا المرأة فانها تحد أربعة أشهر وعشراً » •

أما اللقات فقوله « الا ثوب عصب » هو بالاضافة برود اليمن يعصب غزلها أى يربط ثم يصبغ ثم ينسج معصوباً فيخرج موشى لبقاء ما عصب منه أييض لم ينصبغ وانما ينصبغ السدى دون اللحمة ، وقال السهيلى : ان العصب نبات لا ينبت الا باليمن ، وهو غريب وأغرب منه قول الداودى ان

المراد بالثوب العصب المعصفرة لا المصبغة الاما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة ، بل هو لباس الحزن .

وقال ابن الصباغ في الشامل: العصب هو الغزل والعصاب هو الغزال الذي يبيع الغزل ، قُوله ( نبذ ةمن قسط أو أظهار ) النبذة فعلة من نبذ أي طرح ورمی کل شیء رمیت به وطرحته نبذته والقسط طیب معروف یؤتی به من أرض الحبشة ويقال كسط بالكاف أيضا مثل قوله كشت ويقال كست بالتاء أيضًا • والأظفار تؤخذ من البحر تشبه بظفر الانسان • قوله « تعفلين به رأسك » أى تطلين وتمشطين يقال تغلف بالغالية وعلف بها محيته غلفاً قوله « الحلى » بفتح واسكان اللام اسم لكل ما يتزين به من الذهب والفضة والجواهر وجمعه حلى بضم الحاء وكسرها وقوله « النقيصة » فعيلة من النقص وهو ضد التمام والنقيضة أيضا العيب وقصر في الأمسر اذا عواني التقصير والتواني وترك المبالغة قوله « موقرآ » من الوفر وهو الزيادة والكثرة أي يأتي تماماً غير ناقص قوله « لم يحتج الى أن يزور ، إزورت الشيء اذا حسنته وقوله « الوشى والديباج » نوع من ثياب الحرير غليظ معروف قوله « الابرسيم » ثلاثة لغات قال ابن السكيت هو الابريسم بكسر الهمزة والراء وفتح السين ( الثانية ) بكسر الهمزة وفتح الراء والسين جميعاً • ( الثالثة ) بكسر الجميع وكذا الأهليلج مثله والصوف وشعر الضأن والوبر شعر الابل أفاده ابن بطالى •

أما الأحكام فان العصب الصحيح أنه بنت تصبغ به الثيباب ، قال صاحب الروض الأنف : الورس والعصب نبتان باليمن لا ينبتان الا به ، فأرخص النبى صلى الله عليه وسلم للحادة فى لبس ما صبغ بالغصب ، لأنه فى منى ما صبغ لغير التحسين ، وأما صبغ غزله للتحسين كالأحمر والأصفر فلا معنى لتجويز لبسه مع الزينة بصبغه كحصولها بما صبغ بعد نسخه ، ولا تمنع من حسان الثياب غير المصبوغة ، وان كان رقيقاً ، سواء كان من قطن أو كتان من حسان الثياب غير المصبوغة ، وان كان رقيقاً ، سواء كان من قطن أو كتان أو ابريسم ، لأن حسنه من أهل خلقته فلا يلزم تغييره كما أن المرأة اذا كانت حسنة الجلقة لا يلزمها أن تغير لونها وتشوه تفسها .

فرع ويحرم عليها العلى كله حتى الخاتم لحديث أم سلمة وفيه « ولا الحلى » وقال عطاء: يباح حلى الفضة دون الذهب وليس بصحيح ، لأن النهى عام ، وهذا يشمل أنواع الحلى التى تصنع في عصرنا هذا من الزجاج والكورو والكريستال وغير ذلك من المعادن الخسيسة ، ولأن الحلى يزيد حسنها ويدعو الى مباشرتها •

فيرع مما يحرم على المعتدة لبسه الملابس المطرزة بخيوط القطن اذا كان ملوناً ، كذلك الملابس المحزقة للزينة ، والشفافة التي تصف ما تحتها من حمالات وقمص مما تلبسه الحادة من سواد والله تعالى أعلم •

# قال المصنف رحمه الله تعالى باب اجتماع العدتين

اذا طلق الرجل امراته بعد الدخول وتزوجت في عدتها بآخر ووطئها جاهلا بتحريمها وجب عليها اتمام عدة الأول واستثناف عدة الثانى ، ولا تدخل عدة احدهما في عدة الآخر ، لما روى سعيد بن السيب وسليمان بن يسار (( أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضربها عمر رضي الله غنه ، وضرب زوجها بمخفقة ضربات ، ثم قال ايما امراة نكحت في غدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ، وكان خاطبا من الخطاب » وان كان دخل بها فرق بينها أما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ، ثم اعتدت من الآخر ولم ينكحها ابدا ثم اعتدت بقية عدتها ابدا ولانهما حقان مقصودان لادميين فلم يتداخلا كالدينين فان كانت حائلا انقطعت عدة الأول بوطء الثاني الى أن يفرق بينهما ، لأنها صارت فراشا للثاني فاذا فرق بينهما اتمت ما بقي من عدة الأول ثم استانفت العدة من الثاني ، لاتها عدتان من جنس واحد فقدمت السابقة منهما .

وان كانت حاملا نظرت فان كان الحمل من الأول انقطعت عدتها منسسه بوضعه ، ثم استانفت العدة من الثانى بالأقراء بعد الطهر من النفاس ، وان كان الحمل من الثانى انقضت عدتها منه بوضعه ثم اتمت عدة الأول ، وتقدم عدة الثانى ههنا على عدة الأول لائه لا يجوز ان يكون الحمل من الثانى وتعتد به من الأول ، وان أمكن ان يكون من كل واحد منهما عرض على القافة ، فان الحقته بالأول انقضت به عدته ، وان الحقته بالثانى انقضت به عدته ، وان الحقته بالثانى انقضت به عدتة ، وان الحقت

بهما أو نفته عنهما أو لم تعام أو لم تكن قافة لزمها أن تعتد بعد الوضع بشالائة أقراء ، لأنه أن كان من الأول لزمها للثاني ثلاثة أقراء ، وأن كان من الأول لومها للثاني ثلاثة أقراء ليسقط الفرض بيقين لزمها أكمال العدة من الأول فوجب أن تعتد ثلاثة أقراء ليسقط الفرض بيقين وأن لم يمكن أن يكون من وأحد منهما ففيه وجهان :

(أحدهما) لا تعتد به عن احدهما ، لأنه غير لاحق بواحد منهها ، فعلى هذا اذا وضعت أكملت عدة الأول ثم تعتد من الثاني بثلاثة اقراء .

( والثاني ) تعتد به عن أحدهما لا بعينه ، لانه يمكن أن يكون من أحدهما ، ولهذا لو أقر به لحقه فانقضت بة العدة كالمنفى باللمان فعلى هذا يلزمها أن تعتد بثلاثة أقرأء بعد ألطهر من النفاس .

فصــل اذا تزاوج رجل امراة في عدة غيره ووطئها ففيه قولان:

قال في القديم تحرم عليه على التابيد لما رويناه عن عمر رضى الله غنه انه قال: ثم لا ينكحها أبداً .

وقال في الجديد لا تحرم عليه على التابيد ، واذا انقضت عدتها من الاول جاز له أن يتزوجها لانه وطء شبهة فلا يوجب تحريم الوطوءة على الواطىء على التابيد كالوطء في النكاح بلا ولى ، وما روى عن عمر رضى الله عنه فقيد روى عن على كرم الله وجهه أنه قال: إذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب، فخطب عمر رضى الله عنه وقال: ردوا الجهالات الى السنة ، فرجع الى قول على كرم الله وجهه .

فصيل اذا طلق زوجته طلاقا رجميا ثم وطنها في العدة وجبت عليها عدة بالوطء لانه وطء في نكاح قد تشعث فهو كوطء الشبهة ، فإن كانت من ذوات الأقراء أو من ذوات الشبهور لزمها أن تستانف العدة وتدخل فيها البقية من عدة الطلاق لانهما من واحد وله أن يراجعها في البقية لانها من عدة الطلاق فإذا مضت البقية لم يجز أن يراجعها لأنها في عدة وطء شبهة ، وأن حملت فإذا مضت البقية لم يجز أن يراجعها لانها في عدة وطء شبهة ، وأن حملت من الوطء صارت في عدة الوطء حتى تضع ، وهل تدخل فيها بقية عسدة الطلاق ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) تدخل لأنهما لواحد فدخلت احداهما في الأخرى ، كما لو كانتا بالأقراء .

( والثاني ) لا تدخل لانهما جنسان فلم تدخل احداهما في الأخرى ، فان قلنا يتداخلان كانت في العدين الى ان تضع لأن الحمل لا يتبعض ، وله ان

يراجعها الى أن تضع ، لأنها في عدة الطلاق ، وأن قلنا لا يتداخلان فأن لم تر دما على الحمل أو رأت وقلنا أنه ليس بحيض فهي معتدة بالحمل عن وطء الشبهة الى أن تضع ، فأذا وضعت أتمت عدة الطلاق وله أن يراجعها في هذه البقية لانها في عدة الطلاق ، وهل له أن يراجعها قبل الوضع ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) ليس له ن يراجعها لأنها في عدة وطء الشبهة •

(والثانى) له أن يراجعها لإنها لم تكمل عدة الطلاق ، فأذا رأت الدم على العمل وقلنا أنه حيض كانت عدتها من الوطء بالحمل وعدتها من الطلاق بالاقراء التي على الحمل ، لان غايها غدتين ، احداهما بالأقراء والأخرى بالحمل فجاذ أن يجتمعا ، فأذا مضت ثلاثة أقراء قبل وضع الحمل فقد انقضت عدة الطلاق، وأن وكست قبك انقضاء الاقراء فقد انقضت عدة الوطء وعليها أتمام عسدة الطلاق ، فأذا راجعها في بقية عدة الطلاق صحت الرجعة ، وأن راجعها قبدل الوضع ففي صحة الرجعة وجهان على ما ذكرناه ،

فاما اذا كانت قد حبلت من الرطء قبل الطلاق كانت عدة الطلاق بالحمل وعدة الوطء بالأقراء . فان قلنا ان عدة الأقراء تدخل في عدة الحمل كانت عدتها من الطلاق والوطء بالحمل . فاذا وضعت انقضت العدتان جميعا ، وان قنسا لا ندخل عدة الأقراء في الحمل ، فان كانت لا ترى الدم لي الحمل أو تسرأه وقلنا أنه ليس بحيض فأن عدتها م نالطلاق تنقضي بوضع الحمل وعليها استئناف عدة الوطء بالاقراء . وان كانت ترى الدم وقلنا : انه حيض ، فان سبق الوضع انقضت العدة الأولى وعليها انهام العدة الثانية ، فان سبق الثانية ، فان سبق القضاء الأقراء انقضت عدة الوطء ولا تنقضي العدة الأولى

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة فنكحت في عدتها • فضربها عمر بن الخطاب رضى الله عنه وضرب روجها بالمخفقة ضربات وفرق بينهما ، ثم قال عمر: أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان الزوج الذي تزوج بها لم يدخل فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول وكان خاطبا من الخطاب • وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول، ثم اعتدت من زوجها الآخر ثم لم ينكحها أيدا •

قال الشافعي : قال سعيد لها مهرها بما استحل منها ، ثم قال : أخبرنا

يحيى بن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبى عمر عسن على رضى الله عنه أنه قضى فى التى تزوج فى عدتها أنه يفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفسدت من عدة الأول وتعتد من الآخر •

قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال: اخبرنا عطاء ان رجلا طلق امرآته فاعتدت منه حتى اذا بقى شىء من عدتها نكحها برجل فى آخر عدتها جهلا ذلك وبنى بها ، فأتى على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه فى ذلك ففرق بينها وأمرها أن تعتد ما بقى من عدتها الأولى ثم تعتد من هذا عدة مستقبلة ، فاذا انقضت عدتها فهى بالخيار ان شاءت نكحت وان شاءت فلا .

قال وبقول عمر وعلى نقول في المرأأة تنكح في عدتها تأتى بعدعين معا ، وبقول على تقول أنه يكون خاطبا من الخطاب ولم تحرم عليه ، وذلك أنا جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاخ الصحيح في أن على المنكوحة نكاحا فاسدا اذا أصيب عدة كعدتها في النكاح الصحيح فنكحت امرأة في عدتها فأصيبت فقد لزمتها عدة الزواج الصحيح ثم لزمها عدة من النكاح الفاسد فكان عليها حقان بسبب زوجين ولا يؤديهما عنها الا بأن تأتى بهما معا وكذلك كل حقين لزماها من وجهين لا يؤديهما عن أحد لزماه أحدهما دون الآخر .

فرع اذا طلق الرجل امرأته أو مات عنها فتزوجت برجل آخر في عدتها فالنكاح باطل لقوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » فنهى عن عقد النكاح قبل انقضاء العدة والنهى يقتضى فساد المنهى عنه فان لم يداخل بها الثانى فان كانا عالمين بتحريم العقد عزرا لأنهما أقدما على أمر محرم وان كانا جاهلين بالتحريم لم يعزرا وان كان ألحدهما عالما بالتحريم والآخر جاهلا عزر العالم منهما بالتحريم دون الجاهل ويسقط علذا العقد سكناها عن الأول وتفقتها ان كانت تستحق عليه النفقة لأنهسا صارت ناشزة بذلك والناشزة تسقط تفقتها وسكناها ولا تقطع عدة الأول بعقد الثانى .

وقال القفال الشاشي: ينقطع بالعقد لأن عقد الثاني يراد للاستفراش والعقد

الفاسد يسلك به مسلك الصحيح كالوطء في النكاح الفاسد يسلك به مسلك الوطء في الصحيح وهذا خطأ لأن هذا العقد لا حكم له فلم ينقطع به عدة الأولة بخلاف الوطء فان له حكما • وان وطئها الشاني فان كانا عالمين بالتحريم فهما ازانيان ويجب عليهما الحد ولا يجب لها مهر ولا يجب عليهما عدة للثاني ولا تنقطع عدة الأول وان كان الزوج عالما بالتحريم وهي جاهلة وجب لها عليه المهر ولا حد عليها له ولا تقطع به عدة الأول يان كانا جاهلين بالتحريم فلا حد عليها ولها المهر وعليها العدة للثاني وان كان الزوج جاهلا بالتحريم وهي عالمة فعليها الحد ولا مهسر العدة للثاني وان كان الزوج جاهلا بالتحريم وهي عالمة فعليها الحد ولا مهسر لها ولاحد على الرجل وعليها العدة له ، فكل موضع كان الثاني جاهلا بتحريم الوطء فانها تصير فراشا للثاني وتسقط عدة الأول ان لم تكن حاملا من الأول في حال كونها فراشا للثاني ويفرق بينها وبين الثاني ويجب عليها اتمام عدة الأول واستئناف العدة عن الثاني ، ولا يتداخلان •

وقال مالك وأبو حنيفة: يتداخلان ودليلنا ما روى سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفى فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضربها عمر رضى الله عنه وضرب زوجها بالمخفقة بعنى الدرة ضربات وفرق بينهما ، وقال: أيما امرأة نكحت في عدتها فان لم يدخل بها زوجها الذي تزوجها فانها تعتد عن الأول ولا عدة عليها للثاني وكان خاطبة من الخطاب وان كان قد دخل بها الثاني فرق بينهما وتأتى عن بقية عدة الأول يعتد ثم عن الثاني ولم ينكحها أبداً .

وروى عطاء أن امرأة نكحت في العدة ففرق على رضى الله عنه بينها وقال: «أيما امرأة نكحت في عدتها فرق بينهما وتأتى ببقية عدة الأول ثم تأتى بثلاثة أقراء عن الثانى ثم هي بالخيار ان شاءت نكحته وان شاءت لم تنكحه » ولا يعرف لهما مخالف فدل على أنه أجماع من الصحابة ولأنها حقان مقصودان الآدميين فاذا اجتمعا لم يتداخلا كالدين فقولنا مقصودان احتراز من الأجل فانه لو كان عليه لرجل دين مؤجل الى شهر والآخر دين مؤجل الى شهر فمضى الشهر تداخلا فيه لأن الأجل ليس بمقصود وانما المقصود الدين

وقولنا الآدمى احتراز مبن زنى ثم زنى فانه يقام عليه حد واحد لأن الحد لله والعدة حق للزوج لقوله تعالى « وان طلقتم النساء من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » واحترزنا بتثنية الآدمى ممن قطع يد رجل ثم مات فان دية اليد تدخل فى دية النفس ومن الرجل اذا وطىء امرأته شبهة فى عدتها منه اذا ثبت أنهما لا يتداخلان فلا يخلو اما أن تكون حائلا أو حاملا فان كانت حائلا فانها تتم عدة الأول ثم تسستانف عدة الثانى فان كان قد مضى لها قبل وطء الثانى قرء وشهر فانها تأتى بقرعين أو شهرين عن الأول ثم تأتى بثلاثة أقراء أو ثلاثة أشهر عن الثانى ومن ألى وقت تعود الى عدة الأول ؟ فيه وجهان حكاهما المسعودى:

﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ وهو الأصح أنها تعود اليها عقيب التفريق بينها وبين الثاني .

(والثاني) تعود اليها عقيب آخر وطء من وطئات الثاني فانَّ راجعها الزوج الأول في بقية عدته ففيه وجهان:

(أحدهما) يصح وهو المذهب لأنها فى عدة منه •

(والثانى) لا يصح لأن عليها عدة لغيره فان خالعها الزوج وتزوجت بآخر فى عدتها ووطئها وأبراد الزوج الأول أن يتزوجها فى بقية عدته ففيه وجهان حكاهما المسعودى:

(أحدهما) قال وهو المشهور أأنه يصح كما قلنا في الرجعة •

(والثانى) لا يصح وهو قول الشيخ أبى حامد ؛ لأنها تكون محسرمة عليه عقيب النكاح من جميع الوجوه لأنها تشرع فى عدة الثانى بعد انقضاء عدة الأول فصار كنكاح المجرمة •

فسرع وان تزوجت المرأة في عدتها برجل آخر ووطئها وأتت بولد ففيه أربع مسائل :

( احداهن ) أنه يمكن أن تكون من الأول دون الثاني بأن تأتي به لأربع

ستين فيما دون من طلاق الأول ولدون ستة أشهر من وطء الثاني فان الولد يلحق بالأول وتقضى عدتها منه بوضعه وله أن يراجعها الى أن تضمع فاذا وضعته اعتدت عن الثاني بثلاثة أقراء .

(الثانية) اذا أمكن أن يكون الولد من الثانى دون الأول بأن تأتى به لستة أشهر فما زاد الى أربع سنين من وطء الثانى ولأكثر من أربع سنين من طلاق الأول فان كان الطلاق بائنا فان الولد ينتفى عن الأول بغير لعان ويكون الولد لاحقة بالثانى فتعتد بوضعه عن الثانى فاذا وضعته أتست عدتها مسن الأول وان كان الطلاق رجعيا فهل ينتفى الولد عن الأول ؟ فيه قولان مضى ذكرهما في اللعان فان قلنا نلحقه فانه بلحق بالثانى وتعتد بوضعه عن الثانى ثم تتم بقية عدتها من الأول بعد الوضع فان راجعها الأول بعد وضعها الحسل في حال اتمامها لعدته صحت الرجعة وان راجعها قبل وضع الحمل ففيسه وجهان:

(أحدهما) لا يصح لأنها في عدة من غيره ولأنها محرمة عليه في هــــذه الحالة والرجعة لا تنفى ذلك التحريم وكل تحريم لم تنفه الرجعة لم تصـــــح الرجعة معه كما لو ارتدت في العدة وراجع فان الرجعة لا تصح ٠

(والثاني): تصح الرجعة لأنا لم نحكم بانقضاء عدتها منه فصحت رجعته ولأن هذا التحريم لا يفضى الى زوال النكاح فلم يناف الرجعة كما لو طلقها طلاقاً رجعيا، وأحرمت فراجعها فى حال الاحرام ويفارق رجعتها فى حال الردة فان الردة تفضى الى زوال النكاح، وان قلنا: ان الولد لا ينتفى عن الأول الا باللعان فحكمه كحكم ما لو أمكن أن يكون الحمل من كل واحد منهما على ما يأتى:

(الثالثة) اذا لم يمكن أن يكون الولد من والحد منهما بأن تأتى به لأكثر من أربع سنين من طلاق الأول ولدون ستة أشهر من وطء الشانى فان كان الطلاق بائناً فانه لا يمكن أن يكون من أحدهما وفيه وجهان حكاهما الشيخ أبو استحاق:

(أحدهما) لا تعتد به عن أحدهما لأنه غير لاحق بأحدهما فعلى هذا ان رأت الدم على الحمل وقلنا انه حيض فانها تعتد بالأطهار أقراء فتتم عدتها من الأول ثم تستأنف العدة عن الثانى وان لم تر الدم على الحمل أو رأته وقلنا انه ليس بحيض فانها تتم عدتها عن الأول بعد الوضع ثم عستأنف العدة عن الثانى •

(والوجه الثانى): أنها تعتد بالحمل عن أحدهما لا بعينه لأنه يمكن أن تكون من أنحدهما ولهذا لو أقر به لحقه فانقضت به العدة كالمنفى باللعان فعلى هذا يلزمها أن تعتد بعد وضعه بثلاثة أقراء لجواز أن يكون من الأول، والأول هو المشهور، وان كان الظلاق رجعيا فهل ينتفى الولد عن الأول بغير لعان أفيه قولان ، فان قلنا ينتفى عنه بغير لعان فحكمه حكم ما لو كان الطلاق بأئنا ، فان قلنا بالوجه المشهور ، وأنها لا تغتد به عن أحدهما ولم تر الدم على الحمل أو رأته ، وقلنا انه ليس بحيض ، فانها تتم عدتها من الأول بعد الوضع ، ثم تستأنف ثلاثة أقراء للثانى ، فان راجعها الأول قبل الوضيا ففيه وجهان :

# ( أحدهما ) لايصح لأنها ليست في عدة منه .

( والثانى ) يصح لأنه لم يحكم بانقضاء عدتها منه ، وان راجعها الأول بعد الوضع في اتمامها لعدته ، قال الشيخ أبو حامد : فهل تصح رجعته ؟ فيه وجهان :

#### ( أحدهما ) : وهو المذهب أنها تصح لأنها في عدة منه ه

( والثانى ) لا تصح لأن عليها عدة لغيره ، وان قلنا انه لا ينتفى عــن الأول الا باللعان فان لم ينفه لحق به واعتدت به عنه . وان نفاه فهو كمـــا لو لم يلحق بواحد منهما .

( الرابعة ) : اذا أمكن أن يكون من كل واحد منهما بأن تضعه لسنة أشهر ، فما زاد الى أربع سنين من وطء الثاني ولسنة أشهر ، فما زاد الى أربع

سنين من طلاق الأول فيعرض الولد بعد الوضع على القافة فان ألحقته بالأول لحق به وانقضت عدتها منه بوضعه فان راجعها قبل الوضع فهـــل تصـــح فان راجعها الأول بعد الوضع لم يصح لأنها في عدة من غيره ، وان ألحقتـــه القافة بالثاني لحق به وانقضت عدتها من الثاني بوضعه ، وأتمت عدة الأول بعد الوضع فان راجعها في حال اكمالها لعدته صح ، وأن راجعها قبل الوضع فهل يصح ؟ فيه وجهان ، وان الحقته القافة بها أو نفته عنهــما ، أو لم يكن قافة أو كَانت وأشكل عليها ترك حتى يبلغ وينتسب الى أحدهما ، وأما العدة فان عدتها تنقضي بوضعه عن الحدهما لا بعينه ثم تعتد بعد وضعه بثلاثة أقراء لجواز أن يكون الحمل من الأول فيلزمها أن تعتد عن الثاني ، وأما حــكم الرجعة فان قلنا: إن الحمل إذا كان عن الثاني تصح رجعة الأول قبل وضعه فراجعها قبل الوضع صحت رجعته ، وأن قلنا هناك لا يصح رجعة له حــال كونها حاملاً لأنه يجوز أن يكون الحمل من الزوج فتصح رجعته على المذهب؛ ويجوز أن يكون الحمل من الثاني فلا تصح الرجعة ها هنا فلم يجعــــل له الرجعة مع الشك فان خالف وراجعها حال كُونها حاملًا فان بان الحمل مـــن الثاني لم تصح الرجعة لأنه بان أنها معتدة عن غيره وان بان الحمل من الأول وقلنا بالمذهب ان رجعته تصح فى عدتها منه ؛ فان كان عليها عدة لغيره فهل عصح رجعته ها هنا ؟ فيه وجهان :

# ( أحدهما ) يصح لأنه راجعها في وقت يملك رجعتها فيه ٠

(والثانى): لا يصح لأنه حال ما راجعها كان يشك هل له الرجعة أم لا ؟ فلم تصح الرجعة ، وأصل هذين الوجهين القولان فيمن باع مال مورئه قبل أن يعلم بموته ثم بان أنه كان ميتا وقت البيع ولا يأمره بالرجعة بعدتها بعد الوضع لأنه يجول أن يكون الحمل من الأول والعدة بالاقراء عن الثانى فلم يملك الرجعة فيها فان خالف وراجع فيها نظرت فان كانت قد رأت قبل الحمل قرءاً لا غير فراجعها فى القرء من الثلاثة بعد الوضع لم تصح رجعته لأنه ليس هو من عدتها عنه به بيقين ، وان راجعها فى القرءين الأولين نظر فيه فان بان أن الحمل بان من الأول لم تصح رجعته في القرءين لأنه بان أن

ذلك وقت عدتها من الثانى وان بان أن الحمل من الثانى فهل تصح رجعت فى القرءين الأولين ؟ فيه وجهان بناء على القولين فيمن باع مال مورثه قبل أن يعلم بموته وبأنه كان ميتا وقت البيع ؟ هذا نقل البغداديين من أصحابنا وقال الخراسانيون اذا احتسل أن يكون الحمل من كل واحد منهما وأراد الزوج أن يرجعها فانه يراجعها مرتين مرة قبل وضع الحمل ومرة بعده وان كانت بائتا فنكحها مرتين فهل يصح ؟ فيه وجهان :

## (أحدهما) يصح لانا تيقنا أن أحدهما في عدته ،

( والثانى ) لا يصح قالوا وهذان الوجهان يشبهان القولين فى توقف العقد على البينتين وأما الثانى اذا تزوجها وقلنا يصح ؛ قال ابن الصباغ فان نزوجها وهى حامل لم يصح لأن الحمل ان كان من الأول فقد تزوجها فى عدة غيره وان كان منه فقد تزوجها وقد بقى عليها عدة غيره وان تزوجها فى عدتها بعد الوضع فان تزوجها فى القراء الثالث صح لأنها اماآن تكون معتدة منه فيه أو لا تكون معتدة أصلا وان تزوجها فى القرءين الأولين لم يصح لاحتمال أن تكون معتدة فيهما من الأول والنكاح مع الشك لا يصح ولهذا لا يصح نكاح المرتابة بالحمل في المرتابة بالمرتابة بالمرتابة بالمرتابة بالمرتابة بالمرتابة بالحمل في المرتابة بالمرتابة با

فسرع واذا أنت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهما فخرج الولد ميتا أو مات قبل أن يلحقه القافة بأحدهما ؛ قال الشافعى: لا يكون ابن واحد منهما ولم يرد أنه ليس فيها أب له لأنا نعلم أذ أحدهما أبوه وان جهلنا عينه وانما أراد ليس بابن واحد منهما بعينه وهل يعرض على القافة بعد مواته ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) يعرض عليها لأن مجززاً المدلجي نظر الى أسامة وزيد وقد عطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما ، وقال : ان هذه الأقدام بعضها من بعض فسر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه يجوز عرضه على القافة وهو نائم فكذلك بعد موته وحمل هذا القائل كلام الشافعي عليه اذا دفن .

﴿ (والثَّانِي ) لا يَجُوزُ عَرَضُهُ وَهُو ظَاهُرُ النَّصِ لأَنَّ الْأَشْيَاءُ الْخَفِيةُ مِنَ الْجُركة

والنفس تذهب بالموت فان كان قد أوصى لهذا الولد بوصية فان ولد ميت المطلت الموصية وان ولد حيا فان قبل له الواطئان صح الوصية لأن أحدهما أبوه بيقين وان لم يقبلا له حتى بلغ وقبل لنفسه صح فان مات قبل أن يلحق بأحدهما وان لم يكن له وارث غيرهما وقف المال بينهما الى أن يصطلحا عليه لأن أحدهما أبوه بيقين وان كان لهذا الولد أبن وأم دفع الى الأم سسس تركته ووقف السمس بين الزوجين الواطئين وأعطى الابن الباقى وان كان له أم ولد له فان لم يكن للام ولد ولا لأحد الرجلين دفع الى الأم الثلث ووقف الباقى بين الرجلين وان كان للام ولدان أو لكل واحد من الرجلين ولدان أولها ولد ولكل واحد من الرجلين ولد دفع الى الأم السمس ووقف الباقى بين الرجلين وان كان لأحد الرجلين ولد دفع الى الأم السمس ووقف الباقى بين الرجلين وان كان لأحد الرجلين ولد دفع الى الأم السمس ووقف الرجلين ولد فكم تستحق ؟ فيه وجهان:

(أحدهما): تستحق الثلث لأننا نشك هل له أخوان أم لا فلا يحجب مالشك .

(والثانى) تستحق السدس لا غير ويوقف السدس لأنا نشك أنهسا تستحق الثلث أو السدس فلم يجز أن يدفع اليها ما زاد على السدس بالشك، واذا مات قبل أن يقبل أو يقبلا له فان القبول الى جميع الورثة فيقتل الرجلان وتقبل الأم معهما لأنها وارثة معهما •

فرع وان تزوج رجل امرأة ودخل بها وطلقها فتزوجت في عدتها بآخر وأتت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهما وطلبت تفقتها فان كان الطلاق رجعيا ، فان قلنا ان الحامل البائن تستحق النفقة بسبب الحمل فليس لها أن تطالب أحدهما بنفقتها حال كونها حاملا لأنه يمكن أن يكون الحمل من الأول فتستحق عليه النفقة ويمكن أن يمكون الحمل من الثانى فلا تستحق لأنها حامل عنه من نكاح فاسد فاذا شككنا في استحقاقها لم يكن لها مطالبة أحدهما فاذا وضعت الولد فان كان له مال فنفقته في ماله ، وان لم يكن له مال وجبت نفقته عليهما لأنه ابن أحدهما بيقين وليس أحدهما بأولى من الآخر فأنفقا عليه بينهما ه

وأما الأم فانها ترجع على الأول بنفقتها ألقل المدتين من مدة الحمـــل أو القرءين اللذين يكمل بهما عدته لأن الحمل أن كأن منه فنفقتها عليه مسدة الحمل، وإن كان من الثاني فعلى الثاني نفقتها في القرءين اللذين يكمل بهما عدته فان ألحق الولد بأحدهما نظرت فان أخذت من الأول قدر حقها فلا كلام، وان أخذت منه دون حقها رجعت عليه بباقي حقها ، وان قلنا أن تفقة الحامل البائن للحمل فانها تستحق نفقتها عليهما حال كونها حاملا لأن الحمل أن كان للأول فنفقتها عليه وان كان للثاني فنفقتها عليه لأن الحمل عن نكاح فاسد كالحمل عن نكاح صحيح الا أنا لا نعلم من الذي تستحق النفقة عليه منهما وليس أحدهما بأولى من الآخر فوجبت نفقتها منهما ، وهل يجب عليهما أن يدفعا اليها نفقة كل يوم أولا يجب عليهما الدفع حتى تضع ؟ فيه قولان • وأما تفقة الولد بعد وضعه فان كان له مال كانت تفقته في ماله وان لم يكن له مال أَتَفَقًا عليه بينهما الى أن ينين حاله ، وأن كان الطلاق بائنا فأن قلنا: أن الحامل البائن تستحق أن يدفع اليها النفقة يوما بيوم كان الحكم فيه كالحكم في الطلاق الرجعي في أنه يبني على القولين في النفقة للحامل هل يجب للحامل : أو اللحمل؟ على ما مضى الا في شيء واحد وهو أن في ذلك الموضيع اذا . وضعت المرأة وقلنا يجب للحامل ولم تستبحق النفقة في حال حملها فانها ترجع على الأول بنفقة أقل المدانين •

وهاهنا لا ترجع عليه بشيء والفرق بينهما أن الرجعية تستحق على الزوج في حال عدتها بكل حال وهاهنا البائن لا تستحق النفقة على الزوج الا اذا كانت حاملا • وان قلنا نفقة الحامل لا تدفع اليها الا بعد الوضع فما دامت حاملا لا نفقة لها على أحدهما فاذا وضعت الولد فان لحق بالأول فعليه نفقته وترجع المرأة عليه بنفقتها حال حملها لأنه بان أنها كانت معتدة بالحمل منه بوان ألحق بالثاني كان نفقة الولد عليه وهل ترجع عليه المرأة بنفقتها حال حملها ؟ ان قلنا ان الحامل تستحق النفقة لها لم ترجع عليه •

وان قلنا ان النفقة للحمل رجعت عليه بنفقتها حال حملها وان لم يلحق الولد بأحدهما كانت نفقة الولد عليهما نصفين الى أن يبين ۽ وهل ترجع المرأة عليها بنفقتها حال حملها لبينهما نصفين ؟ ان قلنا النفقة للحامل لم ترجع

عليهما بشيء لأنه يمكن أن يكون الحمل للأول فتستحق عليه النفقة ، ويمكن أن يكون من الثاني فلا تستحق على أحدهما نفقة فاذا شككنا في استحقاقها النفقة لم نرجع على أحدهما بشيء •

وان قلنا ان النفقة للحمل رجعت عليهما بنفقتها حال حملها بينهما نصفين لأنا نعلم أنها تستحق جميع نفقتها على أحدهما لا بعينه وليس أحدهما بأولى من الآخر فرجعت لها عليهما نصفين و وكل موضع أنفقا على المرأة بينها على الولد بعد الوضع بينهما ثم لحق الولد بأحدهما وبان أن النفقة عليه فهل يرجع الآخر عليه بما أنفق ؟ ينظر فيه فان أنفق بغير حكم الحاكم لم يرجع عليه بشيء لأنه متطوع بالانفاق وان أنفق بحكم الحاكم فان كان يدعى نسب الولد لم يرجع لأنه يقول هو ولدى ويستحق على جميع النفقة وانما ظلمت بنفيه عنى و وان كان يجحد نسب الولد فانه يرجع على الآخر بما أنفق لأنه يقول قد كنت أقول ان هذا ليس منى ولا يستحق على النفقة وانما أكرهت يقول قد كنت أقول ان هذا ليس منى ولا يستحق على النفقة وانما أكرهت على الانفاق عليه بغير حق فأنا أستحق الرجوع على أبيه ، ومن أصحابنا من قال اذا أشكل حال الولد لم تجب النفقة على واحد منهما لأن الشافعي قال : وان أشكل الأمر لم آمره بنفقة ولأنا نشك في وجوب النفقة على كل واحد منهما فلم تجب بالشك والأول أصح لأن الشافعي انما أراد أن الزوج واحد منهما فلم تجب بالشك والأول أصح لأن الشافعي انما أراد أن الزوج

فسرع وان طلق امرأته طلاقا رجمياً ونكحت بآخر فى عدتها ووطئها وفرق بينهما وأأنت بولد لأكثر من أربع سنين من طلاق الأول ولستة أشهر فما زاد الى أربع سنين من وطء الزوج فان قلنا : ان الولد يلحق بالأول ولا ينتفى عنه الا باللعان فالحكم فى النفقة على ما مضى فى التى قبلها وان قلنا ان الولد ينتفى عن الأول بغير لعان فانه يلحق بالثانى ولا تستحق المرأة النفقة على الأول حال كونها حاملا ان قلنا ان النفقة للحامل لم تستحق عليه وان قلنا : انها للحمل استحقت عليه فاذا وضعت الحمل فانها تتم عدة الأول وتستحق عليه النفقة فى القرءين بعد دم النفاس وهل تستحق عليه النفقة مادام معها دم النفاس ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) لا تستحق عليه نفقة ذلك لأنه ليس من عدته وأنما هو تابع اللحمل فلما لم تستحق عليه نفقة مدة الحمل فكذلك مدة النفاس .

(والثانى) تستحق عليه نفقة تلك المدة لأن عدتها تنقضى من الثانى بوضع الولد وزمان النفاس هو من عدة الأول وان كان غير محتسب به من عدته كما لو طلبها وهى حائض •

فرع وان طلق الحربي امرأته وتزوجت بمشرك في عدتها ووطئها وجب عليها للثاني عدة والمنصوص أن عدتهما تتداخلان فمن أصحابنا الخراسانيين من جعل فيها وير المسلمة قولين ، قال أكثر أصحابنا : تتداخل عدة المشركين ولا واحدا بخلاف المسلمة لأن عرض الحربي وماله معرض للابطال والنهب ، فجاز ابطال عدته بخلاف المسلمة ، وان وطئت امرأة مسن رجل بشبهة ثم طلقها زوجها وهي في العدة ففيه وجهان حكاهما الشميخ أبو حامد :

( أحدهما ) أن العدتين لا تتداخلان ، وهو المنصوص كما لو طلقها ثم وطئت بشبهة .

(والثاني) يتداخلان فيجب عليها عدة واحدة لأن عــدة وطء الشــبهة ضعيفة فدخلت في عدة الطلاق بعدها .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصيصل اذا خالع امراته بعد الدخول فله أن يتزوجها في العدة . وقال الزنى لا يجوز كما لا يجوز لغيره ، وهذا خطأ لأن نكاح غسيره يؤدى الى اختلاط الانساب ولا يوجد ذلك في نكاحه ، وأن تزوجها انقطعت العدة ، وقال أبو العباس: لا تنقطع قبل أن يطاها ، كما لا تنقطع أذا تزوجها أجنبي قبل أن يطأها ـ وهذا خطأ ـ لأن المرأة تصبير فراشاً بالعقد ، ولا يجهوز أن تبقى مع الفراش عدة ، ولانه لا يجوز أن تكون زوجته وتعتد منه ، ويخالف الأجنبي فأن نكاحه في العدة فاسد فلم تصر فراشاً الا بالوطء ، فأن وطنها ثم طلقها لزمها عدة مستانفة وتدخل فيها بقية الأولى ،

وان طلقها قبل ان يطأها لم يازمها استئناف عدة لانها مطلقة في نكاح قبل المسيس فلم تلزمها عدة كما لو تزوج امراة وطلقها قبل الدخول ، وعليها أن تتمم ما بقى عليها من العدة الأولى ، لانا لو أسقطنا البقية أدى ذلك الى اختلاط المياه وفساد الأنساب لانه يتزوج امراة ويطؤها ثم يخلعها ثم يتزوجها آخر ، ويفعل مشل ذلك الى أن يجتمع على وطئها في يوم واحد عشرون ، وتختلط المياه وتفسد الانساب ،

فصحصل اذا طلق امرأته بعد الدخول طلقة تم راجعها نظرت ، فان وطئها بعد الرجعة ثم طلقها لزمها أن تستأنف العدة وتدخل فيها بقية العصدة الأولى ، فان راجعها ثم طلقها قبل أن يطاها ففيه قولان :

(أحدهما) ترجع الى العدة الأولى وتبنى عليها ، كما لو خالعها نم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل أن يطاها .

( والثانى ) انها تستانف العدة ، وهو اختيار المزنى ، وهو الصحيح ، لأنه طلاق في نكاح وطيء فيه فاوجب عدة كاملة ، كما أو لم يتقدمه طلاق ولا رجعة ، وتخالف المختلعة لأن هناك عادت اليه بنكاح جديد ثم طلقها من غير وطء ، وها هنا عادت الى النكاح الذي طلقها فيه ، فاذا طلقها استانفت العدة ، كما أو ارتدت بعد الدخول ثم اسلمت ثم طلقها .

وان طلقها ثم مضى عليها قرء أو قرءان ثم طلقها من غير رجعة ففيه طريقان قال أبو سعيد الاصطخرى وابو على بن خيزان رحمهما الله : وهي كالمسسالة قبلها فتكون على قولين ، وللشبافعى رحمه الله ما يدل عليه ، فأنه قال في تلك المسألة : ويلزم أن نقول ارتجع أو لم يرتجع سواء ، والدليل عليه أن الطلاق مضى لو طرا على الزوجية أوجب عدة ، فأذا طرأ على الرجمية أوجب عدة كالوفاء في ايجب عدة الوفاة ، وقال أبو اسحاق : تبنى على عدتها قولا واحداً لانهما طلاقان لم يتخللهما وطء ولا رجعة فصار كما لو طلقها طلقتين في وقت واحد .

فصـــل وان تزوج عبد امة ودخل بها ثم طلقها طلاقا رجعياً ثم اعتقت الأمة وفسخت النكاح ففيه طريقان:

( أحدهما ) انها على قولين ( أحدهما ) تستأنف العدة من حين الفسخ • ( والثاني ) لا تستأنف •

( والطريق الثاني ) انها تستانف العدة من الفسخ قولا واحدا لأن احدى العدتين من طلاق والأخرى من فسخ فلا تبنى احداهما على الأخرى .

الشرح اذا خالع الرجل أو فسخ نكاحه فله أن يتزوجها في عدتها في قول جمهور الفقها ، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والزهرى والحسن وقتادة ومالك والشافعي وأصبحاب الرأى ، وشذ المزني وبعض أصحابنا فقال لا يجوز ولا يحل له نكاحها ولا خطبتها لأنها معتدة .

ووجه كون هذا القول خطأ أن العدة لخفظ نسبه وصيانة مائه ، ولا يصان ماؤه عن مائه اذا كانا من نكاح صحيح ، فاذا تزوجها انقطعت العدة ، لأن المرأة تصير فراشاً له بعقده ولا يجوز أن تكون زوجة معتدة ، فان وظئها ثم طلقها لزمها عدة مستأنفة ولا شيء عليها من الأول لأنها انقطعت وارتفعت وان طلقها قبل أن يمسها فهل تستأنف العدة أو تبنى على مامضى المذهبناأنه لا يلزمها استئناف عدة ، وبه قال محمد بن الحسن ، وهو احدى الروايتين عن الحمد ، وقال أبو حنيفة : « تستأنف » لأنه طلاق لا يخلو من عدة ، فأوجب عدة مستأنفة كالأول ، دليلنا أنه طلاق فى نكاح قبل المسيس فلم يوجب عدة لعموم قوله تعالى : « ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » .

فرع اذا طلقها طلاقاً رجعياً ثم ارتجعها في عدتها ووطئها ثم طلقها انقطعت العدة الأولى برجعته ، لأنه زال حكم الطلاق وتستأنف عدة من الطلاق الثانى ، لأنه طلاق من نكاح اتصل به المسيس ، وان طلقها قبل أن يمسها فهل تستأنف عدة أو تبنى على العدة الأولى ؟ فيه قولان ولأحمد روايتان كالقولين عندنا:

۱ ــ أن تستأنف لأن الرجعة أزالت شعث الطلاق الأول وردتهما الى النكاح الأول ، فصار الطلاق الثاني طلاقاً من نكاح التصل به المسيس .

٣ - تبنى لأن الرجعة لا تزيد على النكاح الجديد ، ولو نكحها ثم طلقها قبل المسيس لم يلزمها لذلك الطلاق عدة فكذلك الرجعة ، فان فسخ نكاحها قبل الرجعة بخلع أو غيره احتمل أن يكون حكمه حكم الطلاق ، لأن موجبه في العدة موجب الطلاق ، وقد مضى في شرح الفصول قبله ما فيه من طرق وأوجه تداخل العدتين فلا داعى للتكرار .

فرع واذا تزوج الرجل امرأة فى عدة غيره ووطئها جاهـــلا بالتحريم فقد قلنا يفرق بينهما وتتم عدتها من الأول وتعتد عن الثاني وهـــل يحل للثاني نكاحها ؟ فيه قولان قال في القديم : لا يحل له أبدأ وبه قال عمر ومالك لأنه تعجل حقه قبل وقته فمنعه في وقتــه كالوارث اذا قتل مورثه قال الشيخ أبو حامد فعلى هذا كل وطء بشبهة الفسد الفراش فان الموطوء تحرم على الواطىء على التأبيد مثل أن يطأ الرجل زوجة غيره أو أمة يســــتفرشها فأما وطء الشبهة الذي لا يفسد الفراش مثل أأن يطأ امرأة معتدة عنه بشبهة أو وطيء امرأة بشبهة لا زوج لها ولا سيد يستفرشها أو وطيء امرأة بنكاح فاسد وليست في عدة من غيره فانها لا تحرم على الواطيء على التأبيد وقال في الجديد لاتحرم عليه وبه قال على بن أبي طالب وأبو حنيفة وأصــحابه وعامة أهل العلم لقوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم » الى قوله « وأحـــل لكم ما وراء ذلكم » وهذه ليست من الأعيان المحرمة ولأنه وطء بشبهة فلم يحرم على التأبيد كما لو نكح امرأة بلا ولى و لاشهود ووطئها وهذا القول أصح لأن ابن عبد الحكم روى أن الشافعي قال اختلف عمر وعلى في ثلاث مسائل القياس فيها مع على وبقوله: احداهن هذه الثانية امرأة المفقود اذا غاب عنها زوجها وانقطع عنها خبره فان عمر رضي الله عنه قال يرفع الأمــر الى الحاكم وتصرف لها أربع سنين ثم تعتد تسعة أشهر ثم تتزوج وهُو قــون القديم للشافعي وقال على رضي الله عنه : هذه امرأة ابتليت فلتصبر أبدا وهو وقول الشافعي في الجديد وهو الأصح ( والثالثة ) اذا طلق زوجت طلقة رجعية وغاب عنها ثم راجعها وأشهد على رجعته ولم تعلم بذلك وانقضت عدتها فتزوجت بآخر ودخل بها وجاء الأول وادعى أنه راجعها وأقام على ذلك بينته فروى عن عمر أنه قال : هي زوجة الثاني وهو قول مالك • وروى عن على رضي الله عنه أنه قال هي زوجة الأول وهو قول الشافعي وقد روى عن عسر أنه رجع الى قول على فى الأولة •

فسرع وان طلق الرجل امرأته طلاقا رجعيا فوطئها الزوج فى العدة فلا حد عليهما لأنه وطء بشبهة سواء كانا عالمين بتحريم الوطء أو جاهلين لأنها في معانى الزوجات الا أنهما اذا كانا عالمين بالتحريم عزرا وان كانا جاهلين بالتحريم لم يعزرا وان كان أحدهما عالماً والآخر جاهلا عزر العالم منهما فان

كانت وقت الطلاق حائلًا نظرت فان لم تحمل من الوطء في العدة وجب عليها استثناف العدة عن الوطء في العدة لأنه وطء شبهة فأوجب العدة وتدخيل فيها يقية العدة الأولة لأنهما من واحد فتداخلنا فان كان قد مضي لها قرء من العدة قبل الوطء فانها تُستأنف ثلاثة أقراء من حين الوطء بعد الطلاق فالقرءان الأولان يقعان عن الطَّلاق وعن الوطء بعد الطلاق والثالث يقع عن الوطء بعد الطلاق فان راجعها الزوج في القرءين الأولين صحت رجعته لأنه راجعها في عدتها منه عن الطلأق الرجعي وان وطئها فيها ثانيا لم يجب عليهما الحد مسواء كانا عالمين أو حاهلين كما قلنا في الأول في القرء الأول وان راجعها في القرء الثالث لم تصح رجعته لأنه راجعها بعد انقضاء عدتها عنه بالطلاق، وان وطئها في القرء الثالث فان كانا عالمين بالتحريم فهما زانيان ويجب عليهما الحداولا مهر لها ولا ينجب عليها استثناف العددة لهذا الوطء 4 وان كانا جاهلين بالتحريم لم يجب عليهما الحد ووجب لها المهز ووجب عليها استئناف العدة لهذا الوطء ويدخل فيها بقية عدة الوطء الأول ، وان كان الزوج جاهلاً والزوجة عالمة وجب عليها الحد ولا مهر لها ولم يجب عليه الحد ووجب عليها استئناف العدة ودخل فيها بقية العدة من الوطء بعد الطلاق وان كان الزوج عالما بالتحريم والزوجة لجاهلة وجب على الزوج المهر والحد ولاحد عليها ولا يجب عليها استئناف العدة • وأن كان قد مضى عليها من العدة قبل الوطء قرء أن وجب عليها استئناف ثلاثة أقراء وصحت رجعته في القرء الأول، وان وطئها فيه فلا حد عليهما بحال ووجب عليها استئناف العدة وان راجعهــــا. في القرءين الآخرين لم تصح رجعته • وان وطئها فيهما فهو كما لو وطئهـــا في القرء الثالث أذا مضيًّ لها قبل الطلاق قرء على ما مضي ؛ وأن كان عدتها بالشهور فالحكم فيها كالأقراء على ما مضى ، وان حبلت من الوطء بعد الطلاق في العدة فانها تعتد بوضعه عن وطئه في عدة الطلاق وهل تدخل فيه بقيسة عدتها عنه للطلاق ؟ فيه وإجهان •

(أحدهما) يدخل لأنهما عدنان لواحد فتداخلا كما لو كانتا من جنس واحد .

<sup>(</sup> والثاني ) لا يتداخـــلان لأن الحقين انما يتداخلان اذا كانا من جنس

فأما إذا كانا من جنسين فانهما لا يتداخلان كما لو زنى وهو بكر ثم زنى وهو محصن قبل أن يحد للأول فان قلنا انهما يتداخلان كانت في عدة الطلاق الى أن تضع وله أن يراجعها قبل الوضع وان وطئها قبل الوضع ثانيا ألو ثالثاً فلا حد عليهما وعليها العدة للجميع وتنقضى عدتها عن الجميع بوضع الحمل وان قلنا : انهما لا يتداخلان نظرت فان لم تر دما على الحمل أو رأته وقلنا انه ليس بحيض فانها تعتد بالحمل عن وطء الشبهة فاذا وضعت الحمل أتت بما بقى عليها من الأقراء من عدة الطلاق فان راجعها بعد الوضع فى حسال اتمامها لعدة الطلاق صحت الرجعة لأنه راجعها في عدتها منه بالطلاق الرجعى وان راجعها قتل وضع الحمل ففيه وجهان :

# (أحدهما) لا يصح لأنها في عدة من وطء الشبهة .

( والثاني ) يصح لأن عدتها عنه للطلاق الرجعي لم تنقض • وان رأت الدم على الحمل وقلنا انه حيض فانها تتم عدة الطلاق بالاقراء وهي الاطهار بين الدمين على الحمل وله الرجعة عليها ما لم تنقض عدتها بالاقراء فاذا انقضت الاقراء لم تصح رجعته وتنقضي عدتها عن وطء الشبهة بوضع الحمل ؛ وأما حكم نفقتها عليه فالذي يقتضي المذهب أنا اذا قلنا : انهما يتداخلان فعليه أن ينفق عليها ويكسوها ويسكنها الى أن تضع وان قلنا لا يتداخلان ولم تر الدم على الحمل أو رأته ؛ وقلنا : انه ليس بحيض فانه يجب عليه أن ينفق عليها في الاقراء بعد وضع الحمل لأنها في عدة منه عن طلاق رجعي ، وهـــل يجب عليه أن ينفق عليها مدة دم النفاس ؟ فيه وجهان ذكرناهما في التي قبلها وهل يجب عليه أن ينفق عليها حال كونها حاملا ؟ أن قلنا أن البائن الحامل يجب لها النفقة لنفسها لم يجب عليه نفقتها ؛ وأن قلنا : أنها يجب لها بسبب ألحمل وجب لها عليه النفقة • وأما اذا طلقها وهي حامل ثم وطئها قبل الوضع فانها تعتد بوضع الحمل عن الطلاق ويجب عليها ثلاثة أقراء لوطئه اياها في العدة وهل تدخل الاقراء في الحمل على الوجهين ؛ فاذا قلنا : انهما يتداخلان فانها تكون فىالعدة عن الطلاق والوطء الى أن يضع ولها عليه النفقةو الكسوة والسكني الى أن تضع وتصح رجعته ما لم تضع ، وان قلنا : انهما لا يتداخلان فان لم تر الدم على الحمل أو رأته وقلنا : انه ليس بحيض فانها في عدة

الطلاق الى أن تضع وتستحق عليه ما تستحقه الرجعية الى أن تضع وتصبح رجعته ما لم تضع فاذا وضعت الحمل اعتدت بثلاثة أقراء عن وطء الشبهة به ولا تستحق عليه فيها نفقة ولا غيرها وان رأت الدم على الحمل وقلنا : انه حيض فانها تعتد بالاقراء على الحمل عن وطء الشبهة وتعتد بالحمل عسن الطلاق وتستحق عليه ما تستحق الرجعية الى أن تضع وتصح رجعته عليها ما لم تضع ه

مسللة اذا تزوج امرأة ودخل بها وخالعها وطلقها طلقة أو طلقتين بعوض فتزوجها وهى فى العدة صح • وقال المزنى: لا يصح نكاحه لها كما لا يصح نكاح غيره لها وهذا خطأ لأن نكاح غيره لا يؤدى الى اختلاط المياه وفساد الكسب ونكاحه لها لا يؤدى الى ذلك فاذا تزوجها انقطعت عدتها ، وحكى عن أبى العباس بن سريج انه قال: لا تنقطع عدتها حتى يدخل بها كما اذا تزوجها غيره فى عدتها • وهذا ليس بصحيح وقيل لا يصح هذا عنن أبى العباس لأنها تصير بعد العقد فراشا له ، ولا يجوز أن تكون فراشا له وتكون معتدة عنه ويخالف اذا نكحها غيره فى عدتها فانها لا تصير فراشا له بالعقد فان طلقها نظرت فان وطئها بعد النكاح الثانى ثم طلقها لزمها استئناف العدة ويدخل فيها بقية العدة الأولة لأنهما من واحد • وان طلقها قبل أن يطأها لم يلزمها استئناف العدة الم يعب عليها أأن تتم العدة الأولة .

وقال داود: لا يلزمها دليلنا أنا لو قلنا لا يجب عليها العدة لأحد الى أن يتزوجها في يوم واحد جماعة رجال ويطأها كل واحد منهم بأن يتزوجها الأول ويطأها ثم يخالعها ثم يتزوجها ويطلقها قبل الدخول فتتزوجها الثالث ويطأها ثم يخالعها ثم يتزوجها الثالث ويطأها وعلى هذا أن يجتمع على تزويجها ووطئها في اليوم الواحد مائة رجل فتفسد أنسابهم وهذا قناهر النسانة،

فسرع قال ابن الحداد: وإن خالع امرأته وهي حامل ثم تزوجها حاملا ثم مات فليس عليها الا وضع الحمل سواء أصابها بعد الخلع أو لم يصبها لأن عدة الوفاة تنقضي بوضع الحمل سيواء دفتل بها أو لم يدخل .

مسالة وان تزوج الرجل امرأة ودخل بها ثم طلقها ومضى عليها قرء وقرءان ثم راجعها انقطعت عدتها لأنها صارت فراشا له فلا يصح أن تكون معتدة عنه فان وطئها بعد الرجعة ثم طلقها فعليها أن تستأنف العدة وتدخل فيها بقية العدة الأولة لأنه قد حصل فى رحمها ماء جديد له حسرمة فوجبت له بالعدة وان طلقها قبل أن يطأها ففيه قولان:

#### ( أحدهما ) يبنى على الأولة •

( والثاني ) يلزمها استئناف العدة ، وقال داود : لا يجب عليها عدة . وهذا خطأ لأنا لو قلنا لا يجب عليها العدة لأحد الى أن يجتمع على وطئها في يوم واحد جماعة رجال الى أن يتزوجها رجل ويدخل بها ثم يطلقهـــا طلاقا رجعيًا ثم يراجعها ثم يطلقها قبل الدخول ثم تتزوج بآخر ويفعـــل مثل ذلك وتنزوج بثالث فتفعل مثل ذلك فيؤدى الى فساد النسب فاذا قلنا يبني على العدة وهو قوله في القديم وبه قال مالك فوجهه قوله تعالى « ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا » ولو احتاجت الى استئناف العدة فقد أمسكها ضراراً لأنه يراجعها في آخر عدتها ثم يطلقها واذا قلنا تستأنف العدة وهو قوله في الجديد وبه قال أبو حنيفة وهو الأصح فوجهه قوله تعالى « والمطلق ات يتربع ب بأنفسهن ثلاثة قروء » هذه مطلقة ولأنه اذا راجعها فقد عاد النكاح كما كان ، فاذا طلقها استأنف العدة كالطلاق الأول وأن طلق امرأته طلقة رجعية فراجعها ثم خالعها في العدة قبل أن يطأها كان بعد الرجعة • فان قلنا : أن الخلع طلاق كما لو طلقها قتل الرجعة وهل يبنى على عدتها أو يستأنف ؟ على القولين وان قلنا : إن الخلع فسخ فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم مسن قال فيمه قولان كالطلاق؛ ومنهم من قال: تستأنف العدة قولا واحداً؛ لأن الخلع نوع فرقة أخرى فلا يبنى عدته على عدة الطلاق • وإن طلق امرأته طلقة رجمية ثم طلقها في العدة قبل أن يراجعها فهل تبنى على العدة أو تستأنف العدة ؟ فيه طريقان من أصحابنا من قال : فيه قولان كما لو راجعها ثم طلقها لأن الشافعي قال : اذا راجعها ثم طلقها في أحد القولين أنها تستأنف ثم قال ومن قال بهذا لزمه أن يقول ارتجع أو لم يرتجع سواء •

ومنهم من قال يبنى قولا واحداً ، وقال ابن الصباغ : وهو الأصح لأنهما طلاقان لم يتخللهما وطء ولا رجعة فصار كما لو طلقها طلقتين في وقت واحد .

فرع واذا تزوج العبد أمة فطلقها طلاقا رجعيا ثم أعتقت فى أثناء العدة فلها أن تخنار فسيخ النكاح ولها أن لا تفسخ ، فان اختيارت فسيخ النكاح فهل يبنى على عدتها أو يلزمها استئناف العدة ؟ فيه ثلاثة طرق ، ومن أصحابنا من قال فيه قولان ومنهم من قال يبنى على العدة قولا واحدا وهو اختيار أبى اسحاق المرويزى ومنهم من قال يستأنف العدة استئناف عدة حرة لأنها وجبت فى حال الحرية واذا قلنا: انها تبنى على الأولة فعلى ماذا تبنى ؟ فيه طريقان من أصحابنا من قا فيه قولان:

(أحدهما) يبنى على عدة أمة ..

(والثانى) تتم عدة حرة كما لو كانت تحت حر وطلقها ثم أعتقت فان فيه قولين ، ومن أصحابنا من قال : تتم عدة حرة قولا واحداً لأن الفسخ هاهنا طرأ على العدة فغيرها بخلاف ما اذا أعتقت تحت حر أو تحت عبد ولم تختر الفسخ فان العتق لا وجب العدة فلم يغيرها ، وان لم تختر الفسخ ظرت فان لم يراجعها حتى بانت فلا يلزمها استئناف العدة ولكن هل تنم عدة حرة أو أمة ؟ فيه قولان مضى ذكرهما ، وأن راجعها قبل انقضاء عدتها فلها أن تختار فسخ النكاح فان اختارت الفسخ فهل يلزمها استئناف العدة أو يجوز لها أن يبنى على الأولة ؟ فيه طريقان ، من أصحابنا من قال فيه قولان كالطلاق ومنهم من قال : يلزمها أن تستأنف العدة قولا واحداً لأنها فسخت النكاح وهى زوجة فاذا قلنا تستأنف العدة استأنف عدة حرة ، واذا قلنا يبنى ؛ فهل يلزمها أن تتم عدة حرة ، واذا قلنا يبنى ؛ فهل يلزمها أن تتم عدة حرة أو أمة ؟ فيه طريقان مضى ذكرهما ،

# قال المصنف رحه الله تعالى

فصل واذا خلا الرجل بامرأته ثم اختلفا في الاصابة ، فادعسساه أحدهما وانكر الآخر فقيه قولان: قال في الجديد القول قول المنكر ، لأن الاصل عدم الاصابة ، وقال في القديم القول قول المدعى لأن الخاوة تعل على الاصابة .

فصـــل وان اختلفا في انقضاء العدة بالاقراء فادعت المرأة انقضاءها لزمان يمكن فيه انقضاء العـدة وأنكر الزوج ، فالقول قولها ، وان اختلفا في وضع ما تنقضى به العدة ، فادعت المرأة أنها وضعت ما تنقضى به العدة وانكر الزوج فالقول قولها لقوله عز وجل « ولا يحل لهن أن يكتممن ما خلق الله في ادحامهن » فخرج النساء على كتمان ما في الأرحام كما خرج الشهود على كتمان الشادة فقال « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه » ثم يجب قبول شهادة الشهود فوجب قول النساء ، ولأن ذلك لا يعلم الا من جهتها فوجب قبول قبول قولها فيه كما يجب على التابعي قبول ما يخبره به الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لم يكن له سبيل الى معرفته الا من جهته ،

وان ادعت المراة انقضاء العدة بالشبهور وأنكر الزوج فالقول قسوله ، لأن ذلك اختلاف في وقت الطلاق فكان الق<sub>ك</sub>ل فيه قوله .

فصيل وإن طلقها فقالت المرأة طلقنى وقد بقى من الطهر ما يعتب به قرءاً وقال الزوج: طلقتك ولم يبق شيء من الطهر فالقول قول المرأة لأن ذلك اختلاف في وقت الحيض ، وقد بينا أن القول في الحيض قولها .

فصلل وان طلقها وولدت واتفقا على وقت الولادة واختلفا في وقت الطلاق ، فقال الزوج : طلقتك بعد المولادة فلى الزجعة ، وقالت المرأة طلقتنى قبل الولادة فلا رجعة لك فالقول قول الزوج ، لانهما لو اختلفا في أصل الطلاق كان القول قوله فكذلك اذا اختلفا في وقته ، ولأن هذا اختلف في قوله وهو أعلم به فرجع اليه ، وا ناتفقا في وقت الطلاق واختلفا في وقت الولادة ، فقال الزوج : ولدت قبل الطلاق فلى الرجعة ، وقالت المرأة : بل ولدت بعد الطلاق فلا رجعة لك فالقول قولها فكذلك اذا اختلفا في وقتها ، وان جهلا وقت الطلاق ووقت الولادة و تداعيا السبق فقال الرجل : تأخر الطلاق وقالت المسرأة : تأخرت الولادة ، فالقول قول الزوج لأن الأصل وجوب المدة وبقاء الرجعة ، فان جهلا وقتها ، او جهل السابق منهما لم يحكم بينهما لانهما تدعيان حقا .

وان ادعت المراة السبق وقال الزوج لا اعرف السابق قال له الحاكم: ليس هذا بجواب ، فاما أن تجيب جوابا صحيحاً او نجملك ناكلا ، فان استختى افتيناه بما ذكرناه في المسئلة قبلها ، وان كان للزوج الرجعة لأن الأصل وجوب العدة وبقاء الرجعة ، والورع أن لا يراجعها .

فصــل فان اذن لها في الخروج الى بلد آخر ثم طلقها واختلف ، فقالت الراة نقلتني الى البلد الآخر ففيه اعتد ، وقال الزوج بل اذنت لك في الخروج لحاجة فعليك أن ترجعي ، فالقـول قول الزوج لاته أعلم بقعــده ، وان مات واختافت الزوجة والوارث فالقول قولها لأنهما استوبا في الجهل بقصد الزوج ومع الزوجة ظاهر ، فان الأمر بالخروج يفتضي خروجا مسسن غير عود ) .

الشرح قال الشافعي رضي الله عنه في القديم: اذا اختلف افي الاصابة بعد الخلوة فالقول قول المدعى لأن الخلوة تدل على الاصابة وقال في الجديد: قال الله تبارك وتعالى « اذا نكحتم المؤمنات تم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » فكان بينا في حكم الله عز وجل أن لا عدة على المطلقة قبل ان تمس ، وان المسيس هو الاصابة ، ولم أعلم في هذا خلافا .

ثم اختلف بعض المفتين فى المرأة يخلو بها زوجها فيغلق باباً ويرخى سترآ وهى غير محرمة ولا صائمة ، فقال ابن عباس وشريح وغيرهما لا عدة عليها بالاصابة نفسها ، لأن الله عز وجل هكذا قال .

أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ليث عن طاوس عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال فى الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسها ولا يطلقها : ليس لها الا نصف الصداق ، لأن الله عز وجل يقول : « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » قال الشافعلى : وبهذا أقول وهو ظاهر كتاب الله عز ذكره ، اهر .

قالت: قال تعالى: « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن » قال عكرمة والزهرى والنخعى من الحيض ، وقال عمر وابن عباس الحمل ، وقال مجاهد الحيض والحمل معا ، وهذا على أن الحامل تحيض ، والمعنى المقصود من الآية أنه لما دار أمر العدة على الحيض والأطهار ولا اطلاع عليهما الا من جهة النساء جعل القول قولها اذا ادعت انقضاء العدة أو عدمها ، وجعلهن مؤمنات على ذلك وهو مقتضى قوله تعالى « ولا يحلل لهن أن يكتمن » الآية ،

وقال سليمان بن يسار : ولم تؤمر أن نفتح النساء فننظر الى فروجهن ، ولكن وكل ذلك اليهن ان كن مؤتمنات • ومعنى النهى عن الكتمان النهى

عن الاضرار بالزوج واذهاب حقه ، فاذا قالت المطلقة حضت وهي لم تحض ذهبت بحقه من الارتجاع واذا قالت : لم أحض وهي قد حاضت ألزمته من النفقة ما لم يلزمه فأضرت به ، أو تقصد بكذبها في نفي الحيض ألا ترتجع حتى تنقضي العدة ويقطع الشرع حقه ، وكذلك الحامل تكتم الحمل لتقطع حقه من الارتجاع • قال قتادة : كانت عادتهن في الجاهلية أن يكتمن الحمل ليلحقن الولد بالزوج الجديد ، ففي ذلك نزلت الآية •

قال ابن المندر: وقال كل من حفظت عنه من أهل انعلم ، اذا قالت المرأة في عشرة أيام قد حضت ثلاث حيض وانقضت عدتي انها لا تصدق ولا يقبل ذلك منها الا أن تقول قد أسقطت سقطا قد استبان خلقه ، واختلفوا في المدة التي تصدق فيها المرأة ، فقال مالك : اذا قالت انقضت عدتي في أمد تنقضي في مثله العدة قبل قولها ، فان أخبرت بانقضاء العدة في مدة تقع نادرا فقولان ، قال في المدونة اذا قالت : حضت ثلاث حيض في شهر صدقت اذا صدقها النساء ، وبه قال شريح ، وقال له على بن أبي طالب « قالون » أي أصبت وأحسنت ، وقال في كتاب محمد : لا تصدق الا في شهر ونصف ، ونحوه قول أبي ثور ، قال أبو ثور : أقل ما يكون في ذلك سبعة وأربعين يوما ، وذلك أن أقل الطهر خمسة عشر يوما ، وأقل الحيض يوم ،

فرع اذا طلق الرجل امرأته واختلفا في الاصابة فادعى الزوج أنه قد أصابها لثبوت الرجعة وانكرت الاصابة ، أو ادعت المرأة أنه أصابها لثبوت جميع المهر ، أو أنكر الزوج الاصابة ظرت فان اتفقا على أنه قد خلا بها ففيه قولان:

قال في القديم : القول قول من يدعى الاصابة لأن الظاهر معه •

وقال فى الجديد: القول قول من ينكر الاصابة ، وهو الأصح لأن الأصل عدم الاصابة وان لم يتفقا على الخلوة فالقول قول من ينكر الاصابة منهما قولا واحداً لأن الأصل عدم الاصابة ، وأن ادعت الزوجة الاصابة وأتت بشاهد واحد على مشاهدته الاصابة أو على اقرار الزوج بها حلفت معه لأن المقصود بدعواها فى ذلك المال ، وأن أتى الزوج بشاهد فى الاصابة وأراد أن يحلف

معه لم يكن له ذلك لأن المقصود بدعواه في ذلك غير المال فان أتت بولد لمدة الحمل من حين النكاح ولم ينفه باللعان لحقه فيه فان ادعت المرأة الاصابة لاستقرار المهر •

فنقل المزنى أن القول قول الزوجة فاذا حلفت استحقت جميع اللهر ونقل الربيع: أن القول قول الزوج معه يمينه ، واختلف أصــحابنا فيها على طريقين فمنهم من قال فيه قولان ولم يذكر الشيخ أبو استحاق غير هذا :

( أحدهما ) القول قول الزوجة مع يمينها لأن الظاهر معها لأنا قد الحقنا به النسب والظاهر أن النسب لا يلحق الاعن اصابة .

( والثانى ) القول قول الزوج مع يمينه لأن الأصل عدم الأصابة وقد يلحقه الولد من غير اصابة بأن يطأها فيها دون الفرج فيمسبق الماء الى فرجها ؟ أو يبعث اليها بمائة فتستدخله وتحمل منه ، ومن قال هى على اختلاف حالين فحيث قال : القول قول الزوج أراد به اذا كانا قد اختلفا فى الاصابة ، وجعلنا القول قول الزوج فحلف وحكمنا يبمينه أنه لم يصبها ثم أتت بعد ذلك بولد يلحقه بالامكان ولم ينفه ثم قالت بعد ذلك قد أصبتنى وقال لم أصبك فالقول قوله لأنا قد حكمنا فى الظاهر لأمر محتمل .

ويجوز أن يكون الولد منه من غير وطء منه ، وحيث قال : القول قولها أنه اذا لم يكونا قد اختلفا فى الاصابة ثم أتت بولد ولحقه نسب ثم حبس الزوج أو مات ، وادعت الاصابة بعد ذلك فالقول قولها لأن الظاهر منها .

فرع اذا ادعت انقضاء عدتها بالأقراء أو بوضع الحمل وأنكرها الزوج ، فقد مضى ذكره وان ادعت انقضاء عدتها بالشهور وأنكر الزوج فان اتفقا على وقت الطلاق لم يفتقر الى اليمين بل يحسب ذلك ، وان اختلفا فى وقت الطلاق فالقول قول الزوج مع يمينه لأن هذا اختلاف فى قوله وهو أعلم به ، وان ولدت فطلقها فقالت ولدت بعد الطلاق وانقضت عدتى بالولادة، وقال الزوج: بل ولدت قبل الطلاق فعليك العدة بالأقراء ففيه خمس مسائل:

(احداهن) اذا اتفقا على وقت الودلاة واختلفا فى وقت الطلاق بأن اتفقا أنها ولدت يوم الجمعة فقالت : طلقتنى يوم الخميس ، وقال الزوج : بل طلقتك يوم السبت فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأن هذا اختلاف فى قوله وهو أعلم به .

(الثانية) اذا اتفقا على وقت الطلاق واختلفا في وقت الولادة مثل أن اتفقا أنه طلقها يوم الجمعة ، فقالت الزوجة : ولدت يوم السبت وقال الزوج . بل ولدت يوم الخميس فالقول قولها مع يمينها لأن الولادة من فعلها وهي أعلم بها .

( الثالثة ) اذا قال الزوج طلقتك بعد الولادة وقالت هي بل طلقتني قبل الولادة ولم يتفقا على وقت الولادة ولا على وقت الطلاق فالقول قول الزوج مع يمينه لأن الأصل بقاء العدة عليها •

(الرابعة) اذا جهلا جميعاً أن الطلاق وقع قبل الولادة أو بعدها ولم يدعيا سبق أحدهما فعليها العدة بالاقراء لأن الأصل بقاؤها وله أن يراجعها والورع أن لا يراجعها لاحتمال أن تكون الولادة بعد الطلاق •

(الخامسة) اذا علم أحدهما وجهل الآخر مثل أن قال الزوج طلقتك بعدة الولادة ، وقالت لا أعلم هل طلقتنى قبل الولادة أو بعدها قلنا لها ليس هذا بجواب اما أن تجيبينى بتصديقه أو تكذيبه والا جعلناك ناكلة وحلف وكانت عليك العدة ولو كانت هى العالمة وهو الجاهل مثل ان قالت طلقتنى ثم ولدت بعده ، وقال الزوج لا أدرى هل طلقت قبل الولادة أو بعدها ، قلنا له : اما أن تجيب بتصديقها أو تكذيبها ، والا جعلناك ناكلا وحلفناك وحكمنا بانقضاء عدتها كما يقول فيمن ادعى على رجل دينا ، فقال المدعى عليه : لا أدرى فانه يقال اما أن تصدقه أو تكذبه أو يجعلك ناكلا ويحلف المدعى ويستحق و

فرع روى المزنى عن الشافعي لو صارت الى بلد أو منزل باذنه ولم يقل لها أقيمي أو لا تقيمي ثم طلقها ، فقال لم أنقلك وقالت : نقلتني

فالقول قولها وجمئلة ذلك أنه اذا أذن لها فى الخروج الى المنزل ، أو بلد ثم طلقها واختلفا فقالت نقلتني الى هذا الموضع ، وقال ما نقلتك .

فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال الظاهر ما نقله المرنى ، وأن القول قولها لأنه أذن لها في المضى الى الموضع ظاهر الانتقال فكانت دعواها موافقة للظاهر ، وقال أبو السحق ان قال لها انتقلى الى المنزل الفلانى ، أو اذهبى أو صيرى اليه أو أقيمى فيه ثم اختلفا فقالت نقلتنى للسكنى فيه وقال بل نقلتك اليه للاقامة فيه مدة فالقول قولها لأن الظاهر من قوله أقيمى أنه أراد على التأبيد ، وأن قال له اذهبى اليه ، أو صيرى اليه ولم يقل فالقول قول الزوج وحمل الزوج لأنه يحتمل النقلة للسكنى وللاقامة مدة فكان القول قول الزوج وحمل النص على الأولة دون الثانية ومن أصحابنا من قال الحسكم كما ذكر أبو السحق لأن المزنى نقل القول قولها في المسألتين معا لأنه قال ولم يقل لها أقيمى أو لا تقيمى الا أن ما نقله أخطأ فيه ، وانما القول قولها أذا اختلفت هي وورثة الزوج لأنها أأستوفت هي والورثة في قصد الزوج الا أن الظاهر معها لأن الأمر بالخروج يقتضى خروجاً من غير عودة فكان القول قولها .

# قال المصنف رحمه الله تعالى باب استبراء الأمة وأم الولد

من ملك أمة ببيع أو هبة أو ارث أو سبى أو غيرها من الأسباب لزمه أن يستبرئها لما روى أبو سعيد الخدرى رضى ألله عليه وسلم نهى عام أوطان أن لا توطأ حامل حتى تضمع ، ولا حائل حتى تحيض حيضة ) ، فأن كانت حاملا استبراها بوضع الحمل لحديث أبى سمسعيد الخدرى ، وأن كانت حائلا نظرت فأن كانت مما تحيض استبراها بقرء ، وف القرء قولان:

<sup>(</sup> أحدهما ) انه طهر لانه استبراء فكان القرء فيه الطهر كالمدة .

<sup>(</sup> والثاني ) أن القرء حيض ، وهو الصحيح ، لحديث أبي سعيد ، ولان براءة الرحم لا تحصل الا بالحيض ــ فأن قلنا أن القرء هو الطهر ــ فأن كانت عند

وجوب الاستبراء طاهرا كانت بقية الطهر قرءا ، فان طعنت في الحيض لم تحل حتى تحيض حيضة كاملة ليعلم براءة رحمها ، فاذا طعنت في الطهر الثاني حلت ، وان كانت حائضاً لم تشرع في القرء حتى تطهر ، فاذا طعنت في الحيض الثاني حلت وان قلنا أن القرء هو الحيض ، فأن كانت حال وجوب الاستبراء طاهراً لم تشرع في القرء حتى تحيض ، فأذا طعنت في الطهر الثاني حلت ، وأن كانت حائفساً لم تشرع في القرء الا في الحيضة الثانية لأن بقية الحيض لا تعد قرءاً فأذا طعنت في الطهر الثاني حات ،

وان وجب الاستبراء وهي ممن تحيض فارتفعت حيضتها كان حكمها في الانتظار حكم المطلقة اذا ارتفع حيضها ، وان وجب الاستبراء وهي ممن لا تحيض لصفر او كبر ففيه قولان:

( احدهما ) تستبرا بشهر لأن كل شهر في مقابلة قرء -

( والثاني ) تستبرأ بثلاثة أشهر ـ هو الصحيح ـ لأن ما دونها لم يجعل دليلا على براءة الرحم ·

فصـــل وان ملكها وهى مجوسية أو مرتدة أو معتدة أو ذات أزواج لم يصح استبراؤها فى هذه الأحوال ، لأن الاستبراء يراد للاستباحة ولا توجد الاستباحة فى هذه الأحوال ، وأن اشتراها فوضعت فى مدة الخيار أو حاضت فى مدة الخيار ، فأن قلنا أنها لا تملك قبل انقضاء الخيار لم يعتد بذلك عــن الاستبراء لانه استبراء قبل اللك ، وأن قلنا : أنها تملك ففيه وجهان :

( أحدهما ) لا يعتد به لأن الملك غير أم لانه معرض للفسخ •

(والثاني) يمتد به لانه استبراء بعد الملك وجواز الفسخ لا يمنع الاستبراء، كما لو استبراها وبها عيب لم يعلم به ، وان ملكها بالبيع ، أو الوصية أو حاضت قبل القبض ففيه وجهان :

( احدهما ) لا يعتد به لأن اللك غير تام ٠

( والثاني ) يعتد به لأنه استبراء بعد الملك ، وللشافعي رحمه الله ما يدل على كل واحد من الوجهين ، وان ملكها بالارث صح الاستبراء ، وان لم تقبض لأن الوروث قبل القبض كالقبوض في تمام الملك وجواز التصرف .

فصـــل وان ملك أمة وهي زوجته لم يجب الاستبراء لأن الاستبراء

لبراءة الرحم من ماء غيره ، والمستحب ان يستبرئها لأن الولد من النكاح مملوك ومن ملك اليمين حر فاستحب أن يميز بينهما .

فصحصل وان كانت امته ثم رجعت اليه بالفسخ ، أو باعها ثم رجعت اليه بالاقالة لزمه أن يستبرئها لانه زال ملكه عن استمتاعها بالعقد وعاد بالفسخ فصاد كما لو باعها ثم استبراها ، فأن رهنها ثم فكها لم يجب الاستبراء لأن بالرهن لم يزل ملكه عن استمتاعها لأن له أن يقبلها وينظر اليها بالشهوة ، وانها منع وطنها لحق المرتهن وقد زال حقه بالفكاك فحلت له .

وان ارتد المولى ثم أسلم أو ارتدت الأمة ثم أسلمت وجب استبراؤها لأنه زال ملكه عن استمتاعها بالردة وغاد بالاسلام ، وان زوجها ثم طلقت فان كان قبل الدخول لم تحل له حتى يستبرئها ، لأنه زال ملكه عن استمتاعها وعاد بالطلاق ، وان كان يعد الدخول وانقضاء العدة ففيه وجهان :

(أحدهما) لا تحل له حتى يستبرئها لأنه تجدد له الملك على استماعها فوجب استبراؤها ، كما لو باعها ثم اشتراها ،

( والثاني ) تحل له وهو قول أبي على بن أبي هريرة لأن الاستبراء يسراد لبراءة الرحم وقد حصل ذلك بالعدة .

فصلل ومن وجب استبرؤها حرم وطؤها ، وهل يحرم التلذذ بها بالنظر والقبالة ؟ ينظر فيه فان ملكها همن له حرمة لم يحل له ، لأنه لا يؤمسن أن تكون أم ولد لمن ملكها من جهته ، وأن ملكها ممن لا حرمة له كالمسبية ففيه وجهان :

( أحدهما ) لا تحل له لأن من حرم وطؤها بحكم الاستبراء حرم التلذذ بها ، كما لو ملكها ممن له حرمة .

(والثانى) أنها تحل لما روى عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال: ((خرجت فى سهمى يوم جلولاء جارية كان عنقها أبريق فضة ، فما ملكت نفسى أن قمت اليها فقبلتها والناس ينظرون )) ولأن المسبية يملكها حاملا كانت أو حائلا فلا فيكون التلذذ بها الا في ملكه ، وأنها منع من وطئها حتى لا يختلط ماؤه بماء مشرك ، ولا يوجد هذا في التلذذ بالنظر والقبلة ، وأن وطئت زوجته بشبهة لم يحل له وطؤها قبل انقضاء العدة لاتم يؤدى الى اختلاط المياه وافساد النسب.

وهل له التلذذ بها في غير الوطء على ما ذكرناه من الوجهين في المسبية لانها زوجته حاملا كانت ، أو حائلا ،

فصل ومن ملك امة جاز له بيعها قبل الاستبراء لانا قد دللنا على انه يجب على البائع لأن براءة الرحم تحصل انه يجب على البائع لأن براءة الرحم تحصل باستبراء المسترى ، وان أداد تزويجها نظرت فان لم يكن وطئها جاز تزويجها باستبراء المستبراء لانها لم تصر فراشا له ، وان وطئها لم يجز تزويجها قبسل الاستبراء لانها صارت بالوطء فراشا له .

فصيصل وان اعتق أم ولده في حياته ، أو عتقت بموته أزمها الاستبراء لإنها صارت بالوطء فراشا له وتستبرا كما تستبرا المسبية لانه استبراء بحكم اليمين فصار كاستبراء السبية ، وان اعتقها ، أو مات عنها وهي مزوجة أو معتدة لم يلزمها الاستبراء لأنه زال فراشام قبل وجوب الاستبراء فلم يلزمها الاستبراء ، كما لو طلق امراته قبل الدخول ثم مات ، ولانها صارت فراشــــــ لغيره فلا يلزمها لأجله استبراء . وان ناوجها ثم مات ومات الزوج ولم يعلم السابق منهما لم يخل اما أن يكون بين موتهما شهران وخمسة أيام فما دون اكثر ولا يعلم مقدار ما بينهما فان كان بينهما شهران وخمسة ايام فما دون لم يلزمها الاستبراء عن المولى لأنه ان كان المولى مات أولا فقد مات وهي زوجة فلا يجب عليها الاستبراء ، وان مات الزوج أولا فقد مات الولى بعده وهي معتدة من الزوج فلا يازمها الاستبراء ، وعليها أن تعتد باربعة أشهر وعشر من بمدموت أحدهما لانه يجوز ان يكون قد مات الولى أولا فعتقت ثم مات الزوج فيلزمها عدة حرة ، وان كان بين موتهما أكثر من شهرين وخمس ليال لزمها أن تعتد من بعد آخرهما موتاً بأكثر الأمرين من أربعة أشهر وعشر أو حيضة ، لانه ان مات الزوج أولا فقد أعتدت منه بشبهرين وخمسة أيام وعادت فراشــــأ للمولى ، فاذا مات لزمها أن تستبرىء بحيضة ، وان مات المولى أولا لم يلزمها استبراء فاذا مات الزوج لزمتها عسمة حرة فوجب الجمع بينهمها ليسقط بأربعة أشهر وعشر أو حيضة ليسقط الفرض بيقين ، كما يلزم من نسى صلاة من صلاتين قضاء الصلاتين ليسقط الفرض بيفين ولا يوقف لها شيء من تركة الزوج لأن الأصل فيها آلرق فلم تورث مع الشك •

فصــل وان كانت بين رجاين جارية فوطئاها ففيها وجهان:

( احدهما ) يجب استبراءان لانه بجب لحقهما فلم بدخل احدهما في الآخر كالعدين .

( والثانى ) يجب استبراء واحد ، لأن القصد من الاستبراء معرفة براءة الرحم ، ولهذا لا يجب الاستبراء باكثر من حيضة وبراءة الرحم منهما تحصل باستبراء واحد .

قصـــل اذا استبرا أمته ثم ظهر بها حمل فقال البائع هو منى وصدقه المسترى لحقه الولد والجاربة أم ولد له والبيع باطل ، وأن كذبه المسترى نظرت ، فأن لم يكن أقر بالوطء حال البيع لم يقبل قوله لأن الملك انتقل الى المسترى في الظاهر فلم يقبل اقراره بما يبطل حقه ، كما لو باعه عبداً ثم أقر أنه كان غصبه أو أعتقه ، وهل يلحقه نسب الولد ؟ فيه قولان :

قال في القديم والاملاء يلحقه لأنه يجوز أن يكون ابنا لواحد ومماواً لنبره وقال في البويطي لا يلحقه لأن فيه أضراراً بالمششري لانه قد يعتقه فيثبت له علية الولاء ، واذا كان ابنا لغير لم يرثه ، فان كان قد اقر بوطئها عند البيع ، فان كان قد كان قد استبراها ثم باعها نظرت فأن أتت بولد لدون ستة اشسلهر لحقه نسبه وكانت الجارية أم ولد له ، وكان البيع باطلا ، وأن ولدته تستة أشهر فصاعداً لم يلحقه الولد ، لأنه لو استبرأها ثم أتت بولد وهي في ملكه لم يلحقه ، فلأن لا يلحقه وهي في منك غيره أولى ، فأن لم يكن الشنتري قد وطئها كانت الجارية والولد مملوكين له . وإن كان قد وطنها ، فإن أتت بولد لدون سنة أشهر من حين الوطء فهو كما أو لم يطاها ، لأنه لا يجوز أن يكون منه وتكون الجارية والولد مملوكين له ، وأن أتت بولد لسنة أشهر فصاعدا لحقه الولد ، وصارت الجارية أم ولد له لأن الظاهر أنه منه ، وأن لم يكن استبراها البائع نظرت فان ولدت لدون ستة أشهر مع وقت البيع لحق البائع ، وكانت الجارية أم ولد له ، وكان البيع باطلا ، وأن ولدته لسنة أشهر نظرت فأن لم يكن قد وطنها الشنتري فهو كالقسم قبله لانها لم تصر فراشاً له ، وان وطنها فولدت لسنة أشهر من وطنها عرض الولد على القافة ، فأن الحقته بالبائع لحق به ، وأن الحقته بالشترى لحقه ، وقد بينا حكم الجميع ) .

الشرح حديث أبى سعيد الخدرى أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصنحمه واسناده حسن ، وهو عند الدارقطني من حديث ابن عباس ، وأعل بالارسال ، وعند الطبر أنى من حديث أبى هريرة باسناد ضعيف .

وأخرج أحمد ومسلم وأبو داود عن آبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « أتى على امرأة مجح على باب فسطاط فقال: لعله يريد آن يلم بها ؟ فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد هممت أن العنه لعنة تدخل معه قبره ، وكيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له » وفي مسند أبي داود الطيالسي وقال: « كيف يورثه وهو لا يحل له » وكيف يسترقه وهو لا يحل له » والمجح هي الحامل المقرب •

وأخرج ابن أبي شيبة من حديث على مرفوعاً « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تستبراً بحيضة » وفي السناده ضعف وانقطاع •

قوله « عام أوطاس » هو واد فى ديار هواأزن • قال القاضى عياض : وهو موضع الحرب بحنين ؛ وهو ظاهر كلام أصحاب السير • قال الحافظ ابن حجر : والظاهر أن وادى أوطاس غير وادى حنين (أما بعد):

هذا الباب من مفاخر الاسلام ، الدالة على أعظم الحكم ، وأسسمى ضروب التربية على أكرم الفضائل وأطهر المثل ، ذلك أن جيش الاسلام حين ظفرون بعدوهم فيقع فى أسرهم النساء على اختلاف ألوانهن ، من عذارى كواعب ، الى نصف بضة تثير شبق الرجال ، والرجل المسلم المقاتل قد بعد موضعه عن مواطن أهله ، وهو فى فتوته وشدة بأسه بالمحل الذى يضاعف من شبقه وشهوته ، تأتى الشريعة الغراء فتقول له : قف مكانك لا تقرب هذه السبية ولا تنز عليها وتربص بها حيضة ان كانت حائلا ، أو وضعا ان كانت حاملا ، ان لذلك من الأثر البعيد فى تهذيب النفوس وتنمية الارادة وتزكية السلوك المسلم ما يضفى على هذا الركب النوراني الذى يسسمى بالجيش الفاتح من الجلال والروعة ما جعل الاسلام يسسقهم بنوه ، فقتح بهم قلوباً غلفا ، وأعينا عميا ، وآذانا صماً ، حتى لقد كسدت فى أسسواقهم بهم قلوباً غلفا ، وأعينا عميا ، وآذانا صماً ، حتى لقد كسدت فى أسسواقهم الروم :

يبكى عليهن البطاريقُ في الضحى وهن لدينا ملقيات كواسب. بذا قضيت الأييام اما بين أهلها مصائب قوم عند قدم فواقد

ثم أن هذه المسبية على ضعفها وعزلائيتها وتجردها قد أحاطها الاسلام بدرعه المنبع وحمايتها من أن تسلب حرية العقيدة فلم يبح اكراهها على الاسلام أن أرادت البقاء على دينها .

قال الامام الشوكاني: ولا يشترط في جواز وطء المسبية الاسلام ، ولو كان شرطا لبينه صلى الله عليه وسلم - ولم يبينه - ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وذلك وقتها ، ولا سيما وفي المسلمين يوم حنين وغيره من هو حديث عهد بالاسلام يخفى عليهم مثل هذا الحكم ، وتجويز حصول الاسلام من جميع السبايا وهي في غاية الكثرة بعيد جدا ، فان أسلام مثل عدد المسببات في أوطاس دفعة واحدة من غير اكراه لا يقول بأنه يصح تجويزه عاقل ،

The second second

# قال المصنف رحمه الله تعالى كتــاب الرضاع

اذا ثار للمراة لبن على ولد فارتضع منها طفل له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صاد الطفل ولدا لها في حكمين : في تحريم النكاح ، وفي جسواز الخلوة وأولاده اولادها ، وصارت المراة أما له وأمهاتها جسداته ، وآباؤها أجداده ، واولادها اخوته وأخواته ، وأخوتها وأخواتها أخواله وخالاته ، وأن ألولد ثابت النسب من رجل صاد الطفل ولدا له وأورده أولاده ، وصاد الرجل أبا له ، وآباؤه أجداده وأمهاته جداته وأولاده اخوته ، وأخواتكم من وعماتة والعليل غلية قوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة ، فنص على الأمهات والأعوات ، فعل على ما سواه ،

وروى ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمرة بن عبد المطلب فقال أنها أبنة أخى من الرضاعة ، وأنه يحرم مسن الرضاع مثل ما يحرم من النسب .

وروت عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يحسرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » •

وروت عائشة رضى الله عنها (( ان أفلح أخا أبى القعيس استأذن عليها فأبت أن تأذن له ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أفلا !ذنت لعمك ؟ فقالت يا رسول الله أنما أرضعتنى المرأة ولم يرضعنى الرجل ، قال : فأذنى له فأته عمك ، وكان أبو القعيس زوج المرأة التى أرضعت عائشة رضى الله عنها )) ولأن اللبن حدث للولد ، والولد ولدهما ، فكان المرضيع باللسبن ولنهما .

فصيصل وتنتشر حرمة الرضاع من الولد الى اولاده واولاد اولاده و لا يحرم ذكورا كانوا او اناتا . ولا تنتشر الى امهاته وآبائه واخوته وأخواته . ولا يحرم على المرضعة ان تتزوج بابى الطفل ولا باخيه . ولا يحرم على زوج المرضعة الذى ثار اللبن على ولده أن يتزوج بام الطفل ولا بأخته ، لقوله صلى الله عليسه

وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وحرمة النسب في الوكد تنتشر الى أمهاته وآبائه ، ولا الى اخوته وأخواته فكذلك الرضاع •

الشرح قوله تعالى في سورة النساء « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » قرأ عبد الله « اللائي » بغير تاء ، كقوله تعالى « واللائي يئسن من المحيض » أما حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال انها لا تحل لى ، انها ابنة أخى مسن الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم » وفي لفظ « من النسب » أخرجه أحمد والبخاري ومسلم ، وحديث عائشة أخرجه أحمد والشيخان وأصحاب السنن الأربعة والدارقطني ، أما حديث عائشة فأخرجه البخاري في الشهادات عن محمد بن أبي كثير وعن آدم ، وفي النكاح عن أبي الوليد ومسلم في النكاح عن هناد ، وعن عبد الله بن معاذ وعن قتيبة والحلواني ومحمد بن رافع وأبو داود فيه عن حفص بن عمرو عن محمد بن كثير والنسائي ومحمد بن رافع وأبو داود فيه عن حفص بن عمرو عن محمد بن كثير والنسائي فيه عن هناد وعن قتيبة والربيع بن سليمان واسحاق بن ابراهيم ، وأخسرجه فيه عن أبي بكر بن أبي شببة ،

اما اللغات فالرضاع بكسر الراء وفتحها والرضاعة بالفتح لا غير وحكى الهروى الكسر فيها أيضاً ــ أفاده ابن بطال ــ أما الفعل رضع فهــو من تعب فى لغة نجد ورضع رضعا من باب ضرب لغة لأهل تهامة وأهل مكة يتكلمون بها وبعضهم يقول أصل المصدر من هذه اللغة كسر الضاد وانسا السكون تخفيف مثل الحلف والحلف سيكون اللام وكسرها ورضع يرضع بفتحتين لغة ثالثة رضاعا ورضاعة بفتــج الراء وأرضعته أمــه فارتضع فهى مرضع ومرضعة أيضاً

وقال الفراء وجماعة ان قصد حقيقة الوصف بالارضاع فمرضع بغير هاء. وان قصد مجاز الوصف لمعنى أنها محل الارضاع فيما كان أو سيكون فبالهاء وعليه قوله تعالى « تذهل كل مرضعة عما أرضعت » ونساء مراضع ومراضع وراضعته مراضعة ورضاعًا ، ورضاعة بالكسر وهو رضيعى ، والرضعتان

الثنيتان اللتان يشرب عليهما اللبن • ويقال الراضعة الثنية اذا سقطت والجمع الرواضع •

قال أبو زيد: الراضعة كل سن سقطت من مقادمه • ويقال لؤم ورضع على الأزدواج • وذلك ادا مص من الخلف مخافة أن يعلم به أحد اذا حلب فيطلب منه شيئاً فهو راضع • ولو أفرد قيل رضع مثل تعب أو ضرب والجمع رضع •

قوله «أريد على ابنة حيزة » أى طلب وأصله مين راد مرود اذا طلب المرعى وفي الحيز « أن اثرائد لا يكذب أهله » وفي حديث « فليرتد لبوله » ومنه قوله « أنا راودته عن نفسه » والذي أراد من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتوزجها هو على رضى الله عنه كما في صحيح مسلم ؛ وقد اختلف في اسم ابنة حمزة ، أمامة وسلمى وفاطمة وعائشة وأمة الله وعمارة ويعلى ، وانسا كانت أبنة أخى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم رضع من تويبة وقد كانت أرضعت حمزة ،

وأفلح قال الشوكاني هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم • وليس بصحيح اذ أن أفلح مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم • قال ابن منده أراه هو الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم « ترب وجههك » ، قال ابن الأثير في أسد الغابة : روى له أبو نعيه حديث أم سهمة قالت « رأى النبي صلى الله عليه وسلم غلاماً لنا يقال له أفلح ينفخ اذا سجد ، فقال له « ترب وجهك » وروى حبيب المكي عن أفلح مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « أخاف على أمنى من بعدى ضلالة الأهواء واتباع الشهوات والطفلة بعد المعرفة » أخرجه ثلاثتهم هولى ابن منده وأبو نعيم وأبو عمر ابن عبد البر والسم أفلح هذا رباح •

أما أفلح بن أبي القعيس أو أبو القعيس وقيل أخو أبي القعيس فقال

ابن الأثير (۱) صاحب الاصابة أخبرنا أبو المكارم فتيان الجوهرى بأسناد عن القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وساق الحديث وقال : ورواه سفيان بن عيينة ومعمر عن الزهرى نحوه • ورواه ابن نمير وحماد ابن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه فقال : « أن أخا أبى القعيس » وكذلك رواه عطاء عن عروة ، ورواه عباد بن منصور عن القاسم بن محمد قال : رواه عطاء عن عروة ، ورواه عباد بن منصور عن القاسم بن محمد قال : حدثنا أبو القعيس أنه جاء الى عائشة رضى الله عنها فذكر نحوه والصحيح أنه أخو أبي القعيس •

اما الأحكام فإن للرضاع تأثيراً في تحريم النكاح وفي ثبوت الحرمة في جواز النظر والخلوة والأصل فيه قوله تعالى: «حرمت عليكم أمهاتكم » . الى قوله : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » •

فذكر الله في جملة الأعيان المحرمات الأم من الرضاعة والأخت من الرضاعة فدل على أن له تأثيراً في التحريم ، وروت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة » ، وروى سعيد بن المسيب عن على رضى الله عنه قال : يا رسول الله هل لك في ابنة عمك حمزة فانها أجمل فتاة في قريش فقال : « أما علمت أن حمزة أخى من الرضاعة وان الله حسرم من الرضاعة ما حرم أمن النسب » •

ويدل على ثبوت الحرمه ما روى أن وفد هو ازن قدموا على النبى صلى الله عليه وسلم فكلموه فى سبى الوطاس فقال رجل من بنى سعد: يا محمد انا لو كنا ملجنا للحرث بين أبى شمر أو للنعمان بن المنذر ثم نزل منزلك هذا منا لحفظ ذلك لنا وأنت خير المكفولين فاحفظ ذلك ، وانما قالوا له ذلك لأن حليمة التى أرضعت النبى صلى الله عليه وسلم كانت من بنى سعد بن بكر ابن وائل ، ولم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم قولهم ومعنى قولهم ملجنا

<sup>(</sup>۱) أبناء آلاثير ثلاثة أخوة ، الأكبر هو مجد الدين أبو السبعادات المبارك ابن محمد صاحب النهاية في غريب الحديث وأوسطهم عز الدين أبو الحسس صاحب أسد الفابة والكامل في التاريخ ، وأصغرهم هو ضياء الدين أبو الفتح نصر الله صاحب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » وكان أحد وزراء الملك الافضل بن صلاح الدين الأيوبي ،

أى أرضعنا والملج الرضاع وروى الباجى فى كتابه عن أبى الطفيل أنه قال: رأيت النبى صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وهو يقسم لحما فجاءته امرأة فدنت منه ففرش لها النبى صلى الله عليه وسلم ازاره فجلست عليه فقلت من هذه ؟ قالوا: هذه أمه التي أرضعته وانما أكرمها لأجل الحرمة التي حصل بينهما بالرضاع فدل على أن الحرمة تثبت به ٠

اذا ثبت هذا فبلغت المرأة سن الحيض وثار لها لبن فانه يكون طاهرا ناشرا للحرمة يجوز بيعه ويضمن بالانلاف ، ويجوز الاستئجار عليه قال المسعودى : وتحكم ببلوغها بذلك سواء ولدت قبله أو لم تلد وحكى ابن القاص وجها آخر اذا نزل بها لبن على غير ولد فهو كلبن الرجل لا حسرمة له والأول أصح لأن حبسه معتاد ، وأما اذا نزل للمرأة لبن قبل أن تستكمل تسع سنين فلا يثبت له حرمة ولا تنتشر الحرمة بارضاعه ويكون بخساً ولا يجوز بيعه ولا يضمن بالاثلاف ولا يجوز عقد الاجارة عليه قال الشاشى وأن باع أمة فيها لبن بلبن آدمية صح البيع ، وأن باع شاة فى ضرعها لبن بلبن شاة لم يصح البيع والفرق بينهما أن لبن الشاة فى الضر عحكمه حكم العين ولهذا لا يجوز عقد الاجارة عليه ولهن المتحم العين بل هو كالمنفعة ولهذا يجوز عقد الاجارة عليه و وأن باع لبن آدمية منفاضلا لم يصح ٠

فسرع اذا ثار للمرأة لبن على ولد ثابت النسب من رجل وأرضعت به طفلا رضاعاً تاما انتشر حكم الرضاع في التحريم والحرمة بين الرضيع وبين المرضعة وبين الرضيع وبين الفحل وهو أبو ولد المرأة الذي ثار اللبن له ، وبه قال على بن أبي طالب وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والليث والثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، وقال ابن عمر وابن الزبير لا يثبت التحريم بين الرضيع وبين الفحل فيجوز للفحل أن ينكح بالرضع ان كان بينا ويجوز للرضيع أن ينكح بأخت الفحل ان كان الرضيع رجلا وبأخيه ان كان الرضيع بينا وبه قال ابن المسيب وسليمان بن يسار وربيعة وحماد والأصب وابن عليه لقوله تعالى « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » فدليل خطابه أنه يجوز له أن ينكح حليلة ابنه من الرضاع دليلنا ما روى عن على أنه قال :

قات للنبى صلى الله عليه وسلم: هل لك فى ابنة عمك حيزة فانها ألجمل فتاة فى قريش ؟ فقال: أما علمت أن حيزة أخى من الرضاعة وأنه يحسرم مسن الرضاعة ما يحرم من السب، وروت عائشة قالت: استأذن على أفلح أخو أبى القعيس بعد ما ضرب الحجاب فلم آذن له فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك ؛ قال أذنى له فانه عمك من الرضاعة ، فقلت يا رسول الله انما أرضعتنى امرأة ألخيه ، فقال: «أذنى له فانه عمك وفى رواية قال انه عمك فليلج عليك » ولأن اللبن الر للولد وهوا مخاوق من مائهما فكان اللبن لهما وأما الآية فانه قيده بابنه من الصلب لأن حليلة الابن من التينى لا تحرم لأن التبنى كان مباحاً فى صدر الاسلام وكان النبى صلى الله عليه وسلم وتزوجها النبى صلى الله عليه وسلم وتزوجها النبى صلى الله عليه وسلم وتزوجها النبى صلى الله عليه وسلم و

اذا تبت هذا فإن الحرمة تنشر منهما اليه فيصير كأنه ابنهما من النسب وتنشر الحرمة منه اليهما فأما انتشار الحرمة منهما اليه فلا يجوز للرضيع أن ينزوج بالمرضعة لأنها أمه من الرضاع ويكون أمهاتها جدات الرضيع وآباؤها أجداده وأخوتها وأخواتها أخواله وخالاته ويكون أولادها من الفحل وغيره أخوته وأخواته وأولاده أولادها أولاد أخوته وأولاد أخواته ويكون الفحل أبا الرضيع وأولاده من المرضعة وغيرها أخوته وأخواته و يكون آباء الفحل أجداده وأمهاته جداته واخوته وأخواته أعمامه وعماته لأن الله تعالى نص على تحريم الأم والأخت من الرضاع لينبه بهما على من سواهما من المحرمات بالسنة وقال صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » وهؤلاء يحرمن من النسب فكذلك من الرضاع وأما انتشار الحرمة من الرضيع الى المرضعة والفحل فانه يحرم عليهما نكاحه ويحرم عليهما نسله ولا يحرم عليهما من هو فى طبقته ولا من هو أعلى منه فيجوز للمرضعة ألل تتزوج بأخ الرضيع ونسله وبأبى الرضيع وأجداده وأعمامه وأخواله ويجورز للفعل أن يتزوج بأخت الرضيع وبناتها وبأم الرضيع وجداته وعماته وخالاته ويجوز لأب الرضيع أن يتزوج بالمرضعة وأختها لقوله صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وحرمة النسب في الولد ينتشر الي أولاده

ولا تنتشر الى أمهاته وآبائه واخوته وأخـواته وكذلك فى الرضـاع قال أبو عبيد: والرضاعة اذا كان فيها بفتح الراء الاختلاف فيه وأما الرضـاع بغيرها فيقال بفتح الراء وكسرها •

فسرع اذا كان هناك أخوان لكل واحد منهما زوجة ولأحدهما ابنة من زوجته فأرضعتها امرأة عمها بلبن عمها فان الرضيعة تصير ابنة للمرضعة ولزوجها فان ولدت هذه المرضعة أولاداً من زوجها فهم اخوة الرضيعة من الرضاع لأبيها وأمها وبنو عمها من النسب فلا يحل لهم نكاحها وان ولدت المرضعة أولاداً من غير زوجها فهم اخوة الرضيعة من أمها وان رزق عمها أولاداً من غير زوجته المرضعة فهم اخوة الرضيعة لأب من الرضاع وبنوعمها من النسب فلا يحل لهم نكاحها وما تلده أم الرضيعة ممن النسب لا يحرمون على أولاد أمها من الرضاع لأنهم اخوة أخيهم وليسوا باخوة لهم ومثل هذا يسرع فى النسب ولهذا لو أن رجلا له ابن تزوج بامرأة لها ابنة جاز لابن الرجل أن يتزوج بابنة زوجة أبيه ه

اذا ثبت هذا فانه لا يقتضى التحريم من الرضاع الا خمس رضيعات معلومات والرضاع المقتضى للتحريم هو الواصل الى الجوف مع الاشباع ، فاذا أرضعت المرأة طفلا حرمت عليه لأنها أمه وبنتها لأنها أخته ، وأختها لأنها خالته وأمها لأنها جدته وبنت زوجها صاب اللبن لأنها أخته ، وأخته لأنها عمته وأمه لأنها جدته ، وبنات بنيها وبناتها لأنهن بنات اخوته وأخواته ، ويشترط في الارضاع شرطان :

( أحدهما ) خمس رضعات لحديث عائشة الذي سيأتي • وفي حديث سهلة « أرضعيه خمس رضعات يحرم بهن » •

(الشرط الثانى) أن يكون فى الحولين ، فإن كان خارجا عنهما لم يحرم كما سيأتى وقد استدل بقوله تعالى « وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم » من نفى لبن الفحل ، وهو سعيد ابن المسيب وابراهيم النخعى وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وقالوا لبن الفحل لا يحرم شيئا من قبل الرجل ، وقال الجمهور :

قوله تعالى « وأمهاتكم اللاتى أرضعتكم » يدل على أن الفحل آب ، لأن اللتن المنسوب اليه ، فانه در بسبب ولده ـ وهذا ضعيف ـ فان الولد خلق من ماء الرجل والمرأة جبيعا ، واللبن من المرأة ولم يخرج من الرجل ، وما كان من الرجل الا وضاء هو سبب لنزول الماء منه ، واذا فصل الولد خلق الله اللبن من غير أن يكون مضافا الى الرجل بوجه ما ، ولذلك لم يكن للرجل خق في اللبن وانما اللبن لها فلا يمكن أخذ ذلك من القياس على الماء ، وقول رسسول الله صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » يقتضى التحريم من الرضاع ولا يظهر وجه نسبة الرضاع الى الرجل ، مثل طهور نسبة الماء اليه والرضاع منها ،

نعم • الأصل فيه حديث « أن أفلح أخا القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمها من الرضاعة بعد أن نزل الحجاب قالت : فأبيت أن آذن له ، فلما جاء النبي صلى الله عليه وسللم أخبرته فقال : ليلج عليك فانه عمك تربت يمينك » وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة رضى الله عنها ، قال القرطبي وهذا ختر واحد • ويحتمل أن يكون أفلح مع أبي بكر رضيعي لبان فلذلك قال ليلج عليك عمك • وبالجملة فالقول فيه مشكل والعلم عند الله ولكن العمة عليه • والاحتياط في التحريم أولى مع أن قول الله تعسالي « وأحل لكم ما وراء ذلكم » يقوى قول المخالف ا ه •

وقوله تعالى « وأخواتكم من الرضاعة » وهى الأخت لأب وأم • وهى التى أرضعتها أمك بلبان أبيك • سواء أرضعتها معك أو ولدت قبلك أو بعدك • والأخت من الأب دون الأم • وهى التى أرضعتها زوجة أبيك • والأخت من الأم دون الأب وهى التى أرضعتها أمك بلبان رجل آخر ؛ ثم ذكر التحريم بالمصاهرة فقال « وأمهات نسائكم » والصهر أربع : أم المرأة وابنتها وزوجة الأب وزوجة الابن : فأم المرأة تحرم بمجرد العقد الصحيح على النتها •

اذا تقرر هذا قان تحريم الأم والأخت ثبت بنص الكتاب • وتحريم البنت ثبت بالتنبيه • فانه اذا حرمت الأخت فالبنت أولى وسائر المحرمات ثبت

تحريمهن بالسنة وتثبت المحرمية لأنها فسرع على التحسريم اذا كان بسبب ماح .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصل ولا يثبت تحريم الرضاع فيما يرتضع بعد الحولين لقدوله تعالى: «والوالداك يرضمن اولادهن حولين كاملين ان آزاد أن يتم الرضاعة فجعل تمام الرضاع في الحولين فعل على أنه لا حكم للرضاع بعد الحولين •

وروى يحيى بن سعيد أن رجلا قال لأبى موسى الأشعرى (( أنى مصصت من ثدى أمراتى فذهب في بطنى • قال أبو موسى لا أراه الا قسد حرمت عليك • فقال عبد ألله أبن مسعود : أنظر ما تفتى به الرجل • فقال أبو موسى فها تقول أنت ؟ فقال عبد الله : لا رضاع الأما كان في الحولين • قال أبو موسى لا تسالوني عن شيء ما دام هذا الحبر بين اظهركم » •

وعن ابن عباس رضى الله عنه قال: ( لا رضاع الا ما كان في الحولين ) •

الشرح الرضاع مؤقت فلا يثبت التحريم بما يرضعه الطفل بعد استكماله حولين وبه قال عمر وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وهو قسول محمد وأبى يوسف وقال أبو حنيفة: يثبت التحريم فيما يرضعه الطفل فى ثلاثين شهراً ، وقال زفر يثبت التحريم فيما يرضعه الطفل فى ثلاث سنين وعن مالك ثلاث روايات:

(احداهن) كقولنا (والثانية) فيما يرضعه بحولين وشهر (والثالثة) بحولين وشهرين ، وقات عائشة: الرضاع غير مؤقت فلو أن امرأة أرضعت شيخا صار ابنا لها وكانت اذا أرادت أن يدخل اليها رجل أنفذت الى بنات الخيها ليرضعنه ، وبه قال داود ، لما روت سهلة بنت سهيم زوجة حديفة قالت: لأن ذلك يجوز وانما أراد أن تمام الرضاع الشرعى في الحولين وأنه لا حكم يا رسول الله كنا نرى سالما ولدا وكان يدخل على وأنا فضل وليس لنا الا بيت واحد فما تأمرنى ؟ فقال صلى الله عليه وسلم أرضعيه خمس رضعات فيحرم عليها بلبنها أى بلبنك ففعلت فكانت تراه ابنا من الرضاعة ودليلنا قوله

تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » فذكر أن تمام الرضاع فى الحولين ومعلوم أنه لم يرد أنه الا يجوز أكثر منه لما زاد بدليل ما روى ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا رضاع بعد الحولين ، وقال صلى الله عليه وسلم : لا رضاع بعد فصال والفصيال انما هو فى العامين لقوله فى عامين وأما حديث سهلة فكان خاصا لها بدليل ما روى عن أم سلمة أنها قالت : رضاع سالم كان خاصا ، قال الصيمرى وابتداء الحولين عند خروج بعض الولد لا عند خروج جميعه م

اذا ثبت هذا فان الرضاع في الحولين يتعلق به التحريم والحرمة سواء كان الرضيع يستغنى بالطعام والشراب عن اللبن أو لا يستغنى وقال: مالك ان كان الرضيع • مستغنيا عن اللبن بالطعام والشراب لم يتعلق بارضاعه التحريم دليلنا قوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » فجعل مدة الرضاع حولين ولم يفرق بين أن يكون الولد مستغنيا عنه أو غير مستغن عنه •

فرع انتزع الفقهاء من قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) أن الرضاعة المحرمة بكسر الراء المشددة بالجارية مجرى النسب انما هي ما كان في الحولين ، لأنه بانقضاء الحولين تمت الرضاعة ولا رضاعة بعد الحولين لمعتبرة ، وهو قول عمر وابن عباس ، وروى عين ابن مسعود كما حكاه المصنف ، وبه قال الزهرى وقتادة والشعبي وسفيان الشورى ومالك وأحمد واستحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو شور وابن شبرمة ،

وروى ابن عبد الحكم عن مالك: ان زاد شهراً جاز وروى شهران . وقال أبو حنيفة: يحرم الرضاع في ثلاثين شهراً ؛ لقوله تعالى: « وحسسه وفصاله ثلاثون شهراً » باولم ييرد بالحمل حمل الأحشاء ؛ لأنه يكون سنتين؛ فعلم أنه أراد الحمل في الفصال ، وقال زفر مدة الرضاع ثلاث سنين ، وكانت عائشة ترى رضاعة الكبيرة تحرم ، ويروى هذا عن عطاء والليث وداود لما روى أن سهلة بنت سهيل قالت: يا رسول الله انا كنا نرى سالماً ولداً فكان

يأوى معى ومع أبى حذيفة فى بيت واحد ويرانى فضلا • وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه ؟ ؟فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم أرضعيه ، فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها فبذلك كانت عائشة تأخذ بنات أخواتها وبنات اخوتها يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها وان كان كبيراً خمس رضعات \_ وأبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبى صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة حتى يكون قد رضع فى المهد • وقلن لعائشة والله ما ندرى لعلها رخصة من النبى صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس • رواه أبو داود والنسائى •

دليلنا قوله: مالى: « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » • فجعل تمام الرضاعة حولين فيدل على أنه لا حكم لهـــا بعدهما •

وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل، فتغير وجه النبى صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انه ألحى من الرضاعة ، فقال صلى الله عليه وسلم : انظرن من اخوانكن ، فانما الرضاعة من المجاعة » متفق عليه •

وعن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا يحرم من الرضاع آلا ما فتق الأمعاء ، وكان قبل الفطام » أخرجه الترمذي وقال حديث صحيح وعند هذا يتعين حمل خبر أبي حذيفة على أنه خاص له دون غيره من الناس كما قال سائر أزواجه صلى الله عليه وسلم •

قال ابن قدامة: وقول أبى حنيفة تحكم يخالف ظاهر الكتاب؛ وقد الصحابة ، فقد روينا عن على وابن عباس أن المراد بالحمل حمل البطن ، وبه استدل على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وقد دل على هذا قول الله تعالى : « وفصاله في عامين » فلو حمل على ما قاله أبو حنيفة لكان مخالف لهذه الآية .

قال عبد الرازق عن الثورى : حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين

عن أبى عطية الوادعى قال: جاء رجل إلى أبى موسى فقال: « أن أمرأتى ورم ثديها فمصنه فدخل حلقى شيء وسبقنى ؟ فشدد عليه أبو موسى فأتى عبد الله بن مسعود فقال سألت أحدا غيرى ؟ قال نعم أبا موسى فشدد على ، فأتى أبا موسى فشدد على ، فقال: أرضيع هذا ؟ فقال أبو موسى « لا تسألوني ما دام هذا الحبر فيكم » •

اذا ثبت هذا فالاعتبار بالعامين لا بالفطام ، فلو فطم قبل الحولين ثم ارتضع فيهما لحصل التحريم ، ولو لم يفطم حتى تحاوز الحولين ثم ارتضع بعدهما قبل الفطام لم يثبت التحريم •

وقال ابن القاسم صاحب مالك: « ولو ارتضع بعد الفطام فى الحولين لم تحرم عليه لقوله صلى الله عليه وسلم: « وكان قبل الفطام » ويرد عليه قوله تعالى: والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » وقوله صلى الله عليه وسلم « لا رضاع الا ما كان فى الحولين » والقطام معتبر بمدته لا بنفسه .

وعن جابر عن ألنبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام » دواه الطياليني في مسنده •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل ولا يثبت تحريم الرضاع بما دون خمس رضات ، وقال ابن ثور يثبت بثلاث رضات لما روت ام الفضل رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان › فدل صلى الله عليه وسلم على أن الثلاث يحرمن ، والدليل على أنه لا يحسرم ما دون خمس الرضعات ما روت عائشة رضى الله عنها قالت ﴿ كَانَ فِيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخ بخمس معلومات يحرمن ، ثم نسخ بخمس معلوما فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقسرا فى القسرآن › وحديث أم الفضل يدل على أن الثلاث يحرمن من جهة دليه الخطاب ، والنص يقدم على دليسل الخطاب ، وهو ما روينساه ، ولا يثبت الأ بخمس رضعات يقدم على دليسل الخطاب ، وهو ما روينساه ، ولا يثبت الأ بخمس رضعات متفرقات ، لأن الشرع ورد بها مطلقاً ، فحمل على العسرف ، والعسرف فى

الرضعات ان يرتضع ثم يقطعه باختياره من غير عارض ثم يعود اليه بعد زمان ثم يقطعه ، وعلى هذا الى أن يستوفي العدد ، كما أن العادة في الأكلات أن تكون متفرقة في أوقات ، فأما اذا قطع الرضاع لضيق نفس أو لشيء يلهيه ثم رجمع اليه أو انتقل من ثدى الى دئى كان الجميع رضعة ، كما أن الأكل أذا قطعمه لضيق نفس أو شرب ماء أو لانتقال من لون الى أون كان الجميع أكلة ، فأن قطعت المرضعة عليه ففيه وجهان :

( أحدهما ) أن ذلك ليس برضعة لأنه قطع عليه بغي اختياره •

( والثانى ) انه رضعة ، لأن الرضاع يصح بكل واحد منهما ، ولهـــنا لو وجرته وهو نائم ثبت التحريم كما يثبت اذا ارتضع منها وهى نائمة ، فاذا تمت الرضعة بقطعة وجب أن تتم بقطعها ،

فان أرضعته امرأة أربع رضعات ، بم ارضعته امرأة أخرى أربع رضعات ثم عاد إلى الأولى فارتضع منها وقطع ، وعاد إلى الأخرى في الحال فارتضع منها ففيه وحهان :

(أحدهما) لا يتم عدد الخمس من واحدة منهما ، لانه انتقل من احداهما الى الأخرى قبل تمام الرضعة فلم تكن كل واحدة منهما رضعة ، كما لو انتقل من تدى الى قدى .

( والثاني ) يتم العدد من كل واحدة منهما ، لأن الرضعة أن يرتضع القليل والكثير ثم يقطع ولا يعود الا بعد زمان طويل ، وقد وجد ذلك .

الشرح حديث أم الفضل: « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم: أتحرم المصة ؟ فقال: لا تحرم الرضعة والرضعتان والمصة والمصتان ، وفي رواية: « دخل أعرابي على نبي الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتى فقال: يا نبي الله اني كانت لى امرأة فتزوجت عليها أخرى فزعمت امرأتي الأولى أنها أرضعت الحدثي رضعة أو رضعتين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان » أخرجه مسلم في النكاح عن وعمرو الناقد واسحاق بن ابراهيم ، وعن أبي بكر وعن أبي غسان المسمعي وعن أحمد بن سعيد الدارمي والنسائي في النكاح عن عبد الله بن الصباح وابن ماجه في النكاح عن أبي بكر ابن أبي شيبة ،

أما حديث عائشة: «قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات يحرمن ثم نسخن بخمس » وفي رواية « الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » ألخرجه البخاري في الشهادة وفي الخمس عن عبد الله بن يوسف وفي النكاح عن المعنيل ، وأخرجه مسلم في النكاح عن يحيى بن يحيى • وعنه عن القعنبي وعن أبي كريب وعن أبي معمر وأخرجه أبو داود في النكاح عن القعنبي وألخرجه الترمذي في الرضاع عن اسحاق بن موسى وعن محمد ابن بشار وأخرجه النسائي في النكاح عن هارون بن عبد الله ، وعن محمد بن عبيد الله ، وعن عبيد الله ،

اما اللقات فقوله « الاملاجة ولا الاملاجتان » وهو الزائد المهموز للفعل المجرد الثلاثي ملح ، يقال ملح الصبي أمه ملجا من باب نصر وقتل وملح يملح من باب تعب لغة فيه أي رضعها ، ويتعدى بالهمزة فيقال أملجته أمه ، والمرة من الثلاثي ملجة ومن الرباعي املاجة ، مثل الاكرامة والاخراجة ونحو ذلك وامتلج الفصيل ما في الضرع .

وقوله « بالوجور » وهو بفتح الواو وزان رساول الدواء يصب فى الحلق وألوجرت المريض أيجاراً فعلت به ذلك ، ووجرته أجره من باب وعد ، وقال ابن بطال فى شرح غريب المهذب « الوجور بضم الواو وبفتح الدواء نفسه » واللدود ادخال الدواء فى شق الفم وجانبيه ، والسعوط ادخاله فى الأنف والحقنة فى الدبر .

وقوله « معلومات » فيه اشارة الى أنه لا يثبت حكم الرضاع الا بعد العلم بعدد الرضعات ، وأنه لا يكفى الظن بل يرجع معه ومع الشك الى الأصل وهو العدم .

قوله: «وهن فيما يقرأ » فيه اشارة الى أنه تأخــر انزال الخمس الرضعات، فتوقى صلى الله عليه وسلم وهن قرآنا . يقرأ .

أما الاحكام فان الرضاع آلذي يتعلق به التحريم بالحرمة هو خمس رضعات ولا يتعلق بما دون ذلك ، وروى ذلك عن عائشة وابن الزبير وسعيد

بن جبير وعظاء وطاوس والحمد واسحق ، وروى عن على وابن عمر وابن عباس أن التحريم يتعلق بقليل الرضاع وكثيره ، وبه قال مالك والأوزاعى والثورى والليث وأبو حنيفة وأصحابه ، وقال زيد بن ثابت يتعلق التحريم بثلاث رضعات وبه قال داود وأبو ثور وابن المنذر ، دليلنا ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا يحرم الاملاجة ولا الاملاجتان والاملاجة الرضعة ، وقد روى لا يحرم الرضعة ولا الرضعتان وهذا يبطل قول مسن قال يتعلق التحريم بقليل الرضاع فان قيل فدليل الخطاب هاهنا يدل على أن الثلاث يحرمن قلنا قد ثبت النص أنه لا يحرم الا الخمس وهو أقوى مسن دليل الخطاب والنص ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت «كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخن بخمس رضعات معلومات فيما يقرأ في القرآن » •

وهذا أثمر لا تتصول اليه عائشة الا بتوقيف من النبى صلى الله عليه وسلم لأن القرآن أنزل عليه فان قيل: فليس يتلى فى القرآن عشر لأن ما نسخ حكمه فان رسمه يتلى فى القرآ نكالآتى فى عدة الحول • فالحواب أن النسخ فى القرآن على ثلاثة أقسام:

(قسم) نسخ رسمه وحكمه ، وذلك ما روى أن قوما قالوا: يا رسول الله انا كنا نقرأ سورة من القرآن فنسيناها • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنسيتموها ؟ فأخبر أنه نسخت تلاوتها وحكمها •

(القسم الثاني) ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته مثل قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول » ومشل «الوصية للأزواج » •

(والثالث) ما نسخ رسمه وهو تلاوته ، وبقى حكمه وذلك مثل ما روى عن عمر أنه قال : كان فيما أنزل الله من القرآن « الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة نكالا من الله » ، ولولا أخشى أن يقول النساس زاد عمر فَ كتساب الله

لأثبت آية الرجم فى حاشية الصحف وقد قرأناها فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وأراد أنه يثبت حكم الآية وهذه الآية مما نسخ رسمها وبقى حكم خمسى رضعا • فان قيل فما معنى قولها فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ فى القرآن والنسخ بعد النبى صلى الله عليه وسلم لا يجوز قلتا فيه تأويلان:

## (أحدهما) أنها أرادت أن حكم الخمس مما يتلى في القرآن لا رسمها .

( والثاني ) وهو تأويل أبي العباس أن هذه الآية نسخت تلاوتها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فمات النبي صلى الله عليه وسلم وكان الصحابة قريبي العهد بتلاوتها فكانت ألسنتهم جارية على تلاوتها كما كانوا قبل النسخ حتى عودوا ألسنتهم تركها فعتادنه . ومما يدل على ما ذكرناه مسن حديث سهلة بنت سهيل فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن ترضع سالمًا خمساً ليجوز دخوله عليها لأن زوجها حذيفة كان متبناه ثم حرم التبنى وشق عليهم ترك دخوله • ففسخ النبي صلى الله عليه وسلم محل الرضاع في الكبير بقوله : « لا رضاع الا ما كان في الحولين » وبقي عدد الرضاع اذا ثبت أن الرضاع يتعلق بخمس رضعات • فمن شرط الخمس أن تكون متفرقات فمتى التقم الصبي الثدي وارتضع منه فأقل ، أو أكثر ، ثم قطع الرضاع باختياره من غير عارض حسب ذلك رضعة • فان عاد اليها بعد فصل طويل وارتضم منها ما شاء الى أن قطع باختياره حسب ذلك رضعة الى أن يستوفى خسس رضعات لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة أن ترضع سمالما خمس رضعات تحرم بلبنها ، ولم يحد الرضعة وكل حكم ورد به الشرع مطلقاً ، وليس له حد في الشرع ولا في اللغة رجع في حده الى العرف والعسادة ، والعرف والعادة في الرضعة هو ما ذكرناه ٠

وان التقم الصبى الثدى وارتضع منه ثم أرسله لبتنفس ؛ أو ليستريخ ثم عاد اليه من غير فصل طويل أو أرسله وانتقل الى الثدى الآخر من غير فصل طويل أو أرسله عاد اليه من غير طول فصل فالجميسع رضعة واحدة كما لو خلف لا يأكل في النهار الا أكلة فقعد يأكل فأكل وقطع

ليتنفس أو ليستريح أو ليشرب الماء ، أو انتقل من اون الى لون وأكل بعده من غير أن يطول القصد فالجميع أكلة واحدة ، وان أكل من أول النهار الى أخره ولو أكل ثم قطع بفصل طويل تم رجع وأكل كان ذلك أكلين ، وان قطع الرضاع لشيء يلهيه ثم رجع فقال الشيخ أبو استحاق : فهو كما لو قطعه لضيق النفس •

وقال الشيخ أبو حامد: إذا قطعه بشىء يلهيه حتى طال الفصل ثم عاد اليه فالأول رضعة والثانى رضعة ، كما لو حلف لا يأكل الا أكلة فأكل ثم قطع الأكل بشىء يبلهيه حتى طال الفصل ثم عاد اليه وأكل فان ذلك أكلتان ، وأن التقم ثديها فارتضع منها وانتزعت منه ثديها وقطعت عليه ففيه وجهان:

(أحدهما) أنه لايحتسب بذلك رضعة لأن الاعتبار في الرضاع بفعله بدليل أنه لو ارتضع منها وهي نائمة رضعة حسب ذلك فاذا قطعت عليه لم يحتسب عليه كما لو حلف لا آكل اليوم الا أكلة فأخذ في الأكل فجاء انسان فقطع عليه الأكل •

(والثانى) يحتسب بذلك رضعة لأن الرضاع تحصل بفعلها ولهذا لو حلبت منها لبنا وأوجرته اياه وهو نائم حسب ذلك رضعة • فاذا حصل الرضاع بفعلها وجب أن يحتسب بقطعها •

ف و الله الله الله المراة التقل منها الى امرأة أخرى وارتضع منها من غير أن يطول الفصل ففيه وجهان •

(أحدهما) أنه لا يحتسب بما ارتضع من كل واحدة منهما لأن الطفل اذا ابتدأ وارتضع فكل ما والى به الارتضاع فهو رضعة واحدة بدليل أنه لو انتقل من أحد الثدين الى الآخرى من غير فصل طويل فانه لم يكمل الرضعة من كل واحدة فلم يحتسب به •

( والثاني ) يحتسب ما ارتضع من كل واحدة منهما رضعة لأنه ارتضع من كل واحدة منهما وقطع باختياره فحسب عليه رضعة كما لو قطع من احدهما واتنقل الى خبر أو لبن ويخالف اذا قطع من ثدى الى ثدى لأن ذلك شخص واحد فبنى حكم آحد ثديها على الآخر بخلاف الشخصين وأن ارتضع منهما بعض الخمس فى الحولين ثم ارتضع باقى الخمس بعد الحولين فان التحريم لا يصل به لأن التحريم تعلق بخمس رضعات ى الحولين ولم يوجد ذلك .

في مذاهب العلماء استدل بحديث عائشة على أن التحريم لا يتحقق اللا بخمس رضعات فما فوقها معلومات ، والرضعة هي المرة ، فمتي التقم الضبي الثدى فامتص منه ثم تركه باختياره لغير عارض كان ذلك رضعة فالرضعة الواحدة والرضعتان والثلاث والأربع ، وقد استدل بحديث « لاتحر المصة ولا المصتان » على أن الثلاث معرمة ، وهذا الاستدلال مأخوذ من دلالة مفهوم الخطاب ، وهو مذهب زيد بن ثابت وأبي ثور وابن المنذر وأبي عبيدة وداود بن على وأحمد في رواية عنه ، ولكن يعارض هذا المفهوم القاضي بأن ما فوق الاثنتين يقتضي التحريم ما ثبت من أن الرضاع المقتضي للتحريم خمس رضعات ، وهو قول ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزير وعطاء وطاووس وسعيد بن جبير وعروة بن الزير والليث بن سعد وأحمد وقد روى هذا المذهب عن على بن أبي طالب رضي الله عنه ،

وحكى ابن القيم عن الليث بن سعد أنه لا يحرم الا خمس رضعات وقد اعترض القاقلون بقول أبى ثور الذى حكاه المصنف هنا باعتراضات منها أن الحديث منضمن كون الخمس الرضعات قسراتا والقسرات شرطه التواتر ، ولم يتواتر محل النزاع و

تأنياً : لو كان هذا قرآتاً لحفظ لقوله تعالى « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » •

الثاً: قوله تعالى « وأمهاتكم اللاتى الرضعنكم » واطلاق الرضياع يشعر بأنه يقع بالقليل والكثير ، ومثل ذلك حديث « يحرم من الرضاع ما يخرم من النسب » •

رابعاً: عن عقبة بن الحرث أنه تزوج أم يحيى بنت أبى اهاب فجاءت أمة سوداء فقالت: قد أرضعتكما ، قال فذكرت ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فأعرض عنى فتنحيت فذكرت ذلك له فقال: وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما؟ فنهاه عنها ، رواه أحمد والبخارى وأبو داود والترمذي والنسائي والدارقطني ، فان النبى صلى الله عليه وسلم لم يستفصل عن الكيفية ولا سأل عن العدد .

خامسا: جديث « لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء » يدل على عدم الاعتبار بالخمس ، لأن الفتق يحصل بدونها .

ونجيب عن الاعتراض الأول بأن كون التواتر شرطا ممنوع ، والسند ما أسلفنا عن أئمة القراءات كحفص ونافع ، وقد تكلم الجنرى وغيره في باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي من أبواب صفة الصلاة ، فانه نقل هو وجماعة عن أئمة القراءات الاجماع على ما يخالف هذه الدعوى ، ولم يعارض نقله ما يصلح لمعارضته ، وأيضا اشتراط التواتر فيما نسخ لفظه على رأى المشترطين ممنوع ، وكذلك انتفاء قرآنيته لا يستلزم انتفاء حجيته على فرض شرطية التواتر لأن الحجة ثبتت بظنية الثبوت التي يجب عندها العمل ، وقد قرأ الأئمة بقراءة الآحاد في مسائل كثيرة منها قراءة ابن مسعود في فصيام ثلاثة أيام متتابعات » وقراءة أبي « وله أخ أو أخت من أم » ،

والجواب عن الثانى أن كونه غير محفوظ ممنوع ، بل قد حفظه الله برواية عائشة له والمعتبر حفظ الحكم ؛ ولو سلم انتفاء قرآنيته على جميع التقادير لكان سنة لكون الصحابى روايا له عنه صلى الله عليه وسلم لوصفه له بالقرآنية ، وهو يستلزم صدوره عن لسانه وذلك كاف فى الحجية لما تقرر فى الأصول من أن المروى آحاداً اذا انتفى عنه وصف القرآنيسة لم ينتف وجوب العمل به كما أسلفنا .

والجواب عن الثالث بأن مطلق الرضاع مقيد بأحادث عدد الرضعات في حديث عائشة • ويجاب عن الرابع بأن زيادة البيان على ذلك الذي قيل عنه من ترك الاستفصال يتعين الأخذ به ، وزيادة الثقة حِجة والمثبت حجهة على

النافي • وقد يكون برأة الاستئصال مرده الى سبق البيان منه صلى الله عليه وسلم لله عن الثالث والرابع،

أذا ثبت هذا فانه اذا كانت الرضعات المحرمة خمسا وكانت فى خلال الحولين فلو رضع الخامسة على رأس الحولين فقد نبت التحريم ، وكذلك ينبغى أن تكون الرضعات متفرقات ، وبهذا قال أحمد .

وحد الرضعة كما قُلنا أن لا ينقطعها الا باختياره ؛ فأم ان قطع لضيق نفس أو للاتتقال من تدى الى تدى ، أو لشىء يلهيه ، أو قطعت عنه المرضعة نظرت فان لم يعد قريباً فهى رضعة وان عاد فى الحال ففيه وجهان •

(أحدهما) أن الأولى رضعة فاذا عاد فهي رضعة ألخرى • وهذا ظاهسر كلام أحمد رضى الله على في رواية حنبل فانه قال: ألا ترى الصبى يرتضع من الثدى به فاذا أدركة النفس أمسك عن الثدى ليتنفس أو يستريح فاذا فعل ذلك فهي رضعة بي وذلك لأن الأولى رضعة لو لم يعد فكانت رضعة وان عاد كان كما لو قطع باختياره •

(والثانى) أن جميع ذلك رضعة واحدة الا فى حالة قطع المرضعة ففيه الموجهان لأنه لو حلف لا أكلت اليوم الا أكلة فاستدام الأكل زمنا أو قطع لشرب الماء أو انتقال من لون الى لون أو انتظار لما يحمل اليه من الطعمام ، لم يعد الا أكلة واحدة فكذا ههنا .

### قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل اذا شكت الرضعة هل أرضعته أم لا ؟ أو هل أرضعته خمس رضعات أو أربغ رضعات لم يثبت التحريم كما لو شك الزوج هل طلق امراته أم لا ؟ وهل طلق ثلاثاً أو طلقتين ؟

فصـــل ويثبت التحريم بالوجور لأنه يصل اللبن الى حيث يصــل بالارتضاع ، ويثبت بالسعوط لأنه سبيل لفطر الصائم ، فكان سبيلا لتحسريم الرضاع كالفم ، وهل يثبت بالحقنة ؟ فيه قولان : (أحدهما) يثبت لما ذكرناه

بالسعوط (والثانى) لا يثبت لأن الرضاع جمل لانبات اللحم وانتشار العظم ، والحقنة جملت اللسهال ، فان ارتضع مرتين وأوجر مرة واسمط مرة وحقن مرة ، وقلنا أن الحقنة تحرم يثبت التحريم ، لأنا جملنا الجميع كالرضاع فى التحريم وكذلك فى اتمام العدد .

وصيل وان حبت لبنا كثيرا في دفعة واحدة وسقته في خمسة اوقات فالنصوص أنه رضعة .

وقال الربيع: فيه قول آخر أنه خمس رضعات ؛ فمن أصحابنا من قال هو من تخريج الربيع و ومنهم من فال فيه قولان ( أحدهما ) خمس رضعات ، لأنه يحصل به ما يحصل بخمس رضعات ( والثاني ) أنه رضعة ـ وهو الصحيح ـ لأن الوجود فرع للرضاع ،ثم العدد في الرضاع لا يحصل الا بما ينفصل خمس مرات فكذلك في الوجود .

وان حابت خمس مرات وسقته دفعة واحدة ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال هو على قولين كالمسألة قبلها ، ومنهم من قال هو رضعة قولا واحدة لانه لم يشرب الا مرة ، وفي المسألة قبلها شرب خمس مرات ، وان حلبت خمس مرات وجعلته في اناء ثم فرقته وسقته خمس مرات ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال يثبت التحريم قولا واحداً لأنه تفرق في الحلب والسقى ، ومنهم من قال هو على قولين لأن التفريق الذي حصل من جهة المرضعة قد بطل حكمه بالجمع في اناء ) .

الشرح اذا وقع الشك في وجور الرضاع أو في عدد الرضعات المحرمة هل كملت أم لا ؟ لم يثبت التحريم لأن الأصل عدمه فلا نزول عن اليقين بالشك ، كما لو شك في وجود الطلاق وعدده •

فسرع ويثبت التحريم بانوجور واللدود وهو أن يحلب لبن المرأة ويصب فى فم الصبى بغير اختياره فالوجور الصب فى وسط فيه واللدود الصب فى أحد شفتى فيه وهو قول العلماء كافة الاعطاء وداود فانهما قالا يثبت به التحريم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم: «الرضاعة من المجاعة » وقوله صلى الله عليه وسلم: «الرضاع ما أنبت اللحم واأنشز العظم » وقوله صلى الله عليه وسلم : «الرضاع ما فتق الأمعاء »هذه المعاني موجودة فى الوجور واللدود ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة أن ترضع سالماً ومعلوم

أنه لم يرد بذلك أن يرضع من ثديها لأنه كان كبيراً وهي أجنبية منه فكيف يجواز له النظر الى ثديها وهي أجنبية منه فعلم انه أراد الوجور أو اللدود وثبت التحريم بالسعوط وهو أن تصب لبن المرأة في أنف طفل فيبلغ الى دماغه أو جوفه ، ومن أصحابنا الخراسانيين من قال فيه قولان كالحقنة والمشهور هو الأول وقال عطاء وداود لا يثبت به التحريم دليلنا أن الدماغ محل للغذاء بدليل أن من خف دماغه فان الدهن يصب في أنفه الى دماغه فيرطبة فوقع التحريم باللبن الحاصل فيه من المرأة كالجوف ، وان صب اللبن في أذنه فوصل الى دماغه كان رضاعاً ، وان لم يصل الى دماغه لم يكن رضاعاً ؟ وهل يثبت التحريم في الحقنة وهو أن يصب اللبن في دبر الصبي ؟ فيه قولان :

( أحدهما ) يثبت به التحريم وهو اختيار المزنى لأنه سسبيل يحصف ل بالواصل منه الفطر فتعلق التحريم بلبن المرأة اذا دخل فيه كالفم •

(والثانى) لا يثبت به التحريم وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد وهو الأصح لقوله صلى الله عليه وسلم « الرضاع ما أنبت اللحم وأنسستر العظم » وهذا لا يحصل بالحقنة وانما تراد الحقنة للاسهال ، فاذا قلنا: يثبت به التحريم فأرضعته مرة وأوجرته مرة وألددته مرة وأسعطته مرة وأحقنته مرة ثبت التحريم ، وان كان بالطفل جراحة نفذة الى محل الفطر فداواه انسان بلبن آدمية ، فقد قال القفال: لا يحصل به الرضاع ، وقال الصيدلانى: ينبغى أن يكون على قولين كالحقنة ،

قسرع واذا حلب من المرأة لبن وأوجره الطفل ففيه خمس مسائل: (احداهن) أن يحلب لبن دفعة واحدة فتوجره الطفل مرة واحدة فهذا رضعة واحدة و (الثانية) أن يحلب منها لبن خمس مرات في خمسة أوان ، ثم يوجر الصبى ذلك اللبن في خمسة أوقات متفرقة لبن كل اناء في وقت فذلك خمس رضعات لتفرق الحلب والوجور •

( الثالثة ) أن يحلب منها لبن كثير دفعة واحدة ، ثم يوجره الصبى فى خمسة أوقات متفرقة فنقل المزنى والربيع أن ذلك رضعة واحدة • قال الربيع

وفيه قول آخر انه خمس رضعات واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال هي رضعة واحدة قولا واحداً على مانقلاه وما حكاه الربيع من تخريجه لأن ذلك لم يوجد في شيء من كتب الشافعي، ومنهم من قال فيه قولان لأن الربيع يعمل على أنه سمع منه ذلك (أحدهما) أنه خمس رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم: «الرضاعة من المجاعة» وهذا اللبن قد حصل به سد الجوع خمس مرات ، ولأن الرضعات كالأكلات ومعلوم أنه لو حلف لا يأكل خمس أكلات فأكل من طعام واحد خمس أكلات في خمسة أوقات متفرقة وضعة واحدة قال السيخان: وهو الأصح لأن الوجور فرع للرضاعة ومعلوم أن التحريم لا يحصل في الرضاع الأبان ينفصل اللبن عن ندى المرأة خمس مرات متفرقات ويتصل الى جوف الصبى في خمسة أوقات متفرقة وكذلك في الوجور لابد أن ينفصل لل خمس انفصالات ويتصل خمسة المساكلات ويتصل خمسة المنات ويتصل ويت

(الرابعة) اذا حلب منها اللبن في خمسة أوقات متفرقة في خمسة أوان وأوجره الصبى دفعة واحدة فاختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال: فيه قولان كالتي قبلها لأن الرضاع يفتقر الى ارضاع وارتضاع فلما ثبت أن اللبن اذا انفصل من المرضعة دفعة واحدة وأوجره الصبى دفعات كان فيه قوللا كذلك اذا انفصل منها خمس دفعات دفعة دفعة يجب أن تكون على قولين ومنهم من قال هو رضعة واحدة قولا واحداً لأن في التي قبلها حصل اللبن في جوف الصبى خمس مرات وهاهنا لم يحصل في جوفه الا مرة واحدة •

(الحامسة) أن يحلب اللبن في خمسة أوقات متفرقة كل وقت في اناء ثم خلط ذلك اللبن في اناء وأوجره الصبى في خمسة أوقات متفرقة فاختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحاق هي خمس رضعات قولا واحداً لأن اللبن انقصل مسن المرأة في خمسة أوقات واتصل بالصبى في خمسة أوقات ولا اعتبار بالخلط، ومن أصحابنا من قال فيه طريقان لأن التفريق في الحلب قد بطل حكمه بالخلط، وفي كل سقية حصل للطفل جزء من كل حلبة فصار كما لو حلبته دفعة واحدة وسقته اياه في خمسة أوقات فتكون احدى الطريقين له على قولين (والثاني) انه رضعة قولا واحدا .

في وقد اذا طلب امرأتان لبنا منهما في اناء وأوجرتاه صبيا تم حلبتا منهما لبنا في اناء في وقت واحد وأوجرتاه الصبى الى أن فعل ذلك خمس مرات حصل لكل واحدة منهما خمس رضعات ويصير ابنهما معا لأنه قد حصل في جوفه اللبن من كل واحدة منهما خمس مرات •

فرع والسعوط والوجور كالرضاع ، فاذا صب اللبن في أنفه من اناء أو غيره أو صب في حلقه صبا من غير الثدى فكلا الأمرين الحكم فيهما حكم الرضاع ، وقد اختلفت الرواية في التحريم بهما عن أحمد ، فاصح الروايتين أن التحريم يثبت بهما كما أفاده ابن قدامة ، وهو قسول الشعبي والثوري وأصحاب الرآى وبه قال مالك في الوجور ، ولم يقل به في السعوط ،

والرواية الثانية عن أحمد لا يثبت بهما التحريم ، وهو اختيار أبى بكر من أصحاب أحمد وداود بن على وقول عطاء الخراسانى فى السحوط لأن هذا ليس برضاع ، وانما حرم الله تعالى ورسوله بالرضاع ، ولأنه حصل من غير ارتضاع فأشبه ما لو دخل من جرح فى بدنه .

دليلنا ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا رضاع الا ما أنشسز العظم وأأنت اللحم » رواه أبو داود ، ولأن هذا يصل به اللبن الى حيث يصل بالارتضاع ويحصل به من انبات اللحم وانشاز العظم ما يحصل مسن الارتضاع فيجب أن يساويه في التحريم ، والأنف سبيل الفطر للصائم فكان سبيلا للتحريم .

اذا تقرر هذا فانه يحرم من ذلك مثل الذي يحرم بالرضاع ؛ وهو خمس في الرواية المشهورة فانه فرع على الرضاع فيأخذ حكمه ، فان ارتضع وكمل الخمس بسعوط أو وجور كان كمن كمل الخمس برضاع وثبت التحريم لأنا جعلناه كالرضاع في أصل التحريم • فكذلك في اكمال العدد ، ولو حلبت في اناء دفعة واحدة ثم سقته غلاما في خمسة أوقات فالمنصور أنه رضعة •

وقال الربيع: فيه قوال آخر أنه خمس فاختلف أصحابنا فمنهم من قال ليس

هذا قولا للامام وانما هو من تخريج الربيع • ومنهم من عدهما قولين ( أحدهما ) أنه خمس لأنه يحصل به ما يحصل بالخمس ، وبهذا قال أحمد : لأن الاعتبار بشرب الصبى له لأنه المحرم • ولأنه لو ألكل خمس أكلات من طعام واحد متفرقات لكان قد أكل خمس أكلات •

دليلنا أن القدر المعتبر للرضعة الواحدة لو قسم الى خمسة أجزاء لمسا زاد على كونه رضعة • ولأن الاعتبار بالرضاع والوجور فرعه • وقد عكس انحنابلة في الصورتين •

فأما ان سقته اللبن المجموع من خمس رضعات اعتبارية جرعة بعد جرعة متتابعة ففيه طريقان • فمن أصحابنا من جعلها كالتي قبلها فى الوجور خمس مرات لرضعة واحدة • وظاهر كلام الخرقي من أئمة الحنابلة أنه رضعة واحدة لأن المعتبر خمس رضعات متفرقات وهذه غير متفرقات • والتفريق الذي حصل من جهة المرضعة بطل حكمه بالجمع فى اناء •

فأما الحقنة فان قلنا تحرم كالسعوط والوجور كانت في حكم الرضاع بمعنى أنه اذا رضع من الثدى رضعتين وبالسعوط واحدة وبالوجور واحدة كانت خمسا كاملة محرمة وبهذا قال ابن حامد من الحنابلة وابن أبى موسى والمنصوص عن أحمد أنها لا تحرم • وهو مذهب أبى حنيفة ومالك لأن هذا ليس برضاع يحصل به التغذى فلم ينشر الحرمة ، كما لو قطر فى احليله ، ولأنه ليس برضاع ولا في معناه فلم يجز اثبات حكمه فيه • ويفارق فطر الصائم فانه لا يعتبر فيه انبات اللحم ولا انشاز العظم ، ولأنه وصل اللبن الباطن من غير الحلق أشبه ما لو وصل من جرح •

وقد سألنا ولدنا التقى الدكتور أسامة أمين فراج فأجاب بأننا لو أعطينا الطفل حقنة اللبن من الشرج فانه لا يتغذى منه الجسم الا بنسبة ضئيلة فيحالة بقائه في جوفه مدة طويلة ولا تقاس بجانب ما يتعاطاه بفمه كيفا وكما • أما اذا نزل منه في الحال فانه لا يعود عليه منه ما يغذيه •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وان جبن اللبن واطعم الصبى حرم لانه يحصل به ما يحصل باللبن من انبات اللحم وانشاز العظم .

فصسل فان خلط اللبن بمائع أو جامد واطعم الصبى حرم • وحكى عن الزنى أنه قال أن كان اللبن غالبا حرم • وان كان مفاوبا لم يحرم لأن مع غلبة المخالطة يزول الاسم ، والمنى الذى يراد به ، وهذا خطأ لأن ما تعلق به التحريم أذا كان غالباً تعلق به أذا كان مفاوباً كالنجاسة في الماء القليل •

قصـــل فان شرب لبن امرأة ميتة لم يحرم لأنه معنى يوجب تحريماً مؤبداً فبطل بالوت كالوطء •

فصـــل ولا بثبت التحريم بلبن البهيمة ، فان شرب طفلان من لبسن شاة لم يثبت بينهما حرمة الرضاع لأن التحريم بالشرع ولم يرد الشرع الا في لبن الآدمية والبهيمة دون الآدمية في الحرمة ولبنها دون لبن الآدمية في اصلاح البدن فلم بلحق به في التحريم ، ولأن الأخوة فرع على الأمومة ، فانا لم يثبت بهاذ الرضاع امومة فلان لا يثبت به الأخوة أولى ولا يثبت التحريم بلبن الرجل ،

وقال الكرابيسي: يُثبت كما ثبت بلبن الرأة ، وهذا خطأ لأن لبنه لم يجعل غذاء للمولود فلم يثبت به التحريم كابن البهيمة .

وان ثار للخنثى لبن فارتضع منه صبى ، فان علم أنه رجل لم يحسرم ، وان علم أنه المرآة حرم ، فان أشكل فقد قال أبو اسحاق : أن قال النسساء أن هذا اللبن لا يكون على غزارته الا لامرأة حكم بأنه أمرأة وأن لبنه يحرم ، ومن أصحابنا من قال ! لا يجمل اللبن دليلا لأنه قد يثور اللبن للرجل ، فعلى هذا وقف أمر من يرضع بلبنه كما وقف أمره .

فصلل فان ثار للبكر لبن او لثيب لا زوج لها فارضعت به طفلا ثبت بينهما حرمة الرضاع لأن لبن النساء غذاء الاطفال ، فان ثار لبن للمسرأة على ولد من الزنا فارضعت به طفلا ثبت بينهما حرمة الرضاع ، لأن الرضساع تابع للنسب ثم النسب بثبت بينه وبينها ، ولا يثبت بينه وبين الزانى ، فكذلك حرمة الرضاع ) .

الشرح ان حلب من المرأة لبن فجبن أو طبخ أو جعل أقطا أو

سيزاراً أو أطعم منه طفل له دون الحولين خمس مرات متفرقات نشر الحرمة والتحريم وقال أبو حنيفة: لا تنتشر الحرمة ولا التحريم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « الرضاعة من المجاعة » والرضاع ما أنبت اللحم وأنشر العظم » وهذا المعنى موجود في لبن المرأة ، وان غير عن صفته بما ذكرناه •

فرع اذا خلط لبن المرأة بالماء أو بالعسل أو بغيرهما وسقى منه الطفل خمس دفعات فى خمسة أوقات متفرقة ، فان كان الغلبة للبن بأن يكون أكثر مما خلطه نشر الحرمة ، وان كانت الغلبة للماء أو للعسل بأن تكون أكثر من اللبن فان كان اللبن مستهلكا فيما خالطه بحيث اذا وصل شىء مما خلط منه ذلك اللبن الى جوف الطفل لم يتحقق أن جزءا من اللبن حصل فى جوفه لم ينشر الحرمة ، وان كان اللبن غير مستهلك بحيث اذا وصل شىء مما خلط منه ذلك اللبن الى جوف الطفل تحقق أن جزءا من اللبن حصل معه فانه ينشر الحرمة هذا نقل الشيخ أبى حامد والبغداديين مسن أصحابنا وقال المسعودى والطبرى : لو خلط بلبن المرأة مائع وينتفى منه الطفل خمس دفعات متفرقة ففيه قولان :

( أحدهما ) أنه ينشر الحرمة بكل حال ٠

( والثانى ) ان كان اللبن غالبًا نشر الحسرمة وان كان معسلوبًا لم ينشر الحرمة وان وقع فى قلتين من الماء قليل من لبن المرأة فسقى الطفل جميعه ففيه وجهان :

( أحدهما ) يتعلق به التحريم لأنا تيقنا أن اللبن فيه ٠

( والثانى ) لا يتعلق به التحريم لأنه صار مستهلكا فيه ، وان وقع قليل من لبن المرأة فى أقل من قلتين من الماء فان سقى الطف ل جميعه تعلق به التحريم ، وان سقى البعض وأراد فى خمسة أوقات ففيه وجهان :

(أحدهما) يتعلق به التحريم لأنه حكم بوصوله الى جميع الماء بدليل أنه لو وقعت نجاسة نجس الجميع + (والثانى) لا يتعلق به التحريم لأنه يحتمل أنه فيما بقى وقال أبو حنيفة: اذا مزج بطعام أو شراب أو عسل فانه لا ينشر الحرمة سواء كان اللبن ظاهراً على ما مزج به أو مستهلكاً فيه وان مزج بدواء فان كان اللبن ظاهراً فيسه وسقى منه الطفل خمس دفعات متفرقة نشر الحرمة ، وان لم يكن اللبن ظاهراً بل مستهلكا لم ينشر الحرمة دليلنا أنه وصل الى جوفه لبن آدمية فى خمسة أوقات متفرقة فتعلق به التحريم كما لو كان غالباً والمناه و

فسوع اذا شيب اللبن بغيره قحكمه حكم المحض الذي لا يخالطه سواه ، وبهذا قال الخرقي من الحنابلة ، وقال أبو بكر : قياس قول أحمد أنه لا يحرم لأنه وجور ، وحكى المصنف عن المزنى : أن كان الغالب اللبن حرم والا قلا ، وهو قول أبى ثهور وابن حامد ، لأن الحكم للأغلب ، ولأنه يزول بذلك الاسم والمعنى المراد به ، ونحو هذا قول أصحاب الرأى ، وزادوا فقالوا : أن كانت النار قد مست اللبن حتى أنضجت الطعام أو حتى تغيير فليس برضاع ، وهذا خطأ لأن اللبن متى كان ظاهراً فقد حصل شربه ، ويحصل منه انبات اللحم وانشاز العظم فحرم كما لو كان غالباً ،

وقال ابن قدامة: ان صب فى ماء كثير لم يتغير به \_ يعنى الماء \_ لم يثبت به التحريم ؛ لأن هذا ليس بلبن مشوب ، ولا يحصل به التغذى ولا انسات اللحم ولا انشاز العظم ، وهذا خطأ لأن ما تعلق به التحريم ان كان غالباً تعلق به ان كان معلوباً ؛ ولأنه لو وضع قليل من الخمر فى الماء ولو لم يغيره حرم شربه ، الا اذا استبحر وتلاشى أثر الخمر ، ولأن أجزاء اللبن حصلت فى بطنه فأشبه ما لو كان لونه ظاهراً .

فرع وان مات امرأة فارتضع منها طفل بعد موتها ، أو حلب منها لبنا بعد موتها وأوجره صبياً لم يتعلق به التحريم ، وقال مالك والأوازاعى وأبو حنيفة يتعلق به التحريم دليلنا أن الرضاع معنى يوجب تحريما مؤبداً فلم يتعلق به التحريم بعد موتها كوطء الشبهة ، وذلك أنه لو وطىء ميتة بشبهة لم يثبت به تحريم المصاهرة .

وان ارتضع طفل من امرأة أربع رضعات في حياتها ثم حلب منها لبن في اناء في حياتها ثم أوجره الصبي بعد موتها ثبت به التحريم لأن انبسات اللحم وانشاز العظم يحصل بشرب ذلك اللبن فهو كما لو التقم الصبي ثديها وامتص منه لبنا وحصل فيه ، وماتت المرأة ثم ابتلعه الصبي فانه يحصل به التحريم فكذلك هذا مثله ، وان حلب من المرأة لبن ووقعت فيه نجاسة وأوجره الصبي قال الشيخ أبو حامد: تعلق به التحريم والفرق بين هذا وبين الذي يؤخذ من الميتة أن هذا اللبن كان ظاهراً وانما اختلطت فيه نجاسة فلم تمنع ثبوت الحرمة فيه ، ولبن الميتة فجس العين فلم يكن له حرمة ،

فرع اذا شرب لبن امرأة ميتة فانه لا تنشر الحرمة ؛ وبهذا قال الخلال: لأنه لبن ليس بمحل الولادة ، فلم يتعلق به التحريم كلبن الرجل ؛ والمنصوص عن أحمد في رواية ابراهيم الحربي أنه ينشر الحرمة ؛ وهو قول أبي ثور والأوزاعي وابن القاسم وأصحاب الرأى وابن المنذر ، وتوقف عنه أحمد في رواية منها ، ولو حلبت المرأة لبنها في وعاء ثم ماتت فشربه صبى نشر الحرمة في قول كل من جعل الوجور محرما ، وبه قال أحمد في احدي الروايتين وأبو ثور وأصحاب الرأى وغيرهم وذلك لأنه لبن امرأة في حياتها فأشبه ما لو شربه في الحياة ،

فرع اذا شرب لبن امرأة ميتة فانه لا تنشر الحرمة ، وبهذا اثنان من لبن بهيمة لم يصيرا أخوين فى قول عامة أهل العلم ، منهم أحمد وابن القاسم وأبو ثور وأصحاب الرأى ، ولو ارتضعا من رجل لم يصيرا أخوين ، ولم تنشر الحرمة بينه وبينهما فى قول عامتهم .

وقال الكرابيسى يتعلق به التحريم لأنه لبن آدمى أشبه لبن الآدمية وحكى عن بعض السلف أنهما لو ارتضعا من لبن بهيمة صارا أخوين ؛ وليس بصحيح ، لأن هذا لا يتعلق به تحريم الأمومة ، فلا يثبت به تحريم الأخوة ، لأن الأخوة فرع على الأمومة ، وكذلك لا يتعلق به تحسريم الأبوة لذلك ، ولأن هذا اللبن لم يخلق لغذاء المولود فلم يتعلق به التحريم كسائر الطعام ، فان ثار لخنثى مشكل لبن لم يثبت به التحريم ؛ لأنه لم يثبت كونه امرأة فلا

يثبت التحريم مع الشك • وقال ابن حامد : يقف الأمر حتى يثبت التحريم بانكشاف أمر الخنثى كونه رجلا ، وقال أبو استحاق المروزي : ان قال : النساء أن هذا اللبن لا يكون على غزارته الالامرأة حكم بأنه امرأة ، وأن لبنه يحرم ،

وقال بعض أصحابنا: ليس اللبن دليلا على الرجولة ولا الأنوثة ، لأنه قد يثور ندرجل لبن تتوفر فيه غزارة لبن المرأة وعناصره التي يتكون منها ، وعلى ذلك نقول بقول ابن حامد وهو ما ذهب اليه المصنف هنا .

فرع اذا ثار لامرأة ثيباً كانت أو بكراً لبن من غير وطء فأرضعت به طفلا نشر الحرمة ، وهو قول ابن حامد ومالك وأظهر الروايتين عن أحمد ، وهو ملاهب الثورى وأبى ثور وأصحاب الرأى وكل من يحفظ عنه ابن المنذر ، لقول الله تعالى « وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم » ولأنه لبن امرأة فتعلق به التحريم ، كما لو ثار بوطء ، ولأن ألبان النساء خلقت لغذاء الأطفال ، فان كان هذا نادرا فجنسه معتاد ،

مسالة يشترط في نشر الحرمة بين المرتضع وبين الرجل الذي ثار اللبن بوطئه أن يكون لبن حمل ينتسب الى الواطىء ، اما لكون الوطء في نكاح أو ملك يمين أو نكاح شبهة ، فأما لبن الزانى ألو النافى للولد باللمان فلا ينشر الحرمة بينهما ، هذا هو مذهبنا وبه قال أبو عبد الله ابن حامد والخرقى من أصحاب أحمد ، وقال أبو بكر بن عبد العزيز منهم : تنتشر الحرمة بين المرتضع وبين الزانى ألو النافى باللمان لأنه معنى ينشر الحرمة ، فاستوى في ذلك مباحه ومحظوره كالوطء بحققه أن الواطىء حصل منه لبن وولد ثم ان الولد ينشر الحرمة بينه وبين الواطىء كذلك اللبن ، ولأنه رضاع ينشر الحرمة الى المرضعة بالانفاق فنشرها الى الواطىء كصورة الاجماع ،

دليلنا أن التحريم بينهما فرع لحرمة الأبوة ؛ فلما لم تثبت حرمة الأبوة لم يثبت ما هو فرغ لها ٠ فأما المرضعة فان الطفل المرتضع محرم عليها ومنسوب اليها عند الجميع؛ وكذلك يحرم جميع أولادها وأقاربها الذين بحرمون على أولادها على هذا المرتضع كما في الرضاع باللبن المباح •

اذا ثار للرجل لبن وأرضع به طفلا له دون الحولين خمس وضعات متفرقات فلا يثبت به التحريم ، وقال الكرابيسي : يثبت به التحريم كلبن المرأة ، دليلنا قوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن » فجعل الله الرضاع الذي يتعلق به الحكم من الوالدات وهذا ليس بوالده ولا من جنس الوالدات فلم يتعلق بارضاعه حكم ولأن لبنه لم يجعل غذاء للولد فلم يتعلق به التحريم كلبن البهيمة قال ابن الصباغ : ولأنه نجس وقاس عليه لبن الميتة وان ثار للخنثي المشكل لبن وأرضع به طفلا ، وقلنا : ان لبن الرجل لا يتعلق به التحريم فقد اختلف أصحابنا فيه ؛ فقال أبو اسحق المروزي يرى النساء فان قلن أن هذا اللبن على لخزارته لا ينزل للرجل وأنما ينزل للمرألة زال حكم اشكاله وحكم بأنه امرأة وجرى لبنه مجرى لبن امرأة ، وان قلن قد ينزل هذا اللبن للرجل وقف أمر من ارتضــع بلبنه ، وقال أكثر أصحابنا لا يزول اشكاله باللبن بل يوقف أأمر من ارتضع بلبنه فان بان أنه امسرأة تعلق به التحريم وان بان أنه رجل لم يتعلق به التحريم لأن اللبن قد ينزل للرجـــلُ كما ينزل للمرأة وحكى عن الشافعي أنه قال : رأيت رجلا يرضع في محلس هارون الرشيد . وان مات هذا الخنثي قبل زوال اشــكاله فالّذي يقتضي المذهب أنه لا يثبت التحريم بارضاعه لأن الأصل عدم ثموت التحريم •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل الن اذا ثار لها لبن على ولد من زوج فطلقها وتزوجت بآخس ، فاللبن الأول الى ان تحبل من الثانى ، وينتهى الى حال ينزل اللبن على الحبل ، فان ارضمت طفلا كان أبنا الأول زاد اللبين ، أو لم يزد انقطع ثم عاد أو لم ينقطع ، لأنه لم يوجد سبب يوجب حدوث اللبن غير الأول ، فان بلغ الحمسل من الثانى الى حال ينزل فيه اللبن نظرت لله فان لم يزد اللبن لل فهو الأول ، فان ارضعت به طفلا كان ولدا الأول لأنه لم يتغير اللبن ، فان زاد فارتضع به طفلا ففيه قولان .

قال في القديم : هو أبنهما لأن الظاهر أن الزيادة لأجل الحبل ، والرضع به لبنهما فكان أبنهما .

وقال في الجديد: هو ابن الأول ، لأن اللبن الأول يقين ، ويجوز أن تكون الزيادة لفضل الفناء ، ويجوز أن تكون للحمل ، قلا يزال اليقين بالشك ، فأن انقطع اللبن ثم عاد في الوقت الذي ينزل اللبن على الحبل فأرضعت به طفالا ففيه ثلاثة أقوال:

( احدهما ) : انه ابن الأول لأن اللبن خلق غذاء للولد دون الحمل ، والولد للأول فكان المرضع به ابنه .

( والثاني ): أنه من الثاني ، لأن لبن الأول انقطع فالظاهر أنه حدث للحمل والحمل للثاني فكأن الرضع باللبن أبنه .

( والثالث ) أنه أبنهما ، لأن لكل واحد منهما أمارة تدل على أن اللبن له ، فجعل المرضع باللبن أبنهما ، فأن وضعت الحمل وأرضعت طفلا كأن أبنسا للثاني في الأحوال كلها ، زاد اللبن أو لم يزد ، أتصل أو انقطع ثم عاد ، لأن حاجة الولود إلى اللبن تمنع أن يكون اللبن لفيره .

**الشرح** اذا ثار لبن منها على ولد من زوج طلقها فتزوجت آخــر لم يخل من خمسة أحوال:

١ ــ أن يبقى لبن الأول بحاله لم يزد ولم ينقص ولم تلد من الثانى فهو للأول سواء حملت من للثانى أو لم تحمل ؛ لا نعلم فيه خلافاً ، لأن اللــبن كان للأول ، ولم يتجدد ما يجعله من الثانى فبقى للأول ،

٢ ــ أن لا تحمل من الثانى فهو للاول ، سواء إزاد أو لم يزد ، أو انقطع
 ثم عاد أو لم ينقطع ٠

٣ ـ أن تلد من الثانى فاللبن له خاصة • قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من نحفظ عنه ، وهو قول أبى حنيفة وأحمد ، سواء زاد أو لم يزد ، انقطع أو اتصل ؛ لأن لبن الأول ينقطع بالولادة من الشانى ؛ فان حاجـة المولود الى اللبن تمنع كونه لغيره •

٤ ــ اذا انتهى الحمل الى حال ينزل به اللبن فزاد به ففيه قولان :

(أحدهما) قوله في القديم هو لهما وتنتشر الحرمة بينه وبينهما ، لأن بزيادته عند حدوث الحمل ظاهر في أنها منه • وبقاء لبن الأول يقتضي كونه أصله منه فيجب أن يضاف اليهما • وبهذا قا لالحنابلة •

(الثانى) هو للأول لأن اللبن له ييقين ، ويجوز أن تكون الزيادة بسبب التغذية ، أو استدرار الطفل للثدى فينشط الثدى نتيجة الأحساس بالأمومة لدى المرضعة فيثور لبنها لأسباب نفسية من الرحمة يقذفها الله فى قلب المرأة، وقد حدث لى وأنا رضيع فقد ماتت الأم بعد ولادتى بستة أشهر وكانت جدتى لأبى تبلغ من العمر زهاء الثمانين عاما فثار اللبن فى ثديها رحمة بى واشفاقاً على من الهلاك ، وهذا من الأسباب التى هيأها الله لى أن أعيش ، وقد حرمت على بنات أعمامى ، وبنات عماتى ، وظل اللبن فى ثديها الى أن أدركتها المنية على رأس المائة ، وانما يخلق الله اللبن للولد عند وجوده سداً لحاجت وحفظاً لحياته ، وقال أبو حنيفة : هو للأول ما لم تلد من الثانى ،

ه \_ انقطع اللبن من الأول ثم تاب بالحمل من الثاني ففيه ثلاثة أقوال :

(أحدها) آنه ابن الأول وهو قول أبى حنيفة ، لأن الحمل لا يقتضى اللبن ، وانما يخلقه الله تعالى للولد عند وجوده لحاجته اليه ، وقد سبق عند الكلام على قوله في الجديد .

( الثانى ) أنه ابن الثانى ، وهو اختيار أبى الخطاب من الحنابلة ، لأن لبن الأول انقطع فزال حكمه بانقطاعه ، وحدث بالحمل من الثانى فكان له كما لو لم يكن لها لبن من الأول •

( والثالث ) أنه ابنهما ، وذلك لأن اللبن كان للأول فلما عاد بحدوث الحمل ، فالظاهر أن لبن الأول ثاب بسبب الحمل الشاني ، فكان مضافا اليهما كما أو لم ينقطع .

فرع اذا كان لرجل زوجة فان ولدت منه ولدا فان اللبن النازل للولد لهما فان طلقها الزاوج وبقى ذلك اللبن فهو لهما ما لم يتزوج بغيره فان انقضت عدتها من الأول وتزوجت بآخر ، واللبن للأول ما لم تحمل للثانى ، أو لم يطأها سنواء انقطع ذلك اللبن ثم عاد أو لم ينقطع ، وسواء زاد أو نقص لأن اللبن انها ينزل للولد و لاولد هاهنا للأول فان حملت من الثانى نظرت فان لم تبلغ الى حال ينزل فيها اللبن للحمل وقدره ابن الصباغ بأربعين يوما .

وأما الشيخ أبو حامد فقال: يرجع فيه الى معرفة القوابل فمتى بلغت ذلك الوقت فان كان ذلك اللبن على حاله لم يزد فانه يكون للأول، ومتى أرضعت به طفلا رضاعاً تأماً كان ابنا للأول دون الثاني ؛ وان زاد ذلك اللبن وأرضعت به طفلا ففيه قولان:

قال فى القديم: هو ابنها ، وبه قال محمد وإزفر وأحمد إلن اللبن الذى الذى كان من الأول قد استدام والظاهر أنه له فاذا زاد بعد أن حملت للثانى فى وقت ينزل اللبن له فاء العادة فالظاهر أن الزيادة لحمل الثانى فكان المرضع بهذا اللبن ابنهما كما لو حل امرأتان لبنا فى قدح ،أو فى فم صبى فانه يحكم بحصول رضعة من كل واحدة منهما •

وقال في الجديد: هو ابن الأول وحده ، وبه قال أبو حنيفة لأن اللبن للأول بيقين والزيادة تجوز أن تكون لحمل الثاني ،وتجوز أن يكون لفضل الغذاء فلم يجعل للثاني بالشك ، وان انقطع لبن الأول ونزل اللبن لها بعد أن حملت ففيه قولان:

( أحدهما ) أنه ابن الأول وحده ، وبه قال أبو حنيفة : لأن اللبن انسا يكون للمولد اذا كان يتعدّى به ولد الأول فكان اللبن له .

(والثانى) أنه ابن الثانى وحد وبه قال أبو يوسف لأن اللبن لما انقطع ثم عاد فالظاهر أن المنقطع لبن الأول وأن الثانى للثانى (والثالث) أنه ابنهما لأن لكل واحدة منهما أمارة تدل على أن اللبن له فجعل بينهما ، وان وضعت

ولد الثانى فان اللبن للثانى بكل حال لأن اللبن تابع للبولد والولد ها هنـــا للثانى فكان اللبن له •

# قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل وان وطىء رجلان امراة وطئا يلحق به النسب فاتت بوقد وارضعت بلبنه طفلا ، كان الطفل ابنا لن يلحقه نسب الولد ، لأن اللبن تابع للولد ، فان مات الولد ولم يثبت نسبه بالقافة ولا بالانتساب الى احسدهما للولد كان له ولد قام مقامه في الانتساب ، فاذا انتسب الى احدهما صساد المرضع ولد من انتسب اليه ، وأن لم يكن له ولد ففي المرضع بلبنه قولان :

( احتما ) انه ابنها ، لان اللبن قد يكون من الوطء ، وقد يكون من الولد .

(والقول الثانى) انه لا يكون ابنهما ، لأن المرضع ، تابع للمناسب ولا يجوز ان يكون المناسب ابنا لاثنين ، فعلى هذا هل يخير المرضع في الانتساب الى احدهما فيه قولان :

( احدهما ) لا يخي لأنه لا يعرض على القافة فلا يخي بالانتساب .

(والثانى) يخير لان الولد قد ياخذ الشبه بالرضاع في الاخلاق ويميل طبعه الى من ارتضع بلبنه ، ولهذا روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ أَنَا الْفَصِحِ العربِ ولا فخر ، بيد أنى من قريش ونشأت في بنى سعد وارتضعت في بنى زهرة ﴾) ولهذا يقال يحسن خلق الولد اذا حسن خلق الرضعة ، ويسسوء خلقه أذا ساء خلقها فاذا قلنا أنه يخير فانتسب الى أطهما كان أبنه مسن الرضاعة ، فاذا قلنا لا يخير فهل له أن يتزوج بنتيهما ؟ فيه ثلاثة أوجه :

( احدها ) وهو الأصح ، انه لا يحل له نكاح بنت واحد منهما ، لأنا وان جهلنا عين الأب منهما الا أنا نتحقق أن بنت أحدهما أخته وبنت الآخر أجنبيسة فلم يحز له نكاح واحد منهما ، كما لو اختلطت أخته بأجنبية .

( والثاني ) انه يحوز أن يتزوج بنت من شاء منهما ، فاذا تزوجها حسرمت عليه الأخرى ، لأن الأصل في بنت كل واحد منهما الاباحة وهو يشك في تحريمها،

(واثنالث) انه يجوز ان يتزوج بنت كل واحد منهما ثم يطلقها ثم يتزوج الأخرى ، لأن الحظر لا يتعين في واحدة منهما ، كما يجوز ان يصلى بالاجتهاد الى جهة أخرى ، ويحرم أن يجمع بينهما ، ولأن الحظر يتعين في الجمع فصار كرجلين رئيا طائراً فقال احدهما : ان كان هذا الطائر غراباً فعبدى حر ، وقال الآخر : ان لم يكن غراباً فعبدى حر ، فطار ولم يعلم انه غراب ولا غيم ، فانه لا يعتق على واحد منهما لانفسسراده بملك مشكوك فيه ، وإن اجتمع العبدان لواحد عتق احدهما لاجتماعهما في ملكه ،

فصلل وان أتت امرأته بولد ونفاه باللمان فأدضمت بلبنه طفلا كان الطفل ابنا للمرأة ولا يكون ابنا للزوج ، لأن الطفل تابع لأولد ، والولد ثابت النسب من المرأة دون الزوج فكذلك الطفل ، فان أقر بالولد صار الطفل ابنا له ، لأنه تابع للولد ،

فصلسل وأن كان لرجل خمس أمهات ولاد فثار لهن منه لبن فارتضع من كل واحدة منهن رضعة ففيه وجهان:

( أحدهما ) وهو قول أبى العباس بن سريج وأبى القاسم الأنماطي وأبى بكر أبن الحداد المصرى : أنه لا يصبر الولى أبا للصبي لأنه رضاع لم يثبت به الأمومة فلم تثبت به الأبوة و

الشيرح ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم رضع من ثويبة مولاة أبي لهب أرضعته أياماً ، وأرضعت معه أبا سلمة عبد الله بن عبد الأشدد المخزومي بلبن ابنها مسروح وأرضعت معهما حمزة بن عبد المطلب واختلف في اسلامهما - ثم أرضعته حليمة السعدية بلبن ابنها عبد الله أخي أنيسة وجذامة ، وهي الشيماء أولاد الحرث بن عبد العزى بن رفاعة السعدي ،

واختلف فى اسلام أبويه من الرضاعة ، وأرضعت معه ابن عمه أبا سفيال ابن الحارث بن عبد المطلب ، وكان شديد العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أسلم عام الفتح وحسن اسلامه ، وكان عمه مسترضعا فى بنى سعد ابن بكر ، فأرضعت أمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند أمه حليمة، فكان حمزة رضيع رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهين ، من جهة ثويبة ومن جهة السعدية ،

أما حواضينه صلى الله عليه وسلم فان أمه هى آمنة بنت وهب ابن عبد مناف بن زهرة ابن كلاب • ومنهن ثويبة وحليمة والشيماء ابنتها وهى أخته من الرضاعة كانت تحضنه مع أمها » وهى التى قدمت عليه فى وفد هوزان فبسط لها رداءه ، وأجلسها عليه رعاية لحقها •

فسوع وان تزوج امرأة ودخل وفارقها فتزوجت في عدتها بآخر ووطئها جاهلا بالتحريم ، وأتت بولد ، وأرضعت بلبنه طفلا فان الرضيع يكون ابنها ، وأما أبو الرضيع من الرضاع فان أمكن أن يكون الولد من الأول دون الثاني ؟ وان مكن أن يكون الأول دون الثاني ؟ وان مكن أن يكون ابنا لواحد منهما نم يكن ابنا لواحد منهما ، وان أمكن أن يكون الولد من كل واحد منهما عرض على القافة ، فانها ان ألحقته لحقه الرضيع أيضاً •

وان ألحقته القافة بهما ؛ أو نفته عنهما أو لم تكن قافة ، أو كانت أو أشكل الأمر عليها فان الولد يترك الى أن يبلغ وينسب الى من يميل اليه طبعه فاذا انتسب الى أحدهما لحقه نسبه ، وتبعه الرضيع ، وان كان الولد معتوها أو مجنوا لم يصح انتسابه ، فان كان للولد ولد لم يصح أن ينتسب الى أحدهما مادام أبوه حيا فان مات الولد قبل أن يلحق بأحدهما بالقافة ، أو بالانتساب ، وأقام ولده مقامه فى الانتساب الى أحدهما فاذا انتسب الى أحدهما تبعه الرضيع ،

وان لم یکن له ولد قال الشافعی: ضاع نسبه ، یرید أنه لا ینسب الی أحدهما وما حكم الرضیع ؟ فیه قولان:

- (أحدهما) أنه يكون ابنهما لأن اللبن قد يثور للوطء ، وقعد يشور للولد فعلى هذا لا يجوز له أن يتزوج ببنت أحدهما •
- ( القول الثاني ) لا يكون ابنهما لأن الرضيع تابع للولد فاذا لم يجسر أن يكون الولد ابنهما فتكذلك الرضيع •

فعلى هذا هل له أن ينست الى من يميل طبعه أنه ارتضع بلبنه منهــما ؟ فيه قولان:

- (أحدهما) لا يجوز أن ينسب الى أحدهما لأن الولد انما جور له أن ينسب الى أحدهما لأنه مخلوق من ماء أحدهما وطبع الانسان يميل الى من خلق من مائه ، وهذا المعنى لا يوجد فى الرضيع ، ولهذا يجوز عرض الولد على القافة ، ولا يجوز أن يعرض الرضيع على القافة ،
- ( والثاني ) يجوز له أن ينسب الى من يسيل طبعه اليه لأن طبعه يميسل الى من ارتضع بلبنه لأنَّ اللبن يؤثر في الطباع .

فاذا كانت المرضعة على صفة من حسن خلق أو غيره انتقل ذلك الى من أرضعته ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «أنا أقصح العرب ولا فخر مبدئى من قريش ، ونشأت فى بنى سعد ، وارتضعت فى بنى زهرة » مبدئى أى من أجل أنى من قريش .

وروى أن عمر رأى رجلا فقال: أنت من بنى فلان؟ فقال: لست منهم نسبة انما انا منهم رضاعاً ؛ وقبيل ان المولود اذا سقى لبن البهيمة تطبع بطبع البهيمة فاذا قلنا له أن ينسب الى أحدهما فانتسب الى أحدهما صار ابنا له وجاز أن يتزود بنت الآخر، وان قلنا: ليس له أن ينتسب الى أحدهما فهل له أن يتزوج بنت أحدهما ؟ فيه ثلاثة أوجه:

( آحدها ) ليس له أن يتزوج بنت أحدهما ، وهــو احتيــار الشــيخ أبى استحاق لأنا تحققنا أن احداهما محرمة عليه وان جهلنا عينها فحرمتا عليه كما لو اختلطت أجنة بأجنة واشتبهتا عليه . (والثانى) وهو اختيار أبى على بن أبى هـريرة أن له أن يتزوج بنت أحدهما فاذا تزوج بنت أحدهما حرمت عليه الأخرى على التأبيد لأن قبـل التزويج يجوز تحريم كل واحدة منهما فاذا تزوج احـداهما فقد قطـع أن الأخرى هي المحرمة عليه فحرمت عليه أبداً كما لو اشتبه عليـه اناءان في أحدهما نجاسة فأداه اجتهاده الى طهارة أحدهما وتوضأ به فان النجاسـة تتعين في الآخر •

(والثالث) وهو قول أبى اسحق واختيار أبى حامد أنه يجوز له أن يتزوج بنت كل واحد منهما على الانفراد لأن قبل الرضاع كانتا حلالا له وبعده شككنا في المحرمة منهما • ولا يزال اليقين بالشك ، ولا يجوز له الجمع بينهما لأن الخطأ يتيقن بالجمع كما لو رأى رجلان طائراً فقسال أحدهما أن كان هذا الطائر غراباً فعبدى حر ، وقال الآخر أن لم يكن غراباً فعبدى حر فظار ولم يعرف فانه لا يعتق أحدهما عبده فاذا اجتمعا في ملك أحدهما قال الشيخ أبو اسحق عتق عليه أحدهما ، وقال الشيخ أبو حامد يعتق عليه عبد الآخر لأن امساكه لعبده اقرار منه بحرية عبد الآخر ،

وان أتت امرأته بولد وأرضعت بلبنيه طفلا فنفى الزوج الله باللهان كان الرضيع ابن المرضعة دون الزوج لأن الرضيع تابع للولد فاذا لم يثبت نسب الولد لم يكن الرضيع ابنا له ، وان زنى رجل بامرأة فأتت بولد فأرضعت بلبنها صغيره ثبت التحريم بينهما وبين أولاد المرضعة ، ولا يثبت التحريم بين المرضعة وبين الزانى لأنها تابعة للولد والولد غير ثابت النسب منه ، وكذلك الرضيع والورع للزانى أن لا يتزوجها ، وقال أبو حنيفة ، « لا يجوز له أن يتزوجها ، وقال أبو حنيفة ، « لا يجوز له أن يتزوجها ، وقال أبو حنيفة ، « لا يجوز له أن يتزوجها » وقال أبو حنيفة ، « لا يجوز له أن يتزوجها » وقد مضى الدليل عليه فى النكاح » •

فسرع وان كان لرجل خمس أمهات أولاد له منهن لبن طفل فارتضع طفل من كل واحدة منهن رضعة لم تصر واحدة منهن أما له لأنه لم يرتضع منها رضاعاً تاماً ، وهل يصير سيدهن أبا له ؟ فيه وجهان : ( الحدهما ) وهو تول ابن سريج ، والأنماطي ، وابن الحداد أنه لا يصير أبا له لأن الأبوة دبعة للأمومة فاذا لم يثبت بهذا الرضاع أمومة لم يثبت به آبوة .

(والثانى) وهو قول أبى اسحق المروزى ، وابن الفاص قال القاضى أبو الطيب والشيخ أبو اسحق ، وهو الأصح أنه يصير أبا له لأنه ارتضع من لبنه خمس رضعات متفرقات فهو كما لو ارتضع ذلك من واحدة منهن فان كان لرجل خمس أخوات لهن لبن فارتضع صبى من كل واحدة منهن رضعة لم تص. واحدة منهن أما له وهل يصير أخوهن خالا له ؟ قال أكثر أصحابنا فيه وجهان كالتى قبلها ، قال اشيخ أبو حامد : قاذا قلن يصير خالا لم يجز للرضيع أن يتزوج بواحدة من المرضعات له لأنها خالته ، وقال ابن الصباغ : هذا بعيد لأن الخؤولة فرع على الأمومة فاذا لم نثبت الأمومة لم تثبت الخوولة ولا على الأمرأة خمس بنات لهن لبن فارتضع صبى من كل واحدة منهن رضعة لم تصر واحدة منهن أما له هل تصير أمهن جدة له ؟ قال القاضى أبو الطيب : من قال في خمس أمهات الأولاد أن سيدهن لا يصير أما له هنا ها هنا لا تصير أم المرضعات جدة له ، ومن قال هناك يصير سيدهن أبا له خارج في الجدة ها هنا وجهين :

( ألجدهم ) لا تصير جدة له لأن كونها جدة فرغ على كون بنتها أما ، فاذا لم تثبت أمومة بينها لم تصر جدة ٠

(والثانى) تصير جدة له وهو اختيار القاضى أبى الطيب لأنه ارتضعه من لين ولد منها خمس رضعات متفرقات فهو كما لو ارتضعه من واحدة منها فاذا قلنا بهذا فالذى يقتطى المذهب آنه لا يحل له نكاج واحدة من المرضعات لأنها بنت جدته ولا يحل له نكاح بنت جدته من النسب فكذلك من الرضاع وان كان لرجل أم لها لبن وأخت لها لبن وبنت لها لبن وزوجة لها لبن وامرأة أخ لها لبن فارتضع صبى من كل واحدة منهن رضعة لم تصر واحدة منهن أما له وهل تثبت الحرمة بينه وبين هذا الرجل ؟ يبنى على تبوت الحرمة للجدة في التي قبلها ، وان قلنا : لا يثبت للجدة حرمة فهاهنا أولى أن لا يثبت ، وان قلنا : يثبت للجدة حرمة فهاهنا أولى أن لا يثبت ،

(أحدهما ) يثبت لأنه قد وجد العدد في حقه •

( والثاني ) لا يثبت لأن الرضعات من جهات مختلفة فلا يمكن أن يسمى له أبا ولا أخا ولا جداً ولا عما ولا خالا بخلاف الجدة .

فسرع وان كان لرجل زوجة له منها لبن فأرضعت به طفلا ثلاث رضعات ثم طلقها الزوج وانقضت عدتها منه وتزوجت آخر وولدت منه وأرضعت ذلك الطفل رضعتين صارت آمة له ولم يصر اواحد من الزوجين أبا له لأنه لم يرضع من لبن أحدهما خمس رضعات •

## قال المصنف رحه الله تعالى

فصيراً وان كان للرجل زوجة صفيرة فشربت من لبن اسه خمس رضمات انفسخ بينهما النكاح لأنها صارت اخته ، وان كانت له زوجية كبيرة وزوجة صغيرة فارضمت الكبيرة الصغيرة خمس رضعات انفسخ نكاحهما ، لأنه لا يجوز أن يكون عنده امراة وابنتها ، فان كان له زوجتان صيغيرتان فجاءت امراة فارضعت احداهما خمس رضعات ، ثم ارضعت الاخرى خمس رضعات فغيه قولان :

( احدهما ) ينفسخ تكاحهما ، وهو اختيار الزني لانهما صارتا اختين فانفسخ تكاحهما ، كما لو ارضعتهما في وقت واحد ،

(والثاني) أنه ينفسخ نكاح الثانية ، لأن سبب الفسخ حصل بالثانيسة فاختص نكاحها بالبطلان ، كما أو تزوج احدى الأختين بعد الأخرى .

فصيصل ومن أفسد نكاح أمراة بالرضاع فالمنصوص أنه يلزمه نصف مهر المثل ونص في الشاهدين بالطلاق أذا رجعا على قولين:

( احدهما ) يازمهها مهر المثل .

(والثاني) يلزمهما نصف مهر المثل . واختلف اصحابنا فيه ، فنقسل ابو سعيد الاصطخري جوابه من احسدي السسالتين الى الاخسري وجعلهسما على قولين :

( احدهما ) يجب مهر المثل لأنه اتلف البضع فوجب ضمان جميعه .

( والثاني ) يجب نصف مهر المشل لأنه لم يغرم للصفيرة الا تصف بدل البضع فلم يجب له أكثر من نصف بدله .

وقال ابو اسحاق: يجب في الرضاع نصف المهر وفي الشهادة يجب الجميع ، والفرق بينهما أن في الرضاع وقعت الفرقة ظاهــرا وباطنا وتلف البضع عليه . وقد رجع اليه بعل النصف فوجب له بعل النصف ، وفي الشهادة لم يتلف البضع في الحقيقة ، وانما حيل بينه وبين ملكه فوجب ضهان جميعه ، والصحيح طريقة أبي اسحاق وعليها التغريع ، وأن كان لرجل نوجة صفيرة فجاء خمسة انفس وارضع كل واحد منهم الصفيرة من لبن أم الزوج أو تخته رضعة وجب على كل واحد منهم خمس نصف المهر لتساويهم في الاتلاف ، وأن كانوا ثلاثة فارضعها أحدهم رضعة وأرضعها كل واحد مـــن الآخرين رضعتين ففيه وجهان:

(احدهما) أنه يجب على كل واحد منهم ثلث النصف ، لأن كل واحد عنهم فجد منه سبب الاتلاف فتساووا في الضمان ، كما لو طرح رجل في خل قدر دانق من نجاسة ، وآخر قدر درهم .

(والثاني) يقسط على عدد الرضعات فيجب من ارضع رضعة الخمس من نصف المهر ، وعلى كل وأحد من الآخرين الخمسان ، لأن الفسخ حصل بصدد الرضعات فتقسط الضمان عليه .

فصيل اذا ارتضعت الصغيرة من ام زوجها خمس رضعات والأم نائمة سقط مهرها لأن الفرقة قد حصلت بفعاها فسقط مهرها ولا يرجع الزوج عليها بمهر ملثها ولا بنصفه ، لأن الاتلاف من جهة العاقد قبل التسليم لا يوجب غير المسمى ، فأن ارتضعت من ام الزوج رضعتين والام نائمة وارضعتها الام تمام الخمس والزوجة نائمة وارضعتها الام تمام الخمس والزوجة نائمة ففيه وجهان .

( احمهما ) أنه يقسط من نصف السمى نصفه وهو الربع ، ويجب الربع ،

( والثاني ) يسقط على عدد الرضعات فيسقط من نصف السمى خمسان ويجب ثلاثة اخماسه ووجههما ما ذكرناه في المسالة قبلها وبالله التوفيق ) •

الشرح اذا تزوج الرجل صغيرة فأرضعته أمه وأخته أو أمسرأة ينفسخ النكاح برضاعه خمس رضعات متفرقات ، فان كان قد سمى لها صداقاً فاسدا وجب لها نصف مهر المثل ، وان سمى لها صداقاً صحيحاً وجب

لها نصف المسمى ويرجع الزوج على المرضعة بضمان ما أتلفته من البضع ، سواء تعمدت فسخ النكاح أو لم تتعمد • وقال مالك : لا يرجع بشيء •

وقال أبو حنيفة : ان تعمدت فسخ النكاح رجع عليها ؛ وان لم تتعمـــد فسخ النكاح لم يرجع عليها •

دليلنا قوله تعالى: « وا نفانكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتم فاتوا الذين ذهبت أزواجهم مثل ما أتفقوا » وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح قريشا عام الحديبية على أن المرأة المسلمة اذا هاجرت ردها تروجها اليهم فنهاه الله عن ذلك وأمره برد مهورهن الى أزواجهن لأنه حال بينهن وبين أرواجهن ، فدل على أن كل من حال بين الرجل وبين زوجت كان عليه ضمان البضع ، وهذه المرضعة قد حالت بينها وبين زوجها فكان عليها الضمان ، وعند أبى حنيفة أن كل ما ضمن بالعهد ضمن بالخطأ كالأموال ،

فرع اذا تزوج رجل صغيرة لها دون الحولين فأرضعتها أمسه من النسب أو الرضاع خمس رضعات متفرقات انفسخ نكاحه منها لأنها ان أرضعتها بلبن أبيه صارت أخته لأبيه وأمه وان أرضعتها بغير لبن أبيسه صارت أخته لأمه ، وإن أرضعتها أم أمه من النسب أو الرضاع انفسخ نكاحه منها لأنها صارت خالته وإن أرضعتها امرأة أبيه نظرت فإن كان بلبن أبيسه انفسخ نكاحه منها لأبها صارت أخته لأبيه وإن أرضعتها بغير لبن أبيه لم ينفسخ النكاح لأنها تصير بنت امرأة أبيه وهي لا تحرم عليه ، وإن أرضعتها أم أبيه من النسب أو الرضاع انفسخ النكاح لأنها تصير بنت أبيه وان أرضعتها ابنته من النسب أو الرضاع انفسخ النكاح لأنها تصير بنت أبيه وان أرضعتها النكاح لأنها تصير بنت أبيه وان أرضعتها النكاح لأنها تصير بنت أبيه وان أرضعتها النكاح لأنها تصير بنت أخيه بلبن أخته انفسخ النكاح لأنها تصير بنت أخيه ؛ وإن أرضعتها بغير لبن أخته لم ينفسخ النكاح وإن أرضعتها المرأة أخيه بلبن أخته لم ينفسخ النكاح لأن بنت عمه وبنت وان أرضعتها المرأة عاله لم ينفسخ النكاح لأن بنت عمه وبنت خاله لا تحرم عليه وان أرضعت المرأة أخبية صبيا أو صبية لهما دون الحولين خاله لا تحرم عليه وان أرضعت المرأة أخبية صبيا أو صبية لهما دون الحولين خاله لا تحرم عليه وان أرضعت المرأة أخبية صبيا أو صبية لهما دون الحولين خاله لا تحرم عليه وان أرضعت المرأة أخبية صبيا أو صبية لهما دون الحولين خاله لا تحرم عليه وان أرضعت المرأة أخبية صبيا أو صبية لهما دون الحولين

ثم كبر الغلام فله أن يتزود أم أخته للرضاع من النسب وأختها لأنه ليس بينهما ما يوجب التحريم وكذلك لو كان لأخته من النست أمه من الرضاع جاز له أن يتزوجها •

فرع وان كان لرجل زوجة كبيرة وزوجة صغيرة لها ذون الحولين فأرضعت الكبيرة خمس رضعات متفرقات انفسخ نكاحها بكل حال لأنها تصير بنتا لها ولا يجوز الجمع بين المرأة وبنتها فان أرضعتها بلبن الزوج حرمتا على التأبيد لأن الكبيرة صارت من أمهات نسائه والصغيرة صارت بنتا له به وان أرضعتها بلبن الزوج حرمت عليه الكبيرة على التأبيد سواء دخل بها أو لم يدخل لأنها صارت من أمهات النساء ، أما الصغيرة فان كان قبد دخل بالكبيرة حرمت أيضا على التأبيد لأنها ربيبته دخل بأمها وان لم يدخل بالكبيرة لم تحرم عليه الصغيرة على التأبيد بل يجوز له العقد عليها لأنها ربيبة لم يدخل بأمها .

الله المنافعي المناف

دليلنا أن هذا تعلق بالاتلاف فلم يضمن بالمسمى ، وانما يضمن بقيمت كضمان الأموال ، فاذا قلنا يرجع عليها بنصف مهر المثل ـ وهو الأصح وعليه التفريع ـ فجاء خمسة أنفس وأرضعوا الصغيرة من أم الزوج كل واحد منهم رضعة ، فان الزوج يرجع على كل واحد منهم بخمس نصف مهر ليساويهم في الاثلاف ، وان كانوا ثلاثة فأرضعهما اثنان كل واحد منهما رضعة من لبن أم الزوج وأرضعها للثالث منها ثلاث رضعات ففيه وجهان ،

(أحدهما) يجب على كل واحد منهم ثلث نصف مهر المشل ، لأن كل واحد منهم وجد منه سبب الاتلاف فتساووا في الضمان ، كما لو كان عبد بين ثلاثة لأحدهم النصف وللآخر السدس وللثالث الثلث ، فأعتق صاحب النصف وصاحب السدس نصيبهما في وقت واحد .

( والثانى ) يقسط النصف على عدد الرضعات فيجب على من أرضع رضعة خمس نصف مهر المثلُ وعلى من أرضع ثلاث رضعات ثلاثة أخماس نصف مهر المثل ، لأن الفسخ حصل بعدد الرضعات فقسط الضمان عليهن •

فسوع وان كان للرجل ثلاث زوجات صغيرات ورابعة كبيرة وللكبيرة ثلاث بنات من النسب أو الرضاع لهن لبن ، فأرضعت كل واحدة من بنات الزوجة الكبيرة واحدة من الثلاث الزوجات الصغار نظرت للحق وقع رضاعهن دفعة واحدة بأن اتفقن في الخامسة للقسخ نكاح الكبيرة والصغائر ، لأنه لا يجوز الجمع بينهن وبين جدتهن وان كان الزوج لم يدخل بالكبيرة فانهن يرجعن عليه بنصف المسمى ، ويرجع الزوج على كل واحدة من بنات الكبيرة بنصف مهر الصغيرة التي أرضعت ، ويرجع على الشلاث المرضعات بنصف مهر الكبيرة بينهن أثلاثا ، ومن أصحابنا من قال : يرجع بنصف مهر الكبيرة بينهن أثلاثا ، ومن أصحابنا من قال : يرجع كسف مهر الكبيرة بالنهن اشتركن في افساد نكاح كل واحدة منهن بالسبوية والأول أصح ، وتحرم عليه الكبيرة على التأبيد ، وأما الصغار فلا يحرمن عليه بل يجوز له ابتداء عقد النكاح على كل واحدة منهن ، ويجوز له انجمع عليه بل يجوز له ابتداء عقد النكاح على كل واحدة منهن ، ويجوز له انجمع عليه بل يجوز له ابتداء عقد النكاح على كل واحدة منهن ، ويجوز له انجمع عليه بل يجوز له ابتداء عقد النكاح على كل واحدة منهن ، ويجوز له انجمع

بينهن لأنهن بنات خالات ، وان كان قد دخل بالكبيرة حرمن جميعاً على التأبيد ، والكلام في مهور الصغائر ما مضى ، وأما مهر الكبيرة فانه يرجع على الثلاث المرضعات بينهن أثلاثا •

وقال ابن الحداد: لا يرجع عليهن بمهر المثل لأنه قد وطئها ، فلو ثبت له الرجوع لكانت في المعنى المرهونة ، وهذا ليس بصحيح ، لأن المهر يرجع به على غيرها فلا تكون في معنى المرهونة .

وان نقدم ارضاع بعضهن على بعض فان الأولة من بنات الكبيرة لما أرضعت واحدة من الصغار انفسخ نكاح الصغيرة والكبيرة ورجع الزوج على المرضعة بنصف مهر مثل الصغيرة وبنصف مهر الكبيرة ان لم يدخل بها وبجميع مهرها ان دخل بها على الأصح وحرست الكبيرة على التأبيد ، فلما أرضعت الثانية الصغيرة وأرضعت الثالثة الصغيرة الثالثة ، فان كان الزوج قد دخل بالكبيرة انفسخ نكاحهما لأنهما بنتا ابنة امرأته المدخول بها والكلام في مهرهما على ما مضى ، وان كان لم يدخل بالكبيرة لم ينفسخ نكاحف الأنهما بنتا ابنة امرأته التي لم يدخل بها •

فروع وان كان له أربع زوجات كبيرة وثلاث صفار لهن دون الحولين فأرضعت الكبيرة كل واحدة منهن خمس رضعات متفرقات نظرت فان أرضعتهن بلبن الزوج القسخ نكاح الزوج وحرمن على التأبيد سواء دخل بالكبيرة أو لم يدخل بها وسواء أرضعتهن في حالة واحدة أو في أوقات متفرقات لأن الصغار صرن بناته وصارت الكبيرة اما لهن ولا يجوز الجمع بين المرأة وابنتها ، وان أرضعتهن بغير لبن الزوج ففيه أربع مسائل:

(احداهن) أن ترضع اثنتين منهن فى حالة واحدة والثالثة بعدهما وذلك بأن ترضع كل واحدة من الأوالتين أربع رضعات ثم ألقمت كل واحدة منهما ثديا فى الخامسة وارتضعت معا وقطعتا أو حلبت اللبن فى موضعين وسقتهما ذلك اللبن فى حالة واحدة ، ثم أرضعت الثالثة بعد ذلك فان نسكاح السكبيرة

والأولتين ينفسخ ، أما الكبيرة فلأنه لا يجوز الجمع بينها وبين ابنتها في النكاح ، وأما الصغيرتان فانه لا يجوز الجمع بينهما وبين أمها ولأن كل واحدة منهما صارت أخت الأخرى ولا يجوز الجمع بين الأختين وتحرم الكبيرة على التأبيد سواء دخل بها أو لم يدخل بها لأنها صارت من أمهات النساء وأما الصغيرتان فان كان دخل بالكبيرة حرمتا أيضا على التأبيد لأنهما ربيبتان دخل بأمهما فان لم يدبل بالكبيرة جاز له أن يعقد على كل واحدة منهما لأبهما ربيبتان لم يدخل بأمهما ولا يجوز أن يجمع بينهما لأنهما أختان فاذا أرضعت الثالثة بعد ذلك فان كان قد دخل بالكبيرة انفسخ نكاح الثالثة لأنها ربيبة قد دخل بأمها وحرمت على التأبيد وان لم يدخل بالكبيرة لم ينفسخ نكاح الثالثة لأنها ربيبة قد دخل بأمها وبيبة لم يدخل بأمها و

(الثانية) اذا الرضعت الأولة خمس رضعات ثم أرضعت الأخرتين معسة فانها لما أرضعت الأولة انفسخ نكاح الكبيرة ونكاح الأولة وحرمت الكبيرة على التأبيد وأن لم يدخل على التأبيد فأن كان قد دخل بالكبيرة حرمت الأولة على التأبيد وأن لم يدخل بها لم تحرم على التأبيد و وأما الأخريان فان نكاحهما ينفسخ لأنهما صارتا ختين في حالة واحدة ولا يجوز الجمع بين الأختين فان كان قد دخل بالكبيرة حرمتا على التأبيد وأن لم يدخل بها لم يحرما على التأبيد و

(الثالثة) اذا أرضعت الثلاث واحدة بعد واحدة فانها لما أرضعت الأولة انفسخ نكاح الكبيرة والصغيرة لأنه لا يجوز الجمع بين المرأة وبنتها وتحرم الكبيرة على التأبيد بكل حال وأما الصغيرة فان كان قد دخل بالكبيرة حرمت أيضاً على التأبيد وإن لم يدخل بالكبيرة لم تحرم على التأبيد فاذا أرضعت الثانية فهل ينفسخ نكاحها نظرت فان كان قد دخل بالكبيرة انفسخ نكاحها لأنها ربيبة قد دخل بأمها وحرمت على التأبيد وإن لم يدخل بالكبيرة لم ينفسخ نكاحها لأنها ربيبة لم يدخل بأمها فاذا أرضعت الثالثة فان كان قد دخلل بالكبيرة القسخ بالكبيرة الم يدخل بالكبيرة فقد والكبيرة القسخ نكاحها وحرمت على التأبيد ، وإن لم يدخل بالكبيرة فقد على التأبيد ، وإن لم يدخل بالكبيرة فقد صارت هي والثانية أختين وما الحكم فيهما ؟ فيه قولان :

قال فى القديم ينفسخ نكاحهما وبه قال أبو حنيفة واختاره المزنى لأنها أخوة اجتمعت فى النكاح فانفسخ النكاح كما لو أرضعتهما معا والشانى ينفسخ الثالثة وحدها لأن الجمع تم بها فاختصت بفساد النكاح كما لو تزوج بأختين احداهما بعد الأخرى فان فساد النكاح يختض بالثانية .

(الرابعة) اذا أرضعته في حالة واحدة بأن ترضع كل واحدة أربع رضعات ، ثم تحلب ثلاثة أوقات متفرقة ثم تسقين الخامسة دفعة واحدة فينفسخ نكاح الكبيرة وجميع الصفاءر وتحرم الكبيرة على التأبيد ، وأما الصفاء فان دخل بالكبيرة حرمن على التأبيد وأن لم يدخل بها لم يحرمن على التأبيد الا أنهن صرن أخوات فلا يجوز له الجمع بين اثنتين منهن وأنما له أن يتزوج كل واحدة منهن على الانفراد ،

فسوع اذا كان له ثلاث زوجات كبيرتان وصغيرة فأرضعتها كل واحدة من الكبيرتين أربع رضعات ثم حلبت كل واحدة منهما لبنا منها وخلطتاه ، وسقتاء الصغيرة معا انفسخ نكاح الكبيرتين والصغيرة وعلى الزوج للصغيرة نصف المسمى وللزوج على الكبيرتين نصف مهر مثل الصغيرة بينهما نصفين •

وأما مهر الكبيرتين فإن كان قد دخل بهما فلهما عليه المهر المسمى ؟ ويرجع الزوج على كل واحدة منهما بنصف مهر مثل صاحبتها ، لأن كل واحدة منهما وفعل أتلفت بضع صاحبتها ، ونكاح كل واحدة منهما انفسخ بفعل نفسها ، وفعل صاحبتها فلا تضمن كل واحدة منهما من مهر صاحبتها الا ما قابل فعلها ، وان كان لم يدخل بهما فلكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى على الزوج ، لأنه لو لم يكن من جهتها سبب فسخ النكاح لاستحقت نصف مهرها المسمى ولو انفسخ نكاحها بفعلها سقط جميع مهرها ، فاذا انفسخ نكاحها قبل ولو انفسخ نكاحها بفعلها سقط جميع مهرها ، فاذا انفسخ نكاحها قبل كل واحدة منهما بربع مهر مثل صاحبتها لا يسقط ، ويرجع الزوج على كل واحدة منهما بربع مهر مثل صاحبتها لأنه قيمة ما أتلفته من بضع

قال الشيخ أبو حامد : فان كانت بحالها الا أن أحدهما انفرد بايجارها اللبن المخلوط منهما انفسخ نكاح الجميع ، وللصفيرة على الزوج نصف المسمى ، ويرجع الزوج على المؤجرة بنصف مهر الصغيرة لأنها هي انفردت بالإتلاف .

وأما مهر الكبيرتين \_ فان كان الزوج لم يدخل بالتى لم تؤجر \_ كان لها على الزوج نصف مهر مثل التى الزوج على المؤجرة بنصف مهر مثل التى لم تؤجر ، وان كان قد دخل بالتى لم تؤجر فلها على الزوج جبيع ما سمى لها ، ويرجع الزوج على المؤجرة بجبيع مهر مثل التى لم تؤجر .

وأما مهر المؤجرة ــ فان كان ذلك قبل الدخول بها ــ فلا شيء لهــا ، واتى كان بمد الدخول عليها فلها جميع المسمى ولا يسقط عنه شيء منه وتحرم الكبيرتان عليه على التأبيد بكل حال .

وأما الصغيرة ـ فان دخـل بالكبيرتين أو باحداهما حرمت عليـ على التأبيد ، وان لم يدخل بواحدة منهما جاز له ابتداء العقد على الصغيرة .

فسوع وان تزوج صغيرة فارتضعت من أم الزوج خمس رضعات متفرقات ؛ والأم قائمة انفسخ نكاحها وسقط مهرها ؛ لأن الفسسخ جاء من قبلها قبل اللخول فان ارتضعت من الأم رضعتين وهي نائمة ، ثم أرضعتها الأم ثلاث رضعات متفرقات انفسخ نكاحها .

قال الشيخ أبو اسحاق: وفي قدر ما يسقط عنه من نصف المسمى وجهان .

( أحدهما ) يسقط نصفه وهو الربع ويجب عليه الربع .

( والثانى ) يقسط على عدد الرضعات فيسقط من نصف المسمى الخمسان ، ويجب ثلاثة أخماسه ، فاذا قلنا بالأول وجب على الأم للزوج ربع مهر المثل ، واذا قلنا بالثانى وجب على الأم ثلاثة أخماس نصف مهر المثل ،

وان تقاطر من لبن أمه فى حلق زوجته الصغيرة فوصل الى جوفها خمس رضعات الشمخ نكاحمًا فوجب عليه للصغيرة نصف المسمى ؛ ولا يرجع الزوج على الأم بشرقاء لأنه ليس من جهة أحدهما فعل •

فرع وان ارتضعت زوجته الصغيرة من زوجته الكبيرة خمس رضعات متفرقات والكبيرة قائمة إنفسخ نكاحهما وسقط مهر الصغيرة ، وان كان لم يدخل بالكبيرة رجعت على الزوج بنصف مهرها المسمى ، ورجع الزوج في مال الصغيرة بجميع مهر مثل الكبيرة على قول أكثر أصحابنا ، والا يرجع عليها بشيء على قول ابن الحداد .

فروع الناسخ الناسخيرة والمحيرة الناسخيرة الناسخ المسلم عير هذا الزوج له زوجة لها لبن من ابن الكبيرة فارضعت به الصغيرة انفسخ نكاح الكبيرة والصغيرة ، ولأ يجوز الجمع بين المرأة وجدتها ، وتحرم الكبيرة على التأبيد ، وأما الصغيرة للاكان قد دخل بالكبيرة للحرم عليه على التأبيد ، وان لم يدخل بالكبيرة لله تحرم عليه على التأبيد ، ويجب على الزوج لمصغيرة نصف المسمى ، ويرجع الزوج على زوجته الكبيرة بنصف مهر مثل الصغيرة ، وأما الكبيرة فان لم يدخل بها وجب لها نصف مهرها المسمى ، ويرجع على زوجة الابن بنصف مهر مثل الكبيرة بحميع مهرها المسمى ، ويرجع على زوجة الابن بنصف مهر ويرجع على زوج على زوجة الناب بنصف مهر ويرجع على زوجة الابن بنصف مهر ويرجع على زوجة الابن بنصف مهر ويرجع على زوجة الابن الكبيرة بحميع مهرها المسمى ، ويرجع على زوجة ابنها بحميع مثل الكبيرة بحميع مهرها المسمى ، ويرجع على ويرجع على زوجة ابنها بحميع مثل الكبيرة على قول اكثر أصحابنا ولا يرجع عليها بشىء ها هنا على قول ابن الحداد ،

فرع وان كان له إزوجة كبيرة وصعيرة فطلق الصعيرة ثم أرضعتها الكبيرة انفسخ نكاح الكبيرة لأنها صارت أم من كانت له زوجة ، وان طلق الكبيرة ، وأرضعت الصغيرة ، فان أرضعتها بلبن الزوج انفسخ نكاح الصغيرة لأنها طارت ابنته ، وان أرضعتها بغير لبن الزوج فان كانت الكبيرة مدخولا بها انفسخ نكاح الصغيرة أيضاً لأنها صارت بنت امرأة له مدخول بها ، وان لم يدخل بالكبيرة لم ينفسخ نكاح الصغيرة لأنها بنت امرأة لم يدخل بها ، وان لم يدخل بالكبيرة لم ينفسخ نكاح الصغيرة لأنها بنت امرأة لم يدخل بها ،

فيروع اذا كان له أربع زوجات ثلاث منهن كبار وواحدة صغيرة فأرضعتها كل واحدة من الثلاث الكبار خمس رضعات متفرقة انفسخ نكاح الجميع لأن كل واحدة من الكبار صارت أما لمن كانت له زوجة ، ويحرمن الكبار على التأييد وأما الصغيرة فان أرضعتها واحدة منهسن بلبن الزوج ؛ أو بغير لبن الزوج الا أن واحدة منهن مدخول بها حرمت على التأبيد ، وان لم ترضع بلبن الزوج ، ولا في الكبار مدخول بها لم تحسر م الصفيرة على التأبيد بل له أن يعقد عليها •

قال ابن العداد: وان كان له ثلاث زوجات كبيرتان وصغيرة فأرضعتها كل واحدة الربع رضعات ثم حلبتا في مسقط لبنهما وأوجرتاها تمت بهما الخامسة من كل واحدة منهما فينفسخ نكاح الجميع ، وتحرم الكبيرتان على التأبيد بكل حال ، وأما الصغيرة فان كان دخل بالكبيرتين ، أو باحداهما حرمت الصغيرة أيضاً على التأبيد ، وأن لم يدخل بواحدة منهما لم تحرم على التأبيد ،

قلت وهذا اذا كان اللبن لغير الزوج ، وأما اذا كان لبنهما أو لبن احداهما للزوج فان الصغيرة تحرم عليه على التأييد على كل حال •

فرع وان كان له زوجتان كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة خمس رضعات انفسخ نكاح الكبيرة والصغيرة لأنه صار جامعا بين نكاح أختين وذلك لا يجوز وان أرضعتها جدة الكبيرة انفسخ نكاحهما لأن الصغيرة صارت خالة الكبيرة ، وان أرضعتها أخت الكبيرة انفست نكاحهما لأن الكبيرة تصير خالة الصغيرة فان أرضعتها أم أبى الكبيرة انفسخ نكاحهما لأن الصغيرة صارت عمة الكبيرة ، ويجوز له أن يعقد على كل واحدة منهما على الانفراد لأنه لا يمنع أن يتزوج بخالة من كانت زوجت ولا عمتها سواء دخل بالكبيرة أو لم يدخل بها .

فسوع وان كان لرجل زوجتان كبيرة وصغيرة فطلقهما وتزوجهما

آخر فأرضعت الكبيرة الصغيرة انفسخ نكاحهما من الثانى فان أراد الأول أن يتزوج بهما لم يجز له أن يتزوج بالكبيرة لأنها أم من كانت زوجته وأما الصغيرة ، فان دخل بالكبيرة لم يجز له أن يتزوج بالصغيرة أيضاً لأنها بنت امرأة دخل بها ، وان لم يكن دخل بالكبيرة فله أن يتزوج بها لأنها بنت امرأة لم يدخل بها .

فسرع وان كان لرجل إزوجة كبيرة ولآخر زوجة صفيرة فطلق كل واحد منهما زوجته فتزوج من كانت تحته الصغيرة الكبيرة وتزوج مسن كان تحته الكبيرة الصغيرة فان نكاح الكبيرة ينفسخ وتحرم على التأليد لأنها صارت أم من كانت زوجته •

وأما الصغيرة فان كان زوجها قد دخل بالكبيرة قبل أن يطلقها انفست نكاح الصغيرة وحرمت عليه على التأبيد لأنها بنت امرأة دخل بها ؛ وان لم يكن دخل بها لم ينفسخ نكاحها لأنها بنت امرأة لم يدخل بها •

فرع قال المزنى فى المنثور: اذا زوج الرجل أمته الكبيرة بعيده الصغير ثم أعتقها سيدها فاختارت فسخ النكاح لكونها حرة تحت عبد ثم تزوجت بآخر ولولدت له وأرضعت بلبنه زوجها الأول انفسخ نكاحها من زوجها لأنها حليلة أبنه • قال أصحابنا: وهكذا اذا زوج الرجل ابنه الطفل الكبيرة فوجدت به عيباً ﴾ وفسخت النكاح ثم تزوجها لأنها حليلة ابنه منه وأرضعت بلبنه زوجها الأول انفسخ نكاحها من زوجها لأنها حليلة ابنه وحرمت عليهما على التأييد •

وان تزوجت امراة برجل وحصل لها منه لبن فطلقها ، و تزوجت بعده يطفل فأرضعته بلبن الزوج الأول خمس رضعات انفسخ نكاحها من الصغير وحرمت عليه على التأبيد لأنها أمه وحليلة ابنة ، وحرمت على زوجها الأول على التأبيد لأنها حليلة ابنه .

فُــوع اذا كان هناك أخوان لأحدهما ابن وللآخر ابنة فزوج الصغيرين التخرين أحد الصغيرين القســخ الصغيرين التهــخ

نكاحهما لأنها ان أرضعت الابن صار عم زوجته ؛ وان أرضعت الأبنة صارت عمة زوجها ؛ وان زوج الصغير بابنة عمه الصغيرة فأرضعت جدتهما أحدهما انفسخ نكاحها لأنها ان أرضعت الابن صار خال زوجته ؛ وان أرضعت الابنة صارت عمة زوجها ؛ وان زوج الصغير بابنة خاله الصغيرة فأرضعت جدتهما أحدهما انفسخ نكاحهما لأنها ان أرضعت الابن صار عم زوجته ؛ وان أرضعت الابن صارت خالة زوجها ؛ وان زوج الصغير بابنة خالته الصغيرة فأرضعت جدتهما انفسخ نكاحها لأنها أرضعت الابن صار خال زوجته ؛ و ان أرضعت الابن صارت خالة زوجها ،

ف روى المزنى أن الشافعي قال في المنثور اذا زوج أم ولده من عبده الصغير فأرضعته بلبن مولاه خمس رضعات انفسخ يكاحها وحرمت عليه على التأبيـــد ولا تحـــرم أم الولد على المولاة لأنها لم تصر أماً للصغير الا بعد زوال النكاح بينهما ؛ وكانت حليلة الصغير، ولم تكن أماً له ، ولما صار ابناً له لم تكن حليلة له وتقرير هذا أن اسم حليلة الابن لم يوجد لأنه حين تسمى ابنا لا تسمى هي حليلة وانما كانت حليلة له واذا لم يثبت الاسم لم يثبت التحريم وأنكر المزنى وابن الحداد وسائر أصحابنا ذلك وقالوا: يحرم على السيد ولا يصح هذا على مذهب الشافعي لأن زوال النكاح لا يمنع وقوع اسم حليلة ابنه ، وقد نص الشافعي عبى أنه اذا تزوج صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة أن نكاحهما ينفسخ لأن الكبيرة أم زوجته وليسنت بزوجة له حين صارت أما لها هكذا ذكرها القاضي أبو الطيب وذكرها الشيخ أبو حامد في التعليق أن المزنى ذكر في المنثور اذا كان له أم ولد لها منه لبن فزوجها من طفل فأرضعته بلين مولاها انفسخ النكاح بينهما ؛ قال المزنى وابن الحداد ويحرم على نسيدها عمى التأبيد لأن الصغير صار ابنا لسيدها من الرضاع فتكون حليلة ابنه ؛ قال الشبيخ أبو حامد وأخطأ : بل لا يحرم على السد ، لأنه لم يصح النكاح بينها وبين الصغير لأن نكاح الأمة لا يصح الا بشرطين خوف العنت وعدم صداق حرة والصغير لا يوصف بخوف العنت فاذا لم يوجد الشرط لم يصح النكاح ؛ واذا لم يصح النكاح لم تكن حليلة أبنه والذى

حكاه القاضى صحيح ادا كان الطفل عبداً لأنه لا يعتبر خوف العنت وعدم صداق الحرة في نكاحه للأمة والذي ذكره الشيخ أبو حامد صحيح أيضباً وهذان غير موجودين فيه •

اذا كان لرجل زوجتان صغيرتان فجاءت امرأة أجنبية فأرضعت احداهما خمش رضعات ثم أرضعت الأخرى خمس رضعات فان نكاح الأخيرة ينفسخ بتُمام رضعتهما الخامسة وهل ينفسخ به نكاح الأولة ؟ فيه قولان قد مضي توجيههما وهكذا لو جاءت أم احدى الزوجتين الصغيرتين فأرضعت ضرة ابنتها خمس رضعات انفسخ نكاح المرضعة وهل ينفسيخ نكاح ابنة المرضعة ؟ على القولين وان كان لرجل أربع زوجات صغار وله ثلاث خالات لأب وأم أو لأم فأرضعت كل واحدة من خالاته واحدة مــن زوجاته وبقيت الرابعة ليم ينفسخ نكاحه من احداهن لأن الثلاث المرضعات صرن بنات خالاته وابنة الخالة يجـوز نكاحهـ فان أرضعت أم أم الزوج الرابعة انفسخ نكاحه منها وحرمت عليه على التأبيد لأنها صارت خالة له وصارت هذه الرابعة أيضا خالة لزوجاته الثلاث وهل ينفسخ نكاحهن ؟ على القولين في التي قبلها وأن كان له ثلاث خالات متفرقات فأرضعت كل واحدة من خالاته واحدة من زوجاته فان نكاحهن لا ينفسخ فان أرضعت أم الزوج وزوجته الرابعة انفسخ نكاحها وأما زوجاته الثلاث فازفى انفساخ نكاح زوجته التي أرضعتها خالته لأبيه وأمه قولين أما نكاح التي أرضعتها خالته لأبيه فانه لا ينفسخ قولاً واحداً لأن خؤولة الرابعة حصلتُ من جهة أم الزوج وخالة الزوج للأب من قوم آخرين وهي من جهة أب أم الزوج فلم يجتمع مرضعتها مع خالتها في النكاح هكذا ذكر المسعودي والطبري في العسدة وعندى أن أم أم الزولج اذا أرضعت الرابعة بلبن أبى أم الزوج كان في نكاح مرضعة الخالة للأبِّ أيضا قولان وانما يفترق إذا أرضعت بغير لبن أبي أم الزوج وعلى هذا يقالَى اذا كان للزوج ثلاث عمات فأرضعت كل واحدة منهن واحدة من زوجاته أثم أرضعت أم أبي الزوج الرابعة على ما مضي .

والله تعالى أعلم بالصواب ٠:

# قال المصنف رحمه الله تعالى كتــاب النفقات باب نفقة الزوجات

اذا سلمت المرأة نفسها الى زوجها وتمكن من الاستمتاع بها ونقلها الى حيث يريد ، وهما من اهـل وهما فى نـكاح صـحيح ، وجبت نفقتها ، لما روى جابر رضى الله عنه أن رسـول الله صلى ألله عليه وسام خطب النـاس فقال « اتقوا الله فى النساء ، فاتكم اخذتموهن بآمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

وان امتنعت من تسليم نفسها أو مكنت من استمتاع دون استمتاع أو في منزل دون منزل أو في بلد دون بلد لم تجب النفقة لانه لم يوجد التمكين التام فلم تجب النفقة كما لا يجب ثمن المبيع اذا امتنع البائع من تسسليم المبيع أو سلم في موضع دون موضع ، فان عرضت عليه وبذلت له التمكين التام والنقل الى حيث يريد وهو حاضر ، وجبت عليه النفقة لأنه وجد التمكين التام .

وان عرضت عليه وهو غائب لم يجب حتى يقدم هو أو وكيله ، أو يهضى زمان لو أراد المسي لكان يقدر على أخذها ، لأنه لا يوجه التمكين التام الا بذلك وان لم تسلم اليه ولم تعرض عليه حتى مضى على ذلك زمان لم تجب النفقة ، لانالنبى صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضى الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين ، لم ينفق الا من حين دخلت عليه ولم يلتزم نفقتها لما مضى ، ولانه لم يوجه التمكين التام فيما مضى فلم يجب بدله كما لا يجب بدل ما كلف من المبيع في يد البائع قبل التسليم .

قصب ل وان سلمت الى الزوج أو عرضت عليه وهى صبيغية لا يجامع مثلها ففيه قولان: احدهما تجب النفقة لانها سلمت من غير منع . والثانى: لا يجب وهو الصحيح لانه لم يوجد التمكين التام من الاستمتاع .

وان كانت عبيرة والزوج صغير فغيه قولان: ( احسدهما ) لا تجب لانه لم يوجد التمكين من الاستمتاع . ( والثاني ) تجب وهو الصحيح ، لأن التمكين

وجد من جهتها وانها تعلّر الاستيفاء من جهته فوجبت النفقة ، كما لو سامت الى الزوج وهو كبير فورب منها ، وأن سلمت وهى مريضة أو رتفاء أو نحيفة لا يمكن وطؤها أو الزوج مريض أو مجبوب أو جسيم لا يقدر على الوالمء وجبت النفقة لأنه وجد التمكين من الاستهتاع ، وما تعدر فهو بسبب لا تنسب فيه الى التفريط ) .

النسرح حديث جابر جزء من حديث جابر الطويل فى الحج ؛ وقد ورد بمعناه عن عمرو بن الأحوص عند أصحاب السنن كلهم «أنه شهد حجة الوداع مع النبى صلى الله عليه وسلم فحمد الله واتنى عليه وذكر ووعظ ثم قال : استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك ؛ الا أن يأتين بفاحت مبينه ، قان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مرح ؛ فان أطعتكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ؛ ان لكم من نسائكم حقا ولنسائكم حقا ، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن »

أما خبر عائشة فقد أخرجه أحمد والبخارى ومسلم بلفظ عن عائشة رضي الله عنها « أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين وأدخلت عليه وهي بنت تسع سنين ومكثت عنده تسعاً » وفي رواية لأحمد « تزوجها وهي بنت سبع سنين وزفت اليه وهي بنت تسع سنين » •

اما الأحكام فان الأصل في وجوب نفقة الزوجات من الكتاب قوله تعالى: « والوالدات يرضعن آولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » والمولود له هو الزوج ، وانما نص على وجوب نفقة الزوجات حال الولادة ليدل على أن النفقة تجب لها حال اشتغالها عن الاستمتاع بالنفاس لئلا يتوهم متوهم أنه لا يجب لها م

وقوله تعالى « فان حفتم أن لا تعدلوا فواحــدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا » •

قال الشافعى: معناه أن لا يكثر عيالكم ومن تمونونه وقيل ان أكثر السلف قالوا معنى أن لا تعولوا أن لا تجوروا ؛ يقال عال يعول عولا اذا جار وعال يغيل اذا كثر عياله الا زيد بن أسلم فانه قال: معناه أان لا يكثر عيالكم وقول النبى صلى الله عليه وسلم يشهد لذلك حيث قال: « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ويدل على نفقة الزوجات قوله تعالى: « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض ؛ وبما أنفقوا من أموالهم » وقوله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آثاه الله ، لا تكلف نفس الا ما آثاها » ومعنى قوله تعالى « قدر عليه وقدر عليه وقدر عليه وقوله تعالى « قدر عليه وقدر عليه وقدر عليه وقوله تعالى « قدر عليه وقدر عليه ،

ومن السنة ما رواه حكيم بن معاوية القشايرى عن أبيه قال «قلت يا رسول الله ما حق الزوجة ؛ فقال أن تطعمها اذا طعمت وأن تكسوها اذا كسيت » أخرجه النسائى وابن ماجه وأبو داود وابن حبان والحاكم وصححاه ؛ وعلق البخارى طرفا منه وصححه الدارقطنى فى العلل • وما قيده المصنف هنا عن جابر ، وقد وردت أحاديث منها حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا قال رجل عندى دينار ؛ قال تصدق به على نفسك • قال عندى دينار آخر • قال تصدق به على نزوجتك • قال عندى دينار آخر • قال عندى دينار آخر • قال عندى دينار آخر • واحت عندى دينار آخر ، قال أنت أبصر به » قال : تصدق به على خادمك ؛ قال عندى دينار آخر ، واحت واحت به أبو عبيد بتحديد الغنى بخمسة دنانير ذهبا ؛ تقوية بحديث ابن مسعود في الخمسين درهما •

اذا ثبت هذا فلا يخلو حال الزوجين من أربعة أتسام :

- (١) أن يكونا بالغين ٠
- (٢) أن يكون الزوج بالغا والزوجة صفيرة •
- (٣) أن يكون الزوج صغيرًا والزوجة كبيرة •

# ( ٤ ) أن يكونا صغيرين •

فان كانا بالغين وسلمت الزوجة نفسها الى الزوج تسليما تاما بأن تقول سلمت نفسى اليك ، وان اخترت أن تصير الى وتستمتع فذلك اليك ، وان اخترت جئت اليك حيث شئت فعلت ـ وجبت نفقتها إن النفقة تجب فى مقابلة الاستمتاع فاذا وجد ذلك منها فقد وجد منها التمكين منه ، فوجب فى مقابلته كالبائع اذ سلم البيع وجب على المشترى تسليم الثمن ، فان سلمت المرأة نفسها الى الزوج وكان حاضراً فلم يتسلمها حتى مضت على ذلك مدة وجبت عليه نفقتها كالبائع اذا سلم المبيع وجب على المشترى تسليم الثمن ، فان سلمت المرأة نفسها الى الزوج وكان حاضراً فلم يتسلمها حتى مضت على ذلك مدة وجبت عليه نفقتها فى تلك المدة ،

وقال أبو حنيفة : لأ تجب نفقة المدة الماضية الا أن يحكم لها الحاكم ، ولأنه مال يجب للزوجة بالزوجية فلم يفتقر استقراره الى حكم الحاكم كالمهر.

وان سلمت نفسها الى الزوج تسليما غير تام بأن قالت سلمت نفسى فى هذا البيت دون غيره ، أو فى هذه القرية دون غيرها لم تجب لها النفقة ، لأنه لم يوجد التسليم النام ، فهو كما لو قال البائع : أسلم هذه السيارة فى هذا الموضع دون غيره ، فان عقد النكاح ولم تسلم المرأة نفسها ، ولا طالب الزوج بها ، وسكتا عن ذلك حتى مضى على ذلك سنة أو أكثر لم يجب لها النفقة ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم تزود عائشة وهى بنت سبع ، ودخل بها وهى بنت تسع ، ودخل بها وهى بنت تسع ، ودخل بها وهى بنت تسع ، ولم ينقل أنه أنفق عليها الا من حين دخل بها ،

وان عرض الولى الزوجة على الزوج بغير اذنها وهى بالغة فلم يتسلمها الزوجة ومضى على ذلك مدة لم تجب على الزوج النفقة لأنه لا ولاية له عليها في المال ، وان غاب الزوج عن بلد الزوجة نظرت ـ فان غاب عنها بعد أن سلمت نفسها اليه تسليما تاما وامتنع عن تسليمها فقد وجبت نفقتها بتسليمها نفسها فلم يسقط ذلك بغيبته ، وان غاب عنها قبل أن تسلم نفسها اليه وأرادت تسليم نفسها اليه فانها اذا أئت حاكم بلدها وقالت : أنا أسلم نفسى

اليه وأخلى بيتى وبينه ؛ فان حاكم بلدها يكتب الى حاكم البلد الذى فيسه الزوج ويعرفه ذلك ؛ فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه استدعى الزوج وعرض عليه الأمر ، فان سار اليها وتسلمها أو وكل من يتسلمها ؛ فتسلمها الوكيل وجت عليه تفقتها من حين تسلمها هو أو وكيله ، وان أمكنه السير فلم يس. ولا وكيله ؛ فانه اذا مضت عليه مدة لو أراد المسير اليها أمكنه ذلك فان الحاكم يفرض لها النفقة من حين مضى مدة السفر اليها لأنه قد كان يمكنه التسليم ، فاذا لم يفعل صار ممتنعاً من تسلمها فوجب عليه النفقة وان لم يمكنه المسير اليها لأنه قد كان يمكنه التسليم ، فاذا لم يفعل صار ممتنعاً من تسلمها فوجب عليه النفقة من حين مضى مدة السفر اليها لأنه قد كان يمكنه التسليم ، فاذا لم يفعل صار ممتنعاً من تسلمها فوجب عليه النفقة ،

وان لم يمكنه المسير لعدم الرفقة أو لخوف الطريق لم تجب عليه النفقة حتى يمكنه المسير لأنه غير ممتنع من تسلمها • وان كان الزوج بالغا والزوجة صغيرة نظرت ــ فان كانت مراهقة تصلح للاستمتاع ــ فان الذي يجب عليه تسليمها وليها • فان سلمها الولى تسليما تاما وجب على الزوج نفقتها • وان لم يكن لها ولى أو كان غائباً أو امتنع من تسليمها أو سكت عن تسليمها فسلمت نفسها الى الزوج وجبت النفقة على الزوج لأن التسليم قد حصل •

وان كان ممن لا يصح تسليمه • كما لو اشترى سلعة بثمن وسلم الثمن وقبضها المشترى بغير اذن البائع أو أقبضه اياها غلام البائع فان القبض يصح •

قال ابن الصباغ فى الشامل: وينبغى أن لا تجب النفقة الا بعد أن يسلمها • ولا يجب بذلها لأن بذلها لا حكم له •

وان كانت صغيرة لا يتأتى جماعها ففيه قولان: (أحدهما) يجب لها النفقة • لأن تعذر وطئها عليه ليس بفعلها فلم تسقط بذلك نفقتها • كما لو مرضت • (الثانى) لا تجب لها النفقة • وبه قال مالك وأبو حنيفة واختاره المزنى • وهو الصحيح ؛ لأن الاستمتاع متعذر عليه فلم تجب عليه النفقة ، كما لو نشزت • وان كان الزوج طفلا صغيراً والزوجة كبيرة ففيه قولان •

(أحدهما) لا تجب لها النفقة لأن النفقة انما تجب بالتمكين والتسليم • وانما يصح ذلك اذا كان هناك متمكن ومتسلم ، والصبى لا يتمكن ولا يتسلم فلم تجب لها النفقة كما لو كان غائباً •

(والثانى) يجب لها النفقة أذا سلمت نفسها \_ وهو الأصح - لأن التمكين والتسليم التام قد وجد منها وانما تعذر من جهته فوجبت نفقتها ؟ كما لو سلمت نفسها إلى البالغ ثم هرب • وأما اذا كانا صفيرين فسلمها الولى هل يجب لها النفقة ؟ فيه قولان ؛ وجههما ما ذكرناه في التي قبلها الا أن الأصح ههنا أنه لا يجب لها النفقة ؛ لأن الاستمتاع متعذر من جهتها •

فرصت عنده أو تسلمها وهي رتقاء (١) أبو قرناء (٢) أو أصابها ضحيحة فمرضت عنده أو تسلمها وهي رتقاء (١) أبو قرناء (٢) أو أصابها ذلك بعد أن تسلمها ، أو أصاب الزوج مرض أو جنون أو جسم (٦) وجبت عليه النفقة ، لأن الاستمتاع بها ممكن مع ذلك ٠

قال الشافعي رضي ألله عنه: وإن كان في جماعها شدة ضرر منع من جماعها وأجبر بنفقتها وجملة ذلك أن الرجل اذا كان عظيم الخلق والزوجة نضوة الخلق وعليها في جماعة ضرر يخاف منه الانضاء أو المشقة الشديدة أو كان بفرجها جرح يضر بها وطؤه ، فان وافقها الزوج على الضرر الذي يلحقها بوطئه لم يجز له وطؤها لقوله تعالى « وعاشروهن بالمعروف » ومن المعروف أن يمنع من وطئها فان اختار طلاقها فطلقها فلا كلام ، وأن لم يختر طلاقها وجبت عليه تفقتها لأنها محبوسة عليه ، ويمكنه الاستمتاع بها بغير الوطء وأن لم يصدقها الزوج بل ادعى أنه يمكنه جماعها ، فأن ادعت تعذر الوطء لعظم خلقته قال العمراني في البيان : أمر الحاكم نساء ثقات يشاهدن ذلك بينهما حال الجماع من غير حائل و

<sup>(1)</sup> الرتقاء التي أنسد فرجها حتى لا يستطاع جماعها .

 <sup>(</sup>٢) القرناء التي نبت لها لحم في فرجها كالفدة الفليظة في مدخل الذكر .
 وقد يكون عظما كالقرن .

<sup>(</sup>٣) والحسم الله للمناصل ذكره أو لا يكون له ذكر وهو ضد الجسسم وهو كبير الذكر جدا ...

قان قلن انه يلحقها مشقة شديدة أو يخاف عليها من ذلك منع من وطئها • وان قلنا انه لا يلحقها مشقة شديدة ولا يخاف عليها منه أأمرت بتمكينه من الوطء • وان ادعت تعذر الوطء بجراح فى فرجها يأمر الحاكم نساء ثقات ينظرن الى فرجها لأن هذا موضع ضرورة فجوز النظر الى العورة •

واختلف أصحابنا فى عدد النساء اللاتى ينظرن اليها حال الجماع ؟ أو ينظرن الجرح فى فرجها ، فقال أبو اسحاق يكفى واحدة لأن طريق ذلك الاخبار والمشقة تلحق بنظر الجماع منهما فجاز الاقتصار على واحدة • ومن أصحابنا من قال : لا يكفى أقل من أربع نسوة فى ذلك ، لأن هذه شهادة ينفرد بها النساء فلم يقبل فيه أقل من أربع كسائر الشهادات •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وان سلمت اليه ومكن من الاستمتاع بها في نكاح فاسد لم تجب النفقة لأن التمكين لا يصح مع فساد النكاح ، ولا يستحق ما في مقابلته .

فصيصل وان انتقلت المراة من منزل الزوج الى منزل آخر بفسيم اذنه أو سافرت بفي اذنه سقطت نفقتها ، حاضراً كان الزوج أو غائباً لأنها خرجت عن قبضته وطاعته فسقطت نفقتها كالناشزة ، وان سافرت باذنه \_ فان كان معها \_ وجبت النفقة لأنها ما خرجت عن قبضته ولا طاعته ، وان لم يكن معها ففيه قولان ذكرناهما في القسم ،

فصـــل وان أحرمت بالحج بفير اذنه سقطت نفقتها لأنه ان كان تطوعاً فقد منعت حق الزوج وهو واجب بما ليس بواجب ، وان كان واجباً فقد منعت حق الزوج وهو على الفور بما هو على التراخى ، وأن أحرمت باذنه فان خرجت معه لم تسقط نفقتها لأنها لم تخرج عن طاعته وقبضته ، وان خرجت وحدها فعلم القولين في سفرها باذنه ،

فصــــل وان منعت نفسها باعتكاف تطوع او ندر في الذمة سقطت نفقتها لما ذكرناه في الحج وان كان عن ندر معين اذن فيه الزوج لم تسقط نفقتها لان الزوج اذن فيه واسقط حقه فلا يسقط حقها ، وان كان عن ندر لم يأذن فيه ، فان كان بعد عقد النكاح سقطت نفقتها لأنها منعت حــق الزوج بعــد

وجوبه ، وان كان بندر قبل النكاحلم تسقط نفقتها ، لأن ما استحق قبل النكاح لا حق الزوج في زمانه ، كما لو أجرت نفسها ثم تزوجت ، وان اعتكفت باذنه وهو معها لم تسقط نفقتها لانها في قبضته وطاعته وان لم يكن ممها فعلى القولين في الحج .

#### فصل وان منعت نفسها بالصوم فان كان بتطوع ففيه وجهان:

( أحدهما ) لا تسقط نفقتها لأنها في قبضته • ( والثاني ) وهو الصحيح انها تسقط لأنها منعت التمكين التام بها ليس بواجب فسقطت نفقتها كالناشزة، وان منعت نفسها بصوم رمضان أو بقضائه وقد ضاق وقته لم تسقط نفقتها ، لان ما استحق بالشرع لا حق للزوج في زمانه • وان منعت نفسها بصحوم القضاء قبه أن يضييق وقته ، وبصبوم كفارا أو ننر في الذمة ، سيقطت معين دفان كان الندر باذن الزوج دلم تسقط نفقتها لانه لزمها برضاه ، وان نفقتها ، لانها منعت حقه وهو على الفور بها هو ليس على الفور ، وان كان بندر كان بندر قبدل كان بندر قبدل النكاح دسقطت نفقتها ، وان كان بندر قبدل النكاح لم تسقط لما ذكرناه في الاعتكاف .

فعسل وان منعت نفسها بالصلاة ـ فأن كانت بالصلوات الخمس أو السئن الراتبة ـ لم تسقط نفقتها لأن ما ترتب بالشرع لا يحق للزوج في زمانه ، وان كان بقضاء فوائت ـ فان قلنا : انها على الفور ـ لم تسقط نفقتها ، وان قلنا : انها على التراخى سقطت نفقتها لما قلنا في قضاء رمضان ، وان كانت بالصلوات المندرة فعلى ما ذكرناه في الاعتكاف والصوم ) .

الشرح ان سلمت المرأة نفسها الى الزوج ومكنته من الاستمتاع بها فى نكاح فاسد لم تجب لها النفقة ، لأن التمكين لا يصح مع فساد النكاح فلم تستحق ما فى مقابلته كما لا يستحق البائع الثمن فى بيع فاسد .

فرع اذا انتقلت الزوجة من منزل الزوج الذي أسكنها فيه الى منزل غيره بغير اذنه وخرجت من البلد بغير اذنه فهى ناشزة وسقطت بذلك تفقتها ، وبه قال أهل العلم كافة الا الحكم بن عيينة فانه قال : لم تسقط نقتها ، كما لو لم تسلم نفسها ، وأن سافرت المرأة بغير اذن زوجها سقطت نققتها لأنها منعت استمتاعه بالسفر ، وأن سافرت باذنه نظرت ، فأن سافر الزوج معها لم تسقط نفقتها لأنها في قبضته وطاعته ، وأن سافرت وحدها ، فأن كانه في حاجة للزوج وجبت عليه نفقتها لأنها سافرت في شغله ومراده،

وان سافرت بحاجة نفسها فقد قال الشافعي في النفقات لها النفقة ؛ وقال في النكاح لا نفقة لها ، واختلف أصحابنا فيها ؛ فقال أبو اسحاق : ليست على قولين وانما هي على اختلاف حالين ، فحيث قال : لها النفقة أراد اذا كان الزوج معها ، وحيث قال لا نفقة لها ، أراد اذا لم يكن الزوج معها ، ومنهم من قال : فيه قولان ،

(أحدهما) لا تفقة لها • وبه قال أبو حنيفة وأحمد لأنها غير ممكنة من تقسيها فلم تجب لها النفقة ، كما لو سافرت بغير اذنه •

( والثاني ) تجب لها النفقة لأنها سافرت باذنه فلم تسقط نفقتها كما لو سافرت في حاجته .

فسرع وان أحرمت بالحج أو العمرة بغير اذنه سقطت نفقتها لأنه ان كان تطوعا فقد منعت حق الزوج الواجب بالتطوع ، وان كان واجباً عليها فقد منعت حق الزوج وهو على الفور وحقها هي التراخي ، أفاده صاحب البيان و وان أحرمت باذنه وخرجت مع الزوج لم تسقط نفقتها لأنها في قبضته ، وان أحرمت باذنه وخرجت وحدها ففيه طريقان مضى ذكرهما في السفر و وان اعتكفت فلا يصح عندنا الآفى المسجد ، فان كان بغير اذن الزوج سقطت نفقتها لأنها فاشزة بالخروج الى المسجد بغير اذنه ، وان كان الزوج معها في المسجد سقط نفقتها لأنها في المسجد فعلى الطريقين في السيفر و قال أبو استحاق : لا نفقة لها قولا والما ومن أصحابنا من قال فيه قولان و

فـــرع فان صامت المرأة بغير اذن زوجها نظرت ــ فان كان تطوعاً ــ فللزوج منعها منه وله اجبارها على الفطر بالأكل والجماع ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تصومن المرأة التطوع وزوجها حاضر الا باذنه » فان امتنعت من الوطء ولكنها لم تفارق المنزل ففيه وجهان • قال أبو على بن أبى هريرة هي ناشزة فتسقط نفقتها لأنها ممتنعة عليه ، فلا فرق بين ان تمتنع

بالفراش أو بمفارقة المنزل وقال المصنف: لا تسقط نفقتها لأنها ما لم تفارق المنزل فهي غير ناشزة ، وهذا قول الشيخ أبي حامد .

ومن أصحابنا من قال: اذا منعته الوطء سقطت نفقتها وجها واحداً يه وانما الوجهان اذا صاملت ولم تمنعه الوطء وان كان الصوم واجبا نظرت فان كان صوم رمضان فليس له منعها منه ولا تسقط نفقتها به لأنه مستحق بالشرع وان كان قضاء رمضان قال صاحب البيان: فان لم يضق وقت قضائه فله منعها منه وان دخلت فيه بغير اذنه كان كما لو دخلت في صوم التصوع بغير اذنه به وان ضاق وقت قضائه في بأن لم يبق من شعبان الا قدر أيام القضاء لم يكن له منعها منه وان دخلت فيه بغير اذنه لم ستحقا للصوم كأيام رمضان فصار

وان كان الصوم عن كفارة كان الزوج منعها منه ، لأنه على التراخى وحق الزوج على الفور ، وان كان الصور نذراً ـ فان كان فى الذمة ـ كان له منعها منه لأنه على التراخى وحق الزوج على الفور ، وان كان متعلقا بزمان بعينه ، فان كانت نذرته باذن الزوج لم يكن له منعها منه لأن زمانة قد استحق عليها صومه باذن الزوج فان دخلت فيه بغير اذنه لم تسقط بذلك نقفها ، وان نذرته بغير اذن الزوج بعدالنكاح كان للزوج منعها من الدخول فيه لأنها فرطت بايجابه على نفسها بغير اذنه ، وان نذرت الصوم فى زمان بعينه قبل عقد النكاح لم يكن للزوج منعها من الدخول فيه ، وان دخلت فيه بغير اذنه لم تسقط بذلك تفقتها ، لأن زمانه قد استحق صومه قبل عقد النكاح ، وكل موضع قلنا للزوث منعها من الدخول فيه اذا دخلت فيه بغير اذنه الروج فهل تسقط نذلك تفقتها ، لأن زمانه قد استحق صومه قبل عقد النكاح ، وكل موضع قلنا للزوث منعها من الدخول فيه اذا دخلت فيه بغير اذنه الزوج فهل تسقط نفقتها بذلك ؟ فيه وجهان كما مضى فى الصوم التطوع ،

قسرع وان منعت نصبها بالصلوات الخمس فى أوقاتها لم تسقط نفتتها بذلك ، لأن وقتها مستحق للصلاة وليس للزوج منعها من الدخول فيها فى أول الوقت ، لأنها قد وجبت فى أول وقتها ؛ ولأنه يفوت عليها فضيلة أول

الوقت • وأما فضائله الفائنة \_ فان قلنا انها تجب على الفور \_ لم يكن للزوج منعها منها •

وان قلنا: لا تجب على الفور كان للزوج منعها من الدخول فيها • وأما الصلوات المنذورة فهى كالصوم المنذور على ما مضى • وأما صلاة التطوع ، فان كانت غير راتبة ، كان للزوج منعها منها ؛ لأن حق الزوج واجب فلا يسقط بما لا يجب عليها ـ فان دخلت فيها بغير اذن الزوج احتمل أن يكون في سقوط نفقتها في ذلك وجهان كما قلنا ذلك في الصورم التطوع ؛ وان كانت سنة راتبة فقال الشيخ أبو اسحاق: لا تسقط نفقتها بها كما قلنا في الصلوات الخمس •

## قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل وأن كان الزوجان كافرين وأسلمت المرأة بعد الدخول ولم يسلم الزوج لم تسقط نفقتها لأنه تعدر الاستمتاع بمعنى من جهته هو قادر على ازالته فلم تسقط نفقتها كالمسلم أذا غاب عن زارجته وقال أبو على أبن خيران: ((فيه قول آخر أنها تسقط لأنه أمتنع الاستمتاع لمعنى من جهتها فسقطت نفقتها ) كما لو أحرمت المسلمة من غير أذن الزوج ، والصحيح هو الأول ، لأن الحج فرض موسع الوقت ، والاسلام فرض مضيق الوقت فلا تسقط النفقة كصوم رمضان )) .

وان أسلم الزوج بعد الدخول ، وهي مجهسية أو وثنية وتخلفت في ألشرك سقطت نفقتها كالناشزة ، وان سقطت نفقتها كالناشزة ، وان أسلمت قبل انقضاء العدة فهل تستحق النفقة للمدة التي تخلفت في الشرك ؟ فيه قولان :

( احدهما ) تستحق لأن بالاسلام زال ما تشعث من النكاح ، فصار كأن لم يكن .

( والقول الثاني ) انها لا تستحق لأنه تعلر التمكين من الاستمتاع فيما مضى فلم تستحق النفقة كالناشزة اذا رجعت الى الطاعة .

وان ارتد الزوج بعد الدخول لم تسقط نفقتها لأن امتناع الوطء بسبب من

جهته ، وهو قادر على ازالته فلم تسعط النفقة ، وان ارتدت المرأة سقطت نفقتها لأنها منعت الاستمتاع بمعصية فسقطت نفقتها كالناشزة ، فان عادت ألى الاسلام قبل انفضاء ألعدة فهل تجب نفقة ما مضى في الردة ؟ فيه طريقان من أصحابنا من قال فيه قولان كالحكافرة اذا تخلفت في الشرك ثم أسلمت ومنهم من قال : لا تجب قولا واحدا ، والفرق بينها وبين الكافرة أن الكافرة لم يحدث من جهتها متع بل أقامت على دينها ، والمرتدة أحدثت منعا بالردة فغلظ عليها ، وان ارتدت الزوجة وعادت الى الاسلام والزوج غائب استحقت النفقة من حين عادت الى الاسلام ، وان نشزت الزوجة وعادت الى الطاعة والزوج غائب لم تستحق النفقة حتى يمضى زمان لو سافر لقدر على استمتاعها، والفرق بينهما أن المرتدة اسقطت نفقتها بالردة وقد زالت بالاسلام ، والناشزة سقطت نفقتها ، بالمنع من التمكين ، وذلك لا يزول بالمود الى الطاعة .

فعسسل وان كانت الزوجة امة فسلمها الولى بالليل والنهار وجبت لها النفقة لوجود التمكين التام ، وأن سلمها بالليل دون النهاد ففيه وجهان ،

(أحدهما) وهو قول أبي على أبن أبي هـريرة: ((أنه يعبب لهـ) نصف النفقة اعتباراً بما سلمت )) و

( والثانى ) وهو قول ابى اسحاق : وظاهـر المذهب أنه لا تجب لأنه لم يوجد التمكين التام ، فلم يجب لها شيء من النفقة كالحرة أذا سلمت نفسـها بالليل دون النهاد ، وأله أعلم ) ،

الشرح اذا أسلمت الزوجة والزوج كافر ــ فان كان قبل الدخول ــ فلا نفقة لها لأن الفرقة وقعت بينهما ، وان كان بعد الدخول فان النكاح موقوف على اسلام الزوج في عدتها ، ولها النفقة عليه مدة عدتها ، لأن تعذر الاستمتاع بمعنى من جهة الزوج ، وهو امتناعه من الاسلام • ويمكنه تلاف ذلك فلم تسقط تفقتها كما لو غاب عن زوجته •

وحكى ابن خيران قولا آخر أن نفقتها تسقط لأن الاستمتاع سقط بمعنى من جهتها ، فسقطت به نفقتها ، كما لو أحرمت بالحج بغير اذن الزوج والمشهور هو الأول ، لأن الحج فرض موسع الوقت ، والاسلام فرض مضيق الوقت فلم تسقط به نفقتها لصوم رمضان فان انقضت عدتها قبل أن يسلم الزوج بانت وسقطت نفقتها .

فروع وان أسلم الزوج والزوجة وتنية اله مجوسية \_ فان كان قبل الدخول \_ وقعت الفرقة بينهما ولا تفقة لها ، وان كان بعد الدخول وفف النكاح على اسلامها قبل انقضاء عدتها فلا تفقة لها مدة عدتها ما نم تسلم ، لأنها منعت الاستمتاع بمعصية ؛ رهو اقامتها على الكفر ؛ فهى كالناشزة ؛ فان انقضت عدتها قبل أن تسلم فقد بانت باختلاف الدين ولا نفقة لها .

وان أسلمت قبل انقضاء عدتها وجبت لها النفقة من حين أسلمت لأنهما قد اجتمعا على الزوجية وهل تجب لها النفقة لما مضى من عدتها فن الكفر ؟ فيه قولان :

قال في القديم: تجب لها النفقة لأن اسلام الزوج شعث النكاح، فاذا أسلمت قبل انقضاء عدتها إزال ذلك التشعث فصار كما لبو لم يتشعث.

وقال فى الجديد: لا تجب لها النفقة لما مضى من عدتها وهو الأصح؛ لأن اقامتها على الكفر كنشورها، ومعلوم أنها لو نشزت وأقامت مدة فى النشوز مُم عادت الى طاعته لم تجب نفقتها مدة اقامتها فى النشوز فكذلك هذا مثله.

فرع وان كان الزوجان مسلمين فارتد الزوج بعد الدخول وجبت عليه نفقتها مدة عدتها ، لأن امتناع الاستمتاع بمعنى من جهة الزوج فلم تسقط نفقتها بذلك كما لو غاب ، وان ارتدت الزوجة بعد الدخول فأمر النكاح موقوف على اسلامها قبل انقضاء عدتها وجبت نفقتها من حين أسلمت لأنهما قد اجتمعا على الزوجية ، وهل تجب لها النفقة لما مضى من عدتها قبل الاسلام ؟ من أصحابنا من قال فيه قولان ، كما قلنا في المشركة اذا تخلفت عن الاسلام ثم أسلمت قبل انقضاء عدتها .

ومنهم من قال لا تجب لها النفقة قولا واحداً ، لأن فى التى قبلها دخلا على الكفر ؛ وانما الزوج شعث النكاح باسلامه ، وههنا دخلا على الاسلام ، وانما شعثت هى النكاح بردتها فغلظ عليها .

وان ارتدت الزوجة والزوج سائب ، أو غاب بعد ردتها فرجعت الى الاسلام والزوج غائب وجبت لها النفقة من حين رجعت الى الاسلام ، وكذلك لمو أسلم الزوج والزوجة وثنية أو مجوسية وتخلفت فى الشرك وكان الزوج غائبا فأسلمت قبل انقضاء عدتها وجبت لها النفقة من حين اسلمت •

ولو نشرت الزوجة من منزلها والزوج غائب أو غاب بعد نشوزها فعادت الى منزلها لم تجب نفقها حتى يكون الزوج حاضرا فيتسلمها أو تجيء الى منزلها لم تجب نفقها حتى يكون الزوج حاضرا فيتسلمها أو تجيء الى فيه الزوج فيستدعيه الكتوب اليه ويقول له : اما أن تسير اليها لتتسلمها أو توكل من يتسلمها فأن لم يسر ولم يوكل مع قدرته على ذلك ومضى زمان يمكنه الوصول اليها وجبت النفقة لها من حينئذ ، والفرق بينهما أن نفقها يمكنه الوصول اليها وجبت النفقة لها من حينئذ ، والفرق بينهما أن نفقها الى قبضته ، وكذلك لا يحصل الا بتسليمه لها أو بتمكينه من ذلك ، وليس كذلك المرتدة والمشركة ، فان نفقتها النبي النما سقطت بالردة أو بالاقامة على الشرك ، فاذا أسلمت زال المعنى الذي أوجب سقوطها فزال سقوطها و

فرع وان دفع الوثنى الى امرأته الوثنية أو المحوسى الى امرأته المحوسية نفقة شهر بعد الدخول ثم أسلم الزوج ولم تسلم هى حتى انقضت عدتها وآراد الرجوع فلما دفع اليها من النفقة نظرت ، فأن دفعه اليها مطلقا ؛ قال الشافعى : لم يرجم عليها بشىء لأن الظاهر أنه تطوع بدفعها اليها .

وان قال: هذه نققة مدة مستقبلة كان له الرجوع فيها لأنه بان أنهب لا تستحق عليه نفقة م

قال ابن الصباغ في الشامل: وهذا يقتضى أن الهبة لا تفتقر الى لقظ الايجاب والقبول ، لأنه جعله تطوعا مع الاطلاق • قال : فان قيل : يحتمل أن يريد أنه اباحة فليس بصحيح ، لأنه لوكان اباحة فانه يشترط أن يكون قد أتلفته حتى يسقط حقه منها ، والله تعالى أعلم بالصواب •

# قال المصنف رحمه الله تعالى ماب قدر (١) نفقة الزوجات

اذا كان الزوج موسرا ، وهو الذي يسقدر على النفقة بماله أو كسبه ، لزمه في كل يوم مدان ، وان كان معسرا وهو الذي لا يقدر على النفقة يمسال ولا كسب لزمه في كل يوم مد لقوله عز وجل (( لينفق ذو سعة من سسعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله )) ففرق بين الموسر والمعسر ، وأوجب على كل واد منهما على قدر حاله ولم يبين القدار ، فوجب تقديره بالاجتهاد ، وأشبه ما تقاس عليه النفقة الطعام في الكفارة لأنه طعام يجب بالشرع لسسط الجوعة ، وأكثر ما يجب في الكفارة للمسكين مدان في فدية الأذى ، وأقل ما يجب مد . وهو في كفارة الجماع في رمضان ، فان كان متوسطاً لزمه مد وتصف لأنه لا يمكن الحاقه بالموسر وهو دونه ، ولا بالمعسر وهو فوقه ، فجعسل عليه مد ونصف .

وأن كان الزوج عبداً أو مكاتباً وجب عليه مد ، لأنه ليس بأحسن حالاً من الحر المسر ، فلا يجب عليه أكثر من مد ، وأن كان نصفه حراً ونصفه عبداً وجب عليه نفقة المسر ،

وقال الزنى: ان كان موسراً بما فيه من الحرية وجب عليه مد ونصف ، لانه اجتمع فيه الرق والحرية فوجب عليه نصف الموسر وهو مد ، ونصف نفقة المسر وهيو نصف مد ، وهيذا خطياً لأنه ناقص بالرق فلزمه نفقية المسر كالعبد .

فصـــل وتجب النفقة عليه من قوت البلد لقوله عز وجل « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » لقوله صلى الشعليه وسلم « ولهسن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » والمعروف ما يقتاته النساس في البلد ، ويجب لها الحب ، فأن دفع اليها سويقا أو دقيقا أو خبزاً لم يلزمها قبوله ، لانه طعام وجب بالشرع فكان الواجب فيه هو الحب كالطعام في الكفارة ، وأن اتفقا على دفع الموض ففيه وجهان :

<sup>(</sup>۱) فى النسخة المطبوعة من المهذب ترجم الباب هكذا «باب قدر النفقة » وقد تحققنا أن الصحيح ما اثبتناه مما ذكره قدامى الأصحاب ممن تناولوا المهذب بالشرح والتعليق .

(والثانى) يجوز وهو الصحيح لأنه طعام يستقر في الذهة للآدمى ، فجاز اخذ العوض فيه كالطعام في القرض ، ويخالف الطعام في السكفارة فان ذلك يجب لحق الله تعالى ، ولم يأذن في أخذ العوض عنه ، والنفقة تجب لحقها وقد راضيت بأخذ العوض) .

الشرح الأحكام: نفقة الزوجة معتبرة بحال الزوج لا بحسال الزوجة ، فيجب لابنة الحارس ؛ وهي مقدرة غير معتبرة بكفايتها • وقال مالك : نفقتها تجب على قدر كفايتها وسعتها • فان كانت ضعيفة الأكل فلها قدر ما تأكل ؛ وان كانت مأكولة فلها ما يكفيها •

وقال أبو حنيفة: أن كانت معسرة فلها فى الشهر من أربعة دراهم الى خمسة ، وأن كانت موسارة فمن سبعة دراهم الى ثمانية ، فأذا حولنا هذه المقادير الى نقدنا المعاصر فى مصر حرسها الله كان الدرهم يساوى خمسين قرشة .

وقال أصحاب أبى لحنيفة : اندا قال هذا حيث كان الرخص فى وقته • فأما فى وقتنا فيزاد على لذلك • ويعتبرون كفايتها كقول مالك ، لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لهند « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » •

ودليلنا قوله تعالى «لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله » وأراد أن الغنى يتفق على حسب حاله ، والفقير على حسب حاله ، والفقير على حسب حاله ، ولقوله تعالى « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وأراد بالمعروف عند الناس ، والعرف والعادة عند الناس أن نفقة الغنى والفقير تختلف ، ولأنا لو قلنا : ان نفقتها معتبرة بكفايتها لأدى ذلك الى أن لا تنقطع الخصومة بينهما ولا يصل الحاكم الى قدر كفايتها فكانت مقدرة .

وأما خبر هند فهو حجة لنا لأنه قال « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف»

والمعروف عند الناس بيسار الزوج واعساره ، ولم يقل خذى ما يكفيك ويطلق ، وعلى أنا تحمله على أنه علم من حالها أن كفايتها لا تزيد على تفقة الموسر وكان أبو سفيان موسراً •

اذا ثبت هذا فان نفقتها معتبرة بحال الزوج ؛ فان كان الزوج موسرا وهو الذي يقدر على النفقة بماله او كسبه \_ وجب لها كل يوم مدان ؛ وان كان معسرا ؛ وهو الذي لا يقدر على النفقة بماله ولا كسبه وجب كل يوم مد وهو رطل وثلث وهو نحو ستمائة جرام من الحنطة تقريباً ؛ لأن أكثر ما أوجب الله تعالى في الكفارات للواحد مدان ؛ وهو في كفارة الأذي • وأقل ما أوجب للواحد في الكفارة مد • فقسنا نفقة الزوجات على الكفارة ؛ لأن الله تعالى شبه الكفارة بنفقة الأهل في الجنس بقوله تعالى « من أوسط ما تطعمون أهليكم » فاعتبرنا الأكثر والأقل في الواجب للواحد في الكفارة • وأما المتوسط فانه يجب عليه كل يوم مد ونصف مد ؛ لأنه أعلى حالا من الموسر فوجب عليه من نفقة كل واحد منهما نصفها • المعسر وأدنى حالا من الموسر فوجب عليه من نفقة كل واحد منهما نصفها •

فسسرح وان كان الزوج عبداً أو مكاتباً أو مدبراً أو معتقاً نصف وجب عليه نفقة زوجته لقوله « وعلى المولود له رزقهن » الخ الآية • وهــذا مولود له ولا تجب عليه الا نفقة المعسر لأنه أسهوا حالا من الحر المعسر •

قوله « وتجب النفقة عليه من قوت البلد » وهذا صحيح فانه يجب عليه أن يدفع اليها من غالب قوت البلد • فاذا كان غالب قوت البلد من البر أنفق منه ، وان كان من التمر أنفق منه ، ولأنه طعام منه ، وان كان من التمر أنفق منه ، ولأنه طعام يجب على وجه الاتساع والكفاية فوجب من غالب قوت البلد كالكفارة • ويجب أن يدفع اليها الحب • فان دفع اليها الدقيق أو السويق أو الخبز • قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : لم يجز •

وذكر صاحب المهذب أنه لا يجوز وجها واحداً لقوله تعالى « فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم » فجعل الكفارة فرعاً للنفقة ومحمولا عليها .

فلما كانت الكفارة الواجبة هي الحب نفسه ، فانه لا يجزىء الدقيق والسويق والخبز فكذلك النفقية ، وان أعطاها قيمة الحب لم تجبر على قبولها ، لأن الواجب لها هو الحب فلا تجبر على أخذ قيمته ، كما لو كان لها طعام قرض ، وان سألته أن يعطيها قيمته لم يجبر الزوج على دفع القيمة ؛ لأن الواجب عليه هو الحب فلا يجبر على دفع قيمته ، فان تراضيا على القيمة فهل يصح ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يصح لأنه طعام وجب في الذمة بالشرع فلم يصح أخـــد. العوض عنه كالكفارة •

( والثانى ) يصح وهل الصحيح لأنه طعام وجب على وجه الرفق فصمح تأديته باظهار الكراهية لتأديته ، وأيهما ترك فظلم ، لأن مطل العنى ظلم وخبره حتى يكون مهيأ لأنه هو العرف .

ولا نرى أن الحب أمر يطرد فى جميع البلاد والمجتمعات ، بل ان فى بعض المدن كالقاهرة والاسكندرية وغيرهما ما يكون الحب كالحصى والتراب لا منفعة فيه ولا فائدة ويتعين أن يعطى الزوج النفقة بما يمكنها من الطعام وييسر لها أسباب العيش أسوة بغيرها من النساء ولا يتحقق هذا بالحب ، وانما يتحقق بالقيمة ، ويكون اعطاء القيمة منه أمراً لازما لا اختيار فيه لزوم النفقة نفسها ، قال الشافعي رضى الله عنه : وجماع المعروف اعفاء صاحب الحق من المؤنة في طلبه وأداؤه اليه بطيب النفس لا بضرورته الى طلبه ولا تأديته باظهار الكراهية لتأديته ، وأيهما ترظ فظلم ، لأن مطل الغني ظلم ومطله تأخيره الحق اه .

#### قال الصنف رحمه الله تعالى

فصسل ويجب لها الأدم بقدر ما يحتاج اليه من ادم البلد من الزيت والشيرج والسمن واللم ، أا روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قال : مسن أوسط ما تطعمون اهليكم . الخبر والزيت .

وعن ابن عمر رضي الله عنه انه قال ﴿ الخبرُ والزيت والخبرُ والسمن والخبرُ

والتمر ، ومن افضل ما تطعمون اهليكم الخبز واللحم » ولأن ذلك من النفقة بالمروف .

فصلل ويجب لها ما تحتاج اليه من المسط والسدر والدهن للرأس وأجرة الحمام ، ان كان عادتها دخول الحمام ، لأن ذلك يراد للتنظيف فوجب على المستأجر كنس الدار وتنظيفها ، وأما الخضاب فانه أن لم يظبه الزوج لم يلزمه ، وأن طلبه منها لزمه ثمنة لانه للزينة ، وأما الادوية وأجرة الطبيب والحجام فلا تجب عليه ، لأنه ليس من النفقة الثابتة ، وأنها يحتاج اليه لعارض وأنه يراد لاصلاح الجسم فلا يلزمه كما لا يلزم المستأجر أصلاح ما أنهدم من الدار وأما الطيب فأنه أن كان يراد لقطع السهوكة لزمه لانه يراد للتنظيف ، وأن كان يراد للتلذذ والاستمتاع لم يلزمه ، لأن الاستمتاع حق له فلا يجبر عليه ) .

الشرح ال الشافي رضى الله عنه « وأقل ما يعولها به وخادمها ما لا يقوم بدن ألحد على أقل منه ؛ وذلك مد بمد النبى صلى الله عليه وسلم نها فى كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون ، حنطة كان أو شعيراً ؛ أو ذرة أو أرزا أو سلتاً ؛ ولخادمها مثله ومكيلة من أدم بلادها زيتاً كان أو سمناً بقدر ما يكفى ما وصفت من ثلاثين مداً فى الشهر ؛ ولخادمها شبيه به ؛ ويفرض لها فى دهن ومشط أقل ما يكفيها ؛ ولا يكون ذلك لخادمها لأنه ليس بالمعروف .

قال: وأن كانت ببلد يقتاتون فيه أصنافا من الحبوب كان لها الأغلب من قوت مثلها فى ذلك البلد • وقد قيل لها فى الشهر أربعة أرطال فى كل جمعة رطل وذلك المعروف لها • ا هـ •

قلت: وجملة ذلك أنه يجت للزوجة الادام لقوله تعالى « وعلى المولود لهرزقهن وكسوتهن بالمعروف » ومن المعروف أن المرأة لا نأكل خبزها الا بأدم وروى عكرمة « أن امرأة سألت ابن عاس وقالت له « ما الذى لى من مال زوجى ؟ فقال الخبز والأدم • قالت: أفآخذ من دراهمه شيئا فقال أتحبين أن يأخذ من مالك فيتصدق به ؟ قالت: لا ؛ فقال كذلك لا تأخذى من دراهمه شيئا بغير أمره » ويرجع فى جنسه وقدره الى العرف فيجب فى كل بلد من غالب أدمها وقال أصحابنا ان كان بالشام فالأدم الزيت ؛ وان كان بالعراق

فالشيرج، وان كان بخراسان فالسمن ؛ وانها أوجب الشافعي الأدهان من بين سائر الادام لأنها أصلح للأبدان وهي مع البر تعطى طاقة حرارية للبدن علية بما فى الأدهان من البروتين ؛ قال فى البيان وهي أخف مئونة لأنه لا يحتاج فى التأدم بها الى طبخ ويرجع فى قدره الى العرف ؛ فان كان العرف ان يؤتدم على المد أوقية دهن وجب لأمرأة الموسر كل يوم أوقيتا دهن ولامرأة المعسر أوقية ولامرأة المتوسط أوقية ونصف ؛ لأنه ليس للأدم أصل يرجع اليه تقديره فرجع فى تقديره الى العرف بخلاف النفقة ، قال : وعندى يرجع اليه تقديره فرجع فى تقديره الى العرف بخلاف النفقة ، قال : وعندى الها اذا كانت فى بلد غالب أدم أهله اللبن كأهل اليمن فانه يجب أدمه من

فرع اذا كانت فى بلد يتأدم أهله اللحم فانه يجب عليه أن يدفع اليها فى كل جمعة لحما لأن العرف والعادة أن الناس يطبخون اللحم كل

قال أصحابنا: وانها فرض الشافعي في كل جمعة رطل لحم لأنه كان بمصر واللحم فيها يقل ، فأم اذا كانت في موضع يكثر فيه اللحم ، فان الحاكم يفرض لها على ما يراه من رطلين أو أأكثر ، وهذا لامرأة المعسر ، فأما امرأة الموسر فيجب لها من ذلك ضعف ما يجب لامرأة المعسر ،

قوله « الخضاب » وهو ما يخضب به من حناء وكتم ومساحيق الشـــفاه الحمراء قال الأعشى :

أدى رجلا منكم أسيفا كأنما يضم الى كشحيه كفا مخضبا

وخضب الرجل شببه يخضبه والخضاب الاسم ؛ قال السميلى : عبد المطلب أول من خضب بالسواد من العرب ، وفي الحديث بكي حتى خضب دمعه الحصى أي بلها من طريق الاستعارة .

قال ابن الاثير : والأشبه أن يكون أراد المبالغة فى البكاء حتى الحمسر دمعه فخضب الحصا . وأما السهوكة فهى من السهك • قال فى اللسان « ربح كريهة تجدها من الانسان اذا عرق تقول انه لسهك الربح ؛ وقد سهك سهكا وهــو سهك • قال النابغة :

سهكين من صدا الحديد كأنهم تحت النهور جنسة البقار

ولولا لبسهم الدروع التي قد صدأت ما وصفهم بالسهك ؛ والسهك والسهك والسهكة قبح رائحة اللحم اذا خاز •

وقال ابن بطال : وأصله ربح السمك وصدأ الحديد .

أما ما فى هذا الفصل من الأحكام فهو أنه يجب لها ما تحتاج اليه من الدهن والمشط ؛ لأن ذلك تحتاج اليه لزينة شعرها فوجب عليه كنفقة بدنها ؛ ولأن فيه تنظيفاً فوجب عليه ؛ كما يجب على المكترى كنس الدار المستأجرة ؛ هكذا أفاده العمراني في البيان .

ويجب عليه ما تحتاج اليه من الصابون وأجرة الحمام ؛ أو توفير أسباب الاستحمام فى مسكنها لما ذكرناه فى الدهن والمشط ، قال الشيخ أبو اسحاق هنا فأما الخضاب فإن لم يطلبه الزوج منها لم يلزمه ؛ وأن طلبه منها لزمه ثمنه ، وأما الطيب؛ فإن كان يراد لقطع السهوكة لزمه لأنه يراد للتنظيف ؛ وأن كان يراد للتلذذ والاستمتاع لم يلزمه ، لأن الاستمتاع حق له فلا يلزمه ؛ ولا يلزمه أجرة الحجامة والقصادة ، ولا ثمن الأدوية ولا أجرة الطبيب ان احتاجت اليه لأن ذلك يراد لحفظ بدنها لعارض .

ولنا وقفة عند هذا الأمر الذي ينبغي النظر اليه من خلال ما طرأ على حياة الناس من تغير ؛ وليس هذا الفرع بالشيء الثابت الذي لا يتأثر بالعوامل الانسانية السائدة ؛ فانه اذا كان الزوجان في مجتمع أو بيئة أو دولة تكفل للعامل والشغال قدراً من الرعاية الصحية تحت اسم اصابة العمل أو المرض أثناء الخدمة فيتكفل صاحب العمل ببعض نفقات العلاج أو كلها ؛ فانه ليس من المعروف أن نضرب المثل هنا باجارة الدار مع الفارق بين الزوجة

والدار ؛ والأقرب الى التشبيه أن يكون المثل انسانيا فيضرب المثل بالعامل فانه أولى ٠

على أن الفضل فى ذلك أن المرء فيها أمير نفسه ؛ فان كان يحس فى وجدانه بقوله تعالى « والله خلق لكم من أنفسكم الزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » فانه لن يشح عليها بما يزيل وصبها فى كنفه ، وهو أمر مستحب يدخل فى فضائل المروءة وحسن المعاشرة والايثار •

واذا كانت أجرة الحمام لتنظيف البدن وكذلك فرض مقادير اللحم والأدم لحفظ بدنها ، وأصحابنا يقولون بأن هذه كلها لحفظ البدن على الدوام فنحن قد استحبنا قياس ثمن الدواء لحفظ البدن مما يطرأ عليه على نققة البدن الأخرى ؛ وفيما يأتى من مسائل ما يؤيد قياسنا هذا ، وقد ذهبنا الى استحبابه للاجماع على عدم وجوبه بلا خلاف ، وفي هذا رد على من قال بعدم طلب تطبيب الزوجة من زوجها ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل ويجب لها الكسوة لقوله تعالى « وعلى الولود له رزقهسن وكسوتهن بالعروف » ولحديث جابر « ولهسن عليه مرزقهسن وكسسوتهن بالعروف » ولانه يحتاج اليه لحفظ البدن على الدوام فلزمه كالنفقة ، ويجب لامرأة الوسر من مرتفع ما يلبس في الباد من القطن والكتان والخز والابريسم ، ولامرأة المسر من غليظ القطن والكتان ، ولامرأة المتوسط ما بينهما ، وأقسل ما يجب قميص وسراويل ومقنعة ومداس للرجل ، وأن كان في الشتاء أضاف اليه جبة ، لأن ذلك من الكسوة بالمروف ،

فصـــل ويجب لها ملحفة أو كسا ووسادة ومض بة محشوة للنوم ، وزلية أو لبد أو حصير للنهاد ، ويكون ذلك لامرأة الموسر من الرتفع ، ولامرأة المعمر من غير المرتفع ، ولامرأة المتوسط ما بينهما لأن ذلك من العروف .

فصـــل ويجب لها مسكن لقوله تعالى « وعاشروهن بالمروف » ومن العروف ان يسكنها في مسكن ، ولانها لا تستغنى عن السكن للاستتار عن العيون والتصرف والاستمتاع ، ويكون السكن على قدر يساره واعساره وتوســطه كما قلنا في النفقة ،

قصل وان كانت الراة ممن لا تخدم نفسها بان تكون من ذوات الأقدار أو مريضة وجب لها خادم لقوله عز وجل (( وعاشروهن بالعروف )) ومن العشرة بالعروف أن يقيم لها من يخدمها ، ولا يجب لها أكثر من خادم واحد لأن المستحق خدمتها في نفسها وذلك يحصل بخادم واحد ، ولا يجوز أن يكون من اليهسود أن كون الخادم الا أمراة أو ذا رحم محرم ، وهل يجوز أن يكون من اليهسود والنصارى ؟ فيه وجهان ( حادهما ) أنه يجوز لاتهم يصلحون للخدمة ( والثاني ) لا يجوز لأن النفس تعاف من استخدامهم ،

وان قالت المرأة: أنا أخدم نفسى وآخذ أجرة الخادم لم يجبر الزوج عليه لأن القصد بالخدمة ترفيهها وتوفيرها على حقه ، وملك لا يحصل بخدمتها . وأن قال الزوج: أنا أخدمها بنفسى ففيه وجهان . (أحدهما) وهو ضول أبى أسحاق أنه يلزمها الرضى به ، لانه تقع الكفاية بخدمته (والثاني) لا يلزمها الرضى به لأنها تحتشمه ولا تستوفى حقها من الخدمة .

فصيل وان كان الخادم مملوكا لها واتفقا على خدمتة لزمه نفقتة ، فان كان موسراً لزمه للخادم مد وثلث من قوت البلد ، وان كان متوسيطا أو مصراً لزمه مد لانه لا تقع الكفاية بما دونه ، في ادمه وجهان :

( احتهما ) أنه يجب من نوع أدمها كما يجب الطعام من جنس طعامها .

( والثانى ) أنه يجب من دون ادمها وهو المنصوص ، لأن العرف في الأدم أن يكون من دون ادمها ، وفي الطعام العرف أن يكون من جنس طعامها ، ويجب لخادم كل وزجة من الكسوة والفراش والدثار دون ما يجب للزوجة ، ولا يجب له السيراويه ولا يجب له المشط والسعر والدهن للراس ، لأن ذلك يراد للزيئة والخادم لا يراد للزيئة ، وان كانت خادمة تخرج للحاجات وجب لها خف لحاجتها الى الخروج ) ،

الشرح قوله « الزلية » بكسر الزاى واللام المسددتين بساط عراقى نحو الطنفسة ؛ والدثار الثوب الذى يتدفأ به • قال الشافعى رضى الله عنه : وفرض لها من الكسوة ما يكسى مثلها ببلدها عند المقتر ؛ وذلك من القطن الكوفى والبصرى وما أشبههما ؛ ولخادمها كرباس وتبان وما أشبهه، وفرض لها في البلاد الباردة أقل ما يكفى من البرد جبة محشوة وقطيفة أو لحاف وسراويل وقميص وخمار أو مقنعة ؛ ولخادمها جبة صوف وكساء

تلتحفه يدفىء مثلها ؛ وقليص ومقنعة وخف وما لا غنى بها عنه ؛ وفرض لها للصيف قميصاً وملحفة ومقنعة • قال وتكفيها القطيفة سنين ونحو ذلك الجبة المحشوة • ا هـ •

وجملة ذلك أن كسوة الزوجة تجب على الزوج لقوله تعالى « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ولقوله صلى الله عليه وسلم « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ولأن الكسوة تحتاج اليها لحفظ البدن على الدوام ، فوجبت على الزوج كالنفقة •

اذا ثبت هذا فان المرجع في عدد الكسوة وقدرها وجنسها الى العرف والعادة لأن الشرع ورد بايجاب الكسوة غير مقدرة ، وليس لها أصل يرد اليه ، فرجع في عددها وقدرها الى العرف بخلاف النفقة ، فان في الشرع لها أصلا ، وهو الاطعام في الكفارة فردت النفقة اليها .

فان قبل : فقد ورد الشرع بايجاب الكسوة في الكفارة فهلا ردت كسوة الزوجة الى ذلك ؟ فالجواب أن في الكسوة الواجبة في كفارة اليمين ما يقع عليه اسم الكسوة وأجمعت الأمة على أنه لا يجب للزوجة من الكسوة ما يقع عليه اسم الكسوة ، فاذ منع الإجماع من قياس كسوتها على الكسوة في الكفارة لم يبق هناك ألحمل يرد اليه ، فرجع في ذلك الى العرف .

فأما عدد الكسوة قال الشافعى: فيجب للمرأة قميص وسراويل وخمار أو مقنعة قال أصحابنا: ويجب لها شيء تليسه في رجلها من نعل ونحوه وأما قدرها فانه يقطع لها ما يكفيها على قدر طولها وقصرها بالأن عليه كفايتها في الكسوة ولا تحصل كفايتها الا بقدرها وأما جنسها فان الشافعى قال: أجعل لامرأة الموسر من لين البصرى والكوفى والبعدادى ، ولامرأة المعسر من غليظ البصرى والكوفى – قال الشهيخ أبو حامد وانما فرض الشافعي هذه الكسوة على عادة أهل زمانه ولأن العرف في وقت على الشافعي هذه الكسوة على عادة أهل زمانه ولأن العرف أن امرأة الموسر ما ذكو وقائما في وقتنا فان العرف قد السمع فان العرف أن امرأة الموسر تليس الحرير والخز والكتان با فيدفع اليها مما جرت عادة نساء بلدها بلسه وأن كان في الشتاء أضاف الى ذلك جبة محشوة تتدفأ بها والتهى والتهي والنادي المواهد والنادي النادي والنادي النادي والنادي النادي والنادي والنا

وعندى أنها اذا كانت فى بلد لا يكتفى نساؤهم الا بثياب داخلية وثياب خارجية وثياب النوم وجب كسوتها من ذلك ، ويجب لها نظاق وخمار با فيجب لامرأة الموسر من مرتفع ذلك ، وتسمى فى زماننا بالطسرحة أو الإيشارب ، ولامرأة المعسر من خشن ذلك با ولامرأة المتوسط مما بينهما ، وان كانت فى بلد لا تختلف كسوة أهله فى زمان الحر والبرد لم تجب لها الملابس المحشوة كالبالطو للشتاء ، لأن ذلك هو العرف والعادة فى حق أهل بلدها فلم يجت لها أكثر منه قال الشافعى « وان بدوية فمما يأكل أهل البادية ومن الكسوة بقدر ما يكتسون ـ قال الشافعى : « ولامرأته فراش ووسادة من غليظ متاع البصرة » وجملة ذلك أنه يجب لها عليه فراش بالأنها تحتاج الى الكسوة فيجب لامرأة الموسر مضربة محشوة بالقطن ووسادة ، وان كان فى الصيف وجب لها لحاف أو قطيفة للدفء ، وان كان فى الصيف وجب لها لحاف أو قطيفة للدفء ، وان كان فى الصيف وجب لها فراش تقعد عليه بالنهار وان كان فى الصيف وجب لها ملحفة بالها وهل يجب لها فراش تقعد عليه بالنهار وان كان فى الميف وجهان ،

( أحدهما ) لا يجب لها غير الفراش الذي تنام عليه لأنها تكتفي بذلك •

(والثانى) ـ وهو الذهب ـ أنه يجب لها فراش تقعد عليه بالنهار غير الفراش الذى تنام عليه كالحشية (الشلتة) أو كرسى أو سجادة أو ما أشبه ذلك لأن العرف في امرأة الموسر أأنها تجلس في النهار على غير الفراش الذي تنام عليه ؛ وقد يحدد العرف مكانا لجلوسها كمكان الاستقبال (الأنترية أو الصالون) فعلى الموسر أن يوفر لها مثل ألحد هذين المكانين لاستراحتها و

فسرع ويجب لها مسكن لقوله تغالى «أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم » وقوله تعالى « وعاشروهن بالمعروف » ومن المعروف أن يسكنها بمسكن ولأنها تحتاج اليه للاستتار عن العيون عند الاستمتاع ؛ ويقيها من الحر والبرد ؛ فوجب عليه كالكسوة ويعتبر ذلك بيساره واعساره وتوسطه ه

مسيالة وان كان المراة من لا تخدم نفسها لمرض بها أو كانت من ذوات الاقدار \_ قال ابن الصباغ : فان كانت لا تخدم نفسها في بيت أبيها

وجب على الزوج أن يقيم لهــا من يخدمها وقال داود « لا يجب عليه لهــا خادم » ٠

دليلنا قوله تعالى ﴿ وعاشروهن بالمعروف ﴾ ومن المعاشرة بالمعروف أن يقيم لها من يخدمها ﴾ ولأن الزوج لما وجبت عليه نفقة الزوجة وجب عليه اخدامها كالأب لما وجبت عليه نققة الابن وجبت عليه أجرة من يخدمه وهو من يحضنه •

اذا تيت هذا فانه لا يلزمه لها خادم واحد ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد • وتال مالك : الا كانت تخدم في بيت أبيها بخدامين أو أكثر ، أو كانت تحتاج الى أكثر من خادم وجب عليه ذلك •

وقال أبو ثور: اذا احتمل الزوج ذلك فرض لخادمين ، ودليلنا أن الزوج انما يلزمه أن يقيم لها من يخدمها بنفسها دون مالها ، وما من امرأة الا ويكفيها خادم واحد قلم يجب لها أكثر منه .

فَــــرع ولا يُكُون الخادم الا امرأة أو رجلا من ذوى محارمها لأنها تحتاج الى ظر الخادم ، وقد تخلو به فلم يجز أن يكون رجلا أجنبياً • وهل تجبر المرأة على أن يكون من اليهود والنصاري ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) تجبر على خدمتهم لأنهم يصلحون للخدمة .

( والثانى ) لا تجير على أحد منهم لأن النفس تعاف من استخدامهم ، فان أخدمها خادما يملكه ، أو اكترى لها خادما يخدمها ، أو كان لها خادم واتفقا أن يخدمها وينفق عليه أو خدمها الزوج بنفسه ورضيت الزوجة بذلك جاز ، لأن المقصود خدمتها وذلك يحصل بجميع ذلك .

وعند أصحاب أحمد فى اخدام اليهود والنصارى وجهان كالوجهين عندنا الصحيح منهما جوازه لأن استخدامهم مباح ؛ وقد ذكرنا فى المغنى لابن قدامة أن الصحيح اباحة النظر لهم • وان أراد الزوج أن يقيم لها خادما واختارت المرأة أن تقيم لها خادما غيره ففيه وجهان حكاهما القاضى أبو الطيت ( أحدهما ) يقدم اختيار الزوجة لأن الخدمة حق لها ؛ وربما كان من تختاره أقوم بخدمتها • ( والثانى ) يقدم اختيار الزوج ؛ لأن الخدمة حق عليه لها فقدمت جهة اختياره كالنفقة ؛ ولأنه قد يتهم من تختاره الزوجة فقدم اختيار الزوج •

قال المسعودى : وان كان لها خادم فأراد الزوج ابداله بغيره فان كان بالخادم عيب ، أو كان سارقة ، فله ذلك والا فلا ، وان أراد الزوج أن يخدمها بنفسه وامتنعت من ذلك فهل تجبر ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) تجبر عليه ؛ وهمو اختيار أبى اسحاق المروزى والشيخ أبى خامد لأن المقصود اخدامها فكان له اخدامها بغيره وبنفسه ؛ كما يجوز أن يوصل اليها النفقة بوكيله أو بنفسه •

(والثانى) لا تجبر على قبول خدمته لأنها تحتشم أن تستخدمه فى جميع حوائجها ؛ ولأن عليها عارآ فى دلك وغضاضة فلم تجبر عليه • هذا نقل أصحابنا البغداديين ؛ لأنها لا ترضى أن يكون زوجها خادماً ولو كان خادماً لها ، وبهذين الوجهين قال الحنابلة •

وقا المسعودى: ان كانت خدمته مما لا تحتشم منه فى مثلها ، مشل كنس البيت والطبخ ونحوه أجبرت على قبول ذلك منه ، وان كانت خدمته تحتشم منه فى مثلها كحمل الماء معها الى المستحم ونحوه لم تجبر على قبول ذلك منه ، بل يجب عليه أن يأتيها بخادم يتولى ذلك لها .

فسرع وأما نفقة من يخدمها ؛ فان أخدمها بمملوك له فعليه نققته وكسوته على الكفاية لحق الملك لا لخدمتها ؛ وان استأجر من يخدمها فله أن يستأجره بالقليل والكثير ؛ وان وجد من يتطوع بخدمتها من غير عوض جاز ؛ لأن حقها فى الخدمة وقد حصل ذلك ، وان كان لها خادم مملوك لها واتفقا على أن يخدمها وجب على الزوج نفقة خادمها وكسوته وزكاة فطره ؛

وتكون تفقته مقدرة ؛ وقد وهم المزنى أن فى وجوب تفقة خادمها قولين ، قال أصحابنا وليس بشيء .

اذا ثبت هذا فانه يجب لخادم امرأة الموسر والمتوسط ثلثا ما يجب لها من النفقة ؛ فيجب لخادم امرأة الموسر كل يوم مد وثلث ولخادم امرأة المتوسط كل يوم مد ؛ لأن العرف أن نفقة خادم المرأة الموسر أكثر من نفقة خادم امرأة المعسر ، وأما نفقة خادم امرأة المعسر فيجب له كل يوم مد ؛ لأن البدن لا يقوم بدون ذلك ، ويجب ذلك من غالب قوت البلد ؛ لأن البدن لا يقوم بغير قوت البلد ؛ ويجب له الأدم لأن العرف أن الطعام لا يؤكل الا بأدم ؛ وهل يكون من مثل أدمها ؟ فيه وجهان:

## ( أحدهما ) أنه يكون من مثل أدمها كما يجب الطعام من مثل طعامها •

( والثانى ) لا يجب له من مثل أدمها لأن العرف أن أدم الخادم دون أدم المخدوم فلم يسو بينهما ، كما لا يسوى بينهما فى قدر النفقة ، فعلى هذا يكون أدمها كما يقول العمرانى وغيره من أصحابنا من الزيت الجيد ، ويكون أدمها من الذي دونه ، ولا يعدل بأدم الخادم عن جنس غالب أدم البلد ، لأن البدن لا يقوم الا به •

وهل يجب لخادمها اللحم ؟ ان قلنا : يجب له الأدم من مثل أدمها وجب له اللحم • ولا يجب له الدهن والمشط لأن ذلك يراد للزينة والخادم لا يراد للزينة • قال الشافعي : ويجب لخادمها قميص ومقنعة وخف ؛ وأوجب لها الخف لأنها تحتاج اليه عند الخروج لقضاء الحاجات ؛ وان كان في الشتاء وجب له جبة صوف أو كساء ليدفأ به من البرد ؛ قال أو ولخادمها فروة ووسادة وما أشبههما من عباءة أو كساء •

قال أصحابنا: أما الفراش فلا يجب لخادمها ، وانما يجب له وسادة ، ويجب لخادم امرأة المؤسر كساء ، ولخادم امرأة المحسر عباءة لأن ذلك هو العرف فى حقهم فان مات خادمها فهل يجب عليه كفنه ومؤنة تجهيزه ؟ فيسه وجهان كما قلنا فى كفن الزوجة ومؤنة تجهيزها ، وان خدمت المرأة نفسها

لم يجب لها أجرة ؛ لأن المقصود باخدامها ترفيهها ؛ فاذا حملت المشتة على تفسها لم تستحق الأجرة كالعامل فى القراض اذا تولى من العمل ما له أن يستأجر عليه فليس له أجرة من مال القراض •

فحسوع فاذا كانت من لا تخدم بأن كانت تخدم نفسها فى بيت أبيها وهى صحيحة تقدر على خدمة نفسها لم يجب على الزوج أن يقيم لها من يخدمها ؛ لأن العرف فى حقها أن تخدم نفسها .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

شعبيل ويجب أن يدفع اليها نفلة كل يوم أذا طلعت الشهس ، لانه أول وقت الحاجة ، ويجب أن يدفع اليها الكسوة في كل ستة أشهر لأن المرف في الكسنوة أن تبدل في هذه المدة ، فأن دفع اليها الكسوة فبليت في أقل من هنذا القدر لم يجب عليه بدلها كما لا يجب عليه بدل طعام اليوم أذا نفيد قبل أنقضاء اليوم ، وأن انقضت المدة والكسوة باقية ففيه وجهان :

( احدهما ) لا يلزمه تجديدها لأن الكسوة مقدرة بالكفاية ، وهي مكفية .

(والثانى) يلزمه تجديدها وهو الصحيح ، أثما يلزمه الطعام في كل يوم وان بقى عندها طعام اليوم الذى قبله ، ولأن الاعتبار بالمدة لا بالكفاية ، بدليل انها لو تلفت قبل انقضاء المدة لم يلزمه تجديدها والمدة قبد القضات فوجب التجديد ، واما ما يبقى سنة فأكثر كالبسط والفراش وجبة المخز والأبريسيم فلا يجب تجديدها في كل فصل لأن العادة ان لا تجدد في كل فصل ،

فصـــل وان دفع اليها نققة يوم فبانت قبل انقضائه لم يرجع إلى الله يوجع إلى الله دفع ما يستحق دفعه ، وان سلفها نفقة أيام فبانت قبل انقضائها فله أن يرجع في نفقة ما بعد اليوم الذي بانت فيه ، لانه غير مستحق ، وان دفع اليها كسوة الشتاء أو الصيف فبانت قبل انقضائه قفيه وجهان :

( احدهما ) له ان يرجع لانه دفع لزمان مستقبل فاذا طرا ما يمنسع الاستحقاق ثبت له الرجوع كما لو اسلفها نفقة أيام فبأنت قبل انقضائها .

( والثاني ) لا يرجع لانه دفع ما يستحق دفعه فلم يرجع به ، كما لو دفع اليها نفقة يوم فبانت قبل انقضائه ،

فصل وان قبضت كسوة فصل وأرادت بيعها لم تمنع منه . وقال أبو بكر بن الحداد المصرى: لا يجوز ، وقال أبو الحسن الماوردى البصرى: ان أرادت بيعها بما دونها في الجمال لم يجز ، لأن للزوج حظا في جمالها وعليسه ضررا في نقصان جمالها ، والأول أظهر ، لأنه عوض مستحق فلم تمنع من التصرف فيه كالهر ، وان قبضت النفقة وأرادت أن تبيعها أو تبدلها بغيرها لم تمنع منه ، ومن أصحابنا من قال: أن أبدلتها بما يستضر بأكله كان للزوج منعها لما عليه من الضرر في الاستمتاع بمرضها ، والذهب الأول لما ذكرناه في الكسوة والضرر في الأكل لا يتحقق فلا يجوز المنع منه ) .

الشرح في متى تجب نفقة الزوجة قولان و قال في القديم: يجب جميعها بالعقد ، ولكن لا يجب عليه تسليم الجميع ، وبه قال أبو حنيفة ، لأنه مال يجب للزوجة بالزوجية فوجت بالعقد كالمهر ، ولأن النفقة تجب في مقابلة الاستمتاع فلما ملك الاستمتاع بها بالعقد وجب بأن تملك عليه ما في مقابلته وهو النفقة كالثمن والمثمن و

وقال فى الجديد: لا تجب بالعقد وانما تجب يوما بيوم وهو الأصح والمنها لو وجبت بالعقد الوجب عليه تسهيم جميعها اذا سلمت نفسها ؟ كما يجب على المستأجر تسليم جميع الأجرة اذا قبض العين المستأجرة ؟ فلما لم يجب عليه تسليم جميعها ثبت أن الجميع لم يجب ؟ وقول الأول أنها وجبت فى مقابلة ملك الاستمتاع عبر صحيح وائما وجبت فى مقابلة التمكين من الاستمتاع و فاذا قلنا بقوله القديم صح أن يضمن عن الزوج بعقد زمان مستقبل ؟ ولكن لا يضمن عنه الا نفقة المعسر وان كان موسرا ؟ لأن ذلك هو الواجب عليه بيقين وان قلنا بقوله الجديد لم يصح أن يضمن عليه الا نفقة اليوم بعد طلوع الفجر وأما وجوب التسليم فلا خلاف أنه لا يجب عليه الا سليم نفقة بوم بيوم ، لأنها انسا تجب فى مقابلة التمكين من الاستمتاع وذلك لا يوجد الا بوجود التمكين فى اليوم ؟ فاذا جاء أول اليوم وهى ممكنة له من نفسها وجب عليه تسليم نفقة اليوم فى أوله لأن الذى يجب لها هو الحب ؟ والحب يحتاج الى طحن وعجن وخبز و وتحتاج الى الغداء والعشاء و فلو قلد الله يجب عليه تسليم ذلك الا فى وقت العداء والعشاء و فلو قال الله يجب عليه تسليم ذلك الا فى وقت العداء والعشاء و فلو قال وقت فراغه و

قال الشيخ أبو حامد : فان سلم لها خبراً فارغا فأخذته وأكلته كان ذلك قبضاً فاسداً ؛ لأن الذي تستحقه عليه الحب ، فيكون لها مطالبته بالحب وله مطالبتها بقيمة الخبر .

فرع فان دفع اليها نفقة شهر مستقبل فمات أحدهما أو بانت منه بالطلاق قبل انقضاء الشهر لم يسترجع منها لأنه دفع اليها ما وجب عليه لها ، فلم يتغير بما طرأ بعده كما لو دفع الزكاة الى فقير فمات أو استغنى ، وان دفع اليها نفقة شهر مستقبل فمات أحدهما أو بانت منه فى أثناء الشهر استرجع منها نفقة ما بعد اليوم الذى مات أحدهما فيه أأو بانت فيه ، وبه قال أحمد ومحمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يسترجع منها لأنه ملكته بالقبض ،

ودليلنا أنه دفع ذلك اليها عما سيجب لها بالزوجية في المستقبل ، فاذا بان أنه لم يجب لها شيء استرجع منها ، كما لو قدم زكاة ماله قبل الحول الى فقير فاستغنى الفقير من غير ما دفع اليه أو مات •

فرع وان دفع اليها الكسوة أو النعل فبليت نظرت ؛ فان بليت في الوقت الذي يبلى فيه مثلها ، مثل أن يقال : هذا يبقى ستة أشهن ، فأبلته بأربعة أشهر أو دونها لم يلزمه أن يدفع اليها بدله ؛ لأنه قد دفع اليها ما تستحقه عليه ، فاذا بلى قبل ذلك لم يلزمه ابداله ، كما لو سرقت كسوتها أو احترقت ، وكما لو دفع اليها نفقة يوم فأكلتها قبل اليوم .

وان مضى الزمان الذى تبلى فيه مثل تلك الكسوة بالاستعمال المعتاد ولم تبل تلك الكسوة بل يمكن لباسها ، فهل يلزمه أن يكسوها ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) لا يلزمه لأنها غير محتاجة الى الكسوة (والثانى) يلزمه أن يكسوها قال الشيخان أبو اسحاق وأبو حامد : وهو الأصح لأن الاعتبار بالكسوة بالمدة لا بالبلاء • ألا ترى أن كسوتهن لو بليت قبل وقت بلائها لم يلزمه ابدالها ، فاذا بقيت بعد مدة بلائها يلزمه ابدالها ، ولأنه لو دفع

اليها نفقة يوم فلم تأكلها حتى جاء اليوم الثاني لزمه نفقة لليوم الثاني ، وأن كانت مستغنية فيه بنفقة اليوم الأول فكذلك في الكسوة مثله .

وان دفع اليها كسوة مدة فمات أحدهما أو بانت منه قبل انقضائها والكسوة لم تبل ؛ فهل يسترجع من وارثها أو منها ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يسترجع منها ، كما لو دفع اليها نفقة ما بعد يوم الموت والبينونة (والثاني) لا يسترجع لأنه دفع الكسوة اليها بعد وجوبها عليه فلم يسترجع منها كما لو دفع اليها نفقة يوم فمات أحدهما أو بانت قبل انقضائه ، ويخالف ادا دفع اليها نفقة الشهر ، فانها لا تستحق عليه نفقة ما بعد يوم الموت والبينونة ، فلذلك استرجعت منها ،

فسوع قال الن الحداد: اذا دفع الى امرأته كسوة فأرادت بيعها لم يكن لها ذلك لأنها لا تملكها ، ألا ترى أن له أن يأخذها منها ويبدلها بغيرها • ولو دفع اليها طعاماً فباعته كان لها ذلك •

واختلف أصحابنا فى ذلك فمنهم من وافق ابن الحداد وقال: لا يضح لها بيع ما يدفع اليها من الكسوة لأنها تستحق عليه الانتفاع بالكسوة وهو استتارها بها فلا تملكها بالقبض كالمسكن ، وان أتلفت كسوتها لزمها قياتها له ولزمه إن يكسوها ، ومنهم من خطأ ابن الحداد وقال: تملك الكسوة اذا قبضتها ويصح بيعها الأنه يجب عليه دفع الكسوة اليها ، فاذا قبضتها ملكتها وصح بيعها لها كالنفقة ويخالف المسكن فانه لا يلزمه أن يسلم اليها المسكن وانما له أن يسكن معها وقال أبو الحسن الماوردي صاحب الحاوى: ان وانما له أن يسكن معها وقال أبو الحسن الماوردي صاحب الحاوى: ان خرر في نقصان جمالها ، وان أرادت بيعها بمثلها أو أعلى منها كان لها ذلك خرر في نقصان جمالها ، وان أرادت بيعها بمثلها أو أعلى منها كان لها ذلك أراد أن يكثرى لها ثيانا تابسها لم يلزمها أن تستجيب الى ذلك ، ولو أراد أن يكثرى لها شيانا تابسها لم يلزمها أن تستجيب الى ذلك ، ولو أراد أن يكثرى لها مسكنا لزمها الاستجابة الى ذلك ، هذا نقل أصحابنا البغداديين أن الذي يستحق عليه دفع النفقة والكسوة ، ولم يذكر أحد منهم البغداديين أن الذي يستحق عليه دفع النفقة والكسوة ، ولم يذكر أحد منهم أنه يجب عليه أن يملكها .

وأما المسعودى فقال: يجب عليه أن يملكها الحب ، فلو رضيت أن يملكها الخبر فالظاهر أنه يصح ، وفيه وجه أآخر أنه لا يصح ، لأنه ابدال قبل القبض وأيضاً فانه بيع الحت بالخبر ، وذلك ربا .

وأما الكسوة فتجب عليه على طريق الكفاية ولا يجب عليه التمليك ؛ فلو سرقت أو تحرقت في الحال وجب عليه الإبدال ، وفيه وجه آخر أنه يجب عليه التمليك تخريجاً من النفقة •

فرع وان دفع اليها نفقتها وأرادت بيعها أو ابدالها بغيرها لم تمنع منها ومن أصحابنا من قال: انه اذا أرادت ابدالها بما تستضر بأكلها كان للزوج منعها لأن عليه ضرراً فى الاستمتاع بها مريضة ؛ والمذهب الأول ، نؤن الضرر بأكلها لغيرها لا يتحقق ؛ فان تحقق الضرر بذلك منعت منه ، لئلا تقتل نفسها ، كما لو أرادت قتل نفسها .

قال الشافعي : وليس على الزوج أن يضحى عن امرأاته لأنه لا يجب عليه أن يضحى عن نفسه ، فلأن لا يجب عليه أن يضحى عنها أولى • والله أعلم •

# قال المصنف رحمه الله تعالى باب الاعسبار بالنفقة واختلاف الزوجين فيها

اذا اعسى الزوج بنفقة المعسر فلها أن تفسخ النكاح ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه (( أن النبى صلى الله عليه وسلم قلل لا يجد ما ينفق على امراته قال : يفرق بينهما )) ولانه اذا ثبت لها الفسخ بالعجز عن الوطء والضرد فيه أقل والمئن يثبت بالعجز عن النفقة والضرد فيه أكثر أولى ، وأن أعشر ببعض نفقة المعسر ثبت لها الخياد ، لأن البدن لا يقوم بما دون ألمد ، وأن أعسر بما زاد على نفقة المعسر لم يثبت لها الغسخ ، لأن ما زاد غير مستحق مع أعساد وأن أعسر بالأدم لم يثبت لها الغسخ ، لأن البدن يقوم بالطعام من غير أدم وأن أعسر بالكسوة ثبت لها الغسخ ، لأن البدن لا يقوم بغير الكسوة ، كمسا وأن أعسر بالكسوة ثبت لها الغسخ ، لأن البدن لا يقوم بغير الكسوة ، كمسا

وان أعسر بنفقة الخادم لم يثبت لها الفسخ لأن النفس تقوم بفير خادم . وان أعسر بالمسكن ففيه وجهان (أحدهما) يثبت لها الفسخ لأنه يلحقها الضرر لعدم المسكن (والثاني) لا يثبت لأنها لا تعدم موضعاً تسكن فيه .

فصــل وأن لم يجد الانفقة يوم بيوم لم يثبت لها الفسـخ ، لأنه لا يلزمه في كل يوم أكثر من نفقة يوم ، وأن وجد في أول النهار ما يقديها وفي آخره ما يعيشها ففيه وجهان (أحدهما) لها الفسخ لأن نفقة اليوم لا تتبعض . (والثاني) ليس لها الفسخ لانها تصل الى كفايتها .

وان كان يوما يجد قدر الكفاية ولا يجد يوما ثبت لها الفسخ لاته لا يحصل لها في كل يوم الا بعض النفقة .

الشرح حديث أبى هريرة أخسرجه الدارقطنى والبيهقى في السنن الكبرى من طريق عاصم القسارى عن أبى صالح عن أبى هريرة وأعله أبو حاتم ، ولكن للحديث شواهد عن سعيد بن المسيب عند سعيد بن منصور والشافعى وعبد الرزاق في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال « يفسرق بينهما » قال أبو الزناد: قلت لسعيد سنة ؟ قال سنة ، وهذا مرسل قوى ،

وعن عمر عند عبد الرزاق والمنذري والشافعي « أنه كتب الى امرأة الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم اما أن ينفقوا واما أن يطلقوا ويبعثوا ثفقة ما حبسوا » وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلي وابدا بمن تعول .

فقيل من أعول يا رسول الله ؟ قال امرأتك ممن تعول ، تقول : أطعمنى والا فارقنى ، جاريتك تقول : أطعمنى واستعملنى ، ولدك يقول : الى من تتركنى ؟ » رواه أحمد والدارقطنى باستاد صحيح وأخرجه الشيخان فى الصحيحين وأحمد من طريق آخر ، وجعلوا الزيادة المفسرة فيه من قول أبى هريرة ، وقد حسن استاده الحافظ ابن حجر مع كونه من رواية عاصم عن أبى صالح ، وقى حفظ عاصم مقال ،

والحديث الذي أخرجه البخاري عن أبي هريرة لفظه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلي وابدأ بمن تعول • تقول المرأة: اما أن تطعمني واما أن تطلقني ، ويقول العبد: أطعمني واستعملني • ويقول الابن: أطعمني والي من تدعني ؟ قالوا: يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال لا ، هذا من كيس أبي هريرة » •

اما الأحكام فانه اذا كان الزوج موسراً فصار معسراً فانه ينفق على زوجته نفقة المعسر ، ولا يثبت لها الخيار فى فسخ النكاح ، لأن بدنها يقوم بنفقة المعسر وان أعسر بنفقة المعسر كانت بالخيار بين أن تصبر وبين أن تفسخ النكاح ، وبه قال عمسر وعلى وأبو هريرة وابن المسيب والحسن البصرى وحماد بن أبى سلمة وربيعة ومالك وأحمد •

وقال عطاء والزهرى والثورى وأبو حنيفة وأصحابه: لا يثبت لها الفسخ، بل يرفع يده عنها لتكتسب وحكاه المسعودى قولا آخر لنا وليس بمشهور و دليلنا قوله تعالى « الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » فخير الله الزوج بين الامساك بالمعروف، وهو أن يمسكها وينفق عليها ، وبين التسريح باحسان و فاذا تعذر عليه الامساك بمعروف تعين عليه التسريح و

وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أذا أعسر الرجل بنفقة المرأته يفرق بينهما » ولأنه روى ذلك عن عمر وعلى وأبى هريرة ولا

مخالف لهم فى الصحابة ألا ما رواه صاحب الفتح عن الكوفيين من أنه يلزم المرأة الصبر وتتعلق النفقة بذمة الزوج • وحكاه فى البحر من كتب العترة عن عطاء والزهرى والثورى والقاسمية • وقالوا عن الأحاديث: انها معتلة •

ونجيب عن ذلك بأن الأحاديث المذكورة يقوى بعضها بعضا مع أنه لم يكن فيها قدح يوجب الضعف فضلا عن السقوط • والآية « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها » وكذا قولهم: « واذا أعسر ولم جد سببا يمكنه به تحصيل النفقة فلا تكليف عليه بدلالة الآية » فيجاب عيه بأنا لم نكلفه النفقة حال اعساره ؛ بل دفعنا الضرر عن امرأته وخلصناها من حباله لتكتسب لنفسها أو يتزوجها رجل آخر •

واحتجوا فيما فى صحيح مسلم من حديث جابر «أنه دخل أبو بكر وعمر على النبى صلى الله عليه وسلم فوجداه حوله نساؤه واجما ساكنا وهن يسألنه النفقة ، فقام كل منهما الى ابنته أبو بكر الى عائشة وعمر الى حقصة فوجاً أعناقهما فاعتزلهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك شهرا » فضربهما لابنتيهما فى حضرته صلى الله عليه وسلم لأجل مطالبتهما بالنفقة التى لا يجدها يدل على عدم التفرقة لمجرد الاعسار عنها وقالوا: ولم يزل الصحابة فيهم الموسر والمعسر ومعسروهم أكثر ه

ويجاب عن هذا بأن زجرهما عن المطالبة بما ليس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدل على عدم جواز الفسخ لأجل الاعسار ؛ ولم يرو أنهن طلبته ولم يجبن اليه ، كيف ؟ وقد خيرهن صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فاخترنه .

ومحل النزاع هل يجوز الفسنخ عند الاعسار أم لا؟ وقد أجيب عن هذا

الحديث بأن أزواجه صلى الله عليه وسلم لم يعدمن النفقة بالكلية ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قد استعاد من الفقر المدقع ؛ ولعل ذلك انما كان فيما زاد على قوام البدن • قال الشوكانى فى نيل الأوطار: وظاهر الأدلة أنه يثبت الفسيخ للمرأة بمجرد عدم وجدان الزوج لنفقتها بحيث يحصل عليها ضرر من ذلك • أ هم عا

اذا ثبت هذا فان كان لا يجد الا نفقة يوم بيوم لم يثبت لها الخيار فى الفسخ لأنه قادر على الواجب عليه ، وإن كان لا يجد فى أول النهار الا ما يغديها ووجد فى آخره ما يعشيها فهل يثبت لها الفسخ ؟ فيه وجهان حكاهما المصنف .

﴿ أحدهما ﴾ يثبت لها الفسخ لأن نفقة اليوم لا تتبعض •

( والثانى ) لا يثبت لها الفسخ لأنها تصل الى كفايتها • وان كان يجد نفقة يوم ثبت لها الفسخ لأنها لا يمكنها الصبر على ذلك • فهو كما لو لم يجد كل يوم الا نصف مد •

فسرع وإن كان نساجا ينسج فى كل أسسبوع ثوبا تكفيه أجرته الأسسبوع لم يثبت لها الفسخ ، لأنه يستطيع أن يستقرض لهذه الأيام ما تقتضيه لنفقتها فلا تققطع به النفقة عليها ، لأن الأجر اذا كان يكفيه وحده بدونها فانه يستطيع أن يقترض كما قررنا فلا يثبت لها الفسخ •

وان كانت نفقته بالعمل فعجز عنه بمرض ـ فان كان مرضا يرجى زواله باليومين والثلاثة لم يثبت لها الفسخ لأنه لم يلحقها الضرر • وان كان له مال غائب ـ فان كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ـ لم يجز لها الفسخ والا ثبت لها الفسخ لما ذكرناه في المرض وان كان له دين على ملىء لم يثبت لها الفسخ كما قلنا في الزكاة اذا كان بعض النصاب ديناً على ملىء وجب على الدائن الزكاة فيه ؛ لأن يسار الغريم كيساره ، واعساره كاعساره في تيسير النفقة واعسارها •

فروحته ثبت لها الفسخ وان علمت المرأة باعسار الرجل بالنفقة فتزوجته ثبت لها الفسخ ولأنه قد يكتسب بعد العقد أو يقترض أو يتهب الما جاز أن يعتبر حاله لم يلزمها حكم علمها به وان تؤوجته مع علمها به باعساره بالمهر فهل يثبت لها الفسخ أفيه وجهان (أحدهما) يثبت لها الفسخ كالنفقة (والتاني) لا يثبت لها الفسخ لأنها رضيت بتأخيره لأنه معسر به بخلاف النفقة فانها تجب بعد العقد و

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصمـــل وان كان الزوج موسرا وامتنع من الانفاق لم يثبت لهـا الفسـخ لاته يمكن الاستيفاء بالحاكم ، وان غاب وانقطع خبره لم يثبت لهـا الفسخ ، لأن الفسخ يثبت بالعيب بالاعسار ، ولم يثبت الاعسار ، ومن اصحابنا من ذكر فيه وجها آخر أنه شبت لها الفسخ لأن تعذر النفقة بانقطاع خـبره كتعذرها بالاعسار .

فصسل اذا ثبت لها الفسخ بالاعسار واختارت المقام معه ثبت لها في ذمته ما يجب على المسر من الطعام والادم والكسوة ونفقة العادم ، فاذا أيسر طولب بها لانها حقوق واجبة عجز عن أدائها ، فاذا قدر طولب بها كسسائر الديون ، ولا يشت لها في الذمة ما لا يجب على المسر من الزيادة على نفقة المسرلانه غير مستحق .

قصصل وان اختارت المقام بعد الاعسساد لم يلزمها التمكين من الاستمتاع ولها أن تخرج من منزله ، لأن التمكين في مقابلة النفقة ، فلا يجب مع عدمها ، وأن اختارت المقام معه على الاعساد ثم عن لها أن تفسخ فلها أن تفسخ ، لأن النفقة يتجدد وجوبها في كل يوم فتجدد حق الفسخ ، وأن تزوجت بفقير مع العلم بحاله ثم أعسر بالنفقة فلها أن تفسخ ، لأن حق الفسخ يتجدد بالاعساد بتجدد النفقة ،

فلمسل وان اختارت الفسخ لم يجز الفسخ الا بالحاكم لأنه فسنخ مختلف فيه فلم يصح بفير الحاكم كالفسخ بالتعنين ، وفي وقت الفسخ فولان (احدهما) أن لها الفسخ في الحال ، لأنه فسخ لتعدر العوض فتبت في الحال كفسخ البيع بافلاس المسترى بالثمن ، (الشاني) أنه يمهل ثلاثة أيام لأنه قد لا يقدر في اليوم ويقدر في عد ولا يمكن أمهاله أبداً لأنه يؤدى الى الأضرار بالمراة والثلاث في حد القلة فوجب أمهاله ، وعلى هذا لها أن تخرج في هذه الأيام من منزل الزوج ، لانها لا يلزمها التمكين من غير نفقة ) .

الشرح الأحكام: اذا كان الزوج موسراً حاضراً ، فطالبته بنفقتها فمنعها اياها لم يثبت لها الفسخ ؛ لأنه يمكنها التوصل الى استيفاء حقها بالحكم ، وفيه وجه آخر حكاه المسعودي أنه يثبت لها الفسنخ ؛ لأن الضرو يلحقها بمنعه النفقة فهو كالمعسر ، وايس بشء لأن العسرة عيب ،

وان غاب عنها الزوج وانقطع خبره ولا مال له ينفق عليها منه فهل يثبت لها الفسخ ؟ فيه وجهان ( أحدهما ) يثبت كتعذرها بالاعسار ( والثاني ) وهو قول الشيخ أبي حامد أنه لا يثبت لها الفسخ ، لأن الفسخ انما يثبت بالاعسار بالنفقة ولم يثبت اعساره .

فسرع اذا ثبت اعسار الزوج وخيرت بين ثلاثة أشياء: بين أن تفسخ النكاح وبين أن تقيم معه وتمكنه من الاستمتاع بها ويثبت لها ف ذمته ما يجب على المعسر من النفقة والأدم والكسوة ونفقة الخادم الى أن يوسر ، وبين أن يقيم على النكاح ولكن لا يلزمها أن تمكنه من نفسها ، بل تخرج من منزله ، لأن التمكين انما يجب عليها ببذل النفقة ، ولا تفقة هناك ، ولا تستحق في ذمته نفقة في وقت انفرادها عنه ، لأن النفقة انما تجب في مقابلة التمكين من الاستمتاع ولا تمكين منها له ، فان اختارت المقام معه ثم عن لها أن تفسخ النكاح كان لها ذلك ، لأن وجوب النفقة لها يتجدد ساعة بساعة ويوما بيوم ، فاذا عفت عن الفسخ بوجوب نفقة وقتها ورضيت به تجدد لها الوجوب فيما بعد فثبت لها الفسخ بخلاف الصداق اذا أعسر به فرضيت بالمقام معه ، فان خيارها يسقط لأنه يجب دفعة واحدة ولا يتجدد وجوبه ،

وان اختارت الفسخ قال الطبرى فى العدة: قولان • (أحدهما) قال ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره: انها لا تفسخ بنفسها ، بل ترفع الأمر الى الحاكم حتى يأمره بالطلاق أو يطلق عليه \_ لأنه موضع اجتهاد واختلاف \_ فكان الى الحاكم كالفسخ بالعنة ؛ (والثانى) أنها تفسخ بنفسها كالمعتقة تعت عبد • وهل يؤجل ؟ فيه قولان •

(أحدهما) لا يؤجل لأن الفسخ للإعسار وقد وجد الإعسار فثبت الفسخ في الحال كالعيب في الزوجين .

( والثانى ) يؤجل ثلاثة أيام لأن المكتسب قد ينقطع كسبه ثم يعدد والثلاث هي حد القلة فوجب اظاره ثلاثا ولا يلزمها المقام معه في هذه الثلاث في منزله بالأنه لا يلزمها التسكين من غير نفقة با فاذا قلنا بهذا فوجد في اليوم الثالث نفقتها وتعسرت عليه النفقة في اليوم الرابع فهل يجب أن يستأنف له المهال ثلاتة أيام ؟ فيه وجهان ( أحدهما ) يجب لأن العجز الأول ارتفع ( والثاني ) لا يجب لأنها تستضر بذلك والثاني ) لا يجب لأنها تستضر بذلك و

فرع وان كانت الزوجة صغيرة أو مجنونة فأعسر زوجها بالنفقة لم يكن لوليها أن يفسخ النكاح ؛ لأن ذلك يتعلق بشهوتها واختيارها ، والولى لا ينوب عنها في ذلك ، وان زوج الرجل أمته من رجل فأعسر الزوج بنفقتها ، فان كانت الزوجة معتوهة أو مجنونة قال ابن الحداد فلا يثبت الفسخ للسيد ، لأن الحيار اليها وليست من أهل الخيار قلا ينوب عنها السيد في الفسخ كما لواعن الزوج عنها ويلزم السيد أن ينفق عليها ان كان موسراً بحكم الملك ، وتكون نفقتها في ذمة زوجها الى أن يوسر ، فاذا أيسر عنها لأنها لا تملك المال ، وحاجتها قد زالت بانفاق السيد عليها • قال ابن الصباغ : وهذا فيه نظر ، لأن الأمة اذا كانت لا تملك العين فكذلك الدين ، فيجب أن يكون ما ثبت من الدين للسيد وله المطالبة به دونها •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل اذا وجد التمكين الوجب للنفقة ولم ينفق حتى مضت مدة صارت النفقة دينا في ذمته ولا تسقط بمضى الزمان ، لانه مال يجب على سبيل البعل في عقد معاوضة فلا يسقط بمضى الزمان كالثمن والأجرة والمهر ، ويصح ضمان ما استقر منها بمضى الزمان ، كما يصح ضمان سائر الديون .

وهل يصح ضمانها قبل استقرارها بمضى الزمان ؟ فيسه قولان بنساء على

القولين في النفقة هل تجب بالعقد أو بالتمكين ؟ فيه قولان : قال في الجديد تجب بالتمكين وهو الصحيح ، لانها لو وجبت بالعقد للكت المطالبة بالجميع كلهر والأجرة وعلى هذا لا يصح ضمانها لأنه ضمان مالم يجب .

وقال في القديم: تجب بالمقد لأنها في مقابلة الاستمتاع والاستمتاع يجب بالمقد فكذلك النفقة ، وعلى هذا يصح أن يضمن منها نفقة موصـــوفة لمدة معلومة .

فصـــل اذا اختلف الزوجان في قبض النفقة فادعى الزوج انهــا قبضت وانكرت الزوجة فالقول قولها مع يمينها لقوله عليه السلام « اليمين على المدعى عليه » ولأن الأصل عدم القبض .

وان مضت مدة لم ينفق فيها وادعت الزوجة انه كان موسرا فيلزمه نفقة الموسر ، وادعى الزوج انه كان معسراً فلا يلزمه الا نفاة المعسر نظرت \_ فان عرف له مال \_ فالقول قولها \_ لأن الاصل بقاؤها ، وان لم يعرف له مال قبل ذلك فالقول قوله لأن الاصل عدم المال .

وان اختلفا في التمكين فادعت المراة انها مكنت وانكر الزوج فالقول قبوله لان الاصل عدم التمكين وبراءة الذمة من النفقة ، وان طلق زوجته طلقة رجعية وهي حامل فوضعت واتفقا على وقت الطلاق واختلفا في قت الولادة فقيال الزوج : طلقتك قبل الوضع فانقضت العدة فلا رجعة لى عليك ولا نفقة لك على ، وقالت المرأة : بل طلقتني بعد الوضع فلك على الرجعة ولى عليسسك النفقة ، فالقول قول الزوج أنه لا رجعة لى عليك ، لانه حق له فقبل أقراره فيه ، والقول قول المراة في وجوب العدة لانه حق عليها فكان القول قولها ، والقول قولها مع يمينها في وجوب النفقة ، لان الإصل بقاؤها ، والله أعلم ) .

الشرح الأحكام: نفقة الزوجة لا تسقط بمضى الزمان ، فاذا مكنت المرأة الزوج من نفسها بزماناً ولم ينفق عليها وجبت لها نفقة ذلك الزمان ، سواء فرضها الحاكم أو لم يفرضها ، وبه قال مالك وأحمد .

وقال أبو حنيفة: يسقط عنه الا أن يفرضها الحاكم • دليلنا أنه حق يجب مع اليسار والإعسار فلا يسقط بمضى الزمان كالدين • وفيه احتراز من نفقة الأقارب ـ فان أعسر الزوج بنفقة ما مضى ـ لم يثبت لها الفسخ ، لأن الفسخ جعل ليرجع اليها ما فى مقابلة النققة ، والنفقة للزمان الماضى فى

مقابلة تمكين قد مضى • فلو قسخت النكاح لأجلها لم يرجع اليها ما في مقابلتها ، فهو كما لو أفلس المشترى والمبيع بألف ، فانه لا يثبت للسائع الرجوج الى المبيع • وأن أبرأت الزوج عنها صحت براءتها ، لأنه دين معلوم فصحت المبراءة منه كسائر الديون •

فسرع اذا تزوج الرجل امرأة ومكنته من نفسها زمانا ثم اختلفا في النفقة فادعى الزوج أنه قد أنفق عليها وقالت لم ينفق على ولا بيئة للزوج فالقول قول الزوجة مع يمينها ، سواء كان الزوج معها أو غائبًا عنها ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وقال مالك: ان كان الزوج غائبًا عنها فالقول قولها ، وان كان حاضر معها فالقول قول الزوج مع يمينه ، لأن الظاهر أنها لا تسلم اليه الا بعد أن تتسلم النفقة وهكذا قال في الصداق .

ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » والزوجة تنكل القبض فكان القول قولها ؛ ولأنهما زوجان اختلفا في قبض النفقة فكان القول قولها ، كما لو سلمت تفسها والزوج غائب .

وان سلمت نفسها اليه إزماناً ولم ينفق عليها أو أأنفق عليها فيه نفقة معسر وادعت أأنه كان موسراً فيه ، وادعى أنه كان معسراً ولا بيبة لها على يساره ذلك الوثت ، فان عرف له مال قبل ذلك فالقول قولها مع يمينها ؛ لأن الأصل بقاء المال ، وان لم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه لأن الأصل عدم السيار .

فرع ان ادعت الزوجة أنها مكنت الزوج من نفسها وأنكر فالقول قوله مع يمينه ؛ لأن الأصل عدم التمكين •

وان طلق امرأته طلقة رجعية وولدت واتفقا على وقت الطلاق واختلفا في الولادة فقال الزوج: ولدت بعد الطلاق فلا رجعة لى ولا تفقة لك، وقالت المرأة ولدت قبل الطلاق فلى العدة ولك الرجعة ولى عليك النفقة فلا رجعة للزوج لأنه أقر بسقوط حقه منها وله أن يتزوج بأختها وبأربع سواها، وعلى الزوجة العدة لأنها مقرة بوجونها عليها، وتحلف المرأة أنها

ولدّت قبل أن يطلقها وتستحق النفقة لأنهما اختلفا فى وقت ولادتها وهى أعلم بها ، ولأنهما اختلفا فى سقوط النفقة والأصـــل بقاؤها حتى يعلم سقوطها ، والله أعلم •

#### قال المصنف رحه الله تعالى

#### باب نفقة المعتدة

اذا طلق آمرأته بعد الدخول طلاقا رجعيا وجب لها السكنى والنفقة في العدة لأن الزوجية باقية والتمكين من الاستمتاع موجود ، فان طلقها طلاقا بالنسا وجب لها السكنى في العدة ، حائلا كانت او حاملا ، لقوله عز وجل ((أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ، ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن )) .

وأما النفقة فانها أن كانت حائلا لم تجب ، وأن كانت حاملا وجبت لقبوله عز وجل (( وأن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن )) فأوجب النفقة مع الحمل ، وهل تجب النفقة للحمل ؟ أو للحامل بسبب الحمل ؟ فيه قولان .

قالَ في القديم: تجب للحمل لأنها تجب بوجوده وتسقط بعدمه.

وقال في الأم: تجب للحامل بسبب الحمل وهو الصحيح ـ لانها لو وجبت للحمل لتقدرت بكفايته ، وذلك فحصل بما دون المد .

فان قلنا تجب للحمل لم تجب الاعلى من تجب عليه نفقة الولد ، فان كانت الزوجة أمة والزوج حراً وجبت نفقتها على مولاها ، لأن الولد مملوك له ، وان قلنا : تجب النفقة للحامل وجبت على الزوج ، لأن نفقتها تجب عليه وان كان الزوج عبداً وقلنا : أن النفقة للحامل وجبت عليه ، وان قلنا تجب الحمل لم تجب لان العبد لا يلزمه نفقة ولده .

فصـــل اذا وجبت النفقة للحمل أو للحامل بسبب الحمل ففى وجوب الدفع قولان (أحدهما) لا يجب الدفع حتى تضع الحمل لجواز أن يكون ريحا فانفش ، فلا يجب الدفع مع الشك (والثاني) يجب الدفع يوما بيوم ، لأن الظاهر وجود الحمل ، ولائم جعل كالمتحقق في منع النكام وفسلخ البيع في الجارية المبيعة والمنع من الأخذ في الزكاة ووجوب الدفع في الدية فجعل

كالتحقق في دفع النفقة فان دفع اليها ثم بان أنه لم يكن بها حمل - فان قلنا تجب يوما بيوم - فله أن يرجع عليها لأنه دفعها على أنها واجبة ، وقد بان أنها لم يجب فثبت له الرجوع ، وأن قلنا : أنها لا تجب ألا بالوضع ، عان دفعها بامر الحاكم فله أن يرجع لأنه أذا أمره الحاكم لزمه الدفع فثبت له الرجوع بامر الحاكم فله أن يرجع فأن شرط ذلك عن يفقتها أن كانت حاملا فلم أن يرجع لأنه دفع عما يجب وقد بان أنه لم يجب ، وأن لم يشرط لم يرجع لأن الظاهر أنه متبرع ) .

الشرح الأحكام: إذا طلق امرأته بعد الدخول طلاقا رجعيا فانها تستحق على الزوج جميع ما تستحق الزوجة الا بالقسم إلى أن تنقضى عدنها؛ وهو اجماع وأن كان الطلاق بأننا وجت لها السكنى حائلا كانت أو حاملا ، وأما النفقة فان كانت حائلا لم يجب لها وأن كانت حاملا وجبت ، وقال ابن عباس وجابر: لا سكنى للبائن وبه قال أحمد واسحاق ، وقال أبو حنيفة تجب النفقة للبائن سواء كانت حاملا أو حائلا ،

دليلنا قوله تعالى: «أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ، وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » فأوجب السكنى للمثلقات بكل حال ، وأوجب لهن النفقة بشرط ان كن أولات حمل لا نفقة لهن •

وروى أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها الاثا وهو غائب بالشام فجعل اليها وكيله كف من شعير فسخطته ؛ فقال لها إلا نفقة لك الا أن تكونى حاملا ، انما هو متطوع عليك ، فأتت النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال لها : لا نفقة لك الا أن تكونى حاملا ، واعتدى عند أم شريك .

اذا نبت هذا فهل تجب النفقة للحمل أو للحامل لأجل الحمل ؟ في ( والثانى ) أنها تجب للحامل لأجل الحمل وهو الأصح ؛ لأنه تجب عليه قولان : ( أحدهما ) أنها تجب للحمل لأنها تجب عليه بوجوده ولا تجب عليه مع عدمه فدل على أنها تجب له ه

نفقة الزوجة مقدرة ؛ ولو وجبت للحمل لتقدرت بقدر كف يته كنفقة الأقارب ، والجنين يكتفى بدون المد .

وان تزوج الحر أمة فطلقها طلاقا بائنا وهي حامل ، فان قلنا : ان النفقة تجب للحمل لم تجب عليه النفقة لأن ولده منها مملوك لسيدها ، وشقة المملوك على سيده ، وان قلنا : ان النفقة للحاهل وجب على الزوج تفقتها ، وان تزوج العبد بحرة أو أمة فأبانها وهي حامل - فان قلنا : ان النفقة للحمل - لم تجب عليه النفقة ، لأن ولده من الأمة هملوك لسيد الأمة ، ولحمل وولده من الحرة لا تجب عليه تفقة ولده ولا وولده ، وان قلنا : ان النفقة للحامل وجبت عليه النفقة ، وان كان الحمل غنيا وقلنا : ان النفقة للحمل فهل تجب على أبيه ؟ فيه وجهان حكاهما القاضي في كتاب الخناثي ،

قال الشاشي من أصحابنا : ويصح ابراء الزوجة عنها على القولين •

وان طلق امرأة طلاقا بائنا وهي حامل فارتدت الزوجة فقد قال ابن الحداد: تسقط تفقتها ، فمن أصحابنا من وافقه وقال تسقط تفقتها قولا واحداً لأنها تتعلق بمصلحتها وهي المستحقة لها فسقطت بردتها .

ومنهم من خالفه وقال: اذا قلنا: ان النفقة للحامل سقطت ردتها ، وان قلنا: ان النفقة للحمل فلا تسقط بردتها لأن الحمل محكوم باسلامه قلا يسقط حقه بردتها وان أسلست الزوجة وتخلف الزوج فى الشرك فعليه نفقتها الى أن تنقضى عدتها حائلا كانت أو حاملا ، فمن أصحابنا من وافقه ومنهم من خالفه وقال: هذا اذا قلنا: ان النفقة للحامل • فأما اذا قلنا: ان النفقة للحمل وجبت له النفقة ، لأنه محكوم باسلامه •

وان مات الزوج قبل وضع الحمل وخلف أبا فقد قال أبو اسحاق المروزى: تسقط النفقة لأنه محكوم باسلامه ، وان مات الزوج قبل وضع الحمل وخلف أبا فقد قال أبو حامد: اذا قلنا: ان النفقة تجب للحمل أوجبت على جده ، لأنه تجب عليه نفقة ولده .

مسسالة اذا طلق امرأته وهي حامل فهل يجب عليه أن يدفع اليها النفقة يوما بيوم أو لا يجب عليه الدفع حتى تضع ؟ فيه قولان ( أحدهما )

لا يجب عليه دفع النفقة حتى تضع ، فاذا وضعت الولد وجب عليه دفع نفقتها لما مضى لأنه لا يجب عليه الدفع بالشك والحمل غير متحقق الوجود قبل الوضع ، بل يجوز أن يكون ريحا فينفش .

(والقول الثانى) : انه يجب عليه أن يدفع اليها نفقة يوم بيوم وهو الأصح لا لقوله تعالى « وان كن أولات حمل فأتفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » فأمر نا بالانفاق عليهن حتى يضعن حملهن » وهذا يقتضى وجوب الدفع ، ولأن الحمل أمارات وعلامات ، فاذا وجدت تعلق الحكم بها في وجوب دفع النفقة ، كما تعلق الحكم بها في منع أخذ الحمل في الزكاة ، وفي جواز رد الجادية المبيعة ، وفي منع وطء الجارية المسبية والمشتراة وفي جواز أخذ الخلفة في لدية ،

فاذا قلنا: لا يجب الدفع حتى تضع لم تحتج الى علامة وأمارة بل تعتد ؛ فاذا وضعت ولدا يحوز أأن يكون منه لزمه أن يدفع اليها النفقة من حين الطلاق الى حين الوضع ، فان ادعت أنها وضعت وصدقها فلا كلام ، وان كذبها فعليها أن تقيم البينة على الوضع شاهدين أو شاهدا وامرأتين أو أربع تسوة ، لأنه يمكنها اقامة البينة على ذلك ،

وان قلنا : يحب عليه أن يدفع اليها نفقة كل يوم بيوم فادعت أنها حامل فان صدقها الزوج وجب عليه أن يدفع اليها نفقة كل يوم من وقت الطلاق الى حين الحكم بقولهن انها حامل دفعة واحدة ، ووجب عليه أن يدفع اليها تفقة كل يوم بيوم من حين الحكم بقولهن الى حين الوضع •

ولو سألته أن يحلف لها ما يعلم أنها حامل ، فالذي يقتضى المذهب أنه يلزمه أن يحلف لجواز أن يخاف من اليمين فيقر أنها حامل أو ينكل عن اليمين فيرد عليها فادا حلفت وجب عليه الدفع ؛ لأن يمينها مع نكوله كاقراره في أحد القولين ، وكبينة يقيمها في القول الآخل ، والجميع يجب به الدفع .

فرع فان طلقها طلاقا بائنا فقال القوابل: أن بها حملا فأنفق عليها فبان أنه لا حمل بها ، أو ولدت ولدا لا يجوز أن يكون منه ـ فان قلنا : انه يجب عليه أن يدفع اليها نفقة كل يوم بيوم كان له أن يرجع عليها بما دفع اليها من النفقة سواء دفعه بأمر الحاكم أو بغير أمره ، وسواء شرط أنه نفقة أو أطلق ؛ لأنه دفع اليها النفقة على أنها واجبة عليه ؛ وقد بان أنه لا نفقة عليه لها •

وان قلنا: انه لا يجب عليه اللغع الا بعد الوضع نظرت - فان كان قد دفع اليها بحكم الحاكم - كان له الرجوع ، لأن الحاكم أوجب عليه الدفع وقد بان أنها لم تكن واجبة عليه ، وان دفعها بغير حكم الحاكم ، فان كان قد شرط أن ذلك عن نفقتها ان كانت حاملا ، فله أن يرجع عليها لأنه بان أنها ليست بحامل ولا نفقة عليه ، وان دفعها من غير شرط لم يرجع عليها بشىء ، لأن الظاهر أنه تطوع بالإنهاق عليها ه

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصيل فان تزوج امراة ودخل بها ثم انفسخ النكاح برضاع او عيب ، وجب لها السكنى في العدة ، واما النفقة فانها أن كانت حائلاً لل لعجب وان كانت حاملاً وجبت ، لانها معتدة عن فرقة في حال الحياة ، فسكان حكمها في النفقة والسكنى ما ذكرناه كالمطلقة ،

وان لاعنها بعد الدخول - فان لم ينف الحمل - وجبت النفقة ، وان نفى الحمل لم تجب النفقة ، لأن النفقة تجب في احد القولين للحمل ، والشائى تجب لها بسبب الحمل والحمل منتف عنه فلم تجب بسببه نفقة ، وأما السكنى فغيها وجهان (أحدهما) تجب لانها معتدة عن فرقة في حال الحياة ، فوجب لها السكنى كالمطلقة (والثانى) لا تجب لما روى ابن عباس رضى الله عنه ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن لا تثبت لها)) من أجل أنهما يغترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها ، ولانها لم تحصن ماءه فلم يلزمه سكناها) .

الشرح حديث ابن عباس رواه البزار « أن رجلا طلق امرأته فجاءت الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : « لا نفقة لك ولا سكنى » •

قال الهیثمی فی مجمع الزوائد: وفیه ابراهیم بن اسماعیل بن أبی حبیبة وهو متروك . أما الأحكام فقد قال الشافعي: وأن كان يملك رجعتها فلم تعتد بثلاث حيض أو كان حيضها مختلفا فيطول ويقصر لم أجعل لها الا الأقصر • ا هـ •

واختلف أصحابنا في تأويلها ، فقال أبو اسحاق تأويلها هو أن يطلق امرأته طلاقا رجعيا فأنفق عليها وظهر بها حمل في العدة ، ووضعت لأكثر من أربع سنين من وقت الطلاق \_ فال قلنا : انه يلحقه و فعليه نفقتها الى أن وضعت قلا كلام ، وإن قلنا : انه لا يلحقه وينتفي عنه بغير لعان فانها لا تكون معتدة به ولا نفقة عليه لها مدة حملها ، وانما عدتها بالأقراء وتسأل من أين الحمل ؟ فان قالت هو من غيره بشبهة أو زنا قلنا لها أي وقت حملت به ؟ فان قالت بعد انقضاء عدتي بالأقراء على الأول فعلى الأول تفقتها مدة عدتها بالأقراء لا غير ، وإن قالت حملت به بعد أن مضي من عدته فرءان كان على الزوج نفقتها مدة عدتها بالقرء الشالث بعد الحمل ، ومدة عدتها بالقرء الشالث بعد الحمل ،

وان قالت هذا الولد من هذا الزوج وطئنى فى عدى ، أو راجعنى ثم وطئنى فان أنكرها حلف ، لأن الأصل عدم ذلك ، فاذا حلف بطل أن تعتملا بالحمل منه وقلنا له : فسر أنت كيف اعتدت منك ، فان قال حملت به قبل أن يمضى لها شيء من الأقراء فانها تعتد بثلاثة أقراء عنه بعد الوضع ولها عليه نفقة ذلك الوقت ، وأن قال انقضت عدتها منى بالأقراء ثم حملت به بعمد ذلك فقد اعترف أنها اعتدت عنه بالأقراء ، فان كان حيضها لا يختلف فالا نفقة مدة ثلاثة أقراء ، وأن كان حيضها يختلف فتارة تمضى أقراء في سسنة وتارة في ستة أشهر وتارة في ثلاته أشهر واختلفا في عدتها كان لها نفقة ثلاثة أشهر لأنه اليقين ،

ومن أصحابنا من قال: تأويلها أن يطلقها طلاقا رجعيا ، وأتت بولله لأكثر من أربع سنين من وقت الطلاق وقلنا : لا يلحقه \_ فان عدتها بالأقراء عنه ، فيرجع اليها كيف الاعتداد منها بالأقراء ، فاذا ذكرت \_ فان كان حيضها لا يختلف كانت لها نفقة ثلاثة أقراء ، وأن كان يحتلف فيطول ويقصر لم يكن لها الا نفقة الأقصر لأنه اليقين ، وبهذا قال أحمد ،

ومن أصحابنا من قال: تأويلها اذا طلقها طلاقا رجيعيا وتحكمنا لها بالنفقة وأتت بولد لأكثر من أربع سنين من وقت الطلاق \_ وقلنا: لا يلحقه وكانت تحيض على الحمل • وقلنا: انه حيض \_ فانها تعتد عنه بالأقراء الموجودة على الحمل ، فان كان حيضها لا يختلف فلها تفقة ثلاثة أقراء • وأن كان يختلف لم يكن لها الا نفقة الأقصر لأنه اليقين •

قال العمراني في البيان: وهذا ضعيف جداً وعلل ذلك بأنها على هـــذا القول يكون لها نفقة الأقراء على الحمل طالت أو قصرت •

ومن أصحابنا من قال: تأويلها اذا طلقها طلاقا رجعيا فذكرت أن حيضها ارتفع بغير عارض ، فانها تتربص على ما مضى ، فاذا زعمت أن حيضها ارتفع بغير عارض فقد اعترفت تحقيق حق لها وهو العدة والرجعة فيقبل قولها فيه ، وحق لها وهو النفقة فلا يقبل قولها فيه بل يجعل لها نفقة الأقصر لأنه اليقين والتأويل الأول أصح .

فأما اذا طلقها طلاقا فظهر بها أمارات الحمل فأنفق عليها ثم بان أنه لم يكن حملا وانما كان ريحا فانفش فانه يسترجع نفقة ما زاد على ثلاثة أقراء ، فيقال لها : كم كانت مدة أقرائك \_ فان أخبرت بذلك \_ كان القول قولها مع يمينها •

وان قالت : لا أعلم فى كم انقضت عدتى الا أن عادتى فى الحيض كذا وعادتى فى الطهر كذا حسبنا ذلك ورجع الزوج بنفقة ما بعد ذلك .

وان قالت: حيضى يختلف ولا أعلم قدر الثلاثة الاقراء نظرنا الى أقل ما تذكره من الحيض والطهر فحسبنا لها ثلاثة أقراء ورجع عليها بما زاد على ذلك وان قالت لا أعلم قدر حيضى وطهرى ، فحكى ابن الصباغ أن الشافعى قال : جعلنا الأقراء ثلاثة أشهر لأن ذلك هو الغالب في النساء ورجع بالباقى.

فــــرع قال أبو اسحاق المروزى : ولا يجب للبائن الكسوة ، وان وجبت لها النفقة ، والله أعلم •

#### قال الصنف رحه الله تعالى

قصل وان تكح امراة نكاحاً فاسداً ودخل بها وفرق بينهما لم تجب لها السكنى ، لانها اذا لم تجب مع قيام الفراش واجتماعهما على النكاح ، فلأن لا تجب مع زوال الفراش والافتراق أولى ، وأما النفقة فأنها أن كانت حائلا لم تجب لأنها أذا لم تجب في المعدة عن نكاح صحيح فلأن لا تجب في العدة عن النكاح الفاسد ، ولى وان كانت حاملا فعلى القولين ، أن قلنا : أن النفقة للحامل لم تجب ، لأن حرمتها في النكاح الفاسد غير كاملة ، وأن قلنا : أنها تجب الحمل وجبت ، لأن الحمل في النكاح الفاسد على كاملة ، وأن قلنا : أنها الحمل وجبت ، لأن الحمل في النكاح الفاسد كالحمل الفاسد في الناح

فصل وان كانت الزوجة معتدة عن الوفاء لم تجب لها النفقة ، لان النفقة انما تجب للمتمكن من الاستمتاع ، وقد زال التمكين بالوت أو بسبب الحمل ، والميت لا يستحق عليه حق لاجل الولد ، وهل تجب لها السكنى ؟ فيه قولان : ( أحدهما ) لا تجب ، وهو اختيار المزنى ، لانه حق يجب يومة بيوم فلم تجب في عدة الوفاة كالنفقة ،

( والثاني ) تجب لما دوت فريعة بنت مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( اعتدى في البيت الذي آتاك فيه وفاة زوجك ، حتى يباغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشراً )) ولانها معتدة عن نكاح صحيح فوجب لها السكني كالطلقة ) .

الشرح حديث فريعة بنت مالك مضى فى العدد تخريجه • قال ابن عبد البر فى الاستيعاب فريعة بنت مالك بن سنان أخت أبى سعيد الخدرى «كان يقال لها الفارعة شهدت بيعة الرضوان ، وأمها أم حبيبة بنت عبد الله ابن أبى بن سلول • روت عن الفريعة هذه زينب بنت كعب بن عجرة حديثها فى سكنى المتوفى عنها زوجها فى بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله • استعمله أكثر فقهاء الامصار • ا ه •

اما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه: وكل ما وصفنا من متعة أو نفقة أو سكني فليست الأفي فكاح صحيح •

وجملة ذلك أنه اذا تزوج امرأة تزويجا فاسدا ، كالنكاح بلا ولي ولا

شهود أو فى عدتها فانه يفرق بينهما ، فان كان قبل الدخول فانه لا يتعلق بالنكاح حكم وان كان بعد الدخول فلها مهر المثل ، وعليها العدة ولا سكنى لها ؛ لأن السكنى تجب عن نكاح صحيح ولا نكاح ههنا .

وأما النفقة فان كانت حائلا فلا نفقة لها ، لأنه اذا لم تبجب النفقة للبائن الحائل فى النكاح الصحيح فلان لا تجب لها فى النكاح الفاسد أولى وان كانت حاملا \_ فان قلنا ان النفقة تجب للحامل \_ لم تجب لها ههنا نفقة لأن النفقة انما تجب عن نكاح صحيح له حرمة ، وهذا النكاح لا حرمة له ، وان قلنا : ان النفقة للحمل وجب لها النفقة ، لأن هذا الولد لاحق به ، فهو كما لو حملت منه فى نكاح صحيح ،

وأما اذا وقع النكاح صحيحاً ثم انفسخ برضاع أو عيب بعد الدخول فانه يجب عليها العدة • قال الشيخ أبو اسحاق هنا : ويجب لهـــا السكنى فى العـــدة •

وأما النفقة \_ فان كانت حائلا \_ لم تجب وان كانت حاملا وجبت لأنها معتدة عن فرقة في حال الحياة ، فكان حكمها ما ذكرناه كالطلاق ، وقال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : حكمها في السكني والنفقة حكم النكاح الفاسد ، لأن حكم النكاح الذي ينفسخ بعد الدخول حكم النكاح الذي يقع فاسدا .

فسيرع وان قذف امرأته وهي حامل ونفي حملها فلاعنها انفسخ النكاح بينهما فاعتدت بوضع الحمل ولا نفقة لها في حال العدة ؛ لأن النفقة للحمل في أحد القولين ولها لأجل الزوجية في الثاني والحمل غير لاحق به فلم تجب لها النفقة ، وهل تجب لها السكني ؟ •

حكى القاضى أبو الطيب والشيخ أبو اسحاق هنا فيه وجهين (أحدهما) لا يجب لها السكنى لما روى ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى في المتلاعنين أن يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً ولا تفقة لها ولا بيت لأنهما يفترقان بغير طلاق (والثانى) أن لها السكنى • قال ابن الصباغ ولم يذكر

الشيخ أبو حامد غيره ، لأنها معتدة عن فرقة فى حال الحياة فهى كالمطلقة • قال ابن الصباغ : وقد ذكرنا فيما مضى أن الفسخ الطارىء بمنزلة النكاح الفاسد ، وهذا فسنخ ، وايجاب السكنى يناقضه ، غير أنه يتعلق بقول الزوج ، فجرى مجرى قطع النكاح بغير الطلاق •

وكما قلنا في الخلع اذا قلنا انه فسخ ، وان لاعنها ولم ينف الحمل قال الشيخ أبو اسحاق هنا وحبت لها النفقة ، وان أبان زوجته بالثلاث وبالخلع وظهر بها حمل فنفاه \_ وقلنا يصح لعانه قبل الوضع فلاعن \_ سقطت عنه النفقة ، وهل يسقط عنه السكنى \_ ان قلنا للملاعنة السكنى في التي قبلها \_ فههنا أولى ، وان قلنا في التي قبلها : لا سكنى لها قال القاضي أبو الطيب : احتمل هنا وجهن : (أحدهما) لها سكني لأنها اعتدت عن الطلاق (والثاني) لا سكنى لها لأن تفقها سقطت لأجل اللعان فكذلك السكنى ، فان أكذب الزوج بعد اللعان لحقه نسب الولد وكان عليه النفقة لها لما مضى والى أن تضع ،

قان قيل فهالا قلتم أنه لا نفقة لها لما مضى على القول الذي يقول ان النفقة للحمل ؛ لأن نفقة الأقارب تسقط بمضى الزمان ؟

قلنا انما نقول ذلك الذاكان القريب هو المستوفى لنفقته ، وههنا المستوفى الوجة فصارت كنفقة الزوجة ، فلا تسقط بمضى الزمان •

وأما المعتدة المتوفى عنها زوجها فلا يجب لها النفقة حائلا كانت أو حاملا ، وبه قال ابن عباس وجابر ، وروى أنهما قالا : لا نفقة لها ، حسبها الميراث ، وذهب بعض الصحابة الى أنها اذا كانت حاملا فلها النفقة ، وعند أحمد أن المعتدة من الوفاة ان كانت حائلا فلا نفقة لها ولا سكنى ، وان كانت حاملا ففيها روايتان ( إحداهما ) لها السكنى والنفقة لأنها حامل من زوجها فكانت لها السكنى والنفقة كالمفارقة فى الحياة ،

( والثانية ) لا سكني لها ولا تفقة لأن المال قد صار للورثة ونفقة الحامل وسكناها انما هو للحمل أو من أجبله ولا يلزم ذلك الورثة ؛ لأنه ان كان

للميت ميراث فنفقة الحمل من نصيبه ؛ وان لم يكن له ميراث لم يلزم وارث الميت الانفاق على حمل امراته كما بعد الولادة .

قال القاضي وهذه الرواية أصح عند ابن قدامة وغيره •

ودليلنا أنه لا يخلو اما أن يقال هذه النفقة للحامل أو للحمل فبطل أن يقال انها للحامل لأنها لا تستحق النفقة اذا كانت حائلا ، وبطل أن يقال انها للحمل لأن الميت لا يستحق عليه نفقة الأقارب فلم تجب ، وهل تجب لها السكنى ؟ فيه قولان مضى بيانهما في العدد .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل اذا حبست زوجة المفقود أربع سنين فلها النففة لأنهسا محبوسة عليه في بيته ، فإن طلبت الفرقة بعد أربع سنين ففسرق الحساكم بينهما ، فإن قلنا بقوله القديم أن التفريق صحيح فهى كالمتوفى عنها زوجها لانها معتدة عن وفاة فلا تجب لها النفقة ، وفى السكنى قولان ، فإن رجسع الزوج فإن قلنا : تسلم اليه عادت إلى نفقته في الستقبل ، وإن قلنا : لا تسلم اليه لم يكن لها عليه نفقة ، فإن قلنا بقوله الجديد وإن التفريق باطل ، فلهسا النفقة من مدة التربص ومدة المدة لانها محبوسة عليه في بيته ، وإن تزوجت سقطت نفقتها لانها صارت كالناشرة ، وأن لم يرجع أنزوج ورجعت إلى بيتها وقعدت فيه ـ فإن قلنا بقسوله الجديد ، فهل تعود نفقتها بعودها إلى البيت ؟ فيه وجهان ،

( أحدهما ) تعود لأنها سقطت بنشوزها ، فعادت بعودها .

(والثانى) لا تعود لأن التسليم الأول قد بطل فلا تعود آلا بتسليم مستأنف كما أن اأوديعة أذا تعدى فيها ثم ردها إلى المكان لم تعد الأمانة ، ومن اصحابنا من قال : أن كان الحاكم فرق بينهما وأمرها بالاعتداد ، واعتسدت وفارقت البيت ، ثم عادت اليه لم تعد نفقتها لأن التسليم الأول قد بطل لحكم الحاكم ، وأن كانت تربصت فاعتدت ثم فارقت البيت ثم عادت اليه عادت النفقة لأن التسليم الأول لم يبطل من غير حكم الحاكم ، والله اعلم .

الشرح الأحكام: أذا غاب الرجل عن المرأته وهي في مسكنه الذي

أسكنها فيه وانقطع خبزه عيها ؛ فان اختارت المقام على حالتها فالنفقة واجبة على الزوج لأنها مسلمة لنفسمها ، وان رفعت الأمر الى الحساكم وأمرها بالتربص أربع سنين فلها النفقة على زوجها ؛ لأن النفقة انما تسقط بالنشهوز أو بالبينونة ولم يوجد واحد منهما ؛ فان حكم الحاكم بالفرقة بينهما بعد أربع سنين واعتدت أربعة أشهر وعشرا لافان قلنا بقوله القديم وأن الفرقة قد وقعت ظاهرًا وباطنا ؛ أو ظاهرة فانها كالمعتدة عن الوفاة فلا يجب لهـــا النفقة فيها ؛ وهل يجب السكني ؟ فيه قولان ؛ فان رجع زوجها ؛ فان قلنا : أن الفرقة وقعت ظاهراً وباطناً فهي أجبية منه ولا تجب لها عليه نفقــة ولا سكني • وان قلنا : ان الفرقة وقعت فى الظاهر دون الباطن زدت اليه ووجبت لها النفقة من حين ردت اليه . وان قلنا بقوله وأن حكم الحاكم لا ينفذ ، فانها ما لم تتزوج فنفقتها على الأول لأنها محبوسة عليه ؛ وانما تعتقد هي أن الفرقة قد وقعت وهذا الاعتقاد لا يؤثر في سقوط نفقتها ، فان تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر سقطت تفقتها عن الأول لأنها كالناشزة عن الأول فسقطت نفقتها عنه ، فإن دخل الثاني بها وفرق بينهما فعليها أن تعتـــد عنه ولا نفقة لها على الأول لأنها معتدة عن الثاني، فان رجعت الى منزل الأول بعد انقضاء عدة الثاني أو قبل أن يدخل بها الشاني، فهل تستحق النفقة على الأول ؟

قال الشافعي في المختصر : لا تفقة لها في حال الزوجية ولا في حال العدة وهذا يقتضي أن لها النفقة بعد انقضاء العدة .

وقال فى الأم: لا تُفقة لها فى حال الزوجية ولا فى حال العدة ولا بعدها . وأختلف أصحابنا فيها على طريقين ، قال العمرانى من أصحابنا من قال : فيها قولان وحكاهما الشيخ أبو اسحاق ( يعنى الشيرازى ) وجهين :

( أحدهما ) تجب لها النفقة من حين عادت الى منزله ، لأن النفقة سقطت بنشورها وقد زال النشور فعادت تفقتها •

( والثاني ) لا يجبُّ لها النفقة لأن التسليم الأول قد سقط بنشوزها فلم

تعد الا بتسليم ثان ، وليس ههنا من يتسلمها ، فعلى هذا الطريق اذا خرجت امرأة الحاضر من منزلها ناشزة ثم عادت اليه ، فهل تعود نفقتها من غير أن يتسلمها الزوج ؟ فيه وجهان بناء على هذين الوجهين .

ومن أصحابنا من قال: ليست على قولين ؛ وأنما هي على أختلاف حالين فالموضع الذي دل عليه مفهوم كلامه ألل النفقة لها ؛ أراد اذا تزوجت بالثاني من غير أن يحكم لها الحاكم بالفرقة فاذا عادت الى منزل الزوج عادت تفقتها لأن نفقتها سقطت بأمر ضعيف وهو نشوزها فعادت برجوعها ، وحيث قال في الأم: لا نفقة لها ، أراد اذا حكم لها الحاكم بالفرقة وتزوجت بآخر ؛ لأن نفقتها سقطت بأمر قوى وهو حكم الحاكم فلا تعود الا, بأمر قوى ي وهو أن يتسلمها الزوج ، فعلى هذا الطريق اذا نشزت امرأة الحاضر من منزلها وعادت اليه وجبت لها النفقة ، وان لم يتسلمها الزوج ،

وأما وجوب نفقتها على الثانى ، فان قلنا بقوله القديم ، فان التفريق صحيح فانها تستحق عليه النفقة بنفس العقد فى قوله القديم ، ونفقة كل يوم بيومه فى قوله الجديد لأن نكاحه صحيح .

وإن قلنا بقوله الجديد وإن التفريق غير صحيح فانها لا تستحق عليمه النفقة ولا السكنى فى حال الزوجية ؛ لأنه لا زوجية بينهما فاذا فرق بينهما بعد الدخول فلا سكنى لها فى حال العدة • وأما النفقة فان كانت حائلا لم تجب لها ؛ وإن كانت حاملاً فان قلنا النفقة للحمل مد وجبت ؛ وأن قلنا : للحامل لم تجب •

فرح اذا تربصت امرأة المفقود وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها فرجع الأول \_ فان قلنا بقوله الجديد \_ لا تقع الفرقة • أو قلنا تقع الفرقة في الظاهر دون الباطن فأتت بولد يمكن أن يكون من الثاني ولا يمكن أن يكون من الأول فان عدتها تنقضي من الثاني بوضعه ، وترد الى الأول بعد وضع الولد •

وان أتت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهما ـ فان قلنا بقوله

القديم وأن الفرقة تقع ظاهراً وباطنا فالولد للثانى • وان قلنا بقوله الجديد وقلنا الفرقة تقع فى الظاهر دون الباطن ، فان لم يدعه الأول فهو للثانى ، لأنها قد استبرأت رحمها بقينا عن الأول • وان ادعاه الأول سئل عن وجه دعواه ، فان قال هذا الولد منى لأنها زوجتى وغبت عنها والزوجية لم تنقطع فهو ولدى ، لأنها أأنت به على فراشى ، لم يلتقت الى هدفه الدعوى ولحق بالثانى ، لأنا قد تيقنا براءة رحمها من ماء الأول فلا يمكن أن يكون منه ،

وان قال: كنت عدت اليها فى الخفية ووطئتها وهذا الولد منى وأمكن آن يكون صادقا عرض الولد على القافة ، فاذا الحقوه بأحدهما لحقه ، وكل موضع الحق الولد بالثانى ، فليس للزوج الأول أن يمنعها من أن تسقيه اللبأ لأنه لا يعيش الا بذلك ، ناذا سقته اللبا ـ فان لم توجد امرأة ترضعه وتكفله ـ لم يكن له منعها من ذلك لأن ذلك يؤدى الى اتلافه ، وان وجد له امرأة ترضعه وتكفله كان له منعها لأنها متطوعة بارضاعه ، وللزوج منع زوجته من فعل التطوع كالصلاة والصوم فلان يمنعها من الرضاع أولى .

فان أرضعته فى موضع منعناها من ارضاعه فيه ، فان أرضعته فى بيت روجها فلها النفقة عليه ، لأنها فى قبضته • وان أخرجت من منزله الى غيره بغير الذَّة وأرضعته سقطت نفقتها لأنها ناشزة ، وان خرجت الى غيره باذن روجها وأرضعته ـ فان كان زوجها معها لم تسقط نفقتها ـ وان لم يكن معها ففيه وجهان بناء على القولين فى السفر باذنه •

فرع وان تربصت امرأة المفقود وفرق الحاكم بينهما وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ، ودخل بها ثم مات الثانى ، وبان أن زوجها الأول كان حيا عند نكاحها للشانى وأن الأول مات بعد ذلك \_ فان قلنا بقوله القديم ، وإن الحكم بالفرقة صحيح ظاهراً وباطنا \_ فقد بانت من الأول ، ونكاح الثانى صحيح ، وقد بانت عنه بموته واعتدت عنه ، ولا تأثير لحياة الأول ، وأن قلنا بقوله الجديد أن الحكم بالفرقة لا يصح أو قلنا تقع الفرقة في الظاهر دون الباطن ، فعلى هذا نكاح الثانى باطل وعليها العدة بموت الأول أربعة أشهر وعشراً ، وعليها عدة وطء الشعبهة للثانى ثلاثة أقراء ،

ولا يصح أن تعتد من أحدهما الا بعد أن يفرق بينها وبين الثاني ؛ وفيه ثلاث مسائل .

( احداهن ) أن يعلم موت كل واحد من الزوجين في وقت بعينه ، ويعلم غير ذلك الزوج .

( الثانية ) أن يعلم أن أحدهما مات فى وقت بعينه ولم يعلم وقت موت الآخــر •

( الثالثة ) أن لا يعلم موت كل واحد منهما بعينه.

(فأما الأولة) وهو اذا علم موت كل واحد منهما فى وقت بعينه ففيه مسألتان احداهما أن يعلم أن الأول مات فى أول شهر رمضان ، والشانى مات فى أول شهر الأول أربعة أشهر وعشرا ، مات فى أول شوال فيجب عليها أن تعتد ههنا عن الأول أربعة أشهر وعشرا ، وابتداؤها من أول شوال بعد زوال فراش الثانى ، لأنه لا يمكن أن تكون فراشا للثانى معتدة عن الأول ، فاذا انقضت عدتها عن الأول اعتدت عن الثانى بثلاثة أقراء لأن عدة الأول أسبق فقدمت ، ولأنها أقوى لأنها وجبت بسبب معظور ،

وان مات الثانى فى أول رمضان والأول فى أول شوال ، فان الثانى لما مات شرحت فى عدته ، وان كانت زوجة الأول ، لأن النكاح يتأبد فراشمه فلا يمكن قطعه لأجل العدة ، بخلاف الفراش فى النكاح الثانى فانه لا يتأبد، فلذلك وجب قطعه للعدة ولم تصح العدة مع وجوده ؛ فان مات الأول فى أثناء عدة الثانى انتقلت الى عدة الأول لأنها آكد ، فاذا آكملت عدة الأول أبعة أشهر وعشراً أكملت عدة الثانى بالأقراء ،

(المسألة الثانية) أن يعلم أن أحدهما مات في وقت بعينه ولم يعلم وقت موت الآخر: مثل أن يعلم أن الثاني مات في أول شــوال، ثم جاء الخبر أن الأول حي في بلد كذا ومات فلم يعلم وقت موته، فانه يقال أقل وقت يمكن أن يصل فيه الخبر من الموضع الذي كان فيه كم هو؟

فان قيل مثلا عشرة أيام ، جعل فى التقدير كأنه مات قبل مجيء خبره بعشرة أيام فان وافق ذلك وقت موت الثانى بأن كان الخبر ورد لعشر خلون من شوال فقد اتفق موتهما فى وقت واحد ، فتعتد عن الأول بأربعة أشهر وعشر ، وتعتد بعد ذلك عن الثانى بثلاثة أقراء ، وان تقدم موت الثانى أو تأخر عنه فالحكم فيه على ما ذكرناه فى المسألة الأولى .

(المسألة الثالثة) أن لا يعلم وقت موت كل واحد منهما بعينه ، مثل أن يعلم أن أحدهما مات فى أول شهر رمضان ، والآخر مات فى أول شهرال ولا يعلم أيهما مات أولا ، فيجب عليها بيقين ، هذا اذا لم تحبل من الثانى ، فاذا حبلت من الثانى ثم ظهر موت الأول فان الولد لاحق بالثانى ؛ لأنها قد اعتدت عن الأول واستبرأت رحمها منه ، وقد مات الأول قبل أن يدعيه فلم يلحق به ، فتعتد بوضع الحمل عن الثانى ؛ فاذا وضعته اعتدت عن الأول بأربعة أشهر وعشر ، ومتى تبتدىء بها ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) من حين انقطاع دم اليفاس ؛ لأن دم النفاس تابع للحمل من الأول فهو كمدة الحمل ٠

(والثانى) وهو المذهب أن ابتداءها من بعد وضع الحمل ، لأن هذا عدة من وفاة ، وعدة الوفاة لا يراعى فيها الدم وزواله ؛ ولأن وقت دم النفاس ليس من عدة الأول والله تعالى أعلم .

# قال المصنف رحمه الله تعالى ( باب نفقة الأقارب والرقيق والبهائم )

والقرابة التى تستحق بها النققة قرابة الوالدين وان علوا ، وقرابة الأولاد وان سفلوا ، فتجب على الوقد نفقة الآب والأم ، والدليل عليه قوله تعسلان (وقضى ربك أن لا تعبدوا الا آياه وبالوالدين احساناً » ومن الاحسان أن ينفق عليهما ، وروت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( أن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وأن ولده من كسبه » ويجب عليه نفقة الأجداد والجدات ، لأن اسم الوالدين يقع على الجميع ، والدليل عليه قوله

تعالى: ((ملة أبيكم ابرأهيم )) فسمى ألله تعالى ابراهيم أبا وهو جد ، ولأن الحد كالآب ، والجدة كالآم في أحكام الولادة ، من رد الشهادة وغيرها ، وكذلك في أبيجاب النفقة ، ويجب على الآب نفقة الولد لما روى أبو هريرة رضى ألله عنه (أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فال : يا رسول الله عنسدى دينار فقال : أنفقه على نفسك ، فال عندى آخر فقال : أنفقه على ولدك ، قال دينار فقال : أنفقه على ولدك ، قال عندى آخر ، قال : أنفقه على أهلك ، قال : عندى آخر ، قال : أنفقه على والدك ، قال خادمك ، قال : عندى آخر ، قال : أنت أعام به )) ويجب غليه نفقة ولد الولد وان سفل ، لأن اسم الولد يقسع عليسه ، والدليسل عليسه قوله عز وجسل ((يا بني آدم )) وتجب على الأم نفقة ألولد لقوله تعالى ((لا تضار والدة بولدها )) ونجب على الأم وولادتها من جهة الغاهر فلأن تجب على الأم وولادتها من جهة القطع أولى ، وتجب عليها نفقة ولد الولد لما ذكرناه في الأب ، ولا تجب نفقة من عدا الوالدين والمولودين من الأقارب كالاخوة والأعمام وغيرهما ، لأن الشرع ورد بايجاب نفقة الوالدين والمولودين ومن سواهم لا يلحسق بهم في الشرع ورد بايجاب نفقة الوالدين والمولودين ومن سواهم لا يلحسق بهم في الشرع ورد بايجاب نفقة الوالدين والمولودين ومن سواهم لا يلحسق بهم في الولادة واحكام الولادة ، فلم يلحق بهم في وجوب النفقة ) ،

الشوح نبدأ بأشرف ما فى الفصل من كلام ربنا تبارك وتعالى ، فقوله تعالى « وقضى ربك أن لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا » أى أمر وألزم وأوجب ، قال ابن عباس والحسن وقتادة : ليس هذا قضاء حكم بل هو قضاء أمر ، وقال ابن تيمية : القضاء قضاءان : قضاء كونى وقضاء شرعى ، والقضاء الشرعى كقوله تعالى « وقضى ربك » وفي مصحف ابن مسعود « ووصى » وهى قراءة وقرأه ابن عباس وألبى ،

قال ابن عباس انما هو « ووصى » فالتصقت احدى الواوين فقرئت « وقضى » اذ لو كان على القضاء ما عصى الله أحد ، وأنكر أبو حاتم أن يكون ابن عباس قال ذلك وقال: لو قلنا ذلك لطعن الزنادقة في مصحفنا .

قلت: بخ بخ لأبى حاتم ، اذ كيف تلتصــق الواو في جبيع المصــاحف بالصاد فتتحول من ووصى الى وقضى •

قال علماء الكلام: القضاء يستعمل فى اللغة على وجوه ، فالقضاء بمعنى الأمر كقوله تعالى « وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه » والقضاء بمعنى الخلق كقوله تعالى « فقضاهن سبع سموات فى يومين » والقضاء بمعنى الحكم

كقوله تعالى « فاقض ما أنت قاض » والقضاء بمعنى الفراغ كقوله تعالى « قضى الأمر الذى فيه تستفتيان » وقوله تعالى « فاذا قضيتم مناسككم » وقوله « فاذا قضيت الصلاة » والقضاء بمعنى الارادة : كقوله تعالى « اذا قضى أمراً فانما يقول له كن فيكون » والقضاء بمعنى القول كقوله تعالى « وما كنت بجانب الغربى اذ قضينا الى موسى الأمر » •

وأما قوله تعالى « ملة أبيكم ابراهيم » قال القرطبى : وابراهيم هـو أبو العرب قاطبة • وقيل الخطاب لجميع المسلمين وان لم يكن الكل من ولده ، لأن حرمة الوالد • يدل على ذلك قوله « هو سماكم المسلمين من قبل » •

قال ابن ازید: وهو معنی قوله « ربنا واجعلنا مسلمین لك ومن ذریتنا أمة مسلمة لك » قال ابن زید والحسن « هو » راجع الی ابراهیم • والمعنی هو سسماکم المسلمین من قبل محمد صلی الله علیه وسلم • قال النحاس وهذا القول مخالف لقول عظماء الأمة • وروی علی بن أبی طلحة عن ابن عباس قال : سسماکم الله تعالی المسلمین من قبل ، أی فی الکتب المتقدمة وفی هذا القدالة و

وأما قوله تعالى « يا بنى آدم » قال القرطبى هو خطاب لجميع العالم .
وأما قوله تعالى « لا تضار والدة بولدها » قال ابن بطال يجوز أن يكون
معناه لا تضار على تفاعل ، وهو أن ينزع ولدها منها ويدفع الى مرضعة
أخرى ؛ ويجوز أن كون معناه لا تضار الأم الأب فلا ترضعه ، أى لا تأبى
الأم أن ترضعه اضراراً بأبيه أو تطلب أكثر من أجر مثلها ،

وقرآ نافع وعاصم وحمزة والكسائي « تضار » بفتح الراء المشددة ، وموضعه الجزم على النهي •

وقرأ أبو عمرو وابن كثير وأبان عن عاصم وجساعة « تضار » بالرفع عطفاً على قوله « تكلف نفس » وهو خبر والمراد به الأمر .

وروى عن عمر بن الخطاب أنه قرأ « لا تضارر » براءين الأولى مفتوحة. وروى عن ابن عباس « لا تضارر » بكسر ما قبل آخره وهي الواء الأولى .

وأما حديث عائشة فقد مضى فى الفرائض ، وقد ساقه الذهبى فى سبير أعلام النبلاء وفيه « ان أطيب ما أكل الرجل من كسب يمينه » وقد أخرجه أبو داود والحاكم بلفظ « ولد الرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم » واسناده صحيح .

وأما حديث أبى هريرة فقد أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظ له وأخرجه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد • وفي صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد •

وقال الحافظ ابن حجر: اختلف على يحيى القطان والثورى ، فقد م يحيى الزوجة على الولد • وقدم سفيان الولد على الزوجة ، فينبغى أن لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء • لأنه قد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان أذا تكلم تكلم ثلاثا ، فيحتمل أن يكون في اعادته قدم الولد مرة ، ومرة قدم الزوجة ، فصارا سواء •

قال الصنعانى فى سبل السلام: هذا حمل بعيد ، فليس تكريره لما يقوله ثلاثا بمطرد ، بل عدم التكرير غالب ، وانما يكرر اذا لم يفهم عنه ، ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجرى فيه التكرير لعدم الحاجة اليه لفهم السائل للجواب ، ثم رواية جابر التى لا تردد فيها تقوى رواية تقديم الأهل ا هد ،

أما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه : في كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام بيان أن على الأب أن يقوم بالمئونة في اصلاح صغار ولده من رضاع ونفقة وكسوة وخدمة • ا هـ •

وحملة ذلك أنه يجب على الأب أن ينفق على ولده ، والأصل فيه قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق » فمنع الله قتل الأولاد خشية

الإملاق وهو الفقر ، فلولا أن نفقة الأولاد عليهم لما خافوا الفقر ، وقوله تعالى : « فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن » فأوجب أجرة رضاع الولد على الأب ؛ فدل على أن نفقته تجب عليه .

وحديث أبى هريرة عن الرجل الذي أتى النبى صلى الله عليه وسلم يغول عندى دينار والرسول يجيبه فيقول عندى آخر وأخذ يردد الأسئلة ، وقد خرجناه آانها وكذلك حديث هند بنت عتبة أن أبا سفيان رجل شحيح ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم لها : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » ولأن الولد بعض من الأب فكما يلزمه أن ينفق على نفسه فكذلك يلزمه أن ينفق على ولده ، فان لم يكن هناك أب أو كان ولكنه معسر وهناك جدم موسر وجبت عليه نفقة ولد الولد وان سفل ، وبه قال أبو حنيفة ،

وقال مالك: لا تجب نفقة ولد الولد على الجد ، دليلنا قوله تمالى "
« يا بنى آدم » فسمل الناس بنى آدم ؛ وانما هو جدهم ؛ وكذلك قوله
تعالى : « واتبعت ملة آبارًى ابراهيم واسماعيل واسحاق » فسماهم آباء ؛
وانما هم أجداد ، أو لأن بينهما قرابة توجب العتق ورد الشهادة وجبت
النفقة على الأم ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، وقال مالك : « لا تجب النفقة
على الأم » وقال أبو يوسف ومحمد : « تجب على الأم ولكن ترجع بها على
الأب اذا أيسر » ،

دليلنا على مالك أن بينهما قرابة توجب العتق ورد الشسهادة فأوجبت النفقة كالأبوة ، ولأن النفقة اذا وجبت على الجد وولادته من طريق الظاهر ، فلأن تجب على الأم وولادتها من طريق القطع أولى فلم ترجع ٠

ودليلنا على أبى يوسف ومحمد أنها نفقة واجبة على من تيقن نسبه فلم يرجع بها كالجد لا يرجع بما أنفق على الأب ، وقولنا على من تيقن نسبه احتراز من ولد على فراشين وأشكل الأب منهما • فان لم يكن هناك أم وهناك أبو أم أو أم أم وجبت عليه نفقة ولد الولد وأن سفل ، فتجب نفقة الولد على من يقع عليه اسم الأب أو الأم حقيقة أو مجازاً ، سواء كان من

قبل الأب أو الأم ، ويشترك فى وجوبها العصبات وذوو الأرحام ، لأنها تتعلق بالقرابة من جهة الولادة ، فاستوى العصبات وذوو الارحام ، لانها تتعلق بيالقرابة من جهة الولادة ، فاستوى العصبات وذوو الأرحام من جهة الوالدين ، كما قلنا فى منع الشهادة والقصاص والعتق .

قوله: فتجب على الولد الخ ، فجملة ذلك أنه يجب على الولد نفقة الأب لقوله تعالى « وقضى ربك ألا تعبدو الا اياه وبالوالدين احساناً » وقوله تعالى: « وصاحبهما في الدنيا معروفاً » ومن الإحسان والمعروف أن ينفق عليه .

وروى ابن المكندر « أن رجلا قال : يا رسول الله ان لى مالا وعيالا ولأبى مال وعيالا ولا بى مال وعيال ولا بى مال وعيال ويريد أن يأخذ من مالى » • فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » • وروت عائمة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه » وولده من كسبه » •

وروت عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أن أولادكم هبة من الله لكم يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور ، وأموالهم لكم اذا احتجتم اليها » وساق العمرانى رواية نسوقها لطرافتها ، ولنا عليها نظر (١) ، قال روى عن جابر أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم وقال : يا رسول الله ان أبى يأخذ مالى فينفقه فقال الأب : انما أتفقه يا رسول الله على احدى عماته أو احدى خالاته ، فهبط جبريل وقال : يا رسدول الله سل الأب عن شعر قاله ، فسأله النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال الأب أن الله وله الحمد يزيدنا بك بيانا يا رسول الله كل يوم لقد قلت هذا الشعر في نفسى فلم تسمعه أذناى ثم أنشأ يقول :

<sup>(</sup>۱) ذلك أن أبا القاسم الطبراني قد رواها باسناد فيه نظر . وقد روى هده الأبيات أبو تمام في ديوان الحماسة عزاها لأمية بن أبى الصلت في ابنه ، وقال بعضوم هي لغباس الاعمى ، وقال التبريزي ، وتروى لابن عبد الأعلى ـ قال أبو هلال «أوردها أبو عبيدة في أخبار النفقة والبررة » .

غدوتك مولوداً وعلتك يافعاً اذا ليلة نابتك بالشكوى لم أبت كأنى أنا المطروق دوئت بالذى فلما بلغت السن والغاية التى جعلت جزائى منك جبها وغلطة فليتاك اذ لم ترع حق أبوتى تراه معاذا للخالاف كأنه

تعل بما أدنى اليك وتنهل الشكواك الاساهرا أتعلمل طرقت به دونى وعينى تهمل اليها مدى ما كنت فيك أؤمل كأنك أنت المنعم المتفضل فعلت كما الجار المجاور يفعل برد على أهل الصواب موكل و الع

فرع ويجب على الولد نفقة الأم ، وقال مالك لا يجب ، دليلنا ما ذكر ماه من القرآن والسنة آنفا ، وما رويناه ان رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسدم وقال يا رسول الله من أبر ؟ قال أمك ، قال ثم من ؟ قال أمك ، الى أن قال في الرابعة للم أباك ، ومن البر أن تنفى عليه ، ولأنها تعتق عليه اذا ملكها ، ولا يجب عليها القصاص بجنايتها عليه ، ولا تقبل شهادته لها فوجبت لها النفقة عليه كالأب ، وتجب على الولد نفقة الأجداد والجدات وان علوا من قبل الأب والأم ، وبهذا قال أحصد والثورى وأصحاب الرأى ،

وقال مالك : لا تُجب النفقة عليهم ولا لهم ، لأن الجد ليس باب حقيقى دليلنا أن بينهما قرابة توجب العتق ورد الشهادة فأوجبت النفقة كالأبوة .

فرع فقة القرابة تجب مع انفاق الدين ومع اختلافه ؛ فان كان المدهما مسلماً والآخر كافراً لم يمنع ذلك من وجوب النفقة ، لأنه حق يتعلق بالمولادة قوجب مع المفاق الدين واختلافه كالعنق بالملك ، ولا تجب النفقة لغير الوالدين والمولودين من القرابة كالأخ وابن الأخ والعم وابن العم .

وقال أبو حنفة تلجب لكل ذى رحم محرم ، فتجب عليه نفقة الأخ وأولاده والعم والحال والخالة ، ولا تجب عليه نفقة أولاد العم ولا أولاد الخالة والخالة ولا أولاد الخالة ولاد الخالة ولا أولاد الذالة ولا أولاد الخالة ولا أولاد الذالة ولال

وتفصيل قول أحمد أنه تجب عليه نفقــة كل من كان وارثاً كالأخ وابن

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسسل ولا تجب نفقة القريب الاعلى هوسر أو مكتسب يفضل عن حاجته ما ينفق على قريبه ، وآما من لا يفضل عن نفقته شيء فلا تجب عليه لا رواى جازر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( اذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه ، فأن كان فضل فعلى عياله ، فأن كان فضل فعلى قرابته )) فأن لم يكن فضل غير ما ينفق على زوجته لم يلزمه نفقة القريب ، لحديث جابر رضة الله عنه ، ولأن يفقه القريب مواسساة ونفقة الزوجة عوض ، فقدمت على نفقة الزوجة تجب لحاجته فقدمت على نفقة القريب كنفقة نفسه .

فصمـــل ولا استحق التربب النفقة على قرب، من غير حاجة ، فان كان موسراً لم يستحق النها تجب على سبيل الواساة ، والوسر مستفن عن المواساة ، وإن كان مصسراً عاجزاً عن الكسب لعدم البلوغ أو الكبر أو الجنون أو الزمانة استحق النفقة على قرببه ، لأنه محتاج لعدم المال وعدم الكسب .

وان كان قادراً على الكسب بالصحة والقبوة .. فان كان من الوالدين ... ففيه قولان ( أحدهما ) يستحق لأنه محتاج فاستحق النفقة عن القبريب كالزمن • ( والثاني ) لا يستحق لأن القوة كاليستار ، ولهذا سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما في تحريم الزكاة فقال « لا تحل الصدقة لفني ولا لذى درة قوى )) وأن كان من الولودين ففيه طريقان ، من اصحابنا من قال فيه

قولان كالوالدين ومنهم من قال : لا يستحق قولا واحدا لأن حرمة الوالد آكد. فاستحق بها مع القوة وخرمة الولد اضعف فله يستحق بها مع القوة ) .

الشرح حديث جابر أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائى بلفظ « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لرجل : ابدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلذى قرابتك ، فان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك ، فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا » •

أما حديث ( لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة قوى ) فقد أخرجه النسائى عن أبى هريرة فى الزكاة عن هناد بن السرى وابن ماجه فيه آيضا عن محمد بن الصباح ، وأخرجه أبو داود عن غباد بن موسى الختلى فى الزكاة من حديث عبد الله بن عمرو والترمذى فى الزكاة عن محمد بن بشار من حديث عبد الله بن عمرو أيضا وحسنه ، وذكر أن شعبة لم يرفعه ؛ وفى السناده ريحان بن يزيد وثقه يحيى بن معين ، وقال آبو حاتم الرازى شيخ مجهول ، وقال بعضهم لم يصح اسناد هذا الحديث ، وانما هو موتوف على عبد الله بن عمرو ، وأخرجه أحمد من طريق آبى هريرة ومن طريق ابن عمره ،

وقال أبو داود : الأحديث الأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بعضها « لذي مرة سبوى » وبعضها « لذي مرة قوى » •

اما اللغات فالمرة القوة والشيدة • قال تعالى : « ذو مرة فاستوى » والسوى الصحيح الأعضاء •

اما الاحكام فانه لا يستحق القريب على قريب حتى يكون المنفق منهما موسراً بنفقة قريبه وهو أن يفضل عن قوت نفسه وقوت زوجته فى يومه وليلته ، لحديث جابر الذى ساقه المصنف و انما قدمت نفقة الزوجة على نفقة القريب ، لأنها حب لحاجته اليها ، وتفقة القريب مواساة ، فقدمت نفقتها عليه كما تقدم نفسه ، ولأن نفقة الزوجة تجب بحكم المعاوضة فقدمت على نفقة القريب كما يقدم الدين ، فإن كان مكتسبا ما ينفق على نفسه

وزوجته ويفضل عن قوت يومه وليلته لزمه أن ينفق على قرابته ، لأن الكسب في الانفاق يجرى مجرى الغنى • ولهذا روى أن رجلين سألا النبي صلى الله عليه وسلم أن يعطيهما من الصدقة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم «أعطيكما بعد ألن أعلمكما أنه لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » فجعل الاكتساب بمنزلة الغنى والمال • وان كان للمنفق عقار وجب بيعه للانفاق على قريبه •

دليلنا أن نفقة القريب تجب فيما فضل عن قوت المنفق في يومه وليلته ، والعقار يفضل عن توت يومه وليلته فوجب بيعه للانفاق على القريب كالأب ولا يستحق القريب النفاقة على فريب حتى يكون المفق عليه معسرا غير قادر على الكسب لصغر أو جنون أو زمانة أو كبر لله فان كان له مال يكفيه لم تجب نفقته على قريبه ، لأن ايجاب نفقة القريب على قريبه مواساة والغنى بماله لا يستحق المواساة .

وان كان له كسب أو هو قادر على أن يكتسب ما يكفيه لم تجت له تفقة قريبه ؛ لأن الكسب في باب الانفاق يجرى مجرى الغني بالمال •

سسروان كان صحيحا الا أنه غير مكتسب له فان كان من الوالدين ففيه قولان: أحدهما: تجب نفقت على الولد الموسر ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، لأنه محتاج الى الانفاق فأشبه الزمن • والثانى: لا تجب نفقته على الولد لأنه قادر على الاكتساب فأشبه المكتسب •

وان كان الولد بالغاً صحيحاً محتاجا غير مكتسب ففيه طريق ، من أصحابنا من قال فيه قولان كالوالدين • ومنهم من قال لا تجب نفقته قولا واحداً ، لأن حرمة الوالد آكد فاستحق مع الصحة ، والولد أضعف حرمة فلا يستحق مع الصحة • هذا مذهبنا •

وقال أبو حنيفة: اذا بلغت الابنة لم تسقط نفقتها حتى تزوج لأنه لا يمكنها الاكتساب فهى كالصغيرة • ودليلنا ان كان معنى أسقط نفقة الابن أسقط نفقة الابنة كاليسار ، وما ذكره فلا يصح لأنه يمكنها أن تعمل كاتبة

أو حائكة أو عاملة فى مضانع الدواء أو مدرسة أطف ال أو ما الى ذلك من أعمال مع التصون والتحشم وطلب الرزق الحلال ، وقد كانت المرأة على عهد أبى حنيفة تشتغل بالغزل وتبيعه •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فان كان الذي يستحق النفقة أب وجد أو جد وأبو جد وهما موسران ، كانت النفقة على الاقرب منها ، لانه احق بالواساة من الأبعد ، وأن كان أم أب وابن موسران ففيه وجهان :

( احدهما ) أن النفقة على الآب لأن وجوب النفقة عليه منصوص عليه ، وهو قوله تعالى : (( وعلى ألمواود له رزقهن وكسوتهن بالمروف )) ووجوبها على الولد ثبت بالاجتهاد .

(والثانى) أنهما سواء لتساويهما فى القرب والذكورية ، وأن كان له أب وأم موسران كانت النفقة على الأب لقوله تعالى : (( فأن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن )) فجعل أجرة الرضاع على الأب ، وروت عائشة رضى الله عنها : (( أن هندا آم معاوية جاءت آلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله أن آبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وولدى الا ما اخذت منه سرة وهو لا يعلم فهل على فى ذلك من شيء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : خنى ما يكفين وولدة وانفسرد خنى ما يكفين وولدة وانفسرد بالعروف ، ولأن الأب ساوى الام فى الولادة وانفسرد بالتعصيب فقدم ،

وان كان له ام وجد أبو الأب وهما موسران فالنفقة على الجد لأن له ولادة وتعصيبا فقدم على الام كالاب ، وأن كانت له بنت وابن بنت ففيه قلل البنت لا المنقة على البنت لانها أقرب ، (والثاني) أنها على ابن ألبنت لانه أقوى وأقدر على النفقة بالذكورية ، وأن كانت له بنت وابن ابن فالنفقة على أبن الابن ، لأن له ولادة وتعصيباً ، فقدم كما قدم الجد على الأم ، وأن كان له أم وبنت كانت النفقة على البنت ، لأن للبنت تعصيبا وليس للام تعصيب ، وأن كان له أم أم وأبو أم فهما سلواء ، لأنهما يتسساويان في القسرب وعدم التعصيب ، وأن كان له أم أم وأم أب ففيه وجهان ، (أحدهما) أنهما سواء لتساويهما في الدرجة (والثاني) أن النفقة على أم الأب لأنها تعلى بالعصبة ) .

الشرح حديث عائشة أن هندا بنت عتبة الخ و أخرجه اليخارى

فى النفقات عن محمد بن مقاتل وعن محمد بن يوسف ، وفى الأيمان والنذور عن يحيى بن بكير وفى الأحكام عن محمد بن كثير ، وفى المظالم عن أبى اليمان ، وفى البيوع عن أبى نعيم وفى صحيح مسلم فى الأحكام عن على بن حجر وعن عبد بن حميد ، وفى الأقضية عن ترهير بن حرب ، وأخرجه أبو داود فى البيوع عن خشيش بن أصرم وعن أحمد بن يونس ؛ وأخرجه النسائى فى القضاء عن اسحاق بن ابراهيم وابن ماجه فى التجاوزات عن أبى بكر وعلى بن محمد وأبى عمر الضرير •

اما الأحكام فان كان هناك قريب يستحق النفقة واجتمع قريبان موسران كانت نفقته عليهما أو على الأقرب منهما على ما سنوضحه ، فان كان هناك ولد صغير فقير وله أبوان موسران كانت نفقته على الأب لقوله تعالى « فان أأرضعن لكم فآتوهن أجورهن » فجعل أجرة الرضاع على الأب ؛ ولقوله صلى الله عليه وسلم لهند امرأة أبى سفيان « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » ولأنهما تساويا فى الولادة وانفرد الأب بالتعصيب فقدم على الأم ؛ فان اجتمع الأب والجد وهما موسران واجتمعت الأم وأمها أو الأم وأم الأب وهما موسران قدم الأب على الجد ، وقدمت الأم على أمها وأم الأب لأنها أقرب ، وان اجتمعت الأم والجد أبو الأب وهما موسران كانت النفقة على الجد دون الأم ، وبه قال أبو يسف ومحمد ،

وقال أبو حنيفة: ينفقان عليه على قدر ميراثهما • فيكون على الأم ثلث النفقة وعلى الجد الثلثان • دليلنا أنه اجتمع عصبة مع ذات برحم ينفق كل واحد منهما على الانفراد ، فقدم العصبة كالأب اذا اجتمع مع الأم • فان اجتمع الجد أبو الأب وان علا مع الجد أبى الأم وهما موسران وجبت النفقة على الجد أبى الأب • لأن الجد يقدم على الأم • فلان يقدم على أبى الأم أولى • وان اجتمعت أم الأم وأبو الأم وهما موسران كانت النفقة عليهما نصفين لأنهما متساويان في الدرجة ولا مزية لأحدهما على الآخر في التعصيب فاستويا في الانفاق • وان اجتمعت أم الأم وأم الأب وهما موسرتان ففيه

(أحدهما) تجب النفقة عليهما نصفين وهو الأصح لأنهما مستويتان في الدرجة ولا مزية لإحداهما على الأخرى بالتعصيب •

(والثانى) تجب النفقة على أم الأب لأنها تدلى بعصبة • ولأن الأب لو اجتمع هو والأم لقدم الأب فى ايجاب النفقة فقدم من يدلى به على من يدلى بها ، وهكذا الوجهان اذا اجتمعت أم الأب وأم أبو الأم • فان اجتمعت الأم وأم الأب وهما موسرتان ، قال الشيخ أبو حامد \_ فان قلةا \_ ان أم الأم وأم الأب اذا اجتمعتا \_ تقدم أم الأب لأنها تدلى بعصبة قدمت ههنا أم الأب على الأم لأنها كالعصبة ، وان قلنا هناك : انهما سواء ، قدمت الأم على أم الأب لأنها أقرب منها

فيرع وإن كان الرجل فقيراً زمناً وله أب وابن موسران ففيه للاثة أوجه (أحدها) تجب نفقته على الأب لأن وجوب النفقة على الأب منصوص عليها في القرآن ، ووجوب النفقة على الابن مجتهد فيها •

( والثاني ) أن نفقته على الابن لأنه أأقوى تعصيبًا من الأب •

(والثالث) تجب نفقته عليهما لأنهما متساويان بالدرجة منه والتعصيب فاذا قلنا بهذا فهل تجب عليهما نصفين ؟ أو تعتبر بميراثهما منه ؟ فيه وجهان ، قال العمراني « الأصح أنها عليهما نصفان » •

وان اجتمع ابن وجد فمن أصحابنا من قال : هو كما لو اجتمع الابن والأب ومنهم من قال : تجب على الابن وجها واحداً لأنه أقرب وان كان فقيرا زمنا وله ابنان موسران وبنتان موسرتان وجبت نفقته بينهما نصفين لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر وان كان له ابن وابنة موسرة فقال الماوردي وقال أصحابنا البغداديون تجب جميع النفقة على الابن الأنهما متساويان في الدرجة وللابن مزية بالتعصيب فقدم في وجوب النفقة عليه كالأب اذا اجتمع مع الأم وقال الخراسانيون من أصحابنا تجب النفقة عليه عليهما وكيف تجب عليهما أفيه وجهان : (أحدهما) قال المسعودي وهو

الأصح تجب عليهما نصفين ، وبه قال أبو حنيفة (والثاني) تجب عليهما على قدر ميراثهما فيجب على الابن للثا النفقة وعلى الابنة للثها ، وبه قال أحمد •

اذا تبت هذا فذكر ابن الصباغ اذا كان له ابن ذكر وخنثى مشكل موسران فان النفقة على الابن لأن الخنثى يجوز أن تكون أنثى فلا تجب عليه النفقة • فان بان الخنثى رجلا رجع عليه بنصف • اأتفق ، لأنه بان أنه كان مستحقاً عليه وهذا على طريقة أصحابنا البغداديين • فأما على طريقة الخراسانيين فكم يجب على الخنثى ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) النصف وهو الأصح، فعلى هذا لا فرق بين أن يبين أنه رجل أو امرأة (والثاني) يجب عليه بمقدار ميراثه، فعلى هذا يجب عليه الثلث وعلى الذكر النصف ويبقى سدس النفقة •

فان قال أحدهما أدفع السدس لأرجع به على من بان أنه عليه ، جاز • وان دفعه أحدهما برضاه دفعاه بينهما نصفين ، فاذا بان حال الخنثى رجع من بان أنه غير مستحق عليه بما دفع منه ، قال ابن الصباغ : واذ كان له بنت وخنثى مشكل ففيه وجهان : (أحدهما) تجب النفقة على الخنثى لجواز أن يكون رجلا ، فاذا أنفق ثم بان أنه رجل لم يرجع على أخته بشيء ، وان بان أنه أنثى رجعت على أختها بنصف ما أنفقت •

(والثانى) أن النفقة بينهما نصفان ؛ قال وهو الأقيس ؛ لأنا لا نعلم كونه رجلا فان بان أنه ذكر رجعت عليه البنت بما أنفقت ؛ وان بان أنه أنثى لم ترجع عليها ألختها بشىء ، وهذا على طريقة أصحابنا البغداديين ، وأما على طريقة الخراسانيين فعلى أصح الوجهين تجب النفقة عليهما نصفين ؛ ولا يرجع الخنثى بما أنفق على أخته بشىء ؛ سواء بان رجلا أو امرأة ؛ وعلى الوجه الذي يقول يجب النفقة عليهما على قدر ميراأهما يجب على كل منهما ثلث النفقة ويبقى الثلث ، فان اختار أحدهما أن ينفقه ليرجع به على من يجب عليه جاز ، وان لم يختر ألحدهما دفعه دفعاه بينهما ؛ فيدفع كل منهما نصف النفقة ، فان بان الخنثى امرأة لم ترجع احداهما على الأخرى بشىء ، وان بان رجلا رجعت عليه المرأة بثلث ما دفعت ،

فسرع وان كان له ثلاثة أولاد: ذكر وخنيان ، فعلى طريقة أصحابنا البغداديين تجب النفقة على الذكر ، فان بان الخنثيان امرأتين لم يرجع عليهما بشيء وأن بانا وجبين رجع على كل واحد منهما بثلث ما أنفق ، وأن بان أحدهما رجلا والأخر امرأة رجع على الرجل بنصف ما أنفق ، وعلى طريقة الخراسانيين تجب النفقة على الجميع وكيف تجب عليه ؟ فيه وجهان

(أحدهما) ـ وهو الأصح عندهم ـ تجب بينهم بالسوية ، فعلى هذا لا تراجع بينهم بحال (والثانى) تجب بينهم على قدر مواريثهم ، فعلى هذا يجب على الرجل ثاث النفقة ، وعلى ذل واحد من الخنشين خمس النبقه لأن ذلك هو اليقين .

قال القاضى أبو الفتوح من أصحابنا ونقله صاحب البيان: ويبقى من النفقة ربعها تفرض عليهم ، قال: وهذا غلط بل تبقى من النفقة أربعة أسهم من خمسة عشر سهما ، فان قال أحدهم: أدفعها على أن أرجع بها على من بانت عليه عنده ودفعها ، كان له الرجوع على من بانت عنده ، وان لم يرس أحدهما بدفعها قسمت عليهم ثلاثا فتقسى النفقة على خمسة وأربعين سهما فيدفع الذكر منها سبعة عشر سهما ويدفع كل خنثى ثلاثة عشر سهما ، فان بانا امرأتين رجعا على الذكر بتمام النصف ، فترجع عليه كل واحدة منهما بسهم وثلاثة أرباع سمهم مما دفعت ، وان بانا رجلين رجع الذكر على كل واحد منهما بسهمين وهو تمام الثلث ، وإن بان أحدهما ذكراً والآخر امرأة رجعت المراقة على الذكر على بان رجعت المراقة على الذكر على بان رجعت المراقة على الذي بان رجلا بأربعة أسهم ورجع الذكر عليه بسهم ،

فُــوع فان كان لرجل بنت وولدان خنثيان مشكلان فعلى طريقة أصحابنا البغداديين في النفقة وجهان .

( أحدهما ) أن جميع النفقة على الخنثيين ، فان بانا رجلين فلا رجوع لهما وان بانا امرأتين رجعتا كل واحدة منهما على أختها التي لم تنفق معها ثلث ما أنفقت • وان بان أحدهما رجلا والآخر امرأة رجعت التي بانت امرأة على الذي بان رجلا بجميع ما أنفقت •

( والوجه الثانى ): أن النفقة تجب عليهم أثلاثا حان بأنا أمرأتين فلا تراجع وأن بأن رجلين رجعت البنت بما أتفقت عليهما نصفين ، وأن بأن أحدهما رجلا والآخر أمسرأة رجع المرأتان على الذي بأن رجلا بجميع ما أتفقتاه ، وعلى طريقة الخراسانيين يقول العمراني في البيان والمأوردي في الحاوي وابن الصباغ في الشامل يكون في النفقة أيضا وجهان ، (أحدهما ) لحوه و الأصح عندهم حأن النفقة تجب على الجميع بالسوية ؛ فعلى هذا لا تراجع بينهم بحال ( والثاني ) تجب بينهم على قدر مواريثهم ؛ فعلى هذا يجت على البنت خمس النفقة وهي أربعة من عشرين ؛ وعلى كل واحد من الخشين ربع النفقة وهو خمسة من عشرين ، لأن هذا هو اليقين وتبقي ستة ألحدهم أن بأن أمرأتين رجع كل واحد من الخشيين على البنت بثلث سهم ، وأن بأنا أمرأتين رجع كل واحد من الخشيين على البنت بثلث سهم ، وأن بأنا رجلين رجعت البنت على كل واحد منها بسهم وإن بأن أحدهما رجلا والآخر أمرأة رجعت البنت الأصلية عليه بسهم ورجعت عليه البنت الأحدى بسهمين ؛ والمشهور طريقة البغداديين ،

قسرع وان كان له بنت وابن بنت موسران فحكى الشيخ المصنف هنا أن فيه قولين ؛ وحكاهما ابن الصباغ عن القاضي أبي حامد وجهين

( أحدهما ) تجب النفقة على البنت لأنهما يستويان في عدم التعصيب والبنت أقرب فكانت أولى بالايجاب عليها •

(والثانى) تجب على ابن البنت لأنه أقدر على النفقة بالذكورية ، وان كان له بنت ابن وابن بنت ففيه ثلاثة أوجه حكاها ابن الصباغ (ألحدها) تجب النفقة على بنت الابن لأنها تدلى بعصبة وقد تكون عصبة مع ألختها .

( والثاني ) تجب النفقة على ابن البنت لأنه أقوى على النفقة بالذكورية.

( والثالث ) تجب النفقة عليهما بالسوية لأنهما متساويان في الدرجة وعدم التعصيب ، وان كان له أأم وبنت موسرتان كانت النفقة عليهما بالسوية لأنهما متساويتان في الدرجة وعدم التعصيب ، وان كان له أم وبنت موسرتان

كانت النفقة على البنت • وقال أبو حيفة والحمد: يكون على الأم ربع النفقة والباقي على البنت •

فحضر الأبعد وغاب الأقرب ـ قال المسعودى ـ وجب على الحاصر أن فحضر الأبعد وغاب الأقرب فهل يرجع عليه بما أنفق ؟ فيه وجهان الأصح له أن ينفق ، فاذا حضر الأقرب فهل يرجع عليه بما أنفق ؟ فيه وجهان الأصح له أن يرجع عليه ، وهذا اذا لم يوجد للغائب مال ينفق عليه منه ، وإن كان له مال حاضر أنفق عليه منه ، وأن كان له مال حاضر أنفق عليه منه ، وأن كان له مال من بيت المال أو من انسان ـ اقترض عليه ووجب عليه القضاء اذا حضر ، وان لم يمكن كان على الحاضر أن ينفق ، فان بان أن الغائب كان معسرا أو ميتا وقت النفقة لم يرجع عليه بشيء بل تكون نفقته على الحاضر ، ومعكذا أن كان له ابنان موسران فحضر أحدهما وغاب الآخر كان على الحاضر نصف النفقة فان كان الغائب مال أنفق منه نصف النفقة ، وأن لم يكن له مال وأمكن أن يقترض عليه من بيت المال أو من انسان اقترض عليه الحاكم ، وأن لم يمكن ذلك قال ابن الطباغ : لزم الحاضر أن يقترض لأن نفقت عليه اذا انه ذ

# قال المصنف رحمه الله تعالى

قصسل وان كان الذي تجب عليه النفقة يقدر على نفقة قسريب واحد وله أب وأم يستحقان النفقة ففيه ثلاثة أوجه:

( والثاني ) أن الآب أحق لانه يساويها في الولادة وينفرد بالتعصيب ولانهما أو كانا موسرين والابن معسراً قدم الأب في وجوب النفقة عليها فقدم في النفقة له .

( والثالث ) أنهما سواء ، لأن النفقة بالقرابة لا بالتعصيب ، وهـــما في القرابة سواء ، وان كان له أب وابن ففيه وجهان ( أحدهما ) أن الابن أحــق

لأن نفقته تبتت بنص الكتاب . ( والثانى ) أن الأب احق لأن حرمته آكد ، ولهذا لا يقاد بالابن ويقاد به الابن ، وأن كان له ابن أن أب اب وجد ، ففيسه وجهان ( احدهما ) أن الابن أحق من ابن الآين والآب احق من الجد لانهما أقرب، ولانهما لو كانا موسرين وهو ممسر كانت نفقته على أقربهما ، فكذلك في نفقته عليهما ( بوالثابي ) أنهما سواء لان النفقة بالقرابة ، ولهذا لا يسقط احدهما بالآخر إذا قدر على نفقتهما .

فصـــل ومن وجبت عليه نفقته بالقرابة وجبت نفقته على قعر الكفاية النها تجب للحاجة فقدرت بالكفاية ، وان احتاج الى من يخدمه وجبت نفقة خادمه ، وان كانت له وزجة وجبت نفقة زوجته ، لأن ذلك من تمام الكفــاية وان مضت مدة ولم ينفق على من تلزمه نفقته من الاقارب لم يصر دينا عليه ، لانها وجبت عليه لتزجية الوقت ودفع الحاجة ، وقد زالت الحـاجة لما مضى فسقطت .

الشرح الحديث أخرجه أأحمد والبخارى ومسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ «قال رجل: يا رسول الله أى الناس أحق منى بحسن الصحبة ؟ قال: أمك ، قال ثم من ؟ قال: أمك ، قال ثم من ؟ قال أمك ، قال ثم من ؟ قال أمك ، قال ثم من أبر ؟ قال أمك » ولمسلم في رواية « من أبر ؟ قال أمك » وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذى عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال «قلت: يا رسيول الله من أبو ؟ قال أمك ، قال قلت ثم من ؟ قال أمك ، قال قلت ثم من ؟ قال أمك ، قال قلت ثم من ؟ قال أباك ثم الأقرب فالأقرب » وأخرجه أيضا الحاكم وحسنه أبو داود عن بهز أبيضا ، ويؤخذ على المصنف قوله « لما روى » لما لم يسم فاعله وهي صيغة التعريض التي أخذها عليه النووى وأخذناها عليه والم يسم فاعله وهي صيغة التعريض التي المجموع ، لأن الحديث متفق عليه ولا يسوغ التعبير عنه بروى .

أما الأحكام فان كان من تجب عليه النفقة له قريبان معسران فان فضل عن قوت يومه وليلته وما يكفيهما لزمه أن ينفق عليهما ، وان لم يفضل عن قوته الا ما يكفي أحدهما بأن كان له أبوان معسران ولا يجد الا نفقة أحدهما ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) تقدم الأم لحديث أبي هريرة وبعز بن حكيم الذي ساقه المصنف في الفصل وقد كرر الأم ثلاثة وقال في الرابعة أباك، ولأن الأم عورة ليس لها بطش والأب ليس بعورة فكان تقديم الأم أولى •

( والثانى ) الن الآب يقدم لأنهما متساويان فى الولادة وانفرد الأب بالتعصيب فكان أولى ، كما لو تقدم بدرجة ، ولأنهما لو كانا موسرين وهو معسر لكانت تفقته على الأب فوجب أن يقدم الأب فى وجوب تقديم نفقته ، كما يقدم فى وجوب تفقة الابن عليه ،

( والثالث ) أنهما سواء فيسقط ذلك بينهما لاستوائهما في الولادة والادلاء .

فسرع وان كان له أب وابن معسران ولا يقدر على نفقة أحدهما ، فاختلف أصحابنا ، فقال الشيخ أبو حامد : ان كان الأبن طفلا فهو أولى بالتقديم لأنه ناقص الخلقة والأحكام ، والأب اما أن يكون زمنا أو مجنونا فيكون ناقص الخلقة أو ناقص الأحكام دون الخلقة ، فان تساويا بأن يكون الأبن بالغا زمنا فيكون ناقص الخلقة دون الأحكام أو مراهقا صحيحا فيكون ناقص الخلقة والأب زمن أو مجنون ففيه وجهان .

( أاحدها ) أن الابن أحق بالتقديم ؛ لأن وجوب نفقة الابن ثبت بنص الفرآن ووجوب نفقة الأب على الابن مجتهد فيه .

(والثاني) أن الأب مقدم لأن حرمته آكد من حرمة الابن ، بدليل أن الأب لا يقاد بابنه ولابن يقاد بالأب ، قال الشيخ أبو استحاق : فيه وجهان من غير تقصيل . (أحدهما) الابن ألولا (والشاني) الأب أولا ، وذكر العمراني وجها ثالثا أأنهما سواء فقسم بينهما لاستوائهما في الدرجة .

فسرع وان كان له أب وجد معسران ولا يقدر على نفقة الحدهما ففيه وجهان م

(أحدهما) يقدم الأب لأنه أأقرب ، ولأنه يقدم فى وجوب النفقة عليسه فقدم فى وجوب النفقة له .

( والثاني ) ألهما أسواء فيقسم بينهما لأن الأب لا يمنع وجوب نفقة الجد

وضاق ما فى يد الجد على تفقتها • فيقسم ما بينهـما كالدينين ، وهكذا اذا اجتمع ابن وابن ابن أو أم وأم أم ولم يقدر الاعلى نفقة أحدهما فعلى وجهين

مسالة قوله: ومن وجبت عليه نفقته بالقرابة النج مصلة ذلك أنه اذا وجبت عليه نفقة القريب فانها تجب غير مقدرة ، بل يجب له ما يكفيه لأنها تجب للحاجة فتقدرت بالكفاية ؛ وأن احتاج القريب الى من يخدمه وجبت عليه نفقة خادمه ؛ وأن كانت له زوجة وجبت عليه نفقتها ؛ لأن دلك من تمام الكفاية ، ويجب عليه الكسوة لأن كل من وجبت عليه نفقة شخص وجبت عليه كسوته كالزوجة ، وأن احتاج الى مسكن وجب عليه سكناه لأن عليه كفايته ؛ وذلك من كفايته ؛ وأن مضت مدة ولم ينفق فيها على قريب سقات بعضى الزمان لأنها تجب للحاجة وقد زالت الحاجة .

فيرع وان وجبت عليه نفقة زوجته أو قريبه فامتنع من اخراجها أو هرب فان الحاكم ينظر فى ماله ـ فان كان فيه من جنس النفقة ـ دفع النفقة منه وان كان من غير جنس النفقة ـ فان كانت كالدراهم والدنانير اشترى منها الحاكم الطعام والادام وصرفه الى من وجبت نفقته وان وجد له ومتاعا باعه عليه وقال أبو حنيفة: الايباع عليه المتاع والعقار الافى موضع واحد ، وهو اذا جاء الرجل الى الحاكم وقال: ان لفلان الغائب عندى سلمة أو عقاراً وهذه زوجته لم ينفق عليها ـ فان لحاكم يبيع عليه السلمة والعقار وينفق على زوجته من ثمن ذلك و

دليلنا ألن ما جاز بيع الناض فيه بغير اذن من عليه الحق جاز بيع المتساع والعقاز فيه بغير اذنه كنفقة الزوجة ،

## فال المصنف رجمه الله تعالى

فصـــل وان كان له أب فقيراً مجنوبًا أو فقيراً زمناً ، واحتاج الى الاعفاف وجب على الولد، أعفافه على المنصوص ، وخرج أبو على بن خيران قولا آخر أنه لا يجب لأنه قريب يستحق النفقة ، فلا يستحق الاعفاف كالابن والملهب

الأول ، لأنه معنى يحتاج الآب اليه ويلحقه الضرر بفقده ، فوجب كالنفقة ، وان كان صحيحاً قوياً ، وقلنا انه تجب نفقته وجب اعفافه ، وان قلنا لا تجب نفقته فغي اعفافه وجهان :

( أحدهما ) لا يجب ، لانم لا تجب نفقته فلا يجب أعفاقه -

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق أنه يجب أعفافه ، لأن نفقته أن لم تجب على القريب أنفق عليه من بيت المال ، والاعفاف لا يجب في بيت المال فوجب على الفريب ، ومن وجب عليه الاعفاف فهو بالخيار بين أن يزوجه بحرة وبين أن يسريه بجارية ، ولا يجوز أن يزوجه بامة لانه بالاعفاف يستغنى عن نسكاح الأمة ، ولا يعفه بعجوز ولا بقبيحة ، لأن الاصل من العفة هو الاستمتاع ، ولا يحصل ذلك بالعجوز ولا القبيحة ، فأن زوجه بحرة أبي سراه بجارية ثم استغنى لم يلزمه مقارنة الحرة ، ولا رد الجارية ، لأن ما المنتحق للحاجة لم يجب رده بروال الحاجة ، كما لو قبض نفقة يوم ثم أيسر .

وإن عفه بحرة فطلقها أو سراه بجارية فاتقها لم يجب عليه بدلها ، لأن ذلك مواساة لدفع الضرر ، فلو أوجبها البدل خرج من حد المواسسة وأدى الى الضرر والفرر لا يزال بالضرر ، وإن ماتت عنده ففيه وجهسان (أحدهما) لا يجب البدل لأنه يخرج عن حد المواساة (والثاني) يجب لانه زال ملكه عنها بغير تفريط فوجب بدله ، كما لو دفع اليه نفة يوم فسرقت منم ،

فصحصل وأن احتاجت الولد الى الرضاع وجب على القريب ارضاعه ، لأن الرضاع في حق الصغير كالنفقة في حق الكبير ، ولا يجب الا في حصصولين كاملين ، لقوله تعالى « والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » فأن كان الولد من زوجته وامتنعت من الارضاع لم تجبر .

وقال أبو ثور: تجبر لقوله تعالى «والوالدات ارضعن أولادهن حولين كاماين لن أداد أن يتم الرضاعة )) وهذا خطأ لأنها أذا لم تجبر على نفقة الولد مع وجود الآب لم تجبر على الرضاع ، وأن أدادت أرضاعه كره للزوج منعها ، لأن لبنها أوفق له ، وأن أداد منعها منه كان له ذلك ، لأنه يستحق الاستمتاع بها في كل وقت الا في وقت العبادة ، فلا يجوز لها تقويته عليه بالرضاع وأن رضيا بأرضاعه فهل تلزمه زيادة على نفقتها ؟ فيه وجهان ،

( أحدهما ) تلزمه ، وهو قول أبي سعيد وأبي اسحاق ، لأنها تحتاج في حال الرضاع الى أكثر مما تحتاج في غيره .

( والشائي ) لا تلزمه الزيادة على نفقتها ، لأن يفقتها مقدرة فلا تجب الزيادة في نققة الاكولة لحاجتها ، وان ارادت

ارضاعه باجرة فنيه وجهان (احدهما) لا يجوز ، وهو قول الشيخ ابى حامد الاسفرايينى رحمة الله عليه ، لان اوقات الرضاع مستحقة لاستمتاع الزوج ببدل وهو النفقة ، فلا يجوز أن تأخذ بدلا آخر (والثانى) أنه يجوز ، لأنه عمل يجوز اخذ الأجرة عليه قبل البينونة يجوز اخذ الأجرة عليه قبل البينونة كالنسج وان بانت لم يملك اجبارها على ارضاعه كما لا يملك قبل البينونة ، فان طلبت أجرة المثل على الرضاع ولم يكن الأب من يرضع بدون الأجرة كانت الأم أحق به ، لقوله تعالى ((فان أرضعن لكم فاتوهن أجورهن ) وأن طلبت أكثر من أجرة المثل جاز انتزاعه منها وتسايمه الى غيرها لقبوله تعالى ((وان تعاسرتم فسترضع له اخرى )) ولأن ما يوجد باكثر منعوض المثل كالمعدوم ، ولهذا أو وجد الماء تأكثر من ثمن المثل جعل كالمعدوم في الانتقال الى التيمم فكذلك فهها و ون طلبت أجرة المثل وللأ بمن يرضعه بغير عوض أو بنون آجرة المثل، ففيه قولان .:

أحدهما: أن الأم أحق بأجرة المثل ، لأن الرضاع لحق الولد ، ولان لبن الام أصلح له وانفع ، وقد رضيت بعوض المثل فكأن أحق .

والثانى: أن الأب احق ، لأن الرضاع في حق الصغير كالنفقة في حق الكبير ولو وجد الكبير من يتبرع بنفقته لم يستحق على الأب النفقة ، فكذلك أذا وجد من يتبرع بارضاعه لم تستحق على الأب اجرة الرضاع ، وأن أدعت المرأة أن الأب لا يجد غيرها فالقول قول الأب إلانها تدعى استحقاق أجرة الشهل والأصل منعه ) .

الأشرح الأحكام اذا وجبت على الولد نفقة الأب والجد قبل الأب أو من قبل الأم واحتاج الأب أو الجد الى الاعفاف بزوجة وجب على الولد أن يعفه بذلك اذا قدر على ذلك .

قال ابن خيران: وفيها قول آخر أنه لا يجب عليه ذلك ، وبه قال أبو حنيفة لأنه قريب فلم يستحق الاعفاف كالابن ، والأول أصح لأنه معنى يحتاج اليه ، ويستضر بفقده فلزمه كالنفقة والكسوة ، ويخالف الابن فان الأب آكد حرمة منه فهجب له ما لا يجب له ، وان كان الوالد معبسرا صحيحا غير مكتسب \_ فان قلنا تجب نفقته على الولد \_ وجب عليه اعفافه ، وان قلنا لا تجب نفقته عليه ففي اعفافه وجهان:

(أحدهما) لا يجب عليه اعفافه لأنه لا يجب عليه نفقته فلم يجب عليه اعفافه كالموسر •

(والثانى) يجب عليه اعفافه لأن تفقت يمكن ايجابها فى بيت المال بخلاف الاعفاف ، واذا وجب على الولد الاعفاف فهو بالخيار بين أن يملكه جارية يحل له وطؤها أو يدفع اليه مالا يشترى به جارية أو يشترها له باذنه ، وفى عصرنا هذا لم يبق الا وجه واحد وهو أن يدفع اليه مالا ليتزوج به أو يتزوج له باذنه ، ولا يجول أن يزوجه أمة لأنه صار مستغنيا به ، ولا يعفه بقيحة ولا بعجوز لا استمتاع بها ، لأنه لا يحصل المقصود بذلك ، فان ملكه جارية أو دفع اليه مالا فتزوج به امرأة ثم أيسر الأب لم يلزمه رد ذلك ، لأنه قبض ذلك وهو يستحقه ، فان طلق الزوجة أو أعتق الأمة لم يلزم الولد أن يعفه ثانيا ، لأنه فوت ذلك على نفسه ، وان مائت الزوجة أو الأمة فهيه وحيان :

(أحدهما) لا يلزمه اعفافه ثانيا ، لأنه انما يجب عليه اعفافه مرة وقسد فعل (والثاني) يلزمه وهو الأصح لأنه لا صنع له في تفويت ذلك .

هسسالة قوله: وان احتاج الولد الى الرضاع الخ، فجملة ذلك أنها اذا ولدت ولدا وجب عليها أن تسقيه اللبن حتى يروى ، لأنه لا يعيش الا بذلك ، فان كان للطفل مال وجبت أجرة رضاعه في ماله كما تجب نفقته لذا كان كبيراً في ماله ، وان لم يكن مال وجبت أجرة ارضاعه على من تجب عليه نفقته لو كان كبيراً لقوله تعالى « فان أرضعن لكم فاتوهن أجورهن » ولا يجب ارضاعه الا في حولين ، لقوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » وان كان الولد من زوجته والأب ممن يجب عليه نفقته لم تجبر الأم على ارضاعه وبه قال أبو حنيفة وأحمد ،

وقال أبو ثور: تجبر على ارضاعه ، وعن مالك روايتان احداهما كقول أبى ثور ، والثانية وهى المشهورة عنه ان كانت شريفة لم تجبر على ارضاعه وان كانت دنية أجبرت على ارضاعه و

دليلنا قوله تعالى « فان تعاسرتم فسترضع له ألخرى » واذا امتنعت فقد تعاسرت ولأنها لا تجبر على نفقة الولد مع وجود الأب فكذلك الرضاع •

اذا ثبت هذا عان تطوعت بارضاعه \_ فالأولى للأب ألا يمنعها من ذلك ؛ لأن الرضاع حق للولد ؛ والأم أشفق عليه ، ولبنها أصلح له ، وهل يلزمه أن يزيدها على تفقتها ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا يلزمه لأن تفقة الزوجة مقدرة بحال الزوج، فلو قلنا يجب عليه الزيادة لأجل الرضاع لكانت نفقتها مقدرة بحالها فلم يلزمه ذلك، كما لو كانت رغيبة الأكل فانه لا تلزمه الزيادة في نفقتها .

(والثانى) تلزمه الزيادة على تفقتها ـ وهو قول أبى سعيد الاصطخرى وأبى اسحاق المروزى لقوله تعالى « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » فخص حال الولادة بذكر ايجاب النفقة ولا فائدة بذكر وجوبها في الولادة الا وجوب الزيادة ، ولأن العادة جرت أن المرضعة تحتاج من الطعام أأكثر من غيرها فعلى هذا يبحث الحاكم في قدر الزيادة على ما يراه .

وان استأجر امرأته على الرضاع فهل يصح عقد الاجارة ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) يصح ، وبه قال أحمد ؛ لأن كل عقد صح أن يعقده الزوج مع غير الزوجة صح أن يعقده مع الزوجة كالبيع .

(والثانى) لا يصح وهو المشهور ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره ، وكذلك لو استأجرها لخدامة نفسه ، لأن الزوج يملك . الاستمتاع بها في جميع الأوقات الافى الأوقات المستحقة للعبادات ، وأذا أجرت نفسها لم تتمكن من ايفاء حقه الا بتعطيل حقه من الاستمتاع فلم يصح ، كما لو أجر العبد نفسه من سيده ، فاذا قلنا بهذا واستأجرها على ارضاعه بعوض فأرضعته ، فهل تستحق أجرة المثل ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ .

( أحدهما ) لا تستحق ذلك لأنها لو استحقت أجرة فى ذلك لجاز لها عقد الإجارة لذلك .

(والثاني) تستحق أجرة المثل ؛ لأن هذه منفعة لا يجب عليها بذلها ؟ فاذا بذلتها بعوض ولم يعصل لها العوض وجب لها عوض المثل كسائر منافعها •

فرع وان أبان الرجل امرأته وله منها ولد يرضع لم يملك اجبارها على ارضاعه لأنه اذا لم يملك اجبارها على ارضاعه حال الزوجية لم يملك اجبارها بعد الزوجية، فان تطوعت بارضاعه لم يجز للأب انتزاعه منها ؛ لأنه لا حق له في استمتاعها ، وان استأجرها على ارضاعه صح ذلك لقوله تعالى «فان أرضعن لكم ظاتوهن أجورهن » ولأنه لا يملك الاستمتاع بها بخلاف ما لو استأجرها في حال الزوجية ، فان طلبت منه أجرة المثل ولا يجد الأب من يرضعه بعير أجرة أو بدون أجرة المثل وجب عليه أن تستهلك لها ، ولم يجز له انتزاعه منه لأن الإرضاع حق للولد ، ولبن الأم أنفع له من لبن غيرها ؛ وان طلبت منه أكثر من أجرة المثل فقد تعاسرت وان طلبت أجرة المثل ووجد الأب من يرضعه بدون أجرة المثل أو من ترضعه بغير أجرة فاختلف أصحابنا ، فمنهم من قال فيه قولان و

(أحدهما) أنه أحق برضاعته بأجرة المثل لقوله تعالى « فان أرضعن لكم فاتوهن أجورهن » ولم يفرق ؛ ولأنه روى في الحديث « الأم أحق بكفالة ولدها ما لم تتزوج » ولأن الرضاع حق للولد ولبن الأم أنف له وأصلح فكانت أولى ( والثاني ) أن للأب أن ينتزعه لقوله تعالى « فان تعاسرتم فسترضع له أخرى » والتعاسر هو الشدة والتضايق •

قال القرطبى « وان تعاسرتم » أى فى أجرة الرضاع فأبى الزوج أن يعطى الأم رضاعها وأبت الأم أن ترضعه فليس له اكراهها ؛ وليستأجر مرضعة غير أمه ؛ وقيل معناه وان تضايقتم وتشاكستم فليسترضع لولده غيرها ؛ وهو خبر في معنى الأمر •

وقال الضحاك • ان أبت الأم أن ترضع استأجر لولده أخرى ، فان لم يقبل أجبرت أمه على الرضاع بالأجر • وذكر اختلاف الفقهاء على ثلاثة أقوال • فأورد قبول علمائهم من المالكية أن رضاع الولد على الزوجة مادامت الزوجية ب الالشرفها وموضعها فعلى الأب أي رضاعه يومئذ في ماله • (والثاني) قال أبو حنيفة : لا يجب على الأم بحال • (والثالث) يجب عليها في كل حال • ا هـ •

قال القاضى العمرانى من أصحابنا: واذا وجد الرجل من يرضعه بدون أجرة المثل أو بغير أنجرة وطلبت الأم أجرة المثل فقد تعاسرت فكان له نزعه منها ، ولأن نفقة ارضاع الطفل كنفقة المراهق ، ولو وجد من يتطوع بالإنفاق على المراهق لم يجب على الأب نفقته ، فكذلك اذا وجد من يتطوع بارضاع الطفل الا يجب عليه أجرة المثل •

وقال أبو اسحاق المروزى: للأب انتزاعه قولا واحداً ، والقول الآخر لا يعرف فى شىء من كتب الشافعى • وقال أبو حنيفة: للأب انتزاعه ولكن لا يسقط حق الأم من الحضانة ، فتأتى المرضعة وترضعه عنذ الأم • دليلنا أن الحضانة تابعة للرضاع ، فاذا سقط حقها من الرضاع سقط جقها من الحضانة •

فسوع فان ادعى الأب أنه يجد من يرضعه بغير أجرة أو بدون أجرة ـ وقدنا: له انتزاعه ـ فان صدقته الأم أنه يجد ذلك كان له انتزاعه منها ، وان كذبته فالقول قوله مع يمينه ، فاذا حلف انتزعه من يد الأم ويسلم الى المرضعة ولا يمنع الأم من زيارته لقوله صلى الله عليه وسلم « لا توله والدة بولدها » •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل ويجب على الولى نفقة عبده وامته وكسوتهما لما روى ابو هريرة رضى الله عنه (أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: (( للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق) ويجب عليه نفقته من قوت البسلد لانه هو المتعارف فان تولى طعامه استحب أن يطعمه منه لما روى أبو هـريرة رضى الله عنه قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه سلم: (( أذا جاء أحـدكم

خادمه بطعام فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليناوله اكلة أو اكلتين ، فانه تولى علاجه وحره » فان كانت له جارية للتسرى استحب أن ينوى كسسوتها أعلى من كسوة جارية الخدمة ، لأن العرف أن تكرن كسوتها أعلى فوق كسوة جارية الخدمة .

فصلى الله عليه وسلم: « ولا يكلف عبده وامته ما الخومة ما لا يطيقان لقسلوله صلى الله عليه وسلم: « ولا يكلفه من العمل ما لا يطيق ولا يسترضع الجارية الا ما فضل عن ولدها » ، لأن في ذلك اضرارا بولدها ، وان كأن لعبده زوجة اذن له في الاستمتاع بالليل ، لأن أذنه بالنكاح يتضمن الاذن في الاسلمتمتاع بالليل ، وان مرض العبد أو الأمة أو عميا أو زمنا لزمه نفقتهما ، لأن نفقتهما باللك ، ولهذا تجب مع الصغر فوجبت مع العمى والزمانة ، ولا يجوز أن يجبر على المخارجة لان معاوضة فلم يملك أجباره عليها كالكتابة ، وان طلب العبد ذلك لم يجبر الولى كما لا يجبر أذا طلب الكتابة ، فأن أتفقا عليها وأه كسب جاز لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم حجمه أبو طيبة فأعطاه أجره ، وسأل مواليه أن يخفوا من خواجه ، وأن لم يكن له كسب لم يجز لأنه لا يقدر على أن يدفع اليه من جهة تحل فلم يجز

أها الأحكام حديث أبى هريرة الأول أأخرجه أحمد في المسند ومسلم في العتق عن حجاج ، وفي الأطعمة عن حفص بن عمر ، وقال « ولا يكلف من العمل ما لا يطيق » أ

وحديث أبى هريرة الثانى أخرجه البخارى ومسلم فى النذور والأطعمة وأبو داود فى الأطعمة عن عبد الله بن مسلمة القعنبى ، وكذا أخرجه أحمد فى مسنده وبقية أصحاب السنن بلفظ « اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه \_ فأن لم يجلسه معه \_ فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين ، فأنه ولى حره وعلاجه » •

وحديث أبى طيبة الحجام واسمه دينار وهو مولى بنى حارثة ، وحديثه هذا أخرجه البخارى في البيوع عن عبد الله بن يوسف ، وفي الإجارة عن محمد بن يوسف وعن آدم ، وفي الطب عن محمد بن مقاتل ، وأخرجه مسلم في البيوع عن أحمد بن الحسن وعن يحيى بن أيوب وقتيبة وعلى بن حجر ،

وعن محمد بن يحيى بن أبى عمر وأخرجه أبو داود فى البيوع عن القعنبى ، وأخرجه الترمذي عن عدى بن حجر والطبراني فى الجامع عن حميد الطويل •

أما اللغات فقوله: «اذا أتى أحدكم خادمه » بنصب أأحدكم على المفهولية ونصب خادمه على الفاعلية ، والخادم يطلق على المذكر والأنثى والحرر والمملوك وقوله « علاجه » أى مزاولته لما استعصى من أموره ، ويقال لجبال الرمل علاج ، والحرجمع الحرة وهو الأرض ذات الحجارة النخرة السوداء ، وهى أثر من آثار البراكين ، وهو كناية عن تحمله أموره الشاقة فى أبلغ تعبير لأنه يعالج له اعداد الطعام ويعالجه له ويتحمل حرارة النار فى انضاجة ،

أما الأحكام فانه يجب على المرء نفقة خادمه وكسوته لحديث أبى هريرة فى الرجل الذى قال معى دينار ؛ قال أنفقه على نفسك قال معى آخر ، قال أنفقه على نفسك قال معى آخر ، قال أنفقه على ولدك ؛ قال معى آخر ، قال أنفقه على أهلك ؛ قال معى آخر ، قال أنفقه على خادمك ، ولحديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق » وهو اجماع لا خلاف فيه فان كان الخادم غير مكتسب ؛ بأن كان صغيراً أو مريضا أو كبيراً أو ترمنا فنفقته على سيده ،

ويجب أن يكون طعامه من قوت أهل البلد لقوله صلى الله عليه وسلم : « أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون » •

وان كان الخادم يقدم الطعام. لسيده أو يلى اعداده واصلاحه • فيستحب للسيد أنا يجلسه معه ويطعمه معه منه لما روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « فليجلسه معه أو يطعمه منه لقمة أو لقمتين » ولأن الإنسان اذا تولى طعاما اشتهى أن يأكل منه فاستحب أن يطعم منه كما يستحب الن قسم الميراث أن يرزق من حضر القسمة منها ؛ وأيهما أفضل ؟

(أحدهما) أن الأفضل أن يجلسه معه ليأكل ، لأن النبي صلى الله عليـــه وسلم بدأ به ، ولأنه اذا أكل معه أكل قدر كفــايته • ومنهم من قال : ليس

أحدهما أفضل من الآخر ؛ بل ان شاء أجلسه معه وان شاء أطعمه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم خيره بين أن يجلسه معه وبين أن يعمس له لقمة أو لقمتين في الأدم ، والأول أصلح ، هكذا أفاده أصلحابنا في كتبهم ؛ وما بقي امن الفصل فعلى وجهه ؛ وينبغي ألا يكلفه الا ما يطيق الدوام عليه لا ما يطيق يوما أو يومين الو ثلاثة ثم يعجز هكذا قال الشافعي في الأم والله أعلم .

# قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل ومن ملك بهيمة لزمه القيام بعلفها لما روى ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((عنبت امرأة في هرة ، حبستها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها النار \_ فقيل لها والله اعلم \_ لا أنت أطعمتها وسقيتها حين حبستها ، ولا أنت أرسلتها حتى تاكل من خشاش الأرض حتى ماتت جوعا )) ولا يجوز له أن يحمل عليها ما لا تطيق ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم منع أن يكلف العبد ما لا يطيق فوجب أن تكون البهيمة مثله ، ولا يحلب من لبنها الا ما يفضل على ولدها لانه غذاء الولد فلا يجوز منعه .

فصــل وان امتنع من الانفاق على رقيقة أو على بهيمة أجبر عليه كما يجبر عليه المن نفقة زيجته الوائه الم يكن له مال أكرى عليه أن أمكن أكراؤه الله فان لم يمكن بيع عليه كما يزال الماك عنه في أمراته أذا أعسر بنفقتهما الا والله أعلم ) •

الشرح الحديث الأول أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي كريب في الحيوان من حديث أبي هريرة ، وأخرجه أيضا في التوبة عن محمد بن رافع وعبد بن حميد من حديث أبي هريرة بلفظ المصنف مضى في الفصل قبله .

أَمَا اللَّفَاتَ فَقُولُهِ « مَن خَشَاشُ الأَرْضُ » أَى مَن حَشَرَاتُهَا وَوَزَعُهَا وَمُادِنَهُ خَشَ ، وخش في الشيء دخل فيه •

قال زهير : فخششت بها خلال الفدفد

وفى حديث عبد الله بن أنيس ، فخرج يمشى حتى خش فيهم ، ومنه يقال لم يدخل فى أنف البعير خشاش ، وقال ابن شميل الخشاش حية صغيرة سمراء

أصغر من الأرقم + وقال أبو خيرة: الخشاش حية بيضاء قلما تؤذى ، وقال أبو عبيد في حديث « أن امرأة ربطت هرة فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض » قال يعنى من هوام الأرض وحشراتها ودوابها وما أشبهها • قال في النهاية في الحديث: أي هوامها وحشراتها الواحدة خشاشة ، وفي رواية من خشيشها ، وهي بمعناه ، ويروى بالحاء المهملة وهو يابس النبات ، وهو وهم • وقيل انما هو خشيش بضم الخاء المعجمة تصنعير خشاش على الحذف وخشيش من غير حذف ومنه حديث العصنهور «لم ينتفع بي ولم يدعني أختش من الأرض » أي آكل من خشاشها •

اما الأحكام فان من ملك بهيمة لزمه القيام بعلفها سواء كانت مساؤكل أو مما لا تؤكل ، لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « اطلعت في النار ليلة أسرى بى فرأيت امرأة فيها ، فسألت عنها فقيل انها ربطت هرة لم تطعمها ولم تسقها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت فعذبها الله بذلك ، واطلعت فى الجنة فراًيت امرأة مومسة (يعنى إزانية) فسألت عنها فقيل : انها مرت بكلب يلهث من العطش فأرسلت ازارها فى بشر ثم عصرته فى حلقة فغفر الله لها بذلك » وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان ، وقال « فى كل كبد حرى أجر ، •

فلو قلناً لا يجب الإنفاق عليها أسقطنا حرمتها ، فإن كانت في المصر لزمه الإنفاق عليها ، وإن كان في الصحراء في الناق عليها ، وإن كان في الصحراء في الناق عليها من الكلا ما يقوم بكفايتها فخلاها للرعى في لم يجب عليه العلف لأنها تجتزىء على عادة أهل مصر ؛ لأن صحاريها يقل فيها العلف •

وقال الخراسانيون: ان كانت البهيمة مشقوقة الشفة العليا فانها تجتزى، بالكلا عن العلف ، وان كانت غير مشقوقة الشفة العليا فلا تجتزى، بالرعى ولابد من علفها ، وان لم يكن بها من الكلا ما يقوم بها لزمه من العلف ما يقوم بها فان لم يعلفها ـ فان كانت مما يؤكل ـ كان له أن يذبحها وله أن يبيعها ، وان كانت مما لا يؤكل كان له بيعها ـ فان امتنع من ذلك أجبره السلطان على علفها أو يعها أو ذبحها ان كانت مما يؤكل ، ولولى الأمر أن يخصص على علفها أو يعها أو ذبحها ان كانت مما يؤكل ، ولولى الأمر أن يخصص

مراحا يعلقها فيه ويداوى مرضاها على نفقة صاحبها ، وله أن يخصص من البياطرة من ينزعون الدواب من أيدى المقصرين فى حقها وردها اليهم بعد شفائها عليهم أو اجباره على بيعها ، وقال أبو حنيفة لا يجبره على ذلك بل يأمره به كما يأمره بالمعروف وينهاه عن النكر ودليلنا أنها نفقة واجبة فاذا امتنع منها أجبره ولى الأمر على أدائها كنفقة العبد وان كان للبهيمة ولد لم يحلب من لبنها الا ما فضل من ولدها ، لأن لبنها غذاء للولد فلا يجوز منعه منه كما قلنا فى الجارية ، والله تعالى أعلم ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى باب الحضانة

اذا افترق الزوجان دلهما ولد بالغ دشيد فله أن ينفرد عن أبويه لانه مستفن عن الحضانة والكفالة ، والمستحب أن لا ينفرد عنهما ولا يقطع بن عنهما و وان كانت جارية كره لها أن تنفرد ، لانها أذا أنفردت لم يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها ، وأن كان لهما ولد مجنون أو صفح لا يميز ، وهو الذي له دون سبع سنين ، وجبت حضائته ، لانه أن ترك حضائته ضاع وهلك .

فصـــل ولا تثبت الحضائة لرقيق لأنه لا يقدر على القيام بالحضائة مع خدمة المولى ، ولا تثبت لعاده لأنه لا يكمل للحضائة ولا تثبت لغاسق ، لأنه لا يوفى التحضائة حقيسا ، ولأن الحضائة انما جعلت لحظ الولد في حضسائة الغاسق ، لأنه ينشأ على طريقته ، ولا تثبت لكافر على مسلم .

وقال ابو سعید الاصطخری: تثبت الکافر علی المسلم ؛ لما روی عسد الحمید ن سلمة (۱) عن أبیام آنه قال: ((اسلم ابی وابت أمی آن تسلم وآنا غلام ، فاختصما الی آلنبی صلی الله علیه وسلم فقال: یا غلام اذهب الی آیهما شئت ، ان شئت الی آبیك ، وان شئت الی آمك ، فتوجهت الی آمی ، فلما رآنی النبی صلی الله علیه وسلم سمعته یقول اللهم اهده فملت الی آبی فقمدت

<sup>(</sup>۱) هكذا بالمتن المطبوع، والصواب عبد الحديد بن جعفر، وهو ما اعتمدناه في الشرح، وقد وجدنا كثيراً من الفقهاء بتابعون آبا اسحاق في كونم آبن سلمة كالعمراني في البيان، وهذا خطأ، والصواب ما اعتمدناه هنا. أما عبد الحميد ابن سلمة الانصاري فيقال هو ابن يزيد بن سلمة وهو مجهول، المطيعي

في حجره » والمذهب الأول ، لأن الحضانة جعلت لحظ الولد ولا حظ الولد السلم في حضانة الكافر ، لأنه يفتنه عن دينه وذلك من اعظم الضرد ، والحديث منسوخ ، لأن الأمة أجعمت على أنه لا يسلم الصبى المسلم الى الكافر ، ولا حضانة للمرأة أذا تزوجت ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص ((أن أمرأة قالت يا رسول الله أن أبني هذا كان بطني له وعاء ، وثديي له سقاء ، وحجرى له حواء ، وأن أباه طلقني وأراد أن ينزعه منى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحقى به ما لم تنكحى » ولانها أذا تزاوجت اشتغلت باستمتاع أثروج عن الحضانة ، فأن اعتق الرقيق وعقل المعوه وعدل الفاسق ، وأسلم الكافر عاد حقهم من الحضانة ، لأنها زالت العلة فعادت بزوال العلة ، وأذا طلقت المرأة عاد حقها من الحضانة ،

وقال الزنى ان كان الطلاق رجعياً لم يعد لأن النكاح باق ، وهذا خطا لأنه انها سقط حقها بالنكاح لاشتغالها باستمتاع الزوج ، وبالطلاق الرجعي يحرم الاستمتاع كما يحرم بالطلاق البائن ، فعادت الحضانة .

فصـــل ولا حضانة لن لا يرث من الرجال من ذوى الأرحام وهم ابن البنت وابن الأخت وابن الأخ من ام وابو الام والخال والعم من الام لان الحضانة انما تثبت للنساء لمعرفتهن بالحضانة أو لمن له قوة قرابة بالمياث من الرجال وهذا لا يوجد في ذوى الارحام من الرجال ولا يثبت لمن أدلى بهم من الذكور والاناث ، لأنه اذا لم يثبت لهم لضعف قرابتهم فلأن لا يثبت لمن يدلى بهم أولى) .

الشعرح حديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان وهو أبو الحكم الأنصارى الأوسى • أخرجه أبو داود في الطلاق عن ابراهيم بن موسى الرازى والنسائى فى الطلاق أيضا عن محمود بن غيلان • ورواه أحمد بلفظ « قال أخبرنى أبى عن جدى رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أأن تسلم فأتت النبى صلى الله عليه وسلم فقال ابنتى وهى فطيم أو شبهه ، وقال رافع ابنتى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقعد ناحية ، وقال لها اقعدى ناحية ، فأقعد الصبية بينهاا ثم قال ادعوها فمالت الى أمها ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اللهم اهدها فمالت الى أبيها فأخذها » •

ووقعت هذه الصيغة في رواية عند أبي داود ، كما وردت بلفظ « فجاء بابن له صغير » وأخرجه بلفظ الأنثى النسائي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده اختلاف كثير وألفاظه مختلفة مضطربة ، وقد رجح ابن القطان رواية الابن • وقال ابن المنذل: لا يثبته أهل النقل وفي اسناده مقال •

قلت : قد صححه الحاكم وذكر الدارقطني أن البنت المخيرة اسمها عميرة.

وقال ابن الجوزى: رواية من روى أنه كان غلاما أصبح • وقال ابن القطان : لو صحت رواية من روى أنها بنت لاحتمل أنهما قصتان لاختلاف المخرجين •

وقد اختلف النقاد فى عبد الحميد بن جعفر ، فقال ابن حجر فى التقريب صدوق رمى بالقدر ورأبما وهم ، وقال الذهبى فى الميزان ! عبد الحميد بن جعفر عن أبيه ونافع ومحمد بن عمرو بن عطاء وعنه يحيى القطان وأابو عاصم وعدة ، قال النسائى ليس به بأس ، وكذا قال أحمد ، وقال ابن معين ثقة ، وقد نقم عليه الثورى خرونجه مع محمد بن عبد الله ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وقيل كان يرى القدر والله العلم ، نعم قال على بن المدينى : كان يقد و بالقدر ، وهو عندنا ثقة ، وكان سقيان يضعفه ، اه .

أما حديث عبد الله بن عمرو فقد رواه أحمد بلفظ «أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابنى هذا كان بطنى له وعاء وحجرى له حواء وثديى له سقاء وزعم أبوه ألنه ينزعه منى ، فقال أنت أحق به ما لم تنكحى » وأخرجه أبو داود في الطلاق عن محمد بن كالد ولكن في لفظه «وان أباه طلقنى وزعم أنه ينتزعه منى » وأخرجه البيهقى والحاكم وصححه ، وهو من حديث عمرو بن شعيب عن جده .

اما اللغات فإن الحضانة مشتقة من الحضن وهو ما دون الإبط الى الكشح وقيل هو الصدر والعضدان وما بينهما ، والجمع أحضان ومنه الاحتضان ، وهو احتمالك الشيء وجعله في حضتك ، كما تحتضن المرأة ولدها فتحتمله في أحد شقيها وفي الحديث أنه خرج محتضنا أحد ابني ابنته ، أي حاملا له في حضنه ، والحضن الجنب وهما حضنان وفي حديث أسيد بن

الحضير أنه قال لعامر بن الطفيل اخرج بذمتك لئلا أنفذ حضنيك ، والمحتضن الحضن • قال الكميت :

## كما خامرت في حضنها أم عامر لدى الحبل حتى غال أوس عيالها

وحضنا الليل جانباه ، وحضن الجبل ما يطيف به ، وفى حديث على كرم الله وجهه « عليكم بالحضنين » يريد بجنبتى العسكر ، وحضن الطائر بيضه وعلى بيضه يحضن حضنا وحضانة وحضانا وحضونا وجن عليه للتفريخ وقال الجوهرى حضن الطائر بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه ، وكذلك المرأة اذا حضنت ولدها ، وحمامة حاضن بغير هاء ، والسم المكان المحضن والمحضنة المعمولة للحمامة كالقصعة الروحاء من الطين ، وحضن الصبي يحضنه حضنا رباه ، والحاضن والحاضئة الموكلان بالصبى يحفظانه ويربيانه وفى حديث عروة بن الزبير «عجبت لقوم طلبوا العلم حتى اذا نالوا منه صاروا حضاناً لأبناء الملوك » أى مربين وكافلين ، وحضان جمع حاضن ؛ لأن المربى والكافل يضم الطفل الى حضنه وبه سميت الحاضنة ، وهى التى تربى الطفل ، والحضانة بالفتح فعلها، والحجر بمعنى وحواء أى يحويه ويحيط به الطفل ، والحضانة بالفتح فعلها، والحجر بمعنى وحواء أى يحويه ويحيط به الطفل ، والحضانة بالفتح فعلها، والحجر بمعنى وحواء أى يحويه ويحيط به الطفل ، والحضانة بالفتح فعلها، والحجر بمعنى وحواء أى يحويه ويحيط به الطفل ، والحضانة بالفتح فعلها، والحجر بمعنى وحواء أى يحويه ويحيط به المنه المنه المنه المنه المنه والحيان والحيا والميا والحيا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا والميا

اما الأحكام فاذا بانت الزوجة وبينهما ولد \_ فان كان بالغا رشيداً لم يجبر على الكون مع أحدهما ؛ بل يجوز له أن ينفرد عنهما ، الا أن المستحب له أن لا ينفرد عنهما لئلا ينقطع بره وخدمته عنهما ، وهل يكره له الانفراد عنهما ؟ ينظر فيه \_ فان كان رجلا \_ لم يكره له الانفراد عنهما وان كانت امرأة ، فان كانت بكرا ، كره لها الانفصال عنهما لأنها لم تجرب الرجال ولا يؤمن أن تخدع وان كانت تيبا فارقها زوجها لم يكره لها الانفراد عنهما لأنها قد جربت الرجال ولا يخشى عليها أن تخدع .

وقال مالك: يجب على الابنة أأن لا تفارق أمها حتى تتزوج ويدخل بها الزوج دليلنا أنها ذا بلغت رشيدة فقد ارتفع الحجر عنها ، فكان لها أن تنفرد بنفسها والا اعتراض عليها ، كما لو تزوجت ثم بانت عنه ، وان كان الولد صغيراً لا يميز وهو الذي له دون سبع سنين أو كبيرا الا أنه مجنون أو ضعيف العقل وجبت حضانته ، لأنه اذا ترك منفردا ضاع .

ولا تثبت الحضانة لمعتوه \_ وهو ناقص العقل \_ ولا لمجنون لأنه لا يوملح للحضانة ، ولا تثبت الحضانة لفاسق لأنه لا يؤمن أن ينشأ الطفل على منزعه ، وأن كان أحد الأبوين مسلما فالولد مسلم ولا تثبت عليه الحضانة للكافر و وفال أبو سعيد الاصطخرى تثبت الحضانة للكافر على المسلم لحديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه ، وقد أوردنا طرقه آنها ، وقد أل المصنف : أنه منسوخ ، ونقول : أن هذا الحديث استدل به القائلون بثبوت الحضانة للأم الكافرة كأبى حنيفة وأصحابه وابن القالسم المالكي وأبو ثور ، وذهب الجمهور إلى أنه لا حضانة للكافرة على ولدها المسلم .

وأجابوا عن الحديث بما تقدم من المقال فيه وبما فيه من الاضطراب ممنوع ولكن الحديث بأسانيده وطرقه يصلح للاحتجاج به ؛ والاضطراب ممنوع باعتبار محل الحجة وهو كفر الأم وثبوت التحبير • وهذان العنصران هما ما يدور حولهما الحكم • ولعل المصنف يحتج في النسخ بأدلة عامة ، كقوله تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » وبنحو « الإسسلام يعلو » وقد استدل ابن القيم بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً » على أن المراعى أولا في التخيير أو الاستهام بالقرعة ما هو أصلح للصغير • وان أيا ما كان الأمر من التخيير أو التعيين أو الاقتراع ؛ فان أولئك مقيد بقوله تعالى « قوا أنفسكم وأهليكم ناراً » •

وحكى عن شيخه ابن تيمية أنه قال: تنازع أبوران صبيا عند الحاكم فخير الولد بينهما فاختار أباه ، فقالت أمه : سله لأى شيء يختاره ؟ فسأله فقال: أمى تبعثنى كل يوم للكاتب والفقيه يضرباني وأبنى يتركنى ألعب مع الصبيان فقضى به للأم • ورجح هذا ابن تيمية •

فاذا كانت روح الشرع تقضى بمراعاة صالح الصغير ، فان مما لا شك فيه أن القاءه في أحضان الكفر قضاء على صلاحه دنيا وأخرى • ومن ثم يتمين خطأ أبى سمعيد الاصطخرى وأبى حنيفة وأصحابه وابن القاسم وأبى ثور •

وقال العمراني: أنَّ الحضانة لحظُ الولد ولا حظُ له في حضانة الكافر،

لأنه لا يؤمن أن يفتن عن دينه • ثم قال : ألما الحديث فغير معروف عند أهل النقل وان صح فيحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه سيختار أباه ، فلهذا خيره ، فيكون ذلك خاصا لذلك الولد دون غيره أ هـ •

فرع واذا تزوجت المرأة سقط حقها من العضانة • وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الحسن البصرى: لا يسقط حقها لقوله تعمالى « وربائبكم اللاتى في حجوركم من نسائكم » ولأن النبى صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة ومعها بنتها زينب فكانت عندها •

وروى ابن عباس أن عليا وجعفر ابنى أبى طالب وزيد بن حارثة تنازعوا فى حضانة ابنة حمزة بن عبد الطلب ، واختصموا الى النبى صلى الله عليب وسلم ، فقال جعفر : أنا أحق بها أنا ابن عمها وخالتها تحتى ، وقال على أنا أحق بها أنا ابن عمها وابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتى ـ يعنى ابنة أبن عمها ، وقال زيد أنا أحق بها لأنها ابنة أنخى ـ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بين زيد بن حارثة وحمزة \_ فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال الخالة أم ، فقضى بها للخالة وهى مزوجة ،

ودلیلنا ما روی عبد الله بن عمرو « أن امرأة أتت النبی صلی الله علیه وسلم وقالت یا رسمول الله ان ابنی هذا كان بطنی له وعاء ، وحجری له حراء ، وثدیی له سقاء ، وان أباه طلقنی ویرید أن ینزه منی ، فقال رسول الله صلی الله علیه وسلم أنت أاحق به ما لم تنكحی » •

وروى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الأم أحق بولدها ما لم تتزوج » ولأنها اذا تزوجت استجق الزوج الاستمتاع بها الا فى وقت العبادة ، فلا تقوم بحضائة الولد ، وأما الآية فالمراد بها اذا لم يكن هناك أب أو كان ورضى وأما زينب وابنة حمزة فلأنه لم يكن هناك من النباء من تستحق الحضائة خالية من الأزواج ،

اذا تُبت هذا فان طلقت الزوجة طلاقا بائنا أو رجعيا عاد حقها من الحضانة وقال مالك : لا يعود حقها من الحضانة بحال •

وقال أبو حنيفة والمزنى: ان كان الطلاق بائنا عاد حقها ، وان كان رجعيا لم يعد حقها ، لأن الزوجية باقية بينهما ، ودليلنا أن حقها انما سقط لاشتغالها عن الحضاتة باستمتاع الزوج ، ولا يملك الزوج الاستمتاع بها بعد الطلاق البائن والرجعى ؛ فعاد حقها من الحضانة ،

وان أعتق الرقيق ، أو عقل المجنون والمعتوه ، أو عدل الفاسق ، أو أسلم الكافر عاد حقهم من الحضانة ؛ لأن الحضانة زالت بمعنى ، وقد زال المعنى عادت الحضانة ع

مسالة قوله « ولا حضانة لمن لا يرث من الرجال من ذوى الأرحام » وهذا صحيح مثل ابن الأخت وابن الأخ للام وأبى الأم والخال وابن العم لأنه ذكر لا يرث فأشبه الأجنبى • وقال المصنف هنا : ولا تثبت الحضانة لابن البنت • وهذا الذى قاله لا يتصور فى حضانة الصغير ؛ وانما يتصور فى الكبير والمجنون لأنا قد قلنا يجب حضانته كما يجب حضانة الصغير ؛ ولا تثبت الحضانة لمن أدلى من النساء والزجال بهؤلاء الرجال ؛ لأن الحضانة اذا لم تثبت لهم بأنفسهم لم تثبت لمن أدلى بهم •

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فعسل وان أجتمع النساء دون الرجال وهن من أهل الحفسانة فالأم احق من غيرها ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ((انت احق به ما لم تنكحى)) ولأنها اقرب اليه واشفق عليه ، ثم تنتقل الى من يرث من أمهاتها ، لمشاركتهن الأم في الولادة والارث ، ويقدم الأقرب فالأقرب ويقدمن على أمهات الاب وأن قرين لتحقق والادتهن ، ولانهن أقوى في المياث من أمهات الأب ، لأنهن لا يسقطن بالاب ، وتسقط أمهات الاب بالأم ، فاذا عدم من يصلح للحضانة من أمهات الأم ففيه قولان ، قال في التديم تنتقل ألى الاخت والخالة ، ويقدمان على أم الأب ، لما روى البراء بن عازب رضى أله عنه ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت حمزة لخالتها وقال رضى أله عنه ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت حمزة لخالتها وقال الخالة بمنزلة الأم )) ولان الخالة تدلى بالام ، وام الاب تعلى بالاب ، والام تقدم على آلاب فقدم من يدلى بها على ما يدلى به ، ولأن الاخت ركضت مع الولد في الرحم ، ولم تركض أم الأب معه في الرحم ، فقدمت عليها ، فعلى الولد في الرحم ، وقم تركضا أم الأب معه في الرحم ، فقدمت عليها ، فعلى الولد في الرحم ، وقم تركض أم الأب معه في الرحم ، فقدمت عليها ، فعلى الولد في الرحم ، وقم تركض أم الأب معه في الرحم ، فقدمت عليها ، فعلى الولد في الرحم ، وقم تركض أم الأب معه في الرحم ، فقدمت عليها ، فعلى

هذا تكون الحضانة للأخت من الآب والأم · ثم الاخت من الام ثم الخالة ثم لام الآب ثم للأخت من الآب ثم للعمة ·

وقال في الجديد: اذا عدمت أمهات الأم انتقلت الحضائة الى أم الآب وهو الصحيح و لانها جدة وارثة فقدمت على الآخت والخالة كام الأم و فعلى هذا تكون الحضائة لأم الآب ثم لامهائها وان علون و الاقرب فاقرب و يقدمن على أم الجد كها يقدم الآب على الجد و فان عدمت أمهات الآب انتقلت الى أمهات ألجد ثم الى أمهاتها وان علون و ثم تنتقل الى أمهات أب الجدد و فاذا عدم أمهات الأبوين انتقلت الى الأخوات و يقدمن على الخدالات والعمات و لأنون رائضن الولد في الرحم وشاركنه في النسب و تقدم الأخت من الآب والأم ثم الاخت للاب ثم الاخت للام و

قال أبو العباس بن سريع ، تقدم الآخت الأم على الآخت الذب ، لان أحداهما تدلى بالأم والآخرى تدلى بالآب ، فقدم المدلى بالإم على المدلى بالاب كما قدمت الام على ألاب ، وهذا خطأ ، لان الآخت من ألاب أقوى من ألآخت من الأم في المياث والتعصيب مع البنات ، ولأن ألاخت من ألاب تقوم مقام الأخت من ألاب وألام في المياث ، فقامت مقامها في ألحضانة ، فأن عدمت الاخوات انتقلت إلى ألخالات ، ويقدمن على العمات ، لأن الخالة تساوى العمة في العرجة وعدم الارث وتعلى بالالأم ، والعمة تعلى بالاب ، والام تقدم على ألاب فقدم من يدلى بها ، وتقدم ألخالة من ألاب والأم على الخالة من ألاب ، ثم ألخالة من ألاب ألى العمات لانهن يدلين بالاب ، وتقدم ألخالة من ألاب ثم العمة من ألام ، وعلى قياس وتقدم العرف والم ثم العمة من ألاب ثم العمة من ألام ، وعلى قياس قول المزنى وأبى العباس تقدم الخالة والعمة من ألام على الخالة والعمة من ألام ) .

الشرح حديث عبد الله بن عمرو مضى تخريجه آنها • أما حديث البراء بن عازب فقد أخرجه البخارى فى الحج وفيه « اعتمر النبى صلى الله عليه وسلم فى ذى القعدة قبل أن يحج » وقيه قوله لجعفر « أشبهت خلقى وخلقى » وفيه صلح المشركين يوم الحديبية ؛ وأخرجه فى الجزية عن أحمد ابن عثمان بن حكيم » وفى الصلح عن عبيد الله بن موسى وعن محمد بن بشار • وأخرجه مسلم فى المغازى عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشار وعن عبيد الله بن معاذ وعن اسحاق بن ابراهيم وأحمد بن خباب وأبو داود فى الحج عن أحمد بن حنبل والترمذى فى الحج عن عباس بن محمد الدورى وفى البر عن سفيان بن وكيع وعن محمد بن أحمد بن بدوية وفى المناقب عن

محمد بن اسماعيل البخارى • ورواه أحمد من حديث على وفيه « والجنرية عند خالتها فان الخالة والدة » وأخرجه عن على أبو داود والحاكم والبيهةى بمعناه واللفظ المتفق عليه فى رواية أحمد والبخارى ومسلم « أن ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر وزيد ، فقال على : أنا ألحق بها هى ابنة عمى وقال جعفر بنت عمى وخالتها تحتى • وقال زيد : ابنة أخى ، فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال « الخالة بمنزلة الأم » •

قوله « وخالتها تحتى » يعنى أسماء بنت عميس وقد طعن ابن حزم فى حديث البراء فى كتابه المحلى وقال فى اسناده اسرائيل وقد ضعفه على بن المديني ، وقد رد عليه أنه قد وثقه سائر أهل الحديث ، ولا يضره أن ينفرد ابن المديني بتضعيفه وقد تعجب الحمد بن حنبل من حفظه وقال ثقة .

وقال أبو حام هو أنقن أصحاب أبى اسحاق ، وكفى بانفاق الشيخين على اخراج هذا الحديث دليلا •

اما الأحكام فاذا اجتمع النساء من القرابة وهن يصلحن للحضافة ، أو لا رجل معهن وتناثرعن فى حضافة المولود قدمت الأم على غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ الأم ألحق بولدها ما لم تتزوج ﴾ ولأنها أقرب اليه وأشفق عليه ، فان عدمت الأم انتقلت الحضافة الى آمها ثم الى أم أمها وان علت ، فأما أمهات أبيها فلا مدخل لهن فى الحضافة ، فان عدمت الجدات من قبل الأم ففيه قولان أ

قال فى القديم تنتقل الحضانة الى الأخوات والخالات وتقدمن على أمهات الأب لأنهن يدلين بالأم ، وأمهات الأب يدلين بالأب ، والأم تقدم على الأب فقدم من يدلى بها على من يدلى بالأب ، فعلى هذا تكون الحضانة للأخت للأب والأم ويقدمان على الخالة لأنهما أقرب لكونهما ركضا مع الولد فى رحم واحد ثم ينتقل الى الخالة لقوله صلى الله عليه وسلم « الخالة أم » فتكون الحضانة للخالة للأب والأم ثم للخالة للأب ، فاذا عدمت الأخوات للأب والأم أو للأم والخالات انتقلت الحضانة الى أم الأب ثم الى أمهاتها

ثم تنتقل الى الأخت للأب ثم الى العمة ، ويقدمان على أمهات الجد ، لأن الأب أقرب من الجد فيقدم من يدلى به على من يدلى بالجد ، ثم تنتقل الى أمهات الجد الوارثات الأقرب فالأقرب وكذا الشيخ أبو اسحاق هنا .

قال الشوكاني في النيل: واستشكل كثير من الفقهاء وقوع القضاء منه صلى الله عليه وسلم لجعفر وقالوا: ان كان القضاء له فليس بمحرم لها، وهو وعلى سواء في قرابتها، وان كان القضاء للخالة فهي مزوجة والزواج مسقط لحقها من الحضانة فسقوط حق الخالة بالزواج أولى •

وأجيب عن ذلك أن القضاء للخالة والزواج لا يسقط حقها من الحضانة مع رضا الزوج كما ذهب اليه أحمد والحسن البصرى والامام يحيى وابن حزم • وقيل ان النكاح انما يسقط حضانة الأم وحدها حيث كان المنازع لها الأب ، ولا يسقط حق غيرها ولا حق الأم حيث كان المنازع لها غير الاب ، وبهذا يجمع بين حديث البراء وحديث عبد الله بن عمرو • ا ه •

قال ابن الصباغ والطبرى: تقدم الأخت للأب على الأخت للأم على هذا أيضا وقال فى الجديد: اذا عدم من يصلح للحضانة من أمهات الأم انتقلت الحضانة الى أمهات الأب الوارثات • فان عدم من يصلح لها من أمهات الأب انتقلت الى أمهات الجد ؛ فان عدم من يصلح لها من الجدات من قبل الأب انتقلت الى الأخوات • وبه قال أبو حنيفة ـ وهـو الجدات من قبل الأب انتقلت الى الأخوات • وبه قال أبو حنيفة ـ وهـو الأصح \_ لأنهن جدات وارثات فقدمن على الأخوات كالجدات من قبل الأم • ويقدم الأخوات على الخوات والعمات لأنهن أقرب فتكون الحضانة للأم • ويقدم الأخوات على الأخت للاب ثم للاخت للام لأنهن أقرب •

وقال أبو حنيفة والمزنى وأبو العباس بن سريج تقدم الأخت للام على الأخت للأب لأنها تدلى بالأم • والأخت للأب تدلى بالأب • فقدم من تدلى بالأم على من تدلى بالأب • كما نقدم الأم على الأب والمذهب الأول • لأن الأخت للأب قوم مقام الأخت للأب والأم فى التعصيب فقامت مقامها فى الحضانة • ثم تنتقل الى الخالات ويقدمن على العمات لأنهن بدلين بالأم

فتكون العصانة للخالة للأب والأم ثم للخالة للأب ثم للخالة للام ثم للعمة للاب والآم ثم للعمة للاب على والآم ثم للعمة للأب تم للسبة للأم وعلى فول من قدم الأخت للام على الأخت للأب تقدم الخالة والعمة للام على الخيالة والعمة للاب والذي يقتضى المذهب أن الحضانة لا تنتقل الى الخالات الا بعد عدم بنيات الأخت الأنهن القرب ولا تنتقل الحضانة الى العمات الا بعيد عدم بنيات الخالات وبنات الخالات و

#### باب فدر (١) نفقة الزوجات

فصـــل وأن أجتمع الرجال وهم من أهل الحضانة وليس معهم نساء قدم الأب • لأن له ولادة وفضل شسفقة • ثم تنتقسل ألى آبائه الاقرب فالافرب لشمار كتهم الآب في الولادة والتعصيب ، فان عدم الاجداد انتفلت الى من بفدهم من العصبات . ومن اصحابنا من قال لا يشبت لفير الآباء والأجساد من المصبات لانه لا معرفة لهم في الحضانة ولا لهم ولاية بأنفسسهم فلم تكن لهم حضانة كالأجانب والمنصوص هو الأول ، والدليل عليه ما روى البراء بن عازب رضي الله عنه ﴿ أَنَهُ احْتَصِم في بِنْتَ حَمَـزَةً عَلَى يُرْجِعِفُر وَزِيفَ بِن حَارِثُهُ رضى الله عنهم ، فقال على عليه السالام أنا أحق بها وهي بنت عمى ، وقال : جِعفر : ابنة عمى وخالتها عندي وقال زيد بنت أخي . فققضي بهـا رسول الله . صلى الله عليه وسلم لخالتها ، وقال: الخالة بمنزلة الأم )) ولو لم يكن ابن العم من أهل الحضائة لأنكر النبي صلى الله عليه وسلم على جعفر ، وعلى على رض الله عنهما ادعاءهما الحضانة بالعمومة ، ولأن له تعصيباً بالقرابة فتبتت له الحضانة كالأب والجد ، فعلى هذا تنتقل الى الأخ من الاب والام ، ثم الى الابَ ﴿ من الاب ، ثم آلى ابن الأخ من الأب والام ، ثم الى ابن الاخ من الاب ، ثم الى العم من الاب ثم الى ابن ألعم من الأب والأم ، ثم الى ابن العم من الاب ، لان الحضانة تثبت لهم بقوة قرابتهم بالارث فقدم من تقدم في الارث ) .

الشعر الأحكام: اذا اجتمع الرجال ولا نساء معهم وهم من أهل الحضانة قدم الأب على غيره من الرجال لأن له ولاية عليه ثم تنتقل الى آبائه الوارثين الأقرب فالأقرب في لأنهم يلون عليه بأنفسهم فقاموا مقام الأب في وهل تثبت الحضانة لغيرهم من العمات؟ فيه وجهان م من أصحابنا من قال لا تثبت لهم الحضانة لأنه الا معرفة لهم في الحضانة ولا يلون عن ماله بأنفسهم فلم يكن لهم حق الحضانة كالأجانب الا أن لهم تأديب الولد وتعليمه م

ومنهم من قال تثبت لهم الحضانة وهو المنصوص ؛ لأن عليا وجعفر ادعيا حضانة ابنة حمزة بكونهما ابنى عم بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم ولم ينكر النبى عليه السلام عليهما دعواهما بذلك •

وروى عمارة الجرمى قال « خيرنى على رضى الله عنه بين عمى وأمى » ولأن له تعصيبا بالقرابة نشبت له العضانة كالأب والجد ، فعلى هذا اذا عدم الأجداد \_ قال المصنف \_ انتقلت العضائة الى الأخ للأب والأم ثم الى الأخ للأب ثم الى ابن الأح للاب ثم الى العم للاب والأم ثم الى ابن الأخ للاب ثم الى العم للاب والأم ثم الى ابنى العم .

وقال ابن الصباغ: تنتقل الى الأخ للأب والأم ثم الى الأخ للأب ثم الى الأخ للأب ثم الى الأخ للأم وعلى قول أبى العباس حيث قدم الأخت للأم على الأخت للأب يكون ههنا وجهان •

(أحدهما) لا يقدم الأخ للأم على الأخ للأب لأنه ليس من أهل الحضانة بنفسه وانما يستحق بقرابته بالأم والأخ للأب أقوى فقدم عليه •

( والثانى ) يقدم لإدلائه بالأم وهى أقرب من الأب فقدم من يدلى بها على من يدلى بالأب ثم بنوه الإخوة وان سفلوا ثم العم ، ثم بنو العم ثم عم الأب ثم بنوه •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اجتمع الرجال والنساء والجميع من اهل الحضانة نظرت ، فان اجتمع الأب مع الأم كانت الحضائة الأم ، لان ولادتها متحققة وولادة الاب مظنونة ، ولان لها فضلا بالحمل والوضع ولها معرفة بالحضائة فقدمت على الأب ، فان أجتمع مع أم الأم وان علت كانت الحضائة لام الام لانها كالام في تحقق الولادة والميراث ومعرفة الحضائة ، وان أجتمع مع أم نفسه أو مع الأخت من الأب أو مع العمة قدم عليهن لانهن يدلين به فقدم عليهن ، وان اجتمع الاجتمع الاجتمع الاب مع الاخت من الام أو الخالة ففيه وجهان:

(أحدهما) أن الأب أحق ، وهو ظاهر النص ، لأن الأب له ولادة وارث فقدم على الاخت والخالة كالام . ( والثانى ) وهو قول أبي سعيد الاصطغرى أنه يقدم الأخت والخالة على الآب لانهما من أهل الحضانة والتربية ويدليان بالام فقدمتا على الاب كأمهات الام وأن اجتمع الاب وأم الاب والاخت من الام أو الخالة بنينا على القولين في الاخت من الام والخالة أذا اجتمعا مع أم الآب ، فأن قلنا تقوله القديم أن الاخت والخالة إقدمان على أم الاب ، قدمت الاخت والخالة على الآب وأم الاب ، وأن قلنا بقوله الجديد أن أم الآب تقدم على الاخت والخالة ، بنينا على الوجهين في الاب أذا اجتمع مع الاخت من الام أو الخالة ، فأن قلنا بظاهر النص أن الاب يقدم عليهما كانت الحضانة للاب لانه يسقط الاخت والخالة وأم نفسه فانفرد بالحضانة ، وأن قلنا بالوجه الآخر أن الحضانة للاخت والخالة وأم نفسه فانفرد بالحضانة ، وأن قلنا بالوجه الآخر أن الحضانة الاخت والخالة فعى هذه السئلة وجهان :

( احدهما ) أن الحضانة الأخت والخالة ، لأن أم الأب تسقط بالاب ، والأب يسقط بالاخت والخالة .

(والثانى) أن الحضائة للأب ، وهو قول أبى سعيد الاصطخرى رحمة الله عليه لأن الأخت والخالة يسقطان بأم الاب ثم تسقط أم الاب بالاب فتصير الحضائة للأب ، ويجوز أن يمنع الشخص غيره من حق ثم لا يحصل له ما منع منه غيره كالأخوين مع الأبوين فأنهما يحجبان الام من الثلث ألى السدس ثم لا يحصل لهما ما منعاه بل يصير الجميع ثلاب .

وان اجتمع الجد أب الآب مع الأم أو مع أم الام وان علت قدمت عليه كما تقدم على الأب ، وأن اجتمع مع أم الأب قدمت عليه لانها تساويه في الدرجة وتنفرد بمعرفة الحضائة فقدمت عليه كما قدمت الام على الاب .

وان اجتمع مع الخالة او مع الأخت من الأم ففيه وجهان ، كما لو اجتمعتا. مع الاب ، وان اجتمع مع الاخت من الاب ففيه وجهان .

( أحدهما ) أن الجد أحق لأنه كالأب في الولادة والتعصيب ، فكذلك في التقدم على الاخت ،

( والثاني ) أن الاخت احق لانها تساويه في الدرجة وتنفرد بمعرفة الحضانة ) .

الشرح قال الشافعي رضى الله عنه : ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمها تها و وجملة ذلك أنه آذا اجتمع الرجال والنساء وهم مع أهل الحضانة نظرت ـ فان اجتمع الأب والأم ـ قدمنا الأم على الأب لمــا روى

عبد الله بن عمرو «أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطنى له وعاء وحجرى له حواء وقديى له سهاء ، وان أباه طلقنى وألراد أن ينزعه مني ، فقهال صلى الله عليه وسلم : أنت أحق به ما لم تنكحى » ولأن الأم أشفق عليه ، وولادتها له من طريق القطع فقدمت عليه ، وان اجتمع الأب مع أم الأم وان علت قدمن على الأب لأنهن يقمن مقهام الأم فى تحقق الولادة ومعرفة الحضانة فقدمن على الأب كالأم ، فان امتنعت الأم من الحضانة ولها أم ففيه وجهان •

ألحدهما \_ وهو قول ابن الحداد \_ ان الحضانة تنتقل الى الأب ولا تنتقل الى أم الأم ولا تنتقل الى أم الأم ولا تنتقل الى أم الأم ألكم مع بقاء الأم ، فلم تنتقل اليها ، كالولى اذا عضل عن النكاح فان الولاية لا تنتقل الى من دونه من الأولياء .

( والثانى ) أن الحضانة تكون لأم الأم ؛ وهو اختيار القاضى أبى الطيب وابن الصباغ ؛ لأنه لا حق للأب فى الحضانة مع وجود أم الأم ، فاذا امتنعت الأم عن الحضانة انتقلت الى أمها كما لو مات أو فسقت أو جنت ، ويخالف ولاية النكاح فان الحاكم يقوم مقام العاضل ، وههنا لا مدخل للحاكم فى الحضانة بنفسه فلم يقم مقام غيره .

وان اجتمع الأب وأم نفسه قدم الأب ، ومن أصحابنا من قال : نقدم أم الأب وأمهاتها عليه (أفاده في البيان) لأن حضانة النساء أصلح للصغير وأوفق له وقال القاضي أبو الطيب : وهذا يقتضي أن تكون حضانة الأخوات والخالات والعمات أولى من الأب وهو خلاف النص لأن الشافعي قال : ولا حق لأحد مع الأب غير الأم وأمها ؛ ولأنها تدلى به فلم تقدم عليه ، وان اجتمع الأب مع الأخت للأم أو مع الخالة ففيه وجهان ،

(أحدهما) يقدمان على الأب ؛ وهدو قول أبى العباس بن سريج وأبى سعيد الاصطخرى وأبى حنيفة ؛ لأن لها معرفة بالحضانة ويدليان بالأم فقدمتا على الأب كأمهات الأم •

( والثاني ) وهو المنصوص أن الأب يقدم عليهما ؛ لأن له ولادة وإذنا فقدم عليهما كالأم •

فرع وإن اجتمع الأب وأم الأب والأخت للأم أو الخالة \_ فان قلنا بقوله القديم : إن أمر الأب يسقط بالاخوات أو الخالات بنينا ههنا على الوجهين في الأب هل يسقط الأخت للأم والخالة ؟ فان قلنا انه يسقطها كانت الحضانة للأب و وان قلنا انهما يتقدمان عليه كانت الحضانة للأخت للأم ثم للخالة ثم للأب ثم لأمه ، وان قلنا بقوله الجديد وأن أم الأب تسقط الاخوات والخالات بنينا على الوجهين أيضا في الأب اذا اجتمع مع الأخت للأم أو الخالة و فان قلنا بالمنصوص ان الأب يسقطها كانت الحضانة للأب لأنه يسقطها ويسقط أم نفسه فكانت الحضانة له و وان قلنا بقول أبى العباس وأبى سعيد انهما يسقطان الأب فهنا وجهان و

قال أبو سعيد الاصطخرى: تكون الحضانة للأب ، لأن الأخت والخالة تسقطان بأم الأب ، وأم الأب تسقط بالأب ، فصارت الحضانة له ، وقد يحجب الشخص غيره من شيء ثم يحصل ذلك الشيء لغير الشخص الحاجب . كما يحجب الأخوان الأم من الثلث الى السدس ويكون للأب ،

وقال أبو العباس تكون الحضانة للأخت أو للخالة • لأن الأب يسقط أم نفسه والأب يسقط بالأخت أو بالخالة فبقيت الحضانة لها • وان اجتمع الأب والأخت للأب والأم \_ فان قلنا ان الأب يقدم على الخالة \_ قدم الأب على الأحت للأب والأم • وان قلنا ان الخالة تقدم على الأب فههنا وجهان على الشيخ أبو خامد عن أبي سعيد الاصطخرى •

(أحدهما) أن الأخت أحق لأن الأخت تسقط الحالة • والخالة تسقط الأب فاذا سقط الأب مع من تسقطه الأخت فلأن لا يسقط معها أولى •

( والثانى ) وهو الأصح أن الأب أحق • لأن الأخت تدلى به فلا يجوز أن يكون المدلى أولى من المدلى به (١) • وإن اجتمع أب وأخت لأب وخالة • فإن قلنا إن الأب يسقط الخالة كانت الحضانة للأب • وإن قلنا : أن المخالة تسقط الأب ففيه ثلاثة أوجه •

<sup>(</sup>١) المدلى الأولى بطيفة الفاعل والثانية بصيفة المفعول . (ط)

(أحدهما) أن الحضانة للأخت ؛ لأن الأخت تسقط الخالة • والأب يسقط بالخالة فاذا أسقطت الخالة • فلان يسقطه من يسقط الخالة أولى •

(والثانى) أن الحضانة للأب لأن الأخت تسقط الخالة والأخت تسقط المنالى الأب الأب الأنها تدلى به فتصير الحضانة للأب و ولا يمتنع أن يسقط الشخص غيره من شيء ثم يحصل ذلك الشيء بغيره ، كما قلنا في حجب الأخوين للأم عن الثلث الى السدس •

(والثالث) أن الحضانة للخالة ، لأن الخالة تسقط الأب والأب يسقط الأخت واذا سقطا بقيت الحضانة للخالة ، فان لم يكن أب واجتمع الجد والأم وأم الأم وان علت قدمن على الجد كما يقدمن على الأب ، وإن اجتمع الجد وأم الأب قدمت عليه لأنها تساويه في الدرجة ، ولها ولادة ، فقدمت كما فدمت الأم على الأب ، وإن اجتمع الجد والأخت للأم أو الخالة ففيه وجهان كما لو اجتمع مع الأب ، وإن اجتمع الجد والأخت للأم أو الخالة ففيه وجهان كما لو اجتمع مع الأب ، وإن اجتمع الجد والأخت للأم أو الخالة ففيه وجهان (أحدهما) يقدم عليها ، لأن له ولادة وتعصيباً فقدم عليها كالأب (والثاني) تقدم عليه لأنها تساويه في الولادة وتنفرد بمعرفة الحضانة فقدمت عليه كما تقدم الأم على الأب .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان عدم الامهات والآباء ففيه ثلاثة اوجه ( احدها ) أن النساء أحق بالحضائة من العصبات ، فتكون الأخوات والخالات ومن أدلى بهن من البنات أحق من الاخوة وبنيهم ، والأعمام وبنيهم لاختصاصهان بمعرفة العضائة والتربية ،

( والثاني ) أن العصبات أحق من الأخوات والخالات والعمات ومن يدلي بهن لاختصاصهم بالنسب ، والقيام بتاديب الولد .

( والثالث ) أنه أن كان العصبات أقرب قدموا ، وأن كان النساء أقرب قدمن وأن استويا في القرب قدمت النساء لاختصاصهن بالتربية ، وأن أستوى أثنان في القرابة والادلاء كالاخوين أو الأختين أو الخالتين أو العمتين أقرع بينهما ، لانه لا يمكن اجتماعهما على الحضائة ، ولا مزية لاحداهما على الأخرى

فوجب التقديم بالقرعة ، وأن عدم أهل الحضائة من العصبات والنسساء وله اقارب من رجال ذوى الأرحام ومن يعلى بهم ففيه وجهان ،

( أحدهما ) أنهم أحق من السلطان لأن لهم رحما فكانوا أحق من السلطان كالمصبات ( والثانى ) أن السلطان أحتى بالحضائة لأنه لا حق لهم مع وجود غيرهم فكان السلطان أحق منهم كما قلنسا في الميراث ، وأن كان للطفسل أبوأن فثبتت الحضائة الأم فامتنعت منها فقد ذكر أبو سعيد الاصطخرى فيه وجهين ( أحدهما ) أن الحضائة تنتقل الى أم الأم كما تنتقل اليها بموت الأم أو جنونها أو فسقها أو كفرها ( والثانى ) أنها تكون الأب ، لأن الام لم يبطل حقها من الحضائة ، لأنها لو طالبت بها كالت احقى فلم تنتقل الى من يعلى بها ) .

النسرح الأحكام: ان اجتمع رجل من العصبات غير الأب والجد مع من يساويه في الدرجة من النساء ؛ كالأخ والأخت والعم والعمة وابن العم وابنة العمة ، وقلنا ان لهم حقاً في الحضانة فأيهما أأحق بالتقديم ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) أأن الرجل أحق بالحضائة لأنه أحق بتأديبه وتعليمه ، فكان أحق بحضائته (والثاني) أن المرأة أحق بالحضائة ، لأنها تساويه فى الدرجة وتنفرد بمعرفة الحضائة فقدمت عليه كلما قدمت الأم على الأب ، وان اجتمع شخصان فى درجة واحدة كالأختين أقرع بينهما لأنه لا مزية لإحداهما على الأخرى .

والرجال من ذوى الأرحام كالخال والأخ من الأم وأبى الأم وابن الأخت لا حضانة لهم مع وجود أحد من أهل الحضانة سواهم ؛ لأنه ليس بامرأة يتولى الحضانة وليس له قوة قرابة كالعصبات ؛ والا حضانة الا بمن يدلى بهم كأم أبى الأم وابنة الخال وابنة الأخ من الأم لأنهن يدلين بمن لا حضانة له ، فاذا لم تثبت للمدلى فللمدلين به أولى ، فان لم يكن هناك غيرهم فعلى وجهين

(أحدهما ) هي أولى لأن لهم رحماً وقرابة يرثون بها عند عدم من هـــوز أدنى منهم كذلك الحضانة تكون لهم عند عدم من هو أأولى بها منهم ٠

( والثَّاني ) لا حق لهم في الحضالة وينتقل الأمر الى الحاكم • وقد رجح أصحاب أحمد بن حنبل الوجه الأول وان كان الوجهان محتملين عندهم ،

وان كان فيمن عليه النفقة خنثى مشكل فالنفقة عليه بقدر ميراثه ؛ فان انكشف وان اختار الأب كان عنده بالليل والنهاد ولا يمنعه من زيارة أمه لأن المنع من بعد ذلك حاله فبان أنه أنفق أكثر من الواجب عليه رجع بالزيادة على شريكه في الإنفاق وان بان أنه أنفق أقل رجع عليه و

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان افترق الزوجان ولهما ولد له سبع سنين أو نمان سنين وهو مهيز وتنازعا كفالته خير بينهما لما روى أبو هريرة رضى الله عند قال « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان زوجى يريد أن يذهب بابنى ، وقد سقانى من بئر أبى عنبة وقد نفعنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت ، فأخذ بيد أمه فانطلقت به ، فإن اختارهما أقرع بينهما ولا لا له المرابقة المنه القرعة المنه القرعة وان لم يختر واحداً منهما أقرع تينهما لانه لا يمكن تركه وحده ما لم يبلغ لانه وان لم يختر واحداً منهما أقرع تينهما لانه لا يمكن تركه وحده ما لم يبلغ لانه يضيع ، ولا مزية لاحدهما على الآخر فوجب التقديم بالقرعة يفيع ، ولا مزية لاحدهما على الآخر فوجبت القرعة ، وان اختار أحدهما نظرت \_ فإن كان ابنا فاختار الأم كان عندها بالليل ، ويأخذه الاب بالنهار ويسلمه في مكتب أو صنعة لأن القصه حظ الولد ، وحظ الولد فيما ذكرناه ،

ذلك اغراء بالمقوق وقطع الرحم ، فان مرض كانت الأم أحق بتمريضه ، لان بالرض صار كالصفير في الحاجة الى من يقوم بأمره ، فكانت الأم احق به ، وأن كانت جارية فاختارت أحدهما كانت عنده بالليل والنهار ولا يمنع الآخر من زيارتها من غير اطالة وتبسط لأن الفرقة بين الزوجين تمنع من تبسط احدهما في دار الآخر ، وان مرضت كانت الأم احق بتمريضها في بيتها • وان مرض احد الأبوين والولد عند الآخر لم يمنع من عيادته وحضوره عند موته لما ذكرناه ، وان اختار احدهما فسلم اليه ثم اختار الآخر حول اليه ، وان عاد فاختار الأول أعيد اليه لان ألاختيار الى شهوته وقد يشتهى القام عند احدهما في وقت وعند الآخر في وقت فاتبع ما يشتهيه كما يتبع ما يشتهيه من مأكول ومشروب ، وان لم يكن له أب وله أم وجد خير بينهما ، لأن الجد كالاب في الحضانة في حق الصفي فكان كالأب في التخيير في الكفالة ، فأن لم يكن له أب ولا جد \_ فان قائنا انه لا حق لغير الاب والجد في الحضانة \_ ترك مع الام الى أن يبلغ ، وأن قلنا بالنصوص : أن الحضانة تشت للعصبة ، فأن كانت العصبة محرماً كالعم والأخ وابن الأخ خير بينهم وبين الأم ، لما روى عامر بن عبد الله قال ﴿ خَاصِمِ عَمَى أَمَّى وَارَادَ أَنْ يَأْخُذَنِّي فَاخْتَصِمَا الَّي عَلَى بِنْ أَبِيطَالُبِ كُرِّمَ اللَّهُ وجهـه ، فخرني على ثلاث مرات فاخترت امي ، فدفعني اليهـا ، فان كان

العصبة ابن عم ، فإن كان الولد ابنا خير بينه وبين الام ، وأن كانت بنتا كانت عند الام الى أن تبلغ ولا تخير بينهما ، لان أبن العم ليس بمحرم لها ولا يجوز أن تسلم اليه ) .

وأما خبر عامر بن عبد الله فقد أخرجه الشافعي في الأم في باب أي الوالدين أحق بالولد « أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي عن ابن عبينة عن يونس ابن عبد الله الحرمي عن عمارة قال : خيرني على بين أمي وعمي ، ثم قال لأخ لي أصغر منى : وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا خيرته » وأخرجه من طريق ابراهيم بن محمد عن يونس بن عبد الله عن عمارة « خيرني على بين أمي وعمى وقال لأخ لي أصغر منى : وهذا لو بلغ مبلغ هذا خيرته » قال ابراهيم : وفي الحديث « وكنت ابن سبع أو ثمان سنين » ومن ثم تدرك أن الرواية ليست عن عامر بن عبد الله وانما هي عن عمارة ؛ وقد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى وقال : عمارة الجذامي ، والصواب ما في الأم •

أما اللغات فبئر أبى عنبة على ميل من المدينة • قال أبن الجوزى : أبو عنبة عبد الله بن عنبة من الصحابة ليس فيهم أبو عنبة غيره •

قال فى المؤتلف والمختلف: أبو عنبة الخولاني له صحبة و فى الاستيعاب: قيل انه من صلى القبلتين ، قديم الإسلام ، وقيل انه من أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يضحبه وأنه صحب معاذ بن جبل وسكن الشام ، روى عنه محمد بن زياد الالهاني وبكر بن زرعة وشريح بن مسروق ،

وقوله «فى مكتب أو صنعة » قال الجوهرى: الكتاب والمكتب واحد ، والجمع الكتاتيب والمكاتب وهو موضع تعليم الكتابة • وقوله « اغراء بالعقوق » من غرى يعرى من باب تعب أولع به من حيث لا يحمله عليه فاذا تعدى بالهمزة فقيل أغريته به اغراء فأغرى به بالبناء للمفعول والاسم الغراء بالفتح والمد والغراء مثل كتاب ما يلصق به فكأنه يقول أغراه بالعقوق كأنه لصقه بالغراء فجعله سببا لوقوع العقوق ولصوقاً به •

وقوله « وتبسط » التبسط والانبساط ترك الاحتشام ؛ وتبسط في البلاد سافر فيها طولا وعرضا ؛ والصله السعة وذلك محرم على من طلق •

أما الأحكام فان الشافعي رضي الله عنه يقول: فاذا افترق الأبوان وهما في قرية واحدة فالأم أحق بولدها ما لم تتزوج وما كانوا صعاراً إفاذا بلغ أحدهم سبعا أو ثماني سنين وهو يعقل خير بين أبيه وأمه وكان عند أيهما اختار إفان اختار أمه فعلى أبيه تفقته والا يمنع من تأديبه اقال وسبواء في ذلك الذكر والأنشى ويخرج الغلام الى الكتاب والصناعة ان كان من أهلها ويأوى عند أمه وعلى البيه نققته اوان اختار أباه لم يكن لأبيه منعه من أن يأتي أمه وتأتيه في الأيام وان كانت جارية لم تمنع أمها من أن تأتيها إولا أعلم على أبيها اخراجها اليها الا من مرض فيؤمر ياخراجها عائدة م

قال: وإن مات البنت لم تمنع الأم من أن تليها حتى تدفن ؛ ولا تمنع فى مرضها من أن تلى تمريضها فى منزل أبيها و قال وإن كان الولد مخبولا فهو كالصغير ؛ وكذلك أن كان غير مخبول ثم خبل فهو كالصغير الأم أحق به ولا يخير أبدا و قال ونما أخير الولد بين أبيه وأمه إذا كان معا ثقة للولد ؛ فإن كان أحدهما تقة والآخر غير ثقة فالثقة أولاهما به بغير تخيير و قال : وإذا خير الولد فاختار أن يكون عند أحد الأبوين ثم عاد فاختار الآخر حول انى الذى اختار بعد اختياره الأول ، قال وإذا نكحت المرأة فلا حق لها فى كينونة ولدها عندها صغيراً أو كبيراً ، ولو اختيارها ما كانت ناكحاً و فاذا

اذا ثبت هذا فان الغلام اذا بلغ سبعاً وليس بمعتوه خير بين أبويه اذا

طلقت طلاقا يملك فيه الزوج الرجعة أو لا يملكها وجعت على حقها فيهم ا هـ ، تنازعا فيه ، فمن اختاره منهما فهو أولى به ، قضى بذلك عمر وعلى وشريح ، وهو مذهب أخمد ، وقال مالك وأبو حنيفة : اذا استقل بنفسه ، فأكل بننسه ولبس بنفسه فالأب أحق به ، ومالك يقول الأم أحق به ، قالا وأما التخيير فلا يصح لأن الغلام لا قول له والا يعرف حظه ، وربما اختار من يلعب عنده ويترك تأديبه ويمكنه من شهواته فيؤدى الى فساده ، ولأنه دون البلوغ فلم يخير كمن دون السبع .

وليلنا حديث أبي هريرة رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه » وفي لفظ « جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عنبة وقد نفعني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك وهذه أمك فخد بيد أيهما شئت ، فأخذ بيد أمه فانطلقت به » ولأنه اجماع الضحابة كما أوضحنا ذلك عن لعلى وعمر ولا معارض .

فاذا بلغ الغلام حداً يعرب عن نفسه ويميز بين الإكرام وضده فمال الى أحد الأبوين ، دل على أنه أرفق به وأشفق عليه ، فقدم بذلك ، وقيدناه بالسبع لأنها أول حال أمن الشرع فيها بمخاطبته بالأمر بالصالاة ، و متى اختار أحدهما فسلم اليه ثم اختار الآخر رد اليه ، فان عاد فاختار الأول أعيد اليه مكذا أبداً كلما اختار أحدهما صار اليه ، لأنه اختيار شهوة لحظ نفسه فانبع ما يشتهيه ، وأن خيرناه فلم يختر واحداً منهما أو اختسارهما معا قدم أحدهما بالقرعة ، ولا يمكن اجتماعهما على حضانته فقدم ألحدهما بالقرعة ،

فسرع فان كان الأب معدوماً أو من غير أهل الحضانة وحضر غيره من العصبات كالأخ والعم وابنه قام مقام الأب ؛ فيخير الغلام بين ألمه وعصبته فأضبه الأب ؛ وكذلك ان كانت أمه معدومة أو من فير أهل الحضانة فسلم الى الجدة ؛ خير الغلام بينها وبين أبيه أأو من يقوم مقامه من العصبات ؛ فان كان الأبوان معدومين أأو من غير أهل الحضانة فسلم الى امرأة اكأخته فان كان الأبوان معدومين أأو من غير أهل الحضانة فسلم الى امرأة اكأخته

وعمته أو خالته قامت مقام أمه فى التخيير بينها وبين عصباته للمعنى الذى ذكرناه فى الأبوين •

فرع وان كان عند الأب كان عنده ليلا ونهاراً ولا يمنع من زيارة ألمه لأن منعه من ذلك اغراء له بالعقوق وقطيعة الرحم ؛ وان مرض ذانت الأم أحق بتمريضه في بيتها ، لأنه صار بالمرض كالصغير في الحاجة الى من يقوم بأمره فكانت الأم أحق به كالصغير ، وان مرض أحد الأبويين والولا عند الآخر لم يمنع من عيادته وحضوره عند موته ؛ سبواء كان فكراً أو أأنثى لأن المرض يمنع المريض من المشى الى ولده ، فمشى ولده اليه أولى ، فأما في حال الصحة فان الغلام يزور أمه لأنها عورة فسترها ألولى ؛ والأم تزور ابتها ، لأن كل واحدة منهما عورة تحتاج الى صيانة ؛ وستر الجارية أولى \_ لأن الأم قد تخرجت وعقلت بخلاف الجارية .

## قال المصنف رجمه الله تعالى

شهسسل وان افترق الزوجان ولهما وقد فاراد احدهما أن يسافر الولا — فان كان السفر مخوفا أو البلد الذي يسافر اليه مخوفا — فالقيم أحق به ، فان كان مميزاً لم يخير بينهما ، لأن في السفر تفريراً بالولد ، وان كان السفر مسافة لا تقصر فيها الصلاة كانا كالقيمين في حضانة الصفير ويخير المهيز بينهما ، لانهما يستويان في انتفاء أحكام السفر من القصر والفطس والسح ، فصادا كالمقيمين في محلتين في بلد واحد ، وان كان السفر لحاجة لا لنقلة كان المقيم احتى بالولد ، لانه لا حظ للولد في حملة ورده ، وأن كان السفر للنقلة الى موضع يقصر فيه الصلاة من غير خوف فالأب احتى به ، سواء كان هو المقيم او المسافر ، لأن في الكون مع الام حضانة ، وفي الكون مع الاب حفظ النسب والتاديت ، وفي الحضانة يقوم غير الأم مقامها ، وفي حفظ النسب حفظ النسب والتاديت ، وفي الحضانة يقوم غير الأم مقامها ، وفي حفظ النسب يسافر لحاجة فأنا احق ، وقال الاب ؛ اسافر للنقلة فانا احق ، فالقول قول الأب لانه أعرف بنيته ، وبالله التوفيق ) ،

الشرح اذا أراد ألحد الأبوين السفر مسافة نقصر فيها الصلاة لحاجة ثم يعود ؛ والآخر مقيم ؛ فالمقيم أولى بالحضانة ؛ لأن فى المسافرة بالولد اضرارا به ، وان كان متنقلا الى بلد ليقيم به وكان الطريق مخوفا ،

أو البلد الذي ينتقل اليه مخوفا فالمقيم ألولى بالحضانة ، لأن في السفر، به خطرا عليه ، ولو اختار الولد السفر في هذه الحالة لم يجب اليه لأن فيسه تغريرا به ، وان كان البلد الذي ينتقل اليه أآمنا وطريقه أمنا فالأب أحق به ، سنواء كان هو المقيم أو المنتقل ، لأن في كون الولد مع الأب حفظ النسب والتأديب ، وان كان السفر دون مسافة قصر الصلاة كانا كالمقيمين ، وبهذا قال بعض أصحاب أحمد ، والمتصوص عن أحمد سريان ما قررنا من الحكم على اطلاق السفر ، سنواء كان دون القصر أم لا ، لأن البعد الذي يمنعه من رؤيته يمنعه من أديبه وتعليمه ومراعاة حاله ، فأشبه مسافة القصر ، وبما ذكرناه من تقديم الأب عند افتراق الدار بهما ، قال شريح ومالك وأحمد ، وقال أصحاب الرألي : إن انتقل الأب فالأم أحق به ، وإن انتقلت الأم الى البلد الذي كان فيسه أصل النكاح فهي أحق ، وإن انتقلت الى غيره فالأب أحق .

وحكى عن أبى جنيف أن انتقلت من بلد الى قرية فالأب أحق ، وان انتقلت الى بلد آخر فهى أحق ؛ لأن فى المدينة يمكن تعليمه وتخريجه .

فسرع اذا اختلف الأب والأم فى أمر السفر فقالت الأم : يسافر مشغولا بمصالحه وحاجياته فلن يلتفت الى رعاية الولد فأنا أحق به ، وقال الأب : أسافر للنقلة والاستيطان فأنا أحق كان القول قول الأب لأنه أعلم بقصده والله تعالى أعلم بالصواب وهو حسبى ونعم الوكيل •

# قال المصنف رحمه الله تعالى كتساب الجنسايات

الشرح الجنايات جمع جناية • وفى القاموس : جنى الذنب عليه يجنيه جناية جره اليه ، والثمرة اجتناها كتجناها وهو جان والجمع جناة وجنناء وأجناء « نادر » ا هـ • وفى اللسان قال أبو حية النميرى :

وان دماً لـو تعلمين جنيتــه على الحي جاني مثله غير سالم

فأما قولهم في المثل « أبناؤها أجناؤها » فزعم أبو عبيد أن أبناء جمع بان وأجناء جمع جان كشاهد وأشهاد وصاحب وأصحاب • قال ابن سيده فى المخصص : وأراهم لم يكسروا بانيا على أبناء ولا جانيا على أجناء الا في هذا المثل ، المعنى أن الذى جنى وهدم الدار هذه هو الذى بناها • قال الجوهرى : وأأنا أظن أن المثل جناتها بناتها ؛ لأن فاعل لا تجمع على أفعال ؛ ثم استطرد خطأ فقال : ان أشهاداً وأأصحاباً جمع شهد وصحب وهو خطأ فان فعل لا تجمع على أفعال الا اذا كانت عينها واوا ألو ياء كقول وشيخ تجمع على أقوال وأشياخ الا جمعاً قليلا كنعم وأأنعام ، شاذا وقد رأيتهم فى كتب الفقه والحديث والتفسير واللغة يجمعون بحث على أبحاث فاذا جاز فهو قليل وصوابه بحوث •

وهذا المثل يضرب لمن عمل شيئا بغير روية فأخطأ فيه ثم استدركه فنقض من عمله وأصله أن بعض ملوك اليمن غزا واستخلف ابنته فبنت بمسورة قوم بنيانا كرهه أبوها ، فلما قدم ألمر المشيرين ببنائه أن يهدموه ؛ والمعنى أن الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين بنوها ، والمدينة التي هدمت اسمها براقش ، ومن ثم قيل «على نفسها جنت براقش » وفي الحديث «لا يجنى جان الا على نفسه » والجناية الذنب والجرم ، وما يفعله الإنسان

مما يوجب عليه العقاب أو القصاص فى الدنيا والآخرة ، والمعنى أنه لا يطالب بجناية غيره من أقاربه وأباعده ، فاذا جنى أحدهم جناية لا يطالب بها الآخر لقوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أأخرى ) وجنى فلان على نفسه اذا جر جريره يجنى جناية على فومه ، وتجنى فلان على فلان ذنبا ، اذا تقوله عليه وهدو برىء ، وتجنى عليه جانى ادعى جناية ، قال شمر : جنيت لك وعليك ومنه قوله .

جانيك من يجنى عليك وقد تعدى الصحاح فتجرب الجوب وجنيت الثمرة أجنيها جنى ؛ واجتنيتها بمعنى ، قال ابن سيده : جنى الثمرة ونحوها وتجناها كل ذلك تناولها من شجرتها ، قال الشاعر :

قال أبو حنيفة : هذا شاعر نزل بقوم فقروه صمعًا ولم يأتوه به ولكن دلوه على موضعه وقالوا : اذهب فاجنه ، فقال هذا البيت يذم به أم مثواه واستعاره أبو ذؤيب للشرف فقال :

وكلاهما قد عاش عيشـــة ماجد وجني العلاء لو أن شيئا ينفع

وفى الحديث أن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام دخل بيت المال فقال يا حمراء ويا بيضاء احسرى وابيضى وغرى غيرى

هذا چنــای وخیاره فیه اذ کل جان یده الی فیه

وأراد على أن يتمثل بهذا البيت الذى قاله فى الجاهلية عمرو بن عدى اللخمى ابن أخت جذيمة ، أى أنه لم يتطلخ بشىء من فىء المسلمين بل وضعه مواضعه و والجنى الشمر المجتنى مادام طريا ، وفى التنزيل العزيز (تساقط عليك رطبا جنيا) و وقال القائل : « انك لا تجنى من الشوك العنب » وفى حديث أبى بكر رضى الله عنه أأنه رأى أبا ذر رضى الله عنه فدعاه فجنى عليه فساره و جنى عليه أكب عليه والأصل فيه من جنا يجنا ادا مال عليه وعطف ، ثم خفف و هذا بعض ما ألمت به من مادة « جناية » لغة واستعمالا ، وشوراهد وأمثالا ، والثارا وقرآنا تضفى على البحث كمالا ، والله الموفق حالا ومالا و

#### الانتقام في نظرية العقاب (١):

تهجم بعض الكتاب على شريعة القصاص التى هى لب العقاب فى الفقه الاسلامى بالنسبة للجرائم التى يكون فيها حق الأشخاص غالباً على حق المجتمع فقالوا: ان هذا اتجاه الى اختيار الانتقام الساسا للعقاب ، وهذا من الهمجيه الأولى ولا يتفق مع التحضر ورفى الفكر والنفس واعتبار العقاب تهذيباً واصلاحاً لنفس الجانى ، ونحن نقول: ان الفرق بين الانتقام والقصاص من وجهين:

(أحدهما) ان الانتقام لا يتقبل فيه المنتقم بالمساواة بين ما فعله المجرم، وبين العقاب النازل به ، والانتقام لا يتقبل فيه المنتقم بالمساواة بين ما فعله المجرم ، وبين العقاب النازل به ، والانتقام قد يتجه الى عقاب غير المجرم كما كان يجرى في الجاهلية ، وكما يجرى الآن فى قرى الصعيد السيوخ الأخذ بالثار ، ألما القصاص فانه يتجه الى المساواة بين الجريمة والعقوبة مساواة دقيقة ، واذا لم يمكن التساوى كما فى بعض الجروح فانه يعدل عن القصاص الى عقوبة أخرى وبذلك يفترقان ولا يتلاقيان ،

(والوجه الثانى) الن الانتقام كان يقع من الملوك على رعاياهم اذا شقوا عصا الطاعة أو قتل أحد الأمراء فانه كان الانتقام يصوب الى الجناة أو من يشتبه في أمرهم فيؤخذ البرىء بظلم السقيم ، ويوضع السيف موضع البرء والسقم ، وكان يقع الانتقام بين الناس بعضهم مع بعض حيث يضطرب الأمر ويكون الضعيف خاضعا لبطش ، ولا حول له أمامه ،

أما القصاص فانه يكون بحكم من القاضى ، وهو يسرى على الراعى والرعية ، فانه يقتص من الحاكم الأعظم اذا وقع منه ما يوجب القصاص وعلى الشعب أن يعين المظلوم حتى يقتص ، وقد جاء ذلك فى حديث نبوى يصريح اللفظ فقد قال صلى الله عليه وسلم ( لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يدى الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا ألو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ثم تدعون فلا يستجاب لكم ) وبهذا ينبين ألن اعانة المظلوم على أخذ حقه ، ولو كان الأخذ هو الحاكم الأعظم أمر مطلوب طلباً حتميا ،

<sup>(</sup>١) من كتاب الجريمة والعقاب للشميخ محمد أبو زهرة ص ٧٧ فقرة ٣٤ .

العقوبة لشفاء غيظ المجنى عليه :

٣٥ ـ وانه من الواجب ونعن تنكلم فى رد التهجم على الشريعة بفكرة أن عقوباتها انتقامية ونقرر حد التفرقة بين الانتقام والقصاص ـ أن نبين أن الشريعة تتجه فى الجريمة التى يكون حق العبد فيها غالباً كجرائم الدماء الى شفاء غيظ المجنى عليه أولا بالذات ، وليس ذلك من الانتقام فى شىء الاأن تكون اقامة العدل انتقام ، وما علينا اذا لم تسم الأشياء بأسمائها واذ كانت الشرائع الحديث فد انجهت الى اعتبار الجريمة خرقا لشاموس الاجتماع وغلبت حق المجتمع على حق الفرد فى كل الجرائم ، فأن الشريعة الاسلامية مع هذا الاعتبار جعلت العقاب متجها الى شفاء غيط المجنى عليه أولا مع ملاحظة الاعتبار العام تانيا ، وبدئت لوحظ الجانب الشخصى مع ملاحظة حق المجتمع فقد اعتبر الاسلام أن من قتل شخصاً فكأنما قسل الناس . فقد قال تعالى بعد فصة اعتداء قابيل على هابيل ( من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل من قتل نفساً بغير تفس أو فساد فى الأرض فكانما قتل الناس جميعاً ومن أجياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ومن أجياها فكأنما أحيا الناس جميعاً

وللمعنى الشخصى جعل لولى الدم الحق فى رفع الدعوى واستقاطها والعفو ، فقد قال تعالى ( ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف فى القتل انه كان منصوراً ) وقال تعالى فى القصاص ( فمن عفى له من أخيه شىء فاتباع بالمعروف وآداء اليه باحسان ) •

وان القصاص كان العقوبة الأساسية فى الأسلام بالنسبة للجرائم الواقعة على الأشخاص ، لأنه يشنهى غيظ المجنى عليه ، وذلك لأن مفقود العين ، ومن لطم فى مجتمع عام لا يشفى قابه غرامة مهما زاد مقدارها ، ولا سجن مهما يكن أمده ، ولكن يشفى غيظه أن يلطم وجه المعتدى على ملا من الناس .

وهكذا فان قانون المساواة يوجب أن تتساوى العقوبة مع الجريمة ، وأن يتساوى الأذى الذى ينزل بالجانى عليه مع الأذى الذى ينزل بالجانى عقوبة له على ما اقترف والبادى بالشر أظلم ، بل لا ظلم فى القصاص والظلم كل الظلم فى أن يترك الجانى من غير قصاص .

٣٦ ـ ولا شك الن العناية بشفاء غيظ المجنى عليه وعلاجه له آثره فانه لا يفكر فى الانتقام ولا يسرف فى الاعتداء أى لا يسرف فى القتل كما جاء بذلك النص القرآنى •

وان لنا فى احصاءات الجرائم التى تكون أخذاً بالثار أو انتقاماً من اهانة لحقت شخصاً كعبرة ، فإن القوانين الحاضرة بسبب قصورها عن شفاء نفس المجنى عليه تتسلسل بسببها الجرائم ، فجريمة القتل يتبعها أخرى أخذ بالثار ، ثم يتبع الثانية نالثة ، وقد يقتل غير الجانى لمقام المقتول ، كما كان الأمر فى الجاهلية الأولى ، وإن الثار لتتوارثه الأعقاب والذرية ، وكل ذلك لأن القوانين لم تعمل على شفاء غيظ المجنى عليه ،

وانه في سبيل شفاء غيظ المجنى عليه وذويه كان الفقه الاسكامى أن العقوبات يقوم على أساس تعويض المجنى عليه أو ذويه ان لم يمكن تنفيذ حكم القصاص لعدم امكان المساواة بين الجريمة والعقوبة أأو غيرها •

وانه في حال عفو المجنى عليه يجب اعطاؤه اليضا المال الذي يطلبه و ولا يتقيد بالدية اذا كانت الجريبة عمداً ، وليست خطأ وكان ذلك برضاء تفس وانه في حال سقوط القصاص اما بالعفو أو بتعذره لا يذهب العقاب البدنى نهائيا عن الجانى بل انه في هذه الحال ينبعث الحق العام ، ويكون لولى الأمر أن يفرض عقوبات تعزيرية على الجانى منعاً للفساد في الأرض وقطعاً لدابر المفسدين وزجرهم •

٣٧ ــ ومن المقررات الشرعية التي من شأنها أن تطلب لجروح المكلومين أنه لا يبطل دم في الاسلام ، فلا تذهب جريمة قتل من غير عقوبة أو بالأحرى من غير ن يقتص من الجاني أو تعوض أسرة المجنى عليه ، فان الدية وهي التعويض المادي أمر ثابت يجب على كل من يقتل ويدفع لورثة القتيل ، وهي تجب عنه تعذر القصاص كما نوهنا ، أو يكون القتل نخطأ أو لم يعرف الجاني ،

واذا كان القاتل لا مال له وجب على عاقلته وهي أقاربه من العصبات

أن تؤدى عنه ، فاذا كانوا هم الآخرين لا يستطيعون وجب على بيت المال أن يؤدى ذلك لكيلا يذهب دم هدرا ، ولكي يطب الاسلام القلوب المجروحة •

وان فى ذلك تعاوية اجتماعيا فى التبعات والتكليفات ، فمن قتل مسلمة خطأ كان على عاقلته تعويض أهله ، لأن الجائى أخطأ فتعوض أسرته الصغرى بذلك المال الواجب الأداء لأسرة المقتول ، فان عجزت الأسرة الصغرى وجبت الدية على الأسرة الكبرى ، وهى الأمة ، فيدفع بيت مالها الدية ، ومع هذا التعاون هناك معنى آخر ، وهو اثبات أن الدولة مسئولة عن اعتداء آحادها فى حال العمد ، وتعصيرهم فى الاحتياط فى حال العمد ، وتعصيرهم فى الاحتياط فى حال الخطأ .

وان جماعة المسلمين في حال الخطأ فقدت واحدا منها فكان حقة أأن تعوض ، ولذلك وجب اعتاق رقبة مؤمنة لأن الحرية حياة للانسان ، فاعتاق العبد احياء للنفس ، وفي ذلك تعويض للمسلمين عما نقص منهم •

٣٨ ـ وأنه لا توجد في الفقه الاسلامي أن جناية قتل تقيد ضد مجهول ويذهب الدم هدرا ، ويسكت على ذلك القوامون على الحسبة ، وكان له والقائمون بالشرطة كأن لم يكن انسان له حق الحياة قد ذهب ، وكان له على المجتمع حق الرعاية ، وعلى الدولة حق الحماية ، يجب على القاضي والعاملين على الحسبة الاسلامية العامة كالنيابة في هذا الزمان أن يتحروا ويبحثوا حتى يصلوا والهم لابد واصلون ان قامت الشرطة بواجبها •

فان عجروا عن الوصول الى الجانى بعد البحث اللازم كانت القسامة ، وهى أن يحلف خمسون رجلا من أهل القرية التى وقع فيها أو حولها القتل ، ويقولون فى الحلف : انهم لم يقتلوه ولم يعرفوا له قاتلا ، ويكون أولئك الحالفون من أهل العدالة الذين عرفوا بالصدق فى القول .

وانه مع هذه الأيمان المفلظة قد يعرف القياتل وال ذلك لكثير ، فانه لا يحدث فى قرية أو حى قتل الا اذا كان فى أهلها من يعرف القاتل ، ولكنهم يمتنعون عن الشهادة اما تهاولاً واما خوفا من الجانى أو عصابته ، وفى هذه الأيمان الاجبارية عمل على من يعرف النطق ان كان لا يريد أن ينطق .

واذا حلف الخمسون ولم يعرف القياتل فان الدية تكون واجبة على بيت المال •

العقوبات المحدودة قسمان:

يقول ابن رشد : (١)

الجنايات التى لها حدود مشروعة جنايات على الأبدان والنفسوس والأعضاء وهي المسماة قتلا وجرحة ، وجنايات على الفروج وهي المسماة زنى وسفاط ، وجنايات على الأصول وهذه ما كان مأخوذا منها بحرب سمى حرابة اذا كان بغير تأويل ، وأن كان بتأويل سمى بغيا ، وأن كان مأخوذا على أوجه المغافصة من حرز يسمى سرقة وما كان منها بعلو مرابة وقوة سلطان سمى غصبا وجنايات على الأعراض وهي المسمى قذفا وجنايات بالتعدى على استباحة ما حرمه الشرع من المأكول والمشروب وهذه انما يوجد فيها حد في هذه الشريعة في الخمر فقط وهو حد متفق عليه بعد صاحب الشرع صلوات الله عليه ، اه .

الحدود نرى أن كلمة حد تطلق عند ابن رشد على العقوبات المقدرة سواء أكانت فى جريمة الاعتداء فيها على حقوق العباد الخالصة ، أو التى يعلب حقهم فيها أم كان الاعتداء فيها على حقوق الله تعالى أو ما يكون حق الله تعالى فيها غالبة .

وهذا ظر كثيرين من الفقهاء يطلقون كلمة حد على الجرائم ذات العقوبات المقدرة بتقدير الشارع ، ولم يترك تقديرها لولى الأمر وقد اختار ذلك الرأى من فقهاء الحنفية ، وكثيرون سواهم لا يطلقون كلمة حد الا على العقوبات التي يكون حق الله فيها غالبا ، أو تكون خالصا حق الله سبحانه فيقولون : ان الحق في الاصطلاح هو العقوبة المقدرة حقا لله تعالى ، فلا يسمى القصاص حدا ، لأن حق العبد فيه غالب ، ولا يقال عن التعزير انه حد لأن العقوبة غير مقدرة بنص شرعى ، وعلى ذلك يجب أن يتوافر في جرائم الحدود معنيان ان تخلف أحدهما الا تكون الجريمة جريمة حد ه

<sup>.</sup> ابدایة المجتهد ونهایة المقتصد ج $\gamma$  ض $\gamma$  ۳۳۰ مطبعة المجالیة (۱) بدایة المجتهد ونهایة المقتصد ج

اقامة الحدود عبادة وجهاد

قال شيخ الاسلام أأبو العباس بن تيمية في رسالة السياسة الشرعية :

« ان اقامة الحدود من العبادات كالجهاد في سبيل الله ، وينبغي أن يعرف أن إقامة الحد رحمة من الله بعباده ، فيكون الوالى شديداً في اقامة الحد لا تأخذه رهبة في دين الله فيعطله ، ويكوان قصده رحمة الخلق بكشف الناس عن المنكرات ، لا لشفاء غيظه وارادة العلو عن الخلق ، بل بمنزلة الوالد اذا أدب ولده ، فانه لو كف عن تأديب ولده كما تتستر الأم رقة ورأفة لفسد الولد ، وانما يؤديه رحمة واصلاحا لحاله ، مع أنه يوده ويؤثر الا يحوجه الى تأديب ، وبمنزلة الطبيب الذي يسقى المريض الدواء الكريه ، وبمنزلة قطع العضو المتآكل والحجم ، وقص العروق بالفصد ونحو ذلك ، بل بمنزلة شرب الانسان الدواء الكريه وما يدخله على نفسه من المشقة لينال به الراحة ، فكذلك شرعت الحدود ، هكذا ينبغي ان يكون الوالي في اقاءتها ؛ فأن من كان قصده صلاح الرعية وازالة المنكرات بجلب النفع لهم ورفع المضرة عنهم ، ويبتغى في ذلك وجه الله تعالى وطاعة أمره ألان الله له القلوب وتيسرت له أسباب الخير وكفه العقوبة اليسيرة وقد يرضى المحدود اذا أقام عليه الحد ؛ أما اذا كان غرضه العلو عليهم ، وأقامة بأسه ليعطوم أو ليبذلوا له ما يريد من الأموال انعكس عليه مقصوده يروى أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قبل أن يلى الخلافة كان واليا للوليد بن عبد الملك على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ساسهم سياسة صالحة فقدم الحجاج من العراق وقد سامهم سوء العذَّابِ ، فسأل أأهل المدينة عن عمرُ : كيف هيبته فيكم ؟ قالوا : ما نستطيع أن ننظر الى هيبة له ؛ قال : كيف محبتكم له ؟ قالوا : هو أحب الينا من أهلنا ، قال : فكيف أدبه ؟ قالوا : ما بين ثلاثة الأسمواط الى العشرة • قال : هذه هيئته ، وهـنده محبته وهذا أدبه • هـندا أمر من

حقوق الإنسان في شريعة الاسلام (١)

حقوق الانسان في الاسلام كثيرة ، لا تكفيها دراسة واحدة وجدير بنا

<sup>(</sup>١) من ملف الشرق الأوسط الفقهي بقلم : د. عمد الحليم عويس .

أَن نصحح خطأ شائعاً ، فإن هناك نوعين من حقوق الانسان يجب أن يكون الفيصل بينهما واضحا :

النوع الأول: حقوق ترجع الى أصل انسانيته ، لا يختلف فيها انسان عن انسان ، ولا أبيض عن أحمر ، ولا ذكى عن خامل ، وهى حقوق تكفل للانسان منذ ولادته ، ويضاف الى هذا النوع من الحقوق حقوق تنصل بضرورة توفير العدل والمساواة فى معاملة الانسان \_ كل انسان \_ أمام الشريعة الواحدة العادلة .

والنوع الثانى من الحقوق ؛ حقوق يتميز فيها انسان عن انسان ، وهذه الحقوق تكون حقوقا في مقابل ( واجبات ) وكما الن ( المساواة ) في النوع الأول من الحقوق واجبة ولا تصلح انحياة الا بها ؛ فانه لابد من ( التمايز والتباين ) في النوع الشانى ؛ ولا تصلح الحياة الا بذلك ، مهما وهم الواهمون ، وأمتنا قد استمراات كلمة ( الحقوق ) ونسيت كلمة الواجبات ، ولو أنها بدأت ( بالواجبات ) لوصلت الى كثير من ( الحقوق ) دون عناء أو مشاق \_ ولقد ثبت أن ( الحقوق ) لا تمنح ؛ انما المؤخذ \_ لا عن طريق الثورات أو الأناشيد أو الانقلابات أو الشيعارات \_ وانها عن طريق ( مؤهلات خضارية ) خاصة ،

\_ ومع ذلك ، فنحن سنقصر هذا الملف على النوع الأول من الحقوق • • ( النوع الانساني العام ) لكننا نؤكد صلته الوثيقة بالنوع الشاني • • الحقوق المرتبطة بالواجبات وسيكون لنا حديث ان شاء الله عن الحقوق ف مقابل الواجبات وواجبات المسلم في معرفة الوجود والحضارة على ضوء شريعة الاسلام فالى الحقوق •

حقوق الانسان بين الاسلام والمنظمات الدولية :

ليس هناك ضير في المقارنة بين الاسلام وغيره ، كما يقارن بين النهار والليل ، وعلى أساس هذا التصور اتجهنا الى فضيلة الشيخ محمد الغزالى الداعية الاسلامي المعروف بالسؤال حول حقوق الانسان بين الاسلام

والمنظمات الدولية ، فأملى عليه السطور التالية : هناك قاسم مشترك بين الاسلام والانسانية العامة على معنى الفطرة ، فأن الفطرة السليمة البريئة من العلل والعقد المتخففة من الخرافات والجهالات هي الاسلام .

وهذا التلاقى بين حقيقة الاسلام وبين المعنى الأصيل للانسانية هو الذى جملنى أهول دائما: ان الاسلام عقل لا يعرف الخرافة ، وقلب لا يعرف الهوى و فعندما قرأت نشاط الانسانية المجردة وهى تقرر الحقوق التى تطلبها الو الواجبات التى تفرضها فاننى \_ فى الحال \_ أقارن بين ما استطاعت البشرية أن تصل اليه ، وبين ما تقرر لدينا نحن المسلمين فى كتاب الله وسنة الرسبول صلى الله عليه وسلم وحصيلة المفارنة \_ غالبا \_ تكون لمصلحة الاسلام ، وما يكون فى الحصيلة من شطط تجنح اليه الانسانية عندما لا تستهدى بوخى الله \_ بأنه من الممكن فورا أن أضرب حوله نطاقة ، وأن أفرر الموقف الاسلامي الصحيح الذى حبانا القدر الكريم به .

وعندما نظرت مثلا الى المادة الأولى فى اعلان حقوق الانسان، وهو أن الناس يولدون الحرارا فاننى لم أنكلف جهدا عندما قلت ان الكلمة بنصها قد سبقت فى حضارتنا الاسلامية على لسان المير المؤمنين عسر ابن الخطاب فى تضية عابرة ، تكلم فيها الفاروق عمر بن الخطاب بروح الاسلام الصافية ودن تكلف .

وهذا الذي قدمته مجرد نموذج لعناصر الالتقاء بين ما تقرر في ديننا وبين إما وصلت اليه الجهود البشرية .

وفى المقابل فاننى قد أجد فى حقوق الانسان شيئا من التفاوت بين ماقرره الوحى الإلهى ، وبين ما وصلت اليه الانسانية فى مواثيقها ، ومن أبراز صور هذا التفاوت ( المساواة المطلقة ) التي أقرتها هذه المواثيق بين ما قرره الوحى الالهى ؛ وبين ما وصلت اليه الانسانية فى مواثيقها ؛ ومن أبرز صور هذا التفاوت ( المساواة المطلقة ) التي أقرتها هذه الموثيق بين الرجل والمرأة فى كل شيء ـ فهى مساواة مجحفة لرجل ( بأعباء وظيفته ) وللأنثى ( بطبيعة طاقاتها ) ، ومن صور التفاوت كذلك قضية الارتداد عن الاسلام ، فالارتداد

عن الاسلام خيانة ، والعقوبة تقع فيه على عنصر العلانية الذي يهز النظام العام ، وهو خروج لا تقبله أى دولة ، لكن بعض الأديان يقبله أبناؤها لأن دينهم لا يضع (الدولة) في حسابه ، ويعطى ما لقيصر لقيصر •

وهنا ، وعندما أجد هذا التفاوت فاننى أستطيع معرفة من أين يبدأ النزاع ؟ وكيف وقع اللبس ؟

فالذين يعطون المرأة حقا كاملا في مساواة الذكور يضعون أمام أعينهم ( المعاملة الرديئة ) التي تقع في بعض المجتمعات الاسلامية بالنسبة للمرأة ، وهي معاملة لا يمكن أن يكون الاسلام مسؤولا عنها ، وهي معاملة جعلت الرجل اذا يزني في بعض البلاد يتعاضى عن ( هفوته ): على حين تقتل المرأة لأقل من الزنا ، وكم ظلمت أبكار عندما تعرضت لهذا الاتهام ؟

وأقول: عندما نشرح الموقف الاسلامي الصحيح، ونضع النقاط علي الحروف في قضايا كثيرة اتهم فيها ديننا وهو برىء فان الذين وضعوا مواثيق (حقوق الانسان) على ما هي عليه وسيقدرون وجهة نظرة وسيعودون الى ما قرره الاسلام، ذلك لأن الفارق بعيد بين حرية الوأى وحرية نقض المجتمع وأساسه وتسليمه لأعدائه وحقوق الانسان التي أقرتها الجوهري) بين (حقوق الانسان) في الاسلام وحقوق الانسان التي أقرتها المنظمات الدولية و

الخرية : حق أساسي للانسان في الاسلام .

حضارتنا في قواعدها التشريعية والتاريخية هي حضارة الحرية ٥٠ وحتى في ظلال القبيلة كان الانسان حرا ولما انتقل الى الدولة في ظل الاسلام ٥٠ كان المسلم يقول للخليفة على المنبر (لا سمع ولا طاعة) ٥ ولا يساق الى أبشع وسائل التعذيب ٥ وكانت المرأة تعترض على عمر بن الخطاب ويعترف عمر بخطئه لكن مصطلح الحرية قد غاب فترة من تاريخنا ، ثم شوهته الحضارة الأوربية بمفاهيمها ، بحيث أصبح من الحتم عند تتبع مصطلح الحرية التعرف على الدلالات المختلفة التي استعمل فيها ، وأدوار

الاستعمال التاريخية التي مر بها \_ ومصطلح كمصطلح الحرية لابد فيه من تحقيق كل هذه الأبعاد لكي يوضع في مكانه السليم • ولكي تزحزح الفيوم التي من الممكن أن تكون قد تراكمت على جانبيها عبر مسيرته في التاريخ • ويرى البعض أن الحرية هي (غياب المعارضة) بالنسبة للشخص ، أي اننا نشعر بحريتنا حين نحس بأن أحدا لا يراقب سلوكنا ، ولا يحد من قدراتنا التصرفية • ومن هنا أطلقوا على النظم الارهابية بأنها النظم المطلقة • أي الحرة التصرف من الجماهير وفوق هواها • ولا تعارض بين الدلالتين • لأنها في الحقيقة يكمل بعضها البعض • فحرية هذا في أن يقول • • هي نفسها حرية ذاك في أن يعترض • • أي أن يقول رأيا آخر • •

المهم ألا يستعمل أحدهما وسائل خارجية بعيدة عن القول لكى يمنع الآخر من القول كما يشاء !! وفي هذا الحال تبدو قضية الشعور لا قيمة لها ٥٠ فشعورك باللاحرية لأن أحدا من حقه أن يعترض على قولك هو أنانية ذاتية تريد الاعتداء على حق العير في أن يقول ٥٠ مثلما ألخذت أنت حق القول ابتداء ٥ ومن حق الجهاز الحاكم أن يقول ٥٠ أأن يدافع عن آرائه ومشاريعه ، لكن أن يمنعني من حق القول ؛ فهاده هي الاستغلالية . والعبودية ، واساءة التصرف في حريتي !!

ان الحرية لا تعنى (فقدان الفسوابط) بل تعنى انسجام الفسوابط وتوازنها ، بحيث لا تكون الضوابط ملزمة للمحكوم فقط ، بل ملزمة للحاكم والمحكوم معا !! والقيود التى تمنع الانسان من الاساءة الى نفسه والى الغير هى قيود مرغوب فيها عموما ، وقيود القانون العادل هى من هذا النوع ، وحيث يسود « لا قانون » تسود بالتالى « لا حرية » !!

وبالتأكيد تعتبر الحرية الاجتماعية المقننة ؛ والحرية الاقتصادية المقننة ؛ والحرية الفكرية المقننة ٠٠ عوامل هامة لاستكمال الحرية السياسية؛
 لأن الحرية السياسية لا تقوم فى فراغ ٠

ويبقى بعد ذلك ألن الحرية السياسية هي أن يتاح للمواطن الاشتراك في

مجموعة ظروفه في المجتمع ، والدولة الحرة (سياسيا) هي تلك التي تصبح دولة الشعب تحت مظلة الشريعة الاسلامية .

ومرة آخرى ، فإن الحرية أصيلة فى تصورنا الاسسلامى وحضارتنا الأسلامية ، ليس بمعنى (تحرير الرقيق) - فقط - كما زعم بعض المغرضين - وإنما بالمعنى الانسانى العام الذى ترجمه الخليفة عمر بن الخطاب فى عبارته الشهيرة: « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا » •

الانسان وحق التنقل والهجرة: ــ

من أهم الحقوق الأساسية الفطرية التي حفظها الاسلام للانسان - حقه في الانتقال: والرحلة، والهجرة، دون ابداء الأسباب؛ فسواء كان الباعث طلبة لتحسين معاشبه، أو بحشه عن (الأمن) أو حتى زيارة اخوانه أو «النزهة» فهذا شأنه الشخصي وهو لا يسأل عنه مادام غير مقيد بحق للعباد أو حد لله، وحول حق الانتقال والهجرة يحدثنا الدكتور عبد الوهاب الشيشاني الأستاذ بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض ويقول: لئن كانت حرية التنقل قد أفرتها النظم الوضعية كهدف من الأهداف الانسانية التي توصلت اليها بعد لأي !! فان تلك المرحلة من مفهوم حرية التنقل تعتبر متخلفة بلعاية اذا ما قيست بطبيعة فهم الاسلام لهذا الحق، بل بطبيعة فهمه للحياة ذاتها و

فمفهوم الاسلام لحرية التنقل ، وممارستها بالغدو والرواح ، متعلق بالهدف الذي يترتب على ممارسة هذه الحرية حد كفيرها من الحريات والحقوق حد لأن ما من حق يمارسه الفرد الاويترتب على ممارسته مصلحة ظاهرة أو دفع مفسده ظاهره عرفا ، والا لما كان حقا ، لأن ممارسة فعل ما دون هدف ، يعتبر نوعا من العبث الذي يرده العقلاء ، وتبعا لهذا المنطق تقرر حكم كل نوع من أنواع التنقل للمدلم ، فمنه ما يتعلق بمطلق الاباحة، ومنه ما يتعلق بالوجوب ، ومنه ما يتعلق بالحظر ، فما يتعلق بالاباحة حرية التنقل التي هي موضوع حديثنا ، فقد أقر الاسلام حرية التنقل مطلقة في

المباحات ، فمنه السفر للتجارة والكسب الزائد من الحاجة والقوت ، قال الله تعمالي : « ليس عليكم جناح أن تبتعوا فضلا من ربكم » ( البقره ١٦٨) لأن من دأب التجارة كثر: التنقل هنا وهناك ، قال الله تعالى : « قاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتعوا من فضل الله » ( سورة الجمعة مناكبها وقال سبحانه : « هو الذي جعل لكم الأرض دلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور » ( سورة الملك ١٥) .

\_ ولذا كان من وصايا الخليفة عبر بن عبد العزيز ( رحمه الله ورضى عنه ) قوله: « افتحوا للمسلمين باب الهجرة » وقوله ( رحمه الله ) : « دعوا الناس نتجر بأموالها فى البر والبحر ، ولا تحولوا بين عباد الله ومعايشهم » •

ويشمل الاباحة في التنقل كذلك حرية المسلم في التنقل والسفر في طلب أي مناح مما اللحله الله له ، وندب اليه : كالسفر في طلب الدواء ، والترويح عن النفس ، وقصد البقاع الشريفة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرخال الا الى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى » ،

ـ ومما ندب الله اليه المسلمين السفر يقصد زياره الاخوان في الله ٥٠ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « زار رجل ألخا في قرية ؛ فأرسل الله ملكا على مدرجته ؛ فقال : أبين تريد ؟ قال : أريد أخا لى في هذه القرية ؛ فقال : هل لك عليه من نعمة تؤديها ؟ قال : لا انى أحبه في الله تعالى ، قال : فانى رسول الله اليك بأن الله أحبك كما أحببته » رواه مسلم وغيره ٠

ومما يتعلق بالوجوب: أى السفر الواجب على المسلم حين تتوافر دواعيه ؛ ومنه ( الهجرة ) فقد قسم العلماء أنواع السفر الواجب والهجرة الواجبة الى سنة القسام:

الأول: الخروج من دار الحرب الى دار الاسلام ، وهي باقية الى يوم

القيامة ، والتي انقطعت بالفتح ـ الى المدينة في قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح » •

وهي القصد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كان •

الثانى : الخروج من أرض البدعة ، قال ابن القاسم سمعت ماكنا يقول : لا يحل لأحد أن يقيم بأرض يسب فيها السلف .

الثالث: الخروج من أأرض يغلب عليها الحرام فان طلب الحلال فريضة على كل مسلم .

الرابع: الفرار من الأذية في البلدان ، وذلك فضل من الله تعالى رخص فيه ، فاذا ختى على نفسه في مكان فقد أذن الله تعالى له بالخروج منه والفرار بنفسه ، ويخلصها من ذلك المحظور ، وأول من فعل ذلك ابراهيم عليه السلام حين خف من قومه فقال : « انى مهاجر الى ربى » وقال تعالى مخبرا عن موسى عليه السلام « فخرج منها خائفاً يترقب » ( صورة القصص مخبرا عن موسى عليه السلام « فخرج منها خائفاً يترقب » ( صورة القصص ٢١) .

الخامس: الخروج خوف المرض فى البلاد الوخمة الى الأرض النزهة ، وقد أذن صلى الله عليه وسلم للعرنيين ــ فى ذلك حين استوخموا المدينة أثن يخرجوا الى المرج » ــ والوخم الكسل ــ !!

السادس: الخروج خوفاً من الأذية فى المسال • فان حرمة مال المسلم كحرمة دمه •

وهكذا \_ يتأرّجج حق الانسان في الانتقال \_ بحرية \_ بين المساح والواجب أما ( المنع من السفر ) دون حق من حقوق الله أو العباد \_ فهو انتهاك لحقوق الانسان لا يرضاه الاسلام ؛ وهو جريمة فى حق الانسان المسلم من حقه أن يقاضى عليها •

العدل حق من حقوق الانسان:

ثمة الساسيات تقوم عليها قواعد الحياة الانسانية ، ولا تصبح لائقة بالانسان الا بها و ومن اهم هذه القواعد (حق العدل) في كل جوانب الانسانية والتشريعية ، ولكى نعرف ديمة العدل فاننا يجب أن نعرف مصير الحضارات عند، يعم الظلم ٠٠ إنه مصير مظلم دائمة ، فالعدل أساس الملك،

حق ٥٠٠ وحول العدل \_ كحق من حقوق الانسان في الاسلام يحدثنا الدكتور محف وظ عزام \_ أستاذ الثقافه الاسلامية بكلية الملك خالد العسكرية بالرياض \_ فيقول:

لقد حرص الاسلام على كرامة الانسان ؛ ووصول حقه اليه ؛ لهذا كانت العدالة من المثل الأساسية التي جاء الاسلام ليقررها بين بني الانسان •

فالعدل ضرورى لاقامة الحق وضمان العدل يشميع الطمأنينة وينشر الأمن ، ويشد علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، ويجعل الروابط بيهم قائمة على الاخاء والتوازن والانسجام .

لهذا جاءت آيات القرآن الكريم وأحاديث المرسول صلى الله عليه وسلم مليئة بالدعوة الى العدالة واحقاق الحق ، محذرة من الظلم والبغى ، ومحرمة له تحريما قاطعا ، ومتوعدة عليه بالعقاب الغليظ ، حيث يعلن القرآن الكريم : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايساء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » (سورة النمل ٥٠) .

ان الله \_ وقد جعل العدل من أوصافه \_ ما أرسل رسله والا أنزل كتبه ولا كلف الناس بالشرائع الا الاقامة العدل والحق « لقد أرسلنا رسالنا بالينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » (الحديد ٢٥)

« وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » ( الرحمن ٧ – ٩ ) •

واقامة العدل احدى وظائف الرسرول « وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم » ( سورة الشورى ١٥ ) •

\_ آما الظلم فانه أمر حرمه الله على نفسه وجرمه على العباد « وما الله يريد ظلما للعباد » ( سورة غافر ٣١) وفي الحديث القدسى : « يا عبادى انى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا » وقد نهى الرسول عن الظلم وجعله ظلمات يوم القيامة : « اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة » •

والعدل الذي ينادي به الاسلام عدل مطلق يساوي بين الناس « واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ( سورة النساء ٥٨ ) ٠

ولا تعتبر العداوة التي تقوم بين الناس مبرراً لقيام الظلم أو ترك العدل « يا أيها الدين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على آلا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقلوا الله ان الله خبير بما تعملون » ( المائدة ٨ ) •

حتى القول ينزه الله سبحانه وتعالى عباده ألا يعدلوا فيه « واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون » ( سورة الأنعام ١٥٢ ) •

والعدل يوصف به الفرد كما يوصف به المجتمع ، فالعدل فى الأفراد هو اعطاء كل ذى حق حقه ، ومن آفاته التحيز ، والمجتمع العادل هو المجتمع الذى له من قطمه وقوانينه ما يسهل لكل فرد أن يصل الى حقه وأن يرقى على قدر استعداده ، والتحديد الدقيق لعلاقة الفرد بالمجتمع عدل أيضا ، وأساس العدل التجرد عن الهوى وعدم التأثر بأى شيء الإالحق .

فالعدل من أسس الحكم ودعامته القوية ، لهذا قال أأبو بكر رضى الله عنه بعد أن ولى الخلافة: « الضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ الحق له ، والقوى فيكم ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه » وكان عمر رضى الله عنه – لحرصه على أن يحكم عماله وولاته بالعدل – يخرج مع من يستعملهم يشيعهم ويذكر لهم أنه لم يستعملهم على الناس لينالوا من ابشارهم وأموالهم

وأعراضهم ، وانما ليعلموهم كتاب الله وسنة رسوله ، وليقضوا بينهم بالحق ؛ ويقسموا بينهم بالعدل .

وكان يقول للناس: « من ظلمه عامله بظلامة فليرفعها حتى أقصه منه وحين سأله عمرو بن العاص قائلا: « يا أمير المؤمنين أرأيت ان أدب الأمير رجلا من رعيته أتقتص منه ؟ » فقال عمر: ما لى لا أقتص منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه ؟ » •

\_ والعدل الذي يتطلبه الاسلام عدل في الحكم ، والامام العادل أحد سبعة يظلهم الله في ظله أيوم لا ظل الا ظله .

وهو عدل فى الضعفاء وتسوية بين المتخاصمين مهما اختلفت منزلتهم أو تباييت طبقاتهم ، كما انه عدل فى توزيع الحقوق والواجبات وعدل بين الزوجات ان كن أكثر من واحدة ، وعدل بين طوائف المسلمين اذا تخاصمت « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين » ( الحجرات ٩ ) •

ان العدل في الاسلام كامل مطلق حتى مع الخصوم والأعداء ، وبالت الى فهو أحرى أن يكون عدلا مع الذميين والمعاهدين ، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من آذى ذميا فأنا خصمه ، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة » وقال : « ألا من ظلم معاهدا أو تنقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طلب تقس فأنا خصمه يوم القيامة » \_ ذلك لأن غير المسلمين متى أقاموا بديار الاسلام صار لهم ذمة الله وذمة رسوله ، ومن حقوقهم رعاية العدل مهم في كل حال .

وهكذا تنعدد آفاق العدل في الاسلام ـ كما صورها الدكتور محفوظ عزام ـ بحيث تنتظم كل الجوانب ، مع الأقرباء ومع الخصوم ، ومع المسلمين ، ومع غير المسلمين ، فالعدل ـ فى شريعة الاسلام ـ عدل مطلق ، لأن العدل يجب أن يكون كذلك ، والا فانه ليس عدلا .

ميثاق حقوق الانسان في الاسلام (١):

يقسم فقهاء القانون الحقوق الى حقوق سياسية وأخرى مدنية • وتقسم الحقوق المدنية الى حقوق عامة وخاصة ، ويطلق على الحقوق العامة تعبير ( الحريات العامة ) •

وتتميز هذه الحريات العامة والحقوق بأنها مقررة لكل الناس دون تغرقة بينهم •

ويمكن رد الحقوق العامة الى أصلين هما المساواة المدنيــة والحريات الفردية ، ويراد بالمساوة المدنية المساواة القانونية في الحقوق والواجبات دون تمييز بين الناس بسبب اللغة أو الدين أو العرق أو المولد • وتشــمل الحريات الفردية حريات تتعلق بالمصالح المادية والمعنوية للانسان • فالحريات التي تتعلق بالمصالح المادية تقسرر الحرية الشخصية وحرية التملك وحرية المسكن وحرية العمل • أما الحريات التي تتعلق بالمصالح المعنوية للانسسان فتشتمل على حرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية التعليم وحرية الرأى وحرية تأليف الجمعيات وهــذا التقسيم للحقوق والحريات قام به أنصــار المذهب الفردي وهو أنساس النظام السياسي في أوروبا الغربيــة والولايات المتحدة . وعلى هدى هذا التقسيم للحقوق والحريات صدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان ( ١٩٤٨ ) • غير أن الفقه الحديث قد قسم الحقوق والحريات الى حقوق فردية وحقوق اجتماعية واقتصادية • فالحقوق الفردية يكتسبها الانسان بوصفه كائنا مجردا أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فانها وليدة الفكر الحديث ونتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي وهذه الحقوق تتقرر للانسان باعتباره يعيش فى جماعة منظمة ومتقدمة اقتصاديا واجتماعيا ويؤخذ على هذا التقسيم الحديث بأن الحقوق الفردية هي في ذاتها حقوق اجتماعية لأن الحق لا يوجد الافي نطاق الجماعة •

<sup>(</sup>١) من ملف الشرق الاوسط بقلم د. حسن عطية الله .

ويبدو أنه بموجب هذا االتقسيم الحديث للحقوق والحريات صدرت الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختبارى الملحق بها في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ م ولو استعرضنا نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان لوجدناه نص على حق الانسان في الحرية والكرامة وعلى حقه في الحياة والمساواة والسلامة والملكية والزواج والعمل والتعليم والرعاية الصحية والحياة الشخصية و ونص كذلك على حرية الانسان في التفكير والرأى والتعبير والاجتماع والدين و

وعلى ذات الحقوق والحريات نصت الانهاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية • وتأتى أهمية نصوص الانهاقيتين الدوليتين التى أعلن عنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في نصوص ذات أثر سياسي انها تحولت بموجب الانهاقيتين الدوليتين الى التزام قانوني واجب التنفيذ •

فاعدة في القانون الدولي الحديث :

ويجدر بالذكر أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها ولم ينص على حقها في التصرف بحرية في ترواتها ومواردها الطبيعية كما أن ميثاق الأمم المتحدة عالج حق تقرير المصير بنصوص مهمة وعامة وغير واضحة وتفادى ذكر هذا الحق في مواضع كان يجب ذكره فيها ولكن واضعى الميشاق كانوا يخفون مصالحهم وراء هذه النصوص ويصرون على القول أن تقرير المصير مبدأ من المبادىء وليس حقا من الحقوق و ولقد اعتبر النص في الاتفاقيتين الدوليتين على حق الشعوب في تقرير المصير نصرا للدول التي حرمت من هذا الحق و وذهب كثير من الشراح الى القول أن حق تقرير المصير أصبح قاعدة من قواعد القانون الدولي الدولي الحديث وان نكران ذلك الحق يعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي يضر بالأمن والسلم الدولي و ولعله يدعو للفخر والاعزاز أن نقرر هنا أن يضر بالأمن والسلم الدولي و ولعله يدعو للفخر والاعزاز أن نقرر هنا أن

الصادرتين في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ م واللتين دخلتا طور التنفيذ في يناير ومارس سنة ١٩٧٦ م • هذا الحق للانسان والشعوب قد اعترفت به الشريعة الاسلامية منذ أمد بعيد • فقد قرر فقهاء الشريعة الاسلامية أن لكل أمة أن تقرر مصيرها من غير اعتداء أمة على أخرى ولا يجوز للمسلمين أن يعتدوا على أحد ولا يجوز لدولة الاسلام أن تستعمر أرض دولة أخرى أو تأخذ وسائل الاستغلال على يدى أهلها وعلى هذا المبدأ والعدل أبقى عمر بن الخاب وأصحابه الأرض الزراعية في أيدى أهلها المغلوبين وجعلوا عليهم ضرائب مفروضة سموها الخراج • وهذا المبدأ الذي قضى به عمر بن الخطاب في فجر الاسلام هو عين ما قررته اتفاقيتا حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من انه لا يجوز حرمان شعب ما من وسائل المعيشة الخاصة •

#### القرآن والسنة يؤكدان حرية العقيدة :

ويروى فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها أن قتيبة بن مسلم الباهلى فتح بعض أقاليم سمرقند دون أن يخير أهلها بين الاسلام أو العهد أو القتال ، فشكوا الى الخليفة عمر بن عبد العزيز فأرسل قاضيا ليحقق فى الشكوى ولما اتضح له صحتها أمر بخروج جند المسلمين من البلد الذى فتحوه حتى يخير أهلها ليقرروا مصيرهم ، وفى مجال حرية العقيدة للانسان فقد قررت النصوص القرآنية والسنة النبوية واجتهادات الخلفاء الراشدين مترسمين خطى النبى الأمى اذ قررت هذه المصادر الأصلية للاسلام حرية العقيدة والفكر والرأى ، فقد جاء النص القرآني (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) وقال تعالى : (ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ومن هدده النصوص القرآنية وعلى هديها جاء عهد الرسول الى نصارى نجران مقرراً :

ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبى رسول الله على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير لا يغير أسقفا من أسقفيته ولا راهبا من رهبانه ولا كاهنا من كهانته ـ وسلك عمر بن الخطاب سنة الرسول في عهده مع أهل ايلياء (بيت القدس) ويروى عنه رضى الله عنه أنه أزال التراب عن هيكل

يهودى ليقيم اليهود شعائرهم عنده ولما حضرت الصلاة وهو بجوار كنيسة بيت المقدس صلى خارجها قائلا: (خشيت أن أأصلى فيها فيزيلها المسلمون من بعدى ويتخذونها مسجدا) وجاء فى عهد عمر بن الخطاب لأهل ايلياء ما نصه: (أعطاهم أمانا لأنفسهم ولأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها انه لا تمس كنائسهم والا تهدم ولا ينقص منها ولا من حيزها ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم والا يضار أحد منهم) ولقد قرر فقهاء المسلمين واستنبطوا من النصوص القرآنية والسنة النبوية وأعمال صحابة رسول الله قاعدة تقرر أن المسلمين قد أمروا بترك غير المسلمين وما يدينون فلا يضار غير المسلم فيما يعتقد وله الحق في اقامة شعائره الدينية حرا غير مضطرب و

وهذه الحرية الشخصية التى قررتها النصوص القرآنية والسنة النبوية منذ أربعة عشر قرنا من الزمان لم يعترف بها المجتمع الدولى للانسان ١٩٤٨ التى قررت حق كل انسان فى حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية الاعراب وممارسة واقامة الشعائر الدينية •

واذا كانت الشريعة الاسلامية قد كفلت النصوص القرآنية والسنة النبوية وأعمال الصحابة وحرية العقيدة فأن الشريعة الغراء أكدت حق الانسان في الكرامة والحرية والمساواة دون تمييز بين الناس بسبب الدين أو العرق أو للون بل أن هذه الكرامة الانسانية واجبة في الحرب والسلم على السواء بل واجبة للانسان حيا أو ميتا وقد اعتبرت الشريعة الاسسلامية المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات حقا طبيعيا مستحقا بمقتضى الفطرة ، وجاءت كرامة الانسان من خالق الانسان في قول الحق عز وجل: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) ،

عهد الأمان ومشكلات السياحة في ضوء الشريعة الاسلامية (١)

<sup>(</sup>١) من ملف الشرق الأوسط بقلم : د. عبد الحليم عويس .

السائحون الذين يدخلون في عهد الأمان هم السائحون من غير المسلمين ، ومثلهم التجار وغيرهم ، أما المسلمون في بلاد الاسلام فهم اخوة ، وليسوا داخلين في عهد الأمان ، لكن الدكتور محمد كمال امام شاء أن يعرض هذا الاستفهام في نهاية كلمته تلك ، ونحن نبادر بالاجابة عليه ، ونترك بعد ذلك للدكتور محمد امام ، الأستاذ المساعد بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض معالجة الحقوق الأساسية للسياح ولأمثالهم من الداخلين في عهد الأمان ، يقول : ان غير المسلمين في الدولة الاسلامية صنفان ، الصنف الأول : ويضم رعايا الدولة من الأقليات غير المسلمة ، والتي لها حقوقها وعليها واجباتها بعقد الذمة ، وهم الذميون وخلاصة الموقف الاسلامي منهم أن « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » ه

الصنف الثانى: وهم غير المسلمين من غير رعايا الدولة الاسلامية والذين يدخلونها للزيارة ويسمون بالمستأمنين .

واذا كنا نركز الحديث على الصنف الشانى لأن منه السياح ؛ الا أن الفقهاء الاسلاميين قد استقر رأيهم على أن المستأمن بمنزلة الذمى ، مادام فى أرض الاسلام ، وعقد الأمان بالنسبة للسائح يفيد العصمة فى نفسه وماله فحمايته كانسان أول موجبات عقد الأمان ، طوال مدة اقامته ، أما ماله فانه يصبح مضمونا بحكم الأمان ، وأول ما نريد ايضاحه أن السائح اذا ما طلب تأشيرة دخول الى الدولة الاسلامية ، فانها لا تلزم باعطائها ، فقد يكون فى دخوله مفسدة فيمنع ، وان كانت الدولة لا تمنع غالبا رعايا الدول الأخرى من السياحة فى أراضيها ، الا معاملة بالمثل ألو درءا للمفاسد ،

الأمر الثانى أن السائح اذا ما دخل الدولة الاسلامية فله حرية العقيدة ، وله حق السكن ، وله حرمة المال ، وله حرية التنقل .

١ ـ فله حرية العقيدة يمارسها بشعائرها المختلفة ، مكفولة غير ممنوعة ومع ذلك ليس له آل يجهر بما يعد منكراً في نظر المسلمين ، كأن يعلن

التثليث ، وحرية العقيدة لا تمنحه مطلقا حق الدعوة لدينه ، فذلك منكر يجب دفعه بل ان بعض الفقهاء ـ ولهم الحق ـ يرى فيه نقضاً لعقد الأمان .

٢ ـ وله حرية السكن ، فمن حقه أن ينزل فى فندق ، أو يقيم فى منزل صديق ، أو يستأجر مكانا مستقلا ، ومع ذلك فان الدولة الاسلامية وفقالمصالحها يمكنها منعه من الاقامة فى أماكن معينة ، لأسلامية ، أو أمن الدولة الاسلامية .

٣ وله حرمة ، فلا يسلب ماله ؛ ولا يمنع من بيع أو شراء ؛ الا اذا كان فى ذلك اضرار بالدولة ، كان يشترى السلاح والكراع ؛ ليخسرج به الى أرض الأعداء . كما أن ماله ، اذا ما توفى فى القطر الاسلامى ، يحمل الى بلده ليوزع على ورثته وفقا لشريعته .

إلى التنقل فهو ما جاء الاللزيارة ، فينبغي أن توفر له سبلها ، وأن تمنح له تصريحها ، الا اذا كانت المصلحة تقتضى منعه من زيارة بعض الأماكن ، أو كانت الشريعة تمنع من دخوله بعض المدن ، فغير المسلم لا يسمح له بزيارة بعض المدن ، فغير المسلم لا يسمح له بزيارة مكة حيث لا يجواز دخول حرمها لغير المسلم ، ذمير كان أو مستامنا ،

واذا كانت هذه بعض الحقوق التي يمنحها حق الأمان للسائح فان عليه واجبات ، أهمها : ألا يجهر بما هه منكر ، محظور الوقوع ، في الشرع الاسلامي و وليس له أن يجلب معه الي داخل الدولة الاسلامية ماهو ممنوع دخوله في أراضيها ، مثل تهريب المخدرات أو تزييف النقود و كما أن عليه أن يحترم النظام الاسلامي العام ، في ملبسه وأسلوب حياته الظاهرة ، فليس له أن يسير في الشارع العام بزى غير لائق ، وليس للمرأة أن تخرج سافرة في الطريق العام ، وليس له أن يمارس معها جهرا ما قد يكون أمرا طبيعيا في بلده الأصلى و ونحن نزى أنه ليس للسائح آن يصطحب معه غير محارمه من النساء ، عندما يجيء زائراً للدولة الاسلامية ينبغي أن توضع في ذلك

الضوابط التى تحول بين السائح وبين الاخلال بالنظام الاسلامى العام ومع ذلك فاننا نظرح على الفكر الاسلامى المعاصر فى نختام كلمتنا سؤالا نرجو الاجابة عليه ، وهو : هل يعتبر المسلم الذى يأتى أية دولة اسلامية للزيارة أو التجارة ، هل يعتبر – من وجهة نظر الاسلام – أجنبيا يدخل مقد أمان ؟

وجهة نظرنا أن المسلم يعتبر مواطنا في أأية دولة اسسلامية دخلها تعم و ذلك سوف يغير كثيرا من مفاهيمنا في القانون الدولي الخاص ، وفي الجنسية ، ومركز الأجانب ، ولكن لا بأس فالاسسلام مستقل في مفاهيمه التشريعية ، وليس لنا أأن تخضعه لما يراه العقل القانوني المعاصر في همذا الصدد ، ان الجنسية في الاسلام أساسها العقيدة ، لا مكان الولادة أو موطن الوالد أو الوالدين .

# قال المصنف رحمه الله تعالى (باب تحريم القتل )

ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب عليه

(القتل بغير حق حرام وهو من الكبائر المظام ، والدليل عليه قسوله عز وجل: ((ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خائداً فيها وغضب الله عليه واعد له عداباً عظيماً )) روى أبو هربرة رضى الله عنده أن ألنبى صلى الله عليه وسلم قال: (لقتل مؤمن اعظم عند الله من زوال الدنيا) ودوى ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه قال: (( لو أن أهل السحوات والأرض اشتركوا في قتل مؤمن لعذبهم الله عز وجل الا أن لا يشاء ذلك )) .

الشرح قوله تعالى: ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها ) الآية • في صحيح البخارى عن ابن جبير قال: اختلف فيها أهل الكوفة فرحلت الى ابن عباس فسألته عنها فقال نزلت هذه الآية ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ) هى آخر ما نزل وما نسخها شيء ، وكذا رواه

مسلم والنسائى من طرق عن شعبة به ورواه أبو داود عن أحمد بن حنيل بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى الآية فقال دا نسخها شيء ٠

وقال ابن جرير باستاده عن يحيى الجابرى عن سالم بن أبي الجعد قال : « كنا عند ابن عباس بعد ما كف بصره فأتاه رجل فناهاه : يا عبد الله ما ترى فى رجل قتل مؤمناً متعملاً ؟ فقال جزاؤه جهنم خالداً فيهما الى آخر الآية ، قال : أقرأيت ان تاب وعمل صالحة ثم اهتدى ؟ قال ابن عباس « ثكلته أمه ، وأنى له التوبة والهدى أ والذي نفسي بيده لقد سمعت نبيكم صلى الله عليه وسالم يقول : تُكلته أَمَّه قاتل مؤمن متعمداً جاء يوم القيامة آخذه بيمينه أو بشماله • تشخب أوداجه من قبل عرش الرحمن يلزم قاتله بشماله ؛ وبيد، الأخرى رأسه يقول : يا رب سل هذا فيم قتلني ؟ » وايم الذي نفس عبد الله بيده لقد الزلت هذه الآية فما نسخها من آية حتى قبض نبيكم صلى الله عليه وسلم وما نزل بعدها من برهان » • وقد رواه أحمد في مسنده • أاما حديث « لزوال الدنيا ألحون على الله من قتل رجل مسلم » فاني لم أعثر عليه من حديث أبي هريرة ، ولا أتهم المصنف بالخظأ في عزوه اليه فلست أهلا لذاك ؛ وإنما وجدت الحديث في سنن النسائي من عمديث بريدة رضي الله عنه • وعنده أأيضًا من حُديث ابن عمر ولفظه « لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا » وكذلك الترمذي م وعنـــد ابن ماجه من حديث البراء • أما حدیث ابن عباس فقد ألخرجه الترمذي من حدیث أبي سعید وأبي هریرة بلفظ « لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن لكبهم الله في النار » في الديات •

اما الأحكام فإن القتل بغير حق حرام ، والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق » وقوله تعالى : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الاخطأ » فأخبر أكه ليس للمؤمن أن يقتل مؤمنا الاخطأ ، ولم يرد بقوله « الاخطأ » أن قتله خطأ يجوز • وانما أراد لكن اذا قتله خطأ فعليه الدية والكفارة •

وقوله « ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم » الآية ، أما السنة فعلى

ما مضى من الأحاديث ؛ وما سيأتى مما يجاوز الحصر • وأما الإجماع فانه لا خلاف بين الأمة فى تحريم القتل بغير حق •

اذا ثبت هذا فهن قتل مؤمنا متعمداً بغير حق فسق واستوجب النار ، الا أن يتوب ٠

وحكى عن ابن عباس قوله « لا تقبل توبة القاتل » • ودليلنا قوله تعالى : ( والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق ـ الى قوله تعالى ـ الا من تاب ) الآية • ولقوله صلى الله عليه وسلم : « التوبة تجب ما قبلها » ولأن التوبة اذا صحت من الكفر فلأن تصح من القتل أولى •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل ويجب القصاص بجناية العبد، وهو أن يقصد الاصابة بما يقتل غالباً فيقتله ، والدليل عليه قوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص) وقوله تعالى : ((كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد) الآية ، وقوله تعالى : ((ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب)) ،

وروى عثمان رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ لا يَحْلَ دَمُ أَمْرَى عَسَلُمُ الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ لا يَحْلَ النفس ﴾ ولأنه لو لم يجب القصاص أدى ذلك ألى سفك الدماء وهلاك الناس ولا يجب بجناية الخطأ ، وهو أن يقصد غيره فيصيبه فيهتله ، لقوله عليسه السلام: ﴿ (رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ﴾ ولأن القصاص عقوبة مفلظة فلا يستحق مع الخطأ ولا يجب في عمد الخطأ ، وهو أن يقصد الاصابة بما لا يقتل غالياً فيموت منه ، لانه لم يقصد القتل فلا يجب عليسه عقوبة القتل ، كما لا يجب حد الزنا في وطء الشبة حيث لم يقصد الزنا ) .

الشرح توله تعالى: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) الخ الآيات و أخرج أحمد في مسنده عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبد الله بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال : اذا الله أنزل ومن لم يحكم بما

أنزل الله فأولئك هم الكافرون وأولئك هم الظالمون وأولئك هم الفاسقون • أنزلها الله في الطائفتين من اليهود ، وكانت احداهمـــا قد قهرت الأخرى في الجاهلية حتى ارتضوا واصطلحوا على أأن كل قتيل قتلته العزيزة من الذليلة فديته خمســون وسـقا ، وكل قتيــل قتلته الذليلة من العزيزة فديته مائة وسَق ، فكانوا على ذلك حتى قدم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقتلت الذليلة من العزيزة قتيلا ؛ فأرسلت العزيزة الى الذليلة تطلب مائة وسق ؛ فقالت الذليلة : وهل كان في حيين دينهما واحد ونسبهما واحد وبلدهما واحد دية بعضهم نصف دية بعض ؟ انما أعطيناكم هذا ضيما منكم لنا وفرقا منكم ، فأما اذ قدم محمد فلا نعطيكم ، فكادت الحرب تهيج بينهما ( وهما قريظة والنضير ) ثم ارتضوا على أن يجعلوا وسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم تم ذكرت العزيزة فقالت: والله ما محمد بمعطيكم منهم تضعف ما يعطيهم منكم ؛ ولقد صدقوا ما أعطونا هذا الا ضيما منا وقهراً لهم ، فلاسموا الى محمد من يخبر لكم رأيه أن أعطاكم ما تريدون حكمتموه وإن لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه • فدسوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من المنافقين ليخبروا لهم رأى النبي صلى آلله عليه وسلم فلما جاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر الله رسيوله بأمرهم كله وما أرادوا ، فأنول الله تعالى (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون ـ الى قوله تعالى ـ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس \_ الى قوله تعالى \_ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) •

وروى الامام أحمد باسناده عن الزهرى عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأها (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين) نصب النفس ورفع العين وكذا رواه أبو داود والتسرمذي والحاكم في مستدركه من حديث عبد الله بن المبارك وقال الترمذي : حسن غريب وقال البخارى : تفرد ابن المبارك بهذا الحديث وقد استدل كثير ممن فهب من الأصوليين والفقهاء الى أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا حكى مقررا ولم ينسخ كما هو المشهور عند الجمهور ، وكما حكاه الشسيخ أبو اسحاق ولم ينسخ كما هو المشافعي واكثر الأصحاب بعذه الآية حيث كان الحكم عندنا على وفقها في الجنايات .

وقال الحسين البصرى: هي عليهم وعلى النياس عامية • رواه ابن أبي حاتم ، وقد حكى الامام النووى في كتاب الصوم من المجموع في هذه المسئلة ثلاثة أوجه ثالثها: أن شرع ابراهيم حجة دون غيره وصحح منها عدم الحجية ، ونقلها الشيخ أبو اسحائ الاسفراييني أقوالا عن الشافعي وأكثر الأصحاب • ورجح أنه حمة عند الجمهور من أصحابنا • وقد حكى الامام أبو نصر بن الصباغ في الشامل اجماع العلماء على الاحتجاج بهدده الآية على ما دلت عليه •

أما حديث عشمان رضى الله عنه فقد أنخرجه أبو داود فى الديات عن سليمان بن حرب والترمذى فى انفتن عن أحمد بن الضبى والنسائى فى المحاربة عن ابراهيم بن يعقوب وعن مؤمل بن اهاب وعن أبى الأزهر أحمد ابن الأزهر وابن ماجه فى الحدود وعن أحمد بن عبدة ، ولفظه « أن عثمان أشرف يوم الدار فقال أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث ، زنا بعد احصان ، أو ارتداد بعد اسلام ، أو تغل نفس بغير حق فقتل به ، فو الله ما زنيت فى جاهلية ولا فى اسلام ، ولا ارتددت منذ بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا قتلت النفس التى حرم الله ، فهم تقتلوننى ؟ » قال الترمذى : ورواه حماد قتلت النفس التى حرم الله ، فهم تقتلوننى ؟ » قال الترمذى : ورواه حماد ابن سلمة عن يحيى بن سعيد فرفعه ،

وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن يحيى بن سعيد هذا الحديث فأوقفوه ولم يرفعوه ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عثمان عن النبى صلى الله عليه وسلم مرفوعاً •

ورواه الشيخان وأصحاب السنن والحمد عن ابن مسعود بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم امرى، مسلم يشهد أأن لا اله الا الله وأنى رسبول الله الا باحدى ثلاث ، الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » وروى أحمد والنسائى عن عائشبة مرفوعا « لا يحل دم امرى، مسلم الا من ثلاثة الا من زنى بعد ما أحصن ، أو كفر بعد ما أسلم ، أو قتل نفسا فقتل بها » ورواه مسلم عنها بمعناه ،

وفى لفظ رواه النسائى عنها « لا يحل قتل مسلم الا فى احدى ثلاث خصال زان محصن فيرجم ، ورجل يقتل مسلما متعمداً ، ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله عز وجل فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض » وأخرجه بهذا اللفظ أبو داود والحاكم وصححه .

الها الأحكام فانه اذا قتل من يكافئه عامداً \_ وهو أن يقصد قتله بما يفتل غالبا فيموت منه \_ وجب عليه القصاص لقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) الآية وهذه الآية حجة لنا بلا خلاف ، لأن من أصحابا من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يتصل به نكير • ومن قال منهم ليس بشرع لنا ، فان الشرع قد ورد به تبوت حكم هذه الآية فى حقنا ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال للربيع بنت معوذ حين كسرت سن جارية من الأنصار «كتاب الله القصاص » وليس للسن ذكر فى القصاص الآفى هذه الآية ، وقوله تعالى (كتب عليكم القصاص فى القتلى ، الحر بالحر والعبد بالعبد ) الآية • وقوله تعالى ( ولكم فى القصاص حياة ) •

ومعنى ذلك أن الانسان اذا علم أنه يقتل اذا قتل لم يقتل ، فكان فى ذلك حياة لهما ، وكانت العرب تقول فى الجاهلية القتل أتقى (١) للقتل ، وكان ما ورد به القرآن أحسن لفظا وأشمل معنى • وقوله تعالى ( ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا ) والسلطان همنا القصاص •

وروى عثمان رضى الله عنه وأرضاه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث الخ » وقد خرجناه آنها ، ولا يجب القصاص للقتل الخطأ ، وهو أن يقصد غيره فيصيبه فيقتله ، لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولا يجب القصاص فى عمد الخطأ وهو أن يقصد اصابته بما لا يقتل غالباً فيموت منه ، لأنه لم يقصد القتل فلم تجب عليه عقوبة القتل .

<sup>(</sup>۱) ورد هذا المثل بعد دخول الترقيم في الحروف بصيغ مختلفة ، مثل القتل أتقى للقتل ، والقتل أنقى للقتل .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل ولا يجب القصاص على صبى ولا مجنون لقوله صلى الله عليه وسلم (( رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبى حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق )) ولأنه عقوية مفلظة فلم يجب على الصبى والمجنون كالحدود والقتل بالكفر ، وفي الســكران طريقان ، من اصحابنا من قال يجب عليه القصاص قولا واحدا ، ومنهم من قال : فيه قولان ، وقد بيناه في كتاب الطلاق ،

فصلل ويقتل المسلم بالمسلم ، والذمى بالذمى ، والحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والذكر بالذكر ، والأنثى بالانثى ، لقوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى ) ويقتل الذمى بالمسلم ، والعبد بالحر ، ولانثى بالذكر ، لانه اذا قتل كل واحد منهسم بمن هو مثله فاذن يقتل بعن هو افضل منه أولى ، ويقتل الذكر بالانثى لما دوى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم عن أبيه عن جده ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن أن الرجل يقتل بالمرأة ) ولأن المرأة كالرجل في حد القذف فكانت كالرجل في القصاص ) .

الشرح قوله تعالى (كتب عليكم القصاص فى القتلى) الآية و ذكر سبب نزولها العلامة ابن كثير فى تفسيره فنقل ما رواه ابن أبى حائم بالاسناد عن سعيد بن جبير قال: يعنى اذا كان عمدا الحر بالحر و وذلك أن حيين من العرب اقتتلوا فى الجاهلية قبل الاسلام بقليل ، فكان بينهم قتل وجراحات حتى قتلوا العبيد والنساء ، فلم يأخذ بعضهم من بعض حتى أسلموا ، فكان أحد الحيين يتطاول على الآخر فى العدة والأموال فحلفوا ألا يرضوا حتى يقتل بالعبد منا الحر معهم ، والمرأة منا الرجل منهم ، فنزل فيهم (الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنشى) منها منسوخة نسيختها فيهم (الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنشى) منها منسوخة نسيختها فيهم ، اهد ه

أما حديث « رفع القلم عن ثلاثة » فقد أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم في المستدرك عن على وعمر برضى الله عنهما ، وقد مضى في غير ما موضع • وأما حديث أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده فقد أخرجه مالك في الموطأ والشاقعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه الى

أهل اليمن أن الذكر يقتل بالأنثى ، وهو عندهما عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم أن الذكر يقتل بالأنثى ، ووصله نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن عبد الله بن أبى بكر عن أبيه عن جده ، وجده محمد بن عمرو بن حزم ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يسمع منه ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر ومن طريقه الدارقطنى ، ورواه أبو داود والنسائى من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهرى مرسسلا ، ورواه أبو داود في المراسيل عن ابن شهاب قال قرأت في كتاب ربسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم حين بعثه الى نجران وكان الكتاب عند أبى بكر بن حزم .

ورواه النسائى وابن حبان والحاكم والبيهقى موصولا مطولا من حديث الرحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود حدثنى الزهرى عن أبيه عن جده ، وفرق الدارمي في مسنده الحكم مقطعاً •

قال الحافظ ابن حجر ، وقد اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث فقال أبو داود في المراسيل: قد أسند هذا الحديث ولا يصح ، والذي في اسناده سليمان بن داود وهم انما هو سليمان بن أرقم ، وقال في موضع آخر: لا أحدث به ، وقد وهم الحكم بن موسى في قوله: سليمان بن داود ، وقد حدثني محمد بن الوليد الدمشقى أنه قرأ في أصل يحيى بن حمزة بن سليمان بن أرقم ، وهكذا قال أبو زرعة الدمشقى : انه الصواب وتبعه صالح جزرة وأبو الحسن الهروى وغيرهما .

وقال صالح جزرة حدثنا دحيم ، قال : قرأت في كتــاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم فاذا هو عن سليمان بن أرقم ، قال صالح : كتب عنى هذه الحكاية مسلم بن الحجاج ٠

قال الحافظ : ويؤيد هذه الحكاية ما رواه النسائي عن الهيثم بن مروان عن محمد بن بكار عن يحيى بن حمرة عن سليمان بن أرقم عن الزهرى

وقال : هذا أشبه بالصبواب • وقال ابن حزم في المحلى : صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها حجة وسليمان بن داود متفق على تركه •

وقال عبد الحق: سليمان بن داود الذي يروى هذه النسخة عن الزهرى ضعيف، ويقال: أنه سليمان بن أرقم وتعقبه ابن عدى فقال: هذا خطأ انما هو سليمان بن داود وقد جوده الحكم بن موسى • وقال أبو إزرعة: عرضت على أحمد فقال: سليمان بن داود اليماني ضعيف، ومسليمان بن داود الخولاني ثقة ، وكلاهما يروى عن الزهرى ، والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني ، فمن ضعفه فانما ظن آنه اليماني ، وقد أتنى على سليمان بن داود الخولاني هدا أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سمعيد وجماعة من داود الخولاني هذا أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سمعيد وجماعة من دالته المناظ ، وصححه من حيث الشهرة لا من حيث الاسناد الامام الشافعي في رسالته حيث قال: لم يقبلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسوله الله عليه وسلم •

وقال ابن عبد البر هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم يستغنى بشهرته عن الاسناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه ، لتلقى الناس له بالقبول والمعرفة .

وقال يعقوب بن أبى سفيان : لا أعلم فى جميع الكتب المنقولة كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم فان الصحابة والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم •

قال الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره الزهرى بالصحة لهذا الكتاب .

اما الأحكام فانه لا يجب على الصبى والمجنون قصاص لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبى حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » ولأن القصاص من حقوق الأبدان ، وحقوق الأبدان الا تجب على الصبى والمجنون كما قلنا في الصلاة والصوم ، وان قتل السكران من يكافئه عمدا فهل يجب عليه القصاص ؟

فيه طريقان ، ومن أصحابنا من قال فيه قولان ، ومنهم من قال : يجي فيه القصاص قولا واحدة لم وقد مضى ذكر ذلك في الطلاق .

وان قتل رجلا وهو عاقل ثهم جن أو سكر لم يسقط عنه القصاص ؟ لأن القصاص قد وجب عليه فلا يسقط بالجنون والسكر كما لا يسقط عنه ذلك بالنوم وقال الحنابلة في القصاص على السكران : اذا قتل حال سكره بناء على وقوع طلاقه وفيه روايتان فيكون في وجوب القصاص عليه وجهان :

فأما ان شرب أو أكل ما يزيل عقله غير الخمر على وجه محرم ـ فان زال عقله بالكلية بحيث صار مجنونا فلا قصاص عليه ، وانكان يزول قريبا ويعود من غير تداو فهؤ كالسكر على ما فصل فيه .

هسسالة وإن كان الجانى والمجنى عليه ممن يحد أحدهما بقذف الآخر فقد ذكرنا أنه يجب القصاص على الجانى فان قتل المسلم مسلما والكافر كافراً عسواء كانا على دين وأحد أو على دينين على أو قتل الرجل رجلا أو المرأة امرأة على وقتل الحرحرا أو العبد عبداً وجب القصاص على القاتل لقوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى) النج الآية ولأن كل واحد منهما مساو لصاحبه فقتل به عويقتل الكافر بالمسلم والعبد بالحروالأنثى بالذكر لقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) ولأنه اذا قتل بمن يساويه فلان يقتل بمن هو أعلا منه أولى عويقتل الذكر بالأنثى فهو قول أكثر العلماء

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : لا يقتل بها ، وقال عطاء : بكون ولى المراة بالخيار بين أن يأخذ دينها وبين أن يقتل الرجل بها ويدفع الى وليه نصف الدية ، وروى ذلك عن على رضى الله عنه ، ودليلنا قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) وقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) وهذا عام الا فيما خصه الدليل ، ولحديث أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده «أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بنتل الرجل بالمرأة » ولأنهما شخصان يحد كل واحد منهما بقذف صاحبه فجرى القصاص بينهما كالرجلين والمرأتين ، ويقتل الخنثى بالرجل والمرأة ، ويقتل الرجل والمرأة ، ويقتل الرجل والمرأة بالخنثى لقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس ويقتل الرجل والمرأة بالخنثى الرجل والمرأة ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل ولا يجب القصاص على المسلم بقتل الكافر، ولا على الحر بقتل العبد، لا روى على كرم الله وجهه أنه قال: من أنسئة أن لا يقتل مسلم بكافر ومن السنة أن لا يقتل حر بعبد، فأن جرح ذمى ذميا ثم أسلم الجانى أو جرح عبد عبداً ثم اعتق الجانى اقتص منه لانهما متكافئان منه حال الوجوب والاعتبار بحال الوجوب لأن القصاص كالحد، والحد يعتبر بحال الوجوب بدليل أنه أذا زنى وهو بكر ثم أحصن أقيم عليه حد البكر .

ولو زنى وهو عبد ثم أعتق اقيم عليه حد المبد ، فوجب أن يعتبر القصاص أيضا بحال الوجوب .

وان قطع مسلم يد ذمى ثم اسلم ثم مات ، أو قطع حر يد عبد ثم أعتق ثم مات ، لم يجب القصاص ، لأن التكافؤ معدوم عند وجود الجناية ، فان جرح مسلم مسلما ثم ارتد المجروح ثم تسلم ثم مات ، فان اقام في الردة زماناً يسرى المجرح في مثله لم يجب القصاص ، لأن الجناية في الاسلام توجب القصاص ، والسراية في الردة تسقط القصاص ، فغلب الاسقاط ، كما لو جسرح جرحاً عمداً وجرحاً خطأ ، فان لم يقم في الردة زماناً يسرى فيه الجرح ففيه قولان :

ا احدهما ) لا يجب فيه القصاص ، لأنه أتى عليه زمان لو مات فيه لم يجب القصاص فسقط ، ( والثاني ) يجب القصاص وهـو الصـحيح ، لأن

الجناية والوت وجدا في حال الاسلام ، ومان الردة لم يسر فيه الجسرح ، فكان وجوده كعدمه وان قطع يده ثم ارتد ثم مات ففيه قولان :

( احدهما ) يسقط القصاص في الطرف ، لأنه تابع للنفس ، فاذا لم يجب القصاص في النفس لم يجب في الطرف .

( والثاني ) وهو الصحيح أنه يجب ، لأن القصاص في الطرف يجب مستقرة فلا يستقط بسقوطه في النفس ، والدليل عليه أنه لو قطع طرف انسان ثم قتله من لا قصاص عليه لم يسقط القصاص في الطرف وأن سقط في النفس .

فصـــل وان قتل مرتد ذميا ففيه قولان ( احسمها ) انه يجب القصاص وهو اختيار الزني لانهما كافران ، فجرى القصاص بينهما كالذمين .

(والثانى) أنه لا يجب لأن حرمة الاسلام باقية فى الرتد بدليسل أنه يجب عليه قضاء العبادات ، ويحرم استرقاقه ، وأن كانت أمسراة لم يجبز للذمى ناحها ، فلا يجوز قتله بالذمى ، وأن جرح مسلم ذمياً ثم ارتد الجانى تم مات المجنى عليه لم يجب القصاص قولا واحداً لأنه عدم التكافؤ في حال الجناية فلم يجب القصاص وأن وجد التكافؤ بعد ذلك ، كما لو جرح حر عبداً ثم اعتق العدد ،

وان قتل ذمى مرتدا فقد اختلف اصحابنا فيسه ، فمنهم من قال: يجب عليه القصاص ان كان القتل عمداً ، والدية ان كان خطأ ، لأن الذمى لا يقتسل الرتد تدينا ، وانما يقتله عناداً ، فأشبه أذا قتل مسلما .

وقال أبو اسحاق لا يلزمه قصاص ولا دية ، وهو الصحيح ، لأنه مبساح الدية فلم يضمن تالقتل ، كما لو قتله مسلم ، وقال أبو سميد الاصطخرى: ان قتله عمداً وجب القصاص لأنه قتله عياداً ، وان قتله خطا لم تلزمه الدية لأنه لا حرمة له ،

فصلل وان حبس السلطان مرتداً فاسلم وخلاه فقتله مسلم لم يعلم باسلامه ففيه قولان (أحدهما) لا قصاص عليه لاته لم يقصد قتل من يكاهله (والتاني) يجب عليه القصاص ، لأن المرتد لا يخلي الا بعد الاسلام ، فالظاهر أنه مسلم فوجب القصاص بقتله ، وأن قتل المسلم الزاني المحصدي ففيه وجهان (أحدهما) يجب عليه القصاص ، لأن قتله لغيره فوجب عليه القصاص بقتله ، كما لو قتل رجل رجلا فقتله غير ولي الدم (والثاني) لا يجب وهي المنصوص ، لانه مباح الدم فلا يجب القصاص بقتله كالمرتد) .

الشرح حديث على كرم الله وجهه رواه أحمه والبخارى والنسائى وأبو داود والترمذى عن أبى جعيفة قال « قلت لعلى : هل عندكم شيء من الوحى ما ليس في القرآن ؟ فقال : لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة الا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ، قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر » ،

وأخرج أأجمد والنسائى وأبو داود والحاكم وصححه عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بُدُمتهم أدناهم • ألا لا يقتل مؤمن بكافر ق والا ذو عهد في عهده » •

أما الأحكام فقد قال الشافعي في الأم: وخطبته صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كانت بسبب القتيل الذي قتلته خزاعة وكان له عهد ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال: « لو قتلت مسلماً بكافر لقتلته به ، وقال: "لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » .

اذا ثبت هذا فانه لا يقتل المسلم بالكافر ، سواء كان الكافر ذميا أو مستأمنا أو معاهدا ، وروى ذلك عن عمر وعثمان وعلى وزيد بن ثابت ومعاوية ، وبه قال الحسن وعمر بن عبد العزيز والزهرى والثورى وابن شبرمة وأحمد واسحاق وعطاء وعكرمة والأوازاعى ومالك ، وقال الشعبى والنخعى وأبو حنيفة : يقتل المسلم بالذمى ولا يقتل بالمستأمن ، وهو المشهور عن أبى يوسف ، وروى عن أبى يوسف أنه قال يقتل بالمستأمن .

وقال ألحمد: الشعبى والنخعى قالا: دية المجـوسى واليهودى كدية المسلم وان قتله يقتل به ، هذا عجب !! يصير اليهودى مثل المسلم ؟ سبحان الله !! ما هذا القول ؟ واستبشعه •

ودليلنا على أصحاب الرأاى ما روى أبو جحيفة قال : قلت لعلى رضى الله عنه يا أمير المؤمنين هل عندكم ســوداء فى بيضاء ليس فى كتاب الله ؟ قال لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ما علمته ، الا فهما يعطيه الله رجالا للقرآن وما

في هذه الصحيفة ، قلت : وما في هـــده الصحيفة ؟ قال فيهــا العقل وفكاك

وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله: لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ٠

يُ ومعنى قوله لا يقتل ذو عهد في عهده ، أي لا يجوز قتل أهل الذمة ، ولأنه مسلم قتل كافراً فلم يقتل به كالمستأمن ،

فسوع وان قتل الكافر كافرا ثم أسلم القاتل ، أو جرح الكافر كافرا فمات المجروح وأسلم الجارح قتل به ، وقال الأوزاعى: لا يقنل به ، ودليلنا ما روى البيهةى من جديث عبد الرحمن بن اليسانى أن رسبول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعاهد وقال: أنا أكرم من وفى بذمته ، وتأويله أنه قتله كافرا ثم أسلم ، ولأن القصاص حد والاعتبار بالحد حال الوجوب دون حال الاستيفاء ، بدليل أنه لو زنى وهو بكر فلم يحد حتى أحصن ، أو زنى وهو عبد فلم يحد حتى أعتق اعتبر حال الوجوب ، وهبذا كان مكافئا له حال الوجوب فلم يتغير بما طرأ بعده وان جرح الكافر كافرا فأسلم الجارح ثم مات المجروح ففيه وجهان:

(أحدهما) لا قصاص عليه لأنه قد أتت عليه حالة لو قتله فيها لم يجب عليه القصاص (والثاني) يجب عليه القصاص وهو المشهور اعتباراً بحالة الاصابة ؛ كما لو مات المجروح ثم ألسلم الجارح •

هسمسالله ان قتل حر عبداً لم يقتل به ، سواء كان عبده أو عبد غيره ؛ وروى ذلك عن أبى بكر وعمر وعلى وزيد بن ثابت وابن الزبير ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال النخعى : يقتل به ، سواء كان عبده أم عبد غيره ،

وقال أبو حنيفة : يقتل بعبد غيره ولا يقتل بعبد نفسه ، فان قتل حر كافر عبد أمسلما لم يقتل به ، لأن الحر لا يقتل بالعبد • واذ قتل عبد مسلم حراً

كافراً لم يقتل به ، لأن المسلم لا يقتل بالكافر ، وان قتل عبد عبداً ثم أعتق القاتل وجرح عبد عبداً فمات المجروح ثم أاعتق الجارح قتل به لأنه كان مساوياً له حال الجناية ، وان أعتق الجارح ثم مات المجروح فهل يجب عليه القصاص ؟ فيه وجهان كما قلنا في الكافر اذا جرح كافراً فأسلم الجارح ثم مات المجروح ، وان فتل ذمي عبدا ثم لحق الذمي بدار المحسرب وأخذه المسلمون واسترةوه لم يقتل به ، لأنه كان حين وجوب القصاص حراً فلم يتغير حكمه ،

فرع وان قطع مسلم يد ذمى ثم أسلم الذمى ثم مات فلا قصاص على المسلم وكذلك اذا قطع حريد عبد ثم أعتق العبد ثم مات فلا قصاص على الحر، لأن القصاص لما سقط فى القطع شقط فى سرايته، ولأن القصاص معتبراً بحال الجناية مع غير كاف له، قلم يجب عليه القصاص كما قلنا فى الكافر اذا قطع يد الكافر ثم مات المقطوع وأسلم القاطع ؛ وان قطع مسلم يد مرتد أو يد حربى ثم أسلم المقطوع ثم مات لم يجب على القاطع قود ولا دية ؛ لأنه لم يكن مضمو فا حال الجناية ، ومن أصحابنا من قال : يجب فيه دية مسلم حال استقرار الجناية ، والأول أصح مد

وان رمى مسلم الى ذمى شهما فأسلم ثم وقع به السهم فمات لم يجب به القود ووجب فيه دية مسلم ، وفارق جُزاء الصيد لأنه مال فاعتبر فيه حال الاضابة لأنه حال الاستقرار والقود ليس بمال فاعتبر فيه حال الارسال ، فاذا أوجبنا الدية في المرتد والحربي الحالمة في الارسال ، فاذا أوجبنا الدية في المروزي قال : لا تجب الدية في الحربي وتجب في المرتد ؛ لأن الحسربي كان له رميه والمرتد ليس له قتله وانما قتله الى الامام مع ومن أصحابنا من قال : لا دية فيهما ، والأول هو المنصوص وحمد الله ويهما ، والأول هو المنصوص والمرتد فيهما ، والأول هو المنسول والمرتد فيهما ، والأول هو المنصوص والمرتد فيهما ، والأول هو المنصوص والمرتد فيهما ، والأول هو المنصوص والمرتد في المرتد فيهما ، والأول هو المنسول والمرتد فيهما ، والأول هو المرتد في المرتد ا

وان قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد المجروح ثم أسلم ثم مات من الجراحة فهل يجب على الجارح القود ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : ينظر فيه فان أقام في الردة زمانا تسرى فيه الجراحة لم تجب وعليه القود في النفس قولا واحدا لأن الجناية في الإنسلام توجب القصاص والسراية في حال الردة

لا توجب القصاص وقد خرجت الروح منهما فلم يجب القصاص كما لو جرحه جراحة عندا ولجراحة خطأ ومات منهما •

وان ألقام في الردة زماة لا تسرى فيه الجراحة فهل يجب عليه القصاص في النفس ؟ فيه قولان :

أحدهما : يجب القصاص لأن الجناية والسراية فى حال الإسلام ؛ وإرمان الردة لا تأثير له .

والثانى: لا يجب القصاص لأنه كما لو طلق امرأته ثلاثا فى مرض موته ثم ارتدت عم مات فانها لا ترثه • ومن أصحابنا من قال: القولان فى الحالين ، لأن الشافعى رحمه الله قال فى الأم: لو قطع ذمى يد مستأمن فنقض المهد فى عهد المستأمن ولحق بدار الحرب ثم عاد بأمان ثم سرت الى نفسه ، فهل على القاطع القود ؟ فيه قولان • ونقض المستأمن العهد كالردة للمسلم •

فرع وان قتل المرتد ذميا فهل يجب عليه القود ؟ فيه قولان : ( أحدهما ) : يجب عليه القود ، وهو اختيار الشافعي والمزنى لأفهما كافران فجرى القصاص بينهما كالذميين به ولأن الذمي أحسن حالا من المرتد ، لأنه مقر على دينه والمرتد غير مقر على دينه ، فعلى هذا يجب عليه القصاص سواء رجع الى الإسلام أأو لم يرجع ؛ لأن القصاص قد وجب عليه حال الجناية فلم يسقط بالإسلام كالذمي اذا جرح الذمي ثم أسلم الجارح ثم مات الم

(والثانى) لا يجب عليه القصاص ، لأنه شخص يجب فى ماله الزكاة فلم يقتل بالذمى كالمسلم ، فعلى هذا تجب عليه الدية ، فان رجع الى الإسلام تعلقت الدية بذمته ، وأن مات ألو قتل على الردة تعلقت بماله ، وأن جرح المسلم ذميا ثم ارتد الجارح ثم مات المجروح لم يجب القصاص قوالا واحدا، وأن قتل الذمى مرتدا فهل يجب عليه القود ؟

قال الخراسانيون من أصحابنا : يبنى على القولين فى المرتد اذا قتـــل الذمي •

وقال البغداديون من أصحابنا: فيه ثلاثة أوجه ( أحدهما ) وهو قول أبى على بن أبى هريرة – أنه يجب عليه القود ؛ فان عفا عنه أو كانت الجناية خطأ أوجبت فيه الدية ، لأن قتله بالردة للمسلمين ، فاذا قتله غيرهم وجب عليه الضمان كما لو قتل رجل رجلا فقتله غير ولى الدم ( والثانى ) وهو قول أبى الطيب وأبى سعيد الاصطخرى انه يجب عليه القود ، فان عفا عنه أو كانت الجناية خطأ لم يجب عليه الدية ، لأن القود انسا يجب عليه لاعتقاد الذمى أنه مثله وأنه مكافىء له والا يجب عليه الدية ، لأنه الا قيمة لديت ( والثالث ) وهو قول أبى اسحاق – وهو الأصح – أنه لا يجب عليه القود ولا الدية ، لأن كل من لا يضعنه المسلم بقود والا دية لم يضعنه الذمى كالحربى ، وان قتل المرتد مرتداً فهل يجب عليه القصاص ؟ فيه وجهان كالحربى ، وان قتل المرتد مرتداً فهل يجب عليه القصاص ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى ؛ أحدهما يجب عليه القصاص لأنه ربما يسلم ألقاتل ،

مسلكة اذا حبس السلطان مرتدا فأسلم وخلاه فقتله رجل قبل أن يعلم باسلامه فهل يجب عليه القود ؟ فيه قولان :

( أحدهما ) لا يجب عليه القود لأنه لم يقصد قتل من يكافئه ؛ فعلى هذا يجب عليه دية مسلم •

( والثانى ) يجب عليه القود ، لأنه الظاهر من المرتد أنه لا يخلى من حبس السلطان وفي دار الإسلام الا بعد اسلامه ، وقال الطبرى : وان أسلم الذمى وقتله المسلم قبل أن يعلم باسلامه أو أعتق العبد فقتله حر قبل أن يعلم بعتق فهل يجب عليه القود ؟ فيه قولان كالتي قبلها ، وأما الزانى المحصن اذا قتله رجل بغير اذن الإمام ففيه وجهان :

( أحدهما ) أن عليه القود لأن قتل المحصن الى الامام • فاذا قتله غيره بغير اذنه وجب عليه القود كما لو قتل رجل رجلا فقتله غير ولى الدم • ( والثانى ) لا يجب عليه القود \_ وهو المنصوص \_ لما روى أن رجلا قال : « يا رسول الله وجدت مع امرأتى رجلا أفأمهله حتى أقيم البينة ﴿ قال نمم » فدل على أنه إذا أقام البينة لا يمهله بل له أن يقتله •

وروى ابن المسيب أن رجلا وجلا مع امراته رجلا فقتله فأشكل فيه الأمر على معاوية رضى الله عنه فكتب في ذلك الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه فسأله أن يسأل عليا رضى الله عنه عن ذلك فقال على وضى الله عنه : ما هذا شىء وقع بأرضنا عرمت عليك الا أخبرتنى فقال له : كتب الى بذلك معاوية ، فقال على : كتب الى بذلك معاوية ، فقال على : أنا أبو الحسن لها ، ان أقام البينة والا أعطى بزمته (والزمة الحبل الذي يربط به الرجل اذا قدم للقتل ) .

ويروى العمراني في البيان أن رجلا على عهد عمر رضى الله عنه خرج في غزوة وترك بهوديا في بيته يخدم امراته فلما كان في بعض الليالي خرج رجل من المسلمين في سحر فسمع اليهودي يقول:

وأشعت غره الإسهارم منى. خلوت بعرسه ليل التمام أبيت على تراتبهما ويسبى على جرد ••• النخ ما قال

فدخل عليه الرجل وقتله ، فأخبر بذلك عمر رضى الله عنه فأهدر دم اليهودى ولم تثبت عندى هذه الواقعة لأمور كثيرة ، لأنه في حاجة الى اثبات الحصان اليهودى والى أربعة شهود على الإقرار بالشعر ادًا قلنا بصحة الشهادة على الإقرار وقلنا بصحة كونه شعرا ، وقلنا بعدم الرجوع الى الإمام هل يصح ، وسيأتى في الحدود ، وأخيراً صحة اسناد الرواية .

#### قال المصنف رحم الله تعالى

فصسل ولا على الأصاص على الأب بقتل ولده ، ولا على الأم بقتل ولده ، ولا على الأم بقتل ولدها ، لا ردى عمر بن الخطاب رضى الله عنه (( أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقاد الأب من أبنه )) فاذا ثبت هذا في الأب ثبت في الام ، لانها كالاب في الولادة ، ولا يجب على الجد وان علاء ولا على الجدة وان علت بقتل ولد الولد وان شغل لشناركتهم الأب والام في الولادة واحكامها .

وان ادعى رجلان نسب لة يط ثم قتلاه قبل ان يلحق نسبه باحدها لم يجب القصاص لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون هو الأب ، وان رجما في الدعوى لم يقبل رجوعهما ، لأن النسب حق وجب عليهما ، فلا يقبل رجوعهما فيه بعد الاقراد ، وأن رجعا أحدهما وحب عليه القصاص ، لأنه ثبتت الأبوة فيه بعد الاقراد ، وأن رجعا أحدهما وحب عليه القصاص ، لأنه ثبتت الأبوة للآخر وانقطع نسبه من الراجع .

وان اشترك رجلان فى وطء أمراة وأتت بولد يمكن أن يكون من كل وأحد منهما وقتلاه قبل أن يلحق بأحدهما لم يجب القصاص ، وأن أنكر أحدهما النسب لم يقبل أنكاره ولم يجب عليه القصاص ، لأن بانكاره لا ينقطع النسب عنه ولا يلحق بالآخر بخلاف المسئلة قبلها ، فأن هناك لحق النسب بالآخر وانقطع عن الراجع ، وأن قتل زوجته وله منها أبن لم يجب عليه القصاص ، لأنه أذا لم يجب له عليه بجنايته عليه فلا يجب عليه بجنايته على أمة ، وأن كأن لها أبنان أحدهما منة والآخر من غيره لم يجب عليه القصاص لأن القصاص لا يتبعض ، فأذا سقط نصيب أبنه سقط نصيب الآخر ، كما لو وجب لرجلين على رجل قصاص فعفا أحدهما عن حقه ، وأن اشترى المكاتب أباه وعنده عبد فقتل أبوه العبد لم يجب بجنايته على عبده ،

فصـــل ويقتل الابن بالآب لأنه اذا قتل بمن يساويه فلأن يقتل بمن هو أفضل منه أولى ، وان جنى المكاتب على أبيه وهو في ملكه ففيه وجهان :

ر احدهما ) لا يقتص منه ، لأن الولى لا يقتص منه لعبعه .

( والثاني ) يقتص منه ، واليه أوما الشافعي رحمه الله في بعض كتبه ، لأن المكاتب ثبت له حق الحرية بالكتابة ، وابوه ثبت له حق الحرية بالابن ، ولهذا لا يملك بيعه فصار كالابن الحر اذا جني على ابيه الحر

فصل وان قتل مسلم ذمياً أو قتل حر عبدا أو قتل الأب ابنه في المحاربة ففيه قولان (احدهما) لا يجب عليه القصاص لما ذكرناه من الاخبار، ولأن من لا يقتل بفيره اذا قتله في غير المحاربة لم يقتل به اذا قتله في المحاربة كالمخطىء (والثاني) أنة يجب لأن القتل في المحاربة تأكد لحق الله تعالى ، حتى لا يجوز فيه عفو الوالى ، فلم يعتبر فيه التكافؤ كحد الزنا) .

الشرح حديث عمر بن الخطاب نازع في صحته ابن نافع وابن

عبد الحكيم وابن المنذر وقالوا ـ واللفظ لابن المنذر ـ قد رووا في هــذا أخبــاراً •

قلت: والحديث أخرجه الترمذي في الديات عن أبي سعيد الاشج وابن ماجه في الديات عن أبي بكر بن أبي شيبة ، كما أخرجه الترمذي فيه عن ابن بشار من حديث ابن عباس ولفظه « لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل الموالد بالولد » وأخرجه ابن ماجه عن ابن عباس أيضا في الحدود عن هرون ابن محمد بن بكار • وزعم ابن قدامة في المغني (۱) رواية النسائي له عن عمر ولم أجده هناك • وقد ذكر الحديثين (أعنى حديث عمر وحديث ابن عباس) ابن عبد البر وقال: هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق ، مستفيض عندهم يستغني بشهرته عن الاستناد فيه ، حتى يكون والعراق ، مستفيض عندهم يستغني بشهرته عن الاستناد فيه ، حتى يكون والعراق ، مستفيض عندهم يستغني بشهرته عن الاستناد فيه ، حتى يكون والعراق ، مشله مع شهرته تكلفا ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أثت ومالك لأبيك » وقضية هذه الإضافة تمليكه اياه ، فاذا لم تشت حقيقة الملكية بقيت الإضافة شبهة في رده القصاص لأنه يدرأ بالشبهات ، ولأنه سبب بقيت الإضافة شبهة في رده القصاص لأنه يدرأ بالشبهات ، ولأنه سبب العمومات ايجاده فلا ينبغي أن يتسلط بسببه على اعدامه • وما ذكرناه يخص العمومات ويفارق الأب سائر الناس •

اما الأحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يقتل والد بولد لأنه اجماع ولا حد من قبل أم ولا أب .

وجملة ذلك أن الأب اذا قتل ولده لم يجب عليه القصاص ؛ وبه قال عسر وابن عباس من الصحابة ، ومن الفقهاء ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد واسحاق ، وقال ابن نافع وابن عبد الحكم وابن المنذر: يقتل به لظاهر الكتاب والاخبار الموجبة للقصاص ؛ ولأنهما حران مسلمان من أهل القصاص فوجب أن يقتل كل واحد منهما بصاحبه كالأجنبيين ،

<sup>(</sup>۱) من أمهات الكتب في الشريعة على مذهب أحمد ولم يهن أحد بتحقيق أحاديثه وتحرير أقواله في هوأمش دقيقة مدروسة ، وقد حاولنا ذلك في هامش نسختنا .

وقال مالك: ان رماه بالسيف فقتله لم يقتل لأنه قد يريد بذلك التأديب، وان أضجعه وذبحه قتل به • دليلنا ما روى عمر وابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يقاد والد بولده » ولأن كل من لا يقتل به اذا رماه بالسيف لم يقتل به ان أضجعه وذبحه كالمسلم اذا ذبح الكافر •

فان قيل: ما معنى قول الشافعى لأنه اجماع ، ومالك يخالف؟ فله تأويلان أحدهما أنه أراد به إجماع الصحابة ؛ لأنه روى عن عمر وابن عباس ولا مخالف لهما فى الصحابة ، والثانى أنه أراد اذا رماه بالسيف فانه اجماع، ولا تقتل الأم ولا أحد من الجدات من قبل الأم أو الأب ، ولا أحد من الأجداد من قبل الأب والأم بالولد وان سفل .

قال الطبرى: وذكر صاحب التلخيص قولا آخر أن غير الأب من الأمهات والأجداد يقتلون بالولد • قال أصحابنا: ولا يغرف هذا للشافعى ، ولعله قاس على رجوعهم فى هبتهم له فان فيه قولين عند الخراسانيين • والدليل عليه الحديث « لا يقاد والد بولده » والوالد يقع على الجميع ، ولأن ذلك حكم يتعلق بالولادة فشاركوا فيه الأب كالعتق بالملك ووجوب النفقة •

فرع وان أدعى رجلان نسب لقيط ولا بينة لأحدهما عرض على القافة \_ فان قتلاه قبل أن يلحق بأحدهما \_ لم يجب على ألحدهما قود لأن كل واحد منهما يجوز أن يكون أباه ، فان رجعا عن الاقرار بنسبه لم يسقط نسبه عن أحدهما ، لأن معنى من أقر بنسب احتمل صدقه لم يجز اسقاطه برجوعه ، فان رجع أحدهما وأقام الآخر بينة على دعواه انتفى نسبه عن الراجع ولحق بالآخر لأن رجوع الراجع لا يسقط نسبه ، ويسقط القصاص عن الذي لحق نسبه به ، ويجب القصاص على الراجع ، لأنه شارك الأب ، ولا يكون القصاص للأب لأنه قاتل ، بل يكون لورثة القتيل ، ويجب على الأب لهم فصف الدية ،

وان تزوج رجل امرأة فى عدتها من غيره ووطئها جاهلا بالتحريم وأتت بولد يمكن أن يكون من كل واحد منهما فتلاه قبل أن يلحق بأحدهاا لم يجب على أحدهما قود لجواز أن يكون كل واحد منهما أباه ، فان رجعا لم يقبل رجوعهما فان رجع أحدهما وأقدم الآخر على الدعوى لم يسقط نسبه عن الراجع ولم يجب عليه القود ، ويفارق التى قبلها لأن الأبوة هناه تبتت بالاعتراف فقبل رجوعه مع اقامة الآخر على الدعوى ، وههنا الأبوة نبتت بالفراش فلم تسقط بالرجوع •

فرع وإن قتل رجل زوجة وله منها ابنى لم يجب له على الأب القود ، لأنه اذا لم يقد به اذا قتله لم يجب عليه القود بالإرث من أمه ، وان كان لها ابنان الحدهما من زوجها القاتل لها والثانى من آخر لم يجب على الزوج القود ، لأن القود يكون مشتركا بين الاثنين ، والابن لا يثبت له القود على آبيه ، فاذا سقط حقه من القود سقط حق شريكه ، كما لو ثبت القود على رجلين فعفي أحدهما •

مسالة قوله « ويقتل الابن بالأب الخ » فجملة ذلك أن الولد يقتل بالوالد لأن الوالد أكمل منه فقتل به ، كما فتل الكافر بالمسلم والعيد بالحر والمرأة بالرجل وذلك كله اجماع ، فان دن هناك رجل له زوجة وهما متوارثان وبينهما ابنان فقتل أحد الابنين أباهما عمداً ثم قتل الابن الآخر أمهما عمدا فان القصاص يجب على قاتل الأم ويسقط عن قاتل الأب ، لأنه لم نتل الابن الأب لم أيرته ، وانما نرث الزوجة الثمن وقاتل الأم الباقي وملكا عليه القدود ، فلما قبل الابن الآخر الأم لم يرثها وانما يرثها قاتل الأب وقد كانت تملك عليه ثمن القود وانتقل ذلك اليه ، فاذا ملك بعض ما عليه من القود سقط عنه القود لأنه لا يتبعض فسقط الجميع ، وكان لقاتل الأب الأب الم على قاتل الأب سبعة أثمان دية الأب ، فان عفيا قاتل الأب عن الآخر ؟ على الأقوال الأربعة في المقاصصة ،

فاذا قلنا : يسقط بقى على قاتل الأب ثلاثة أثمان دية الأب ، فاذا قلنا : لا يسقط أدى كل واحد منهما ما عليه للآخر ، وان اقتضى قاتل الأب من

قاتل الأم • فان كان لقاتل الأم ورثة غير قاتل الأب طالبوه بسبعة أثمان دية الأب، وأن لم يكن له وارث غيره فهل يرقه ؟ فيه وجهان في القاتل بالقصاص هل يرث ؟ الصحيح آنه لا يرنه ، فأما اذا لم ترث الزوجة من الزوج – فأن كَانَتُ بَائْنًا مِنْهُ أَوْ كَانَتُ غَيْرِ بَائْنِ مِنْهُ الْا أَنْ أَحَدُهُمَا جَرَحِ أَبَاهُ وَجَرَحُ الْآخر أمه ثم خرجت روحاهما في حالة واحدة فان كل واحد من الاثنين لا يرث ممن قتله ، ولكنه يوث الابن الآخر. • واختلف أصحابنا هل يثبت القود في ذلك ؟ فقال أأكثرهم : يجب لكل والعد منهما القود على أخيد؛ لأن كل والبعد منهما ورث من قتله أخوه فوجب له على أخيه القود ، فعلى هذا ان كان قاتل الأب قتله أولا اقتض منه قابل الأم ، فان كان لقاتل الأب وارث غير قاتل الأم اقتص من قاتل الأم ، وان لم يكن له وارث غير قاتل الأم ــ فان قلنا : ان القتل بالقصاص لا يمنع الميراث ــ ورث القود على نفســـه وسقط • وان قلنا : أن القتل بالقصاص يمنع الميراث انتقل القصاص الى من بعده من العِصبات ؛ فان لم تكن عصبة كان القصاص الى الإمام ، وان قتلاهما في حالة واحدة أبو جرحاهما وخرجت روحاهمــا في معالة واحـــدة. ثبت لكل واحد منهما القصامِن على صاحبه ولا يقدم أحدهما على الآخر بل ان تشاحا في الباديء منهما أقرع بينهما ، فاذا خرجت الفرعة لأحدهما فاقتص ، أو: بادر أحدهما بقتل الآخر من غير قرعة فقد استوفى حقبه ولوارث المتوفى أن يقتل الابن المقتص ؛ وان كان المقتص من ورئته فهل يرثه ؟ على الوجهين ؛ الصحيح لا يرثه •

وقال ابن اللبان: القصاص لا يثبت ههنا لأنه لا سبيل الى أن يستوفى كل واحد منهما القصاص من صاحبه ، فلو بدأ أحدهما فاقتص من أخيه بطل حق المقتص منه من القصاص ، لأن حقه ينتقل الى وارثه ان شاء قتل وان شاء ترك و وأما القرعة فلا تستعمل فى اثبات القصاص ، فعلى هذا يكون على قاتل الأب دية الأم لقاتل الأب و

قال ابن اللبان: فان مات أحد القاتلين قبل أن يتحاكما كافي لورثة الميت أن يقتلوا الآخر، ويرجع الآخر أو وارثه في تركة الميت بدية الذي قتله الميت من الأبوين، ولا يقال ان القصاص سط ثم وجب لأنه لم يثبت لا لأنه لم

يجب ولكن لم يثبت لتعذر الاستيفاء ، واذا أمكن الاستيفاء ثبت ، والأول هو المشهور .

بقى أن تعرف أن الشريعة السمحة جعلت لواى الدم الحق فى استيفاء حقه أو العفو عن القصاص اكتفاء بالدية أو العفو عنهما ، وما جر الى انتشار جرائم الثار فى ديارنا المصرية لاسيما فى الصعيد الا اغفال القوانين الوضعية هذا الجافب الأصلى فى استقرار الأمن فى البلاد ، فان ركون المرء الى من يتولى الحكم فى قضيته بما أنزل الله يجعله قابلا كل حكم يصدر ، وقد ينشر التسامح والعفو بينهم ( فمن عفى له من أشخيه شىء فاتباع بالمعروف وأداء اليه بالحسان ) ومن تم تتلاشى أسباب الغمر والسخائم والأحقاد التى تنمو بنمو الثار ، وقد نبه على هذا المستشار أحمد موافى النائب العام الأسبق فى كتابه بحث مقارن بين الشريعة والقوانين الوضعية ولا شك أنن مراعاة شعور ولى الدم له أثره فى المتصاص غضبه وتهدئة ثائرته ، وحرص الشرع على ألا يهدر دم فى الاسلام يطفىء الاحن بين الناس ويحسم ما بينهم من نزاع واضعان ( ومن ألصدق من الله حكما لقوم يوقنون ) ،

فسوع اذا كان هناك أربعة اخوة يرث بعضهم بعضا فقتل الكبير الذي يليه وقتل الثالث الصغير ، وجب القصاص على الثالث وعلى الكبير نصف الدية لأن الكبير لما قتل الثاني وجب عليه القصاص للشالث والرابع ، فلما قتل الثالث الرابع وجب القصاص على الثالث الكبير وسقط القصاص عن السكبير لأنه وارث بعض دم نفسه عن الرابع فسقط عنه القصاص ووجب عليه للثالث نصف دية الثاني ، وان قتل رجل ابن أخيه وورث المقتول أبوه ثم مات أبو المقتول ولم يخلف وارئا غير القاتل فانه يرثه ويسقط عنه القصاص لأنه ملك جميع ما ملكه أبو المقتول فكأنه ملك دم فسقط عنه القصاص .

### قال المصنف رحه الله تعالى

قصل و مقتل الجماعة بالواحد اذا اشتراوا في قتسله ، وهو ان يجنى كل واحد منهم جناية لو انفرد بها ومات أضيف القتسسل اليه ووجب القصاص عليه ، والدليل عليه ما روى سعيد بن السيب (أ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قتل سبعة أنفس من أهل صنعاء قتاوا رجلا ، وقال : لو تمالا فيه أهل صنعاء لقتلهم ) ولانا لو لم نوجب القصاص عليهم جعل الاشتراك طريقا أنى اسقاط القصاص وسفك الدماء ،

فان أشترك جماعة في أفتتل وجناية بعضهم عمداً وجناية البعض خطأ لم يجب القصاص على واحد منهم لأنه لم يتمكن قتل العمد فلم يجب القصاص

وان اشترك الأب والأجنبي في قتل الابن وجب القصاص على الاجنبي ، لأن مساركة الاب لم تغير صفة العمد في القتل فلم يسقط القود عن شريكه ، كمشاركة غير ألاب ،

وان اشترك صبى وبالغ في القتل - فان قننا ان عمد الصبى خطا - لم يجب القصاص على البالغ الأن شريكه مخطىء • وان قلنا: أن عمده عمد وجب ، لان شريكه عامد فهو كشريك آلاب •

وان جرح رجل نفسه وجرحه آخر أو جرحه سبع وجرحه آخر ومات ، ففيه قولان :

(احدهما) يجب القصاص على الجارح لأنه شاركه في القتل عامداً فوجب عليه القصاص كشريك الأب (والشاني) لا يجب لانه اذا لم يجب على شريك المخطىء وجنايته مضمونة فلان لا يجب على شريك الجارح نفسه السسسبع وجنايتهما غير مضمونة أولى ، وان جرحه رجل جراحة وجرحه آخر مائة جراحة وجب القصاص عليهما ، لأن الجرح له سراية في البدن وقد يموت من جرح وأحد ولا ياكن اسقاط القصاص فوجب على الجميع ، وان قطع أحدهما يده وحز ولا ياكن اسقاط القصاص فوجب على الجميع ، وان قطع أحدهما يده وحز قاطع يجب علية ما يجب على القاطع والثاني قاتل لأن الثاني قطع سراية القطع فصار كما لو اندمل الجرح ثم قتله الآخر ، وان قطع أحدهما حلقومه ومريئه أو شق بطنه فاخرج حشوته ، فالأول فصار كما لو اندمل الجرح ثم قتله الآخر ، وان قطع أحدهما حلقومه ومريئه أو شق بطنه وأخرج حشوته ثم حز الآخر رقبته فالقاتل هو الأول لأنه لا تبقى بعد جنايته حياة مستقرة وانما يتحرك حركة مذبوح ولهذا يسقط حكم كلامة في الاقرار والوصية والاسلام والتوية ، ان أجافه جائفة يتحقق الموت منها

الا أن الحيساة فيه مستقرة ثم قتله الآخر كان القاتل هو الثساني ، لأن حسكم الحياة بأق ، ولهذا اوصى عمر رضى ألله عنه بعد ما سقى اللبن وخرج مسن الجرح ووقع الاياس منه فمهل وصيته فجرى مجرى المريض المليوس منسمه اذا فتل . وان جرحة رجل فعاوى جرحه بسم غير موح الا أنه يقتـــل في الغالب ، او خاط جرحه في لحم حي أو خاف التاكل فقطعه فمات ففي وجوب القتل على الجاني طريقان من "صحابنا من قاة : فيه قدولان ( أحدهما ) يجب عليه القتل . ( والثاني ) لا يجب لأنه شاركه في القتل من لا ضمان علية فكان في قتله قولان ، كالجارج أذا شاركة المجروح أو السبع في الجرح ومنهم مسن قال: لا يجب عليه القتل قولا واحداً لأن المجروح ههنا لم يقصد الجناية و انما فصد الداواة فكان فعله عمد خطأ فلم يجب القتل على شريكه والمروح هناك والسبع قصدا الجناية فوجب القتل على شريكهما ، وان كان على رأس مولى عليه سلمة فقطعها وليه أو جرحه رجل فداواه الولى بسم غير موح او خاط جرحه في لحم حي ومات ففيه قولان: (أحدهما) يجب على الولى القصاص لانه جرح جرحاً محوفاً فوجِب عليه القصاص كما لو فعله غير الولى ( والثاني ) لا قصاص عليه لائه لم يقصد الجناية وانما قصد الماواة ولة نظر في مداواته فلم يجب علية القصاص ، فأن قلنا: يجب عليه القصاص وجب على الجارح لأنهما شريكان في القتل ، وان فلنا لا قصاص عليه لم يجب على الجارح لأنه شارك من فعسله

النسرح في هذا الفصل لغات ؛ فقوله حشوته يقال حشوة هي بالكسر والضم و وحلقومه مجرى النفس ؛ وهو القصية والمرىء مدخل الطعام والشراب وقوله «غير موح» الى غير مسرع ؛ والوحا السرعة ؛ وقوله عليه سلعة ، بالسلعة بالكسر زيادة في البدن كالجوزة وتكون في مقدار حمصة الى بطيخة ، والسلعة بالفتح الجراحة ، والجائفة الطعنة التي تبلغ الجوف ، وجافه الدواء فهو مجوف اذا دخل جوفه ، وفي الحديث « في الجائفة ثلث الدية » .

اما الأحكام فإن الجماعة تقتل بالواحد ، وهو أن يجنى عليه كل واحد منهم جناية لو انفرد بها مات منها وجب عليه القصاص ، وبه قال من الصحابة عمر وعلى وابن عباس والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين ابن المسيب وعطاء والحسن وأبو سلمة ، ومن الفقهاء الأوزاعي والثوري ومالك وأحمد وأبو حنيفة واسحاق وأبو ثور ، وقال محمد بن الحسن ليس هذا بقياس وانما صرنا اليه من طريق الأثر والسنة ،

وقال ابن الزبير ومعاذ بن جبل والزهرى وابن سيرين : لا يقتل الجماعة بالواحد بل للولى أن يختار واحدا منهم فيقتله ويأخذ من الباقين حصتهم من الدية وقال ربيعة وداود : يسقط القصاص ، وبه قال حبيب بن أبى تابت وعبد الملك وابن المنذر ، وحكاه ابن أبى موسى عن ابن عباس •

ووجه قول ابن الزبير ومن قال مثله أن كل واحد منهم مكافى له فلا تستوفى أبدال بمبدل واحد كما لا تجب ديات لمقتول واحد ، ولأن الله تعالى قال ( الحر بالحر ) وقال ( وكتبنا عليهم فيها أأن النفس بالنفس ) فمقتضاه أنه الا يؤخذ بالنفس أكثر من نفس واحدة ، ولأن التفاوت فى الأوصاف يمنع ، بدليل أن الحر الا يؤخذ بالعبد ، والتفاوت فى العدد أولى • قال ابن المنذر : لا بعجة مع من أوجب قتل جماعة بواحد •

دليلنا قوله تعالى ( ولكم فى القصاص حياة ) فأوجب القصاص الاستيفاء الحياة ، وذلك أنه متى علم الانسان أنه اذا قتل غيره قتل به لم يقدم على القتل ، فلو قلنا : لا تقتل بالواحد لكان الاشتراك يسقط القصاص ، وسقط هذا المعنى ، وقوله تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) والسلطان القصاص ، ولم يفرق بين أأن يقتله واحد أو جماعة ، وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل ؛ وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين أن أحبوا قتلوا وأن أحبوا أخذوا الدية » وقد أخرج مالك فى الموطأ أن عمر رضى الله عنه « قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا ، وقال : لو تمالاً عليه أأهل صنعاء لقتلتهم جميعا » وموضع الدليل « فمن » وهو يستغرق الجماعة والواحد ،

فسرع وان اشترك اثنان فى قتل رجل وأحدهما يجب عليه القود ، ولو انفرد دون الآخر ظرت لله فان كان سقوط القود عن أحدهما لمعنى فى فعله ، مثل أأن كان أحدهما مخطئا والآخر عامداً لم يجب القصاص على واحد منهما ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، وقال مالك : يجب القصاص على العامد منهما ، دليلنا أن الروح لم تخرج عن عمد الاثنين فلم يجب عليه القصاص ، كما لو جرحه خطأ فمات منه ،

وان شارك الصبي والمجنون ــ وهما عامدان ــ في الجناية بني ذلك على عمدهما ؛ وفيه قوالان (أحدهما ) أن عمدهما في حكم الخطأ ؛ وبه قال مالك وأبو حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم وعن النائم حتى يستيقظ ؛ وعن المجنون حتى يفيق » فأخبر أن القلم مرفوع عنهما فدل على أن عمدهما في حكم الخطأ ، ولأن عمدهما لو كان في حكم العمد لوجب عليهما القصاص ، فعلى هذا لا يجب على من شاركهما في الجناية ؛ وانما سقط القصاص عنهما لمعنى في أنفسهما كشريك الأب ، ولأن الصبي لو أكل في الصوم عامدًا لبطل صومه ؛ قلولا أن لعمده حكما لما بطل صومه • هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ • وقال المسعودي : المجنون الذي لا يمير ، والطفل الذي لا يعقل مثله عمدهما خطأ فُولًا وحداً ، فلا يجب على شريكهما القصاص ، وأن شارك من لا ضمان عليه مثل أن جرح نفسه وجرجه آخر ، أو جرحه سبع وجرحه آخر أو قطعت يده بقصاص أو سرقه وجراحه آخر ومات فهل يجب القصاص على الشربك الذي عليه الضمان ؟ فيه قولان ( أحدهما ) يجب عليه القصاص ، لأنه شارك في القتل عامداً فوجب عليه القصاص كشريك الأب ( والثاني ) لا يجب عليه القصاص اذا شارك من لا ضمان عليه أولا .

وسرع وان جرحه رجل جراحة يقتل منها عامداً فداوى نفسه بسم فمات ظرت - فان كان سما موحيا يقتل فى الحال لم يجب على الجارح فصاص فى النفس لأنه قطع سراية جرحه بالسم ، فصار كما لو جرحه رجل ثم ذبح نفسه وان كان السم قد يقتل وقد لا يقتل ، والغالب أنه لا يقتل لم يجب على الجارح قصاص فى النفس لأنه مات من فعلين ، وأحدهما عمد خطأ ، فهو كما لو شارك العامد مخطئا ، وان كان السم قد يقتل وقد لا يقتل والغالب أنه يقتل بأن وضع سيائيد الدوناسيوم على الجرح فهل يجب القصاص لمى الجارح فى النفس ؟ اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال فينه قولان لأنه شارك قاصدا الى الجناية ولا يجب عليه الضمان ، فهو كما لو جرح نفسه وجرحه آخر ، أو جرحه سمع وجرحة آخر ، ومنهم من قال بحب عليه القصاص لمى القصاص قولا واحدا ، لأنه لم يقصد الجناية على نفسه وانما لا يجب عليه القصاص قولا واحدا ، لأنه لم يقصد الجناية على نفسه وانما

قصد المداواة فصار فعله عمد خطأ بخلاف شريك السبع وشريك من جرح هسه وأنهما قصدا الجناية •

وان جرحه رجل فخيط جرحه فمات نظرت وان خيط في لحم ميت كاللحم اذا قطعه السيف فان القود يجب على الجارح لأنه لا سراية للخياطة في اللحم الميت ، وان حيط في اللحم الحي نظرت وان خاطه المجروح بنفسه أو خاطه عيره ببأمره وفهل يجب القود على الجارح في النفس ؟ فيه طريقان كما قلنا فيه اذا داوى جرحه بسم قد يقسل وقد لا يقتل ، الا أنه يقتل في الغالب ، وان خاطه أجنبي بغير اذنه أو أكرهه على ذلك وجب القود على الجارح والذي خاط الجراحة لأنهما قاتلان ، وان خاطه السلطان وأكرهه على ذلك ، فان كان لا والاية له عليه كان كغيره من الرعية فيجب عليه القود في النفس مع الجارح وان كان له على المجروح ولاية بئن كان صد غيرا أو مجنونا أو خاطها الولى عليه غير السلطان أو كان على المولى عليه سلمة فقطعها وليه فمات ، فهل يجب عليه القود ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يجب عليه القود لأنه جرح جرحاً مخوفا فوجب عليه القود ، فعلى هذا يجب على شريكه وهو الجارح القود ( والثاني ) لا يجب عليه القود لأنه لم يقصد الجناية وانما قصد المداواة فصار فعله عمد خطأ ، فعلى هذا الا يجب عليه أو على شريكه القود في النفس ، ويجب على كل واحد منهما نصف ديته مغلظة ، وهل يكون ما وجب على الامام من ذلك في ماله أو في بيت المال ؟ فيه قولان يأتي بيانهما ان شاء الله تعالى .

فسرع وان جرح رجل رجلا جرحا وجرحه آخر مائة جرح ثم مات فهما شريكان فى القتل ؛ فيجب عليهما القود ، لأنه يجوز أن يموت من المجرح الواحد كما يجوز أن يموت من المائة ، واذا تساوى الجميع فى الجوائز فاظاهر أنه مات من الجميع فصارا قاتلين فيجب عليهما القود ، وان عفا عنهما وجبت الدية عليهما نصفين ولا تقسط الدية على عدد الجراحات كما قلنا فى الجلاد اذا زاد جلده على ما أمر به فى أحد القولين ، لأن الأسسواط مسائلة والجراحات لها مور فى البدن أى قطع ، وقد يجهوز أن تكون

الواحدة منها هي القاتلة وحدها دون غيرها ؛ وان أجافه رجل جائفة وجرحه آخر جراحة غير جائفة ثم مات منهما فهما سواء ، وكون احداهما أعمق من الأخرى لا يمنع من تساويهما كما لا يمنع زيادة جراحات ألحدهما في العدد والتساوى بينهما •

فسرع اذا قطع رجل حلقوم رجل أو ضربه ثم جاء آخر فقطعه نصفين أو خرق بطنه وقطع أمعاءه وأبانها منه ثم جاء آخر فذبحه فالأول قاتل يجب عليه القود ولا يجب على الثاني الا التعزير ، لأن بعد جناية الأول لا يبقى فيه حياة مستقرة ، وانما يتحرك كما يتحرك المذبوح ، ولأنه قد صار في حكم الموتى بدليل أنه لا يصح اسلامه والا توبته ، ولا يصح بيعه والا شراؤه والا وصيته ولا يرث وان جنى لم يجب عليه شيء فصار كما لو جنى على ميت .

وان قطع الأول يده أو رجله ثم حز الآخر رقبته أو أجافه الأول ثم قطع الثانى رقبته فالأول جارح يجب عليه ما يجب على الجارح والثانى قاتل ؛ لأن بعد جناية الأول فيه حياة مستقرة ؛ لأنه قد يعيش اليوم واليومين وقد لا يموت من هذه الجناية ، بدليل أنه يصح اسلامه وتوبته وبيعه وشراؤه ووصيته ، ولهذا لما طعن أبو الؤلؤة المجوسى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى بطنه قجاءة الطبيب وسقاه لبنا فخرج اللبن من بطنه ، فقال له : اعهد الى الناس ، فعهد عمر رضى الله عنه ثم مات فعملت الصحابة رضوان الله عليهم بعهده فصار كالصحيح ، والله تعالى أعلم بالصواب ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى ( باب ما يجب به القصاص من الجنايات )

اذا جرحه بما يقطع الجلد واللحم كالسيف والسكين والسنان ، أو بما حدد من الخشب والحجر والزجاج و غيرها أو بما له مور وبعد غور كالمسلة والنشاب وما حدد من الخشب والقصب مات منه وجب عليه القود ، لاته قتله بما يقتسل غالباً ، وأن غرز فيه أبرة - فأن كأن في مقتل كالصدر والخاصرة والعين وأصول الأذن فمات منه - وجب عليه القود ، لأن الاصابة بها في المقتل ، كالاصـــابة

بالسكين والمسلة في الخوف عليه ، وان كان في غير مقتل كالالية والفخذ نظرت - فان بقى منه ضمناً الى أن مات - وجب عليه القود ، لأن الظاهر أنه مات منة وان مات في الحال ففية وجهان :

( أحسمها ) وهو قول أبى اسحاق أنه يجب عليه القود لأن له غورا وسراية في البدن ، وفي البدن مقاتل خفية ،

( والثانى ) وهو قول ابى العباس وابى سمعيد الاصطخرى أذ لا يجب لأنه لا يقتل في الفالب فلا يجب به القود ، كما لو ضربه بمثفل صغير ، ولأن في الثقل فرقا بين الصغير والكبير ، فكذلك في المحدد .

الشرح النفات: المور الموج والاضطراب والجريان، ومار الدم يمور مؤراً جزى، وأماره أساله، ومار السنان في المطعون اذا قطعه ودخل فيسه .

قال الشاعر:

وأنتم أناس تفمضون من القنا اذا مار فى أكتـافكم وتأطـرا

ويقولون: فلان لا يدرى ما سائر من مائر ؛ فالمائر السيف القاطع الذى يمور فى الضريبة موراً ، والسائر بيت الشعر المروى المشهور • أما الغور فهو قعر كل شيء • وقوله « ضمناً » هو الذى به الزمانة فى جسده من بلاء أو كسر أو غيره •

أما الأحكام فانه اذا جرح رجل رجلا بما يجرح بحده السيف والسكين أو بما حده من الرصاص والقصب والذهب والخشب أو بالليطة وهي القصبة المشقوقة أو بما له مهور في البدن كالسنان والسهم والمغراز الذي يثقب به الاسكافي النعل والمسلة \_ وهي المخيط \_ فمات منها \_ وجب على الجارح القود ، سواء كان الجراح صغيراً أو كبيراً أو سواء مات في الحال أو بقي متألما الى أن مات ، وسواء كان في مقتل أو في غير مقتل ، وأن جميع ذلك يشق اللحم ويبضعه ويقتل غالباً وأما اذا غرز فيه ابرة فمات نظرت \_ فان غرزها في مقتل مشل أصول الأذنين والعين والقلب والأنثيين

وجب عليه القود لأنها تقتل غالباً اذا غرزت فى هــده المواضع ، وان غرزت فى غير مقتل كالألية والفخد ، قال ابن الصباغ : فان بالغ فى احجالها فيهــا وجب عليه القود ، وان لم يبالغ فى احجالها بل غرزها فاختلف ألصحابنا فيــه فقال الشيخان أبو حامد الاسفراييني وأبو اسحاق المروزي : ان بقى من ذلك متألما الى أن مات فعليه القود ، لأن الظاهر أنه مات منه .

وان مات في الحال ففيه وجهان : قال أبو اسحاق : يجب عليه القود لأن الشافعي رحمه الله قال سواء صغر الجرح الوكبر فمات المجروح فان القود يجب فيه ولأنه جرحه بحديدة لها مورة في البدن فوجب فيها القود كالمسلة.

وقال أبو العباس بن سريج وأبو سعيد الاصطخرى: لا يجب به القود لأن الجالب أن الانسان لا يموت من غرز البرن، فاذا مات علمنا أن موته وافق غرزها فهو كما لو رماه ببعرة و ثوب فمات ، كالذى يموت بالسكتة القلبيه في اللحظة التي يضربه آخر بعصا الا يموت من مثلها ، وقد دخل علم الطب الشرعي والتشريخ الدارس لأسباب الجناية في مثل هذه الحالات فحدد أسباب الوفاة بطرق قطعية أو شبيهة بالقطعية هي أقرب الوسائل للوصول الى ما هو الحق ، اذا تولى ذلك أثنان من الأطباء الشرعين الثقات العدول ، لأننا نقول فيهما ما سبق أن قلناه في القافة في اتفاقهما واختلافهما وتطابقهما وتناقضهما وتناقضهما وتناقضهما و

واعترض ابن الصباغ على هذا فقال: لا وجه لهذا التفصيل عندى ، لأنه اذا كانت العلة لا تقتل غالباً فلا وصل بين أن يبقى ضمناً منه أو يموت في الحال ، فان قيل: لأنه اذا لم يزل ضمنا منه فقد مات منه ، واذا مات في الحال فلا يعلم أنه مات منه ، قال فكان ينبغى أن يكون الوجهان في وجوب الضمان دون القود ، فيراعى في الفعل أن يكون بحيث يقتل في الغالب ، ألا ترى أن الناس يحتجنون ويفتصدون ؟ أفترى ذلك يقتل في الفالب وهم يقدمون عليه ، وقال المسعودى : هل يجب عليه القود ؟ فيه وجهان من غير تقصيل .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وأن ضربه بهثقل نظرت فأن كان كبيرا من حديد أو خشب أو حجر فمات منه وجب عليه القود لما روى أنس رضى الله عنة أن يهوديا قسل حارية على أوضاح لها بتعجر ، فقتله رسول ألله صلى الله عليه وسلم بين حجرين )) ولات بقتل غالبا فلو لم يجب فيه القود جصل طريقا الى اسقاط القصاص وسفك الدماء ، وأن قتله بمثقل صغير لا يقتل مثله كالحصاة والقلم فمات لم يجب القود ولا ألدية ، فعلم أنه لم يمت من ذلك ، وأن كال بمثقل قد يموت منه وقد لا يموت كالعصا ، فأن كان في مقتل وفي مريض أو في صغير أو في حر شديد أو في بهد شديد أو والى عليه الضرب فمات وجب عليه أو في حر شديد أو في بهد شديد أو والى عليه الضرب فمات وجب عليه القود فيه ،

وان رماه من شاهق أو رمى عليه حائطاً فمات وجب القود فيه ، لأن ذلك يقتل في الغالب ، وان خنقه خنقاً شديدا أو عصر خصيتيه عصراً شديدا أو غمه بمخدة أو وضع يده على فيه ومنعه التنفس ألى أن مات وجب القود لأن ذلك يقتل في الغالب ، وأن خنقه ثم خلاه وبقى منه متالا ألى أن مات وجب القود ، لأنه مات من سراية جنايته ، فهو كما أو جرحه وتألم منسه ألى أن مات ، وأن تنفس وصح ثم مات لم يجب القود ، لأن الظاهر أنه لم يعت منسه فلم يجب القود ، كما أو جرحه واندمل الجرح ثم مات ،

فعيسل وان طرحه في نار أو ماء ولا يمكنه التخلص منه لكثرة الماء والنار أو لعجزه عن التخلص بالضعف ، أو بأن كتفه والقاه فيه ومات وجب القود لانه يقتل غالباً ، وأن ألقاه في ماء يمكنه التخلص منه فالتقمة حوت لم يجب القود ، لأن الذي فعلم لا يقتل غالبا ، وأن كان في لجة لا يتخلص منها فالتقمه حوت قبل أن يصل ألى الماء ففيه قولان (أحدهما) يجب القود لأنه ألقاه في مهلكة فهاك ( والثاني لا يجب لأن هلاكه لم يكن بفعله ) .

الشرح حديث أنس أخرجه البخارى فى الديات عن محمد وعن حجاج بن منهال وعن اسحاق وعن مسدد وعن محمد بن بشار ، وف الطلاق وفى الوصايا عن حسان بن أبى عباد وفى الاشخاص عن موسى بن السماعيل وأخرجه مسلم فى الديات عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشار وعن هداب وعن عبد بن حميد وأخرجه أبو داود فى الديات عن عثمان بن أبى شيبة وأحمد بن صالح ومحمد بن كثير وأخرجه الترمذى فى الديات عن على ابن حجر وعن اسحاق بن ابراهيم وعن ابن حجر والنسائى فى القود عن على بن حجر وعن اسحاق بن ابراهيم وعن

محمد بن عبد الله وعن اسماعيل بن مسعود ، وفي المحاربة عن أحمد بن عمرو بن السرح والحارث بن مسكين وابن ماجه في الديات عن على بن محمد ابن بشار وأخرجه أيضا أحمد والدارقطني « أن يهوديا رض رأس جارية بين حجرين ، فقيل لها من فعل بك هذا ؟ فلان أو فلان حتى سمى اليهودي ، فأومأت برأسها ، فجيء به فاعترف فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بحجرين » •

وفى رواية لمسلم « فقتلها بحجر فجىء بها الى النبى صلى الله عليه وسلم وبها رمق » وفى رواية أخرى « قتل جارية من الأنصار على حلى لها ثم القاها فى قليب ورضخ رأسها بالحجارة فأمر به أن يرجم حتى يموت ، فوجم حتى مات » •

أما اللغات فالمثقل بضم الميم وفتح الثاء المثلثة وتشديد القاف المفتوحة بصيغة المفعول والمثقلة بالتأنيث كلاهما رخامة ونحوها يثقل بها البساط •

أما الأوضاح فهى جمع وضح ؛ يقال درهم وضح ؛ نقى أبيض على النسب ؛ والوضح الدرهم الصحيح والأوضاح حلى من الدراهم الصحاح ، وحكى ابن الأعرابي أعطيته دراهم أوضاحا كأنها ألبان شوك رعت بدكداك مالك ، مالك رمل بعينه وقلما ترعى الأبل هنالك الا الحلى وهو أبيض ؛ فشبه الدراهم في بياضها بألبان الابل التي لا ترعى الا الخلى ، وضح القدم يباض أخمصه .

وقوله: « غمه بمخامة » غممته غطيته فانغم .

اما الأحكام فانه ان ضربه بمثقل فمات منه \_ فان كان يقتل مثل الحجر الكبير أو الخشبة أو الدبوس أو رمى عليه حائطا أو سقفا وما أشبهه \_ وجب عليه القود • وبه قال مالك وابن أبى ليلى وأبو يوسف ومحمد • وقال النخعى والشعبى والحسن البصرى وأبو حنيفة : لا يجب القصاص بالمثقل •

دليلنا ما روى طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال: « العمد قود الا أن يعفو ولى المقتول » والخطأ دية لا قود. فيه ولم يفرق وروى أنس الحديث الذي ساقه المصنف في الفصل وخرجناه آنها • قال العمراني: وفي هذا الخبر فوائلد •

احداها: أن القود يجب بالقتل بالمثقل • الشانية: أنه يستقاد به • الثالثة: أن الرجل يقتل بالمرأة • الثالثة: أن الرجل يقتل بالمرأة • الخامسة: أن الإشارة حكم لأنه لو لم يكن لها حكم لأنكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم •

قلت مذهبنا ومذهب الجمهور ـ وحكى ابن المنذر الاجماع عليه الا رواية عن على ـ وعن الحسن وعطاء أن الرجل يقتل بالمرأة ؛ ورواه البخارى عن أهل العلم •

قال الشوكاني في النيل: وروى في البحر عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى وعكرمة وعلاء ومالك وأحد قولى الشافعي أنه لا يقتل الرجل بالمرأة ، وانما تجب الدية ، وقد رواه عن الحسن البصرى أبو الوليد الباجي والخطابي ، وحكى هذا القول صاحب الكشاف عن الجماعة الذين حكاه صاحب البحر عنهم ، ولكنه قال : وهو مذهب مالك والشافعي ، ولم يقل وهو أحد قولى الشافعي ، كقول صاحب البحر ، وقد أشار السعد في حاشيته الى الكشاف الى أن الرواية التي ذكرها الزمخشرى وهم محض ، قال والا يوجد في كتب المذهبين \_ يعنى مذهب مالك والشافعي \_ تردد في قتل الذكر بالأنشى ،

وأخرج البيهقي عن أبي الزناد أنه قال: كان من أدركته من فقهائنا الذين ينتهى الى قولهم ، منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار في جلة ما سواهم من ظرائهم أهل فقه وفضل أن المرأة تقاد من الرجل عينا بعين وأذما بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك ، وان قتلها قتل بها ، ورويناه عن الزهرى وغيره وعن النخعى

والشعبى وعمر بن عبد العزيز • قال البيهقى وروينا عن الشعبي وابراهيم خلافه فيما دون النفس •

وعن حمل بن مالك (وهو ابن النابعة الهذلى وهو يعد فى بصريى الصحابة وحديثه الآتى مخرج عند المدنيين والبصريين) قال رضى الله عنه «كنت بين امرأاتين فضربت احداهما الأخرى بمسطح فقتلها وجنينها ، فقضى النبى صلى الله عليه وسلم فى جنينها بعرة وأن تقتل بها » رواه أبو داود فى الديات والنسائى فى القود وابن ماجه فى الديات والدارقطنى ، وليس لحمل حديث سواه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، والمسطح الخشية الكبيرة تركز فى وسط الخيمة .

وان ضرب بمثقل لا يقتل مثله غالباً كالقلم والحصى فمات لم يجب عليه القود ولا الدية ولا الكفارة ، لأنا نعلم أنه لا يموت منه ، وانما وافق موته ضربته ، وان ضربه بمثقل قد يقتل وقد لا يقتل كالسوط والعصا الخفيف فمات ، فان والى عليه الضرب الى أن بلغ عددا يقتل مثله فى الغالب على حسب حال المضروب ، أو رمى به بأن يضربه خمس مائة أو ألفا ، فان ذلك يقتل فى الغالب ، وكذلك اذا كان المضروب نضو الخلق أو فى حر شديد أو فى برد شديد فضربه دون ذلك فمات لم يجب عليه القود لأنه عمد خطأ ويجب عليه الدية ،

فرع وان خنقه بيده أو بحبل أو طرح على وجهه مخدة أو منديلا واتكأ عليه حتى مات ـ فان فعل ذلك مدة يموت المخنوق من مثله غالباً وجب على قاتله القود ، لأنه تعمد قتله بما يقتل مثله غالبا ، وان كان فى مدة يجوز أن يموت مثله من مثلها ، ويجوز أن لا يموت لم يجب عليه القود وعليه دية مغلظة ، لأن فعله عمد خطأ .

وان خنقه خنقا يموت مثله من مثله ثم أأرسله حياً ثم مات \_ فان كان قد أورثه الخنق شيئا حتى لا يخرج نفسه ؟ أو بقى متألما الى أن مات ، وجب على الخانق القود لأنه مات بسراية فعله ، وان جعل فى رقبت خراطة حبل

وحت رجليه كرسيا وشد الحبل الى سقف بيت وما أشبهه ونزع الكرسى من تحته فانخنق ومات وجب عليه القود لأنه أوحى الخنق •

مسالة وان طرحه فى نار فى حفير غلم يمكنه الخروج منها حتى مات وجب عليه القود لأنه قتله بما يقتل غالبا • وان كانت النار فى بسيط من الأرض ، فان كان لا يمكنه الحروج منها لكثرتها أو لسدة التهابها ، أو بأن كان ضعيفا لا يقدر على الخروج وجب عليه القود لأنه قتله بما يقتل غالبا ، وان أمكنه الحروج منها فلم يخرج حتى مات ، ويعلم امكان الخروج بأن يقول أنا أقدر على الخروج ولا آخرج لم يجب القود ، وهل يجب عليه الدية ؟ فيه قوالان :

(أحدهما) يجب عليه الدية ؛ لأنه ضمنه بطرحه فى النار ، فلم يسقط عنه الضمان بتركه الخروج مع قدرته عليه ؛ كما لو جرحه جراحة وأمكنه مداواتها قلم يداوها حتى مأت .

(والثانى) لا يجب عليه الدية ؛ لأن النفس لم يخرج بالطرح بالنار ، وانما خرجت بيقائه فيها باختياره ، فهو كما لو خرج منها ثم عاد اليها ، ويفارق ترك المدلواة لأنه لم يحدث أمراً كان به التلف بخلاف بقائه فى النار فانه أحدث أمراً حصل به التلف ، ولأن البرء فى الدواء أمر مظنون فلم تسقط به الدية ، والسلامة بالخروج أمر متحقق فسقط بتركه الضمان ، فاذا قلنا بهذا وجب على الطارح أرش ما عملت فيه النار من حين طرحه فيها الى أأن أمكنه الخروج فلم يخرج ،

فرع قال الشافعي رحمه الله : لو طرحه في لجنة بحر وهو يحسن العوم أو لا يحسن العوم فغرق فيها فعليه القود ، وجملة ذلك أنه اذا طرحه في لجة البحر فهلك فعليه القود ، سواء كان يحسن الستاجة أو لا يحسن ، لأن لجة البحر مهلكة وان طرحه بقرب السباجل ففرق فمات لفان كان مكتوفا أو غير مكتوف وهو لا يحسن السباحة لل فعليه القود ، وان كان يحسن السباحة وأمكنه أن يخرج فلم يخرج حتى غرق ومات أو طرحه كان يحسن السباحة وأمكنه أن يخرج فلم يخرج حتى غرق ومات أو طرحه

فيما يمكنه الخروج منه فلم يخرج منه حتى مات فلا يجب عليه المقود ، وهل تجب عليه الدية ؟ فيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان كما لو طرحه في نار يمكنه الخروج منها فلم يخرج منها حتى مات ، ومنهم من قال : ألا يجب عليه الدية قولا واحداً ، لأن العادة لم تجر بأن يخوض النار في النار ، والعادة بأن الناس يخوضون في الماء .

وان طرحه فى البحر بقرب الساحل وهو ممن يمكنه الخروج منه فابتلعه حوت فلا قود عليه لأنه كان يمكنه المخروج لو لم يبلعه الحوت ، وقيل عليه القود لأنه لو لم يبتلعه الحوت لما كان يتخلص • والثانى لا يجب عليه القود بل عليه الدية ، لأن الهلاك لم يكن بفعله ، والأول أأصح •

وان طرحه فى ساحل بحر قد يزيد اليه الماء وقد لا يزيد فزاد الماء ويفرقه لم يجب عليه القود لأنه لا يقصد قتله ؛ ويجب عليه دية مغلظة لأنه عمد خطأ وان كان الموضع لا يزيد الماء اليه فزاد وغرق لم يجب عليه القود ، وتجب عليه دية مخففة لأنه خطأ عمد .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصحال وان حسد ومنعه الطعام والشراب مدة لا يبقى فيها من غير طعام ولا شراب فمات وجب عليه القود ، لانه يقتل غالبا ، وان أمسله على عز وجل من قتل غير قاتله أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام أو بصر عينيه في النوم الخزاعي ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أن من أعتى الناس على الله عز وجل من قتل غير قاتله أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام أو بصر عينيه في النوم ما لم تبصره )) وروى عن النبي صلى ألله عليه وسلم أنه قال: (( ليقتل القاتل ويصبر الصابر )) ولائه سبب غير ملجىء ضامنه مباشرة فتعلق الضمان بالمباشرة دون السبب كما لو حفر بشرا فدفع فيها آخر رجلا فهات .

قصل وان كنف رجلا وطرحه في أرض مسبعة او بين يدى سببع فقتله لم يجب القود لآنه سبب غير ملجىء فصار كمن أمسكه على من يقتسله فقتله وجب عليه فقتله وجب عليه القود لأن السبع يقتل اذا اجتمع مع الآدمى في موضع ضيق .

وان كتفه وتركه في موضع فيه حيات فنهسته فمات لم يجب القود ، نسيقا كان الكان أو واسعا ، لأن الحية تهرب من الآدمى فلم يكن تركه معها ملجئا الى قتله وان أنهشه سبعا أو حية يقتل مثلها غالبا فمات منه وجب عليه القود لانة الجاه الى قتله ، وأن كانت حية لا يقتل مثلها غالبا ففيه قولان ( أجدهما ) يجب القود لان جنس الحيات يقتل غالبا ( والثاني ) لا يجب لأن الذي السبعه لا يقتل غالباً ) .

الشرح حديث أبى شريح الخبراعى رواه أحمد وأخرجه الدارقطنى والطبرانى والحاكم ، ورواه الطبرانى والحاكم من حديث عائشة بمعناه ، وروى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس مرفوعاً « أأبغض الناس الى الله ثلاثة : ملحد فى الحرم ، ومتبع فى الاسلام سنة الجاهلية ، ومطلب دم امرىء بغير حق ليهريق دمه » وأخرجه أحمد أيضا عن عبد الله بن عمر وكذلك ابن حبان فى صحيحه بلفظ « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان أعدى الناس على الله عز وجل من قتل فى الحرم ، أو قتل غير قاتله ، أو قتل غير قاتله ، أو قتل بدخول الجاهلية » •

وأخرج عمر بن أبى شبة عطاء بن يزيد قال : « قتل رجل بالمزدلفة لل يعنى فى غزوة الفتح لل فذكر القصة وفيها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « وما أعلم أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل فى الحرم ؛ أو قتل غير قاتله ؛ أو قتل بذحل الجاهلية » •

وأبو شريح الخزاعى اسمه خويلد بن عمرو ؛ وقيل عمرو بن خويلد ؛ وقيل كعب بن عمرو ، وقيل هانى، بن عمرو وأصحها خويلد بن عمرو ؛ أسلم قبل فتح مكة وكان يحمل أحد ألوية بنى كعب بن خزاعة يوم الفتح ؛ وكانت وفاته بالمدينة سنة ثمان وستين يعد فى أهل الحجاز • وروى عنه عطاء بن يريد الليثى وأبو سعيد المقبرى وسفيان بن أبى العوجاء •

وقال مصعب: سمعت الواقدى يقول: كان أبو شريح الخزاعى من عقلاء أهل المدينة فكان يقول: اذا رأيتمونى أبلغ من أنكحته أو نكحت اليه الى السلطان فاعلموا أنى مجنون فاكوونى ، واذا رأيتمونى أمنع جارى أن يضع خشبته فى حائطى فاعلموا أنى مجنون فاكوونى ، ومن وجد لأبى شريح سمناً

أو لبنا أو جداية فهو له حل فليأكله ويشربه • اتفق له الشيخان على حديثين • وروى له الترمذى ثلاثة أحاديث وأبو داود ثلاثة أحاديث وابن ماجه حديثين وقوله: « ان أعتى » وفى رواية: « ان أعدى الناس وهما تفضيل ، أى الزائد في التعدى أو العتو على غيره ؛ والعتو التكبر والتجبر •

وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أنه قال: وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب. أن أعدى الناس على الله م الحديث قال تعالى: « وعتوا عتواً كبيراً » أي تجبروا وعصوا م

أما حديث « ليقتل القاتل ويصبر الصابر » فقد رواه ابن المسارك عن معمر عن اسماعيل يرفعه قال « اقتلوا القاتل واصبروا الصبر » ورواه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عايمه وسلم قال « اذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر ؛ يقتل الذي قتل ويحبس الذي أأمسك » ورواه الشافعي من فعل على رضى الله عنه « أنه قضى في رجل قتل رجلا متعمدا وأمسكه آخر ، قال : يقتل القاتل ويحبس الآكر في السجن حتى يموت » وأخرجه الدارقطني من طريق الثوري عن السماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ، ورواه معمر وغيره عن اسماعيل ، قال الدارقطني والإرسال أأكثر ، وأخرجه أيضا البيهقي ورجح المرسل وقال انه موصول غير محفوظ ،

وقال فى بلوغ المرام : ورجاله ثقات وصححه ابن القطان •

وقد روى اليضاعن اسماعيل عن سعيد بن المسيب مرفوعا ؛ والصواب عن اسماعيل قال: « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث •

وقوله « ويصبر الصابر » معناه يحبس الحابس ، وفى أسماء الله تعالى الصبور وهو الذى لا يعاجل العصاة بالانتقام وهو من أبنية المبالغة ، ومعناه قريب من معنى الحليم ، والفرق بينهما أن المذنب لا يأمن العقوبة فى صفة الصبور كما يأمنها فى صفة الحليم وصبره عن الشىء حبسه ، قال العطيئة : قلت لها أصبرها جاهدا ويحك أأمثال طريف قليل

والصبر نصب نفس الانسان للقتل ؛ وقد مضى فى كتاب الأيمان معنى اليمين الصبر ومعان فى كلمة الصبر ، ومنه صبر النفس اى حبسها عند الجيزع ، قال تعالى : « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم » وقوله « أرض مسبعة » بالاضافة وفتح الميم أى ذات سباع ، والزبية حفرة تحفر لينشب فيها السبع وجمعها بربا ، قال ابن بطال : فيها لغتان الضم والكسر ، ونهسته بالسين المهملة ، أى أخذته بمقدم أسنالها ، ونهس الحية عضها ، قال الراجئ ؛

وذات قرنين طحون الضرس تنهس لو تمكنت من نهس

ويقال نهشته بالشين • قال الزمخشرى فى الأساس: الهرق أن النهس بأطراف الأسنان والنهش بالأضراس •

اما الأحكام فانه اذا حبس حرا وأطعمه وسقاه فمات وهو فى الحبس فلا قود عليه ولا دية ، سواء مات حتف أنفه أو بسبب كلاغ الحية وسقوط الحائط وما أأشبهه ، وقال أبو حنيفة ان كان صغيراً فمات حتف أنفه فلا شىء عليه ، وأن مات بسبب كلاغ الحية وسقوط الحائط فعليه الدية ، دليلنا أنه حر فلا يضمنه باليد كما لو مات حتف أنفه ، وأما اذا حبسه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما حتى مات نظرت \_ فان حبسه عن ذلك مدة يموت مثله فى مثلها غالباً \_ وجب عليه القود لأنه قتله بما يقتل غالبا ، فهو كما لو قتله بالسيف ، وأن كان مدة لا يموت مثله فى مثلها بمنع الطعام والشراب فلا قود عليه ولا دية لأنا نعلم أنه مات بسبب آخر ، ويعتبر حال المحبوس ، فان حبسه وهو جائع فانه لا يصبر عن الطعام الا المدة القليلة ، وأن كان شبعان فانه يصبر أكثر من مدة صبر الجائع ويعتبر الطعام على انفراده والشراب على انفراده لأن الانسان يصبر عن الطعام أكثر مما يصبر عن الشراب .

وان أمكنه الخروج الى الطعام والشراب فلم يخرج حتى مات • قال الطبرى فلا قود • أما اذا أمسك رجل رجلا فجاء آخر فقتله وجب القود على القاتل دون الممسك الا أن الممسك ان كان أمسكه مداعبة أو ليضربه فلا اثم عليه ولا تعزير وان أمسكه ليقتله الآخر أثم بذلك وعزر ، هذا مذهبنا

وبه قال أبو حنيفة واصحابه • وقال ربيعة : يقتل القاتل ويحبس المسك حتى يموت وقال مالك : ان حسه ليضربه الآخر أو أمسكه ليضربه أو أمسكه ليقتله الآخر مداعة فجاء الآخر فقتله فلا قود عليه ولا دية ، وان أمسكه ليقتله الآخر فعليه القود ، ومذهب أحمد أأنه لا خلاف فى أن القاتل يقتل ، لأنه قتل من يكافئه عمدا بغير حق • وأما المسك فان لم يعلم أأن القاتل يقتله فلا شىء عليه لأنه متسبب والقاتل مباشر فسقط حكم المتسبب به ، وان أمسكه له ليقتله مثل ان ضبطه له حتى ذبحه له ، كاختلفت الرواية عن أحمد ، فروى عنه أنه يحبس حتى يموت ؛ وهو قول عطاء وربيعة ، وروى ذلك عن على ، وروى عن ألحمد أنه يقتل أيضا ، وهو قول مالك •

قال سليمان بن موسى الاجماع فينا أنه يقتل لأنه لو لم يمسكه ما قدر على قتله وبامساكه تمكن من قتله فالقتل حاصل بفعلهما فكانا شريكين فوجب عليهما القصاص كما لو جرحاه ٠

دليلنا حديث ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « اذا آمسك الرجل وقتله الآخر يقتل الدى قت لرويحبس الذى آمسك » ولأنه حبسه حتى الموت فيحبس حتى الموت ، كما او حبسه عن الطعمام والشراب حتى مات فاننا نقعل به ذلك حتى يموت ،

وقوله تعالى: (فسن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فلو أوجبنا على المسك القود كنا قد اعتدينا عليه بأكثر مما اعتدى • وهذا يدخل تحت طائلة وعيده صلى الله عليه وسلم حيث يقول: « ان من أغتى الناس على الله من قتل غير قاتله ، أو طالب بدم الجاهلية فى الاسلام ، أو بصر عينه فى النوم ما لم تبصره » فلو قتل الولى المسك لكان قتل غير قاتله ، وقد أراد النبى صلى الله عليه وسلم بصبر الصابر التعزير بالحبس ، لأنه سبب غير ملجى اجتمع مع المباشرة فتعلق الضمان بالمباشرة دون السبب ، كما لو عير ملجى اجتمع مع المباشرة فتعلق الضمان بالمباشرة دون السبب ، كما لو حفر بئراً أو نصب سكينا فدفع آخر عليها رجلا فمات • ولأنه لو كان بالامساك شريكا لكان اذا أمسك الرجل امرأة وزنى بها آخر أنه يجب عليهما الحد ، فلما لم يجب القود على المسك •

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصــل وان سقاه سما مكرها فمات وجب عليه القــود لأنه سبب يقتل غالبًا فهو كما لو جرحه جرحا يقتل غالبًا ، وأن خلطه بطعام وتركه في بيته فدخل رجل فاكله ومات لم يجب عليه القود كما أو حفي بترا في داره فدخل رجل تغير انم فوقع فيها ومات ، وان قدمه اليه أو خلطه بطمسام الرجل فأكله فمات ففيه قولان ( أحدهما ) لا يجب عليه القود لأنه أكله باختياره فصار كمنا لو قتل نفسه بسكين (والثاني) يجب لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة ، فأهدت اليسه يهودية بخيبر شاه مصلية فأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ثم قال : ارفعوا أيديكم فانها قد أخبرتني أنها مسمومة ، فأرسل الى اليهودية فقال ما حملك على ما صنعت قالت: قلت: ان تكن نبيا لم يضرك الذي صنعت، وان كنت ملكا أرحت الناس منك ، فأكل منها بشر بن البراء بن معرور فمات ، فارسل اليها فقتلها ، فقال رسول الله صلى ألله عليسه وبسلم : ماذلت أجد من الآكلة التي أكلت بخبير ، فذا أوان القطاع أبهري » ولأنه سبب يفضي الى القتل غالبًا فصار كالقتل بالسلاح والله سقاه سما وادعى أنه لم يعلم أنه قاتل ففيسه قولان ( احدهما ) أنه يحبّ عليه القود لاله السم يقتل غالبا ( والثاني ) لا يجب لأنه يجوز أن يخفى عليه أنه قاتل وذلك شبهة فسقط بها القود .

فصسسل وان قتله بسحر يقتل غالبا وجب عليه القود لأنه قتله بما يقتل غالباً فاشبه اذا قتله بسكين ، وان كان مما يقتل ولا يقتل لم يجب القود لانه عمد خطأ فهو كما لو ضربه بعصا فمات ) .

الشرح حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود حدثنا وهب بن بقية حدثنا خالد عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدت له يهودية بخيبر • الحديث هكذا جاء مرسلا • ورواه حساد ابن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن آبى هريرة متصلا •

وذكر عبد الربراق عن معمر عن الزهرى أن زينب بنت الحرث اليهودية امرأة سلام بن مشكم أهدت للنبى صلى الله عليه وسلم شاة مشهوية قد سمتها وسألت أكى اللحم أحب اليه ؟ فقالوا الذراع ، فأكثرت من السم فى الذراع ، فلما انتهش من ذراعها أخبره الذراع بأنه مسموم فلفظ الإكلة ، ثم قال : اجمعوا لى من ههنا من اليهود فجمعوا له فقال الرسول لهم : انى

سائلكم عن شيء فهل أنتم صادقي فيه ؟ فالوا نعم يا أبا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أبوكم ؟ قالوا أبونا فلان ؛ قال كذبتم أأبوكم فلان ، قالوا : صدقت وبررت ، قال هل أنتم صادقي عن شيء ان سألتكم عنه ؟ قالوا : نعم يا أبا القاسم وان كذبناك عرف كذبنا كما عرفته في أبينا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أهل النار ؟ فقالوا نكون فيها يسيرا تم تخلفوننا فيها فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : اخسأوا فيها فوالله لا نخلفكم فيها أبدا تم قال : هل أنتم صادقي عن شيء ان سائلكم عنه ؟ قالوا نعم ، قال أجعلتم في هذه الشاة سما ؟ قالوا : نعم : قال فما حملكم على ذلك ؟ قالوا أردنا ان كنت كاذبا نستريح منك ، وان كنت نبيا مراك ، وجيء بالمراق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : أردت تم يفرك ، وجيء بالمراق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : أردت قتلك ، فقال ما كان الله ليسلطك على • قالوا ألا نقتلها ؟ قال لا ، ولم يتعرض لها ولم يعاقبها ، واحتجم على الكاهل ، وأمر من أكل منها فاحتجم ، فمات بعضهم » •

واختلف فى قتل المرأة ؛ فقال الزهرى : أسلمت فتركها ، ثم قال معمر : والناس تقول قتلها النبى صلى الله عليه وسلم ، الا رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أنه قتلها لما مات بشر بن البراء ، ويمكن التوفيق بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وسلم لى يقتلها أولا فلما مات بشر بن البراء قتلها ا

وقد اختلفت الروايات فى هل أكل النبى صلى الله عليه وسلم منها أم لا ؟ فأكثر الروايات أنه صلى الله عليه وسلم أكل منها وبقى بعد ذلك ثلاث سنين، حتى قال فى وجعه الذى مات فيه : ما زلت أجد من الأكلة التى أكلت من الشاة يوم خيبر ، فهذا أوان انقطاع الأبهر منى ، قال الزهرى : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا ،

اما اللغات فالمصلية هي المشوية ، والصلا والصلاء ، بفتح الصاد مقصوراً وكسرها ممدوداً ، ومنه قوله تعالى « سيصلى نارا ذات لهب » وقوله «جهنم يصلونها فبئس القرار » •

وقوله « ما زلت أجد من الأكلة » أى أشتكى ، والأكلة بضم الهمزة هى اللقمة والأبهر عرق اذا انقطع مات صاحبه ، وهو أبهران يخرجان من القلب ثم تتشعب منهما سائر الشرايين ، هكذا يقول ابن بطال ، وبالرجوع الى علم التشريح نجد أن القلب يمتد من أحد جانبيه من أعلاه شريان رئوى يدفع الدم الى الرئتين الاحداث عملية تبادل الغازات وهو يمتد من البطين الأيس الى الرئتين ، والعرق الآخر وهو يسمى الأورطى ، ويمتد من البطين الأيسر الى أجزاء الجسم ويمتد منهما الشرايين والأوردة التى هى مجار للدم ،

اما الأحكام فان كتف رجلا أو قيده فأكله السبع ففيه ثلاث مسائل ذكرها الشيخ أبو حامد • احداهن اذا قيده وكتفه وطرحه في أرض مسبعة فجاء السبع فأكله فانه لا تود على الطارح له ولا دية ؛ لأن السبع أكله باختياره ؛ ولأن له اختياراً ، كما لو أمسكه فقتله آخر •

(الثانية) اذا قيده فى صحراء ثم رمى بالسبع عليه ألو رمى به على السبع فأكله فلا قود عليه ولا دية ؛ لأن من طبع السبع اذا رمى به على انسان أو رمى انسان عليه أن ينفر عنه ، فاذا لم ينفر عنه كان أكله له باختياره .

(الثالثة) اذا كان السبع فى مضيق أو بيت أو بئر أو زبية فرمى بالانسان عليه ، أو كان الانسان فى المضيق أو فى البيت أو فى البئر أو فى الزبية فرمى بالسبع عليه فضربه السبع عليه فضربه السبع غليه فضربه السبع على الرامى القود لأنه قد اضطر السبع الى قتله ، وان ضربه ضربا لا يقتل مثله فى الغالب فمات لم يجب على الرامى القود لأن الغالب منه السلامة ، ويجب عليه الدية فى ماله ، وكذلك حكم النمر وما فى معناه ، وان أمسك السبع أو النمر وأفرسه اياه فألكه فعليه القود ، لأنه قد اضطره الى ذلك ،

هسمالة اذا قيد رجلا وطرحه فى أرض ذات حيات فنهسته حية منها فمات فلا قود عليه ولا دية ، سواء كان فى موضع واسع أو ضيق ، وكذلك اذا رمى به على الحية أو رمى بالحية عليه ، لأن الحيات والعقارب من طبعها النفور من الانسان ، وان أخذ الحية أو العقرب بيده وأنهشها

انشانا و قال الشافعي رحمه الله ضغطها أو لم يضغطها فنهشته ومات - فان كان من الحيات التي تقتل في الغالب كحيات الكوبرا أو الحيات السامة ذات الرأس المدببة وجب عليه القود ؛ لأنه توصل الى قتله بما يقتل غالبا ، فهو كما لو قتله بالسيف و وان كان مما لا يقتل غالبا كثعابين مكة والحجاز وأفاعي مصر التي تبتلع الدواجن أو التي تعيش تحت قضبان السكك الحديدية وتعيش على ابتلاع العظاء (١) والضفدع ففيه قولان:

(أحدهما ) لا يجب عليه القود لأنه لا يقتل غالبا ؛ ويجب عليه دية مُعلظة الأنه شبه عمد •

( والثاني ) يجب عليه القود لأن حبسها يقتل غالبا فهو بمنزلة الجراح •

فائسة الحيات منها السام وتعرف بدقة رأسها وغلظ عنقها وغير السام وتعرف بدقة عنقها وغير السام وتعرف بدقة عنقها وفرطحة رأسها أأشبه بالابهام؛ ونصف السام وهي ما يكون شكلها وسطا بين السام وغير السام؛ وبعض من يدعى التصوف يأكلون الثعابين وهي من النوع غير السام لادعاء الكرامة؛ وهي لعمر الله مخرقة والحاد لأنهم يجعلون من أأكل الخسائث المحرمة مظهراً من مظاهر الرضوان والاكرام.

هسسالة اذا سقى رجلا سما فمات المسقى فلا يخلو اما أن يكرهه أو لا يكرهه فان أكرهه على شربه بأن صبه فى حلقه مكرها له على ذلك نظرت فان أقر الساقى أنه سم يقتل مثله غالبا وجب عليه القدود ، لأنه قتله بما يقتل غالبا ، فهو كما لو قتله بالسبف ، وان ادعى ولى المقتول أأنه يقتل غالبا وأنكر الساقى أنه يقتل غالبا فان أقام ولى المقتول بينة أنه يقتل غالبا وجب القود على الساقى لأنه ثبت أنه يقتل غالبا وجب القود على الساقى لأنه ثبت أنه يقتل غالبا و

وان أقام ولى المقتول بينة أنه نحيف الخلق ولا يقتل قوى الخلق لم يلجب ا عليه القود وانما يجب عليه دية مغلظة ؛ وان لم تكن هناك بينة فالقول قول

<sup>(</sup>١) وهي ما يسمى بالشِّحالي عند العامة .

الساقى مع يمينه أنه لم يكن يقتل غالبا ، لأن الأصل عدم القود ؛ فاذا حلف لم يجب عليه القود وعليه دية مغلظة •

وان قامت البينة أأنه كان يقتل غالبا أو اعترف الساقى بذلك الا أنه ادعى أنه لم يعلم أنه يقتل غالبا وقت السقى ؛ فهل يجب عليه القود ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يجب عليه القود لأن ما ادغاه محتمل ؛ وذلك شبهة توجب سقوط القود عنه ٠

(والثانى) يجب عليه لأنه قتله بما يقتل غالبا فلا يصدق فى دعواه كما لو جرحه وان خلط السم بطعام ألو شراب وأكهه فأوجزه فى حلقه فمات ، فان كان الطعام أو الشراب قد كسر حدة السم تلقائيا ، فان لم يكرهه على ذلك وانما ناوله اياه فشربه ، نظرت فان كان الشارب صبيا لا يميز أو كبيراً مجنونا أو أعجميا يعتقد وجوب طاعة الآمر ، فعلى الرافع اليه الضمان ، لأنه كالآلة حيث اعتقد طاعته فيه ، وان كان عاقلا مميزاً فلا ضمان على الرافع لأنه قتل نفسه باختياره وتفريطه وان خلطه به ولم يكسر الطعام حدة السم فأكله انسان ومات نظرت ـ فان كان الطعام الذى خلط فيه السم وقدمه الى انسان وقال كله أكله ، هفل يجب عليه القود ؟ فيه قولان :

(أحدهما): يجب عليه القود لما روى أأبو هريرة «أن يهبودية بخيبر أهدت للنبى صلى الله عليه وسلم شاة مصلية فأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم ؛ ثم قال النبى صلى الله عليه وسلم ارفعوا أيديكم فان هذه الذراع تخبرنى أن بها سما » فأرسل الى اليهودية وقال : ما حملك على ما صنعت ؟ فقالت : قلت ان كنت نبيا لم يضرك الذى صنعت » وان كنت ملكا أرحت الناس منك ، فأكل منها بشر بن البراء بن معرور فمات ، فأرسل النبى صلى الله عليه وسلم الى اليهودية فقتلها ، فقال صلى الله عليه وسلم ما زالت أكلة خيبر تعاودنى ، فهذا أوان انقطاع أبهرى » ولأن العادة جرت أن من قدم اليه طعام فانه يأكل منه ؛ فصار كأنه ألجاه الى أكله فوجب عليه القود ، كما لو أكرهه عليه ه

(والثانى) لا يجب عليه القود لأنه أكله باختياره ، فصار كما لو قتل نفسه بسكين فاذا قلنا بهذا فهل تجب عليه الدية ؟ اختلف صحابنا فيه ، فقال القاضى أبو الطيب فيه قولان (أحدهما) لا يجب عليه الدية لأنه هو الجانى على نفسه ، (والثانى) تجب عليه الدية لأن التلف حصل بسبب منه فصار كما لوحفر بئرا في طريق التاس فهلك به انسان ، وقال الشيخ أبو حامد : تجب عليه الدية قولا واحدا لما ذكرناه ولا يعرف ههنا قولان ، وال خلط السم بطعامه وقدمه الى رجل وقال فيه سم يقتل غالبا فأكله فمات فلا قود عليه ولا دية لأنه قتل نفسه ، وان خلط السم بطعام وقدمه الى صبى لا يميز ألو الى بالغ مجنون أو الى أعجمي لا يعقل والا يميز وقال : كله فان فيه سسما قاتلا فأكله فمات وجب عليه القود لأنه بمنزلة ما لو قتله بيده ،

وان خلط سما بطعام له فى بيته فدخل بيته رجل وأاكل الطعام ومات لم يجب عليه قود ولا دية • لأن الآكل فرط وتعدى بأأكل طعام غيره بغير اذنه وان خلط السم بطعام لغيره فجاء صاحب الطعام فأكل طعامه ولم يعلم بالسم ومات ، وجب على الذى خلط السم قيمة الطعام لأنه أفسده ، وهل يجب عليه القود فى الذى ألكله ؟ اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال فيه قولان ؛ كما لو خلطه بطعام نفسه وقدمه الى من أكله ، لأن الانسان يأكل الطعام بحكم العادة والحاجة ؛ فصار كما لو خلطه بطعام ودعاه الى أكله ، ومنهم من قال لا يجب عليه قولا واحداً لأنه لم يوجد منه أكثر من افساد الطعام •

فرع اذا سحر رجل رجلا فمات المسحور سئل الساحر عن سحره ؛ فأن قال سحر يقتل غالبا وقد قتلت به وجب عليه القود • وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه القود • دليلنا أنه قتل بما يقتل به غالبا • قال العمراني : هو كما لو قتله بالسيف وأن قال سحر لا يقتل وجب عليه دية مخففة لأنه أخطأ • وأن قال قد يقتل وقد لا يقتل والغالب منه السلامة ؛ وجبت عليه دية مغلظة في ماله •

وان قال الساحر قتلت بسحرى جماعة ولم يعين من قتل لم يقتل • وقال أبو حنيفة : يقتل حدا ؛ لأنه سعى فى الأرض بالفساد وهو اظهار السالاح

واخافة الطريق • وأما القتــل فليس منه وللحرابة حكمهــا على ما ســـيأتى ان شاء الله وأَلْعانُ •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان اكره رجل على قتل رجل بغير حق فقتله ، وجب القود على الكره ، لأنه تسبب الى قتله بمعنى يفضى الى القتل غالبا ، فاشبه اذا رماه بسهم فقتله ، وأما الكره فيه قولان ( احدهما ) لا يجب عليه القود ، لأنه قتله للدفع عن نفسه للدفع عن نفسه فلم يجب عليه القود كما لو قصده رجل ليقتله للدفع عن نفسه (والثاني) أنه يجب عليه القود وهو الصحيح ، لأنه قتله ظلما لاستبقاء نفسه ، فأشبه اذا افيطر الى الاكل فقتله لياكله ،

وان أمر الامام بقتل رجل بغير حق - فان كان المأمور لا يعام أن قتله بغير حق - وجب ضمان القتل من الكفارة والقصاص والدية على الامام ، لأن المامور معلور في قتله ، لأن الظاهر أن الامام لا يأمر الا بالحق ، وأن كان يعلم أنه يقتله بغير حق وجب ضمان القتل من الكفارة والقصاص أو الدية على المسور لانه لا يجوز طاعته فيما لا يحل ، والدليل عليه ما روى أن النبى صلى ألله عليه وسلم قال (( لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق )) •

وقد روى الشافعي رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (( من أمركم من الولاة بغير طاعة الله فلا تطيعوه )) فصار كما لو قتله من غير أمره ، وأن أمره بعض الرعية بالقتل فقتل وجب على المامور القود ، علم انه يقتله بغير حق أو لم يعلم ، لانه لا تلزمه طاعته ، فليس الظاهر أنه يأمره بحق فلم يكن له علر في قتله، فوجب علية القود .

وان أمر بالقتل صبياً لا يميز أو أعجميا لا يعلم أن طاعتة لا تجوز في القتل بغير حق فقتل وجب القصاص على الآمر ، لأن الأمور ههنا كالآتي للآمر ، ولو أمره بسرقة مال فسرة لم يجب الحد على الآمرة ، لأن الحد لا يجب الا بالباشرة، والقصاص يجب بالتسبب والمباشرة .

فصلل وان شهد شاهدان على رجل بها يوجب القتل فقتل بشهادتهما ، وجب القود على الشهود ، لما ربي القاسم بن عبد الرحمن (( أن رجلين شهدا عند على كرم الله وجهه على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما ، فقال : لو اعلم أنكما تمهدتما لقطعت ألديكما )) وأغرمهما دية يده ، ولانهما توصلا الى قتله بسبب يقتل غالبا فوجب عليهما القود ، كما لو جرحاه فهات .

المشعرح الحديث الأول أخرجه ألحمد عن عبد الله بن الصامت قال: أراد زياد أن يبعث عمران بن حصين على خراسان فأبي عليه فقال له أصحابه: أتركت خراسان أن تكون عليها ؟ قال فقال: اني والله ما يسرني أن أصلى بحرها ويصلون ببردها ، اني أخاف اذا كنت في نحر العدو أن يأتيني بكتاب من زياد فان أنا مضيت هلكت ، وان رجعت ضربت عنقي ، قال: فأراد الحكم بن عمرو العفاري غليها ، قال فانقاد لأمره ، فقال عمران: ألا آحد يدعو لي الحكم ؟ قال فانطلق الرسول ، قال فأقبخ الحكم اليه فدخل عليه يدعو لي الحكم «أسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا طاعة لأحد في معصية الله تبارك وتعالى ؟ قال نعم ، فقال عمران: الحمد لله أو الله أكبر » .

وفى رواية عن الحسن أن زياداً استعمل الحكم الغفارى على جيش ؛ فأتاه عمران بن حصين فلقيه بين الناس ، فقال أاتدرى لم جئتك ؟ فقال له لم ؟ فقال : أتذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل الذى قال له أميره ارم نفسك فى النار فأدرك فاحتبس ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو وقع فيها لدخلا النار جميعا ، لا طاعة فى معصية لله تبارك قال نعم ، قال انما أردت أن أذكرك هذا الحديث و رواه أحمد بألفاظ ، والطبرانى باختصار وفى بعض طرقه « لا طاعة لمخلوق فى معصية المخالق » قال الهيثمى ، ورجال أحمد رجال الصحيح ، وأخرجه الحاكم فى المستدرك عن عمران والحكم الغفارى أيضا ، قال السيوطى واسناده حسن ،

وأخرجه أحمد وأبو يعلى عن أنس «أن معاذ بن جبل قال: يا رسول الله أرأيت ان كان عليها أمراء لا يستنون بسنتك ولا يأخذون بأمرك ؛ فما تأمرنا في أمرهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الاطاعة لمن لم يطع الله عزوجل » وفيه عمرو بن زينب ولا يعرف وبقية رجاله رجال الصحيح .

وأخرج أحمد والبخارى ومسلم من حديث على رضى الله عنه قال « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الأنصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فعصوه في شيء فقال اجمعوا لي حطبا ، فجمعوا ، ثم

قال أوقدوا ناراً فأوقدوا ؛ ثم قال أألم يأمركم رسول الله أن تسمعوا وتطيعوا ؟ قالوا بلى قال فادخلوها ، فنظر بعضهم الى بعض وقالوا : انسا فررنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من النار ؛ فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وأطفئت النار ، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «لو دخلوها لم يخرجوا منها أبداً » وقال « لا طاعة في معصية الله ؛ انما الطاعة في المعروف » •

وفى حديث معاذ بن جبل عند أحمد « لا طاعة لمن لم يطع الله » وفى حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبرانى « لا طاعة لمن عصى الله » ولفظ البخارى « فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » وخبر القاسم بن عبد الرحمن مضى فى الأيمان •

فرع فقتله فلا خلو المام رجلا أن يقتل رجلا بغير حق فقتله فلا يخلو اما أن يكرهه على قتله أو لا يكرهه ؛ فان لم يكرهه بل قال له اقتله ؛ فإن كان المأمور يعلم أنه أمر بقتله بغير حه لم يحل له قتله ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا طاعة لمخلوق في معصية الخاق » وقال صلى الله عليه وسلم « من أمركم من الولاة بغير طاعة الله فلا تطيعوه ، فإن خالف وقتله المأمور بذلك وجب عليه القود والكفارة لأنه قتله بغير حق ؛ ولا يلحق الامام الإثم لقوله صلى الله عليه وسلم « من أعان على قتل امرىء مسلم ولو بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوبا بين عينيه آيس من رحمة الله تعالى » •

هذا نقل البغداديين ؛ وقال الخراسانيون هل يكون مجرد الأمر من الامام أو السلطان اكراها ؟ فيه وجهان •

وإلما اذا كان المأمور لا يعلم أنه أمر بقتله بغير حق وجب على الامام القود والكفارة ، لأن الامام لا يباشر القتل بنفسه ، وانما يأمر به غيره ، فاذا أمر غيره وقتله بغير حق تعلق الحكم بالامام كما لو قتله بيده ، وأما المأمور فلا يُجب عليه اثم ولا قود ولا كفارة لأن اتباع أمر الامام واجب عليه ، لأن الظاهر أنه لا يأمر الا بحق .

قال الشافعي رضِّي الله عنه وإرضاه وأحب له لو كفر ؛ وأما اذا أمره أو أكرهه الامام على القتل وعلم المأمور أنه يقتل بغير حق فلا يجهوز للمأمور القتل لما ذكرناه اذا لم يكره ، فان قتل فانه يأثم بدلك ويفسق ، ويجب على الامام القود والكفارة في ماله ، وأما المكره المأمور فهل يجب عليه القود ؟ فيه قولان (أأخدهما) لا يجب عليه القود ، وهو قول أبي حنيفة لقوله صلى أ الله عليه وسلم « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأنه قتله لاستبقاء نفسه فلم يحب عليه القود كما لو قصد رجل نفسه فلم يمكنه دفعه الا بقتله ( والثاني ) يجب عليه القود ؛ وبه قال مالك وأحمد رضي الله ا عنهما وهو الأصح لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن قتل بعمده قتيلا فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية » وهذا قاتل ، ولأنه قصد قتل من يكافئه لاستبقاء نفسه فوجب عليه القود كما لو جاع وقتله ليأكله ، ولأنه لو كان رجلان في مضيق أو بيت فدخل عليهما أسد أو سبع فدفع أحدهما صاحبه اليه خوفا على نفسه فأكله السبع ألو الأسد لوجب القصــاص على الدافع، وكذلك لو كان جماعة في البحر فخافوا فدفعوا واحدا منهم في البحر لتخف السفينة وغرق ومات وجب عليهم القود ، وان كان ذلك الاستبقاء أتفسهم • وكذلك هذا مثله •

فاذا قلنا يجب على المأمور القود كان الولى بالخيار بين أن يقتل المكره ا والمكره وبين أن يعفر وعنهما ويأخذ منهما الدية ، وان قلنا : لا يجب على المأمور المكره القود فعليه نصف الدية لأنه قد باشر القتـــل ، ويجب على كل واحد منهما كفارة على القولين معا .

هذا نقل أصحابنا البغداديين • وقال الخراسانيون: اذا قلنا لا يجب على المأمور القود فهل يجب عليه نصف المامور القود فهل يجب عليه نصف الدية ؟ فيه وجهان • فان قلنا عليه نصف الدية فهل تجب الدية كان عليه الكفارة ؟ فيه وجهان •

اذا ثبت هذا قانه لا فرق بين الامام وبين النائب عنه في ذلك ؛ لأن طاعته تجب كما يجب طاعة الامام ، وكذلك اذا تغلب رجل على بلد أو اقليم

بتأويل ، وادعى أنه الامام كالامام الذي نصبه الخوارج ، فحكمه حسكم الامام في ذلك ، لأن الشافعي رضي الله عنه لا يرد من أفعاله الا ما يرد من أفعال امام العدل وكذلك قاضيهم ؛ فاذا تغلب رجل على بلد بغير تأويل بل باللصوص وأمر رجلا بقل رجل بغير حق ، أو أمره رجل من الرعية بقتل رجل بغير حق فان لم يكرهه الآمر على القتل فقتله وجب على المأمبور القاتل القود والكفارة سواء علم أنه أمره بقله بحق أو بغير حق ، لأنه لا يجب عليه طاعته بخلاف الإمام؛ ولا يلحق الآخر الا الإثم للمشاركة بالقول؛ وأما القود والكفارة والمدية فلا تجب عليه إلأنه لم يلجئه الى قتله وأما اذا أكرهه على قتله وجب على الآمر القود والكفارة لأنه توصل الى قتله بالاكراه ، فهو كما لو قتله بيده ؛ وألما المأمور فان كان يمكنه أن يدفع الآمر بنفسه أو بعشيرته أو بمن يستعين به فلا يجوز له أن يقتل ؛ وأن قتله فعليه القود والكفارة ؛ وأن لم يمكنه أن يدفع الآمر بنفسه أأو بعشيرته أو بمن يستعين به فلا يجوز له أنْ يقتل ، وان قتل فعليه القود والكفارة ؛ وان لم يمكنه أن يدفع الآمر فقتل فهل يجب عليه القود ؟ فاختلف أصحابنا فيه ؛ فقال أكثرهم : فيه قوالان كما قلنا فى الذي أكرهه الإمام • ومنهم من قال : يجب عليه القود قولا واحداً ، لأن الذي أكرهه الإمام له شبهة في أمر الإمام لجواز أن يكون الإمام قد علم بأمر يوجب القتل على المقتول وأن لم يعلم به المأمور •

وطاعة الإمام تجب بخــ لاف المتغلب باللصوصية وآحاد الرعيــة ــ فانه لا يُجوز له ذلك ؛ ولا يجب على المأمور طاعته •

ومن أصحابنا الخراسانيين من قال: لا يجب القود على من أكرهه الإمام قولا واحدا لما ذكرناه من الفرق بينهما • والطريق الأول ألسح •

اذا ثبت هذا فان الشافعي رحميه الله قال في الأم: ولو أمر الإمام رجلا بقتل رجل ظلما ففعل المأمور ذلك كان عليهما القود •

واختلف أصحابنا في تأويله فقال أبو اسحاق : أراد اذا أكرهه وأجاب على

أحد القولين و ومنهم من قال لم يرد بذلك اذا أكرهه لأنه ذكر الإكراه بعسد ذلك ، وانما تأويله أن يقتل مسلما بكافر والإمام والمأمور يعتقدان أأنه لا يقتل به الأأن المأمور اعتقد أن الإمام قد أداه اجتهاده الى ذلك فيجب عليهما القود أما الإمام فلأنه ألجأه الى قتله بأمر لأن طاعته أمر واجب ، وأما المأمور فلأن القتل اذا كان محرما لم يجز له أن يفعله ، وان كان الامام يرى اباحته فيلزمهما القهود .

فرع واختلف أصحابنا فى كيفية الإكراه على القتل ؛ فقال ابن الصباغ لا يكون الإكراه عليه الا بالقتل أو بجرح يخاف منه التلف ، فأما اذا أكرهه بضرب لا يموت منه أو بالخذ مال فلا يكون اكراها ؛ لأن ذلك لا يكون عذرا فى اتلاف النفس بحرمتها ؛ ولهذا يجب عليه الدفع عن نفسه فى أحد الوجهين ؛ ولا يجب عليه الدفع عن ماله ؛ بل يجب عليه بذله لإحياء نفس غيره .

وقال الشيخ أبو حامد في التعليق: اذا أكرهه بأخذ المال على القتل كان اكراها كما قلنا في الأكراه على الطلاق •

وقال الطبرى: اذا أكرهه على القتل بما لا تحتمله نفسه كان اكراها ، كما قلنا في الطلاق .

فسيرع وان أمر خادمه الصغير الذي لا يميز ، أو كان أعجميا الا يميز ويعتقد طاعته في كل ما يأمره به بقتل رجل بغير حتى فقتله وجب القود والكفارة على الآمر ولا يجب على المأمور شيء ، لأن المأمور كالآلة فصار كما لو قتله ، وكذلك اذا كان المأمور يعتقد طاعة كل من أمره فالحكم فيه وفيما سبقه واحد ، ولو أمر بسرقة نصاب لغيره من حرز مثله فسرقه لم يجب على الآمر القطع ، لأن وجوب القصاص آكد من وجوب القطع في السرقة ، ولهذا يجب القصاص في السبب ولا يجب القطع في السبب .

وان قال للصفير الذي لا يميز أو الأعجمي الذي يعتقد طاعت في كل ما يأمره به: اقتلني فقتله ؛ كان دمه هدراً لأنه آلة له فهو كما لو قتل نفسه ؛ وتجب عليه الكفارة وان أمر الصغير الذي لا يميز أو البالغ المجنون أن يذبح

نفسه فذبحها أو يخرج مقتلا من نفسه فأخرجه فمات ــ فان كان عبده ــ لم يجب عليه ضمانه لأنه ملكه ؛ ولكنه يأثم وتجب عليه الكفارة ، وان كان عبداً لغيره وجبت عليه قيمته والكفارة ويجب عليه القود .

وان قال للأعجمى الذى يعتقد طاعة كل من يأمره اذبح نفسك فذبحها لم يجب على الآمر الضمان؛ لأنه لا يجوز أن يخفى عليه بأن قتل نفسه لا يجوز؛ وان جاز أن يخفى عليه أن قتل غيره يجوز • وان أمره أن يكرج مقتلا من نفسه فجرحه ومات فان الشيخ أبا حامد ذكر أن حكمه حكم ما لو أمر بقتل نفسه • وذكر ابن الصباغ فى الشامل أنه يجب على الآمر الضمان لأنه يجوز أن يخفى عليه أنه يقتله بخلاف أمره له بقتله لنفسه •

وان أكره رجلا على اتلاف مال لغيره فان الضمان ينفرد على الآمر ، وهل على المالك أن يطالب المأمور ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى (أحدهما) له أن يطالبه لأنه باشر الاإنلاف ؛ فعلى هذا يرجع المأمور على الآمر (والثانى) ليس للمالك مطالبة المأمور لأنه آلة للآمر •

هسيسالله قوله « وان شهد شاهدان الخ » فجملة ذلك أانه ادا شهد شاهدان على رجل بما يوجب القتل بغير حق فقتل بشهادتهما وعمدا للشهادة عليه وعلما أنه يقتل بشهادتهما وجب عليهما القود ، لما روى أن رجلين شهدا عند على رضى الله عنه على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما ، فقال لو أعلم أنكما تعمدتما الشهادة عليه لقطعت أيديكما ، وغرمهما الدية فى اليد ، والإنهما توصلا الى قتله بسبب يقتل غالباً فهو كما لو جرحاه فمات ،

فروعلى القاطع المرابي المطلع المدى فقطع يده فلا قود على القاطع ولا دية ، لأنه أذن له فى اللافها ، فهو كما لو أذن له فى اللاف ماله فأتلفه ، وإن قال له اقتلنى فقتله أو أذن له فى قطع يده فقطعها فسرى القطع الى نفسه فمات لم يجب عليه القود ، وأأما الدية فقال أكثر أصحابنا يبنى على القولين متى يجب دية المقتول ؟ فان قلنا : تجب فى آخر جزء من أجزاء حياته لم تجب ههنا ، وان قلنا : انها تجب بعد موته وجبت ديته لورثته ،

فال أبن الصباغ: وعندى في هذا نظر لأن هذا الاذن ليس باسقاط لل يجب بالجناية ، ولو كان اسقاط لها لما سقط ، كما لا يصح أن يقول له: أسقطت عنك ما يجب لى بالجناية أو اتلاف المال ، وانما سقط لوجود الاذن فيه ، ولا فرق بين النفس فيه والأطراف ، وهذا يدل على أن الدية تسقط عنده قولا واحداً ، وان قصده فمات \_ فان كان بغير أمره \_ وجب عليه القود ، وإن كان بأمره لم يجب عليه قود ولا دية قولا واحداً لأن القصد مباح بخلاف القتل ، والله العلم ،

#### قال المسنف رحه الله تعالى

## ( باب القصاص في الجروح والأعضاء )

( يجب القصاص فيمًا دون النفس من الجروح والاعضاء . والدليل عليه قوله تعالى (( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص )) .

وروى أيس رضى ألله عنه (( أن الربيع بنت النضر بن أنس كسرت تنيـة جارية فعرضوا عليهم ألارش فأبوا ، وطلبوا العفو فأبوا ، فأتوا النبى صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص ، فجاء أخوها أنس بن النضر فقال : يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع ، وألذى بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم (( كتاب الله القصاص )) قال فعفا القوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبرا قسمه )) ولان ما دون النفس كالنفس في الحاجة الى حفظة بالقصاص فيكان كالنفس في وجــوب القصاص .

فصـــل ومن لا يقاد بفـيه في النفس لا يقاد به فيما دون النفس ، ومن اقتيد به فيما دون النفس ومن اقتيد به فيما دون النفس كان ما دون النفس كان كاننفس فيما ذكرناه .

فصـــل وان اشترك جماعة في ابانة عضو دفعة واحدة وجب عليهم القصاص ، لانه أحد نوعي القصاص ، فجاز أن يجب على الجماعة بالجناية ما يجب على واحد كالقصاص في النفس .

وأن تفرقت جناياتهم بأن قطع واحد بعض العضو وأبانه الآخر لم يجب القصاص على واحد منهما ، لأن جناية كل واحد منها في بعض العضاء ، فلا يجوز أن يقتص منه في جميع العضو ) .

الشرح حديث أنس رضى الله عنه أخرجه البخارى فى التفسير عن عبد الله بن منير وفى الصلح وفى الديات عن الانصارى وعن محسد بن سلام وأخرجه مسلم فى الحدود عن أبى بكر وأخرجه أبو داود فى الديات عن مسدد وأخرجه النسائى فى القود عن محسد بن المثنى عن أحسد بن سليمان وعن حميد بن مستعدة واسماعيل بن مستعود ؛ وأأخرجه ابن ماجه فى الديات عن محمد بن المثنى وعن ابن أبى عدى والربيع مضى ضبطها فى الربيع بنت معوذ وهو بالتصغير وهى أم حارثة بنت سراقة المستشهد بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى صاحبة حديث : أخبرنى عن حارثة ان كان فى الجنة صبرت الخ الحديث ،

أما الأحكام فقد قال الشافعي رحمه الله: والقصاص فيما دون النفس سار • جرح يستوفى ، وطرف يقطع •

وقال العمرانى ان القصاص يجب فيما دون النفس من الجروح والأعضاء، لقوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الى قوله تعالى – والجروح قصاص) اهم ولما روت الربيع أنها كسرت ثنية جارية من الأنصار فعرضوا عليهم الأرش فلم يقبلوا ؛ فطلبوا العفو فأبوا ؛ فأتوا النبى صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص ؛ فقال أنس بن النضر : والذى بعثك بالحق لا يكسر ثنيتها ؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فعفا القوم فقال صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فعفا القوم فقال صلى الله عليه وسلم : أن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » ولأن القصاص في النفس انها جعل لحفظ النفس ؛ وهذا موجود فيها دون النفس ه

اذا ثبت هذا فكل شخصين جرى القصاص بينهما فى النفس جرى القصاص بينهما فيما دون النفس ، فتقطع يد الحر المسلم بيد الحر المسلم ويد الكافر ويد المرأة بيد المرأة ، وهذا اجماع •

وتقطع يد المرأة بيد الرجل ؛ ويد الرجل بيد المرأاة ؛ ويد العبد بيد الحر والعبد عندنا - وبه قال مالك وأحمد .

وقال أبو حيفة « اذا اختلف الشخصان في الدية لم يجر القصاص بينهما فيما دونهما كالحرين المسلمين •

وان اشترك جماعة فى المانة عضو أو جراحة يثبت بها القصاص ولم يتميز فعل بعضهم عن بعض ، مثل أن أجرى جماعة سيفا فى أيدهم على يد رجل أو رجله فقطعوها أو على رأسه فأوضحوه (١) قطعت يد كل واحد منهم وأوضح كل واحد منهم وبه قال ربيعة ومالك وأحمد ، وقال الثورى وأبو حنيفة : لا يقتص منهم بل ينتقل حق المجنى عليه الى الدية ، دليلنا ما روى أن رجلين شهدا عند على رضى الله عنه على رجل بالسرقة فقطع يده ثم أأتيا برجل آخر وقالا : هذا الذى سرق وأخطأنا فى ذلك ، فلم يقبل شهادتهما على الثانى وغرمهما دية يد وقال : لو أعلم أأنكما تعمدتما لقطعت أيديكما ، وروى القطعتكما ، والا مخالف له فى الصحابة ، والأن كل جناية وجب بها القصاص على الواحد وجب بها على الجماعة كالنفس ، وان قطع أحدهما بعض العضو وأبانه الثانى ، أو وضع أحدهما السكين على المفصل ووضع الآخر عليه السكين من الج نب الآخر ثم قطعاه وأبانه لم يجب على أحدهما قصاص فى البانة العضو ؟ لأن جناية كل واحد منهما قطعة مميزة فى بعض العضو فلا يقتص منه فى جميعه ه.

فسرع ويعتبر في المجنى به على ما دون النفس ما يعتبر في النفس ، فان رماه بحجر كبير يوضحه في الغالب فأضحه وجب عليه القود ، وان لطمه وورم وانتفخ فصار موضحة فلا قود فيها وفيها الدية ، وان رماه بحجر صغير لا يوضح مثله في الغالب فأوضحه لم يجب عليه القود ووجب عليه الدية كما قلنا في النفس ،

وحكى ابن الصباغ فى الشامل أن الشيخ أبا حامد قال اذا كان الحجر مما يوضح غالبة فانه يجب القصاص فى الموضحة ، فاذا مات لم يجب القصاص ، وقال ابن الصباغ : وهذا فيه قطر لأن من أوضح غيره بحديدة فمات منها وجب عليه القود ، فاذا كانت هذه الآلة توضح فى الغالب كانت كالحديد ،

<sup>(</sup>١) أوضحوه أي أوضحوا بياض العظم .

#### قال المسنف رحه الله تعالى

فصلل والقصاص فيما دون النفس في شيئين في الجروح وفي الأطراف ، فاما الجروح فينظر فيها فان كانت لا تنتهى الى عظم كالجائفسة وما دون الموضحة من الشجاج ، أو كانت الجناية على عظم ككسر السساعد والمهاشمة والمنقلة ، لم يجب فيها القصاص ، لاته لا تمكن المماثلة فيه ولا يؤمن أن يستوفي أكثر من الحق فسقط ، فأن كانت الجناية تنتهى الى عظم له فأن كانت موضحة في الرأس أو الوجه لل وجب فيها القصاص ، لانه تمكن المماثلة فيه ، ويؤمن أن يستوفي أكثر من حقه ، وأن كانت فيما سسوى الرأس والوجه كالساعد والعضد والساق والفخذ وجب فيها القصاص ،

ومن اصحابنا من قال: لا يجب لأنه لما خالف موضحة الراس والوجه في تقدير الأرش خالفهما في وجوب القصاص والمنصوص هو الاول ، لأنه يمكن استيفاء القصاص فيها من غير حيف لانتهائها الى الفظم ، فوجب فيها القصاص كالوضحة في الرأس والوجه ،

فصل وان كانت الجناية موضحة وجب القصاص بقدرها طولا وعرضا لقوله عز وجل (( والجروح قصاص )) والقصاص هو المائلة ، ولا تمكن المائلة في الوضحة الا بالمساحة في الطول والمرض ، فان كانت في الراس حلق موضعها من راس الجاني وعلم على القدر المستحق بسواد او غيره ، ويقتص منها ، فان كانت الموضحة في مقدم الراس أو مؤخره او في قرعته وامكن أن يستوفي قدرها في موضعها من راس الجاني لم يستوف في غيرها ، وان كان قدرها يزيد على مثل موضعها من راس الجاني استوفى بقدرها ، وان جاوز الموضع الذي شجه في مثله لأن الجميع راس ، وان كان قدرها يزيد على راس الجاني لم يجز ان ينزل الى الوجه والقفا لأنه قصاص في غير العضو الذي جني عليه ويجب فيما بقي الأرش لانه تعدر فيه القصاص في غير العضو الذي جني عليه وراس وراس الجاني ، لأن الجميع محل للجناية ،

وان أراد أن يستوفى بعض حقه من مقدم الرأس وبعضه من مؤخره فقسد قال بعض اصحابنا: أنه لا يجوز ، لانه ياخذ موضحتين بموضحة ، قال الشيخ الامام: ويحتمل عندى أنه يجوز لانه لا يجاوز موضع الجناية ولا قدرها آلا أن يقول أهل الخبرة أن في ذلك زيادة ضرر أو زيادة شين فيمنع لذلك .

وان كانت الموضحة في غير الوجه والراس وقلنا بالنصوص انه يجب فيها القصاص اقتص فيها على ما ذكرناه في الراس ، فأن كانت في الساعد فزاد قدرها على ساعد الجانى لم ينزل الى الكف ولم يصعد الى العضد ، وان كانت في الساق فزادت على فدر ساق الجانى لم ينزل الى القدم ولم يصعد الى الفخر كما لا ينزل في موضحة الرأس الى الوجه والقفا ،

فصـــل وأن كانت الجناية هاشمة أو منقلة أو مأمومة فله أن يقتص في الوضحة لانها داخلة في الجناية يمكن القصـاص فيها ، ويأخــد الأرش في الماقي ، لانه تعدر فيه القصاص فانتقل الى البدل .

الشرح الأحكام: يجب القصياص فيما دون النفس في شيئين الجروح والأعضاء، والجروج ضربان، جرح في الرأس والوجه وجرح فيما سواهما من البدن، فأما الجروح في الرأس والوجه ويسمى الشجاج و قال الشافعي رضى الله عنه وهي عشرة و

(أولها) الحارصة وهي التي تقشط الجلد قشطا لا يدمي ؛ ومنه يقال حرص القصار الثوب إذا قشط درنه ووسخه (۱) وبعدها الدامية وهي التي قشطت الجلد وخرج منها الدم ، وبعدها الباضعة وهي التي تبضع اللحم ، أي تشقه بعد الجلد وبغدها المتلاحنة وهي التي تنزل في اللحم ولا تصدع العظم ؛ وبعدها السمحاق وهي التي وصلت الي جلدة رقيقة بين اللحم والعظم وتسمى تلك الجلدة السمحاق وبعدها الموضحة وهي التي أوضحت عن العظم وكشفت عنه ، وبعد المنقلة ـ قال الشيخ أبو حامد : لها تأويلان و

(أحدهما) أن ينقل العظم من موضع الى موضع (والثانى) أنه فى تداويه لابد من اخراج شيء من العظم منه ؛ وبعدها المأمومة وتسمى الآمة بالمد اسم فاعل والمأمومة اسم مفعول ؛ وجمع الآمة أوام ؛ مثل دابة ودواب ، وجمع المأمومة على لفظها مأمومات وهي التي تصل الى أم الدماغ .

وقال في البيان : وأهي التي قطعت العظم وبلغت الى قشرة رقيقة فوق الدماغ وبعدها الدامغة وهي التي بلغت الدماغ •

<sup>(</sup>۱) في المصاح ، خرص القصار الثوب شقه ، ومنه قبل للشجة تشسق الحلد حارصة .

وحكى عن آبى العباس بن سريج آنه زاد الدامغة بعد الدامية وقال: الدامية التى يخرج منها الدم ولا يجرى ؛ والدامغة ما يخرج منها الدم ويجرى ، قال الأزهرى : الدامغة قبل الدامية ، وهى التى يخرج منها الدم بقطعه والدامية هى التى يخرج منها أكثر ،

اذا ثبت هذا فان الشافعي رضي الله عنه قال في الأم لا قصاص فيما دون الموضحة من الشجاج .

ونقل المزنى: لو جرحه فلم يوضعه اقتص منه بقدر ما شق من الموضحة.

واختلف أصحابنا فيه فقال الخراسانيون: هل يجب القصاص فيما دون الموضحة من الشجاج؟ فيه قوالان ، قال أكثر أصحابيا البغداديين: لا يجب القصاص فيما دون الموضحة ، وما نقله المزنى فيه سهو ؛ لأن القصاص هو المماللة ولا يمكن المماثلة فيما دون الموضحة ، فلو أوجبنا فيها القصاص لم يأمن أن تؤخذ موضحة بمتلاحمة ، لأنه قد يكون رأس المجنى عليه غليظ الجلد كثير اللحم ، ويكون رأس الجانى رقيق الجلد قليل اللحم ، فاذا قدرنا العمق في المتلاحمتين ورأس المجنى عليه وأوجبنا قدره في رأس الجانى فربما بلغت الى الظم وذلك لا يجوز ،

وقال الشيخ أبو حامد يمكن عندى القصاص فيما دون الموضحة من الشجاج على ما نقله المزنى بأن يكون فى رأس المجنى عليه موضحة وفى رأس المجنى عليه ، وينظر كم الجانى موضحة فينظر اللى المتلاحمة التى فى رأس المجنى عليه ، وينظر كم قدرها من الموضحة بافان كان قدر نصفها نظر كم قدر الموضحة التى فى رأس الجانى فنقص منه نصف موضحته التى فى رأسه ، والمشهور أنه لا قصاص فى ذلك ، وأما الموضحة فيجب فيها القصاص لأن المماثلة فيها ممكنة من غير حيف ، فيقدر الموضحة بالطول والعرض ويعلم عليه بخيط أو سواد ولا يعتبر العمق ، لأنه يأخذ الى العظم ، وان كانت الشجة فى الرأس وعلى موضعها فى رأس الجانى شعر فالمستحب أن يحلق ذلك الشعر لأنه أسهل فى الاستيفاء ، وان أقتص ولم يحلق الشعر جاز ، لأنه لا يأخذ الا قدر حقه ،

فرع اذا شج رجل رجلا فى رأسه شجة فلا يخلو اما أن يستوى رأساهما فى الصغر والكبر أو يختلف الله السنوى رأساهما فى الصغر أو الكبر له يستوفى مثل موضحته بالطول والعرض فى موضعها اما فى مقدم الرأس أو مؤخره أو بين قرنيه ، وان اختلفا ظرت لله فان كان رأس الجانى أكبر ورأس المجنى عليه أصغر فجنى عليه موضحة الى منبت الشعر فوق الأذن وكان قدر طولها وعرضها فى رأس الجانى ينتهى الى أعلا من ذلك الموضع لسعته ، فليس للمجنى عليه أن يأخذ الا قدر موضحته طولا وعرضا لا يزيد عليه ، ولكن له أن يبتدىء بالقصاص من أى الجانبين شاء .

وان أوضح جميع رأسه فللمجنى عليه أن يقتص قدر موضحته طولا وعرضا فى أى وقت شاء من رأس الجانى لأنه قد جنى عليه فى ذلك الموضع فى رأسه • فان أراد أن يقتص بعضها فى مقدم رأس الجانى وبعضها فى مؤخر رأس الجانى وبكون بينهما فاصل ففيه وجهان •

( أحدهما ) لا يجوز له ذلك لأنه يأخذ موضحتين بموضحة •

(والثانى) وهو قول المصنف انه يجوز لأنه لا يأخذ الا قدر حقه الا ان قال أهل الخبرة: ان فى ذلك زيادة ضرر أو زيادة شين فيمنع من ذلك ، وان كان رأس المجنى عليه أكبر من رأس الجانى فأوضحه موضحة فى مقدم رأسه وكان قدر طولها وعرضها فى رأس الجانى يزيد على ذلك الموضع ففيه وجهان •

(أحدهما) أن للمجنى عليه أن يقتص فى مقدم رأس الجانى ويستكمل قدر طول موضحته وعرضها مما يلى ذلك من ماؤخر رأس الجانى لأنه عوض واحد فان زادت موضحته على قدر الرأس لم يكن له أن يستوفى بأقيها فى الوجه ولا فى القف وهو ما نزل عن منبت شعر الرأس من العين لأنهما موضعان آخران والوجه الثانى أنه لا يجوز له أن يتجاوز عن سمت موضع الشجة لأنه غير موضع الشجة فلم يتجاوازه ، كما لا يجوز أن يتجاوز عن موضع موضع الرأس الى الوجه والقفا فعلى هذا ان كانت الموضحة فى مقدم الرأس

وزاد قدرها على مقدم رأس الجانى لم ينزل الى مؤخره ، وان كانت بين قرنى الرأس وهم جانباه وزاد قدرها على ما بين قرنى رأس الجانى فللمجنى عليه أن يقتص الى ما فوق الأذنين لأنه فى سمتها وليس له أن يستوفى فى مقدم الرأس ولا فى مؤخره لأنه فى غير سمته .

فرع وأما الهاشمة والمنقلة والمأمومة فله أن يقتص في الموضحة وليس له أن يقتص فيما زاد عليها لأن كسر العظم الا يمكن المماثلة فيه لأنه يخاف فيه الحيف واتلاف النفس وأما الجراحة في غير الرأس والوجه فينظر فيها حفان وصلت الى عظم وجب فيها القصاص ومن الصحابنا من قال: لا يجب فيها القصاص لأنها لما خالفت موضحة الرأس والوجه في تقدير الأرش خالفتها في وجوب القصاص اوالمنصوص هو الأول ؛ لأنه يمكن القصاص فيها من غير حيف فهي كالموضحة في الرأس والوجه والوجه والقصاص فيها من غير حيف فهي كالموضحة في الرأس والوجه والوجه والقصاص فيها من غير حيف فهي كالموضحة في الرأس والوجه والوجه والقصاص فيها من غير حيف فهي كالموضحة في الرأس والوجه والقصاص فيها من غير حيف فهي كالموضحة في الرأس والوجه والوجه والقصاص فيها من غير حيف فهي كالموضحة في الرأس والوجه والوجه والوجه والوجه والفه والوجه والو

فعلى هــذا ان كانت فى موضع عليه شعر كثير ؛ فالمستحب أن يحلق موضعها ويعلم على موضعها سواد أو غيره ؛ ويقدر الطول والعرض على ما ذكرناه فى موضحة الرأس •

وان كانت الجراحة فى العضد فزاد قدرها على عضد الجانى لم ينزل فى الزيادة على عالى الساعد ، وان كانت فى الفخذ وزاد قدرها على فخذ الجانى لم ينزل فى الزيادة الى الساق ، وان كانت فى الساق وإزاد قدرها على ساق الجانى لم ينزل فى الزيادة الى القدم كما لا ينزل فى موضحة الرأس الى الوجه والقفا ، وان كانت فيما دون الموضحة لم يجب فيها القصاص على المسهور من المذهب ، لأنه لا يمكن المماثلة فيه وعلى ما اعتبره الشيخ أبو حامد وحكاه الخراسانيون فيما دون الموضحة من الجراحات على الرأس فى الوجه يكون ههنا مثله ،

وان كانت الجراحة جائفة أو كسر عظم لم يجب القصاس فيها ؛ لأنه لا يمكن المماثلة فيها ويخاف فيها الحيف ؛ بل ان كانت فى موضع وصلت الى عظم ثم كسرت أو أجافت وجب القصاص فيها الى العظم ووجب الأرش فيما زاد •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فتؤخذ المين بالعين لفوله تعالى ((وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين بالفين لفوله تعالى ((وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والإذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص )) ولانه يمكن المماثلة فيها الانتهائها الى مفصل فوجب فيها القصاص ، ولا يجوز أن يأخذ صحيحة بقائمة الآنه ياخذ آكثر من حقه ، ويجوز أن يأخذ دون حقه ، وأن أوضح رأسه فذهب ضوء عينه ، فالمنصوص أنه يجب فيه القصاص ، وقال فيمن قطع أصبع رجبل فتآكل كفه أنه لا قصاص في الكف ، فقال وقال فيمن قولان (أحدهما) لا يجب فيه القصاص لانه سراية فيما دون النفس في ميجب فيه القصاص كما أو قطع أصبعه فتآكل الكف ، (والثاني) يجب لانه فلم يجب فيه القصاص كما أو قطع أصبعه فتآكل الكف ، (والثاني) يجب لانه فلم يجب فيه القصاص كما أو قطع أصبعه فتآكل الكف ، (والثاني) يجب لانه فلم يجب فيه القصاص فيه بالسراية كالنفس ،

ومن اصحابنا من حمل السئلتين عما ظاهرهما فقال: يجب القصاص في الضوء قولا واحداً ولا يجب في الكف ، لأن الكف يمكن اتلافه بالمباشرة فلم يجب القصاص فيه بالسراية بخوف الضوء .

فصـــل ويؤخد الجفن بالجفن لقوله تعالى: « والجروح قصاص ) ولانه يمكن القصاص فيه لانتهائه الى مفصل فوجب فيه القصاص ويؤخــن جفن البصير بجفن الضرير بجفن البصير لانهما متساويان فى السلامة من النقص وعدم البصر نقص فى غيره .

فصلل ويؤخذ الانف بالانف لقوله تعالى (( والانف بالانف )) ولا يجب القصاص فيه الا في المارن لانه ينتهى الى مفصل ، ويؤخل الشلطام بالاخشم ، والاخشم بالشام لانهما متساويان في السلامة من النقص ، وعدم الشم نقص في غيره ، ويؤخذ البعض بالبعض ، وهو ان يقدر ما قطعه بالجنزء كالنصف والثلث ثم يقتص بالنصف والثلث من مارن الجانى ، ولا يؤخل قدرة بالساحة لانه قد يكون انف الجانى صغيراً وانف الجني عليه كبيراً ، فاذا اعتبرت المائلة بالساحة قطعنا جميع المارن بالبعض ، وهذا لا يجوز ، ويؤخذ الني مفصل ، ولا يؤخذ مارن صحيح بمارن سقط بعضه بجدام أو انخبرام النه باخذ الموجود وينتقل في الباقي الى البعل لانه وجد بعض حقه وعدم عليه أن يأخذ الموجود وينتقل في الباقي الى البعل لانه وجد بعض حقه وعدم البعض ، فاخذ الموجود وينتقل في الباقي الى البعل لانه وجد بعض حقه وعدم البعض من المارن لانه داخل في الباقي الى البعل وان قطع الانف من أصله التحص من المارن لانه داخل في الجناية يمكن القصاص فيه ، وينتقل في الباقي الى البعل وان قطع الانف من أصله الى البعل وان قطع الانه من أصله التحوية لانه يمكن القصاص فيه ، وينتقل في الباقي الى البعل وان قطع الانف من أصله الى البعل وان قطع الانه من أسله المناقي الى البعل وان قطع الانه من المناف المناف والمناف فيه فانتقل فيه المنافي البعل والمنافي البعل في البعل المنافي البعل البعل في البعل والمنافي المنافي المنافي المنافي المنافي البعل والنه والمنافي البعل البعل والنه والمنافي البعل والمنافي البعل البعل البعل والنه والمنافي البعل والنه والمنافي البعل والنه والمنافي البعل والنه والمنافي البعل والمنافي البعل والمنافي البعل والمنافي البعل والمنافية و

الشرح قوله « بقائمة » وهي التي بياضها وسوادها صحيحان غير أن صاحبها لا يبصر ولعلها الواقفة ؛ من قولهم : قام زيد اذا وقف ب

وقوله « المارن » أى مالان من الأف وموصل الى القضيب ، والاخشم من الخشم أى أصيب بداء فى أنفه منعه الشم •

اما الأحكام فان الأطراف يجب فيها القصاص فى كل ما ينتهى منها الى مفصل فتوّخذ العين بالعين لقوله تعالى : (والعين بالعين) الآية ، ولأنها تنتهى الى مفصل •

اذا ثبت هذا فإنه توجد العين الصحيحة بالعين الصحيحة والقائمة بالقائمة ، وهي التي ذهب ضوؤها وبقيت حدقتها \_ وهي التي انفصلت شبكيتها \_ وهو الطبقة المبطنة لكرة العين من أسفل أو التي انفصل أو ضمر العصب البصرى لها وهو الذي يتلقى المرئيات من الشبكية لنقلها الى المخ ، أو المياه الزراقاء التي تتكون في العدسة الداخلية للعين ، أو ما شابه ذلك مما لا يظهر على شكل العين فتبدو كأنها مبصرة وليس فيها ابصار ، فانه لا تؤخذ صحيحة بقائمة ، وهي التي وصفناها طبقا لعلم التشريح البصرى ان شاء الله ، وذلك لأنه يأخذ أكثر من حقه ويجوز أن يأخذ القائمة بالصحيحة لأنه يأخذ أقل من حقه باختياره ،

فرع اذا أوضح رأسه فذهب ضوء العين ، أى الفصلت الشبكية أو تهتك عصب الإبصار ، فالمنصوص أنه يجب القصاص في الضوء .

وقال الشافعي رضى الله عنه فيمن قطع أصبع رجل فتآكل الكف وسقط: انه لا يجب عليه القصاص في الكف و اختلف أصحابنا في ضوء العين ؛ عنقل أبو اسحاق جوابه في الكف الى العين ؛ وجعل في ضوء العين قولين:

(الحدهما) أنه يجب فيه القصاص لأنه سراية فيما دون النفس فلم يجب فيه القصاص كالكف •

( والثانى ) يجب فيه القصاص بالسراية كالنفس وقال أكثر أصحابنا : لا يجب القصاص فى الكف بالسراية قوالا واحداً ؛ والفرق بينهما أن الكف يمكن اتلافه بالمباشرة فلم يجب فيه القصاص بالسراية ، والضوء الا يمكن اتلافه بالمباشرة بالجناية ، وانما يتلف بالجناية على غيره فوجب القصاص فيه بالسراية كالنفس •

فرع قال المصنف: ويؤخذ الجفن بالجفن لقوله تعالى « والجروح قصاص » أوهذا صحيح لأنه ينتهى الى مفصل فيؤخذ جفن البصير بجفن النصير بجفن البصير لأنهما متساويان في السلامة ، وعدم البصر نقص في غيره •

هسسالة قوله تعالى: « والعين بالعين والأنف بالأنف » قرأ نافع وعاصم والأعمش وحمرة بالنصب في جميعها على العطف ؛ ويجوز تخفيف ( أن ) ورفع الكل بالابتداء والعطف ؛ وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو جعفر بنصب الكل الا الجروح ؛ وكان الكسائى وأبو عبيد يقرآن « والعين بالعين » وهكذا بالرفع فيها كلها •

قال أبو عبيد حدثنا حجاج عن هرون عن عبد بن كثير عن عقيل عسن الزهرى عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » والزفع من ثلاث جهات بالابتداء والخبر وعلى معنى على موضع « أن النفس » لأن المعنى قلنا لهم « النفس بالنفس » •

والوجه الثالث قاله الزجاج يكون عطفاً على المضمر في النفس ؛ لأن الضمير في النفس في موضع رفع لأن التقدير أن النفس هي مأخوذة بالنفس ؛ فالأسماء معطوفة على هي .

قال ابن المنذر : ومن قرأ بالرفع جعل ذلك ابتداء كلام حكم فى المسلمين، وهذا أصح القولين عند القرطبي فى جامعه ، وذلك أنها قراءة رسبول الله صلى الله عليه وسلم والخطاب للمسلمين ألمروا بهذا ، ومن خص الجروح بالرفع

فعلى القطع مما قبلها والاستئناف بها ، كأن المسلمين أمروا بهذا خاصة ، وما قبله ليم يواجهوا به •

اذا ثبت هذا فإن الأنف الكبير يؤخذ بالصغير والغليظ بالرقيق والافتى بالافطس لأن الأطراف يجب القصاص فيها وان اختلفت بالصغر والكبر • ولا يجب القصاص في المارن وهو اللين •

وأما القصبة فلا يجب فيها القصاص لأنها عظم ؟ ويؤخذ أنف الشام بأنف الأخشم ، وأنف الأخشم بأنف الشام ، لأن الخشم ليس بنقص فى الأنف ، وانما هو لعلة فى الدماغ والأنفان يتساويان فى السلامة ، ويؤخذ الأنف الصحيح بالأنف المجذوم ما لم يسقط بالجذام شيء منه ؟ لأن الطرف الصحيح يؤخذ بالطرف العليل > فان سقط من الأنف شيء لم يؤخذ به الصحيح لأنه يأخذ أكثر من حقه ؟ فان قطع من سقط بعض مارنه مارنا الصحيح لأنه يأخذ أكثر من حقه ؟ فان قطع من سقط بعض مارنه مارنا صحيحا قطع جميع ما بقى من مارن الجانى وأخذ منه من الدية بقدر ما كان ذهب من مارنه ، فان قطع بعض مارن غيره ظر كم القدر الذى قطع سفان كان نصف المارن أو ثلثه أو ربعه اقتص من مارنه نصفه أو ثلثه أو ربعه ، ولا يقدر بالمساحة بالطول والعرض كما قلنا فى الموضحة ؟ لأنه قد يكون أنف الجانى صغيراً وأنف المجنى عليه كبيراً ، فلو قلنا يقطع من أنف الجانى قدر ما قطع من أنف المجنى عليه بالمساحة طولا وعرضا لم يأمن أن يقطع جميع أنفه ببعض أنف المجنى عليه ؟ ويؤخذ المتحد ، والحاجز بينهما بالحاجز ؟ فان قطع المسارن والقصبة اقتص من المسارن وأخذ الحكومة فى القصابة لأنه لا يمكن القصاص فيها ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وتؤخذ الأذن بالأذن لقوله عز وجل « والاذن بالاذن » ولانه يمكن استيفاء القصاص فيه لانتهائه الى حد فاصل ، وتؤخذ اذن السميع باذن الأصم ، واذن الأصم باذن السميع ، لانهما متساويان في السلامة من النقص ، وعدم السمع نقص في غيره ، ويؤخذ الصحيح بالمثقوب ، والمثقوب بالصحيح ، لأن الثقب ليس بنقص ، وانها تثقب للريسة ، ويؤخذ البعض بالبعض على ما ذكرناه في الأنف ، ولا يؤخذ صحيح بمخزوم ، لانه اكثر من حقه ، ويؤخذ

المخزوم بالصحيح ، ويؤخذ معه من الدية بقدر ما سقط منه لما ذكرناه في الانف.

وهل يؤخذ غير المستحشف ؟ فيه قولان ( أحسدهما ) أنه لا يؤخذ كما لا تؤخذ اليب الصحيحة بالشلاء -

( والثانى ) يؤخذ لأنهما متساويان فى المنفعة ، بخلاف البد الشلاء فانها لا تساوى الصحيحي فى المنفعة ، فان قطع بعض اذنه والصقه المقطوع فالتصق لم يجب القصاص ، لأنه لا يمكن الماثلة فيما قطع منه ، وان قطع اذنه حتى جعنها معلقة على خده وجب القصاص ، لأن الماثلة فيه ممكنة بأن يقطع أذنه حتى تصير معاقة على خده ، وان أبان أذنه فأخذه المقطوع والصدة فالتصدق لم يسقط القصاص لأن القصاص يجب بالابانة ، وما حصل من الالصاق لا حكم له لأنه يجب ازالته ولا تجوز الصلاة معه ، وأن قطع أذنه فاقتص منه وأخذ البانى أذنه فألصة فالتصق لم يكن للمجنى عليه أن يطالبة بقطعة ، لأنة اقتص منه بالابانة ، وما فعاه من الالصاق لا حكم له لأنه يستحق ازالته للاصلاة ، وأن قطع أذنه فالصدة وذلك الى السلطان وأن قطع أذنه فقطعه لأنه يستحق الإبانة ولم يوجد الجانى فالتصق فالمجنى عليه أن يعود فيقطعه لأنه يستحق الابانة ولم يوجد فلك ، وأن جنى على رأسه فذهب عقله أو غلى أنفه فذهب سمعه لم يجب القصاص في العقل والشم والسمع ، لأن هذه المانى في غير محل الجناية فلم يمكن القصاص فيها ،

فصسل وتؤخذ الشفة بالشفة وهو ما بين الذقن والخدين علوا وسفلا ومن اصحابنا من قال: لا يجب فيه القصاص لآنه قطع لحم لا ينتهى الى عظم فلم يجب فيه القصاص كالبالغة والمتلاحمة والصحيح هو الأول لسقواله تعالى « والجروح قصاص » ولأنه ينتهى الى حد معلوم يمكن القصاص فيسه فوجب فيه القصاص).

الشرح الصمم فقداف السمع بسبب من الأسباب الآتية:

١ ــ انسداد القناة السمعية وهي المدخل الظاهري في فتحة الأذن •

٢ ــ تهتك الغشاء الرقيق المسمى ( الطبلة ) وهو الذى يستقبل الذبذبات الصوتية الداخلة من القناة السمعية فينقلها بدوره الى ثلاث عظيمات فى الصماخ وهذه العظيمات ( بالتصغير لصغرها ودقتها ) تكبر

الصوت بالذبذبات التي تحدث عن طريق تحرك هذه العظيمات عند اصطدام الذبذبات الصوتية بها •

#### ٣ ــ توقف العظيمات عن الحركة •

٤ - انفصال العصب السمعى أو تيبسه أو تهتكه ، وهو الذى يأخد الصوت من مكبر الصوت ( العظيمات ) لينقله الى المخ و والاخرم المثقوب الأذن ، وقد انخرم تقبه أي انشيق ، والمستحشف المنقبض اليابس ، مأخوذ من حشف التمروأول الشجاج الحارصة ، سنيت حارصة لأنها تشق الجلد ، يقال حرص القصار انثوب إذا شيقه ، وحرص المطر الأرض أذا قشرها و والباضعة التى تقطع الجلد وتشق اللحم وتدمى ، من بضعت اللحم اذا قطعته قطعا صغارا ، والبضعة القطعة وقد سقناها آلفا فى عشرة أنواع وفيها المتلاحمة والسمحاق والهاشمة ، أما الاندمال فهو برء الجرح ، يقال اندمل الجرح اذا تماثل ، وأصعه الإصلاح ، ودملت بين القوم أصلحت ، ودملت الأرض بالسرجين أصلحتها ،

أما الأحكام فانه يجب القصاص في الأذن لقوله تعالى « والأذن بالأذن » ويؤخذ منها الكبير بالصغير والعكس لما ذكرناه في الأنف ، ويؤخذ المثقوب بالصحيح وبالعكس ، والأصم بالسميع وبالعكس ، وان قطع من كان أذنه مخرومة أذنا صحيحة اقتص منه المجنى عليه في المخرومة وأخذ من دية أذنه بقدر ما انخرم من أذن الجاني ، وتؤخذ الأذن المستحشفة وهي الأذن الياسة بالأذن الصحيحة لأنه يأخذ أنقص من حقه باختياره ، وهل تؤخذ الأذن الصحيحة والأذن المستحشفة ؟ فيه قولان ،

(أحدهما) لا يؤخذ بها كما لا يجوز أخذ اليد الصحيحة باليد الشلاء.

( والثانى ) تؤخّذ بها لأن الأذن المستحشفة تساوى الأذن الصحيحة فى المنفعة فأخذت الصحيحة بها بخلاف اليد الشلاء فانها لا تساوى الصحيحة فى المنفعة .

فرع وان قطع بعض أدنه اقتص منه ؛ ويقدر ذلك بالجزء كالنصف والثلث والربع ، والا يقدر بالمساحة بالطول والعرض لما ذكرناه في الأنف و وحكى ابن الصباغ عن القاضى أبى الطيب أنه لا يثبت القصاص في بعض الأذن والأول أصح لأنه يمكنه القصاص فيها و

وقول المصنف هنا: اذا قطع بعض أذنه وألصقه فالتصن لم يجب القصاص لأنه للا يمكن المماثلة فيما قطع منه • ولعله أراد إذا الدمل القطع بنحو خياطة طبية فاختفى القطع •

وان قطع أذنه حتى جعلها معلقة فله أن يقطع كذلك لأن الماثلة ممكنة وان قطع أذنه وأبانها فآخذها المجنى عليه فألصقها فالتصقت لم يكن للمجنى عليه أن يطالبه بازالتها ، لأنه فد استوفى حقه ، والإزالة الى السلطان ، وان قطع أذنه وأبانها وقطع المجنى عليه بعض أذن الجانى فألصقه الجانى فالتصق فللمجنى عليه أن يحود ويقطعه ، لأن حقه الإبانة ولم يوجد ، وان جنى على رأسه فذهب عقله أو شهمه أو سهمه أو ذوقه أو نكاحه أو انزاله لم يجب القصاص ، لأن هذه الأشياء ليست في موضع الجناية فيمكن القصاص فيها ،

مسحالة أيجب في الشفتين القصاص ؛ ومن أصحابنا من قال : لا قصاص فيهما لأنه قطع لحما من لحم غير منفصل ، والأول هو المنصوص لقوله تعالى « والجروح قصاص » ولأن الشفتين هما اللحم الجافى من لحم الذقن والشدق ، مستدير على القم طولا وعرضا ، وطولهما ما تجافى عن لحم الذقن الى أصل الأنف وذلك من لحم له حد معلوم قوجب القصاص فيه .

واختلف أصحابنا في القصاص في اللسان ، فمنهم من قال : يجب القصاص في جميعها وفي بعضها ، لأنه له حدا ينتهى اليه فهو كالأنف والأذن ، وقال أبو اسحاق : لا قصاص فيه ، واليه ذهب بعض أصحاب أبى حنيفة ، واختاره ابن الصباغ ، وأما المصنف فذكر أن القصاص يثبت في جميعها على وجهين السباغ ، وأما المصنف فذكر أن القصاص يثبت في جميعها على وجهين ا

#### فال المصنف رحه الله تعالى

فصلل ويؤخذ السن بالسن لقوله تعالى ( والسن بالسن ) ولما رويناه في أول الباب في حديث الربيع بنت النضر بن أنس ، ولاته محدود في نفسه يمكن القصاص فيه فوجب فيه القصاص ، ولا يؤخذ سن صحيح بسن مكسور لأنه يأخذ اكثر من حقه ، ويؤخذ الكسور بالصحيح ، ويؤخذ مصه من الدية بقدر ما انكسر منه لما ذكرناه في الأنف والاذن ويؤخذ الأزئد اذا اتفق محلهما لانهما متساويان ، وأن قلع سنا زائدة وليس للجاني مثلها وجبت عليه الحكومي لأنه تعذر المثل فوجب البدل ، وأن كان له مثلها في غير موضع المقلوع لم يؤخذ كما لا يؤخذ سن أصلي بسسن أخرى ، وأن كسر نصف سنه وأمكن لم يؤخذ كما لا يؤخذ سن أصلي بسسن أخرى ، وأن كسر نصف سنه وأمكن السن ، وأن وجب بقسم من دية السن ، وأن وجب بقسم من دية السن ، وأن وجب بقسم اخر فعيه قولان :

( أحدهما ) أن النابت هو المقلوع من جهة الحكى لأنه مثله في محله فصار كما لو قلع سن صغير ثم نبت فعلى هذا يجب على المجنى عليه دية سن الجانى لأنه قلع سنه بغير سن .

( واقول الثانى ): ان النابت هبي مجدة لأن الغالب أنه لا يستخلف فعلى هذا وقع القصاص موقعه ولا يجب عليه شيء للجانى ، وأن قلع سن رجسل فاقتص منه ثم نبت للجانى سن في مكان السن الذي اقتص منه ، فإن قلنسا أن الثابت هبة مجدة لم يكن للمجنى عليه قلعه لانه استوفى ما كان له ، وأن قلنا : أن النابت هو القلوع من جهة الحكم فهل يجوز للمجنى عليه قلعه ، فيسه وجهان .

( احدهما ) أن له أن يقلمه ولو نبت الف مرة ، لاته أعدمه السن فاستحق أن يعدم سنه .

( والثاني ) ليس له قلمه لانه بجوز ان يكون هبة مجددة ويجوز أن يكون هو القلوع فلم يجز قلمه مع الشك .

قصسل ويؤخذ اللسان باللسان لقوله تعالى ( والجروح قعساص ) ولان له حدا ينتهى اليه فاقتص فيه فلا يؤخذ لسان الناطق بلسان الاخرس لانه ياخذ بعض لانه ياخذ اكثر من حقه ، وياخذ لسان الاخرس بلسان الناطق لانه ياخذ بعض حقه وان قطع نصف لسانه او ثلثه اقتص من لسان الجانى في نصفه او ثلثه

وقال أبو اسحاق لا يقتص منه لانه لا يأمن أن يجاوز القدر الستحق ، والذهب انه يقتص منه للآية ولانة أذا أمكن القصاص في جميعة أمكن في بعضة ) -

الشرح حديث الربيع بنت النضر مضى تخريجه في فصل قبله: •

أما الاحكام فقد قال الشافعي رضي الله عنه : وأن قلع سن من أتغر قلع سن من أتغر على من وأن كان القلوع سنه لم يثغر أوقف حتى يثغر •

وحملة ذلك أن القصاص يجب فى السن لقوله تعالى « والسن بالسن » ولما روى أن الربيع كسرت سن جارية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسر سنها « فقال أنس بن النضر أتكسر سن الربيع ؟ لا والله لا تكسر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم القصاص فعفا الانصارى فقال رسول الله من لو أقسم على الله لأبره » •

اذا تيت هذا فانه يقال للصبى اذا سقطت رواضفه ؛ وهى الأسسنان التى تنبت له وقت رضاعه ثغر فهو مثغور ، فاذا نبت له مكانها قبل له أتغر وأثغر لغتان • هكذا أفاده العمراني •

وقال الفيومى: والثغر المبسم ثم أطلق على الثيبايا ، واذا كسر ثغسر الصبى قيل : ثغر ثغوراً بالتناء للمفعول ، وثغرته أثغره من باب نفع كسرته ، واذا نبتت بعد السقوط قيل أثغر اثغارا مثل أكرم اكراما ، واذا ألقى أسنانه قيل أثغر على افتعل .

وقال في كفاية المتحفظ: إذا سقطت أنسنان الصبى قيل ثغر ، فأذا نبتت قيل أثغر واتغر بالتاء والثاء مع التشديد .

قاذا قلع سن غيره فلا يخلو المقلوع اما أن يكون لم يثغر أو كأن قد غفر ؛ فان كان لم يثغر فان القصاص لا يجب على الجانى فى الحال ، لأن العادة جرت أن سن من لم يثغر تعود اذا قلعت ؛ وما كان يعدود اذا قلع لا يجب فيه القصاص كالشعر ويسأل الأطباء كم المدة التي تعود هذه السن فى مثلها ، وينتظر الى تلك المدة ، فاذا جاءت تلك المدة ولم يعد السن وجب على الجانى القصاص ، لأنه قد أيس من عودها ، فان نبت للمجنى عليه سن مكانها فى تلك المدة أو أن منها \_ فان كانت الثانية مثل الأولة من غير زيادة ولا نقصان لم يجب على الجانى قصاص ولا دية • وهل يجب عليه حكومه الجراح الذي حصل بقلعه ؟ ينظر فيه ، فإن جرح موضعا آخر غير الموضع الذي فيه السن بالقلع وجبت عليه فيه الحكومة ، وأن لم يجرح الا الموضع الذي قلع منه السن فلهيه وجهان •

( أحدهما ) يجب عليه الحكومة ؛ لأنه لما قلع السن أدمى ، فاذا أدمى وجبت فيه الحكومة .

( والثانى ) لا تجب عليه الحكومة ؛ لأن الحكومة انما تبجب اذا جرح وأدمى فأما اذا أدمى من غير جرح فلا حكومة عليه ؛ كما لو لطمه فرعف ، فأنه لا تجب عليه لخروج الدم بالرعاف حكومة • وأن كانت السن التى نبت مكان المقلوعة أنقص من التى تليها وجب على الجانى من ديتها بقدر ما نقص منها لأن الظاهر أنها نقصت لجينايته •

وان كانت السن التي نبتت أزيد من التي قبلها ففيه وجهان: من أصحابنا من قال: لا يجب على الجاني شين ، لأن الزيادة لا تكون من الجناية • وقال المصنف يلزمه حكومة الشين الحاصل بالزيادة كما يلزمه الشين الحاصل بالنقصان ، لأن الظاهر أن ذلك من جنايته •

وان كانت النابتة خارجة من صف الأسنان ، فان كانت بحيث لا ينتفع بها وجبت عليه حكومة بالشين الحاصل بها ، وان نبت له سن صغير أو خضراء أو سوداء ـ وكانت المقلوعة بيضاء ـ وجب على الجانى للشين الحاصل باللون ، وان مات المجنى عليه بعد مضى المدة التي يرجى فيها عود السن قبل أذ يعود ، فلوليه أن يقتص من الجانى ، لأنه مات بعد استقرار القصاص .

وهل تجب له دية سن ؟ حكى الشيخ أبو اسحاق فيها قولين ، وحكاهما انشيخ ابو حادد وابن الصباغ وجهين .

(أحدهما) تجب دية السن ؛ لأنه قلع سنآ لم تعد • والأصل عدم العود • (والثاني) لا يجب لأن الغالب أنها قد كانت تعود ، وانما قطعها الموت ؛ وأما اذا قلع سن من ثغر \_ فان قال الأطباء: انها لا تعود \_ وجب له القصاص في الحال ؛ وأن قالوا أنها تعود الى مدة فهل له القصاص قبل مضى تلك المدة ؟ فيه وجهان بناء على أنه هل يسقط القصاص أو الدية اذا عاد سنه فيه قولان • فان قلنا : يسقط ينتظر والا فلا •

وقال الشيخ أبو حامد: ليس له أن يقتص قبل مضى تلك المدة كما قلن فيمن قلع سن صبى لم يثغر • وقال ابن الصباغ: له أن يقتص بكل حال به أو اقتص منه بعد الإياس من عودها ثم نبتت للمجنى عليه سن فى موضع السن المقلوع ففيه قولان (أحدهما) أن هذا السن من نبات السن المقلوع من هذا الموضع بالأن مثله فى موضعه فصار كما نتف شعره ثم نبت كما لو قلع سن صبى لم يثغر ثم نبت مكانه سن ، وكما لو لطم عينه فذهب ضوؤها ثم عاد ، فعلى هذا لا يجب على المجنى عليه القصاص للجانى فى السن التى اقتص منه بها لأنه قلعها ، وكان يجوز له قلعها ، وانما يجب عليه دية سن الجانى وان كان المجنى عليه عفا عن القصاص وأخذ دية سنه وجب عليه رد الدية الى الجانى •

والقول الثانى أن السن النابت هبة مجددة من الله تعالى للمجنى عليه . لأن العادة أن سن من ثغر اذا قلعت لا تعود ، فاذا عادت علمنا أن ذلك هبة من الله له ، فعلى هذا ان كان المجنى عليه قد اقتضى من الجانى أو أخذ منه الأرش فقد وقع ما فعله موقعه ولا شيء عليه للجانى • وان قلع سن رجل فقلع المجنى عليه سن الجانى ثم نبت للجانى سن مكان سنه الذى اقتص منه ولم تعد للمجنى عليه مثلها لله فان قلنا أن النابت هبة من الله مجددة لل شيء للمجنى عليه ، وان قلنا أن النابت هو من الأول ففيه وجهان •

( أحدهما ) أن للمجنى عليه أن يقلعه ؛ ولو نبت مراراً ؛ لأنه أعدم سنه فاستحق أن يعدم سنه •

( والثاني ) ليس له أن يقلع سنه لأنه يجوز أن يكون من المقلوع ،

ويجوز آن يكون هبة مجددة ، وذلك شبهة فسقط بها القصاص ، فعلى هذا السن للمجنى عليه دية سن على الجانى ، فان خالف المجنى عليه وقلع هذا السن للجانى وجب عليه ديتها ويتقاصان . وان قلع سنه فاقتص منه فعاد للمجنى عليه سن مكان سنه ولم يعد للجانى ثم عاد الجانى فقلعها وجب عليه ديتها لأنه ليس له مثلها ، فان قلنا انه من الأول فقد قلنا ان على المجنى عليه دية سن الجانى فيتقاصان ، وان قلنا ان النابت هبة مجددة فلا شي على المجنى عليه للجانى ،

هذا ويؤخد السن الكبير بالصغير والصغير بالكبير كما قلنا في الأنف والأذن والا يأخذ سن صحيح بمكسور لأنه يأخذ أكثر من حقه ؛ ويؤخذ المكسور بالصحيح ؛ لأنه أنقص منه ؛ ويأخذ من دية سنه بقدر ما ذهب من سن الجانى وان كسر بعض سنه من نصفها أو ربعها فهل يجب بها القصاص؟ اختلف الشيخان ، فقال الشيخ أبو اسحاق ان أمكن أن يقتص اقتص ،وإن لم يمكن لم يقتص وقال الشيخ أبو حامد لا يقتص منه لأن القصاص بالكسر لم يجب باتفاق الأمة وما روى في خبر الربيع أنها كسرت ثنية جارية فقال النبى صلى الله عليه وسلم : تكسر ثنيتها ، أراد بالكسر القلع لا الكسر من بعضها ،

فرع وان قلع لرجل سنا زائداً وللجاني سن زائد في ذلك الموضع يساوى السن الذي قلع وجب فيها القصاص لأنهما متساويان ، وان لم يكن للجاني سن زائد لم يجب عليه القصاص ، لأنه ليس له مثلها ، كان له سن زائد في غير ذلك الموضع لم يجب فيه القصاص لأنه ليس مثلها ، وان كان له سن زائد في ذلك الموضع لم يجب فيه القصاص لأنه ليس مثلها ، فان له سن زائد في ذلك الموضع لم يجب فيه القصاص لأنه ليس مثلها ،

( أحدهما ) وهو قول أكثر الصحابنا لا يجب فيها القصاص ؛ لأن القصاص في العضو الزائد انما يجب بالاجتهاد ؛ فاذا كانت سن الجاني أزيد كانت حكومتها أكثر فلم يجب قلعها بالتي هي النقص منها ؛ بخلاف السن الأصلية فان القصاص يثبت بالنص فلا يعتبر فيها التساوى ، والثاني حكاه

ابن الصباغ عن الشيخ أبى حامد واختاره أنه يجب فيها القصاص ؛ لأن ما ثبت بالاجتهاد يجب اعتباره بما تبت بالنص ؛ والأول هو المنصوص ،

مسالله ويؤخذ اللسان باللسان لقوله تعالى « والجروح قصاص » ولأن له حدا ينتهى اليه فاقتص منه كالعين ؛ ولا نعلم في هدا خلافا ؛ ولا يؤخذ لسان ناطق بلسان آخرس لأنه أفضل منه ، ويؤخذ الأخرس بالناطق لأنه بعض حقه ويؤخذ بعض اللسان ببعض لأنه أمكن القصاص فى جميعه فآمكن فى بعضه كالسن ويفدر فالمث بالأجزاء ويؤخذ منه بالحساب ، هذا وتؤخذ الشفة بالشفة ؛ وهى ما جاوز الذقن والخدين علواً وسفلا ؛ لقول الله تعالى « والجروح قصاص » ولأن له حداً ينتهى اليه يمكن القصاص منه فوجب كاليدين ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

وصلانامل بالانامل لقوله تعالى (والجروح قصاص) ولأن لها مفاصل يمسلكن والانامل بالانامل لقوله تعالى (والجروح قصاص) ولأن لها مفاصل يمسلكن القصاص فيها من غير حيف فوجب فيها القصاص ، وان قطع يده من الكوع اقتص منه لانه معصل ، وان قطع من نصف الساعد فله أن يقتص من الكوع لأنه داخل في جناية يمكن القصاص فيها وياخذ المحكومة في الباقي لانه كسر عظم لا تمكن المهائلة فيه فانتقل فيه الى البدل ، وان قطع من المرفق فله أن يقتص منه لانه مغصل ، وان أراد أن يقتص من الكوع وياخذ الحكومة في الباقي لا يجوز أن يأخذ القصاص في غيره ، وان قطع يده من نصف العضد فله أن يقتص من المرفق ويأخذ الحكومة في الباقي وله أن يقتص في الكوع ويأخسن المرفق ويأخذ الحكومة في الباقي وله أن يقتص في الكوع ويأخسن المرفق ويأخذ الحكومة في الباقي وله أن يقتص في الكوع ويأخسن المرفق وأراد أن يقتص من الكوع لأن هناك يمكنه أن يقتص في الجميع في محل البائية وههنا لا يمكنه أن يقتص في موضع الجناية .

وان قطع يده من الكتف وقال أهل الخبرة: انه يمكنه أن يقتص منه من غير جائفة اقتص منه الأنه مفصل يمكن القصاص فيه من غير حيف ، وأن أراد أن يقتص من المرفق أو الكوع لم يجز لأنه يمكنه أن يقتص من محل الجناية فلا يجور أن يقتص في غيره .

وان قال أهل الخبرة انه يخاف أن يحصل به جائفة لم يجز أن يقتص فيه ، لانه لا يأمن أن يأخذ زيادة على حقه ، وله أن يقتص في الرفق ويأخذ الحكومة في الباقي لما ذكرناه ، وحكم الرجل في القصاص من مفاصلها من القدم والركبة والورك ، وما يجب فيما بينهما من الحكومات حكم اليد وقد بيناه ،

فصلل ولا تؤخذ يد صحيحة بيد شلاء ، ولا رجل صحيحة برجل شلاء لأنه ياخذ فوق حقه ، وان أراد المجنى عليه أن ياخذ الشلاء بالصحيحة نظرت فان قال اهل الخبرة أنه ان قطع لم تنسد العروق ودخل الهواء الى البدن وخيف عليه لم يجز ان يقتص منه ، لأنه ياخذ نفسا بطرف .

وان قالها: لا يخاف عليه فله أن يغتص لأنه لا يأخذ دون حقة ، فأن طلب مع القصاص الأرش لنقص الشيلل لم يكن له ، لأن الشيلاء كالصحيحة في الخاتة، وانها تنقص عنها في الصفة فلم يؤخذ الأرش للنقص مع القصاص ، كما لا يأخذ ولى السلم من الذمي مع القصاص ارشا لنقص الكفر .

وفي اخد الاشل بالاشل وجهان:

احدهما: انه يجوز لأنهما متساويان •

والثاني: لا يجوز، وهو قول أبي اسحاق ، لأن الشلل علة والعلل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق الماثلة بينهما ) .

الشوح تقطع اليد باليد والرجل بالرجل والأصابع بالأصابع والأنامل بالأنامل لقوله تعالى ( والجروح قصاص ) ولأن لها مفاصل يمكن القصاص فيها من غير حيف .

اذا ثبت هذا فان قطع أصابعه من مفاصلها فله أن يقتص • وان قطع يده من وسط الكف لأن كسر العظم لا يثبت فيه القصاص لإجماع الأمة ، فان أراد أن يقتص من الأصابع من أصولها كان له ذلك لأن الأصابع يمكن القصاص فيها •

فان قيل فكيف يضع السكين فى غير الموضع الذى وضعه الجانى عليه ؟ قلنا لأنه لا يمكن وضعها قي الموضع الذى وضعها الجانى فيه ، فاذا اقتص من الأصابع فهل له أن يأخذ حكومة فيما زاد على الأصابع من الكف؟ فيسه

وجهان ياتى بيانهما وان قطع يده من السكوع كان له ان يقتص من ذلك الموضع لأنه مفصل ، وان قطع يده من بعض الذراع فليس له أن يقتص من بعض الذراع لأنه كسر عظم وان أراد أن يقتص من الكوع ويأخذ الحكومة فيما زاد عليه كان له ذلك لأنه داخل فى الجناية يمكن القصاص فيه ، وان قطع يده من المرفق فله أن يقتص من المرفق فان أراد أن يقتص من المرفق ويأخذ الحكومة فيما زاد كان له ذلك ،

وان أراد أن يقتص من الكوع ويأخذ الحكومة فيما زاد فقد اختلف أصحابنا فيه ، فقال الشيخ أبو اسحاق : له ذلك ، لأن الجميع مفصل داخل في الجناية .

وقال ابن الصباغ فى الشامل والطبرى فى العدة: ليس له لأنه يمكنه أن يقطع من المرفق ؛ ومتى أمكنه استيفاء حقه قصاصا لم يكن له أأن يستوفى بعضه قصاصا وبعضه أرشا ؛ كما لو قطع يده من الكوع وأراد أأن يقتص من الأصابع ويأخذ الحكومة فيسا زاد فليس له ذلك لأنه يمكنه استيفاء حقه قصاصا • ا

وان قالا انه يخاف من الاقتصاص الجائفة (١) لم يكن له أن يقتص من المرفق الكتف لأنه لا يؤمن أن يأخذ زيادة على حقه ؛ فان أراد أن يقتص من المرفق ويأخذ الحكومة فيما زاد كان له ذلك ؛ وان أراد أن يقتص من الكوع ويأخذ الحكومة فيما زاد على ذلك فقال الشيخ أبو اسحاق له ذلك ، وعلى ما قال ابن الصباغ اذا قطع يده من بعض العضو وأراد أن يقتص من المرفق ليس له أن يقتص ههنا من الكوع لأنه يمكن استيفاء حقه قصاصا من المرفق، ومتى أمكنه أن يأخذ حقه قصاصا فليس له أن يستوفى بعضه قصاصا

<sup>(</sup>۱) قال في اللسان . وفي الحديث « في الجائفة ثلث الدية » هي الطمئة التي تنفذ الى الجوف ، يقال جفته اذا أصبت جسوفه وأجفته الطمئة وجفته بها • وقال ابن الأثير • والمراد بالجوف ههنا كل ما لمه قوة محيلة كالبطن والدماغ .

وبعضه أرشا ؛ وحكم الرجل اذا قطعت أصابعها أو من مفصل القدم أو الركبة أو الورك أو ما بين ذلك حكم اليد فى القصاص على ما مضى •

فَــنّوع قال الشافعي رضي الله عنه : اذا قطع يده من المفصل فتعلقت بالجلد وجب القصاص فتقطع الى أن تبقى معلقة بمثل ذلك ؛ ويسئل آهل الطب ، فان قالوا المصلحة في قطعها قطعناها ؛ وان قالوا المصلحة في تركها تركناها •

مسمالة اذا قطع من له يد صحيحة يدا شلاء لم يكن للمجنى عليه أن يقتص بل له الحكومة •

وقال داود بن على: له أن يقتص و دليلنا أن اليد الشالاء الا منفعة فيها ، وانما فيها مجرد جمال فلا يأخذ بها يدا فيها منفعة ، وان قطع من له يد شالاء يدا صحيحة فاختار المجنى عليه أن يقطع الشالاء بالصحيحة وقال الشافعى رضى الله عنه: القصاص وقال أصحابنا: يرجع الى عدلين من المسلمين من أهل الخبرة ، فان قالا: اذا قطعت هذه الشلاء لم يخف أكثر مما يخاف عليه اذا قطعت لو كانت صحيحة فللمجنى عليه أن يقتص ، وان قالا: يخاف عليه أكثر من ذلك بأن تبقى أفواه العروق منتفخة فتتخللها الجراثيم فيحدث من جراء ذلك تسمم كامل فتتلف النفس لم يكن له أن يقتص لأنه أخذ نفس بيد ، وهذا لا يجوز وهل يجوز أخذ اليد الشلاء بالرجل الشلاء ؟ فيه وجهان و

( أحدهما ) يجوز لأنهما متماثلان ( والثانى ) لا يجوز لأن الشلل علة ؛ والعلل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق المماثلة بينهما ولا يتصور الوجهان أمل الخبرة انه لا يخاف على الجانى ؛ واتخذ الأطباء أسباب الوقاية من تلوث الدم أو حدوث نزيف فيه يقضى الى وقف القلب عن النبض ؛ فاذا لم يمكن الاحتياط وخيف على الجانى فلا يجوز القصاص وجها واحدا على ما مضى في أخذ الشلاء بالصحيحة •

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصلسل ولا تؤخذ بد كاملة الأصابع بيد ناقصة الأصابع ، فأن قطع من له خمس أصابع كف من له خمس أصابع ، لم يكن للمجنى عليه أن يقتص منه لأنه ياخذ أكثر من حقه من له خمس أصابع الجانى مثل أصابعه لأنها داخلة في الجناية ويمكن استيفاء القصاص فيها - وهل يدخل أرش ما تحت الأصابع من الكف في القصاص أفيه وجهان (أحدهما) يدخل كما يدخل في ديتها (والشانى) وهو قول أبى اسحاق أنه لا يدخل بل يأخذ مع القصاص الحكومة لما تحتها ، والفسرق بين القصاص والدية أن الكف يتبع الأصابع في الدية بولا يتبعها في القصاص القصاص ولهذا أو قطع أصابعه وتآكل منها ألكف واختار الدية لم يلزمه أكثر مسن دية الأصابع ، ولو طلب القصاص قطع الأصابع وأخذ الحكومة في الكف ، وتؤخذ الدخومة في الكف ، وتؤخذ في من له اربع أصابع كف من اله خمس أصابع بيد كاملة الأصابع ، فأن قطع من له اربع أصابع كف من له خمس أصابع ، أو قطع من اله خمس أصابع المناسة أو الحكومة في المدوم الى البدل ، كما لو قطع عضوين ووجد احدهما .

فصيصل ولا يؤخذ أصلى بزائد ، فان قطع من له خمس امايع أصلية كف من له اربع أصابع أصلية واصبع زائدة لم يكن للمجنى عليه أن يقتص من الكف لانه يأخذ أكثر من حقه ، ويجوز أن يقتص من الأصابع الأصلية لانها داخلة في الجناية ، ويأخذ الحكومة في الأصبع الزائدة وما تحت الزائدة مسن الكف الدخل في حكومتها ، وهل يدخل ما تحت الأصابع التي اقتص منها في قصاصها ؟ على الوجهين ،، ويجوز أن يأخذ الزائد بالأصلى ، فان قطع من له أربع أصابع أصلية وأصبع زائدة كف من له خمس أصابع أصلية ، فللمجنى عليه أن يقتص من الكف لانه دون حقه ولا شيء له لتقصان الاصبع الزائدة ، لان الزائدة كالأصلية في الخلقة ، وإن كان لكل واحد منهما أصبع زائدة نظرت فإن لم يختلف محلهما لم يختلف محلهما بالأخرى لانهما مختلفان في أصل الخلقة ) ،

الشرح اذا كان لرجل يد لها ست أصابع فقطع كف رجل لها خمس أصابع نظرت في الأصبع الزائدة للجانى ؛ فان كانت خارجة عن عظم الكف كان للمجنى أن يقتص من كف الجانى ، لأنه يمكنه أن يأخذ مشل كفه من غير أن يتناول الازعدة وان كانت ثابتة على الكف أو ملتزقة باحدى

الأصابع أو على احدى أصابع اليد لم يكن له أأن يقتص من الكف لأنه يأخذ أكثر من حقه فيكون المجنى بالخيار بين أن يأخذ دية يده وبين أن يقتص من الأصابع الخمس اذا كانت الزائدة على ست الأصابع غير ملتزقة بواحدة منهن ولا ثابتة على احداهن () فاذا اقتص منها فهل يتبعها ما تحتها من الكف في القصاص ؟ فيه وجهان •

# (أحدهما ) يتبعها كما يتبعها في ديتها •

(والثانى) لا يتبعها ، بل يأخذ مع القصاص الحكومة ، لأن الكف تتبع الأصابع في الدية ، ولا تتبعها في القصاص ، ولهذا لو قطع أصابعه فتآكل منها الكف واختار الدية لم ينزمه أكثر من دية الأصابع ، ولو طلب القصاص قطعت الأصابع وأخذ الحكومة في الكف ، وان كانت الأصبع الزائدة ثابتة على أنملة من الأصابع الخمس ، فليس للمجنى عليه أن يقتص من الكف ، وله أن يقتص من الأصابع التي ليس عليها الزائدة ،

وأما الأصبع التي عليها الزائدة \_ فان كانت على الأنملة العليا لم يكن له أن يقتص منها ؛ وان كانت على الوسطى فله أن يقتص من الأنملة العليا ؛ ويجب له تلث دية أصبع ، وان كانت على الأنملة السفلى فله أن يقتص من الأنملتين العلويتين وله ثلث دية أصبع ويتبعها ما تحتها من الكف ، وهل يتبع ما تحت الأصابع الأربع ما تحتها من الكف في القصاص ؟ على الوجهين

وان قطع من له خمس أصابع كف يد لها أربع أصابع لم يكن له أن يقتص من الكف لأنه يأخذ أكثر من حقه ، وله أن يقتص من أصابع الجانى الأربع المماثلة لأصابعه المقطوعة ، وهل يتبعها ما تحتها من الكف فى القصاص ؟ أو يجب له مع ذلك حكومة ؟ على الوجهين •

فرع اذا كان لرجل كف فيه خمس أصابع أصلية فقطع كف يد فيه أربع أصابع أصلية وأصبع زائدة ، وانما يحكم بأنها إزائدة اذا كانت مائلة عن بقية الإصابع ضعيفة ، فليس للمجنى عليه أن يقتص من كف الجانى لأنه ليس له أن يأخذ أكمل من يده ، فان اختار الأرش كان له دية الأربع

الأصابع الأصلية وحكومة فى الزائدة وان أراد أن يقتص من الأربع الأصابع الأصلية كان له ذلك وأخذ مع ذلك حكومة فى الزائدة ويتبعها ما تخته من الكف فى الحكومة وهل يتبع ما تحت الأصابع الأصلية ما تحتها من الكف فى القصاص ؟ أو يجب له فيه حكومة ؟ على الوجهين • وان قطع كفا له خمس أصابع أصلية ويد القاطع لها أربع أصابع أصلية وأصبع زائدة فان اختدار المجنى عليه أن يقطع كف الجانى كان له ذلك ؛ لأنه أنقص من كفه •

قال المزنى فى جامعه: انسا يجوز له ذلك اذا كانت الزائدة فى محل الأصلية ، فأما اذا كانت فى غير محلها فليس له أخذها وهذا صحيح وكذلك اذا كانت الزائدة الكثر أنامل لم يؤخذ بالأصلية ، وان قطع يدا وعليها أصبع زائدة وللقاطع يد عليها أصبع زائدة فان اتفق محل الزائدتين وقدرهما كان للمجنى عليه أن يقتص من الكف لتساويهما ، وان اختلفا فى المحل لم يكن له أن يقتص من الكف لأنه يأخذ أكثر من حقه ، وان كانت أقل أنامل كان له أن يقتص ويأخذ فى الزيادة الحكومة ،

وبكل ما قلنا قال العلماء كافة الا ما ذكرناه من خلاف داود بن على .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل وان قطع من له يد صحيحة كف رجل له أصبعان شلاوان لم يقتص منه في الكف لانه يأخذ كاملا بناقص ويجوز أن يقتص في الأصلاب الثلاث الصحيحة لانها مساوية لاصابعه ويأخذ الحكومة في الشلاوين لانه لا يجد ما يأخذ به ويدخل في حكومة الشلاوين أرش ما تحتهما من الكف وهل يدخل أرش ما تحت الثلاثة في قصاصها ؟ على الوجهين .

فصسل ولا تؤخذ يد ذات اظفار بيد لا اظفار لها لان اليد بلا اظفار ناقصة فلا يؤخذ بها يد كاملة وتؤخذ يد لا اظفار لها بيد لها اظفار لاته ياخسد بعض حقة .

فصــل فان قطع أصبع رجل فتاكل منه الكف وجب القصاص في الأصبع ، لأنه اللغه بجناية عمد ، ولا يجب في الكف ، لانه لم يتلفه بجناية عمد لان العمد فيه أن يباشره بالاتلاف ولم يوجد ذلك ويجب عليه دية كل

أصبع من الأصابع لأنها تلفت بسبب جنايته ويدخل في دية كل أصــــبع أرش ما تحته من الكف لأن الكف تأبع للأصابع في الدية وهل يدخل ما تحت الأصابع التي اقتص منها في قصاصها ؟ على الوجهين ) •

النعرح اذا قطع كفا له ثلاث أصابع صحيحة وأصبعان شلاوان وكان كف القاطع صحيحة الأصابع فليس للمجنى عليه أن يقتص من الكف لأنه يأخذ ألكمل من يده ؛ وان رضى الجانى بذلك لم يجز لأن القصاص لم يجب فيها فلم يجز بالبدل كما لو قتل حر عبداً ورضى أن يقتل به • وللمجنى عليه أن يقتص من الأصابع الثلاث الصحيحة ؛ فاذا اقتص منها فهل يتبعها ما تحتها من الكف في القصاص ؟ أو تجب فيها الحكومة ؟ فيه وجهان •

وأما الأصبعان الشلاوان فله فيهما حكومة ، وان كانت كف المقطوع صحيحة الأصابع وكف القاطع فيها أصبعان شلاوان فالمجنى عليه بالخيار بين أن يأخذ دية يده وبين أن يقتص من كف الجانى ؛ لأنها أنقص من كفه ؛ ولا شيء للمجنى عليه لنقصان كف الجانى بالشلل ؛ أما اذا اختار الدية فله دية يده لا نعلم فيه خلافا لأنه عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالقصاص فكانت له الدية كما لو لم يكن للقاطع يد ، وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأحمد .

وان قطع كف له خمس أصابع وكف القاطع فيها ثلاث أصابع لا غير وأصبعان مفقودان فللمجنى عليه أن يقتص من كف الجانى ويأخذ منه دية الأصبعين •

وقال أبو حنيفة: هو بالخيار بين أن يأخذ دية يده وبين أن يقتص من يد الجانى ولا شيء له ، دليلنا قوله تعالى ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) ويد الجانى ليست مثل يد المجنى عليه ، ولأنه استوفى بعض حقه فكان له أرش ما لم يستوفه كما لو قطع له أصبعين ولم يجد له الا واحدة .

ف حرع وان قطع ذو يد لها أظفار يد من لا أظفار له لم يجز القصاص لأن الكاملة لا تؤخذ بالناقصة ؛ فان سقطت أظافره قطعت ولو لم

يكن لواحد منهما أظافر حالة القطع يقتص منه ، فلو نبت للقاطع أظافر قبل أن يقتص منه لا يقتص لطروء الزيادة ويجوز أن يأخذ البد التي لا أظف رلها بالبد التي لها أظفار ؛ لأنها أنقص من يده .

وان قطع أنملة لها طرفان \_ فان كانت أنبلة القاطع لها عرفان من تلك الأصبع بتلك اليد فللمجنى عليه قطعها لأنها مثل حقه ، وان كانت أأنملة القاطع لها طرف واحد فللمجنى عليه أرش الأنملة ، فان قال المجنى عليه أنا أصبر على القصاص الى أن تسقط الأنملة الزائدة وأقتص فى الأصلية \_ كان له ذلك ، لأن له تأخير القصاص • هذا ترتيب البعداديين كما أفاده صاحب البيان أ

وقال المسعودي ان علمت الأصلية منهما قطعت احداهما ويغرم الجاني التقاوت ما بين سدس دية أصبع وثلثها .

وان قطع أنملة من سبابة رجل وقطع الأنملة الوسطى من تلك الأصبع من رجل آخر – فان حاء المجنى عليهما – قطعت العليا لضاحب العليا وقطعت الوسطى لصاحب الوسطى ، وان جاء صاحب الوسطى أولا وطلب القصاص لم يكن له ذلك ، لأنه لا يمكن قطعها من غير قطع العليا ، ويكون بالخيار بين أن يأخذ دية الأنملة وبين أن يصبر الى أن يقتص صاحب العليا لو سقط بأكلة – وهى ما تسمى بالغنغرينة – وهكذا أن عفا صاحب العليا عن القود ونم يقطع الأنملة العليا من انسان لكن قطع الأنملة الوسطى من رجل وجاء صاحب الوسطى يطلب النقصان وللجاني الأنملة العليا والوسطى ، فللمجنى عليه أن يصبر الى أن تقطع العليا أو تسقط ثم يقتص من الوسطى ٠

وقال أبو حنيفة إلا قصاص له لأنه حين قطعها لم يجب القصاص عليه فيها لتعذر استيفائها ، فاذا لم تجب حال الجناية لم تجب بعد ذلك و دليانا أن القصاص انما تعذر لمتصل به ، فاذا زال ذلك المتصل كان له استيقاء القصاص كما لو قتلت حامل غيرها ثم ولدت \_ فان لم يصبر صاحب الوسطى وقطع الوسطى والعليا فقد فعل ما لا يجوز له على المقتص منه الوسطى وقطع الوسطى والعليا فقد فعل ما لا يجوز له على المقتص منه

ويجب عليه دينها ، وقد استوفى القصاص فى الوسطى ، فان قطع العليا من الصبع بزيد ، وقطع العليا والوسطى من تلك الأصبع من عمرو ، فان حضرا معا وطلب القصاص اقتص زيد من العليا لأنه أسبق واقتص عمرو من الوسطى وأخذ دية العليا ، وكذلك ان حضر زيد وحده فله أن يقتص من العليا ، وان حضر عمرو فليس له أن يقتص لأن حق زيد تعلق فى العليا قبله ، وان خالف واقتص من العليا والوسطى فقد أساء بذلك ، ولكنه يصيع مستوفيا لحقه ، ويكون لزيد دية الأنملة العليا على الجانى ،

ف أصبع فله أربعة أحوال :

أحدها: أن يقطع من له ثلاث أنامل أنملة من الأربع فلا قصاص عليه و ون قطع أنملتين من الأربع قطع من الجانى أنملة ويغرم الجانى التفاوت فيما بين النصف والثلث من دية الأصبع ؛ وان قطع له ثلاث أنامل قطع منه أنملتين ويغرم ما بين ثلثى دية أصبع وبين ثلاثة ارباع ديتها ، وان قطع له أربع أنامل قطعت أنامل القاطع الثلاث ووجب عليه مع ذلك زيادة حكومة ، فأما اذا كان للقاطع أربع أنامل وللمقطوع ثلاث أنامل فله ثلاث أحوال ؛ ان قطعت أنملة منه قطعت أنملة منه ويغرم الجانى ما بين ثلث دية أصبع وبين ربعها ؛ وهو خمسة أسداس بعير ؛ وان قطع أنملتين قطع منه أنملتين ويغرم التقاوت بين نصف دية الأصبع والن قطع أنملتين قطع منه أنملتين ويغرم أنامل ويغرم التفاوت بين ثلاثة أرباع دية الأصبع وجميع ديتها وهدو بعيران ونصف حد فعلى هذا لو بادر فقطع أصبعه عزر ولا شيء عليه من الدية ، وفيه وجه أن له قطع أصبعه بخلاف اليد التي لها ست أصابع ، لأن الله الزيادة ظاهرة في منفصلات كاليدين ،

مسكالة اذا قطع أصبع رجل فتآكل منها الكف وسقط فللمجنى عليه القصاص للأصبع المقطوعة وله دية الأصابع الأربع وما تحت الأصابع التي اقتص فيها ؟ هل الأوبع من الكف يتبعها في الدية وما تحت الأصابع التي اقتص فيها ؟ هل

يتبعها في القصاص أو يجب له حكومة ؟ فيه وجهان • هــذا مذهبنا وقال أبو حنيفة : لا يجب له القصاص في الأصبع المقطوعة •

دليلنا قوله تعالى (والجروح قصاص) وقوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقد اعتدى بقطع الأصبع فوجب أن يقطع منه ولأنها جناية لو لم يستوجب فيها القصاص فوجب إذا سرت الى الاقتصاص فيه أن لا يسقط القصاص كالمرأة اذا قطعت يد المرأة فأسقطت جنينا فلا يسقط القصاص في اليد و

فرع قال القطال: لو كان له قدمان على ساق واحدة يمشى عليها أو يمشى على احداهما والأخرى زائلة عن سنن منبت القدم فقطعها رجل له قدم قطعت رجله وطولب بحكومة للزيادة ، وان قطع احداهما فان قطع الزائدة \_ فعليه حكومة ، وان استويا فى المنبت وكان يمشى عليها فقى المقطوعة ربع الدية وزيادة حكومة ، وان كان الجانى هـ و صاحب القدمين \_ فان عرفنا الزائدة من الأصلية وأمكن قطعها من غير أن تنلف الزائدة \_ قطعت وان لم تعرف أو عرفت ، ولا يمكن قطعها الا باتلاف الأخرى لم تقطع وعليه دية الرجل المقطوعة .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصيصل وتؤخذ الاليتان بالاليتين وهما الناتئتان بين الظهر والفخد، وقال بعض أصحابنا : لا تؤخذ ، وهو قول المزنى رحمه الله عليه لانه لحم متصل بلحم فاشبه لحم الفخذ ، والمذهب الآول لقوله تعالى ( والجروح قصاص ) ولانهما ينتهيان الى جد فاصل فوجب فيهما القصاص كاليدين .

قصسل ويقطع الذكر بالذكر لقوله تعالى ( والجروح قصساص ) ولانه ينتهى الى حد فاصل يمكن القصاص فيه مسن غير حيف فوجب فيسه القصاص ويؤخذ بعضه تبعضه •

وقال أبو اسحاق: لا يؤخذ بعضه ببعض كما قال في اللسان والذهب الأول لانه اذا أمكن القصاص في جميعه أمكن في بعضه ، ويؤخذ ذكر الفحل بذكسر الخصى لانه كذكر الفحل في الجماع وعدم الانزال لمعنى في غيره ، ويقطع الأغلف

بالمختون لانه يزيد على المختون بجلدة يستحق ازالتها بالختان ، ولا يؤخسند صحيح باشل لان الاشل ناقص بالشلل فلا يؤخذ به كامل .

فصـــل ويقطع الانثيان بالانثيين لقوله تعالى ( والجروح قصاص ) ولانه ينتهى الى حد فاصل يمكن القصاص فيه فوجب فيه القصاص • فان قطع احدى الانثيين وقال أهل الخبرة: أنه يمكن أخذها من غير اللاف الاخرى اقتص منه ، وان قالواً: أنه يؤدى قطمها إلى اللاف الاخرى لم يقتص منه ، لانه يقتص من أبشين بواحدة ) •

النسرح قول المصنف رضى الله عنه « وتؤخذ الاليتان بالاليتين » وهما اللحمان النائتان بين الظهر والفخذين وقد صفهما الله تعمالى كالمحدتين لحماية ما تحتهما من مفاصل الفخذ والحقو وفتحة الدير وعجب الذب ومنبت مفرات الظهرية ، وهما كالمقعد بعتمد عليهما الإنسان في قعوده فتبارك الله أحسن الخالقين ، فكان على من حرم أخاه هذه النعمة أن يحرم منها قصاصا ، هذه ومن اصحابنا من قال : لا تؤخذ ، وهو قول المزنى لأنه لمحم متصل بلحم فأشبه الفخذين ، والمذهب الأول لأنهما ينتهيان الى حد فاصل فهما كاليدين والمناهم المناهم المناهما كالبدين والمناهم المناهم ال

مسالة يقطع الذكر بالذكر لقوله تعالى « والجروح قصاص » ولأنه عضو ينتهى الى مفصل فوجب فيه قصاص كاليد •

اذا ثبت هذا فيقطع ذكر الرجل بذكر الصبى، ويقطع ذكر الشاب بذكر الشيخ لأن كل عضو جرى القصاص فيه بين الرجل والرجل جرى فيه القصاص بين الصبى والرجل كاليد والرجل ، ويقطع ذكر الفحل بذكر الخصى والعنين ، وقال مالك وأحمد رضى الله عنهما : لا يقطع به •

ولنا أنهما متساويان فى السلامة ، وانما عدم الإنزال والجماع لمعنى فى غيره فلم يمنع القصاص ، كأذن السميع بأذن الأصم ، ولا يقطع الذكر الصحيح بالذكر الأشل لأنه لا يساويه ، مثل أن كان لا ينمو صاحبه فبقى كما هو ، فلو شل وصاحبه فى العاشرة من عمره لوقف نموه ولا ينتصب ولا يجامع وقد تنسد فتحته فلا يبول ويعمل له الأطباء فتحة أخرى يبول منها فمثل هذا لا يقطع به ذكر سليم ، وان قطع بعض ذكره اقتص منه .

وقال أبو استحاق لا يقتص منه كما قال فى اللسان ، والأول أصح ؛ لأنه اذا أمكن فى جميعه أمكن فى بعضه ، فعلى هذا يعتبر المقطوع بالحد كالنصف والثلث والربع كما قلنا فى الأذن والأنف .

قال الشافعي: ويقاد ذكر الأغلف بذكر المختون ، كما تقطع اليد السمينة بالهزولة ولأن تلك الجلدة مستحقة بالقطع فلا يمنع من القصاص .

فرع وال قطع أنسيه اقتص منه لقوله تعالى « والجروح قصاص » ولأنه طرف يمكن اعتبار المماطة فى أخذ القصاص به فشابه سائر الأطراف ، فإن قطع الحدى أنسيه قال الشافعي رضى الله عنه : سألت أهل الخبرة في فان قالوا : يمكن أن يقتص من احدى البيضتين من القاطع ولا تتلف الأخرى في اقتص منه ، وإن قيل تتلف الأخرى لم يقتص منه لأنه لا يجوز ألخذ اثنيين بواحدة ويجب له نصف الدية ؛ وهل يتبعها جلدتها أو تفرد بحكم ؟ فيه وجمان حكاهما فى الفروع ٠

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل فصل واختلف اصحابنا في الشفرين ، فمنهم من قال : لا قصاص فيهما ، وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله لأنه لحم وليس له مفصل ينتهي اليه فلم يجب فيه القصاص كلحم الفخذ ، ومنهم من قال يجب فيه القصاص ، وهو المنصوص في الأم ، لأنهما لحمان محيطان بالفرج مسن الجانبين يعرف انتهاؤهما فوجب فيهما القصاص ،

فصل وان قطع رجل ذكر خنثى مشكل وانثيبه وسفريه وطلب حقه قبل أن يتبين حاله أنه ذكر أو أنثى نظرت فأن طلب القصاص لم يسكن له لجواز أن يكون أمراة فلا يجب لها عليه في شيء من ذلك قصاص ، وأن طلب المال نظرت فأن عفا عن القصاص أعطى أقل حقيه وهو حق أمرأة ، فيعطى دية عن الشغرين وحكومة في الذكر والانثيبن ، فأن بأن أنه أمرأة فقد استوفت حسن حقها وأن بأن أنه رجل أمم له الباقى من دية الذكر والانثيبن وحكومة عسن الشغرين ، فأن لم يعف عن القصاص وقف القصاص ألى أن يتبين لأنه يجوز أن يكون أمرأة فلا يجب عليه القصاص .

وأما المال ففيه وجهان ( تُحدهما ) وهو قول أبي على بن أبي هريرة أنه لا يعطى لان دفع المال لا يجب مع القود وهو مطالب بالقود فسقطت المطالبة بالمال . ( والوجه الثاني ) وهو قول آتش اصحابنا بأنه يعطى أقل ما يستحق مع القود لانه يستحق الملك عفوا عن مع القود لانه يستحق الملك عفوا عن الفود فيعطى حكومة في الشفرين ويوقف القود في الذكر والانثيين .

وقال ألقاضى أبو حامد المروروذى في جامعه: يعطى دية الشفرين ، هذا خطأ ، لأنه ربها بأن أنه رجل فيجب الأود في الذكر والأنثيين ، والحكومة في الشفرين ) .

الشرح هذا البحث قائم على سؤال: هل يجب القصاص فى الشفرين ؟ وهما اللحم المحيط بالفرج ، فيه وجهان (أحدهما) يجب ، لقوله تعالى « والمجروح قصاص » ولأنهما لحمان محيطان بالفرج من الجنبين يعرف التهاؤهما فوجب فيهما القصاص (والثانى) لا يجب ، وهو قول الشيخ أبى حامد لأنه لحم وليس له مفصل ينتهى اليه فلم يجب فيه القصاص كلحم الفخذ ، والأول هو المنصوص في الأم ،

فرع اذا قطع قاطع ذكر خنثي مشكل وأتشيه وشفريه فلا يخلو القاطع اما أن يكون رجلا آو امرأة خنثي مشكلا — فإن كان القاطع رجلا — لم يجب عليه القصاص في الحال لجواز أن يكون الخنثي امرأة والذكر والانتيان فيه زائدات ، فلا تؤخذ الأصليان بالزائدين ، وقيل له : أنت بالخيار بين أن تصبر اللي أن يبين حالك فيجب لك القصاص ان بان أنك رجل ؛ وبين أن تعفو و تأخد المال ، فإن قال : أعطوني ما وجب لي من المال ظرت — فإن عفا عن القصاص في الذكر والأنتيين ؛ أو لم يكن للجاني ذكر ولا أنتيان أن كانا قد قطعا ، قال أصحابنا البغداديون : فانه يعطى دية الشفرين ، وحكم الذكر والأنتيين لا يبنغ دينها لأنه يستحق ذلك بيقين ويشك في الزيادة ،

وان قال: الا أقف ولا أعفو عن القصاص وطلب المال فهل يعطى شيئا ، فيه وجهان: قال أبو على بن أبى هريرة • لايعطى لأنه مطالب بالقود ، وقال أكثر أصحابنا: يعطى ، ولا يجوز أن يأخذ المال وهو مطالب بالقود • وقال أكثر أصحابنا: يعطى ،

وهو الأصح لأنه يستحقه بيقين ، فاذا قلنا بهذا فكم القيدر الذي يعطى ؟ اختلف أصحابنا فيه فقال القفال: يعطى حكومة فى الشيفرين لأنه يستحق ذلك بيقين وقال القياضى أبو حامد: يعطى دية الشيفرين ، لأنا لا تتوهم وجوب القصاص فيهما ، ومن أصحابنا الحراسانيين من قال: يعطى افل الحكومتين في آلة الرجال وآلة النساء ، لأن ذلك هو اليقين ، ومن أصحابنا من قال: يعطى الحكومة فى الذي قطعه آخر ، والأول أصح ،

وان كان القاطع امرأة ـ فان قلنا بقول الشيخ أبي حامد وأنه لا فصاص في الشفرين ـ فانا لا نتوهم وجوب القصاص ، فيعطى حكومة فى آله الرجل وحكومة فى آلة النساء ، فان بان رجلا تمم له دية الدكر والأنثيين وحكومة الشغرين ، وان بان امرأة تمم له دية الشهرين وحكومة للذكر والأنثيين ، وان قلنا بالمنصوص وأنه يجب القصاص فيهما فانه لا يجب للخنتى القصاص فى الحال لجواز ان يكون رجلا فلا يجب القصاص على المراه قد العرج الزائد ، فان طلب المال نظرت ـ فان عفا عن القصاص أو لم يعف ولمن ليس لعقاطعة شهراوان فعلى قول البغداديين من أصحابنا يعطى دية الشهرين وحكومة عن الذكر والأنشيين فان بان امرأة فقد استوفت حقها وان بان رجلا تمم له دية الذكر ودية الأنشيين وحكومة الشفرين ، وعلى قول الخراسايين يعطى حكومة للشفرين وحكومة الشفرين ، وعلى قول الخراسايين يعطى حكومة للشفرين وحكومة الشفرين ، وعلى قول الخراسايين يعطى حكومة للشفرين وحكومة الذكر والأنشيين ،

وان لم يعف عن القصاص وكان للقاطعة شفرنان فعلى فون بي على بن أبي هريرة لا يعطى وعلى قول أكثر أصحابنا يعطى ، فذا قلن بهذا فكم يعطى ؟ وعلى قول القفال يعطى حكومة في الذكر والأنثيين وعلى قول القاضى أبي حامد يعطى دية الذكر والأنثيين ، وعلى قول بعض أصحابنا الخراسانيين يعطى أقل الحكومتين في آلة الرجال وآلة النساء ، وان كان القاطع خنثى مشكلا فانه لا يجب القصاص في الحال لأنا لا نتيقن عين الرائدة من الإليتين فيهما ولا عين الأصلى ، فلو أوجبيا القصاص في الحال لم نأمن أن يأخذ أصليا بزائد وذلك لا يجوز ، فإن طلب حقه من المال نظرت \_ فإن عفا عن القصاص لأنه أصحابنا البغداديون ، أعطى دية الشفرين وحكومة للذكر والاليتين لأنه يستحق ذلك بيقين أه

وقال الخراسانيون: يعطى الحكومة فى الذكر والأنثيين والشفرين ؛ وان لم يعف عن القصاص فهل يعطى شيئاً ؟ ان قلنا بقول على بن أبى هريرة لا يعطى شيئاً اذا كان القاطع رجلا أو امرأة فههنا أاولى أن لا يعطى • وان فلنا هناك يعطى فها هنا وجهان:

( احدهما ) لا يعطى وهو قول القفال لأن القصاص متوهم فى جميـــع الآلات .

( والثاني ) يعطى أقل الحكومتين في آلة الرجال والنساء ؛ والصحيح أنه لا يعطى شيئاً .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وما وجب فيه القصاص من الأعضاء وجب فيه القصاص ، وان اختلف العضوان في الصغر والكبر الطول والقصر الصـحة والمرض لأنا لو اعتبرنا المساواة في هذه المعاني وسقط القصاص في الأعضاء ، لأنه لا يكاد أن يتفق العضوان في هذه الصفات فسقط اعتبارها .

فصلل وما انقسم من آلاعضاء الى يمين ويساد كالعين واليسد وغيرهما لم تؤخذ اليمين فيه باليساد ولا اليساد باليمين ، وما انقسم الى اعلى واسفل كالشفة والجفن لم يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسسفل بالاءلى ، ولا تؤخذ سن بسن غيها ولا أصبع بأصبع غيها ولا أنهلة بأنهلة غيها لانها جوارح مختلفة المنافع والاماكن فلم يؤخذ بعضها ببعض ، كالعين بالانف واليد بالرجل وما لا يؤخذ بعضه ببعض مما ذكرناه لا يؤخذ، وان رضي الجاني والمجنى عليه ، وكذلك ما لا يؤخذ من الأعضاء الكاملة بالأعضاء الناقصة ، كالمسين الصحيحة بالقائمة ، واليد الصحيحة بالشلاء ، لا يؤخذ وان رضي الجاني والمجنى عليه بأخذها ، لأن الدماء لا تستباح بالاباحة ،

فصـــل وان جنى على رجل جناية يجب فيها القصاص ثم قتــله وجب القصاص في على واحدة منهــما ، فوجب القصاص فيهما عند الاجتماع كقطع اليد والرجل ) .

الشرح كل عضو وجب فيه القصاص فانه يجب فيه ۽ وان

اختلف العصوان فى الصغر والكبر ، والصحة والمرض ، والسمن والهزال ، لقوله تعالى ( والعين بالعين والأذن بالآذن والسن بالسن ) ولم يفرق ؛ ولأنا لو اعتبرنا هذه الأشياء لشق وضاق فسقط اعتباره كما سقط اعتبار ذلك فى النفس . وما كان من الأعضاء منقسما الى يمين ويسار دلعينين والأذنين واليدين والرجلين لا يجهوز الخد اليمنى منه باليسرى ولا اليسرى منه باليسرى وقال ابن شبرمة : يجوز .

ولنا أن كل واحد منهما يختص باسم ينفرد به فلا يؤخذ بغيره ، كما لا يؤخذ اليد بالرجل ، وكذا ألا يؤخذ الجفن الأعلى بالجفن الأسفل ، ولا العكس ، وكذلك الشفان مثله ، ولا يؤخذ سن بسن غيرها ، ولا أصبع بأصبع عيرها ، ولا أنملة بأنملة غيرها ، كما لا يؤخذ نفس بجناية نفس غيرها ، ولا يؤخذ أى شيء من ذلك وأن رضى كل من الجاني والمجنى عليه ، وكذلك اذا رضى الجاني والمجنى عليه ، وكذلك يجز لأن الدماء لا تستباح بالإباحة .

مساله اذا قطع يد رجل ثم عاد فقتله كان له آن يقطع يده تم يقتله : وبه قال أبو حنيفة • وقال أبو يوسف ومحمد : ليس له الا القتل • دليلنا فوله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهذا قد اعتدى بقطع الله فلم يمنع من قطع يده ، ولأنهما جنايتان يجب القصاص فى كل واحدة منهما اذا انفردت فوجب القصاص فيهما عند الاجتماع كقطع الله والرجل •

## قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل وان قتل واحد جماعة أو قطع عضوا من جماعة لم تتداخل حقوقهم لأنها حقوق مقصودة لآدميين فلم تتداخل كالديون، فان قتل أو قطع واحد اقتص منه للأول، لأن له مزية بالسبق، وان سقط حتق الأول بالعفو اقتص للثاني، وان سقط حق الثاني اقتص للثالث، وعلى هذا واذا افتص منه لواحد بعينه تعين حق الباقين في الدية، لأنه فاتهم القود بغير رضاهم، فانتقل حقهم إلى الدية، كما لو مات القاتل أو زال طرفه، وان

قتلهم او قطعهم دفعة واحدة او اشكل الحال اقرع بينهسم فهن خرجت له القرعة اقتص له لانه لا مزية لبعضهم على بعض فقدم بالقرعة كما قلنا فيسهن أراد السفر ببعض نسائه ، فلن خرجت القرعة أواحد فعفا عن حقه أعيست القرعة للباقين لتساويهم وان ثبت القصاص لواحد منهم بالسبق أو بالقرعة فبدر غيره واقتص صار مستوفيا لحقه ، وان أساء في التقدم على من هو أحق منه ، كما قلنا فيهن قتل مرتدا بفي اذن الامام أنه يصبر مستوفيا لقتسسل الردة ، وان أساء في الافتيات على الامام ، وأن قتل رجل جماعة في المحادبة ففيه وجهان (احدهما) أن حكمه حكم ما لو قتلهم في غير المحادبة (والثاني) أنه يقتل بالجميع لأن قتل المحاربة لحق الله تعالى ، ولهذا لا يسقط بالعفو فتداخل كحدود الله تعالى ،

فصلل وان قطع يد رجل وقتل آخر قطع للمقطوع ثم قتل للمقتول تقدم القطع او تأخر، لأنا أذا قدمنا القتل سقط حق المقطوع ، وإذا قدمنا القتل سقط حق المقطوع ، وإذا قدمنا القطع لم يسقط حق المقتول ، وإذا أمكن الجمع بين الحقين من غير نقص لم يجز اسقاط احدهما ، ويخالف أذا قتل أثنين لأنه لا ياكن أيفاء الحقين فقدم السابق ، وإن قطع أصبعاً من يمين رجل ثم قطع يمين آخر قطع الأصبع للأول ثم قطعت اليد للثاني ويدفع أليه أرش الأصبع ، ويخالف أذا قطع ثم قتل حيث قلنا : أنه يقطع الأول وبقتل للثاني ولا يازمه لنقصان اليد شيء لأن النفس لا تنقص بنقصان اليد ، ولهذا يقتل صحيح أليد بمقطوع اليد ، واليد تنقص بنقصان الأصبع ، ولهذا لا تقطع اليد الصحيحة بيد ناقصة الأصابع .

وان قطع يمين رجل ثم قطع اصبعاً من يد رجل آخر قطعت يمينه للأول لأن حقه سابق ، ويخالف أذا قتل رجل ثم قطع يد آخر حيث اخرنا القتل ، وان كان سابقاً ، لأن هناك يمكن إيفاء الحقين من غير نقص يدخل على ولى القتول بقطع اليد ، وههنا يدخل النقص على صاحب اليد بنقصان الاصبع .

فصيلً وان قتل رجلا وارتد ، أو قطع يمين رجل وسرق ، قدم حق الآدمي من القتل والقطع ؛ وسقط حق الله تعالى ، لأن حق الآدمي مبئى على التشديد ، فدم على حق الله تعالى ) .

الشرح اذا قتل واحد جماعة قتل بواحد وأخذ الباقون الدية ، وقال أبو حنيفة ومالك : يقتل بالجماعة ـ فان بادر واحد وقتله ـ سقط حق الباقين وبه قال أصحابنا الخراسانيون .

وقال أحمد رحمه الله : ان طلبوا القصاص قتـــل لجماعتهم ؛ وان طلب

بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص وأعطى الدية من طلبها وقال عثمان البتى: يقتل بجماعتهم ثم يعطون الدية فى باقيهم فيقسمونها بينهم ، مثل أن يقدل عشرة ، فانه يقدل ويعطون تسمع ديات ويفسمونها بين العشرة و دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين أن أحبوا قتلوا ، وأن أحبوا أخذوا الدية » ولأنه حقوق مقصودة لآدميين يمكن استيفاؤها فوجب أن لا يتداخل كالديون وقوق مقصودة لآدميين يمكن استيفاؤها فوجب أن لا يتداخل كالديون و

وقولنا مقصودة احتراز من آجال الدين • وقولنا الآدميين احتراز من حقوق الله تعالى وهي الحدود في الزنا وشرب الخمر •

اذا ثبت هذا فان قتل واحداً بعد واحد اقتص للأول ، فان عفا الأول اقتص للثانى ، وان عفا الثانى اقتص للثانى ، وان كن ولى الأول غائبا أو صغيراً انتظر قدوم الغائب وبلوغ الصغير ، وان قتلهم دفعة واحدة بأن هدم عليهم بيئا أو جرحهم فماتوا معا أقرع بينهم ، فمن خرجت له القرعة قتل به وكان للباقين الدية ، وقال بعض أصحابنا الخراسانيين : يقتل بالجميع ويرجع كل واحد من الأولياء بحصته من الدية ، وان قتلهم واحداً بعد واحد الا أنه أشكل الأول منهم فان أقر القاتل لأحدهم أنه الأول قبل اقراره وقتل به ، وان لم يقر أقرعنا بينهم للستواء حقوقهم ، فان بادر أحدهم وقتله فقد استوفى حقه وانتقل حق الباقين الى الدية ،

وحكى الخراسانيون من أصحابنا آنه اذا قتل واحدا بعد واحد ، وكان ولى الأول غائبة أو مجنون أاو صغيراً قولين : (أحدهما) يستوفى ولى الثانى والثانى لا يستوفى بل ينظر حضور الغائب وافاقة المجنون وبلوغ الصغير ، وان قتل جماعة فى قطع الطريق وقلنا بالمشهور من المذهب انه يقتل بواحد فى غير قطع الطريق فهاهنا وجهان ، وحكاهما الخراسانيون قولين (أحدهما) حكمه حكم ما لو قتلهم فى غير قطع الطريق لما ذكرناه هناك (والثانى) يقتل بالجميع ولا شىء للباقين لأنه يقتل حداً ، بدليل أنه لا يصح العفو فيه ، وان قطع عضوا من جماعة فحكمه حكم ما لو قتل جماعة على ما مضى ،

مسمللة وان قطع يد رجل وقتل آخر ، قطعت يده للمقطوع ثم قتل للمقتول سواء تقدم قطع اليد أو تأخر ؛ وبه قال أبو حنيفة وأحمد ؛ وقال مالك يقتل للمقتول ولا تقطع يده للمقطوع ، دليلنا قوله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين ) الآية .

فأخبر أن النفس تؤخذ بالنفس والطرف بالطرف ، فمن قال غير هذا فقد خالف الآية ، ولأنهما جنايتان على شخصين فلا يتداخلان كما لو قطع يدى رجلين ، وانما قدمنا القطع ههنا ، وان كان متأخرا لأنه يمكن ايفاء الحقين من غير نقص على أحدهما ، ومتى أمكن ايفاء الحقين لم يجز اسقاط أحدهما ، وان قطع أصبعا من يمين رجل ثم قطع يمين آخر قطعت أصبعه للأول ، ثم قطعت يده للثاني ولزمه أن يغرم للثاني دية أصبعه التي لم يقتص منها ، ويخالف اذا قتل رجل مقطوع اليد لرجل غير مقطوع اليد \_ فانه لا يغرم شيئا له \_ لأن اليد تنقص بنقصان الأصبع ، ولهذا لا تؤخذ يد كاملة الأصابع بيد ناقصة الأصابع والنفس لا تنقص بنقصان اليد ، ولهذا يقتل من له يدان بمن له يد واحدة ، وان قطع يمين رجل ثم قطع أصبعاً من يمين آخر قطعت يمينه للأول ، وأخذ الآخر دية أصبعه المقطوعة ، ويخالف اذا قطع يمين رجل ثم قتل آخر حيث قلنا : يقدم القطع وان كان متأخراً ، لأن اليد تنقص بنقصان اليد ،

فصـــل اذا قتل رجلا وارتد أو قطع يمين رجل وسرق ، قــدم حق الآدمى من القتل والقطع لأنه مبنى على التشديد ، وحق الله مبنى على المسامحة ، والله تعالى أعلم ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى (باب استيفاء القصاص)

( من ورث المال ورث الدية ، لما روى الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر رضى الله عنه يقول : لا ترث المراة من دية زوجها ، حتى قال له الضحاك ابن قيس : كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ورث امرأة السسيم

الضبابي من دية زوجها ، فرجع عمر رضي الله عنه عن ذلك ) ويقضى من الدية دينه وينفذ منها وصيته

وقال أبو ثور : لا يقضى منها الدين ولا ينفذ منها الوصية ، لأنها تجب بعد الموت ، والمذهب الأول ، لأنه مال يملكه الوارث من جهته فقضى منه دينسه ، ونفذت منه وصيتة كسائر أمواله ، ومن ورث المال ورث القصاص ، والدليل ليه ما روى أبو شريح الكمبي (( أن راسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذل وأنا والله عاقله ، فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين ان احبوا قتلوا وان أحبوا اخذوا الدية

وان قطع مسلم طرف مسلم ثم ارتد ومات في الردة ، وقلنا بأصح القولين انه يجب القصاص في طرفه، فقد ثقل المزنى أنه قال يقتص وليه المسلم ، وقال المزنى رحمه الله : لا يقتص غير الامام لأن المسلم لا يرثه ، فمن أصبحابنا من قال : لا يقتص غير اهام كما قال الزني ، وحمل قول الشافعي رحمة الله عليه على الامام وقال عامة اصحابنا: ينقص المناسب ، لأن القصد من القصاص التشمغي ودرك الفيظ والذي يتشغى هو المناسب ، ويجوز أن يثبت القصاص لن لا يرث شيئًا ، كما لو قتـل من له وارث وعليـه دين محيط بالتسركة ، فان القصاص للوارث وان لم يرث شيئا ، وإن كان الوارث صغيرا أو مجنونا لم يستوف له الولى ، لأن القصد من القصاص التشمي ودوك الفيظ ، وذلك لا يحصل باستيفاء الولى ، ويحبس القاتل الى أن يبلغ الصغير أو يعقلُ الجنون، لأن فيه حظا للقاتل بأن لا يقتل ، وفيه حظا للمولى عليه ليحصل له التشفى ، فان اقام القاتل كفيلا ليخلى لم يجز تخليته لأن فيه تفريراً بحق اأولى عليه يان يهرب فيضيع الحق •

وان وثب الصبى او الجنون على القاتل فقتله ففيه وإجهان : ﴿ أَحَدُهُمَا ﴾ أَمُّه يَصِيرُ مُسْتُوفِياً لَحِقَه ، كما لو كانت له وديعة عند رجِلَّ فاتلفها . ﴿ وَالثَّانَى ﴾ لا يصبي مستوفيا لحقه وهو الصحيح ، لانه ليس من اهل استيفاء الحقوق ويخالف الوديمة ، فانها لو تلفت من غير فعسل برىء منها الودع ، ولو هلك الجاني من غير فعل لم برأ من الجناية ، وان كان القصاص بين صفير وكبير لم يجز الكبير أن يستوفى ، وان كان بين عاقل ومجنون لم يجز للمساقل أن بستوفي لانه مشترك بينهما فلا يجوز لاحدهما أن ينفرد به ٤ فأن قتـل مسن لا وأرث له كان القصاص للمسلمين واستيفاؤه الى السلطان ، وان كأن له من يرث منه بعض القصاص كان استيفاؤه الى الوارث والسلطان ، ولا يجسسوز لأحدهما أن ينفرد به أأ ذكرناه) .

خبر الضحاك بن قيس الذي أسنده المصنف لم يرو أن

الشرح

الذى كتب اليه النبى صلى الله عليه وسلم هو الضحاك بن قيس لأنه ولد قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بسبع سنين • فهو الضحاك بن قيس بن خالد الأكبر ابن وهب بن ثعلبة يكنى أبا أنيس ، وقيل أبو عبد الرحمن والأول أفاده الواقدى ، وهو أخو فاطمة بنت قيس وكان أصغر سنا منها ، ويرجح أنه لم يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم فضلا عن أن يوليه ويكتب اليه • وقد كان الضحاك بن قيس على شرطة معاوية ثم صار عاملا على الكوفة بعد زيد ، وقد قتل الضحاك بن قيس بمرج راهط لأنه كان يأخذ البيعة لابن الزبير قتله جنود يزيد •

أما الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم وكتب اليه أن يهورث امرأة أشيم الضبابي فهو الضحاك بن سفيان الكلابي ، فهو الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أمر من أسلم من قومه ، وقد ثبت أن الرسبول أمره على سرية فذكره العباس بن مرداس في شعره فقال :

جيش بعثت عليهم الضحاكا لما تكنف العدو يراكا يفرى الجماجم صارماً بتلكا

ان الذين وفوا بما هاهدتهم أمرته ذرب السينان كأنه طوراً يعيانق باليدين وتارة

وكان رضى الله عنه أحد الأبطال ؛ وكان يقوم على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم متوشحا سيفه ، وكان يعد بمائة فارس •

قال ابن عبد البر: وله خبر عجيب مع بنى سليم ذكره أهل الاخبار: روى الزبير بن بكار: حدثنى ظسياء بنت عبد العزيز حدثنى أبى عن جدى مو الله بن كثيف أن الضحاك بن سفيان الكلابي كان سياف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت بنو سليم فى تسعمائة ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لكم فى رجل يعدل مائة يوفيكم ألفاً ؟ فوافاهم بالضحاك بن سفيان وكان رئيسهم • ولابن مرداس :

عشية ضحاك بن سفيان معتص لسيف رسول الله والموت واقع

اذا ثبت هذا فان الحديث أخرجه أبو داود فى الفرائض عن أحمد بن صالح والترمذى عنه فى الفرائض ، وعن قتيبة واحمد بن منيع وغير واحد ، وفى الديات عن قتيبة وأبى عسر بن الحسين بن حريث وابن ماجه فى الديات عن أبى بكر بن أبى شيبة ومالك فى الموطأ فى العقول عن ابن شهاب والضبابى وهو بطن من كلاب منهم شهر بن ذى الجوشن قاتل الحسين عليه السلام .

وأما حديث أبى شريح الكعبى فقد أخرجه أبو داود فى الديات عن مسدد ، والترمذى فى الديات عن محمد بن بشار ، وقد أخرجه بمعناه أحمد والشيخان وابن ماجه والدارمى ، وابو شريح اسمه خويلد بن عمرو ، وقد مضى تحقيق نسبه وشىء من مناقبه آنها ،

وقوله « بين خيرتين » الخيرة وزان عنبة الاسم من قولك : اختاره الله نعالى وخيرة بالتسكين أيضا ؛ والأهل يقع على الذكر والأنثى .

اما الأحكام فقد قال السافعي رضي الله عنه: ولم يختلفوا في أن العقل موروث كالمال ، حسلة ذلك أنه اذا قتسل رجل رجلا خطأ أو عسدا وعفي عنه على المال ، فان الدية تكون لجميع ورثة المقتول لقوله تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير وقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » ولقوله صلى الله عليه وسلم « فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان حبوا أخذوا الدية » لا فرق بين الذكران والإناث اجماعاً لا خلاف فيه ، وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه لم يورث المرأة من دية زوجها ، فقال له الضحاك بن سفيان : كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فرجع عمر رضى الله عنه ،

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتوارث ملتان شتى ، وترث المرأة من دية زوجها » ، وقال المصنف :

يقضى من الدية دينه وتنفذ منه وصاياه • وقال أبو ثور: لا يقضى منها دينه ولا تنفذ وصاياه ؛ والذي يقتضى المذهب أن يبنى على القولين متى تجب الدية ؟ فان قلنا بآخر جزء من أجزاء حياة المقتول قضى منهادينه ونفذت منها وصاياه • وان قلنا : يجب بعد موته له يقض منها دينه ولم تنفذ منها وصايهاه ولعله ذكر ذلك على الأصح عنده •

وأما اذا كان القتل يقتضى القصاص فان القصاص موروث وفيمن يرثه من الورثة ثلاثة أوجه حكاها ابن الصباغ •

ر أحدها ) أأنه لا يرثه الا العصبة من الرجال ، وبه قال مالك والزهرى ، لأن القصاص يدفع العار عن النسب فاختص به العصبات كولاية النكاح . فان اقتصوا قلا كلام ، وان عفوا على مال كان لجميع الورثة.

(والثانى) أنه يرثه من يرث بنسب دون سبب ؛ فيخرج بذلك من يرث بالزوجية ؛ وبه قال ابن شبرمة ؛ لأن القصاص يراد للتشفى ؛ والزوجية تزول بالموت .

(والثالث) وهو المنصوص ؛ ولم يذكر الشيخان أبو اسحاق المروزى وأبو حامد الاسفراييني غيره أنه يرثه جميع الوراثة من يرث بنسب ومن برث بسبب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية » ولأاهل لغة يقع على الرجال والنساء ، ولأنه جعل القود لمن جعل له الدية ، ولا خلاف أن الدية لجميع الورثة فكذلك القود ، وروت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لأهل القتيل أن ينحجزوا الأول فالأول ؛ وان كانت امرأة » رواه أبو داود والنسائى .

قال أبو عبيدة: معنى أن ينحجزوا يكفوا عن القصاص ؛ ولو لم يكن للمرأة حق فى القصاص لما جعل لها الكف عنه ، وروى أن رجلا قتل رجلا ؛ فأراد أولياء الدم القود ، فقالت أخت المقتول ــ وكانت زوجة القاتل ــ

عفوت عن نصيبي من القود ؛ فقال عمر رضي الله عنه : الله أكبر عتق من القنيل •

ورق الله عيه : الوليه المسلم أن يقتص ؛ واعترض المزنى عليه فقال : كيف رضى الله عيه : لوليه المسلم أن يقتص ؛ واعترض المزنى عليه فقال : كيف يجوز لوليه أن يقتص وهو لا يرثه ، واختلف أصحابنا فيه ؛ فمنهم من قال لا يقتص وليه المسلم كما قال المزنى ؛ لأنه لا يرثه و وثم يرد الشافعى الولى ههنا المناسب ؛ وانما أراد الإمام ، وقال أكثرهم : بل يجوز لوليه المناسب أن يقتص لأن انقصاص للتشفى وذلك الى المناسب لا الى الإمام ، وقول الأول غير صحيح لأنه قد يثبت القصاص لمن لا يرث ؛ وهو اذا قتل رجل وعليه دين محيط بتركته في فاذا قلنا أن الإمام هو الذي يقتص كان بالخيار بين أن يقتص وبين أن يعفو على مال ، فاذا عفا على مال كان بها ، واذا قلنا يقتص الولى المناسب فلا كلام ، وان عفا على مال فهل يشبت ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد ،

(أحدهما) لا يثبتُ لأن أرش الطرف يدخل فى أرش النفس فلما لم يجب أرش الطرف •

(والثانى) يجب الأرش وهو الأصح لأن الجناية وقعت في حال مضمونة فلم يسقط حكمها بسقوط حكم السراية ؛ فاذا قلنا بهذا فكم الأرش الذي يجب ؟ فيه وجهان ؟ قال عامة أصحابنا : يجب أقل الأمرين من رش المطرف أو دية النفس لأن دية النفس اذا كانت أكثر من أرش الطرف لم تجب الزيادة على أرش الطرف لأن الزيادة وجبت بالسراية ، وان كان أرش المطرف أكثر لم يجب ما زاد على دية النفس ، لأنه لو مات وهو مسلم لم يجب عليه أكثر من دية مسلم فكذلك ها هنا مثله .

وقال أبو سعيد الأصطخرى: يجب أرش الطرف بالغا ما بلغ ؛ لأن الدية النما تجب في النفس في الموضع الذي لو كان دون الدية وصار نفساً وجبت

الدية وها هن لا حكم للسراية في الزيادة فكذلك في النقصان • والأول أصح •

فسوع اذا كان القصاص لصغير أبو مجنون أو لغير رشيد لم يستوف الولى له ، وبه فال أحمد وأبو يوسف ، وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد : يجوز للأب والمجد الل يستوفى له الفصاص فى النفس والطرف ، ويجوز للوصى والحاكم أن يستوفى الأفى الطرف دون النفس ، دليلنا قونه صلى الله عليه وسلم « فأهله بين خيرتين ان أحبوا فتلوا وان أحبوا أخذوا الديه » فجعل الخيرة للأهل ؛ علو جعلنا للولى استيفاء لفوتنا ما خير فيه ، ولأنه لا يملك ايفاع طلاق زوجته فلا يملك استيفاء القصاص فى النفس كالوصى ،

## ( أحدهما ) يجوز لأنه محتاج الى ذلك •

(والثانى) لا يجوز لأنه لا يملك استيفاء حقه من القصاص ؛ وتفقته فى بيت المال وان وثب الصبى أو المجنون فاقتص فهل يصير مستوفيا ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصير مستوفيا كما لو كانت له وديعة فأتلفها (والثانى) لا يصير مستوفيا وهو الأصح ؛ لأنه ليس من أهل الاستيفاء ، وان كان القصاص لغائب حبس القاتل الى أن يقدم كما قلنا فيه اذا كان لصغير أو مجنون ، فان قتل فهلا قلتم لا يحبس للغائب لأنه لا ولاية للحاكم على الغائب ؛ كما لو كان لغائب مال مفصوب فليس للحاكم أن يحبس الغائب وينزع ماله المفصوب ؟ فالجواب أأن القود ثبت للميت وللحاكم على الميت والمحاكم على الميت والمحاكم على الميت والمحاكم على الميت

فوزانه أن يموت رجل ويخلف مالا وله وارث غائب ، فجاء رجل وغضب ماله فللامام حبس الغاصب الى أن يقدم الغائب .

فرع فان كان القصاص لجماعة وبعضهم حاضر وبعضهم غائب لم يجز للحاضر أن يستوفى بغير اذن الغائب بلا خلاف ، وان كان الخلاف بين صغير وكبير أو بين عاقل ومجنون لم يجز للكبير والعاقل أن يستوفى القصاص حتى يبلغ الصغير ، ويفيق المجنون ، ويأذن فى الاستيفاء ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو يوسف وأحمد ،

وقال مالك وأبو حنيفة: يجوز للكبير والعاقل أن يستوفى قبل بلوغ الصغير وافاقة المجنون ، الا أن أصحاب أبى حنيفة اختلفوا فيما يستوفيه ، فمنهم من قال يستوفى حقه وحق الصغير والمجنون ، ومنهم من قال يستوفى حقه ويسقط حق الصغير والمجنون ، دليلنا أنه قصاص موروث فوجب أن لا يختص باستيفائه بعض ورثته ، كما لو كان لحاضر وغائب .

اذا ثبت هذا خال القاتل يحبس الى أن يبلغ الصغير ويفيق المجنون ، وقد حبس معاوية هدية بن خشرم فى قصاص حتى يبلغ ابن القتيل ، وذلك فى عصر الصحابة رضوان الله عليهم فلم ينكر ذلك أحد ، وبذل الحسن والخسين وسعيد بن العاص لابن القتيل سبع ديات فلم يقبلها .

فان قيل : لم لا يُخلى سبيله كالمعسر بالدين • قلنا : لأن تخليته تضييع فانه لا يؤمن هربه ؛ والفرق بينه وبين المعسر من وجوه •

١ ــ أن قضاء الله ين الا يجب مع الإعسار فلا يحبس بما لا يجب ،
 والقصاص ههنا واجب وانما تعذر المستوفى .

٢ ــ ان المعسر الله حبسناه تعذر الكسب لقضاء الدين فلا يفيد بل يضر
 من الجانبين ، وها هنا الحق نفسه يفوت بالتخلية لا بالحبس .

٣ ــ أنه قد استحق قتله ، وفيه تفويت نفسه ونفعه ، فاذا تعذر تفويت

نصبه جاز تفويت نفعه لإمكانه ، فان قيل فلم يحبس من أجل الفائب وليس المحاكم عليه ولاية اذا كان مكلفاً رشيداً ، ولذلك لو وجد بعض ماله مغصوبا لم يملك انتزاعه ؟ قلنا : ان فى القصاص حقاً للميت ، وللحاكم عليه ولاية ، ولهذا تنفذ وصاياه من الدية وتقضى ديونه منها ، فنظيره أن يجد الحاكم من تركة الميت فى يد انسان شيئاً غصبا والوارث غائب فانه يأخذه ، ولو كان القصاص لحى فى عرفه لم يتعرض لمن هو عليه ، فان أقام القاتل كفيلا بنفسه ليخلى سبيله لم يجز لأن الكفالة لا تصح فى القصاص فان فائدتها استيفاء الحق من الكفيل ان تعذر احضار المكفول به ، والا يمكن استيفاؤه من غير القاتل ، فلم تصح الكفالة به كالحد ، ولأن فيه تغيراً بحق المولى عليه ، فانه ربما خلى سبيله فهرب فضاع الحق فان وجب القصاص فى قتل من لا وارث ربما خلى سبيله فهرب فضاع الحق فان وجب القصاص فى قتل من لا وارث له غير المسلمين كان القصاص الى الامام لأنه نائب عنهم ، وان كان هناك من يرث البعض ويرث المسلمون للباقى كأن استيفاء القصاص الى الامام والى الوارث ،

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصلل وان قتل رجل وله اثنان من أهل الاستيفاء فبدر احدهما وقتل القاتل من غير اذن اخيه ففيه قولان (أحدهما) لا يجب عليه القصاص ، وهو الصحيح ، لأن في قتله حقّا فلا يجب عليه القصاص بقتله ، كما لا يجب الحد على أحد الشريكين في وطء الجارية الشتركة (والثاني) يجب عليسه القصاص لانه اقتص في أكثر من حقه فوجب عليه القصاص ، كما لو وجب له القصاص في طرفه فقتله ، ولأن القصاص يجب بقتل النفس اذا عسرى عن الشبهة ، ولهذا يجب على كل واحد من الشريكين في افقتل ، وان كان قاتلا لبعض النفس والنصف الذي لأخيه لا شبهة فيه فوجب القصاص عليه بقتله .

وان عفا احدهما عن حقه من القصاص ثم قتله الآخر بعد العلم بالعفو نظرت فان كان بعد حكم الحاكم بسقوط القود عنه وجب عليه القصاص ، لأنه لم يبق له شبهة ، وان كان قبل حكم الحاكم بسقوط القود عنه فان قلنا يجب عليه المقود الما قتله قبل العفو فلأن يجب عليه اذا قتله بعد العفو أولى ، وان قلنا : لا يجب عليه العقو فولان :

( معدهما ) يجب عليه لانه لا حق له في قتله فصار كما لو عفوا ثم قتله أحدهما ...

﴿ وَالْنَانَى ﴾ لا يَجِب ، لأَنْ عَلَى مَدْهَبِ مَالُكُ رَحَمَةُ الله عليه يَجِب لَه القَّود بِعِد عَفَو الشريك ، فيصير ذلك شبهة في ستقوط القود ، فاذا فلنسا يجب القصاص على الآين الماتل وجب دية الآب في تركة قاتله ، نصفها للأخ الدي لم يقتل ، ونصفها تَدُح القاتل ولورثته بعده ، واذا قلنا لا يجب القصاص على الابن الفاتل وجب عليه نصف دية الفتول ، لاته فتله وهو يستحق نصف النفس ولاخ الذي لم يقتل نصف الدية ، وفيهن يجب عليه فولان :

( أحدهما ) يجب على الابن العاتل ، لأن نفس المقاتل كانت مستحقة لهما ، فاذا اللها احدهما لزمه ضمان حق الآخر كما لو كانت لهما وديعة عند رجل فاتلفها احدهما ، فعلى هذا أن أبرا الابن الذي لم يقتل ورثة فائل أبيه مسن نصفه لم يصح أبراؤه ، لأنه أبراً من لا حق له عليه ، وأن أبرا أخاه مسسم ابراؤه لانه أبراً من عليه الحق .

(والقول الآخر) أنه يجب ذلك في تركة قاتل أبيه لانه قود سقط الى مال فوجب في تركة القاتل كما لو قتله أجنبي ، ويخالف الوديعة ، فانه لو أتافها آجنبي وجب حقه عليه ، والقاتل لو قتله أجنبي لم يجب حقه عليه ، والقاتل لو قتله أجنبي لم يجب حقه عليه ، فعلى هذا لو أبرأ أخاه لم يصح أبراؤه ، وإن أبرأ ورثة قاتل أبيه صح أبراؤه ، ولورثة قاتل الأب مطالبة الابن القاتل بنصف الدية ، لأن ذلك حق لهم عليه فلا يسقط براءتهم عن الأبن ألآخر) ،

المسرح اذا قتل رجل وله أخوان وابن من أهل استيفاء القصاص لم يكن لهما أن يستوفيا القصاص جميعا ، لأن فى ذلك تعذيبا للقاتل ، فاما أن يوكلا رجلا ليستوفى لهما القصاص ، واما أن يوكل أحدهما الآخر فى الاستيفاء ، فان طلب كل واحد منهما أن يوكله الآخر أقرع بينهما ؛ لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ، فاذا خرجت القرعة لأحدهما أمر الآخر أن لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر ، فاذا خرجت القرعة لأحدهما أمر الآخر أن يوكله ، وإن بادر أحدهما وقتل القاتل بغير اذن أخيبه نظرت لله فان كان الذى لم يقتل لم يعف عن حقه من القصاص لله يجب على القاتل منهما القرد ؟ فيه قولان :

(أحدهما) يجب عليه القود لأنه ممنوع من قتله وقد يجب التل باتلاف بعض النفس كما اذا قتل جماعة واحداً (والثاني) لا يجب عليه القود ، وبه

قال أبو حنيفة وأحمد ، وهو الأصح ، لأن له فى قتله حقا فلم يجب عليه القود ، كما لو وطىء أحد الشريكين الجارية المشتركة ، وان قتله بعد أن عفا أخوه عن القود نظرت \_ فان كان قد حكم الحاكم بسقوط القود \_ وجب القود على القاتل قولا واحدا ، قال ابن الصباغ : سواء علم القاتل بذلك أو لم يعلم ، لأن بحكم الحاكم زالت الشبهة وحرم عليه قتله ، فهو كما لو قتل غير القاتل ؛ وإن كان بعد عفو أخيه وقبل حكم الحاكم بسقوط القود نظرت \_ فان لم يعلم بعفو أخيه \_ فهل يجب القود على القاتل ؛ فيه قولان ، كما لو لم يعف أخوه ،

قال الشيخ الإمام أبو حامد: الا أن الأصح هناك لا يجب عليه القود ، والأصح ها هنا أن عليه القود ، وان قتله بعد آن علم بعفو أخيه \_ فان قلنا يجب عليه القود اذا لم يعف أخوه فها هنا أولى ، وان قلنا هناك: لا يجب كان عليه القود لأنه على قول مالك لا يسقط القود هكذا صور المصنف المسألة ، ولكنا نسازعه فى عدم سقوط القود عند مالك ، لأن أهل العلم أجمعوا على اجازة العفو عن القصاص وأنه أفضل ، بالكتاب والسنة لقوله تعالى « فمن عفى له من أخيه شىء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان » وقوله تعالى « فمن تصدق به فهو كفارة له » قيل فى التفسير : فهو كفارة للجانى بعفو صاحب الحق عنه ، وقيل هو كفارة للعافى بصدقته ،

وأما السنة ففي سنن أبي داود عن أأنس قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه قصاص الا أمر فيه بالعفو » فالقصاص حق لجميع الورثة من ذوى الأنساب والأسباب والرجال والنساء والصغار والكبار فمن عفا منهم صح عفوه وسقط القصاص ؛ ولم يبق لأحد اليه سبيل ؛ بهذا قال عطاء والنخعي والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة وأحمد ؛ وروى ذلك عن عمر وطاوس والشعبي ، وقال الحسن وقتادة والزهري وابن شبرمة والليث والأوزاعي : ليس للنساء عفو والمشهور عن ذلك أنه موروث للعصبات خاصة ، وهو وجه لأصحابنا لأنه ثبت لدفع العار فاختص به العصبات كولاية النكاح ،

ولنا وجه ثالث أنه لدوى الانساب دون الزوجين لحديث أبي شريح الكعبى « فاهله بين خيرتين الخ » وذهب بعض أهل المدينة الى أن القصاص لا يسقط بعفو بعض الشاركاء ، وقيل هو رواية عن مالك لأن حق غير العافى لا يرضى باسقاطه ، وقال تؤخذ النفس ببعض النفس بدليل قتل الجماعة بالواحد ، وبعد أن تحررت المسألة على هذا النحو نقول: انه على قول بعض أهل المدينة لا يسقط القود بعفو أحد الشريكين فصار ذلك شبهة فى سقوط القود عنه ، وهذا ترتيب الشيخ أبى حامد ،

وقال المسعودى: ادا فتله قبل عفو أخيه فهل يجب عليه القود؟ فيسه قولان فاذا قلنا: لا يجب فله معنيان (احدهما) لاختلاف العلماء في استيفاء أحدهما (والثاني) لأجل حقه في القصاص، وإن قتله بعد عفو أخيه، وهو عالم بعفوه فال قلنا هناك لا يجب فها هنا قولان \_ ان فلنا: العلة هناك اختلاف العلماء فلا قودها هنا ؛ لأن الاختلاف موجود، وإن قلنا: العلة هناك حقه في القصاص وجب عليه ها هنا القود، وإن قتله جاهلا بعفو أخيه ؛ فان قلنا لا يجب عليه القود اذا كان عالما بعفو أخيه فها هنا أولى ؛ وإن قلنا: هناك لا يجب عليه القود اذا كان عالما بعفو أخيه فها هنا أولى ؛ وإن قلنا: عليه ها هنا القود، وإن قتله جاهلا بعفو أخيه ، فإن قلنا لا يجب عليه القود عليه القود عليه القود ، وإن قتله جاهلا بعفو أخيه ، فإن قلنا لا يجب عليه القود على القاتل فلوليه أن يقتص منه ؛ فإذا قتله وجب دية المقتول الأول في تركة القاتل الأول ، نصفها للاخ الذي لم يقتل ونصفها لورثة ألخيه المقتول ،

وان قلنا لا يعب القود على الأخ القاتل فقد استوفى حقه وبقى حق أخيه ، وقد تعذر استيفاء حقه من القصاص فتكون له نصف دية أبيه ، وعلى من يرجع بها ؟ فيه قولان ،

( ألحدهما ) يرجع بها على أخيه القاتل ؛ لأن نفس قاتل أبيه كانت لهما وديعة فأتلفها أحدهما ، فعلى هذا ان أبرأ أخاه صح ابراؤه ؛ وان أبرأ قاتل أبيه لم يصح ابراؤه ٠

( والقول الثاني ) أنه يرجع بها في تركة قاتل أبيه لأنه قود سقط الى

مال فوجب المار فى تركة قاتل الأب كما لو قتله أجنبى ؛ ويخالف الوديعة فانه لو أتلفها أجنبى لم يرجعا عليه بضمانها ؛ وههنا لو قتله أجنبى لم يرجعا عليه بشيء •

فعلى هذا ان أبرا أخاه لم يصح ابراؤه بوان أبراً قاتل أبيه صح ابراؤه ويكون لورئة قاتل الأب أن يرجعوا على القاتل بنصف دية مورثهم لأنه لا يستحق الا نصف نفسه ، ومن أصحابنا من قال : لا يطالبون الأخ القاتل بشيء بالأنهم ما غرموا ، وليس بشيء ، لأن الحق قد لزمهم فى الأصل ولزم القاتل له فى الأصل فاذا سقط عنهم لم يسقط عن الوارث فى تركته ، والوجه الآخر أن الدية لمن له القصاص ، كما لو قتل المرهون كانت الدية مرهونة ، ولو عف وارثه عن القصاص على الدية فالدية للوارث على الصحيح من المذهب وحق من له القصاص ، ولو وجب القصاص على رجل فقتله أجنبى عنه كان عليه القصاص لأنه ترك القبض للورثة ،

وان عفا الاخوان جميعا عنه ثم عادا فقتلاه أو عفا عنه أحدهما ثم عاد فقتله وجب القود قولا واحداً ؛ لأنه لم يبن للعاقل حق بعد عفوه ، فصار كما لو قتل أجنبيا فان كان القصاص لجماعة واختلفوا فيمن يقتص منهم أقرع بينهم ، وهل يدخل في القرعة من لا يحسن ؟ فيه وجهان حكاهما في العددة في أحدهما ) لا يدخل لأنه لا فائدة في ( والثاني ) يدخل لأنه يستنيب من شاء ؛ ومتى خرجت القرعة لأحدهم لم يستوف القصاص الا بتوكيل الباقين له ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصيل ولا يجوز استيفاء القصاص الا بحضرة السلطان لأنه يفتقر الى الاجتهاد ولا يؤمن فيه الحيف مع قصد التشفى ، فان استوفاه من غير حضرة السلطان عزره على ذلك .

ومن اصحابنا من قال: لا يعزر لأنه استوفى حقه والمنصوص أنه يعزر لأنه اقتيات على السلطان ، والستحب أن يكون بحضرة شاهدين حتى لا ينكسس

المجنى عليه الاستيفاء ، وعلى انسلطان أن يتفقد الآلة التي يستوفي بهسا القصاص ، فان كانت كالة منع من الاستيفاء بها لما روى شداد بن أوس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه واسلم قال: ﴿ أَنْ الله كُتُبِ الاحسان على كُلَّ شيء ، فاذا فتلتم فاحسنوا العنه ، واذا ذبحتم فاحسنوا الدبحة ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته )) وان تانت مسمومة منع من الاستيفاء بها لأنه يفسد البدن ويمنع من غسله ،، قان عجل واستوفى بآله كالة أو بآلة مسمومة عزر ، فأن طلب من له القصاص أن يستوفي بنفسه ، فأن كان في الطرف لم يمكن منه لأنه لا يؤمن مع قصد التشفى ان يجنى عليه بما لا يمكن تلافيه ، وان كان في النفسي فان كأن يكمل للاستيفاء بالغوة والمعرفة مكن منه لقوله تعالى (( ومن فتل مظهوما فهد جعلنا لوليه سلطانا قلا يسرف في القتسل انه كان منصورا )) ولقوله صلى الله عليه رسلم (( فمن قتل بعده قتيلا فأهـــله بين خرتين ، أن أحبوا قتلوا ، وأن أحبوا تخذوا الدية ) ولأن الفصد من القصاص التشيفي ودرك الغيظ همكن منه ، وان لم يكمل للاستيفاء أمر بالتوكيل ، فان لم يتن من يستوفي بفير عوض استؤجر من خمس المصالح من يستوفي ، لان ذلك من المصالح ، ان لم يكن خمس أو كان ولكنه يحتاج اليه لما هو أهم منه وجبت الأجرة على الجاني ، لأن الحق عليه فكانت أجرة الاستيفاء عليه كالبائم ق نيل الطعام المبيع •

فان قال ألجانى أنا أقتص لك بنفسى ولا أؤدى الأجرة لم يجب تمكينه منه ، لان القصاص أن يؤخذ منه مثل ما أخذ ، ولان من لزمه ايفاء حق لفيه لم يجز أن يكون هو المستوفى كالبائع فى كيل الطعام المبيع ، فأن كان الغصاص لجماعة وهم من أهل الاستيفاء وتشاحوا أقرع بينهى ، لأنه لا يجوز اجتماعهم على القصاص ، لأن فى ذلك تعذيبا للجانى ، ولا مزية لبعضهم على بعض فوجب التقديم بالقرعة .

فصلل وان كان القصاص على امرأة حامل لم يقتص منها حتى تضع ، لقوله تعالى : «ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل » وفي قتل الحامل اسراف في القتل ، لأنه يقتل من قتل ومن لم يقتل ، ودوى عمران بن الحصين رضى الله عنه «أن امرأة من جهينة أتت النبى صلى الله عليله وسلم وقالت : انها زنت وهي حبلى ، فدعا النبى صلى الله عليله وسلم وليها فقال له : أحلسن اليها فاذا وضعت فجيء بها ، فلما أن وضعت جاء بها ، فأمر بها النبى فرجعت ، ثم أمرهم فصلوا عليها » واذا وضعت لم تقتل حتى تسقى الولد اللبأ لأنه لا يعيش الا به ، وأن لم يكن من يرضعه لم يجز قتلها حتى ترضعه حولين كاملين لأن النبى صلى الله عليله وسلم قال لعامرية «اذهبى حتى ترضعيه » ولأنه لما أخر القتل لحفظه وهو حمل فلان يؤخر لحفظه وهو مولود أولى » وأن وجد له مرضعة راتبة جاز أن يقتص لأنه يؤخر لحفظه وهو مولود أولى » وأن وجد له مرضعة راتبة جاز أن يقتص لأنه

يستغنى بها عن الام ، وان وجد مرضعات غير رواتب أو وجدت بهيمة يسقى من لبنها ، فالمستحب لولى الدم أن لا يقتص حتى ترضعه ، لأن اختلاف اللبن عليه والتربية بلبن البهيمة يفسد طبعه ، فان لم يصبر أقتص منها لأن الولد يعيش بالالبان المختلفة وبلبن البهيمة ، وأن ادعت الحمل قال الشافعي رحمه الله تحبس حتى يتبين أمرها ،

واختلف أصحابنا فيه فقال ابو سعيد الاصطخرى رحمة الله عليه: لا تحبس حتى يشهد أربع نسوة بالحمل ، لأن القصاص وجب فلا يؤخسر بقولها ، وقال اكثر أصحابنا تحبس بقولها ، لأن الحمل وما يدل عليمه مسن اللم وغيره يتعذر أقامة البينة عليم فقبل قولها فيه ) ،

الشرح حديث شداد بن أوس أخرجه مسلم فى الذبائح عن أبى بكر بن أبى شيبة وأبو داود فى الأضاحى عن مسلم بن ابراهيم والترمذى فى الديات عن أحمد بن منيع ؛ والنسائى فى الضحايا عن على بن حجر ؛ وعن الحسين بن حريب وعن محمد بن عبد الله بن بزيغ وعن محمد بن نافع وعن ابراهيم بن يعقوب وابن ماجه فى الذبائح عن محمد بن المثنى ؛ وأحمد فى ابراهيم بن يعقوب وابن ماجه فى الذبائح عن محمد بن المثنى ؛ وأحمد فى مسنده ج ٣ ص ١٠١٨ ؛ ومسند أبى داود الطيالسى الحديث ١١١٩ ؛ وحديث عمران بن الحصين أخرجه مسلم فى الحدود عن أبى غسان مالك بن عبد الواحد المسمعى ؛ وأبو داود فيه عن مسلم بن ابراهيم ؛ والترمذى فيه عن الحسن بن على ؛ والنسائى فى الجنائز عن اسماعيل بن مسعود ؛ وابن ماجه الحدود عن العامرية مضى فى الرضاع وحديث العامرية مضى فى الرضاع و

أما اللغات فالقتلة بكسر القاف هي الهيئة وكذا الذبحة ، والآلة الكيل منه و التي لا حد لها ماض والسيف. الكليل منه و

أما الأحكام فمن وجب له القصاص لم يجز أن يقتص بغير اذن السلطان وبغير حضوره لاختلاف العلماء في وجوب القصاص في مواضع ، فلو قلنا: له أن يستوفيه من غير اذن السلطان لي يؤمن أن يقتص ممن لا يستحق فيه القصاص ، فان خالف واقتص بغير اذن السلطان فقد استوفى حقه .

قال الشافعي رضي الله عنه : ويعزر والا شيء عليه ؛ وهو مذهب أحمد ؛

ومن أصحابنا من قال: لا يعرر لأنه استوفى حقه ، والأول أاصح ؛ لأنه افتات على السلطان ، والمستحب أن يكون ذلك بحضرة شاهدين لئلا ينكر المقتص الاستيفاء ، فإن اقتص بغير حضور شاهدين جاز لأنه استيفاء حق ؛ فلم يكن من شرطه حضور الشهود كالدين ؛ ويتفقد السلطان الآلة التى يستوفى بها القصاص فإن كانت كالة منع من الاستيفاء بها لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » فإن استوفى فقد أساء ولا تعزير عليه ، وإن أراد الاستيفاء بآلة مسمومة ، قال الشيخ أبو حامد : منع من ذلك ، سواء كان في الطرف أو في النفس ؛ لأنه إذا كان في الطرف سرى الى نفسه ، وإن كان في النفس عرى بدنه ومنع من غسله فإن خالف واقتص بآلة مسمومة عزر ،

وقال القفال: ان كان الإستيفاء في الطرف منع منه ، وان كان في النفس لم يمنع منه ، فان اقتص في الطرف بآلة مسمومة وسرى ذلك الى نفسه وجب علي المقتص نصف الدية ، لأنه مات من مباح ومعظور •

فرع اذا طلب من له القصاص أن يقتص بنفسه - فان كان القصاص في النفس ، وكان يصلح للاستيفاء - مكنه السلطان من الاستيفاء لقوله تعالى « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل » الآية ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « فمن قتل بعده فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية » وان كان لا يحسن الاستيفاء أمر بالتوكيل - فان لم يوجد من يتطوع بالاستيفاء عنه بغير عوض - استأجر من يستوفى له القصاص .

وقال أبو حنيفة: لا تصح الإجارة على القصاص في النفس وتصح في الطرف دليلنا أنه عمل معلوم فصحت الإجارة عليب كالقصاص في الطرف وان كان القصاص في الطرف فقال أصحابنا البغداديون: لا يمكن المجنى عليه أن يقتص بنفسه لل يؤمر بالتوكيل ، لأن الاقتصاص في الطرف يحتاج الى التحفظ لئلا يستوفى أكثر من حقه ، وقال الخراسائيون فيه وجهان (أحدهما) لا يمكن من ذلك لما ذكرناه ه

ر والثانى) يمكن منه كما يمكن من استيفاء القصاص فى النفس ؛ والأول أصبع ؛ لأن المقصود بالقتل ازهاق الروح ؛ ولا معنى للتحفظ بخلاف الطرف •

فسرع يستحب للامام أن يقيم رجلا يقيم الحدود ويقتص للناس باذنهم ويرزقه من الأموال المعدة للخدمات العامة (ميزانية الخدمات) لأن هذا من المصالح والخدمات التي توفرها الدولة لنشر الأمن واقرار العدل، وقد شبهه أصحابنا بأجرة الكيال والوزان في الأسواق ؛ فان لم يكن هناك شيء من سهم المصالح أو كانت ميزانية لا تسمح للاحتياج لما هو أهم كبناء المستشفى أو تسليح المجاهدين كانت الأجرة على المقتص منه ، هذا ما يفيده النظر في نقل أصحابنا البغداديين ،

وقال المسعودى: نص الشافعى رحمه الله على أن أجرة القصاص على المقتص منه ، ونص أن أجرة الجلاد في بيت المال ، وهو قول أبى حنيفة لأنه استيفاء حق فكانت أجرة الاستيفاء على المستوف ، كما أبو اشترى طعاما وأراد نقله ، والأول أصح ، ومنهم من قال: يجب أجرة القصاص على المقتص منه ، وأجرة الجلاد في بيت المال ، لأن في القصاص الجاني مأمور بالإقرار بالجناية ليقتص منه ، وفي الحدود هو مأمور بالستر على نفسه ،

فان قال الجانى: أنا أقطع طرق والا أؤدى الأجرة ففيه وجهان حكاهما ابن الصباغ ( أحدهما ) يجب اجابته إلى ذلك لأن المقصود قطع طرفه فلا تلحقه تهمة فى ذلك ( والثانى ) لا يجب اجابته إلى ذلك ، ولم يذكر المصنف غيره ؛ لأن المقصود بالقصاص التشفى وذلك لا يحصل بفعل الجانى ، وانما يحصل بفعل المجنى عليه أو من ينوب عنه غير الجانى .

فرع اذا وجب القصاص على امرأة حامل لم يجز قتلها قبل أن تضع ، لقوله تعالى « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل » وفي قتلها في هذه الحالة السراف ، لأنه يقتل من قتل ومن لم يقتل ، لحديث عمران بن الحصين « أن امرأة من جهينه أتت النبي صلى الله

عليه وسلم فأخبرته أنها أزنت وهى حبلى ؛ فأمر النبى صلى الله عليه وسلم وليها أن يحسن اليها حتى تضع فلما وضعت جىء بها فرجمت وأمرهم فصلوا عليها » •

وروى أن عمر رضى الله عنه أمر بقتل امرأة بالزنا بوهى حامل ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه « ان كان لك سبيل عليها فليس لك سببيل على ما فى نطنها ، يعنى حملها ، فترك عمر قتلها ، وقال كاد النساء أن يعجزن أن يلدن مثلك يا معاذ » .

اذا ثبت هذا سقته اللبأ نظرت با فان لم توجد امرأة راتبة ترضعه با وانما وجد جماعة نساء بتناوبنه في الرضاع باؤ وجدت بهيمة يسقى من لبنها با فالمستحب ألا يقتص حتى ترضعه أمه حولين بالأن على الولد ضررا باختلاف لبن المرضعات ، ولبن البهيمة يغير طبعه ، فإن اقتص منها جاز ، لأن بدنه يقوم بذلك با فإن لم يوجد من يرضعه ولا وجدت بهيمة يسقى لبنها لم يجز للولى أن يقتص منها الى وقت يستغنى عن لبنها بالأن النبى صلى الله عليه وسلم قال للعامرية « الذهبى حتى ترضعيه » ولأنه اذا وجب تأخير القصاص لأجله وهو حمل ، فلأن يجب تأخيره لأجله بعد الوضع أولى •

قال الشيخ أبو حامد: قال أصحابنا: فان خالف الولى واقتص من الأم في هذه الحالة ثم مات الطفل فهو قاتل عمد، وعليه القود؛ لأنه بمثابة من حبس رجلا ومنعه الطعام والشراب حتى مات؛ فانه قاتل عمد ويجب عليه القود؛ هذا نقل أصحابنا البغدادين وقال المسعودى: اذا وجد من ترضعه فان كان القتل لله كالرجم في الزنا لم تقتل حتى تنقضى مدة الرضاع، وان كان اللادمي قتلت و

في على المرأة القتل فادعت أنها حامل قال الشافعي رحمه الله : تحبس حتى يتبين أمرها ؛ واكتلف أصحابنا في ذلك فقال أبو سعيد الإصطخرى : الا تحبس حتى يشهد أربع قوابل أنها حبلى ؛ فان لم

يشهدن بأنها حبلى قتلت في الحال لأن القصاص قد وجب فلا يؤخرها بقولها ؟ وقال أكثر أصحابنا تحبس وان لم يشهدن أنها حبلى لأن للحمل أمارات ظاهرة يشاهدنها القوابل ؛ وأمارات خفية لا يعلم ذلك منها الا نفسها ، فوجب حبسها الى أن يتبين أمرها .

فرع فان مكن الإمام أو الحاكم المقتص من الحامل فقتلها فالكلام فى الإثم والضمان والكفارة ، فأما الإثم فان كان الحاكم والمقتص عالمين بأنها حامل أثما ، وان كانا جاهلين بحملها لم يأثما ، وان كان أحدهما عالما بحملها والآخر جاهلا به أثم العالم منهما دون الجاهل ،

وأما الضمان والكفارة فننظر فيه فان كان لما قتلت الحامل لم يخرج الجنين من بطنها ضمن ، وأن خرج من بطنها ، فأن خرج حيا ثم مأت ففيه دية كاملة وكفارة ، وأن خرج مينا ففيه غرة عبد أو أمة وكفارة ، وأما من يجب عليه الضمان والكفارة فأن كانا عالمين بحملها فالضمان والكفارة على الإمام والحاكم دون الولى ، ، لأنه هو الذي مكنه من الاستيفاء ، ولأن الحاكم هو الذي يعرف الأحكام وأنما يرجع الولى الى اجتهاده ، وهكذا أن كان الحاكم هو العالم بحملها دون الولى فالضمان والكفارة على الولى دون الحاكم اذا لم يعلم فلم يسلطه على اتلاف الحمل ، وأن كانا جاهلين بحملها ففيه وجهان :

(أحدهما) أن الضمان والكفارة على الولى لأن الحاكم أذا لم يعلم سقط عنه حكم الاجتهاد فيه والولى هو المباشر فلزمه الضمان • هكذا ذكر أبن الصباغ وذكر الشيخ أبو حامد في النعليق وصاحب الفسروع أذا كانا جاهلين بأن ذلك لا يجوز فالضمان والكفارة على الإمام قولا واحدا ، وأن كانا عالمين بأن ذلك لا يجوز ففيه وجهان :

قال أبو اسحاق: الضمان والكفارة على الإمام لأنهما في العلم سبواء ؛ وللامام مزية في التمكين •

وقال غيره من أصحابنا : يكون الضمان والكفارة على الولى لأنه هو

المباشر و وان كان أحدهما عالما والآخر جاهلا ؛ فالضمان على العمالم منهما دون الجاهل و وقال المزنى : فالضمان على عاقلته ، سمواء علم القاضى أو جهل ، وان كان الولى جاهلا ففيه وجهان ، سواء علم القاضى أو جهل بناء على القولين فى اطعام الطعام فان قلنا : ان ضمانه على الطاعم فالضمال همنا على الولى ، وان قلنا : على المطعم كان الضمان ها هنا على الحاكم و

#### قال المصنف رحه الله تعالى

فصل وان كان القصاص في الطرف فالستحب ان لا يستوفي الا بعد استقرار الجناية بالاندمال أو بالسراية الى النفس ، لما دوى عمسرو ابن دينار عن محمد بن طلحة قال ((طعن رجل رجلا بقرن في رجله ، فجاء للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اقدنى ، فقال دعه حتى يبرا ، فأعادها عليه مرتين أو ثلاثا ، والنبي صلى الله عليه وسلم يتول حتى يبرا ، فأبى فأقاده منه ، ثم عرج المستقيد فجاء النبي صلى الله عليه وسلى فقال برىء صاحبي وعرجت رجلى ، فقال المنبي صلى الله عليه وسلم لا حق لك ، فذلك حين نهى ان يستقيد احد من جرح حتى يبرا صاحبه ، فأن استسوفي قبل الانعمال جاز للخبر ، وهل يجوز اخذ الأرش قبل الانعمال ؟ فيه قولان :

﴿ احدهما ) يجوز أكما يجوز استيفاء القصاص قبل الأندمال .

( والثاني ) لا يجوز لأن الأرش لا يستقر قبيل الانعمال ، لأنة قد يسرى الى النفس ويدخل في ذية النفس ، وقد يشياركه غيره في الجنياية فينقص بخلاف القصاص ، فانه لا يسقط بالسراية ولا تؤثر فيه المساركة ، فاذا قلنا يجوز ففي القدر الذي يجوز أخذه وجهان :

( أحدهما ) يجوز أخنه بالفا ما بلغ لأنه قد وجب في الظاهر فجاز اخذه . ( والثاني ) وهو قول ابي اسحاق انه يأخذ اقل الأمرين من ارش الجناية او دية النفس ، لان ما زاد على دية النفس لا يتيقن استقراره ، لانه ربها سقط ، فعلى هذا أن قطع يديه ورجليه وجب في الظهاهر ديتان وربها سرت الجناية الى النفس فرجع الى دية فأخل دية ، فان سرت الجناية الى النفس فقد اخل حقه، وان اندهك اخل دية الحرى ،

قصسل وأن قلع سن صغير لم يثفر أو سن كبير قد أثفر ، وقال أهل الخبرة : أنه يرجى أن ينبت ألى مدة لم يقتص منه قبل الاياس مسسن

نباته ، لانه لا يتحقق الاتلاف فيه قبل الاياس كما لا يتحقق اتلاف الشمر قبل الاياس من نباته فان مات قبل الاياس لم يجب القصاص ، لانه لم يتحقق الاتلاف قلم يقتص مع الشك ) •

الشرح حديث عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة أخرجه الشافعي والبيهقي في السنن الكبرى هكذا مرسلا ؛ ومحمد بن طلحة ثقة محتج به والا عبرة بقول النسائي « ليس بالقوى » أأو قول ابن معين : ثلاثة يتقى حديثهم محمد بن طلحة الخ ذلك لأنه صدوق مشهور محتج به في الصحيحين •

وقال أبو زرعة «صدوق » على أن هذا الخبر قد ورد متصلا ومرسلا من طرق بعضها بلفظ المصنف وبعضها بمعناه ، فعند أحمد والدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلا طن رجلا بقرن فى ركبته فجاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال أقدنى ، فقال : حتى تبرأ ، ثم جاء اليه فقال : أقدنى فأقاده ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت ؟ قال قد نهيتك فعصيتنى فأبعدك الله وبطل عرجك ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه » •

وروى الدارقطنى عن جابر «أن رجلا جرح فأراد أن يستقيد فنهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يستقاد من الجارح حتى يبرأ المجروح » وأخرجه أبو بكر ابن أبى شيبة عن ابن علية عن عمرو بن دينار عن جابر ، وأخرجه عثمان بن أبى شيبة بهذا الإساد و وقال الدارقطنى : أخطأ فيه ابنا أبى شيبة وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره ، فرووه عن ابن علية عن أيوب عن عمرو مرسلا ، وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه وهو المحفوظ ، يعنى المرسل ، وأخرجه أيضا البيهقى من حديث جابر مرسلا باسناد آخر وقال : تفرد به عبد الله الأموى عن ابن جريح وعنه يعقوب بن حميد ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تقاس الجراحات ثم يتأتى بها سنة ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت اليه » وفى اسناده البن لهيعة ، وكذا رواه جماعة من الضعفاء عن أبى الزبير ،

وقد استدل بهذه الأحاديث القائلون بوجوب الانتظار الى أن يبرأ الجرح ويندمل ثم يقتاص المجروح بعد ذلك ؛ وبه قال أبو حنيفة ومالك والمذهب عندنا أنه مندوب اليه فقط ٠

دليلنا حديث محمد بن طلحة الذي سقنا طرقه آنفا ؛ وهو يدل بمفهومه عن تمكينه صلى الله عليه وسلم الرجل المطعون بالقرن قبل البرء •

واستدل القائلون اللوجوب بحديث « اصبروا حتى يسفر الجرح» عندما طعن رجل حسان بن ثابت فاجتمعت الأنصار ليأخذ لهم النبي صلى الله عليه وسلم القصاص ، فقال انتظروا حتى يبرأ صاحبكم ثم أقتص لكم ، فبرىء حسان ثم عفا قال العلامة الشوكاني وهذا الحديث ان صح فحديث عمرو بن شعيب قرينة لصرفه عن معناه الحقيقي الى معناه المجازى ، كما أنه قرينة لصرف النهى المذكور ف حديث جابر الى الكراهة .

وأما ما قيل من أن ظهور مفسدة التعجيل للنبى صلى الله عليه وسلم قرينة أن أمره الأنصار بالانتظار للوجوب ؛ لأن دفع المفاسند واجب ؛ كما قال فى ضوء النهار ؛ قبجاب عنه بأن محل الحجة هـو اذنه صلى الله عليه وسلم قبل الاندمال ، وهو الا يأذن الا بما كان جائزا ، وظهور المفسدة غير قادح فى الحـواز المذكور ، وليس ظاهرها بكلى ولا أكثرى حتى تـكون معلومة عند الاقتصاص قبل الاندمال ؛ لأن لفظ « ثم » يقتضى الترتيب ؛ فيكون النهى الواقع بعدها ناسخة للإذن الواقع قبلها ا هـ .

اذا ثبت هذا فانه اذا قطع طرفه وأراد المجنى عليه أن يقتص فالمستحب له أن الا يقتص حتى تستقر الجناية بالاندمال أو السراية الى النفس ؛ فان عفا عن القود وطلب الأرش قبل الاستقرار فهل يعطى الأرش أفيه قولان ، (أحدهما) يعطى كما يجوز له استيفاء القصاص ، (والثانى) لا يعطى لأن الأرش لا يستقر قبل الاندمال لأنه ربما سرى الى النفس فدخل في ديتها أو يشارك غيره في الجناية فمات من الجميع ، فاذا قلنا : يعطى قبل الاندمال فكم يعطى ؟ قيه وجهان :

( أحدهما ) يعطى أقل الأمرين من أرش الجناية أو دية النفس ؛ لأن ما زاد على دية النفس لا يتيقن استقراره قبل الاندمال .

( والثانى ) يعطى أرش الجناية بالغا ما بلغ ؛ لأنه قد وجب له فى الظاهر ؛ فان اقتص المجنى عليه قبل الاندمال ؛ ثم سرت الجناية على المجنى عليه الى عضو آخر واندمل كانت السراية مضمونة بالدية .

وقال أحمد رحمه الله : لا تكون مضمونة لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذهب فلا حق لك » ودليلنا أن هـنه جناية مضمونة كما لو لم يقتص ؛ والحديث محمول على أنه أراد صلى الله عليه وسلم لا حق لك في القصاص.

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

شصصل اذا قتل بالسيف لم يقتص منه الا بالسيف لقوله تعالى: (فهن اعتدى عليكم ) ولان السيف اوحى الآلات ، فاذا قتل به واقتص بفيره اخذ فوق حقه ، لان حقه في القتل وقد قتل وعذب ، فان أحرقه أو غرقه أو رماه بحجر ، أو رماه من شساهق أو ضربه بخشب ، أو حبسه ومنعه الطعام والشراب فهات ، فللولى أن يقتص بذلك لقوله تعالى ((وأن عاقبتم فعاقبوا بهثل ما عوقبتم به )) ولما روى البراء رض الله عنه ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من حرق حرقناه ومن غسرق غرقناه )) ولان القصاص موضوع على المهائلة والمهائلة مهكنة بهذه الاسباب ، فجاز أن يستوفى بها القصاص ، وله أن يقتص منه بالسيف ، لانه قد وجب له القتل والتعذيب ، فانا عمل الى السيف فقد ترك بعض حقة فجاز ، فأن قتله بالسيف ، قتل بالسيف ، لان عمل السيف محرم فسقط وبقى القتل فقت لل فقتل بالسيف ، النه عمل السيف فقد ترك بعض حقة فجاز ، فأن قتله بالسيف ،

وان قتله باللواط أو بسقى الخمر ففيه وجهان:

( آحدهما ) وهو قول أبى اسحاق أنه أن قتله بسقى المُمر قتله بســـقى الماء • وأن قتله باللواط فعل به مثل ما فعله بخشبة ، لأنه تعذر مثله حقيقة ففعل به ما هو أشبه بفعله •

( والثاني ) أنَّ يقتل بالسيف لانه قتله بما هو محرم في نفسسه فاقتص

بالسيف كما لو فتله بالسحر ، وأن ضرب رجلا بالسيف فمات فضرب بالسيف فلم يمت كرر عليه الضرب بالسيف ، لأن قُتله مستحق وليس ههنا ما هـو اوحى من السيف فقتل به ، وأن قتله بمثقل أو رماه من شاهق أو منمه الطمام والشراب مدة ففعل به مثل ذلك فلم يمت ففيه قولان :

( احدهما ) يكرر عليه ذلك الى أن يموت كما قلنا في السيف .

(والثانى) أنه يقتل بالسيف ، لأنه فعل به مثل ما فعل وبنى أزهاق الروح فوجب بالسيف ، وأن جنى عليه جناية يجب فيها القصاص بأن قطع كفه ووضح أو أوضح رأسه فهات فللولى أن يستوفي القصاص بما جنى فيقطع كفه ويوضح رأسه لقوله تعالى ((والجروح قصاص)) فأن مأت به فقد استوفى حقه ، وأن لم يمت قتل بالسيف ، لأنه لا يمكن أن يقطع منه عضواً آخر ، لأنه يصسيم قطع عضوين بعضو وأيضاح موضحتين بموضحة ، وأن جنى عليه جناية لا يجب فيها القصاص ، كالجائفة وقطع اليد من الساعد فهات منه ففيه قولان ن

( احدهما ) يقتل بالسيف ولا يقتص منه في الجائفة ولا في قطع اليد مسن الساعد ، لأنه جناية لا يجب فيها القصاص فلا يستوفي بها القصاص كاللواط.

(والثانى) يقتص منه في الجائفة وقطع اليد من الساعد ، لأنه جهة يجوز القتل بها في غير القصاص ، كالقطع من المفصل وحز الرقبة ، فأن اقتص بالجائفة أو قطع اليد من الساعد فلم يهت قتسسل بالسيف لأنه لا يمكن أن يجاف جائفة أخرى ، ولا أن يطع منه عضو آخسر فتصر جائفتة ، وقطع عضوين بعضو ) .

الشرح حديث البراء بن عازب ذكره الحافظ فى تلخيص الحبير فى كتاب الجراح من باب ما جاء فى التشديد فى القتل الحديث ١٦٣١ « من حرق حرق الحرف ومن غرق أغرقناه » هكذا بالتضعيف فى الماضى وبالهمز فى المضارع وقال أخرجه البيهقى فى المعرفة من حديث عمران بن نوفل بن زيد ابن البراء عن أبيه عن جده ، وقال: فى الإسناد بعض من يجهل ، وانما قاله زياد فى خطبته ا هـ •

وقال في الدراية في تخريج أحاديث الهداية : حديث من غرق غرقناه ٠ البيهقي من رواية علران بن يزيد بن البراء عن أبيه عن جده بهذا وفيه : من حرق حرقناه ومن عرضنا له ٠ وفي اسناده من لا يعرف ا هـ ٠

قلت وقد رجعت الى كتب الرجال فلم أجد ذكراً لعمران بن بوفل ، ولا نوفل بن زيد ولا زيد بن البراء ؛ ثم عدت الى الرواية الأخرى التى ذكرها فى الدراية فلم أجد الا ذكر عمران بن يزيد موصوفا بالجهالة ، أو مولى كان للقرشيين فيهم أما يزيد بن البراء فقد قال فى التقريب «صدوق من الثالثة » •

اما الأحكام فانه اذا قتل بالسيف لم يقتص منه الا بالسيف لقوله نعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » ولأنه أوحى الآلات ؛ وان حرفه أو غرفه أو رماه بحجر أو من شاهق فمات أو ضربه بخشبة أو حبسه ومنعه الطعام والشراب حتى مات ، فللولى أن يقتص منه بهذه الأشياء ، وبه قال مالك وأما أبو حنيف فانه يقول : هذه الجنايات لا توجب القصاص ، ولكن لا يجوز أن يقتص منه الا بالسيف ، دليلنا قوله تعالى « من اعتدى عليكم فاعتدوا أن يقتص منه الا بالسيف ، دليلنا قوله تعالى « من اعتدى عليكم فاعتدوا الأنصار بين حجرين فوجدت وبها رمق ؛ فقيل من فعل بك هذا ؟ فلان ؟ فأومأت أن لا الى أن سئلت عن اليهودى فأومأت برأسها أى نعم ، فأخذوا اليهودى فاعترف ، فأمر به النبى صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين » ولأنها آله يجوز بها قتل المشركين فجاز استيفاء القصاص بها كالسيف وللولى أن يقتله بالسيف لأنه أوحى وأروح من التعذيب ،

أما اذا قتله بالسحر فانه يقتله بالسيف لأن السحر ليس سلاحاً في الاسلام لقتال المشركين ؛ وليس آلة للقصاص وليس له مثله •

أما اذا قتله باللواط فهل يجب فيه القصاص ؟ فيه وجهان حفكاهما أصحابنا الخراسانيون (أحدهما) لا يجب فيه القصاص ، لأن المقصود به طلب اللذة فكان عمد خطأ (والثاني) وهو قول البغداديين وهو الأصح انه يجب به القصاص لأنه قتله بما يقتل مثله غالبا فوجب عليه القصاص ، كما لو قتله بالسيف ، فعلى هذا فى كيفية استيفاء القصاص منه وجهان :

(أحدهما) يقتل بسيف لأن اللواط محرم فقتل بالسيف كالسحر •

(والثانى) يعمل به مثل ما عمل بخشبة الى أن يموت ، لأنه أقرب الى معله ، وان قتله بشرب الخمر وجب عليه القصاص ، وكيف يستوفى منه القصاص ، فليه وجهان (أحدهما) يقتل بالسيف لأن الخمر محرم فهو كالسحر (والثانى) يقتل بشرب الماء لأنه أقرب الى فعله .

فأما حديث « لا قود الا بالسيف » فقال أحمد: ليس بجيد ؛ هكذا نقله ابن قدامة في المغنى .

اذا ثبت هذلا فانه أن ضربه بالسيف فلم يمت قانه يوالى عليه الضرب الى أن يموت لأنه أوحى الآلات ؛ وأن فعل به مشل ما فعل به من الضرب بالمثقل والرمى من شاهق أو منعه من الطعام والشراب مثل الذى منعه فلم يمت ففيه قولان (أحدهما) يكرر عليه ذلك الى أن يموت ؛ كما قلنا فى السيف •

( والثانى ) لا يكرر عليه ذلك بل يقتله بالسيف لأنه قد فعل به مثل ما فعل به به مثل ما فعل به به ولم يبق إلا ازهاق الروح فوجب بالسيف ، وان جنى عليه جناية يجب فيها القصاص بأن أرضخ رأسه أو قطع يده أو رجله من المفصل فمات فللمجنى عليه أن يرضخ رأسه ويقطع يده .

وقال أبو حنيفة: ليس له قطع الطرف ، وهـو احدى الروايتين عن أحمد ، لأن ذلك يفضى الى الزيادة على ما جناه الأول ، والقصاص يعتمد المماثلة ، فمتى خيف فيه الزيادة سقط ، كما لو قطع يده من نصف الذراع والرواية الثانية عن أحمد يجب القصاص في الطرف فان مات به والا ضربت عنقه .

قلت هذا هو مذهبنا لأنه ليس بزيادة لأن فوات النفس بسراية فعله وسراية فعله كفعله ، فأشبه ما لو قطعه ثم قتله ، ولأن زيادة الفعل فى الصورة محتمل فى الاستيفاء ، كما لو قتله بضربه فلم يمكن قتله فى الاستيفاء الا بضربتين ، فان جنى عليه جناية مثل أن هشم رأسه أو أجافه أو قطع يده من بعض الساعد أو العضد فمات ففيه قولان :

( أحدهما ) لا يجوز له الاقتصاص بهذه الجنايات بل يقتله بالسيف لما روى العباس بن عبد المطلب أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ليس فى المنقلة قصاص » ولأنها جناية لا يجب بها القصاص اذا لم تسر الى النفس ، فلم يجب بها القصاص وان سرت الى النفس كاللواط ( والثانى ) يجوز له الاقتصاص به لقوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » ولقوله تعالى « والجروح قصاص » ولأنها جراحة يجوز لها قتل المشرك فجاز استيفاء القصاص بها كالقتل بالسيف ، فعلى هذا اذا فعل به مثل ما فعل به فلم يمت قتله بالسيف لأنه قد فعل به مشل ما فعل به ، ولم يبق الا أزهاق الروح فكان بالسيف .

فسرع اذا أوضحته بالضرب بالسيف أو بالرمى بالحجر لم يوضحه بضرب السيف أو بالرمى بالحجر ، بل يوضحه بحديدة ماضية بعاد أن يضبط الجانى ؛ لأنه يستوفى منه أكثر مما جناه .

هسسالة اذا جنى عليه جناية ذهب بها ضوء العين ظرت فان كانت جناية لا يجب فيها القصاص كالهاشمة والمنقلة لم يقتص منه بالهاشمة والمنقلة لأنه لا يجب فيها القصاص ، ولكن يذهب ضوء العين بكافور يطرح في العين أو بادناء حديدة حامية اليها ، لأن ذلك أسهل ما يمكن ، ولا يقلع الحدقة لأنه لم يقلع حدقته ، وان كانت جناية يجب فيها القصاص كالموضحة اقتص منه في الموضحة ، فان ذهب ضوء العين فقد استوفى حقه ، وان لم يذهب الضوء عولج الضوء با يذهبه بالكافور أو بادناء الحديدة الحامية من العين على ما مضى .

وان لطمه فأذهب ضوء عينه فهل له أن يلطمه ؟ اختلف أصحابنا فيها فقال الشيخ الإمام أبو استحاق المروزى (١) ليس له أن يلطمه ، وانما يعالج اذهاب الضوء بما ذكرناه لما روى يحيى بن جعدة أن أعرابيا قدم بجلوبة

<sup>(</sup>۱) إذا قال النووي ( الامام ) وأطلق انصرف الى امام الحرمين أبى المعالى المجويني ، وأذا قال الشيخ أبو اسحاق الشيرازي ( الامام أو الشيخ المام ) وأطلق انصرف ذلك الى الشيخ أبى اسحاق المروزي .

(وهو ما يجلب للبيع من بعيد وضبطها بعض الفقهاء بحلوبة) له الى المدينة فساومه فيها مولى لعثمان فنازعه فلطمه ففقاً عينه ، فقال له عثمان: هل لك أن أضعف لك الدية وتعفو ؟ فأبى فرفعهما الى على فقضى بما حكاه المصنف وقد كانت المرايا تصنع من الحديد المصقول بتراءى فيها الإنسان وجهه ؟ ولأن اللطم لا يمكن اعتبار المماثلة فيه ، ولهذا لو انفرد باذهاب الضوء لم يجب فيه القصاص وقال الشيخ أبو حامد الإسفراييني يلطمه كما لطمه ؟ وهو المنصوص في الأم ، فان ذهب ضوء عينه فقد استوفى حقده وان لم يذهب الضوء عولج بما يذهب الضوء لقوله نعانى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » •

قال الشافعى: فإن لطمه الجانى فأذهب ضوء عينه وابيضت عينه وشخصت يعنى ارتفعت بفائه يلطمه مثله ، فإن أذهب ضوء عينه فابيضت وشخصت فقد استوفى حقه ، وإن لم تبيض ولم يشخص فان أمكن معالجة العين حتى يبيض ويشخص فعل ، وإن لم يمكن فلا شيء عليه ، لأن الجناية إنما هى ذهاب العين ، فأما البياض والشخوص فانما هو شين ، والشين لا يوجب شينا ، كما لو شجه موضحة فاقتص منه مثلها ثم برىء م أى المجنى عليه م وبقى عليه شين وبرىء رأس الشاج ولا شين عليه ، فإنه لا يجب له شيء فكذلك هذا مثله ، وإن قلع عينه بأصبعه فيه وجان ، بعد يدة جاز له لأنه أوجى وإن أراد أن يقلع عينه بأصبعه ففيه وجان ،

(أحدهما) له ذلك لقوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » •

( والثاني ) ليس له ذلك لأنه لا يمكن اعتبار المماثلة فيه •

# قال المصنف رحه الله تعالى

فصيصل وان أوضح راسه بالسيف اقتص منه بحديدة ماضية كالوسى ونحوه ، ولا يقتص منه بالسيف لأنه لا يؤمن أن يشم العظم .

فصـــل وان جنى عليه جناية ذهب منها ضوء عينيه نظرت - فان كانت جِناية لا يجب فيها القصاص كالهاشمة - عولج بما يزيل ضوء العين من كافور يطرح في العين أو حديدة حامية يقرب منها ، لأنه تعذر استيفاء القصاص فيه بالهاشمة ولا يقلع الحدقة لانه قصاص في غير محل الجناية فبدل الى أسهل ما يمكن كما قلنا في القتل باللواط ، وأن كانت جناية يمكن فيها القصــاص كالوضوحة اقتص منه فان ذهب الضوء فقد استوفى حقه ، وأن لم يذهب عولج يما يزيل الضوء على ما ذكرناه في الهاشمة ، وان لطمه فذهب الضوء فقد قال بعض اصحابنا : انه يلطم كما لطم فان ذهب الضوء فقد استوفى حنه ، وأن لم ينهب عولج على ما ذكرناه ، وقال الشيخ الامام : ويحتمل عندى أنه لا يقتص منه باللطمة بل يعالج بما يذهب الضوء على ما ذكرناه في الهاشمة • والدليك عليه ما روى يحيى بن جعدة أن أعرابيا قدم بحلوبة له الى الدينة فساومه فيها مولى لعثمان بن عفان رضي الله عنه ، فنازعه فلطمه ففقا عينه ، فقال له عثمان هل لك أن أضعف لك الدية وتعفو عنه ؟ فأبي فرفعهما الى على ، فدعا على رضي الله عنه بمرآة فاحماها ثم وضع القطن على عينه الأخرى ، ثم اخذ المرآة بكليتين فادناها من عينه حتى سال انسان عينه » ولأن اللطم لا يمكن اعتبار الماثلة فيه، ولهذا لو الفرد من اذهاب الضوء لم يجب فيه القصاص ، فلا يستوفي به القصاص في الضوء كالهاشمة .

وان قلع عين رجل بالأصبع فاراد المجنى عليه أن يهتص بالأصبع ففيسه وجهان: (أحدهما) أنه يجوز لأنه يأتى على ما تأتى عليه الحديدة مع الماثلة (والثانى) لا يجوز لأن الحديدة أرجى فلا يجوز بفيره) .

الشرح اذا وجب له القصاص بالسيف فان الحاكم يمكن الولى من ضرب عنق الجانى ؛ فان ضرب عنقه بالسيف فأبانه فقد استوفى حقه ، وان ضربه فى غير العنق ؛ فان مات فقد استوفى حقه ، وان لم يمت مئل عن ذلك ؛ فان قال تعمد ضرب ذلك الموضع عزره الحاكم لقوله تعالى « فلا يسرف فى القتل انه كان منصوراً » معناه لا يمثل به فى القتل ؛ وقيل معناه لا يقتل غير قاتله ويؤمر أن يوكل من يقتص له ولا يلزمه ضمان ؛ لأن له اتلاف جملته ،

وان قال أخطأت ـ فان ضرب موضعاً يجوز أن يخطى؛ فى مثله ، مثل أن يصاب الكتف وما يلى الرأس من العنق فالقول قوله مع يمينه ، لأن ما يدعيه ممكن ولا تعزيز عليه ، وان أصاب موضعاً لا يجوز أن يخطى، فى مثله ، مثل أن ضرب وسط رأسه وظهره أو رجله لم يقبل قوله ، لأنه خلاف الظاهر ويعزر ولا يضمن أيضا ، فأن قال لا أحسن الاقتصاص أمرنا بالتوكيل ، وأن قال أنا أحسن وطلب أن يقتص بنفسه فقد فال الشافعي رضى الله عنه فى موضع ليس له ذلك ويؤمر بالتوكيل ، وقال فى موضع يمكن نائباً من الافتصاص ، فاختلف أصحابنا فيه ؛ فمنهم من قال فيه قولان : (أحدهما ) لا يمكن لأنه لا يؤمن مثل ذلك منه ( والثاني ) يمكن لأن الظاهر أنه لا يعود الى مثله ، ومنهم من قال الست على قولين ، وانما هى على اختلاف حالين ، فحيث قال : يؤمر بالتوكيل أراد اذا كان الا يحسن ولا يوجد منه قبل ذلك ، وحيث قال يمكن أراد به اذا علم منه أنه يحسن الاستيفاء ،

فرع وان وجب له القصاص فى أنملة فاقتص فى أنملتين ـ فان كان عامداً ـ وجب عليه الأرش وان كان مخطئاً وجب عليه الأرش دون القود وان استوفى أكثر من حقه باضطراب الجانى لم يلزم المقتص شيء 4 لأنه حصل بعمل الجانى فهدر •

# قال الصنف رحه الله تعالى

فعسل وأن وجب له القصاص بالسيف فضربه فأصاب غير الموضع وادعى أنه أخطأ ها فأن كان يجوز في مثله الخطأ ها فالقول قوله مع يمينه > لأن ما يدعية محتمل • وأن كان لا يجوز في مثلة الخطأ لم يقبل قوله ولا يسمع فيه يمينه > لأنه لا يحتمل ما يدعيه > وأن أراد إن يعود ويقتص فقد قال في موضع : لا يمكن ، وقال في موضع : يمكن ،

ومن أصحابنا من قال: هما قولان (أحدهما) لا يمكن لأنه لا يؤمن مثله في الثاني (والثاني) أنه يمكن لأن الحق له ، والظاهر أنه لا يعود الى مثلة ، ومن أصحابنا من قال أن كان يحسن مكن لأن الظاهر أنه لا يعود ألى مثله ، وأن لم يحسن لم المكن لأنه لا يؤمن أن يعود لمثله ، وحمل القولين على هذين الحالين وان وجب له القصاص في موضحة فاستوفى أكثر من حقه أو وجب له القصاص

ف أنملة فقطع الملتين ـ كان علمدا ـ وجب عليه القود في الزيادة ، وان كان خطأ وجب عليه الأرش ، كما لو فعل ذلك في غير القصاص ، وان استوفي أكثر مسن حقه باضطراب الجاني لم يلزمه شيء ، لانه حصل بفعله فهدد .

صحصل ان اقتص من الطرف بحديدة مسمومة فمات لم يجب عليه القصاص لأنه تلف من جائز وغي جائز ، ويجب نصف الدية لأنه هلك من مضمون وغير مصمون فسقط النصف ووجب النصف ) .

الشرح اذا وجب له القصاص في اليمين فقال المقتص للجانى: أخرج يمينك الأقطعها ، فأخرج الجانى يساره فقطعها المقتص ، فلرت في الجانى ـ فان قال: تعمدت اخراج اليساير وعلمت أن قطعها لا يجزىء عن اليمين فلا قود على المقتص ولا دية ، سواء علم المقتص أنها اليسار أو لم يعلم ، لأنه قطعها ببذل صاحبها فهو كما لو قال: اقطع يدى فقطعها ، غير أن المقتص أن كان عالما بأنها اليسار عزر الأنه فعل فعلا محرما ، وان لم يعلم لم يعزر ، وسواء أذن الجانى في قطعها أو قال له المقتص : أخرج يمينك الم يعزر ، وسواء أذن الجانى في قطعها أو قال له المقتص الأنه بذلها باخراجها اليه لا على سبيل العوض ، والفعل في ذلك يقوم مقام النطق ، كما لو دفع الى رجل صرة وقال ارمها في البحر فأخذها ه

ضمان عليه: وكذلك لو قال: ادفع الى صرتك الأرميها في البحر فدفعها اليه وهو ساكت فرماها فو ضمان عليه ، وكما لو قدم اليه طعاما وقال: كله ، ومو كما لو استدعى منه الطعام فقدمه اليه فأكله ، فان مات المقطوع يساره من قطعها ، فلا قود على المقتص .

وقال ابن الصباغ : ولا يجب عليه دية النفس ، ومل تجب الكفارة على المقطوعة يساره ؟ قال المسعودى : فيه وجهان بناء على الوجهين فيمن قتسل نفسه ، وطريقة أصحابنا البغداديين أن من قتل نفسه تجب عليه الكفارة وجها واحداً فعلى هذا يجب عليه الكفارة ها هنا ،

وان قال المقتص منه: وقع في سمعي أنه قال: أخرج يسارك فأخرجها ، أو سمعت أنه قال: أخرج يمينك ، ولكن دهشت فأخرجت اليسار وظننتها

اليمين: وأخرجت اليسار عامداً لكن ظننت أن قطعها يجزى، عن اليمين قلرت في المقتص فان لم يعلم أنها اليسار فلا قود عليه للشبهة وهل تجب عليه الدية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تجب عليه الدية لأنه قطعها ببذل صاحبها ، فهو كما لو قال: اقطع يدى فقطعها (والثاني) تجب عليه الدية ، وهو الأصح لأن الجاني بذل لتكون يساره عوضاً عن اليمين ، فاذا لم يقطع عنها وجب له قيمتها ، كما لو باع سلعة بيعاً فاسداً وسلمها الى المشترى وتلفت،

وان كان المقتص عالمًا بأنها اليسار فهل يجب عليه القود فى يساره ؟ فيه وجهان قال أبو حفص بن الوكيل: يجب عليه القصاص لأنه قطع يداً غير مستحقة له مع العلم بتجريمها •

وقال أكثر أصحابنا: لا يجب عليه القصاص ـ وهو الأصح ـ لأنه قطعها ببذل صاحبها ، ويجب عليه ديته ، لأن صاحبها بذلها لتكون عوضا على اليمين فاذا لم يقطع وجب له قيمتها ، كما لو باع سلعة فاسدة وقبضها المشترى وتلفت منه .

اذا ثبت هذا فإن القصاص باق للمقتص في يمين الجانى لأنه لم يسقط حق عنها و قال الشافعي رحمه الله: لا يقتص منه في اليمين حتى يندمل يساره ، وقال فيمن قطع يدى رجل أو رجليه دفعة واحدة أنه تقطع يده به أو رجليه في وقت واحد ، فمن أصحابنا الخراسانيين من حعل المسألتين على قولين ، ومنهم من حملهما على ظاهرهما ، ولم يذكر أصحابنا البغداديون غيره ، وفرق بينهما بأنه اذا قطع يد رجل أو رجليه فقد جمع عليه بين ألمين فلا فحاز له أن يجمع عليه بينهما وها هنا الجاني لم يجمع عليه بين ألمين فلا يجوز له أن يجمع عليه بينهما و

· فان قيل: أليس لو قطع يمين ويسار آخر يؤخذ القصاص عليه في احداهما الى اندمال الأخرى •

قلنا: الفرق بينهما أن القطعين مستحقان قصاصا فلهذا جمعنا بينهما وها هنا أحدهما غير مستحق عليه فلم يجمع بينهما ، وان سرى قطع اليسار

الى نفس الجانى فى الموضع الذى قال ظننتها اليمين وظننت أن قطعها يجزى عن اليمين •

قال ابن الصباغ فانه يجب على المقتص دية كاملة ، وقد تعذر عليه القصاص في اليمين فيجب دية يده فيقاص بها مما عليه .

قال : وحكى عن الشيخ أبى حامد أنه قال : عندى أنه استوفى حقه من اليمين بتلفه كما نو كان قصاص في اليد فقطعها ثم قتله •

ووجه الأول أن حقه فى قطع اليد ولم يحصل ، وأنما قتله فقد ضمنها مع النفس بالدية .

قال ابن الصباغ: ويلزمه أن يقول فيه: اذا بذلها مع العلم بها وسرت أيضاً ، أن يكون مستوفياً لليمين ، لأن البدل فيما استحق اتلافه لا يمع استيفاء الحق ، وانما تكون سرايتها هدراً فيما لا يستحقه .

هسسالة اذا اختلفا فقال المقتص: بذلت اليسار وأنت عالم بأنها اليسار وأنه لا يجزى قطعها عن اليمين ، وقال الجانى بذلتها ولم أعلم أنها اليسار أو لم أعلم أن قطعها لا يجزىء عن اليمين فالقول قول الجانى مع اليسار أو لم أعلم بنفسه ، وان حلف كان الحكم فيه حكم ما لو صادقه المقتص على أنه بذلها ولم يعلم أنها اليمين ، وان نكل الجانى حلف المقتص وكان الحكم فيه حكم ما لو أقر الجانى أنه بذلها مع علمه أنها اليسار وأنه لا يجزى قطعها عن اليمين ، فاذا وجب له القصاص فى اليمين فاتفقا على أن يقتص منه باليسار بدلا عنها لم يقع عن اليمين ، لأن ما لا يجوز قطعه بالشرع لا يجوز بالتراضى ، كما لو قتل غير القاتل برضاه والا قصاص على المقتص لأنه قطعها ببذل صاحبها ويجب عليه دية اليسار ، فان كانا عالمين بأن ذلك لا يجوز أثما ، وان كانا عالمين بأن ذلك لا يجوز أثما ، وان كان أحدهما عالم والآخر جاهلا أثم العالم منهما ، وهل يسقط حق المقتص من القصاص فى اليمين ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يسقط لأنه لما رضى بأخذ اليسار عن اليمين صار ذلك عفوا منه عن اليمين • فعلى هذا يجب عليه دية يد وله دية يد فيتقاصان ان استويا ،

وان تفاضلا بأن كان أحدهما رجلا والآخر امرأة ، أو كان المقتص مسلماً والجاني كافراً رجع من له الفضل بما له من الفضل •

(والثانى) لا يسقط حقه من القصاص فى اليمين ، لأنه انما رضى باسقط حقه من القصاص بأن يكون اليسار بدل اليمين ، فاذا لم يصح أن يكون بدلا عنها كان حقه باقيا فى المبدل كما لو صالح على الإنكار ، فعلى هذا ليس له أن يقتص فى اليمين إلا بعد اندمال اليسار ، قال ابن الصباغ : والأول أصح لأن غرضه قد حصل له وهو القطع .

فرع إذا كان المقتص منه مجنونا والمقتص عاقلا فقال له: أخرج يسينك فأخرجها المجنون فقطعها فقد استوفى حقه ، لأن المقتص من أهل الاستيفاء ، وإن كان المقتص منه ليس من أهل البذل والاعتبار بالمقتص ، فإن قال المقتص : أخرج يمينك فأخرج المجنون يساره فقطعها المقتص - فإن كان المقتص عالما أنها اليسار - وجب عليه القصاص في اليمين ، وإن كان المقتص غير عالم بأنها اليسار لم يجب عليه القصاص في اليسار للشبهة ولكن عليه دية اليسار ، لأن بذل المجنون لا يصح ، وله القصاص في اليمين فلا يقطعها حتى تندمل يساره ، وإن كان المقتص منه عاقلا والمقتص مجنونا ، فقال المجنون أخرج يمينك المقطعها فأخرجها العاقل باختياره فقطعها المجنون لم يصر المستوفيا ، لأنه ليس من أهل الاستيفاء ولا ضمان عليه لأنه قطعها ببذل صاحبها ووجب للمجنون على العاقل دية يمينه الأن يمينه قطعها قد زالت ،

وان أخرج اليه العاقل يساره فقطعها المجنون هدرت اليسار وكان حق المجنون باقية في القصائي في اليمين •

وأما أذا أكرهه المجنون فقطع يمينه فهل يصير مستوفياً لحقه ؟ فيسه وجهان مضى ذكرهما فى الصبى الصحيح ، لأنه الا يصير مستوفياً ، فأن قلنا أنه يصير مستوفياً كأن للمجنون دية يده على الجانى ووجب للجانى دية يده .

فان قلنا أن عمد المجنون عمد وجبت الدية فى ماله ، وأن قلنا أن عمده خطأ وجبت على عاقلت ، وأن كان المقتص والمقتص منه مجنونين وكان القصاص فى اليمين فقطع المقتص يمين المقتص منه فهل يصير مستوفياً لحقه ؟ على الوجهين ، سواء قطعها ببذل المقتص منه أو أكرهه ، لأن بذله لا يصح ، فأن قلنا : يصير مستوفياً فلا كلام ، وأن قلنا لا يصير مستوفياً وجب للمفتص دية يده فى مال الجانى ، ويجب للجانى دية يده ،

فان قلنا: ان عمد المجنون عمد وجبت فى ماله ، وان قلنا ان عمده خطأ وجبت على عاقلته ، وان قطع المقتص يسار الجانى وجب ضمانها بالدية ، سواء قطعها ببذل صاحبها أو بعير بذله لأنه لا يصح بذلك ، وفى محل وجوبها القولان فى جنايته هل هى عمد أو خطأ ؟ ويبقى للمقتص القصاص فى اليمين ولا يقتص من الجانى حتى تندمل يساره ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل واذا وجب له القصاص في يمينه فقال: أخرج يمينك فأخرج اليسار وعلمت أنه اليسار من كم اليمين فقطعها ، فأن قال: تعمدت أخراج اليسار وعلمت أنه لا يجوز قطعها عن اليمين لم مجب على القاطع ضان ، لأنه فطعها ببذله ورضاه ، وأن قال ظننتها اليمين أو ظننت أنه يجوز قطعها عن اليمين نظرت في المستوفى ، فأن جهل أنها اليسار لم يجب عليه القصاص لأنه موضع شبهة ، وهل يجب عليه الدية ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) لا تجب عليه لانة قطعها ببنل صاحبها .

( والثانى ) يجب وهو المذهب ، لانه بنل على أن يكون قوضاً عن اليمين ، فاذا لم يصح العوض وتلف المعوض وجب له بعله ، كما لو اشترى سلعة بعوض فاسد وتلفت عنده ، فان علم أنه اليسار وجب عليه ضانه ، وفيما يضمن وجهان :

( احدهما ) وهو قول أبي حفص بن الوكيل أنه يضمن بالقود لانه تعميد فطع يد محرمة ،

( والثاني ) وهو المذهب انه لا يجب القود ، لأنه قطمها ببذل الجاني ورضاه

وتلزامه الدية لانه قطع يدا لا يستحقها مع العلم به ، فان وجب له الآود في اليمين فصالحه على اليسار لم يصح الصلح ، لأن الدماء لا تستباح بالعوض ، وهل يسقط القصاص في اليمين ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) يسقط لأن عدوله الى اليسار رضا بترك القصاص في اليمين .

( والثانى ) أنه لا يسقط لانه اخذ اليسار على أن يكون بدلا عن اليمين ولم يسلم البدل فبقى حقه في المبدل ، فأذا قلنا لا يسقط القصاص فله على المبتص دية اليسار وللمقتص عليه القصاص في اليمين ، وأن قلنا : أنه يسقط القصاص فله دية اليمين ، وأبيه دية اليسار ،

وان كان القصاص على مجنون فقال له المجنى عليه: أخرج يمينك فأخرج يساره فقطعها وجب عليه القصاص أن كأن عالماً أو الدية أن كان جاهلا، لأن بنل المجنون لا يصح فصار كما لو بدأ بقطعه).

الشرح اذا قطع رجل يد رجل فاقتص المجنى عليه من الجانى فاندملت يد المجنى عليه ومات الجانى هدر دمه • وبه قال الحسن وابن سيرين ومالك وأحمد واسحاق وابن المنذر وأبو يوسف ومحمد • وقال عطاء وطاوس والزهرى وأبو حنيفة : يكون على المجنى عليه دية كاملة •

ذليلنا ما روى عن عمر وعلى رضى الله عنهما أنهما قالا: « من مات من حد أو قصاص فلا دية له » (١) والا مخالف لهما فى الصحابة رضى الله عنهم • ويشبت أنه إجماع ، ولأنه جرح مباح غير مجتهد فيه فلم تكن سرايته مضمونة كالقطع فى السرقة ، فقولنا مباح احتراز من القطع بغير حق •

وقولنا « غير مجتهاد فيه » احتراز من المولى عليه اذا كانت به أكلة أو سلعة فاجتهد الإمام في قطعها فمات منه .

وان قلنا يد رجل فقطع المجنى عليه يد الجانى ثم سرى القطع الى بقس المجنى عليه كانت السراية فى النفس الجانى قصاصا ، لأن السراية فى النفس لما كانت كالجناية فى استيفاء القصاص ،

<sup>(</sup>١). رواه سعيد بن منصور

فان كانت بحالها إلا أن الجانى مات من القطع أولا ثم مات المجنى عليه بعده من القطع ففيه وجهان (أحدهما) أن السراية الى نفس الجانى تكون قصاصاً لأن نفسه خرجت مخرج القصاص فكانت قصاصاً ، كما لو مات المجنى عليه ثم مات الجانى (والثانى) أن السراية الى نفس الجانى لا تكون قصاصاً ، وهو الأصح لأن السراية سبقت وجوب القصاص قلم يقع قصاصا وابما تكون السرأية هدراً ، فعلى هذا يجب للمجنى عليه فى مال الجانى نصف الدسة ، لأنه قد أخذ يدا بنصف الدية ، وان كانت أحدية موضحة أخذ منه تسعة أعشار الدية ونصف عشرها لأنه أخذ منه ما يساوى نصف عشر الدية .

مسالة قوله من وجب عليه قتل بكفر أو ردة إلخ ، فجملة ذلك أنه اذا وجب عليه قتل بقصاص أو كفر أو زنا أو التجأ الى الحرم قتل ولم يمنع الحرم منه ، وقال أبو حنيفة : لا يستوفى منه القصاص ولا الرجم فى الحرم ، ولكن لا يباع ولا يشترى ولا يكلم حتى يخرج من الحرم ويستوفى منه القصاص والحد دليلنا قوله تعالى « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » ولم يفرق ، وقوله تعالى « فاقتلوهم حيث ثققتموهم » وهذا عام لأنه قتل ولم يوجب الحرم ضمانه فلم يميع منه كقتل الحية والعقرب فيه احتراز من قتل الصيد ،

فرع اذا قتل رجل رجلا عمداً فمات القاتل قبل أن يقتص منه ولى المقتول أو قتله رجل غير ولى المقتول وجبت دية المقتول في مال القاتل ، وبه قال أحمد . وقال أبو حنيفة يسقط حقه ، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية » . .

وقوله « بين خيرتين » أى شيئين الذا تعذر أحدهما تعين له الآخر ، كما قلنا فى كفارة اليمين ، وان وجب له القصاص فى طرف فزال الطرف قبسل استيفاء القصاص كان له أرش الطرف فى مال الجانى لما ذكرناه فى النفس والله أعلم .

# قال المصنف رحمه الله تعالى باب العفو عند القصاص

ومن وجب عليه القصاص وهو جائز التصرف فله ان يقتص وله ان يعفو على الله ، لا روى ابو شريح الكعبى (( أن النبى صلى الله عليه وسلم قال نشم انتم يا خزاعة قد قتلتى هذا القتيل من هذيل ، وأنا والله عاقاة ، فمن قتسل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين ، أن أحبوا قتلوا وأن أحبوا أخنوا الدية )) فأن عفا مطلقا بنينا على ما يجب بقتل العمد وفيه قولان :

( أحدهما ) أن موجب قتل العمد القصاص وحسده ولا تجب الدية الا بالاختيار ، والدليل عليه قوله عسر وجل (( كتب عليكم القصاص في القتلي ، الحر بالحر والعبد بالعبد ) ولأن ما ضمن بالبدل في حق الآدمي ضمن ببدل معين كالمال ،

( والقول الثانى ) أن موجبه احد الامرين من القصاص أو الدية ، والدليل عليم أن له أن يختار ما شاء منهما ، فكان الواجب أحدهما كالهدى والطعام في جزاء الصيد ، فإذا قلنا : أن الواجب هو القصاص وحده فعفا عن القصاص مطلقا سقط القصاص ولم تجب الدية ، لانه لا يجب له غير القصاص وقداسقطه بالعفو ، وأن قلنا : أنه يجب أحد الأمرين فعفا عن القصاص وجبت الدية ، لأن الواجب أحدهما ، فإذا ترك أحدهما وجب الآخر ، وأن اختار الدية سقط القصاص وثبت المال ولم يكن لم أن يرجع الى القصاص ، وأن قال : أخترت القصاص فهل له أن يرجع إلى الدية ؟ فيه وجهان :

(احدهما) له أن يرجع لأن القصاص اعلى ، فجاز أن ينتقل عنه ألى الأدنى ، (والثانى) ليس له أن يرجع الى الدية لانه تركها فلم يرجع اليهسا كالقصاص ، فأن جنى عبد على رجل جناية توجب القصاص فاشتراه بارش الجناية سقط القصاص لأن عدوله ألى الشراء اختيار المال ، وهل يصسح الشراء ؟ ينظر فيه ، فأن كانا لا يعرفان عدد الابل واستانها لم يصح الشراء لانه بيع مجهول ، فأن كانا يعرفان العدد والأستان فغيه قولان :

( احدهما ) لا يصبح الشراء ، لأن الجهل بالصفة كالجهل بالعدد والسين ، كما قلنا في السلم ،

( والثاني ) أنه يصلح لأنه مال مستقر في الذمة تصح المطالبة به ، فجهاز البيع به كالعوض في القرض .

فصيل فان كان القصاص لصغير لم يجز للولى أن يعفو على غير مال لانه تصرف لا حظ للصغير فيه ، فلا يملكه الولى كهبة ماله ، وان أراد أن يعفو على مال ـ فان كان له مال أو لة من ينفق عليه ـ لم يجز العفو لأنه يغوت عليه القصاص من غير حاجة ، وان لم يكن له مال ولا من ينفق عليه ففيسة وجهان (احدهما) يجوز العفو على مال لحاجته الى المال ليحفظ حياته (والثانى) لا يجوز وهو المنصوص لانه يستحق أنفقة في بيت المال ، ولا حاجبة به الى العفو عن القصاص ، وان كان المقتول لا وارث له غير المسلمين كأن الامر الى السلطان ، فإن رأى القصاص اقتص ، وأن رأى العفو على مأل عفا ، لان الحق المسلمين فوجب على الامام أن يغمل ما يراه من المسلحة ، فأن أن أن يعفو على غير مال لم يجز لأنه تصرف لا حظ فيه للمسلمين فلم يملكه ) .

الشرح حديث أبي شريح الكعبي مضى تخريجه مع ترجمة راويه آنفة •

أما الأحكام فانه اذا قتل غيره عمدا وهما متكافئان فما الذي بجب على القاتل ؟ فيه قولان (أحدهما) أن الواجب عليه هو القود وحده ، وإنه الدية تجب بالعفو بدلا عنه ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو اختيار القاضي أبي الطيب لقوله تعالى «كتب عليكم القصاص في القتلى » الى قوله «فمن عفى له من ألخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان » فموضع الدليل أنه قال «كتب عليكم القصاص » ولم يذكر الدية فعلم أنها لم تجب بالقتل ، وأيضا فانه قال «فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف » فأمره باتباع الدية اذا عفا عن القود فعلم أن الدية تجب بالقود لا بالقتل ، ولأن ما ضمن بالبدل في حق الآدمي ضمن ببدل معين كالمال وقولنا ضمن ببدل احتراز من جزاء العين المعصدوبة اذا كانت باقية ، وقولنا في حق الآدمي احتراز من جزاء الصد

والقول الثانى: أن الواجب عليه أحد شيئين: القود أو الدية ، فان استقاد الولى علمنا أن الواجب كان هو القود ، وان عفا عن القود على الدية علمنا أن الواجب كان هو الدية ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين ، ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية » فخيرهم بين القود والدية ، فعلم أنهما سواء فى الوجوب ،

اذا تقرر هذا فقال الولى عفوت عن القود الى الدية سقط القود ووجبت الدية على القولين •

وان قال : عفوت عن القود والدية سقط جميعاً على القولين ، وان قال عفوت عن القود وأطلق ، فان قلنا : ان الواجب بقتل العمد أحد شيئين وجبت الدية لأنها واجبة لم يعف عنها ، وان قلنا الواجب القود وجده ، ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال فيه قولان ، فمنهم من يحكيهما وجهين (احدهما) لا تجب الدية لأنها لا تجب على هذا إلا باختياره لها ولم يخترها فلم تجب (والثاني) بجب الدية لئلا تهدر الدماء ، والأول أصح ، ومنهم من قال : لا تجب الدية قولا واحدا ، وهو قول أبي اسحاق المروزي والمصنف لما ذكرناه للأول ، فان قال : عفوت عن القود الى الدية ، أو قال : عفوت عن القود ولم يقل الى الذية ، وقلنا : تجب الدية ثم أراد أن يطاليه بالقود لم يكن له ، لأنه قد سقط ، وان قال عفوت عن الدية فان قلنا الواجب هو القصاص وحده لم يصح عفوه ، وكان له أن يقتص ، فان عفا عن القود بعد خفوه الأول عنها كان قبل وجوبها ،

فان قلنا: ان الواجب احد الشيئين ـ سقطت الدية وتعين حقه ف القصاص ـ فان اقتص منه فلا كلام ، وإن مات القاتل قبل أن يقتص منه وقال الشافعي رضي الله عنه: له أن يأخذ الدية لأنه لما سقط القود بغير اختياره كان له الرجوع الى بدله ، وإن كان القاتل حيا وأراد الولى أن يعفو عن القود الى الدية وقال الشافعي: ليس له ذلك ، لأنه كان له أن يختار الدية فلما لم يكن له العود اليها وتركها لم يكن له العود اليها و

وقال أبو اسحاق: له أن يعفو عن القود ويختار الدية لأنه انتقال من البدل الأغلظ الى الأخف • وان قال: اخترت القصاص فهل له أن يرجع ويعقو عنه الى الدية لأنه توكها ويعقو عنه الى الدية لأنه توكها باختياره فله أن يرجع اليها لأنه تركها فلم يرجع اليها لأنه تركها فلم يرجع اليها كالقصاص •

اذا ثبت هذا فللولى أن يعفو عن القود الى الدية ، سواء رضى القاتل به أو لم يرض ، وبه قال ابن المسيب وعطاء والحسن وأحمد واسحاق ، وقال مالك وأبو حنيفة : لا يستحق الولى الدية إلا برضا القاتل ، دليلنا قوله تعالى «كتب عليكم القصاص في القتلى » الى قوله « فمن عفى له من أخية شى، فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة » .

قيل فى التفسير: معناه فبن عفى له ، ويريد به القاتل من أخيه المفتول شىء ، أى على شىء فاتباع بالمعروف ، يريد به على مال فاتباع ، لأنه كان فى شريعة موسى الذى يجب بالقتل هو القصاص فقط ، وفى شريعة عيسى الدية فقط ، فجعل الله تعالى لهذه الأمة القود فى القتل ، وجعل لهم العفو عنه على مال تخفيفا منه ورحمة ومن الدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « فمن قتل بعد قتيللا فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية » ولم بعد قتيل دفي القاتل ، وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « الولى مخير فى ذلك بين القاتل ، والدية » ولا مخالف له فى الصحابة فدل على أنه إجماع ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسل وان كان القصاص لجماعة فعفا بعضهم سقط حق الباقين من القصاص لما روى زيد بن وهب ان عمر رضى الله عنه أتى برجل قتل رجلا ، فجاء ورثة القتول ليقتلوه ، فقالت اخت المقتول وهى امرأة القاتل قد عفوت عن حقى ، فقال عمر رضى الله عنه عتق من القتل » .

وروى قتادة رضى الله عنه « أن عمر رضى الله عنه رفع اليه رجل قتل رجلا فجاء أولاد المقتول وقد عفا أحدهم ، فقال عمر لأبن مسعود رضى الله عنهسما وهو الى جنبة ما تقول ؟ فقال : انه قد أحرز من المقتل ، فضرب على كتفه وقال كنيف ملىء علما » والأن القصاص مشترك بينهم وهو مما لا يتبعض ، ومبناه على الاسقاط فاذا أساه بعضهم حقه سرى الى الباقى كالعتق في نصيب أحد الشريكين وينتقل حق الباقين الى الدية لما روى زيد بن وهب قال : « دخل رجل على امرأته فوجد عندها رجلا فقتلها ، فاستعدى أخواتها عمر ، فقسال بعض خواتها قد تصدقت بحقى فقضى لسائرهم بالدية » ولانه سقط حق من لم يعف عن القصاص بفير رضاه فثبت له البدل مع وجود المال كما يسقط حق من لم يعف عن القصاص بفير رضاه فثبت له البدل مع وجود المال كما يسقط حق من لم يعتق من الشريكين الى القيمة .

وصــل وان وكل من له القصةص من يستوفى لم ثم عفا وقتل الوكيل ولم يعلم بالعفو ، ففيه قولان :

(احدهما) لا يصبح العفو ، لانه عفا في حال لا يقدر الوكيل على تلافي ما وكل فيه ، فلم يصبح العفو ، كما لو عفا بعد ما رمي الحرية الى انجابي .

(والثانى) يصح لأنه حتى له فلا يفتقر عفوه عنه الى علم غيره كالأبراء من الدين ، ولا يجب القصاص على الوكيل ، لانه قتله وهو جاهل بتحريم العتل ، واما الدية فعلى القولين ، أن قلنا أن العفو لا يصح لم تجب الوية ، كما لا تجب اذا ها عنه بعد القتل ، وان قلنا يصح العفو وجبت الدية على الوكيل ، لانه قتل محقون الدم ولا يرجع بما غرمه من الدية على الوكل ، وخرج أبو العباس قولا آخر أنه يرجع عليه لانة غره حين لم يعلمه بالعفو ، كما فلنا هيمن وطيء استة غر بحريتها في النكاح ، وفلنا : ان النكاح باطل الله يلزمه المهر تم يرجع به على من غره في النكاح مسىء مفرط فرجع عليه والوكل ههنا محسن في العفو غير مفرط .

فصلسل فان جنى على رجل جناية فعفا الجنى عليه عن القصاص فيها ثم سرت الجناية ألى النفس ، فان كانت الجناية مما يجب فيها القصاص كقطع الكف والقدم لم يجب القصاص في النفس ، لان القصاص لا يتبعض ، فاذا سقط في البعض سفط في الجميع ، وان كانت الجناية مما لا قصاص فيها كالجائفة ونحوها وجب القصاص في النفس لأنه عن القصاص فيدسما لا قصاص فيه فلم يعمل فيه العفو ) .

الشرح خبر زيد بن وهب أخرجه أبو داود فى سننه ، وخبر عبد الله بن مسعود وقول عمر له «كنيف ملىء علماً » ساقه الذهبى فى سير أعلام النبلاء عن الأعمش عن زيد بن وهب وساق له شاهداً آخر عن معن بن عيسى ، حدثنا معاوية بن صالح عن أسد بن وداعة أن عمر ذكر ابن مسعود خقال : كنيف ملىء علما آثرت به أهل القادسية •

وقواله «كنيف» تصغير كنف، والكنف وعاء من أدم يكون فيه أداة الراعى وتصغيره للتعظيم كما لو قالوا دويهية، والأحسن في هذا أنه يعني الصغر والحقارة لأن ابن مسعود رضى الله عنه كان دميم الخلقة قصيراً • قيل يكاد الجلوس يوارونه من قصره • هكذا أفاده ابن بطال •

اله الأحكام فاذا كان القصاص لجماعة فعفا بعضهم عن القود سقط القود عن القاتل لقوله صلى الله عليه وسلم: « فأهله بين خيرتين ، ان حبوا قتلوا وان ألحبوا أخذوا الدية » وهؤلاء لم يحبوا لأن فيهم من لم يحب وروى أن رجلا قتل رجلا وأراد ورثة المقتول أن يقتصوا فقالت زوجة القاتل وكانت أخت المقتول قد عفوت عن نصيبي من القود ، فقال عمر رضى الله عنه : نجا من القتل ، وكذلك روى عن ابن مسعود ولا مخالف لهما فى الصحابة فدل على أنه إجماع ، ولأن القصاص يقع مشتركا لا يتبعض ، فاذا السقط بعضه سقط النجميع ، وينتقل حق البافين الى الدية ، لما أن رجلا دخل على أمرأته فوجد معها رجلا فقتلها ، فقال بعض إخوتها قد تصدقت ، فقضى عمر لسائرهم ، ولأن حقهم سقط من القصاص بغير اختيارهم فانتقل حقهم الى البدل مع وجوده كما ينتقل حق الشربك فى العبد ادا اعتفه شربكه الى القيمة ،

فسرع اذا وجب له القصاص على رجل فرمى اليه بسهم أو بحربة ثم عفا عنه بعد الرمى وقبل الإضابة لم يصح العفو لأنه لا معنى لهذا العفو كما لو جرحه ثم عفا عنه ، وان وجب له القصاص فقد ذكرنا أنه يجوز له أن يوكل من يستوفى له القصاص بحضرة الموكل ، وهل يصح أن يوكل من يستوفى له القصاص ؟ فيه ثلاث طرق سبق لنا بيانها فى الوكالة ، وقلنا : الصحيح أنه يصح ،

قال ابن الصباغ: الاآنا اذا قلنا لا تصح الوكالة فاستوفى الوكيل القصاص فقد حصل به الاستيفاء ؛ لأنه استوفاه بإذنه كما نقول فيه اذا باع الوكيل فى الوكالة الفاسدة ، وإنما يفيد فسادها هاهنا أن الحاكم لا يمكن الوكيل من الاستيفاء فلو وكل فى الاستيفاء ثم عفا الموكل عن القصاص ، فان عفا بعد أن قتله الوكيل لم يصح عفوه ، فان عفا قبل أن يقتله الوكيل ثم قتله الوكيل بعد عليه بالعفو فعلى الوكيل القود ، وان لم يعلم هل كان العفو قبل الفتل أو بعده ؟ فلا شيء على الوكيل ، لأن الأصل أن لا عفو ، وان عفا الموكل عن القصاص ثم. قتله الوكيل ولم يعلم بالعفو فهل يصح العفو ؟ فيه الموكل عن القصاص ثم. قتله الوكيل ولم يعلم بالعفو فهل يصح العفو ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يصبح العفو لأنه عله فى وقت لا يمكن تلافيه فلم يصبح ، كما لو علما بعد رمى الحربة الى الجانى .

( والثاني ) يصح لأنه على عن قود غير متحتم قبل أذ يشرع فيه الوكيل. نصح كما لو علم الوكيل بالعفو قبل القتل.

واختلف أصحابنا في مأخذ القولين ، فمنهم من قال : أصلهما القولان في الوكيل هل ينعزل قبل أن يعلم بالعزل ، ولم يذكر ابن الصباغ غيره ، ومن أصحابنا الخراسانيين من قال : أصاهما اذا رأى رجلا في دار الحرب فظنه حربيا فرماه بسهم تم بال أنه كان مسلما ومات هل تجب الدية ؟ فيه قولان ،

وقال الشيخ أبو حامد: القاولان ها هنا أصل بأنفسهما ومنهما أخذ الوجهان فى الوكيل ، هل ينعزل قبل أن يعلم بالعزل ، فاذا قلنا: ان عفوه لا يصح فلا شيء على الموكل والوكيل ، والذا قلنا ان عفوه يصح فلا شيء على الموكل وأما الوكيل فلا قصاص عليه لأن له شبهة فى قتله ويجب عليه الدية وان قلنا: لا تجب عليه الدية فهل تجب عليه الكفارة ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى فى العدة \_ ان قلنا ان مآخذ القولين فى الدية من الرمى الى من ظنه حربيا \_ فتجب الكفارة لأن الدية ها هنا لم تجب •

فان قلنا مأخذهم من عزل الوكيل فلا تجب عليه الكفارة وتكون الدية مفلظة لأنها إما دية عمد محض أو دية عمد خطأ • وهل تجب في مال الوكيل أو على عاقلته ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) وهو قول أبى اسحاق المروزى واختيار الشيخ أبى حامد أنها نجب فى ماله لأنه قصد قتله ، وإنها سقط القصاص لمعنى آخر ، وقال أبو على بن أبى هريرة هو دية عمد خطأ فتجب دية مؤجلة على العاقلة ، لأنه قةله وهو معذور ، فإن قلنا إنها على العاقلة لم يرجع بها الوكيل على الموكل لذلك .

وقال أبو العباس لمن سريج: فيه قول آخر . إنه يرجع عليه كما قلنا فيمن

قدم طعاماً مغصوباً الى رجل فأكله ولم يعلم أنه مغصــوب فإنه يرجع على المقدم اليه فى أحد القولين ، وكما قلنا فيمن غر بحرية أمرأه ، والمذهب الأول، لأن العفو مندوب اليه والغرور محرم .

اذا تقرر هذا فان كان الموكل قد عفا عن القود والدية أو عفا مطلقا وقلنا لا تجب له الدية فلا كلام ، وإن عفا عن القود إلى الدية أو عفا مطلقا وقلنا يجب له الدية وجبت له الدية في مال الجاني ، وتكون لورثة الجاني مطالبة الوكيل بدية الحجاني ، وليس كالأخوين ادا فتل احدهما قاتل آبيه بغير اذن أخيه حيث قلنا في محل نصيب الأخ الذي لم يقتل من الدية قولان (أحدهما) في تركة قاتل أبيه (والثاني) في ذمة أخيه ، والفرق بينهما أن الأخ أتلف حق أخيه فوجب عليه بدله ، وها هنا أتلفه الوكيل بعد سقوط حق الموكل عليه بالعفو ، هذا ترتيب البغداديين ، وقال الخراسانيون : إن قلنا : لا ديه على الوكيل فلا دية للموكل علي الوكيل فلا دية للموكل على الجاني ، وكان الوكيل استوفى القصاص ، وان قلنا عليه الدية فله الدية في مال المجنى عليه ،

مسالة اذا جنا عليه جناية يجب فيها القصاص بأن قلع عينه أو قطع يده أو رجله فعفا المجنى عليه عن القصاص ثم سرت الجناية الى نفس المجنى عليه لم يجب القصاص وحكى عن مالك أنه قال: يجب القصاص لأن الجناية صارت نفسا ولنا أنه يتعذر استيفاء القصاص في النفس دون ما عفى عنه فسقط القصاص في النفس كما لو عفا بعض الأولياء ولأن الجناية اذا لم يجب فيها القصاص لم يجب في سرايتها كما لو قطع يد مرتد ثم مات و

اذا ثبت هذا فان كان المجنى عليه قد عف على مال وجبت فيه ديه كاملة ، فان كان قد أخذ دية العضو المقلوع استوفى الولى باقى دية النفس ، وان لم يأخذ شيئا من الدية أخذ الولى بجميع الدية ، وان كان المجنى عليه عفا عن العين واليد والرجل على غير مال وجب لوليه نصف الدية ، وقال أبو حنيفة : تجب الدية كاملة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا شيء على الجانى ، دليلنا أنه بالجناية وجب عليه نصف الدية فاذا عفا عن الدية سقط

ما وجب دون ما لم يجب ، فادا صارت نسب رجب بالسرايه نصف الديد علم يسقط أرشه بسرايتها ، وإنما دخل فى أرش النفس ، وإن كان قد جنا عنيه جناية لا قصاص فيها كالجاتفة وكسر الظهر فعف المجنى عليه عن انقصاص فيها ثم سرت الجناية إلى ننس المجنى عليه فمات كان لوليه أن يفتص فى النفس لأنه عفا عن القصاص فيما الا فصاص فيه ، علم يؤثر العفو فيه ،

وال فطع يد رجل فعفا المجنى عليه عن القصاص على مال أو على غير مال مع عاد الجانى فقتله قبل الاندم ل ففيه ثلاثة أوجه المحدها) وهو قول آلى سعيد الإصطحرى ان للولى القصاص في النفس الأن الجناية متفردة عن الأوله فلم يدخل حكمها في حكمها ، كما لو قتله آخر ، فإن عفا عنه على مال كان له كمال الدية ، لأن الجناية على الطرف الا وردت عليها الجناية على النفس صارت في حكم المندماة فلم يدخل أرش احدهما في أرش الأخر ( والوجه النبي ) أنه لا يجب القصاص لأن الجناية والقتل كالجناية الواحده ، فإذا سقط انقصاص في بعضها سقط في جميعها . كما لو سرت قطع اليد إلى النفس ، فإن عفا عنه على مال كان له نصف الدية ، كما لو سرت قطع اليد إلى النفس ، فإن عفا عنه على مال كان له نصف الدية ، فوف الدية ( والثالث ) وهو المنصوص أن للولى أن يقتص في النفس لأنها جنايتان عفا عن إحداهما ونم يعف عن الأخرى قصار كما لو فئله آخر ، وإن جنايتان عفا عن إحداهما ونم يعف عن الأخرى قصار كما لو فئله آخر ، وإن عفا عنه الولى كان له نصف الدية ، لان أرش العلوف يدخل في أرش النفس غاذا أخذه أو سنقط حقه عنه بالعفو بقى ألبافي له من الدية .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وان قطع أصبع رجل عمداً فعفا المجنى عليه من القصاص والدية ثم اندملت سننط القصاص والدية .

وقال الزنى رحمه الله يسقط القصاص ولا تسقط الدية ، لأنه عفا عن القصاص بعد وجوبه فسقط ، وعفا عن الدية قبل وجوبها ، لأن الدية لا تجب الإ بالاندمال والعفو وجد قبله فلم تسقط ، وهذا خطا لأن الدية تجب بالجناية والدليل عليه أنه لو جنى على طرف عبده ثم باعه ثم اندمل كان أرش الطرف

له دون الشترى ، فدل على انه وجب بالجناية ، وانما تاخرت المطالبــة الى ما بعد الاندمال كما لو عفا عن دين مؤجل .

فان سرت الجناية الى الكف واندملت سقط القصاص في الأصبع بالعفو ، ولم يجب في الكف ، لأنه تلف بالسراية ، والقصاص فيما دون النفس لا يجب بالسراية وسقطت دية الأصبع لأنه عفا عنها بعد الوجوب ، ولا يسقط أرش ما تسرى اليه لانه عفا عنه قبل الوجوب ،

وان سرت الجناية الى النفس نظرت فان قال: عفوت عن هذه الجنساية قودها وديتها وما يحدث منها ، سقط القود في الأصبع والنفس لأنه سقط في الاصبع بالعفو بعد الوجوب ، وسقط في النفس لانها لا تتبعض .

وأما الدية فانه ان كان العفو بلفظ الوصية فهو وصية للقاتل ، وفيها قولان فان قلنا: لا تصح وجبت دية النفس ، وان قلنا: تصح وخرجت من الثاث سقطت وان خرج بعضها سقط ما خرج منها من الثلث ووجب الباقى . وان كان بغير لفظ الوصية فهل هو وصية في الحكم أم لا فيه قولان .

( اجدهما ) أنه وصية لأنه يعتبر من الثلث •

(والثانى) انه ليس بوصية لأن الوصية ما تكون بعد الموت ، وهذا اسقاط في حال الحياة ، فاذا قلنا : انه وصية فعلى ما ذكرناه من القولين في الوصية للقاتل وان قلنا : انه ليس بوصية صح العفو عن دية الأصبع لأنه عفا عنها بعد الوجوب ولا يصح عما زاد لاته عفا قبل الوجوب فيجب عليه دية النفس الا أرش أصبع و ولما اذا قال عفوت عن هذه الجناية قودها وعقلها ولم يقسل ما يحدث منها ، سقط القود في الجميع لما ذكرناه ولا تسقط دية النفس لأنه ابراء منها قبل الوجوب وأما دية الاصبع فانه ان كان عفا عنها بلفظ الرصية أو بلفظ العفو وقلنا : انه وصية فهو وصية للقاتل ـ وفيها قبولان ـ وان كان بلفظ العفو وقلنا : انه ليس بوصية فان خرج من ألثلث سقط ، وان خرج بعضه سقط منه ما خرج ووجب الباقي لائه أبراء عما وجب .

فصلل فان جنى جناية يجب فيها القصاص كقطع اليد فعفا عن القضاص أخذ نصف الدية ثم عاد فقتله ، فقد اختلف أصحابنا فيه ، فذهب أبو سعيد الاصطخرى رحمة الله عليه الى أنه يلزمه القصاص في النفس أو الدية الكاملة ان عفى عن القصاص ، لأن القتل منفرد عن الجناية ، فلم يدخل حكمه في حكمه في حكمه الموجب لأجله القصاص أو الدية .

ومن اصحابنا من قال لا يجب القصاص وربجب نصف الدية لأن الجنساية

والقتل تالجناية الواحدة ، فاذا سقط القصاص في بعضها سقط في جميعها ويجب نصف الدية لانه وجب كمال الدية وقد أخذ نصفها وبقي له النصف .

ومنهم من قال يجب له القصاص في النفس وهو الصحيح ، لأن القتل انفرد عن الجناية ، فعفوه عن الجناية لا يوجب سقوط ما لزمه بالقتل ويجب له نصف الدية لأن القتل اذا تعقب الجناية قبل الاندمال صار بمنزلة ما أو سرت الى النفس وو سرت وجب قبها الدية ، وقد اخذ النصف وبقى النصف ) .

الشرح اذا قطع رجل أصبع رجل ، فقال المجنى عليه : عفوت عن هذه الجناية قودها وديتها نظرت ـ فبن المدمل الجرح ولم يسر الى عضو ولا نفس ـ سقط القاود والدية ، وبه قال أبو حنيفة وأحمد ، وقال أبو يوسف ومحمد : ان العفو عن الجناية عفو عما يحدث منها • ومن قال بصحة عفو المجروح عن دمه مالك وطاوس والحسن وقتادة والأوزاعي •

وقال المزنى لا يصح العفو عن الأرش لأنه أسقطه قبل وجوبه ، بدليل انه لا يملك المطالبة به قبل الاندمال ، وهذا خطأ لأنه وجب بالجراحة فصح اسقاطه وأما المطالبة به فانه يملك المطالبة به فى أحد القولين ، ولا يملكه فى الآخر فيكون كالدين المؤجل يصح اسقاطه قبل محل دفعه ، وان سرت الجناية الى كفه واندمل سقط القود والدية فى الأصبع لما ذكرناه ، وأما الكف فلا قود فيه لأن القود فى العضو الا يجب بالسراية ولا تصح البراءة من دية ما زاد على الأصبع ، ومن أصحابنا الخراسانيين من قال يصح لأنه سراية جرح غير مضمون ، والأول أصح لأنه ابراء عما لم يجب ،

وان سرت الجناية الى النفس نظرت \_ فان قال عفوت عن هذه الجناية فودها ودينها ولم يقل وما يحدث منها \_ فان القصاص لا يجب فى الأصبع لأنه عفا عنه بعد الوجوب ، ولا يجب القصاص فى النفس لأن القصاص اذا سقط فى الأصبع سقط فى النفس لأنه يتبعض .

وحكى الخراسانيون عن ابن سريج قولا آخر مخرجا أنه يجب لأنه عف ا عن القود فى الطرف لا فى النفس • وهذا ليس بمشهور • وأما الأرش فقد عفا عن أرش الأصبع بعد وجوبه ، فينظر فيه ــ فان كان ذلك بلفظ الوصية بأن قال عفوت عن الجانى عن قود هذه الجناية وأوصيت له بأرشها فقد وجد منه ذلك في مرض موته •

فان قلنا: الا تصح الوصية للقاتل لم تصح هذه الموصية ، وان قلنا تصح الوصية للقاتل اعتبر أرش الأصبع من ثلث تركته ، فان خرج من الثلث صحت الوصية فيه للقاتل ، وان لم يخرج من الثلث لم تصح ، وان كان بلفظ العقو والإبراء بأن قال عفوت عن قود هذه الجناية وديتها ، أو قال أبرأته من أرشها ، ففيه قولان (أحدهما) حكمه حكم الوصية لأنه يعتبر من الثلث ، فعلى هذا يكون على قولين كالوصية للقاتل بلفظ الوصية (والثاني) ليس بوصية ، لأن الوصية ما تكون بعد الموت ، وهذا اسقاط في حالة الحياة ، فعلى هذا يصح الإبراء عن أرش الأصبع ، ويجب عليه تسمعة أعشار دية النفس لأنه لم يبرأ منها ،

وأما اذا قال: عفوت عن هذه الجناية قودها وديتها وما يحدث منها ، فان المقود سقط في الأصبع والنفس ، لأن العفو يصح عن القصاص الذي لم يجب بدليل آنه لو قال لرجل: اعتلني ولا شيء عليك فقتله لم يجب عليه فصاص لما تقدم ذكره ، وأما الأرش \_ فان كان ذلك بلفظ الوصية بأن قان أوصيت له بأرش الجناية وأرش ما يحدث منها \_ فان قلنا: تصح الوصية للقاتل وخرج جميع الدية من الثلث \_ صحت الوصية ، وأن خرج بعضها من الثلث صح ما خرج من الثلث ووجب الباقي: وأن قلنا: لا تصح الوصية اللقاتل وجبت جميع الدية ، وأن قال أبرأته عن أرش هذه الجناية وأرش ما يحدث منها حكم الوصية \_ كان على قولين ما يحدث منها سه فان قلنا: أن حكم الإبراء حكم الوصية \_ كان على قولين ألبراءة في دية الأصبع لأنها أبراء عنها بعد الوجوب ، ولم تصح البراءة فيما أبراء على دية الأصبع ، لأنه أبراء عنها بعد الوجوب ، ولم تصح البراءة فيما أبو حامد وأبو اسحاق .

وقال ابن الصباغ : فى صحة بزاءته من أرش ما زاد على دية الأصبع قولان من غير بناء على حكم الوصية •

(أحدهما) لا تصلح البراءة لأنه ابراء عما لم يجب ، فأشبه أذا على عما يتولد من الجناية فسرت الى الكف .

(والثانى) تصح لأن الجناية على الطرف جناية على النفس ، لأن النفس لا تباشر بالجناية ، وانما يجنى على أطرافها ، فاذا على بعد الجناية عليها صح ، ويفارق الكف لأن الجناية على الأصبع ليس بجناية على النفس ، لأنه يباشر بالجناية ، فاذا قلت يصح بنى على القولين فى الوصية للقاتل على ما مضى .

فرع لواقطع يدى رجل عمداً فبرئت اليدان فقطع المجنى عليه احدى يدى الجانى وعفا عن الأخرى على الدية وقبضها ثم انتقضت يد المجنى عليه ومات لم يكن لورثته القصاص ، لأنه مات من جراحتين احداهما لا قصاص فيها وهى المفو عنها ، ولا يستحق شيئا من الدية ، لأنه قد استوفى نصف الدية وما قيمته نصف الدية ، فان لم يمت المجنى عليه ولكن الجانى انتقضت عليه يده ومات لم يرجع ورثته على المجنى عليه بشىء ، لأن القصاص لا تضمن سرايته ، وإن قطع احدى يدى الجانى فمات من قطعها ، ولم يأخذ بدل اليد الأخرى كان له أن يأخذه لأنه وجب له القصاص فى اليدين ، وقد فاته القصاص فى اليدين ، وقد ومات حتف أنفه ،

وان مات المجنى عليه من قطع اليدين ولم تبرأ فقطع الوارث أحدى يدى الجانى فمات من قطع يده قبل أن تقطع الأخرى لم يرجع بدية اليد الأخرى الأن الجناية اذا صارت تفسآ سقط حكم الأطراف ، وقد سرى قطع يد الجانى الى النفس فاستوفى النفس بالنفس ، وليس كذلك اذا برىء اليدان ولم يمت ، فان الاعتبار بالطرفين ولا يسقط بدل احداهما باستيفاء بدل الأخرى ، وهكذا حكم كل طرفين متميزين مثل الرجلين والعينين .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل اذا قطع يد رجل فسرى القطع الى النفس فاقتص فى اليد الله على عن النفس على غير مال لم يضمن اليد النه قطعها فى حال الا يضمنها ، فاشبه اذا قطع يد مرتد فاسلم ، والن العفو يرجع الى ما بقى دون ما استوفى، كما لو قبض من ديته بعضه ثم ابراه ، وان عفى على مال وجب له نصف الدية الذه بالعفو صار حقه فى الدية ، وقد اخذ ما يسلوى نصف الدية فوجب له النصف ، فان قطع يدى رجل فسرى الى نفسه فقطع الولى يدى الجانى ثم عفا عن النفس لم يجب له مال الأنه لم يجب له اكثر من دية ، وقد أخذ ما يسلوى دية فلم يجب له مال الأنه لم يجب له اكثر من دية ، وقد أخذ ما يسلوى دية فلم يجب لشيء ، وإن قطع نصرانى يد مسلم فاقتص منه فى الطرف ثم سرى القطع الى نفس المسلم فاقتص منه فى الطرف ثم سرى القطع الى نفس المسلم فلهلى أن يقتله ، النه صارت الجناية نفساً وأن اختار أن يعفو على الدية ففيه وجهان :

(احدهما) انه يجب عشرة آلاف درهم ، لأن دية المسلم اثنا عشر الغا . وقد اخذ ما يساوى الفي درهم فوجب الباقي (والثاني) آنه يجب له نصف ديته وهو سنة آلاف درهم ، لأنه رضى أن اخذ ينا ناقصة بيد كاملة ديتها سنة آلاف درهم فوجب الباقي ، وأن قطع يديه فاقتص منه ثم سرى القطع الىنفس المسلم فللولى أن يقتله لاته صارت الجناية نفسا ، فأن عفى على الدية أخسلا على الوجه الأول ثمانية آلاف درهم لانه اخذ ما يساوى أربعة آلاف درهم وبقى له ثمانية آلاف درهم ، وعلى الوجه الثاني لا شيء له لأنه رضى أن يأخذ نفسه بنفسه ، فيصر كما لو استوفى ديته ،

وان قطعت امراة يد رجل فاقتص منها ، وثم سرى القطع الى نفس الرجل، فلوليه أن يقتلها لما ذكرناه ، فأن عفا على مال وجب على الوجه الأول تسسمة آلاف درهم ، لأن الذى اخذ يساوى ثلاثة آلاف درهم وبقى تسعة آلاف درهم وعلى الوجه الثانى يجب ستة آلاف لأنه رضى أن ياخذ يدها بيده ، وذلك بقدر نصف ديته وبقى النصف ) .

الشرح الذا قطع يد رجل فسرى القطع الى نفسه فقطع الولى يده ثم عفا عنه فلا ضمان عليه فى اليد ، وكذلك لو قتل رجل رجلا فسادر الولى فقطع يد الجانى ثم عفا عنه فلا ضمان عليه فى اليد ، وكذلك لو قتسل رجل رجلا فبادر الولى فقطع يد الجانى ثم عفا عنه فلا ضمان عليه • وقال أبو حنيفة : يلزمه دية اليد •

ولنا أنه قطع يده في حال أأبيح له قطعها فلم يلزمه ضمانه كما لو قطع يد مرتد فأسلم • وأما العفو فانما ينصرف الى ما بقى دون ما استوفى ، وأن قطع يهودى يد مسلم فاقتصل المسلم من اليهودى ثم مات المسلم فلوليه أن يقتسل اليهودى ، فان عفا عنه على مال ففيه وجهان •

(أحدهما) يجب له نصف الدية ، لأن المجنى عليه قد أخذ اليهودى بيده واليد تقوم بنصف الدية فكأنه رضى أن يأخذ يدا ناقصة بيد كاملة .

(والثانى) يستحق خمسة أسداس دية المسلم ، لأن دية يد اليهودى سدس يد المسلم ، وان قطع اليهودى يدى المسلم فاقتص المسلم وقطع يدى اليهودى ثم مات المسلم واختار وليه العفو على مال لم يستحق شيئاً على الوجه الأول ويستحق على الثانى ثلثى دية المسلم ، وان قطعت امرأة يد رجل فاقتص منها ثم مات المجنى تليه فلوليه أن يقتلها ، فان عفى عنها على مال استحق على الوجه الأول نصف الدية وعلى الثانى ثلاثة أرباع الدية ، فان قطعت يديه فاقتص منها ثم مات من الجناية ولم يقتلها وليه لكن عنها عنها على مأل لم يستحق شيئاً على الوجه الأول ، وعلى الثانى يستحق نصف الدية ،

وان قطع رجل يد رجل وهما متساويان فى الدية منه فى اليدين ثم مات المجنى عليه ولم يختر وليه قتله ، لكن عفا عنه على مال لم يستحق شيئاً وجها واحدا لأنه يستحق الدية وقد أخذ ما يساوى الدية ،

فسرع اذا جرح رجلا مرتدا جراحة ، فأسلم المرتد ثم جاء المجارح ومعه ثلاثة رجال وجرحه كل واحد منهم جراحة يموت من مثلها ومات من الجراحات الخمس لم يجب القصاص فى النفس لأنه مات من جراحة مضمونة وغير مضمونة فيجب فيها سبعة أثمان الدية وعلى الذى جرحه فى الردة ثمن الدية ، وعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية ، لأنه مات من خمس جراحات الا أن الذى جرحه فى حال الردة يسقط عنه ما خص الجراحة فى حال الردة يسقط عنه ما خص الجراحات ، فكان حال الردة ، لأن الدية تقسم على عدد الجارحين لا على عدد الجراحات ، فكان الذى يخص الجانى الأول ربع الدية فسقط عنه الثمن ، وان جنى عليه ثلاثة

رجال فى ردته فأسلم ثم جنى عليه أحد من غيرهم ومات من الجراحات وجب . على الذى جرحه بعد أن أسلم ربع دينه ويسقط عنه ثلاثة أرباع دينه و واذ كان الذى جنى عليه بعد الاسلام أحد الثلاثة وجب عليه سدس الدية ، ولم يجب على الباقين شيء .

وان جرحه ثلاثة فى حال ردته ثم عاد الى الاسلام وجاء أحد الثلاثة مع أربعة غير الثلاثة وجرحوه ومات من الجراحات ، فقد مات من جراحة سبعة فسقط سبعا الدية ، وهما ما يخص الرجلين الجارحين فى الردة ويجب على الأربعة الذين اتفردوا بالجراحة فى الاسلام أربعة أسباع الدية ويجب على الذي جرحه فى الردة والاسلام نصف سبع الدية ، وان جرحه أربعة فى ردته ثم عاد أحدهم وجرحه بعد استلامه ومات من الجراحات وجب على الذى جرحه بعد استلامه ومات من الجراحات وجب على الذى جرحه بعد اسلامه ثمن الدية ويسقط باقى ديته ، والله تعالى أعلم ،

.

. . . .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

### كتـــاب الديات

# باب من تجب الدية بقتله ، وما تجب به الدية من الجنايات

( تجب الدية بقتل المسلم لقوله تعالى : (( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله )) وتجب بقتل الذمى والمستأمن ، ومن بيننسا وبينهم هعنة ، لقوله تعالى : (( وأن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة )) وتجب بقتل من لم تبلغه الدعوة لأنه محقون الدم مع كونه من أهل القتال ، فكان مضمونا بالقتل كالذمى .

فعسسل وان قطع طرف مسلم ثم ارتد ومات على الردة وقلنا: آنه لا يجب القصاص في طرفه ، أو قلنا يجب فعفى عن القصاص على مال ، ففيه قولان (احدهما) لا تجب دية الطرف ، لأنه تابع للنفس في الدية ، فاذا لم تجب دية النفس لم تجب دية الطرف (والثاني) انه تجب وهو الصحيح ، لأنه الجناية اوجبت دية الطرف ، والردة قطعت سراية الجرح فلا تسقط ما تقدم وجوبه ، كما لو قطع يد رجل ثم قتل الرجل نفسه ، فان جرح مسلما ثم آرتد ثم اسلم ومات فان الرحل فيه الجناية ففيه قولان .

(احدهما) تجب دية كاملة لأن الاعتبار في الدية بحال استقرار الجناية والدليل عليه أنه لو قطع يديه ورجليه واندملت وجبت له ديتان ، ولو سرت الى النفس وجبت دية ، وهذا مسلم في حال استقرار الجناية ، فوجب فيسه دية مسلم (والثاني) يجب نصف الدية ، لأن الجناية في حال الاسلام توجب والسراية في حال الردة تسقط ، فوجب النصف ، كما لو جرحه رجل وجرح نفسه فهات ، وان لم يقم في الردة زمانا تسرى فيه الجناية وجبت دية مسلم ؟ لانه مسلم في حال الجناية ، وفي حال استقرار الجناية ، ولا تأثير لما مغى في حال الردة ، فلم يكن له حكم ،

فصـــل وان قطع يد مرتد ثم اسلم ومات لم يضمن . ومن اصحابنا من قال تجب فيه دية مسلم لأنه مسلم في حال استقرار الجناية فوجبت ديته والمنهب الأول لأنها سراية قطع غير مضمون فلم يضمن كسراية القصاص

فصـــل وان أرسل سهما على حربى فأصابه وهر مسلم ومات وجبت فيه دية مسلم -

وقال أبو جعفر الترمذي: لا يلزمه شيء لانه وجه السبب من جهته في حال هو مامور بقتله ولا يهكنه تلافي فعله عند الاسلام فلا يجب ضمائه كما لو جرحه ثم اسلم ومات ، والمذهب الأول ، لأن الاعتبار بحال الاصابة دون حال الارسال لأن الارسال سبب والاصابة جناية ، والاعتبار بحال الجناية لا يحال السبب ، والدليل عليه انه لو حفر بئراً في الطريق وهناك حربي فاسلم ووقع فيها ومات ضمنه ، وان كان عند السبب حربيا ، ويخالف أذا جرحه ثم اسلم ومات ، لأن الجناية هناك حصلت وهو غير مضمون ، وان أرسل سهما على مسلم فوقع به وهو مرتد فمات لم يضمن ، لأن الجناية حصلت وهو غير مضمون فلم يضمنه ، كما لو أرساله على حي فوقع به وهو ميت ،

الدية في ضوء الفقه الاسلامي (١)

الدية : معناها وطبيعتها : -

تطلق الدية \_ في اللغة \_ من ودى القاتل والقتول دية ، اذا اعطى وليه المال ، وقال صاحب القاموس انها حق القتيل وجمعها ديات ووداه اعطاه دينه ، وهي مشتقة من الاداء لانها مال مؤدى في مقابل ما تلف نفسا ، وهي في الشرع اسم للمال ( ماله قيمة ) الذي هو بعل النفس ،

ويتصل بمضطلح الدية اتصالا شرعيا مصطلح الأرش ، ويقعد به المال الواجب في الجنساية على ما دون النفس ، أي جزء الدية كالدية على بعض اعضاء الجسم كاليد والعين .

كما يتصل بالمسطلح ايضا مصطلح العقسل ويعنون به نفس القدر الواجب في الدية ، حيث كان أهل القاتل ياتون بالابل فيعقلونها سيقيدونها سليلا في فناء اهل القتول فمن هنا أطلق عليها المقل ، ويعنون الدية نفسها ، وهنساك مصطلح العاقلة الذي يعنى عصسبة القاتل وأهله الذين يشساركونه في دفع الدية ، وسميت عاقلة لإنها تعقل الدماء ، أي تمنعها من أن تسفك بمنساصرة من ينتمي اليها ،

<sup>(</sup>١) ملف الشرق الأوسط الفقهي بقلم : د، عبد الحليم عويس .

وطبيعة الدية شخصية ، مثل كل جريعة ، فانها تخضع ـ في الأصل ـ لفوله تمالي ﴿ ثُلُ نَفْسُ بِمَا كُسِبُ رَهْيِنَةً ﴾ .

وهذا باستثناء دية الخطأ فانها على العافلة أي عصبة القاتل كلهم ، وهذا لمعان عظيمه أرادها الاسلام حيث ان المخطىء المتهاون بدماء النساس لا يغمل ذلك الا لتسعوره بالاعتماد على اهلاء، وانهم فوته التي تعف خلعه ، وعد تنصره ظللا ، كما أنهم أيضا من قد قصروا في زجره عن ارتكاب الجريمة سواء بالتربية أم التعليم .

الدية بديل للسجون والمتقلات: \_

من بين أسباب التعزير ألتى ترك أمرها لتقدير ولاة الأمور كان السجن هو آخر عقوبة لجا البها أولر الأمر في عصور التشريع هذا أذا كانوا قد لجاوا أليه ، أن الاسلام والمسلمين الراشدين ادركوا أن السنجون ليست الحل المشكلة الجرائم ، فهي قد تزيد المجرم أجراما ، وقد تحول النظيف إلى مجرم مشبع بالحقد والكراهية .

فالعقوبات اما أن تكون سريعة حاسمة تقضى على بدرة الجريعة في نفس الفرد ، وتشيع احترام العقوبة والعدر منها بين المجنع أو لا نكون ، ومن هنا جاء الاسلام بالحدود ، والتعذير في جوانب ، ثم جاء في القتل بالقصاص أو الدية ، وبهذا يقضى الاسلام على آثار الجريعة باقصى سرعة ممكنة ،

أما العلمانيون فينادون بالسجون بديلا بالقصاص والدية ، وهو بديل فاسد ، لانه لم يرح المجرم الذي يعيش حياة الموت خير منها فضلا عن الدية ولم يرح المجنى عليهم لأنهم يدركون أن المجرم حي ، ولربما يخرج وما الي النود ، وستعود المسكوت سيرتها الاولى ، فالسجن جريمة مزدوجة ، بينما العماص والدية حلان متكاملان يحققان العدل والرحمة في سياق واحد .

وفى راينا أن تطبيق الشريعة يغنى عن هدده السجون التى ابتليت بها البشرية ، وأصبحت ـ في الأقل ـ بيتا للمجرمين ، وفي الاكثر معتقلا للصالحين والمصلحين .

والأولى أن نعود الى حدود الاسلام في حدود ما شرعه الاسلام .

الدية من خصائص هذه الامة: \_

يجمع فقهاء التشريع وعلماء التفسير على أن الله (أي التنازل عن اللهم مقابل بعض المال ) أنها هي من

خصائص هذه الأمة . فقد روى البخارى والنسائى والدارقطنى عن ابن عباس قال: ((كان في بنى اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية )) ، فقال الله لهذه الأمة ((كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاتثى بالانثى فمن عفى له من أخيه شيء )) فالعفو يقبل الديه في العمد ((فاتباع بالمروف واداء اليه باحسان )) يتبع بمعروف ويؤدى اليه باحسان ((ذلك تخفيف من ربكم ورحمة )) مما كتب على من كان قبلكم ((فمن اعتدى بعد دلك قله عداب اليم)) أي فتل بعد قبوله الدية ،

ومما يؤيد أن تشريع القصاص - أولا - ثم الدية - ثانيا - من خصائص هذه الأمة ، ما ورد في تفسير قوله تعالى (( ذلك تخفيف من ربكم ورحمة )، فقت ثبت أن أهل التوراة كان لهم القتل ولم يكن لهم غير ذلك ، وأهل الانجيال فكان لهم العفو ، ولم يكن لهم غير ذلك ، وأهل الانجيال فكان لهم العفو ، ولم يكن لهم قود ولا دية فجعل ألله تعالى ذلك تخفيفا لهذه الأمة ، فمن شاء قتل ومن شاء أخذ الدية ، ومن شاء عفا ، وقوله تعالى ( فمن اعتدى بعد ذلك فله عناب اليم )) تفسيره أن من قتل بعد أخد الدية وسقوط دم وليه (( فله عناب اليم )) ، قال الحسن : كان الرجل في الجاهلية أذا قتل قتيالا في الى قومه فيجيء قومه ويصالحون بالدية ، فيقول ولى المقتول : أنى أقبل الدية حتى يأمن القاتل ويخرج ، فيقتله من يرمى اليه بالدية ،

واختلف العلماء من قتل بعد آخذ الدية فقال جماعة من العلماء منهم مالك والشافعي (هو كمن قتل ابتداء) ان شاء الولى قتله وان شاء عفا عنه وعنبه في الآخرة ، وقال قتسادة وعكرة والسسدى وغيرهي : عنابه أن يقتسل البتة ، ولا يمكن الحاكم الولى من العفو .

وروى ابو داود عن جابر قال رسسول الله صلى الله عليه وسلم: « انى رسول الله صلى الله عليه وسلم: وانى لا اعفى من قتل بعد اخذ الدية )) .

وقال الحسن : عذابه أن يرد الدية فقط ، ويبقى اثمه الى عذاب الآخرة ، وقال عمر بن عبد العزيز : أمره الى الامام يصنع فيه ما يرى .

الشرح له تعالى « ومن يقتل مؤمنا النح الآية » نزلت هذه الآية بسبب قتل عياش بن أبى ربيعة الحارث بن يزيد بن أبى أنيسة العامرى لحنة (أى احنة وحقد) كانت بينهما ، حيث كان يعدنه فى مكة بسبب اسلامه ، فلما هاجر الحارث مسلما لقيه عياش فقتله ولم يشعر باسلامه ، فلما أخبر أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسبول الله انه كان من فلما أخبر أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسبول الله انه كان من

امرى وأمر الحارث ما قد علمت ، ولم أشعر باسلامه حتى قتلته ، فنزلت الآية ، أخرجه أبن جرير عن عكرمة ، واخرج نحوه عن مجاهد والسدى.

وأخرج ابن اسحاق وأبو يعلى والحرث بن أبى أسامة وأبو مسلم الكجى عن القاسم بن محمد نحوه ، وأخرج بن أبى حائم من طريق سعيد ابن حبير عن ابن عباس نحوه .

أما قوله تعالى: « وان كان من قوم بينكم وبينهم ميشاق النح الآية » فقد اختلف فيها أهل العلم فذهب ابن عباس والشعبى والنخعى والشافعى، واختاره الطبرى فى تفسيره أن هذا فى الذمى والمعاهد يقتل خطأ فتجب الدية والكفارة ، وقال الحسس وجابر بن زيد وابراهيم أيضاً: ان كان المقتول خطأ مؤمنا من قوم معاهدين لكم فعهدهم يوجب أنهم أحق بدية صاحبهم فكفارته التحرير وأداء الذية ، وقرأها الحسن « وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق وهو مؤمن » قال الحسن اذا فتل المؤمن الذمى فلا كفارة عليه ، قال ابن العربي : والجملة عندى محمولة حمل المطلق على المقد .

وجملة ذلك أن الدية تجب بقت لى المسلم والذمن و قال العمرانى المعنى قوله تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » اذا قتله فى دار الاسلام و ومعنى قوله تعالى « وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة » أى اذا كان رجل من المسلمين في بلاد المشركين فحضر معهم الحرب ورماه رجل من المسلمين في بلاد المشركين فحضر معهم الحرب ورماه رجل من المسلمين فقيا وان كان من قوم عدو لكم ، ومعنى قوله تعالى « وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق » أهل الذمة و

ومن السنة ما روى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن « وفي النفس مائة من الابل » وهو اجماع الا خلاف في وجوب الدية اهم ، قلت والخلاف في وجوب الكفارة •

اذا ثبت هذا فان القتل ثلاثة أنواع: خطأ محض وعمد محض وشبه عمد • ويقال عمد الخطأ ، فتجب الدية في الخطأ المحض ، وهو أن يكون مخطئا في الفعل والقصد ، مثل أن يقصد طيرا فيصيب انسانا للآية •

وأما العمد المحض فهو أن يكون عامدا فى الفعل عامدا فى القصد , فهـــل يجب فيه القود ، والدية بدل عنه ؟ أو يجب فيـــه أحدهما لا بعينة ؟ فيه قولان مضى ذكرهما آنفا .

وأما شبه العمد وهو أن يكون عامدا في الفعل مخطئا في القصد، مثل أن يقصد ضربه بما لا يقتل مثله غالبا فيموت منه فتجب فيه الدية وقال مالك رحمه الله: القتل يتنوع نوعين: خطأ محض وعمد محض وأما عمد الخطأ فلا يتصور لانه يستحيل أن يكون القائم قاعدا و دليلنا ما أأخرجه أصحاب السنن الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الا أن قتيل الخطأ شبه العمد في قتيل السوط أو العصا فيه مائة من الابل في منها أربعون في بطونها » وعندهم مثله عن عبد الله بن عمر وما بقى من الفصول فعلى وجهها وقد تضمنت فصولنا السابقة إيضاحا لها وبيانا لمذاهب المسلمين في باب العفو عن القصاص وسيأتي في الفصل بعده مزيد و

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسل وان قتل مسلماً تترس به الكفار لم يجب القصاص ، لأنه لا يجوز أن يجب القصاص مع جواز الرمى ، وأما الدية فقد قال في موضع تجب ، وقال في موضع أن علمه مسلما وجبت ، فمن أصحابنا من قال : هو على قولين .

( احدهما ) أنها تجب ، لأنه ليس من جهته تفريط في الاقامة بين الكفار فام يسقط ضمانه .

( والثاني ) أنه لا تجب لأن القاتل مضطر الى رميه ، ومنهم من قال : ان علم أنه مسلم لزمه ضحمانه ، لأن مع العام

باسلامة يلزمه أن يتوقاه ، ومع الجهل باسلامه لا يلزمه أن يتوقاه ، وحمل القولين على هذين الحالين وقال أبو اسحاق : أن عينه بالرمى ضمنه ، وأن لم يعنه لم يضمنه ، وحمل القرلين على هذين الحالين .

فصحال وتجب الدية بقتل الخطأ لقوله عز وجل «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » وتجب بقتل العمد في أحد القولين وبالعفو على الدية في القول الآخر ، وقد بيناه في الجنايات ، وتجب بشبه العمد لما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الا أن في دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل ، منها أربعون خلفة في بطونها أولادها » فأن غرز أبرة في غير مقتل فمات ، وقلنا أنه لا يجب عليه القصاص ففي الدية وجهان (احدهما) أنها تجب لأنه قد يفضى الى القتل ، (والثاني) لا تجب لأنه لما لم تجب بأقل المتقل وهو الضرب بالقلم والرمى بالحصاة لم تجب بأقل المحد ) .

الشرح اذا أسر المشركون مسلما فتترسوا به فى القتال يتوقون به الربى ويختفون وراءه فى رميهم فقتله رجل من المسلمين بالرمى لم يجب عليه القصاص ، لأنه يحوز له رميهم ، وأما الدية فقد قال الشافعى رحمه الله فى موضع : تجب وقال فى موضع لا تجب و فمن أصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) يجب لأنه ليس من جهته تفريط فى الاقامة بينهم فلم يسقط ضمانه (والثاني) لا تجب لأن القاتل مضطر الى رميه ، ومنهم من علق ضمانه على علم الرامى بأنه مسلم ، وأن لم يعلم لم يلزمه ضمانه لأنه بلزمه أن يتوقاه عن الرمى اذا علمه و ولا يلزمه أن يتوقاه اذا لم يعلم و

وقال أبو اسحاق المروزى: ان عينه بالرمى - أى قصده - ضمنه ، وان لم يقصده لم يضمنه ، وحملهما على هذين الحالين ، ومأخذ الشافعى في قوله بالوجوب ما رواه عن عروة بن الزبير قال «كان أبو حذيفة اليمان شيخا كبيرا فرفع فى الآكام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة فجاء من ناحية المشركين فابتدره المسلمون فتوشقوه بأسيافهم وحذيفة : يقول «أبى أبى » فلا يسمعونه من شغل الحرب حتى تتلوه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم وهو أرجم الراحمين ، فقضى النبى صلى الله عليه وسلم بديشه » . •

هسمسائلة وجوب الدية فى كلا الحالين العمد والخطأ سبق لنا شرحه فى الجنايات ، أما شبه العمد فقد تقرر وجوبها بحديث ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعا « ألا ان فى دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسموط والعصا مائة من الابل منها أربعون خلفة فى بطونها أولادها » وقد أجمع أهل العملم على أن الابل أصل فى الدية ؛ وأن دية الحر مائة منها ، وقد دلت الأحاديث الواردة كحديث ابن عمر وحديث عمرو بن حزم وحديث ابن مسعود ، وظاهر كلام الخرقى من الحنابلة أن الأصل فى الدية الابل لاغير ، وهو احدى الروايتين عن أحمد ، وهو قول طاوس وابن المنذر ،

وقال بعض أصحاب أحمد: لا يختلف المذهب أصدول الدية الابل والذهب والفضة والبقر والغنم، وهو قول عمر وعطاء وطاوس وفقهاء المدينة السبعة ، وبه قال الثورى وابن أبى ليلى وأبو يوسف ومحمد، لأن عمرو بن حزم روى في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن « وأن فى دية النفس المؤمنة مائة من الابل ، وعلى أهل الورق ألف دينار » رواه النسائى •

وروى ابن عباس « أن رجلا من بنى عدى قتل فجعل النبى صلى الله عليه وسلم دبته النبى عشر أفضا » رواه أبو داود وابن ماجه • وروى الشعبى أن عمر جعل على أهل الذهب ألف دينار •

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمر قام خطيبا فقال « ألا ان الابل قد غلب فقوم على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنى عشر ألفا ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفى شاة ، وعلى أهل الحلل مائتى حلة » رواه أبو داود ، ورواه أبو داود من حديث جابر مرفوعا • قال الشوكانى : في هذه الأحاديث رد على من قال ان الأصل في الدية الابل ، وبقية الأصناف مصالحة لا تقدير شرعى اه • والمعروف أن ابا حنيفة والشافعى فى قول له أن الدية من الابل للنص ، ومن النقدين تقويما اذ فيهما قيم المتلفات • وقال مالك والشافعى فى قول له : الى أنها اثنا عشر ألف درهم •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وتجب على الجماعة أذا اشتركوا في القتل وتقسم بينهم على عددهم لانه بدل متلف يتجزأ ، فقسم بين الجماعة على عددهم ، كفرامة المال ، فأن اشترك في القتل اثنان وهما من أهل القود فللولى أن يقتص من أحدهما ويأخذ من الآحر نصف الدية ، وأن كان أحدهما من أهل القود والآخر من أهل الدية فله أن يقتص ممن عليه القود ويأخذ من الآخر نصف الدية .

فصل وتجب الدية بالاسباب ، فان شهد اثنان على رجل بالقتل فقتل بشهادتهما بغير حق ثم رجعا عن الشهادة كان حكمهما في الدية حكم الشريكين ، لما روى أن شاهدين شهدا عند على كرم الله وجهه على رجل أنه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال : لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما ، وأغرمهما دية يله .

فصيصل وأن أكره رجل على قتل رجل فقتله \_ فان قلنا : أنه يجب القود عليهما \_ فللولى أن يقتل من شاء منهما ، وياخذ نصف الدية من الآخر لانها كالشريكين في القتل أذا كانا من أهل القود ، وأن قلنا لا يجب القود ألا على المكره الآمر دون المكره ، فالولى أن يقتل المكره ، ويأخذ من الآخر نصف الدية لانهما كالشريكين ، غير أن القصاص يسقط بالشبهة فسقط عنه ، والدية لا تسقط بالشبهة فوجب عليه نصفها ) •

الشرح اذا اشترك جماعة فى قتل رجل وجبت عليه دية ، ويقسم بينهم على عددهم لأنه بدل متلف يتجزأ فقسم بينهم على عددهم كغرامة المتلف فان كان القتل موجا للقود \_ واختار الولى أن يقتل بعضهم ويعقو عن الباقين على حصتهم من الدية \_ كان له ذلك •

وان شهد رجلان على رجل بما يوجب القتل والقطع بغير حق مخطئين وجبت عليهما الدية لما ذكرناه قبل هذا فى الشاهدين عند على رضى الله عنه على رجل في السرقة وان أكره رجل رجلا على قتل انسان فقتله فصار الأمر الى الدية فهى عليهما لأنهما كالشريكين ، ولهذا ان قلنا يجب القود عليهما فللولى أن يقتل من شاء منهما ويأخذ نصف الدية من الثانى ، وان قلنا : ان القود لا يجب الا على المكره ـ بكسر الراء ـ وهو الآمر دون

المكره به بفتح الراء كان القصاص على الآمر ونصف الدية على المامور في لأنهما وان كانا كالشريكين الا أن القصاص اذا سقط بالشبهة عنه فلا تسقط الدية بالشبهة فلزمه نصفها .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصد أن فيه قولان (احدهما) انه تجب الدية ، لأن ترك التخلص من الهلاك لا يسقط به ضمان الجناية ، كما لو جرحه جراحة وقدر الجروح على معاواتها فترك المداواة حتى مات ، والقول الثانى انها لا تجب وهو الصحيح لا نفرك المداواة حتى مات ، والقول الثانى انها لا تجب وهو الصحيح لا نفرحه في النار لا يحصل به التلف ، وانها يحصل ببقائه فيها باختياره ، فسقط ضمانه كما لو جرحه جرحا يسيراً لا يخاف منه فوسعه حتى مات ، وان طرحه في ماء يمكنه الخروج منه فلم يخرج حتى مات ففيه طريقان ، من اصحابنا من قال فيه قولان كالنار ، ومنهم من قال لا تجب قولا واحداً ، لأن الطرح في الماء ليس بسبب للهلاك ، لأن الناس يطرحون أنفسهم في المساحة وغيرها ، وانها حصل الهلاك ، لأن الناس يطرحون أنفسهم في المساحة وغيرها ،

قصـــل وان شد يديه ورجليه وطرحه في ساحل فزاد الماء وهلك فيه نظرت ـ فان كانت الزيادة معلومة الوجود كالمد بالبصرة فهو عهد محض ويجب به القصاص ، لانه قصد تفريقه ، وان كان قد يزيد وقد لا يزيد فهر عمد خطا وتجب بم الدية المفلظة ، فان كان في موضع لا يزيد فيه الماء فزاد وهلك فيه فهو خطا محض وتجب فيه الدية مخففة ، وان شد يديه ورجليه وطرحه في أدض مسبعة فقتله السبع فهو عمد خطا وتجب فيه دية مفلظة ، وان كان في أرض غير مسبعة فقتله السبع فهو خطا محض وتجب فيه دية مخففة .

الشرح مضى فى الجنايات حكم من ألقى آخر فى نار أو ماء يغرقه ولا يمكنه التخلص منه اما لكثرة الماء أو النار ، واما لعجزه عن التخلص لمرض أو صغر أو كونه سربوطا أو منعه الخروج أو كونه فى حفرة لا يقدر على الصعود منها ونحو هذا , أو ألقاه فى بئر ذات نقش فمات به عالما بذلك ، فهذا كله عمد لأنه يقتل غالبا ، وان ألقاه فى ماء يسير يقدر على الخروج منه فلبث فيه اختيارا حتى مات فلا قود فيه ولا دية ، لأن هذا

الفعل لم يقتله ، وانما حصل موته بلبته فيه وهو فعل نفسه فلم يضمنه غيره ، وكذلك اذا تركه فى نار يمكنه التخلص منها لقلتها أو لكونه فى طرف منها يمكنه الخروج بأدنى حركة فلم يخرج حتى مات فلا قود وهل يضمنه ؟ فيه طريقان لأصحابنا ووجهان لأصحاب أحمد .

(أحدهما) لا يضمنه لأنه مهلك لنفسه باقامته فلا يضمنه ، كما لو القام في ماء يسير لكن يضمن ما أصابت النار منه .

( والثانى ) يضمنه لأنه جان بالالقاء المعضى الى الهلاك ، وترك التخلص لا يسقط الضمان ، كما لو قصده فترك شد قصاده مع امكانه ، أو جرجه فترك مداواة جرحه ، وفارق الماء لأنه لا يهلك بنفسه ، ولهذا يدخله الناس للغسل والسباحة والصيد ، وأما النار فيسيرها يهلك ، وانما تعلم قدرته على التخلص بقوله أنا قادر على التخلص أو نحو هذا .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

وصحال وأن سلم صبيا الى سابح ليعلمه السجاحة فغرق ضمنه السحابح ، لانه سلمه اليه ليحتاط في حفظه ، فاذا هلك بالتعليم نسب الى التفريط فضمنه كالمعلم أذا ضرب الصبى فمات ، وأن سلم البالغ نفسه الى السابح ففرق لم يضمنم ، لأنه في يد نفسه فلا ينسب الى التفريط في هلاكه الى غيره فلا يجب ضمانه .

فصل وان كان صبى على طرف سطح فصاح رجل ففزع فوقع من السطح ومات ضمنه لان الصياح سبب لوقوعه ، وان كان صياحه عليه فهو عمد خطأ وان لم يكن صياحه عليه فهو خطأ ، وان كان بالغ على طرف سطح فسمع الصيحة في حال غفلته فخر ميتاً ففيه وجهان (احدهما) أنه كالصبى لأن البالغ في حال غفلته يفزع من الصيحة كما يفزع الصبى (والثاني) لا يضمن لأن معه من الضبط ما لا يقع به مع الففلة .

فصيصل وأن بعث السلطان الى أمرأة ذكرت عنسده بسسوء ففزعت فالقت جنينا ميتا وجب ضمانه لما روى « أن عمر رضى الله عنه أرسسل الى أمرأة مغيبة كان يدخل عليها ، فقالت يا ويلها ما لها ولعمر ، فبينا هى فى الطريق اذ فزعت فضربها الطلق ، فالقت ولدا فصاح الصبى صيحتين ثم مات ، فاستشار عمر رضى الله عنه أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فاشار بعضهم أن ليس عليك شيء انما أنت وال ومؤدب وصمت على رضى الله عنه ، فأقبل عليه فقال : ما تقول يا أبا الحسن ؟ فقال أن كانوا قالوا برأيهم فقد لخطأ رأيهم ، وأن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك ، أن ديته عليك ، لأنك أنت افزعتها فألقت ) وأن فزعت المرأة فماتت لم تضمن لأن ذلك ليس بسبب لهلاكها في العادة ) .

الشرح الخبر المرأة التي أفزعها الطلق أخرجه البيهقي عن الحسن وهو منقطع بينه وبين عمر ورواه عبد الرازاق عن معمر عن مطر الوراق عن الحسن ورواه الشافعي بلاغا عن عمر مختصرا •

اما الأحكام فانه اذا دفع ولده الصغير الى سابح ليعلمه السباحة فغرق الصبى فعلى عاقلة السبابح ديت وعليه الكفارة فى ماله لأنه أخذه للتعليم ، فاذا تلف فى طريق التعليم كان عليه ضسانه كالمعلم اذا ضرب صبيا فمات ، ولأن هذا فى الغالب لم يغرق الا بتفريط من السابح فيكون عمد خطأ ، وان سلم البالغ نفسه الى السابح ليعلمه السباحة فغرق لم يجب ضمانه ، لأنه فى يد نفسه ، ولا ينسب التفريط فى هلاكه الى غيره فلا يجب ضمانه ،

هسسالة اذا كان صبى أو بالغ معتوه على حائط أو حافة نهر فصاح رجل صياحا شديدا ففزع من الصياح فسقط ومات أو زال عقله وجبت ديته على عاقلة الصائح ، لأن صياحه سبب لوقوعه ، وان كان صياحه عليه ديته على عاقلة الصائح ، لأن صياحه سبب لوقوعه ، وان كان صياحه عليه فهو عمد خطأ ، وان كان صياحه على غيره فهو خطأ محض .

وان كان الرجل بالغا عاقلا فسمع الصيحة وسقط ومات أو زال عقله . فان كان متيقظا لم يجب ضمانه لأن الله تعالى لم يجر العادة لا معتادا ولا نادرا أن يقع الرجل الكبير العاقل من الصياح , فاذا مات علمنا أن صياحه وافق موته ، فهو كما لو رماه بثوب فمات ، وان كان فى حال غفلته فسمع الصيحة فمات أو زال عقله ففيه وجهان :

## (أحدهما) وهو المنصوص أنه الا يجب ضمانه لما ذكرناه .

(والثانى) وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، أنه يجب ضمانه ، لأن الانسان قد يفزع من ذلك فى حال غفلته ، وان شهر السيف على بالغ عاقل فزال عقله لم يجب ضمانه ، وان شهره على صبى أو معتوه فزال عقله وجب ضمانه ، وقال أبو حنيفة : الا يجب ضمانه ، ولنا أن هذا سبب فى تلفه \_ فان كان متعديا \_ ضمن كما لو حفر بئرا فوقع فيها ، وقال أحمد : لو شهر سيفا فى وجه انسان أو دلاه من شاهق فمات من الروع أو ذهب عقله بذلك الفعل فعليه ديته ، ثم وافقنا أحمد فى الصبى البالغ عنده أولا واحدا وكذلك عند سائر أصحابه ،

وقال أحمد: تجب الدية فى المرأة أيضا لأنها نفس هلكت بارساله اليها فضمنها كجنينها ، أو نفس هلكت بسببه فغرمها ، كما لو ضربها فمانت ، ولا يتعين فى الضمان كونه سببا معتادا فان الضربة والضربتين ليست سببا للهلاك فى العادة ، ومتى أفضت اليه وجب الضمان .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل وان طلب رجلا بصيراً بالسيف ، فوقع في بئر او القي نفسه من شاهق فمات لم يضمن ، لأن الطلب سبب والالفاء مباشرة فاذا اجتمصا سقط حكم السبب بالمباشرة ، ولأن الطالب لم يلجئه الى الوقوع لأنه لو ادركه جاز أن لا يجنى عليه ، فصار كما لو جرحه رجل فذبح المجروح نفسه ، وان طلب ضريراً فوقع في بئر أو من شاهق ومات فان كان عالما بالشاهق أو بالبئر لم يضمن ، لاته كالبصي ، وأن لم يعلم وجب ضمانه ، لأنه الجاه اليم فتعلق به الضمان ، كالشهود اذا شهدوا بالقتل ثم رجعوا ، وأن كان المعلوب صبيا أو مجنونا ففيه وجهان بناء على القولين في عمدهما ، هل هو عمد أو خطأ ؟ فان قلنا أنه خطأ ضمن ، فان قلنا أن عمدهما عمد لم يضمن الطالب الدية ، وأن قلنا أنه خطأ ضمن ،

وان طلب رجل رجلا فافترسه سبع في طريقه نظرت ، فان الجاه الطالب اللي موضع السبع ، ضمنه كما أو القاه عليه ، وان لم يلجئه اليه لم يضمنه ، لانه لم يلجئه اليه ، وان انخسف من تحته سقف فسقط ومات ففيه وجهان ( احدهما ) لا يضمن كما لا يضمن اذا افترسه سبع ( والثاني ) : يضمن لأنه الجاه الى ما لا يمكنه الاحتراز منه .

فصل في المن المن من شاهق فاستقاله رجل بسيف فقده نصفين نظرت ، فان كان من شاهق يجوز أن يسلم ألواقع منه ، وجب الضمان على القاطع لأن الرامى كالجارح والقاطع كالذابع ، وان كان من شاهق لا يسلم الواقع منه ففيه وجهان (احدهما) أنه يجب الضمان عليهما ، لأن كل واحد منهما سبب قلاتلاف فصار كما لو جرحاه (والثاني) أن الضمان على القاطع ، لان الرامى أنما يكون سلببا للتلف أذا وقع الرامى على الأرض ، وههنا لم يقع على الأرض وصار الرامى صاحب سبب ، والقاطع مباشرة فوجب الضمان على القاطع .

فصـــل اذا زنى بامراة وهى مكرهة واحبلها وماتت من الولادة ففيه قولان .

(احدهما) يجب عليه ديتها لأنها تلفت بسبب منجهته تعدى به فضمنها،

( والثاني ) لا يجب لأن السبب انقطع حكمه بنفي النسب عنه ) •

الشرح اذا طلب رجل رجلا بصيرا بالسيف ففر منه فألقى قسه

من سطح وهو يراه أو تردى فى بشر أو نار وهو يراها فماك لم يجب على الطالب ضمانه لأنه حصل من الطالب بسبب غير ملجىء ، ومن الطالوب مباشرة فتعلق الحكم بالمباشرة دون السبب ، كما لو خاف منه فقتل تفسه .

وان طلب أعمى بالسيف ففر منه ووقع من سطح أو فى بئر أو نار فمات فان كان عالما بالسطح والبئر والنار فلا ضمان على الطالب لما ذكرناه فى البصير وان كان المطبوب غير عالم بالسطح والبئر والنار والنئر والنار و على سطح يحسبه المطلوب بصيرا ولم يعلم السطح والبئر والنار وفر منه على سطح يحسبه قويا فانخسف من تحت وجبت الدية على عاقلة الطالب لأنه ألجأه الى الهرب، وان فر منه فافترسه سبع فى طريقه لم يجب على الطالب ضمانه لأنه لم يلجىء السبع الى قتله وان ألجأ المطلوب الى الفرار وذلك سبب وأكل السبع فعل فاذا اجتمع السبب فى الفعل تعلق الضمان بالفعل دون السبب وان ظلب صبيا أو مجنونا بالسيف ففر منه وألفى نفسه من سطح فمات فل فلنا ان عمدهما عمد له يضمن الظالم الدية وان قلنا ان عمدهما عمد له يضمن الظالب الدية وان قلنا ان عمدهما عمد له يضمن الظالب الدية

مسللة قوله : وإن رماه من شاهق فاستقبله الخ ، فحملة ذلك أنه اذا رمى رجلا من شاهق مرتفع يموت منه غالب اذا وقع فقطعه رجل نصفين قبل أن يقع ففيه وجهان :

( أحدهما ) أنهما قاتلان فيجب عليهما القود أو الدية ، لأن كل واحد منهما قد فعل فعلا لو انفرد به لمات منه غالبا فصار كالجارحين .

( والثاني ) أن القاتل هو القاطع ، لأن التلف انما حصل بفعله فصار كما لو جرحه رجل ودبحه الآخر ويعزر الأول ، وان كان الشاهق مما لا يموت منه غالبا كان القاتل هو القاطع وجها واحدا ، لأن ما فعله الأول لا يجوز أن يموت منه ، وان زنى بامرأة وهى مكرهة فحملت منه وماتت من الولادة قفيه قولان :

(أحدهما) يجب عليه ديتها ، لأنها تلفت بسبب من جهته تعدى فيه فضمنها .

( والثاني ) لا يجب عليه ، لأن السبب انقطع حكمه بنفي النسب عنه.

## قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل وان حفر بنراً في طريق الناس أو وضع فيه حجرا أو طرح فيه ماء أو قشر بطيخ ، فهلك به انسان وجب الفسيمان عليه لانه تعدى به فضمن من هاك به ، كما لو جني عليه ،

وان حفر بئرا في الطريق ووضع آخر حجرا فعثر رجل بالحجر ووقع في البئر فمات وجب الضمان على واضع الحجر ، لأنه هو الذي القاه في البئر ، فصاد كما لو أثقاه فيها بيده ، وان وضع رجل حجرا في الطريق فدفعه رجل على هذا الحجر فمات وجب الضمان على الدافع لأن الدافع مباشر وواضم الحجر صاحب سبب ، فوجب الضمان على المباشر .

وان وضع رجل حجراً في الطريق ووضع آخر حديدة بقربه ، فعشر رجل بالحجر ووقع على الحديدة فعات وجب الضمان على واضع الحجر .

وقال أبو الفياض البصرى: ان كانت الحديدة سكيناً قاطعة وجب الضمان على واضع السكين ، دون واضع الحجر ، لأن السكين القاطع موح ، وان كانت غير قاطع وجب الضمان على واضع الحجر ، والأول هو الصحيح ، لأن الواضع هو المباشر ، وان حفر بئراً في طريق لا يستضر به الناس - فان حفرها لنفسه كان حكمه حكم الطريق الذى يستضر الناس بحفر البئر فيه ، لانه لا يجوز ان يختص بشىء من طريق المسلمين ، وان حفرها لمسلحة الناس - فان كان باذن الامام فهلك به انسان - لم يضمن ، لأن ما فعله باذن الامام للمصلحة جائز فلا يتعلق به الضمان ، وان كان بغير اذنه فغيه وجهان :

(أحدهما) أنه لا يضمن لأنه حفرها لمصلحة المسلمين من غير اضرّار فصار كما لو حفرها باذن الامام .

( والثاني ) أنه يضمن لأن ما تعلق بمصلحة المسلمين يختص به الامام ، فمن افتات عليه فيه كان متمدياً فضمن من هلك به ، وأن بني مستجداً في

موضع لا ضرر فيه ، أو علق قنديلا في مسجد أو فرش فيه حصيراً من غير أنن الإمام فهلك به أنسان فهو كالبئر التي حفرها للمسلمين •

وان حفر بئرا في موات ليتملكها أو لينتفع بها الناس لم يضمن من هلك بها لأنه غير متعد في حفرها ، وان كان في داره بئر قد غطى راسسها أو كلب عقور فدخل رجل داره بغير اذنه فوقع في البئر فمات أو عقره الكلب فمات لم يضمنه لأنه من جهته تفريط في هلاكه ، فان دخلها باذنه فوقع في البئر ومات أو عقره الكلب فمات ففي ضحمانه قولان كالقولين فيمن قدم طماما مسحموما الى رجل فاكله فمات ، وان قدم صبيا الى هدف فاصابه سهم فمات ضمنه ، لأن الرامي كالحافر للبئر ، والذي قدمه كاللقي فيها فكان الضمان عليه .

وان ترك على حائط جرة ماء فرمتها الربح على انسان فمات لم يضمنه الأنه وضمها في ملكه ووقعت من غير فعله ، وان بنى حائطا في ملكه فمال الحائط الى الطريق ووقع على انسان فقتله ففيه وجهان :

( احدهما ) وهو قول ابى اسحاق : انه يضهن لانه لما مال الى الطريق لزمه ازالته ، فاذا لم يزله صار متعديا بتركه فضهن من هلك به ، كما لو أوقع حالطا مال الى الطريق وترك نقضه حتى هلك به انسان ( والثاني ) وهو قول أبى سميد الاصطخرى انه لا يضمن ، وهو المذهب ، لانه بناه في ملكه ووقع من غير فعله فاشبه اذا وقع من غير ميل .

قصيصل وان اخرج جنادا الى الطريق فوقع على انسان ومات ضمن نصف ديته ، لأن بعضه في ملكه وبعضه خارج عن ملكه فسقط نصف الدية لما في ملكه وضمن نصفها للخارج عن ملكه ، وان انكسرت خشية من الخارج فوقعت على انسان فمات ضمن جميع الدية لأنه هلك بالخارج من ملكه ، وان نصب ميزابا قوقع على انسان فمات به ففيه قولان :

قال في القديم: لا يضمن لأنه مضطر اليه ولا يجد بدا منه بخلاف الجناح، وقال في الجديد. : يضمن لاتم غير مضاطر اليه لانه كان يمكنه أن يحفر في ملكه بثرا يجرى الماء اليها فكان كالجناح .

قصمسل وان كان معه دابة فاتلفت انسانا او مالا بيدها او رجلها او نابها او بالت في الطريق فزلق ببولها انسان فوقع ومات ضمنه ، لاتها في يده وتصرفه فكانت جنايتها كجنايته ) .

النشرح اذا وضع رجل حجرا \_ وهذا أحد مفهومات الفصل \_ وذلك فى طريق المسلمين أو فى ملك غيره بغير اذنه فعشر بها انسان لم يعلم بها ومات منها وجبت ديته على عاقلة واضع الحجر ووجبت الكفارة فى ماله ، لأنه مات بسبب تعدى به فوجب ضمانه ، وهكذا ان نصب سكينا فعشر رجل ووقع عليها فمات وجبت عليه الدية لما ذكرناه فى الحجر ،

فأما أذا وضع الحجر أو السكين فدفع أآخر عليهما رجلا ومات كان الضمان على الدافع ، لأن الواضع صاحب سبب والدافع مباشر ، فتعلق الحكم بالمباشرة ، وأن وضع رجل حجرا في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير أذنه ووضع آخر سكينا بقرب الحجر فعثر رجل بالحجر ووقع على السكين ومات منها وجب الضمان على واضع الحجر ،

وقال أبو الفياض البصرى: ان كان السكين قاطعا وجب الضمان على واضع السكين دون واضع الحجر ، وان كان غير قاطع وجب الضمان على واضع الحجر لأن السكين القاطع موح ، والأول هو المشهور ، لأن واضع الحجر كالدافع له على السكين فوجب عليه ضمانه ، كما لو نصب رجل سكينا ودفع عليها آخر ومات فان وضع رجل حجرا في طريق المسلمين ووضع اثنان حجرا الى جنبه فعثر بهما رجل ومات فليس فيها نص لأصحابنا ، الا أن أصحاب أبى حنيغة اختلفوا فيها ، فقال زفر يكون على الرجل الواضع للحجر وحده نصف الدية لأن فعله مساو لفعلهما وعلى الرجلين الواضعين للحجر الآخر النصف .

وقال أبو يوسف : تجب الدية عليهم أثلاثا فوجب الضمان عليهم وقال ابن قدامة من الحنابلة : وهو قياس المذهب ، وقال ابن الصباغ من أصحابنا : وهو قياس المذهب ، وأقره العمراني في البيان لأن السبب حصل من الثلاثة فوجب الضمان عليهم ـ وان اختلفت أفعالهم ـ كما لو جرحه رجل جراحة وآخر جراحتين ومات منها .

فرع اذا وضع رجل فى ملك نفسه حجرا أو نصب سكينا

وهشر به انسان ومات لم يجب على واضع السكين ولا على عاقلته ضمان ، لأنه غير متعد بوضع الحجر والسكين و وان وضع رجل في ملك غيره حجرا بغير اذنه ووضع صاحب الملك بقرب الحجر سكينا فعثر رجل بالحجر ووقع على السكين ومات ، وجب الضمان على عاقلة الواضع للحجر لأنه كالدافع للعائر على السكين و وان وضع رجل في ملكه حجرا ووضع أجنبي سكينا بقرب الحجر فعثر رجل بالحجر واوقع على السكين فمات ، وجبت الدية على عاقلة واضع السكين دون واضع الحجر ، لأن المتعدى هو واضع السكين دون واضع الحجر ، لأن المتعدى هو واضع السكين دون واضع الحجر ،

فحور فى ملكه أو فى ملك غيره أو فى طريق المسلمين أو فى موات - فان حفرها فى ملكه - فان كانت ظاهرة فدخل ملكه فوقع فيها فمات - لم يجب على الحافر ضمانه سواء دخل باذنه أو بغير اذنه ، لأنه غير متعد بالحفر ، وان كانت غير ظاهرة بأن غطى رأسها فوقع فيها انسان فمات - بالحفر ، وان كانت غير ظاهرة بأن غطى رأسها فوقع فيها انسان فمات - فان دخل الى ملكه بغير اذنه - لم يجب ضمانه ، لأنه متعد باللخول ، وهكذا لو كان فى داره كلب عقور فدخل داره بغير اذنه فعقره الكلب لم يجب ضمانه لما ذكرناه ، وان استدعاه للدخول - ولم يعلم بالبئر والكلب يجب ضمانه لما ذكرناه ، وان استدعاه للدخول - ولم يعلم بالبئر والكلب مسموما فأكله على قولين ، وقد مضى دليلهما ، فأما اذا حفرها فى ملك غيره - فان كان باذنه - لم يجب عليه ضمان من يقع فيها ، لأنه غير متعد بالحفر ، وان حفرها بغير اذنه وجب عليه ضمان من يقع فيها لأنه متعد بالحفر فان أبرأه صاحب الملك عن ضمان من يقع فيها فهل يبرأ ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا يبرأ لأنه متعد بالحفر ، فان أبرأه صاحب الملك عن ضمان من يقع فيها فهل يبرأ ؟ فيه وجهان ، ناذ أمرأه صاحب الملك عن ضمان من يقع فيها فهل يبرأ ؟ فيه وجهان ، فان أبرأه صاحب الملك عن ضمان من يقع فيها فهل يبرأ ؟ فيه وجهان ، فان أبرأه صاحب الملك عن ضمان من يقع فيها فهل يبرأ ؟ فيه وجهان ، فان أبرأه صاحب الملك عن

( أحدهما ) لا يبرأ لأنه أبراً عما لم يجب ( والثانى ) يبرأ كما لو أذن له فى حفرها قال أبو على الطبرى ، فان قال صاحب الملك : كان حفرها باذنى لم يصدق خلافا لأبى حنيفة ووفاقا لقول أحمد ، وال حضرها في

طريق المسلمين ، فان كان ضيقا وجب عليه ضمان من يقع فيها لأنه تعدى بذلك ، وسواء أذن له الامام فى ذلك أو لم يأذن لأنه ليس للامام أن يأذن له فيما فيه ضرر على المسلمين ، وان كان الطريق واسما لا يستضر المسلمون بحفر البئر فيه كالطريق فى الصحارى ، فان حفرها باذن الامام لم يجب عليه ضمان من يقع فيها ، سواء حفرها لينتفع بها أبو لينتفع بها المسلمون ، لأن للامام أن يقطع من الطريق اذا كان واسعا ، كما له أن يقطع من الموات ، وكذلك ان حفرها بعير اذن الامام فأجاز له الامام ذلك سقط عنه الضمان ،

وقال أحمد وأصحابه: ان كان الطريق واسعا فحفر فى مكان منها ما يغير بالمسلمين فعليه الضمان • وان حفر فى موضع لا ضرر فيه تظرنا ، فان حفرها لنفسه ضمن ما تلف بها ، سواء حفرها باذن الامام أو غير اذنه • قالوا: لأنه تلف بحفر حفرة فى حق مشترك بغير اذن أهله لغير مصلحتهم فضمن ، كما لولم يآذن له الامام بخلاف الحفر •

ولنا أنه ان حفرها باذن الامام لم يضمن لأن للامام أن يأذن فى الانتفاع بما لا ضرر فيه بدليل أنه يجواز له أن يأذن فى اشغال جانبيه ، ويقطع ما طواريه لمن يشاء ممن يتعاطون البيع والشراء .

وان حفرها بغير اذن الامام ـ فان حفرها لينتفع هو بها وجب عليه ضمان من يقع فيها ، لأنه ليس له ألن ينفرد بما هو حق لجماعة المسلمين بغير اذن الامام لأن ذلك موضع اجتهاد الإمام ، وان حفرها لينتفع بها المسلمون فهل يجب عليه ضمان من يقع فيها ؟

حكى الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق فيها وجهين ، وحكاهما غيرهما قولين ، (أحدهما) حكاه القاضى أبو حامد المروذى عن القديم يجب عليه الضمان ، لأنه حفرها بغير اذن الامام كهو كما لو حفرها لنفسه ، (والثانى) حكاه القاضى أبو الطيب عن الجديد أنه ألا يجب عليه الضمان لأنه حفرها لمصلحة المسلمين وقد يحتاجون الى ذلك فهو كما لو حفرها باذن الامام ،

وان حفرها في موات ليتملكها لم يجب عليه ضمان من يقع فيها ، لأنه يملكها بالاحياء ، فتصير كما لو حفرها في ملكه ، وهكذا إن حفرها في الموات لا ليتملكها والكن لينتفع بها مدة مقامه ، فاذا ارتحل عنها كانت للمسلمين فلا ضمان عليه ، لأن له أن يتفع بالموات ، فلا يكون متعديا بالحقيد .

الطريق فعشر بها انسان ووقع فى البئر ومات ، وجب الضمان على واضبع الحجر الأنه كالدافع له فى البئر و وان حمل السيل حجرا الى رأس البئر وعشر بها انسان فوقع فى البئر ومات ففيه وجهان :

( أحدهما ) لا يجب ضمانه لأنه انما تلف بعثرته في الحجر ، ولا تفريط من الحافر في الحجر .

( والثانى ) وهو قول أبى حنيفة أن الضمان على حافر البئر لأنه هو المتعدى فوجب عليه الضمان كما لو وضع رجل فى ملكه حجرا ووضع آخر سكييا بقربها وغثر بالحجر فوقع على السكين ومات ، فان الضمان على واضع السكين ، وان حفر بئرا فى طريق المسلمين ووضع آخر فى أسفلها سكينا فتردى رجل فى البئر ووقع على السكين فقتله ففيه وجهان :

( أحدهما ) يجب الضبان على الحافر , وهو قول أبى حنيف لل كما قلنا فى رجلين وضع أحدهما حجرا والآخر سكينا وعثر بالحجر على السكين فان الضمان على واضع الحجر •

( والثانى ) أن الضمان على واضع السكين ، لأن تلفه حصل بوقوعه على السكين قبل وقوعه في البئر ، وان حفر وجل بئرا في طريق المسلمين فطمها فجاء آخر وأخرج ما طمت به ففيه وجهان ( أحدهما ) يجب الضمان على الحافر لأنه المبتدىء بالتعدى ( والثانى ) أن الضمان على الشانى لأن تعدى الأول قد زال بالطم .

فسرع اذا حفر بئرا فى ملك مسترك بينه وبين رجلين بغير اذنهما وتلف بها انسان ، قلل ابن الصباغ فقياس المذهب أن جميع الديه على الحافر ، وبه قال أحمد وأصحابه ، وقال أبو حنيفة : يضمن ما قابل نصيب شريكه ، فلو كان له شريكان لضمن ثلثى التالف لأنه تعدى فى نصيب شريكيه ، وقال أبو يوسف عليه نصف الضمان ، لأنه تلف بجهتين فكان الضمان نصفين ، كما لو جرحه واحد جرحا وجرحه آخر جرحين ،

دليلنا أنه متعد بالحفر فضمن الواقع فيها كما لو كان فى ملك غيره ، وانشركة أوجبت تعديه بجميع الحفر ، فكان موجبا لجميع الضمان ، ويبطل ما ذكر أبو يوسف بما لو حفره فى طريق مشترك ، فأن له فيها حقا ومع ذلك يضمن ، والحكم فيما أذا أذن له بعض الشركاء فى الحفر دون بعض كالحكم فيما أذا حفر فى ملك مشترك بينه وبين غيره لكونه لا يباح الحفر ولا التصرف حتى يأذن الجميع ٠

فرع وان بنى مسجدا فى طريق لا ضرر على المسلمين فيه بضيق الطريق \_ فان بناه لنفسه \_ لم يجز ، وان سقط على انسان ضمنه , وان بناه للمسلمين فان كان باذن الامام جاز ولا ضمان عليه , وان بناه بغير اذن الامام فهو كما لو حفر فيها بئرا للمسلمين على ما ذكرناه هناك من الخلاف .

وان كان هناك مسجد للمسلمين فسقط سقفه فأعاده رجل من المسلمين ، بآلته أو بغير آلته وسقط على انسان لم يجب عليه ضمانه لأنه للمسلمين ، وان فرش في مسجد للمسلمين حصيرا أو علق فيه قنديلا فعثر رجل بالحصير أو سقط عليه القنديل فمات \_ فان فعل ذلك باذن الامام \_ فلا ضمان عليه ، وان فعله بغير اذن الامام فهو كما لو حفر البئر في الطريق الواسع للمسلمين بغير اذن الامام على الخلاف المذكور فيها .

وقال أحمد : لا ضمان عليه ، سواء كان باذن الامام أو بغير اذنه . وقال أبو حنيفة : ان فرش الحصير وعلق القنديل يضمن اذا لم يأذن فيـــه

الحيران و دليلنا أنه فعل أحسن به ولم يتعد ، وان عمارة المسجد من أعظم القربات ، ولأن هذا مأذون فيه من جهة العرف ، ولأن العادة جارية بالتبرع به من غير استئذان فلم يجب ضمان كالمأذون فيه نطقا و

قرع اذا بنى حائطا فى ملكه مستويا ، فسقط على انسان من غير أن يبقى مائلا ولا مستهدما فلا ضمان عليه ، لأنه لم يفرط ، وان بنساه مستدلا فمال الى ملكه أو بناه مائلا الى ملكه فسقط على انسان وقتله لم يجب عليه الضمان لأن له أن يتصرف فى ملكه كيف شاء • وان بنساه مائلا الى الشارع فسقط على انسان وقتله وجب على عاقلته الدية والكفارة فى ماله ، لأن له أن يرتفق بهو الشارع بشرط السلامة ، فاذا تلف به انسان وجب ضمانه ، وان بناه معتدلا فى ملكه ومال الى الشسارع تم وقع على انسان فقتله ففيه وجهان :

قال أبو استحاق: يجب ضمانه على عاقلته لأنه فرط بتركه مائلا وجب عليه الضمان كما لو بناه مائلا الى الشارع .

وقال أبو سعيد الاصطخرى: لا يجب ضمانه وهو المنصوص ، لأن الميلان حدث من غير فعله فهو كما لو سقط على انسان من غير ميل ، فأن مال حائطه الى هواء دار غيره فلجاره مطالبته بازالته ، لأن الهواء ملك لجاره فكان له مطالبته بازالة بنائه عنه ، كما قلنا فى الشجرة ، فأن لم يؤل حتى سقط على انسان فقتله فهل يجب عليه ضمانه ؟ على الوجهين اذا مال الى الشارع .

وان استهدم من غير ميل فقد قال أبو سعيد الاصطخرى والشيخ أبو حامد: ليس للجار مطالبته فى نقضه لأنه فى ملكه ، فان وفع على انسان فلا ضمان عليه قال ابن الصباغ: وهذا فيه ظر لأنه ممنوع من أن يضع فى ملكه ما يعلم أنه يتعدى الى ملك غيره كما ليس له أن يؤجج نارا فى ملكه تصل الى ملك غيره مع وجود الربح والا يطرح فى داره ما يتعدى ألى دار غيره • كذلك هنا مثله ، لأن الظاهر اذا كان مستهدما أنه يتعدى الى غيره • كذلك هنا مثله ، لأن الظاهر اذا كان مستهدما أنه يتعدى الى

ملك غيره • هذا مذهبنا • وقال أبو حنيفة اذا بنى الحائط معتدلا ثم مال الى دار الغير ، فان طالبه الغير بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه حتى سقط فقتل انساذا فعليه الضمان ، وأن ذهب ليأتي بالعمال لنقضه فسقط وأتلف شيئا فلا ضمان عليه •

وتوقف أحمد عن الاجابة • وذهب أصحابه الى أنه يضمن ، وقالوا : أوما أحمد اليه ، وبه قال الحسن والنخعى والثورى •

دلیلنا أنه بناء وضعه فی ملکه فلم یجب علیه ضمان من یقع علیه ، کما لو وقع من غیر آن یطالب بنقضه ویشهد علیه ، وان وضع علی حائطه وطابا فوقع فی دار غیره أو فی الشارع أو مقط حائطه فی الشارع أو فی دار غیره فعش به انسان ومات فهل یجب علیه الضمان ۴ علی الوجهین ، واذا أخرج الی الشارع جناحا أو روشنا عضر بالمارة منع منه وأمر بازالته ، فان لم یزله حتی سقط علی انسان فقتله وجب علیه الضمان لأنه متعد بذلك وان أخرج جناحا أو روشنا الی الشارع لا یضر بالمارة لم یمنع منه خلافا لأبی حنیفة وقد مضی فی الصلح،

فان وقع على انسان وقتله نظرت ـ فان لم يسقط شيء من طرف الخشبة المركبة على حائط ، بل انقصفت من الطرف الخارج عن الحائط ووقعت على انسان وقتلته ـ وجب على عاقلته جميع الدية , لأنه انما يجوز له الارتفاق بهواء الشارع بشرط السلامة ، وان سقطت أطراف الخشب الموضوعة على حائط له وقتلت انسانا وجبت على عاقلته نصف الدية , لأنه هلك بما وضعه في ملكه وفي هواء الشارع ، فانقسم الضمان عليهما ، وسقط ما قابل في ملكه ووجب ما في هواء الشارع ،

وحكى القاضى أبو الطيب قولا آخر أنه ينظر كم على الحائط من الخشب ، وكم على الهواء أو الطرف الخارج منها ، فالحكم فيه واحد ، لأنه تلف بجميعها ، والأول هو المشهور .

وقال أصحاب ألحمد : على المخرج الضمان لأنه تلف بما أخرجه الى حق الطريق فأتلف ، أو أقام خشبة في ملكه مائلة ، ولأنه اخراج يضمن به البعض فضمن به الكل بناء على أصله .

فرع اذا أخرج ميرابا الى الشارع جاز لما سقناه فى كتباب الضمان من أان عمر رضى الله عنه مر تحت ميزاب العباس رضى الله عنه فقطرت عليه قطرة ، فأمر بقلعه فخرج العباس وقال : قلعت ميزابا نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر : لا ينصبه الا من يرقى على ظهرى ، فانحنى عمر وطبعد العباس على ظهره فوضعه ، وهو اجماع لا خلاف فيه ، فان سقط على انسان فقتله أو بهيمة فأتلفها فحكى المصنف واكثر أصحابنا فيه قولين :

قال فى القديم : لا يجب ضمانه ، وبه قال مالك ، لأنه غير متعد باخراجه فلم يضمن ما تلف به ، كما لو أخرجه الى ملكه ، ولأنه مضطر اليه لا يجد بدأ منه فلم يلزمه ضمان ما تلف به .

وقال فى الجديد: يجب ضمانه , وبه قال أبو حنيفة , وهو المذهب عند أحمد بلا خلاف بين أصحابه , لأنه ارتفق بهواء طريق المسلمين فاذا تلف به انسان وجب عليه ضمانه كما قلنا فى الجناح ، وقول الأول لا يجد بدا منه غير صحيح , لأنه يلكنه أن يحفر فى ملكه بئرا يجرى الماء اليها ، فاذا قلنا بهذا وسقط جميع الميزاب الذى على ملكه والخارج منه وقتل انسانا وجب ضمانه , وكم يجب من ديته ؟ على المشهور من المذهب يجب نصف الدية ، وعلى القول الثانى الذى حكاه القاضى أبو الطيب تقسط الدية على الميزاب فيسقط منها بقدر ما على ملكه من الميزاب ثم يجب بقدر الخارج منه عن ملكة ،

وقال أبو حنيفة : الله أصابه بالطرف الذي في الهـــواء وجبت جميــــم ديته ، ولأن أصابه بالطرف الذي على الحائط لم يجب ضمانه ، ودليلنا أنه

نلف بنقل الجميع دون بعضه ، وان انتصف الميزاب فسقط منه ما كان خارجا عن ملكه وقتل انسانا وجبت جميع ديته على عاقلته ، فيقال فى هذه وفى التى قبلها رجل قتل رجلا بخشبة فوجبت بعض دية المقتول ، ولو قتله ببعض تلك الخشبة لوجبت جميع دية المقتول .

وقال الشيخ أبو حامد : اذا وقع الميزاب على انسان فقتله ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أن عليه الضمان (والثاني) لا ضمان عليه (والثالث) على عاقلته نصف الدية من نخير تفصيل •

فسرع قال الشيخ أبو حامد: وإن طرح على باب داره قسبور البطيخ أو الباقلا الرطب أو الموز ألو رشه بالماء فزلق به انسان فمات كانت ديته على عاقلته والكفارة فى ماله ، لأن له أن يرتفق بالمباح بشرط السلامة ، فاذا أدى الى التلف كان عليه الضمان وإن ركب دابة فبالت فى الطريق أو راثت وإزلق به انسان ومات كان عليه الضمان ، وكذلك لو أتلفت انسانا يبدها أو رجلها أو نابها فعليه ضمانه لأن يده عليها ، فإذا تلف شيء بفعلها كن كما لو تلف بفعله أو سبب فعله وإن ترك على حائط جرة فرمتها الريح على انسان فمات لم يجب عليه الضمان لأنه غير متعد بوضعها على ملكه ووقعت من غير فعله ، وكذلك اذا سجر تنورا فى ملكه وارتفعت شرارة الى دار غيره فأحرقته فلا ضمان عليه لما ذكرناه ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل وان اصطلام فارسان أو راجلان وماتا وجب على كل واحد منهما نصف دية الآخر وقال المزنى: أن استلقى أحدهما فانكب الآخر على وجهه وجب على المنكب دية المستلقى وهدر دمه ، لأن الظاهر أن المنكب هر القاتل والمستلقى هو المقتول ، وهذا خطأ لأن كل واحد منهما هلك بغمله وفعل صاحبه فهدر النصف بغمله ووجب النصف بغعل صاحبه ، كما لو جرح كل واحد منهما نفسه وجرحه صاحبه .

ووجه قول الزنى لا يصح ، لأنه يجوز أن يكون الستلقى صدم صدمة

شديدة فوقع مستلقيا من شعة صدعته ، وان ركب صبيان أو أدكبهما وليهما وأصطدما وماتا فهما كالبالفين ، وأن أركبهما من لا ولاية له عليهما فاصطدما وماتا وجب على الذي أركبهما دية كل واحد منهما النصف ، بسبب ما جنى كل من الصبيين على نفسه ، والنصف بسبب ما جناه الآخر عليه .

وان اصطلامت امرأتان حاملان فماتتا ومات جنيناهما كان حكمهما في ضمانهما حكم الرجاين ، فئما الحمل فانه يجب على كل واحدة منهما نصف دية جنينها ونصف دية جنين الأخرى لجنايتهما عليهما .

خصيل وان وقف رجل في ملكه أو في طريق واسع فصيده دجل فماتا هدر دم الصادم ، لأته هلك بفعل هو مفرط فيه فسقط ضهانه ، كمنا أو دخل دار رجل فيها بئر فوقع فيهنا ، وتجب دية المصيدم على عاقلة الصادم ، لانه قتله بصدمة هو متعد فيها ، وأن وقف في طريق ضيق فصدمه رجل وماتا وجب على عاقلة كل واحد منهمنا دية ألآخر ، لأن الصنادم قتل الواقف بصدمة هو مفرط فيها ، والمصدوم قتل الصنادم بسبب هو مفرط فيه ، وهو وقوفه في الطريق الضيق ، وأن قعد في طريق ضيق فعثر به رجل فهاتا كان الحكم فيه كالحكم في الصادم والمصدوم وقد بيئاه ) .

الشرح اذا اصطدم راكبان أو راجلان فمانا وجب على كل واحد منهما نصف دية الآخر وسقط النصف ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة رصاحباه وأحمد واسحاق : يجب على عاقلة كل واحد منهما جميع دية الآخر ، وروى عن على رضى الله عنه المذهبان ، دليلنا أنهما استويا فى الاصطدام وكل واحد منهما مات بفعل نفسه وفعل غيره ، فسقط نصف ديته بفعل نفسه ووجب النصف بفعل غيره ، كما لو شارك غيره في قتل نفسه .

قال الشافعي رضي الله عنه: وسواء غلبتهما دابتاهما أبو لم تغلبهما أو أخطأ ذلك أو تعمدا ، أو رجعت دابتاهما القهقري فاصطدما ، أو كان أحدهما راجعا والآخر مقبلا ، أه .

وجملة ذلك أنهما أذا غلبتهما دابتاهما أو لم تغلباهما الا أنهما أخطآ فعلى عاقلة كل وأحد منهما نصف دية الآخر مخففة ، وأن قصدا الاصطدام فلا يكون عمدا خطأ ، فيكون على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر مغلظة .

وقال أبو استحاق المروزى: يكون فى مال كل واحد منهما نصف دية الآخر مغلظة لأنه عمد محض ، وإنها لم يجب القصاص لأنه شارك من فعله غير مضمون والأول هو المنصوص ، لأن الصدمة لا تقتل غالبا ، ولو كان كذلك لكان فى القصاص قولان ، ولا فرق بين أن يكونا مقبلين أو مدبرين، أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا ، الا أن الاصطدام قد وجد ، وأن كان فعل المقبل أقوى ، وكذلك لا فرق بين أن يكونا فرسين أو حمارين أو بغلين ، أو أحدهما على فرس والآخر على بغل أو حمار ، لأن الاصطدام قد وجد منهما ، وأن كان فعل أحدهما أقوى من فعل الآخر ، كما لو جرج رجل رجلا جراحات وجرحه الآخر جراحة ومات منها ،

قال الشافعي رضي الله عنه: ولا فرق بين أن يكونا بصيرين أو أعميين ، أو أحدهما أعمى والآخر بصيرا لأن الاصطدام قد وجد سنهما ، ولا فرق بين أن يقعا مكبوبين أو مستلقين . أو أحدهما مكبوبا والآخر مستلقيا ، وقال المزنى : اذا وقع أحدهما مكبوبا على وجهه والآخر مستلقيا على ظهره ، فان القاتل هو المكبوب على وجهه ، فعلى عاقلته جميع الديه للمستلقى ولا شيء على عاقلة المستلقى والمنصوص هو الأول ، لأنهما قد اصطدما ، ويجوز أن يقع مستلقيا على ظهره من شدة صدمته ، ألا ترى أن رجلا اذا طرح حجرا على حجر رجع الحجر الى خلف من شدة وقوعه وثبوت الآخر ، فكذلك هذا مثله ، وان ماتت الدابتان وجب على كل واحد منهما نصف قيمة دابة الآخر ، لأنها تلفت بفعله وفعل صاحبه ، والا تحمل المال ، وان كان أحدهما راكبا والآخر ماشيا فالحكم فيهما كما لو كانا راكبين أو ماشيين ، وانما يتصور والآخر ماشيا فالحكم فيهما كما لو كانا راكبين أو ماشيين ، وانما يتصور هذا اذا كان الماشي طويلا والراكب أقصر .

فرع اذا اصطدم صغیران راکبان نظرت ـ فان رکبا با تفسهما أو أركبهما ولياهما ـ فهما كالبالغين ، لأن للولى أن يركب الصغير ليعلمه ، وان أركبهما أجنبيان فعلى عاقلة كل واحد منهما من المركبين نصف دية كل واحد منهما لأن كل واحد من المركبين هو الجاني على الذي أركبه

وعلى الذى جنى عليه • وان كان المصطدمتان حاملتين فماتنا ومات جنيناهما وجبت على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الأخرى ، وكذلك تجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية جنينها ونصف دية جنين الأخرى ، لأن كل واحدة منهما قتلت جنينها وجنين الأخرى • وان خرج جنين احداهما منها قبل موتها لم ترث من ديته لأنها قاتلة له ويجب على كل واحدة منهما أربع كفارات لأن كل واحدة منهما قاتلة لنفسها وجنينها والأخرى وجنينها ، فوجب عليهما أربع كفارات ، ولو كانتا أمى ولد أأو الأخرى وجنينها أخرى لا مكان لها هنا ، حيث التزمنا الاقتصار على المسائل والفروع العملية واختصار ما عدا ذلك أأو المرور عليه كراما •

مسالة قال الشافعي رضي الله عنه: وان كان أحدهما واقف ا فصدمه الآخر فساتا ، فدية الصادم هدر ودية صاحبه على عاقله الصادم ، اه •

وجملة ذلك أن الرجل اذا كان واقعا في موضع فصدمه آخر فماتا ظرت فان كان الواقف وقف في ملكه أو في طريق واسع لا يتضرر الناس بوقوقه فيه ، فان دية المصطدم وهو الواقف تجب على عاقلة الصادم ، لأنه مات بفعله ، وتهدر دية الصادم ، لأن الواقف غير مفرط بالوقوف في موضعه ، وسواء كان الواقف قائما أو قاعدا أفر مضطجعا أو نائما ، وسواء كان بصيرا أو أعمى يمكنه أن يحترز فلم يفعل ، أو لا يمكنه لأن فعل الصادم مضمون ، وان أمكن المصدوم الاحتراز منه ، كما لو طلب رجلا ليقتله وأمكن المطلوب الاحتراز منه فلم يفعل حتى قتله ، فان انحرف الواقف فوافق انحرافه صدمة الصادم فماتا فقد مات كل واحد منهما بفعله وفعل صاحبه فيكونان كالمتصادمين فيجب على عاقلة كل واحد منهما بضفه دية الآخر ونصف قيمة السيارة اذا كان كل منهما يقود سيارة ، فاذا كان أحدهما يقود سيارة والآخر راجلا وصدم الراكب سيارة ، فاذا كان الراجل مخطئا في تعرضه للسيارة وكان يمكن للراكب أن يتوقى الصدام فلم يفعل كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى الصدام فلم يفعل كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى الصدام فلم يفعل كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى الصدام فلم يفعل كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى الصدام فلم يفعل كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى الصدام فلم يفعل كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى الصدام فلم يقول كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى الصدام فلم يقول كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله أن يتوقى المدام فلم يقول كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله المنازية و كان يتوقى المدام فلم يقوله كان عليه نصف دية الراجل لأنه مات بفعله بالمدام فلم يقوله كان عليه نصف دية الراحل منظله المدام فلم يقوله كان عليه نصف دية الراحل منظله كان عليه نصف دية الراحل منظله كان عليه نصف دية الراحل الأنه مات بفعله بالمدام المدام فلم كان عليه نصف دية الراحل منظله كان عليه نصف دية الراحل من عادم كان عليه كان المدام فلم كان عليه كان كان المدام كان عليه كان عليه كان كان عليه كان كان عليه كان كان كان عليه كان كان كان كان

وفعل الراكب ، فان لم يكن يمكنه الاحتراز منه لسبب لا يرجع الى تقصير منه أو خلل فى ( فرامل السيارة ) فليس على الراكب دية ، فان كان الراكب غير مقصر فى آداب الطريق الا أنه أراد أن يتوقى خطرا لاح له فترتب على وقوفه المفاجىء اصطدام من الخلف بسيارة مسرعة وراءه فمات سائقها ، فان كان يمكنه أن يعطى اشارة حمراء لمن خلفه فلم يفعل كانت الدية مخففة ، أما اذا أعطى اشارة حمراء فليس عليه دية لأن الذى خلفه مات بفعل نفسه فلم يستحق دية ه

قال الشافعي رضى الله عنه: فان انحرف موليا فمات فعلى عاقلة الصادم دية كاملة ، وصورته أن يكون وجه الواقف الى المقبل فلما رآه انحرف موليا ليتنجئ عن طريقه فأصابه فمات ، فجميع ديته على عاقلة الصادم ، لأنه لا فعل له فى قتل نفسه ودية الصادم هدر ، وأما اذا كان واقفا فى طريق ضيق للمسلمين فعلى عاقلة كل واحد منهما جميع دية الآخر ، أما الصادم فلأنه قاتل ، وأما المصدوم فلأنه كان السبب فى قتل الصادم ، وهو وقوفه فى الطريق الضيق ، لأنه ليس له الوقوف هناك ، والفرق بين هذا وبين المتصادمين أن كل واحد من المتصادمين مات بفعله وفعل صاحبه ، وها هنا كل واحد منهما قاتل لصاحبه منفرد بقتله ، لأن الصادم انفرد وها هنا كل واحد منهما قاتل لصاحبه منفرد بقتله ، لأن الصادم انفرد والاصابة والمصدوم انفرد بالسبب الذي مات به الصادم ،

ومن أصحابنا من قال : ليس على عاقلة المصدوم شيء بحال ، والأول أصح • هذا نقل أصحابنا البغداديين •

وقال المسعودى: نص الشافعى رحمه الله اذا كان الرجل واقعاف الطريق فصدمه آخر فماتا أن دية الصادم هدر ودية الواقف على عاقلة الصادم • وقال فيمن نام فى الطريق فصدمه آخر فماتا أن دم النائم هدر ودية الصادم على عاقلة النائم ، فمن أصحابنا من جعل المسألتين على قولين ، ومنهم من أجراهما على ظاهرهما وفرق بينهما بأن الانسان قديقف فى الطريق ليجيب داعيا وما أشبهه ، فأما النوم والقعود فليس له ذلك •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل فان اصطدمت سفينتان وهلكتا وما فيهما و فان كان بتفريط من القيمين بأن قصرا في آلتهما أو قدرا على ضبطهما فلم يضبطا ، أو سيرا في ربح شديدة لا تسير السفن في مثلها ، وان كانت السفينتان وما فيهما لهما وجب على كل واحد منهما نصف قيمة سفينة صاحبه ونصف قيمة ما فيها ، ويهدر النصف ، وان كانتا لغيهما وجب على كل واحد منهما نصف قيمة سفينة صاحبه ونعمف قيمة قيمة سفينته ونصف قيمة ما فيها ، لا بيناه في الفارسين ، فان كان في السقن رجال فهلكوا ضمن عاقلة كل واحد منهما نصف ديات ركاب سفينته وركاب سفينة صاحبه ، فان كل واحد منهما أصف ديات ركاب سفينته وركاب سفينة صاحبه ، فان واحد منهما القصاص لركاب سفينته وركاب سفينة صاحبه ، وان لم يفرط واحد منهما القصاص لركاب سفينته وركاب سفينة صاحبه ، وان لم يفرط واحد منهما القصاص لركاب سفينته وركاب سفينة صاحبه ، وان لم يفرط وففي الضمان قولان ،

( احدهما ) يجب كما يجب في اصطدام الفارسين اذا عجزا عن ضبط الفرسين » ( والثاني ) لا يجب لانها تلفت من غير تفريط منهما ، فاشهه اذا تلفت بصاعقة ، واختلف اصحابنا في موضع القولين ، فمنهم من قال : القولان اذا لم يكن من جهتهما فعل ، بأن كانت السفن واقفة فجاءت الريح فقلعتها .

فأما اذا سيرا ثم جاءت الربح فغلبتهما ثم اصطدما وجب الضمان قولا واحدا لأن ابتداء السير كان منهما فلزمهما الضمان كالفارسين .

وقال أبو اسحاق وأبو سعيد القولان في الحالين ، وفرقوا بينهما وبين الفارسين بأن الفارس يمكنه ضبط الفرس باللجام ، والقيم لا يمكنه ضبط السفينة ، فأن قلنا أنه يجب الضمان كان الحكم فيه كالحكم أذا فرطا الا في القصاص ، فأنه لا يجب مع عدم التفريط ، وأن قلنا أنه لا يجب الضمان نظرت فأن كانت السفن وما فيها لهما لم يجب على كل واحد منهما ضهمان ، وأن كانت السفن مستاجرة والمتاع الذي فيها أمانة كالوديعة ومأل المضاربة لم يضمن ، لأن الجميع أمانة فلا تضمن مع عدم التفريط .

وان كانت السفن مستاجرة والمتاع الذي فيها يحمل باجرة لم يجب ضمان السفن لأنها أمانة ، وأما آلمال فهو مال في ياد أجبر مسسترك ، فأن كان معه صاحبه لم يضمن ، وأن لم يكن معه صاحبه فعلى القولين في الأجير المسترك ، وأن كان أحدهما مفرطا والآخر غير مفرط ، كان الحكم في المفرط ما ذكرناه أذا كانا مفرطين ، والحكم في غير المفرط ما ذكرناه أذا كانا غير مفرطين ،

فصل اذا كان في السفينة متاع لرجل فثقلت السفينة فقال رجل لصاحب المتاع ألقى متاعك في البحر وعلى ضمانه فالقاه وجب عليه الفسمان ، وقال أبو ثور : لا يجب لأنه ضمان ما لم يجب ، وهذا خطأ لأن ذلك ليس بضمان لأن الضمان يفتقر الى مضمون عنه وليس ههنا مضمون عنه وانما هو استدعاء اتلاف بعوض لفرض صحيح ، فان قال : الق متاعك وعلى وعلى ركاب السفينة الف فالقاه لزمه بحصيته ، فان كانوا عشرة لزمه مائة ، وان كانوا غصية لزمه مائتان لانه جعل الألف على الجميع فلم يلزمه اكثر من الحصية ، فان قال ؛ أنا القيه على أنى وهم ضهناء فالقاه ففيه وجهان الحصية ، فان قال ؛ أنا القيه على أنى وهم ضهناء فالقاه ففيه وجهان (احمهما) أنه يجب عليه الحصية لما ذكرناه (والثاني) يجب عليه ضهمان الجميع لأنه باشر آلاتلاف) .

الربانان وهما القيمان اما أن يكونا مفرطين فى الاصطدام أو غير مفرطين الربانان وهما القيمان اما أن يكونا مفرطين فى الاصطدام أو غير مفرطين او أحدهما مفرطا والآخر غير مفرط ، فان كانا مفرطين بأن أمكنهما ضبطهما أو الانحراف فلم يفعلا فقد صارا جانيين ، فان كانت السفينتان وما فيهما لهما وجب على كل واحد منهما نصف قيمة ما فيها المن كل واحد منهما تلف ونصف ق مة سفينة صاحبه ونصف قيمة ما فيها ، لأن كل واحد منهما تلف بفعلها ، وسواء كانت السفينتان وديعة أو عارية أبو بأجرة ، وسواء كان المال فيهما وديعة أو قراضا أو يحمل بأجرة لأن الجميع يضمن بالتفريط ، وان كان فيهما أحرار وماتوا وقصدوا الاصطدام ، وقال أهل الخبرة : ان مثل ما قصدا اليه وفعلاه يقتل غالبا ، فانها جناية عمد محض ، فقد وجب عليهما القود لجماعة فى حالة واحدة ، فيقرع بين ألولياء المقتولين ، فاذا خرجت عليهما القرعة بواحد قتلا بواحد ووجب الباقين الدية فى أموالهما ،

وان قالوا: لا يقتل مثله غالبا أو لم يقصد الاصطدام وانما فرطا وجب على عاقلة كل واحد منهما نصف ديات ركاب السفينتين •

واذا لم يفرط الربانان أو القيمان مثل أن اشتدت الربح واصطدمت الأمواج فلم يمكنهما امساكهما بطرح الانجد ، ولا بأن يعدل أحدهما عن سمت الأخرى حتى اصطدمتا وهلكتا ففيه قولان :

( أحدهما ) أن عليهما الضمان الأنهما في أيديهما ، فما تولد من ذلك كان عليهما ضمانه ، وان لم يفرطا كالفارسين اذا تصادما وغلب عليهما الفرسان ، ولأن كل من ابتدأ الفعل منه فانه يضمن ذلك الفعل اذا صار جناية ، وان كان يمعونة غيره كما لو رمى سهما الى غرض فحمل الريح السهم الى انسان وقتله .

(والثانى) لا ضمان عليهما لأنه لا فعل لهما ابتداء ولا انتهاء ، وانما ذلك من فعل الريح فهو كما لو نزلت صاعقة فأحرقت السفينتين ، واختلف أصحابنا فى موضع القولين ، فمنهم من قال : القولان أذا لم يكن للربان فعل لا أبتداء ولا انتهاء وهو فى المراكب التى ينصب الربان الشراع ويمد الحبال ويقيمه نحو الريح حتى أذا هبت الريح دفعه ، فأما السفن البخارية فان اندفاعها ماخرة فى عباب البحر بمحركاتها التى تقوم مقام المجداف فى الزوارق الصغيرة ، وهذه السفن يمكن التحكم فى سيرها الى مسافة تحددها علوم البحار التى تقرر لكل سفينة قوة وحمولة وسرعة يمكن التحكم فى سيرها وأوقى الأصطدام بغيرها الى مسافة معينة ، فأذا تعذر فلا ضمان ،

أما السفن الصغار التي تسير بالمجداف أو الزوارق البخارية فانه يجب الضمان قولا واحدا ، لأن ابتداء الفعل منهما ، ومنهم من ظال : القولان اذا لم يكن منهما فعل بأن كانتا واقفتين أو لم يسيرهما رباناهما فجاءت الريح فقلعتهما فأما اذا سيرا فقلعتهما فيجب الضمان قولا واحدا ، ولم نفرق بين السفن التي تسير بنصب الشراع أو التي تسير بالبخاو ألو الصغار التي تسير بالجداف .

ومنهم من قال: القولان في الجميع سواء كانتا واقفتين أو سيراهما ، وسواء كانتا تسيران بالشراع أو البخار أو المجداف ، لأن الفارس يمكنه ضبط النفس باللجام • والسفينتان لا يمكنه أن يسيرها سميوا الا يعلبه الربح عليها • بل أن العوامل الجوية وهياج البحر له تأثير على ضبط القيادة وتفادى المخاطر •

فاذا قلنا : يجب عليهما الضمان ، فان كانت السهينتان وما فيهما لهما فلا يجب عليهما الضمان ، وكاذلك اذا كانت السفينتان معهما وديعة ، والمال الذي فيهما حملاه بأجرة فلا ضمان عليهما في السفينة ، وأما المال ــ فان كان رب المال معه لم يضمنه الأجير ، لأن يد صاحبه عليه ، وان لم يكن القيام بالسفينتين وما فيهما فهما أجيران مشتركان ، فان كان رب السفينة والمال معه فلا ضمان ، وان لم يكن معه فعلى القولين ، وان كان أحدهما مفرطا والآخر غير مفرط ، قال الشيخ أبو حامد فان المفرط جان والآخن غير جان ، فان كانت السفينتان وما فيهما لهما كان على المفرط قيمة سفينة صاحبه ومَا فيها ، لأنها تلفت بفعله ، أما سفينته وما فيها فلا يرجع به على أحد لأنهما هلكتا بفعله ، وإن كانتا وما فيهما لغيرهما كان على المفرط قيمة سفينته وقيمة ما فيها ، وعليه قيمة سفينة صاحبه وقيمة ما فيها ، ولصاحب السفينة الذي لم يفرط قيمتها وله أن يطالب المفرط بذلك ، وأن أراد أن يطالب الربان الذي لم يفرط \_ فان قلنا : ان الربان يضمن وان لم يفرط \_ فها هنا له أن يضمنه ثم يرجع الذي لم يفرط بما غرمه على المفرط ، وان قلنا : ان الربان لا يضمن اذا لم يفرط ــ فان كانت السفينة معه وديعة أو المال معه قراض ــ فلا ضمان عليه وا نكان ذلك بيــده استؤجر على حمله \_ فهو أجير مشترك ؛ وان لم يكن صاحبه معه \_ فان قلنا لا يضمن لم يكن له مطالبته ، وان قلنا يضمن فله أن يطالبه ثم يرجع بما غرمه على المفرط ، فان انكسرت احداهما دون الأخرى فالحكم في المنكسرة حكمهاا اذا انكسرتا •

فَـــوع فال الشافعي رضي الله عنه: واذا صدمت سفينته من غير أن يتعمد بها الصدم لم يضمن شيئا مما في سفينته بحال •

واختلف أأصحابنا في صورتها فمنهم من قال : صدورتها أن يكون الربان قد عدل سفينته الى الشط وربطها فطرح الانجد فجاءت سفينة أخرى فصدمتها فتلفت وما فيها فلا ضمان عليه ، لأنه لا فعل له يلزمه به

للضمان وهذا القائل يقول: قول الشافعي صدمت سفينته انما هو يضم الصاد فعل لما لم يسم فاعله ، ومنهم من قال: صورتها ادا لم يكن منه تفريط ، وأجاب بأحد القولين وهو الأصح لأنه قال: صدمت سفينته من غير أن يتعمد بها الصدم ، ولا يقال ذلك للمصدوم ، وإنها يقال مثلة للصادم .

مسئلة قوله: اذا كان في السفينة متاع النح و فان جملة ذلك اذا كان قوم في سفينة وفيها متاع فثقلت السفينة من المتاع ونزلت في الماء وخافوا الغرق فان ألقى بعضهم متاعه في البحر لتخف السفينة وسلموا لم يرجع به على أحد لأنه أتلف ماله باختياره من غير أن يضمن له غيره عوضا فهو كما لو أعتق عبده و وان طرح مالا لغيره من غير اذنه لتخف السفينة وجب عليه ضمانه لأنه أتلف مال غيره بغير اذنه فوجب عليه ضمانه كما لو خرق ثوبه وان قال لغيره: ألق متاعك في البحر ولم يضمن له عوضا فألقاه فقد قال المسعودي: هل يجب على الذي أمره بالالقاء ضمانه ؟ فيه وجهان كما قلنا اذا قال لغيره: اقض عنى ديني ولم يضمن له عوضه و

وقال سائر أأصحابنا : لا يلزمه ضمانه ، وهـ و المنصوص ، لأنه لم يضمن له بدله فلم يلزمه ، كما لو قال : أعتق عبدك فأعتقه ، والفرق بينه وبين قضاء الدين متحقق نفعه للطالب لأن ذمته تبرأ بالقضاء ، وها هنا لا يتحقق النفع بذلك ، بل يجوز أن يسلموا ويجوز أن لا يسلموا و

وان قال له : ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه أو على أنى أضمن لك قيمته ، فألقاه ، وجب على الطالب ضمانه ، وهو قول الفقهاء كافة الا أبا ثور فانه قال : لا يلزمه لأنه ضمان ما لم يجب ، وهذا خطأ ، لأنه استدعى اللاف مال لغرض صحيح فصح ، كما لو قال : أعتق عبدك وعلى قيمته أو طلق امرأتك وعلى ألف ،

فسيرع وان قال لغيره: ألق متاعك في البحر وعلى وعلى ركاب السفينة ضمانه فألقام، وجب على الطالب حصته، فان كانوا عشرة لزمه

ضمان عشرة • وان قال آلقه على أن أأضمنه وكل واحد من ركاب السفيعة، فألقاه ، وجب على الطالب ضمان جميعه لأنه شرط أن يكون كل واحـــد

وان قال: ألق متاعك وعلى وعلى بركاب السفينة ضمانه ، وقد أذنوا لى فى ذلك فان صدقوه لزم كل واحد منهم بحصته وان أأنكروا حلفوا ولزم الطالب ضمانه جميعه . وان قال: ألق متاعك وعلى وعلى ركاب السفينة ضمانه وعلى تحصيله منهم فألقاه وجب على الطالب ضمان جميعه .

وان قال صاحب المتاع الآخر ألقى متاعى وعليك ضمانه ، فقال نعم فألقاه ، وجب عليه ضمانه لأن ذلك بمنزلة الاستدعاء منه ، وان قال : ألق متاعك وعلى نصف قيمته وعلى فلان سدسه ، فألقاه ، فان صدقه الآخران أنهما أذنا للطالب فى ذلك \_ لزمه نصف قيمت ولزم الآخران النصف ، وان أنكر الآخران حلفا ووجب الجميع على الطالب ، فان قال الطالب : ألقى أنا متاعك وعلى ضمانه ، فقال صاحب لمتاع : نعم ، فألقاه لم يكن مأثوما ووجب عليه ضمانه ،

فان قال الطالب: ألقى أنا متاعك وعلى وعلى ركاب السفينة مسمانه م فقال صاحب المتاع: نعم فألقاه ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزم الملقى الا بحصته لأنه قدر ما ضمن (والثانى) يلزمه الجميع لأنه باشر الاتلاف و وان قال لغيره: ألق متاع فلان وأنا ضامن لك لو طلبك لم يصح هذا الضمان ، يلزم الضمان على الملقى لأنه هو المباشر و

مسالة استحدثت في عصرنا عسندا شركات تقوم بالتزام دفع ضمان ما يهلك من السفن أو السيارات وتصدر القوانين من الحكومات لالزام أصحاب السيارات والسفن والمصانع أداء قدر من المال الى هذه الشركات الضامنة وتسمى شركات التأمين ، فأما من جهة الضمان فلا خوف في جوازه بناء على ما قلنا فيمن قال : ألق متاعك وأنا ضامن فانه يلزمه الضمان ، وأما ما يؤدى الى هذه الشركات فهل يجرى مجرى الأجر على الضمان ؟ أم أنها أموال معونة ورفق ترصد لتكون على أهبة الاستعداد

دائما لدفع الضمان عند حدوث التلف؟ أم أنها صور ربوية محظورة؟ أم هي من القمار المحرم؟ هذا ما سبق تفصيله في كتاب الشركة وفي كتاب القراض من الجزء الثالث عشر •

فسرع وان خرق رجل السفينة فغرق ما فيها ، فان كان مالا ، لازمه ضمانه ، سواء خرقها عمدا أو خطأ ، لأن المال يضمن بالعمد والخطأ ، وان كان فيه أحرار فغرقوا وماتوا \_ فان كان عامدا مثل أن يقلع منها لوحا يغرق مثلها من قلعه في الغالب \_ وجب عليه القود بهم ، فيقت ل بأحدهم وتجب للباقين الدية في ماله وان كان مخطئا بأن سقط من يده حجر أو فأس فخرق موضعا فيها فغرقوا كان على عاقلته دياتهم مخففة ، وان كان عمد خطأ مثل أن كان فيها ثقب فأراد ضلاحه فانخرق عليه كان على عاقلته دياتهم مغلظة ،

## قالُ المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل فان رمى عشرة انفس حجراً بالنجنيق فرجع الحجر وقتل احدى سنقط من ديته العسر ووجب تسعة اعشار الدية على الباقين لانه مات من فعله وفعلهم ، فهدر بفعله العشر ، ووجب الباقى على التسعة .

فصـــل واذا وقع رجل في بئر ووقع آخر خلفه من غير جنب ولا دفع فإن مات الأول وجبت ديته على الثاني لما روى على بن رباح اللخمى أن بصيراً كان يقود أعمى فوقعا في أبئر فوقع الأعمى فوق البصير فقتله ، فقفى عمر رضى الله عنه بعقل البصير على الأعمى فكان الأعمى ينشد في الوسم •

يا أيها النساس لقيت منكرًا هل يعقل الأعمى الصحيح المبصرا خرا معاً كلاهما تكسرا

ولان الأول مات بوقوع الثانى عليه فوجبت ديته عليه ، وان مات الشانى هدرت ديته ، لانه لا صنع لغيره في هلاكه ، وان ماتا جميعاً وجبت دية الأول على الثانى ، وهدرت دية الثانى لسا ذكرناه ، فان جنب الأول الشانى ومات الأول هدرت ديته ، لانه مات بفعل نفسه ، وان مات الثانى وجبت ديته على الأول لانه مات بجذبه ، وان وقع الأول ثم وقع الثانى ثم وقع الثالث ، فإن

كان وقوعهم من غير جلب ولا دفع وجبت دية الأول على الثانى والثالث ، لأنه مات بوقوعهما عليه ، وتجب دية الثانى على الثالث ، لأنه انفرد بانوقوع عليه فانفرد بديته ، وتهدر دية الثالث لأنه مات من وقوعه ، فان جنب بعضهم بعضا بأن وقع الأول وجنب الثانى وجنب الثانى الثالث وماتوا وجب الأول نصف الدية على الثانى ، لانه مات من فعله بجنب الثانى ، ومن فعل الشانى بجنب الثالث ، فهدر النصف بفعله ووجب النصف ، ويجب للشانى نصف الدية على الأول لانه جنبه ويسقط نصفها لأنه جنب الثالث ، ويجب للثالث الدية لانه لا فعل له في هلاك نفسه ، وعلى من تجب ؟ فيه وجهان :

( احتهما ) أنها تجب على الثاني لأنه هو الذي جذبه ٠

( والوجه الثاني ) أنها تجب على الأول والثاني نصفين ، لأن الثاني جنبه والأول جنب الثاني فاضطره الى جنب ، وكان كل واحد منهما سببا . في هلاكه فوجبت الدية عليهما .

فصـــل وان تجارح رجلان وادعى كل واحد منهما على صاحبه أنه قصد قتله فجرحه دفعاً عن نفسه فالقول قول كل واحد منهما ، مع يمينه أنه ما قصد قتل صاحبه ، فاذا حلفا وجب على كل واحد منهما ضحان جرحه ، لأن الجرح قد وجد وما يدعيه كل واحد منهما من قصد الدفع عن نفسه لم يثبت فوجب الضمان ) •

الشرح خبر على بن رباح اللخمى أخرجه الدارقطنى عن اسماعيل المحاملى نا زيد بن الحباب نا موسى بن على بن رباح اللخمى ، وقد أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى من رواية موسى بن على بن رباح عن أبيه • قال الحافظ ابن حجر: وفيه انقطاع ، ولفظه: فقضى عمر بعقل البصير على الأعمى ، فذكر أن الأعمى كان ينشد ، ثم ذكر الأبيات •

أما المنجنيق فانه أآلة يرمى عنها بالحجارة ، يقال بفتح الميم وجاء كسرها عن ابن قتيبة وجمعه مجانق وهي معربة ، وأأصلها بالفارسية « من جي نيك » أي ما أجودني ، وهو بمثابة المدافع التي تقذف قذائف النيران في عصرنا هـذا ، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم حاصر الطائف بالمنجنيق ، أما على بن رباح أبو عبد الله المصرى قال على بن عمر الحافظ : لقبه على بالضم وثقه النسائي وفي الخلاصة مات بعد العشر ومائة ، وقي التهـذيب بناهم عشرة ،

أما الأسكام فقتلوه فقد اشتركوا في قتله من فيرهم فقتلوه فقد اشتركوا في قتله من فان لم يقصدوا بالرمى أحدا من غيرهم فقتلوه فقد اشتركوا في قتله من فان لم يقصدوا بالرمى وجبت ديته مخففة على عقلة كل واحد منهم عشرها ، وان كانوا قصدوه بالرمى فأصابوه لم يكن عصد خطأ ، لأنه لا يمكن قصد رجل بعينه بالمنجنيق ، وانما يتفق وقوعه ممن وقع به ، فتجب ديته مغلظة على عاقلة كل واحد منهم عشرها ، أوان رجع الحجر على أحدهم فقتله سقط من ديته العشر ووجب على عاقلة كل واحد من التسعة عشر ديته لأنه مات بفعله ، وفعلهم ، فهدر ما يقابل فعله ووجب ما يقابل فعلهم ، وانما تجب الدية على من مد منهم الحبال ورمى الحجر ، كمن وضع القذيفة في المدفع والآخر ضبط الهدف وغيره ضفط الزناد ، فاذا أحضر أحدهم القذيفة ثم تنحى فلا شيء عليه لأنه صاحب سبب والمباشر غيره فتعلق الحكم بالمباشر ،

قوله « واذا وقع في بئر الخ » فجملة ذلك أنه اذا وقع رجل في بئر أو زبية ـ وهي حفرة في موضع عال يصاد فيها الأسد ونحوه ـ والجمع زبى مثل مدية ومدى ، ومن اطلاق الزبيـة على المحل المرتفع قول عثمان لعلى أيام الحصار في الدار : قد بلغ السيل الزبى ـ فوقع عليه آخر فمات الأول وجب ضمان الأول على الثاني للاثر الذي سقناه عن الأعمى الذي قضى عمر رضى الله عنه عليه أن يعقل البصير ثم ينظر فيه ، فان كان الثاني رمى بنفسه عليه عمدا وكان وقوعه عليه يقتله في الغالب وجب على الثاني القود ، وان رمى بنفسه عليه وكان وقوعه عليه لا يقتله غالبا وجبت فيه مخففة وتهدر دية الثاني مكل حال ، لأنه لم يمت بفعل أحـد ، وان وقع مخففة وتهدر دية الثاني مكل حال ، لأنه لم يمت بفعل أحـد ، وان وقع ذكر الشيخ أبو حامد أن ضمان الأول على الثاني والثائث لأنه مات بوقوعهما عليه وضمان الثاني على الثالث لأنه انهرد بالوقوع عليه ويهدر دم الثالث لأنه لم يمت بفعل أحد .

وذكر القاضى أبو الطيب أن الثالث يضمن نصف دية الثانى ويهلمر النصف لأن الثانى تلف بوقوعه على الأول وبوقوع الشالث عليه • قال ابن الصباغ : وهذا أقيس لأن وقوعه على غيره كسبب فى تلفه كوقوع غيره عليه • قال أبن الصباغ : فعلى قياس هذا اذا وقع على الأول ثان وماتا أن يهدر نصف دية الأول لأنه مات بوقوعه وبوقوع الثانى عليه •

وان وقع رجل فى بئر وجذب ثانيا وماتا هدرت دم الأول لأنه مات بجذبه الثانى على نفسه ووجبت دية الثانى على الأول لأنه مات بجذبه ، وان جذب الأول ثانيا وجذب الثانى ثالثا وماتوا فقد مات الأول بفعله وهو جذب للثانى على نفسه وبفعل الثانى وهو جذب الثالث فسقط نصف دية الأول ، ويجب نصفها على الثانى ، ويجب للثانى نصف ديت على الأول وسقط نصفها لأنه مات بجذبه الأول له وبجذبه الثالث على نفسه ، ويجب للشالث على نفسه ، ويجب للشالث على نفسه ، ويجب للشالث على نفسه ، ويجب الشالث على نفسه ، ويجب الشالث على من تيجب ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجب على الشانى لأنه جذبه (والثانى) يجب على الأول والثانى نصفين ، لأن الأول جذب الثانى والثانى جذب الثالث فكأن الثالث مات بجذبهما فإنا كانت بحالها وجذب الثالث رابعا وماتوا فقد حصل ها هنا ثلاث جذبات ، فأما الأول فقد مات بفعله وفعل الثانى وفعل الثالث فسقط ثلث الدية لأنه جذب الثانى على نفسه ، ويجب له على الثانى ثلث الدية لجذبه الثالث عليه ، وعلى الثالث ثلث الدية بجذبه الرابع عليه ، وأما الثانى فقد مات بفعله وفعل الأول وفعل الثالث ، فيجب له على الأول ثلث الدية وعلى الثالث ثلث الدية وعلى الثالث فقيه وجهان ،

(أحدهما) يسقط من ديته النصف ويجب له على الثانى النصف لأنه مات بفعله وهو جذبه الرابع فسقط النصف لذلك ، وبفعل الثانى وهسو جذبه له •

( والثاني ) يسقط من ديته الثلث لأنه مات بثلاثة أفعال بجذبه للرابع

وبجذب الثانى له وبجذب الأول للثانى ، فيجب له على الأول ثلث الدية وعلى الثانى ثلث الدية أن فأما الرابع فيجب له جميع الدية لأنه لا صنع له في قتل نفسه وعلى من يجب ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجب على الثالث لأنه هو الذي جذبه (والثاني) يجب على الأول والثاني والثالث لأن وقوعه حصل بالجذبات ، فان قيل فقد دوى سماك بن حرب عن حنس بن المعتمر عن على رضى الله عنه أن قوما باليمن حفروا زبية ليصطادوا بها الأسد فوقع فيها الأسد فاجتمع الناس على رأسها يبصرونه فتردى رجل فيها فتعلق بثان وتعلق الشاني بثالث وتعلق العشر ووجب على عالمة كل واحد من التسعة عشر ديشه لأنه مات بفعله الثالث برابع فوقعوا فيه فقتلهم الأسد ، فرفع ذلك الى على رضى الله عنه ، فقضى للأول بربع الدية لأن فوقه ثلاثة وقضى للثاني بثلث الدية لأن فوقه اندين ، وللسال بنصف الدية ، لأن فوقه واحدا ، وللرابع بكمال الدية ، فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هو كما قضى والدية ، فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هو كما قضى و

قال أصحابنا : هذا الحديث لا يثبته أهل النقل فهو فى مسند أحمد وسنن البيهقى والبزار ، قال : ولا نعلمه يروى الاعن على ولا نعلم له الا هـ ذه الطريق ، وحنش ضعيف ، وقد وثقه أبو داود ، قال في مجمع الزوائد : وبقية رجاله رجال الصحيح وحكم الفقه هو ما قدمنا ،

فيها رجل وجذب آخر فوقه وماتا ففيه وجهان حكاهما الطبرى في العدة فيها رجل وجذب آخر فوقه وماتا ففيه وجهان حكاهما الطبرى في العدة (أحدهما) يجب للأول على الحافر نصف الدية ويهدر النصف لأنه مات بسبين : حفر البئر وجذبه للثاني على نفسه فانقسمت الدية عليهما وسقط ما قابل فعله (والتاتي) حكاه أبو الطيب عن أبي عبد الله الجوني أنه لا يجب له شيء على الحافر لأن جذبه للثاني على نفسه مباشرة والحفر سبب وحكم السبب يسقط بالمباشرة كما قدمنا فيمن أحضر قذيفة المدفع وتنحى وقال الطبري والأول أصح لأن الجذب سبب أيضا لأنه لم يقصد به التحرز من الوقوع فلم يكن أحدهما بأولى من الآخر ، والله تعالى أعلم بالصواب ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى باب الديات

دية الحر المسلم مائة من الابل لما روى ابو بكر بن محمسه بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات ، وقرىء على أهل اليمن أن في النفس مائة من الابل فأن كانت الدية في عمد أو شسبه عمد وجبت مائة مفاظة أثلاثا تلاثون حقة ، وثلاثون جدعة واربعون خلفة )) .

وقال أبو ثوره: دية شبه العمد أخماسا عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جنعة ، لانه لما كانت كدية الخطأ في التجميس ، وهذا خطأ لما روى ابن عمر رضى الله عنه ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم فتح مكة فقال: ألا أن دية الخطأ شبه العمد قتيل السوط والعصا ، دية مفلظة مائة من الابل ، منها اربعون خلفة في بطونها اولادها) .

وروى مجاهد عن عمر رضى الله عنه (( أن دية شبه العمد ثلاثون حقة ، وثلاثون جدعة وأربعون خلفة )) ويخالف الخطأ فانه لم يقصد القتل ولا الجناية فخفف من كل وجه ، وفي شبه العمد لم يقصد القتل ، فجعل كالخطأ في التأجيل ، والحمل على العاقلة وقصد الجناية ، فجعل كالعمد في التغليظ بالأسنان ، وهل يعتبر في الخلفات السن مع الحمل ؟ فيه قولان : احدهما لا يعتبر لقوله صلى الله عليه وسلم (( منها أربعون خلفة في بطونها أولادها )) ولم يفرق ( والثاني ) يعتبر أن تكون ثنيات فما فوقها لأنه أحد أقسام أعداد أبل الدية ، فاختص بسن كالشلائين ، وأن كانت في قتل الخطأ والقتبل في غير المحرم وفي غير الأشهر الحرم ، والمقتول غير ذي دحم محرم للقاتل ، وجبت الحرم وفي غير الأشهر الحرم ، والمقتول غير ذي دحم محرم للقاتل ، وجبت الحرم وفي غير الأشهر الحرم ، والمقتول غير ذي دحم محرم للقاتل ، وجبت لبون ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون أبن مسعود دفي الله عنه أنه قال (( في الخطأ عشرون جنعة ، وعشرون حقة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون أبن لبون ، وعشرون بنت مخافق )) •

وعن سليمان بن يسسار أنهم كانوا يقولون: دية الخطا مائة من الابل ، عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون أبن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جدعة ، وأن كان القتل في الحرم أو في أشهر الحرم وهي:

ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ، او كان المقتول ذا رحم محرم للقاتل ، وجبت دية مغلظة لما روى مجاهد أن عمر رضى الله عنه (( قضى فيمن قتل فى الحرم و فى الأشهر الحرم أو محرما بالدية وثلث الدية ) .

وروى أبو النجيح عن عثمان رضى الله عنه (( أنه قضى في أمرأة قتلت في الحرم فجعل الدية ثمانية آلاف ، ستة آلاف الدية والفين للحرم » وروى نافع بن جبير أن رجلا قتل في البلد الحرام في شهر حرام ، فقال أبن عباس (( ديته اثنا عشر الفا وللشهر الحرام أربعة آلاف وللبلد الحرام أربعة آلاف ، فكمنها عشرين الفا » فإن كان القتل في المدينة ففيه وجهان :

( أحدهما ) أنه يفلظ لأنها كالحرم في تحريم الصيد ، فكذلك في تفليظ الدية ( والثاني ) لا تغلظ لأنها لا مزية لها على غيرها في تحريم القتل بخلاف الحرم ، واختلف قوله في عمد الصبي والجنون ، فقال في أحد القولين : عمدهما خطأ لأنه لو كان عمداً لأوجب القصاص ، فعلى هذا يجب بعمدهما دية مخففة .

( والثاني ) أن عمدهما عمد لانه يجوز تأديبهما على القتل فكان عمدهما عمداً كالبالغ العاقل ، فعلى هذا يجب بعمدهما دية مغلظة ، وما يجب فيسه الدية من الأطراف فهو كالنفس في الدية الفلظة والدية المخففة لانه كالنفس في وجوب القصاص والدية ، فكان كالنفس في الدية الفلظة والدية المخففة ،

الشرح حديث أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخرجه النسائى وقال : وقد روى هذا الحديث يونس عن الزهرى مرسلا والخرجه أيضا أبو داود فى المراسيل ، وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والحاكم والبيهقى موصولا ، قال الشوكانى : وقد صححه جماعة من أئمة الحديث ، منهم الحاكم وأحمد وابن حبان والبيهقى وأخرجه مالك والشافعى ، وقد مضى الكلام على هذا الحديث عند الكلام على قسل الرجل مالم أق ،

وحديث ابن عمر أخرجه أبو داود بلفظ «خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح على درجة البيت أو الكعبة » وأخرجه أصحاب السنن الا الترمذي ولهم من حديث عبد الله بن عمرو مثله • وأثر مجاهد عن عمر ألخرجه البيهةي في السنن الكبرى وهو منقطع ، وفي اسناده ليث

ابن أبى سليم وهو ضعيف • قال البيهقى : وروى عن عكرمة عن عمر بن الخطاب ما يدل على التغليظ فى الشهر الحرام • وقال ابن المنذر : روينا عن عمر أنه قال « من قتل فى الحرم أو قتل محرما أو قتل فى الشهر الحرام فعليه الدية وثلث الدية » •

وروى الشافعى والبيهةى عن عمر أيضا من طريق ابن أبى نجيح عن أبيه أن رجلا أوطأ امرأة بمكة فقتلها فقضى فيها بثمانية آلاف درهم وثلث وأثر ابن مسعود أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه مرفوعا عن الحجاج بن أرطاة عن زيد بن جبير عن حشف بن مالك الطائى عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى دية الخطأ عشرون حقة ، وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر » •

وقال ابن ماجه فى استناده عن العجاج ، حدثنا زيد بن جبير قال أبو حاتم الرازى : الحجاج يدلس عن الفسعفاء فاذا قال حدثنا فلان فلا يرتاب به ، وأخرجه أيضا البزار والبيهقى والدارقطنى وقال : عشرون بنو لبون مكان قوله عشرون ابن مخاض ، وأما الموقوف الذى ساقه المصنف فان استناده فى سنن الدارقطنى من طريق أبى عبيدة عن أبيه ، يعنى عبد الله بن مسعود موقوفا ، وقال : هذا استناد حسن ، وضعف المرفوع من أوجه عديدة ، ولعل المصنف قد تأثر بتضعيف الدارقطنى للمرفوع وتحسينه للموقوف فاختاره شاهدا ، ولكن البيهقى تعقب الدارقطنى فاتهمه بألوهم وقال : والجواد قد يعثر ، قال : وقد رأيته فى جامع سفيان الثورى عن منصور عن ابراهيم عن عبد الله وعن ابن استحاق عن علقمة عن عن منصور عن ابراهيم عن عبد الله ، ويؤيد المصنف أن دافع الحافظ عن أبى عبيدة عن عبد الله ، ويؤيد المصنف أن دافع الحافظ ابن حجر عن الدارقطنى ، لأنه كان يضعف الرواية المرفوعة لبعض عباراتها ، كعبارة « بنو مخاض » فقال فانتفى أن يكون الدارقطنى عشر ، وقد تكلم الترمذى على حديث ابن مسعود فقال : لا نعرفه مرفوعا الا من هدذا الترمذى على حديث ابن مسعود فقال : لا نعرفه مرفوعا الا من هدذا الترمذى على حديث ابن مسعود فقال : لا نعرفه مرفوعا الا من هدذا الترمذى على حديث ابن مسعود فقال : لا نعرفه مرفوعا الا من هدذا

الوجه ، وقد روى عن عبد الله موقوفا • وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه روى عن عبد الله مرفوعا الا بهذا الاسناد •

وذكر الخطابي أأن حشف بن مالك مجهول لا يعرف الا بهذا الحديث وعدل الشافعي عن القول به لهذه العلة ، ولأن فيه بني مخاض ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أسنان الصدقات ، وأثر عثمان قال الشافعي : أخبرنا سفيان عن ابن أبني نجيح عن أبيه أن رجلا أوطأ امرأة بمكة فقضي فيها عثمان بثمانمائة ألف درهم وثلث ، وقد روى الجوزجاني باسناده عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع الفقهاء فكان مما أحيا من تلك السنن بقول فقهاء المدينة السبعة ونظرائهم أن ناسا كانوا يقولون : ان الدية تغلظ في الشهر الحرام أربعة آلاف فتكون ستة عشر ألف درهم ف فألغي عمر رحمه الله ذلك بقول الفقهاء وأثبتها اثني عشر ألف درهم ف الشهر الحرام وغيرهما ،

قال ابن المنذر: وليس بثابت ما روى عن الصحابة في هذا ، ولو صح فقول عمر يخالفه ، وقوله أولى من قول من خالفه ، وهو أصح في الرواية مع موافقته الكتاب والسنة والقياس • وسيأتي في شرح الأحكام الراجح من الخلاف •

وهو اجماع ، فأن كانت الدية في العمد المحض أو في شبه العمد وجبت وهو اجماع ، فأن كانت الدية في العمد المحض أو في شبه العمد وجبت مائة مغلظة وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة (والخلفة الحامل) وبه قال عمر وعلى وزيد بن ثابت والمغيرة بن شعبة وعطاء ومحمد ابن الحسن • وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : تجب أرباعا خمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة •

وقال أبو ثور « دية قتيل شبه العمد مخففة يجبر به الخطأ » دليلنـــا ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح : « ألا أن في قتيل

العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الابل منها أربعون خلفة فى بطونها أولادها » وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « ألا ان فى الدية العظمى مائة من الابل منها أربعون خلفة فى بطونها أولادها » •

قال فى البيان: فان قيل فما معنى قوله أربعون خلفة فى بطولها أولادها ؟ وقد علم أن الخلفة لا تكون الاحاملا • قلنا: له تأويلان ( أحدهما ) أنه أراد التأكيد فى الكلام وذلك جائز كقوله تعالى ( فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ) •

( والثاني ) أن الخلفة اسم للحامل التي لم تضع واسم للتي وضعت ويتبعها ولدها فأراد أن يميز بينهما • ا هم •

اذا ثبت هذا فهل تختص الخلفة بسن أم لا ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يختص بسن ، بل اذا كانت حاملا فأى سن كانت جاز (والثانى) يختص بسن هـو أن تكون ثلاثة فما فوقها لحديث عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أأنه صلى الله عليه وسلم قال «ألا أذ فى قتيل شبه العمد بالسوط والعصا مائة من الابل منها أربعون خلفة فى بطونها أولادها ما بين الثنية الى بازل عامها كلهن خلفة » رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارقطنى والبخارى فى تاريخه الكبير ؟ ومراسيل الصحابة رضى الله عنهم حجة لأنهم ثقات لا يتهمون ٠

هسسالة اذا كانت الجناية خطأ ولم يكن القتل فى الحرم ولا فى الأشهر الحرم ، ولكن المقتول ذو رحم محسرم للقاتل ، فان الدية تكون مخففة أخماسا وهى مائة من الابل عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ، وبه قال من الصحابة ابن مسعود ومن التابعين عمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والزهرى ومن الفقهاء مالك وربيعة والليث والثورى ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : هى أخماس ، الا أنه يجب مكان بنى لبون عشرون ابن مخاض ،

وروى عن عثمان وزيد بن ثابت أنهما قالا : تجب من أربعة أنواع ثلاثين جذعة وثلاثين حقة وعشرين بنت لبون وعشرين بنت مخاض وقال الشعبى والحسن لبصرى : تجب أرباعا خمسا وعشرين جذعة وخمسا وعشرين حقة وخمسا وعشرين بنت مخاض وعشرين حقة وخمسا وعشرين بنت مخاض وروى مثل ذلك عن على رضى الله عنه دليله ما روى الحجاج عن ابن مسعود « أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى بدية الخطأ مائة من الابل عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض » رواه أحمد وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه وقد مضى الكلام فيه وقد روى موقوفا على ابن مسعود قال المنذرى بعد أن ذكر الخلاف فيه على الحجاج : والحجاج غير محتج به وكذا قال البيهقى ؛ والصحيح أنه موقوف على عبد الله و

وروى عن سليمال بن يسار أنهم كانوا يقولون : دية الخطأ مائة من الابل عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة م

أما اذا كان قتل الخطأ فى نصرم أو فى الأشهر الحرم وهى رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم ، أو كان المقتول ذا رحم محرم للقاتل كانت دية الخطأ مغلظة كدية العمد ، فيجب ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة ، وبه قال عمر رضى الله عنه فيما أخرجه البيهقي من طريق مجاهد عنه أنه قضى فيمن قتل فى الحرم أو فى الشهر الحرام أو وهو محرم بالدية وثلث الدية ، وهو منقطع وفى سنده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف،

قال البيهةى: وروى عن عكرمة عن عمر ما يدل على التغليظ فى الشهر الحرام وقال ابن المنذر: روينا عن عمر أنه قال فيمن قتل فى الحرم أو قتل فى الشهر الحرام أو قتل محرما فعليه الدية وثلث الدية ، وروى الشافعى والبيهةى من طريق ابن أبى نجيح عن أبيه أن رجلا أوطأ امرأة بمكة فقتلها فقضى فيها شمانية آلاف درهم دية وثلثا ،

وروى البيهقى وابن حزم عن ابن عباس من طريق نافع بن جبير عنسه قال : يزاد فى دية المقتول فى الأشهر الحرم أربعة آلاف ، وفى دية المقتول فى الحرم أربعة آلاف ، وروى ابن حزم فى المحلى عن ابن عباس أن رجلا قتل فى البلد الحرام فى الشهر الحرام ، فقال ان ديته اثنا عشر ألفا وللشهر الحرام والبلد الحرام أربعة آلاف فكلها عشرون ألفا .

وان قتل خطأ فى حرم المدينة فهل يتغلظ ؟ فيه وجهان (أحدهما) يتغلظ لأنه كالحرم فى تحريم الصيد ، فكان كالحرم فى تغليظ دية الخطأ (والثانى) لا تغلظ وهو الأصح لأنه دون الحرم فى الحسرمة ، بدليل أنه يجوز قصده بغير احرام فلم يلحق به فى الحرمة تغليظ .

وان قتل محرما خطأ فهل تغلظ دينه ؟ فيه وجهان (أحدهما) تغلظ كما تغلظ في القتل بالحرم، وبه قال أحمد لأن الاحرام يتعلق به ضمان الصيد فغلظت به الدية كالحرم (والثاني) لا تغلظ به لأنه الشرع ورد بتغليظ القتل في الحرم دون الاحرام بدليل ما روى أحمد في رواية الأثرم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن أعدى الناس على الله عز وجل من قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذحول الجاهلية » والإحرام لا يلحق الحرم في الحرمة •

اذا تبت هذا فانا تغليظ دية الخطأ عندنا بالحرم أو فى الأشهر الحرم أو اذا قتل ذا رحم محرم انما هو بأسسنان الابل كما قلنسا فى دية العمد ولا يجمع بين تغليظين و وقال أحمد: يغلظ بثلث الدية ، ويجمع بين تغليظين لما رويناه عن الصحابة رضى الله عنهم ولكن دليلنسا على أنه لا يغلظ الا بالأسنان أن ما أوجب التغليظ فى دية القتل أوجبه بالأسسنان كدية العمد ، ودليلنا على أنه لا يجمع بين تغليظين أن ما أوجب التغليظ فى أوجه الضمان اذا اجتمع سببان يقتضيان التغليظ لم يجمع بينهما كما لو قتل المحرم صيدا فى الحرم فانه لا يجب عليه الا جزاء واحد ، وأما ما روى عن الصحابة أنهم قضوا بالدية وثلث الدية فى ذلك وجمعوا بين تغليظين عن الصحابة أنهم قضوا بالدية وثلث الدية فى ذلك وجمعوا بين تغليظين

محمول على أنهم قضوا بدية مغلظة بالأسنان ، الا أنها قومت فبلغت قيمتها دية وثلثاً من دية مخففة ؛ أو كانت الابل قد أعوزت فأوجبوا قيمـــة الابل فلغت قيمتها ذلك .

فرع اذا قتل الصبى أو المجنون عمدا \_ فان قلنا : ان عمدها عمد حرج بقتلهما دية مغلظة ، وان قلنا : عمدها خطأ وجب بقتلهما دية مغففة ، وان كانت الجناية على ما دون النفس كان الحكم في التغليظ بديتها حكم دية النفس ، قياسا على دية النفس .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فعسل وتجب الدية من الصنف الذي يملكه من تجب عليه الدية من القاتل او العاقلة كما تجب الزكاة من الصنف الذي يملكه من تجب عليه الزكاة ، وان كان عند بعض العاقلة من البخاتي وعند البعض من العراب اخذ من كل واحد منهم من الصنف الذي عنده ، وان اجتمع في ملك كل واحد منهم صنفان ففيه وجهان :

﴿ احدهما ﴾ انه يؤخذ من الصنف الآكثر ، فان استوبا دفع مما شاء منهمًا

( والثانى ) يؤخذ من كل صنف بقسطه بناء على القولين فيمن وجبت عليه الزكاة وما لام اصناف وان لم يكن عند من تجب عليه الدية ابل وجب من غالب البلد ، فان لم يكن في البلد ابل وجب من غالب اقرب البلاد اليه ، كما قلنا في زكاة الغطر .

وان كانت ابل من تجب عليه الدية مراضا او عجافا كلف ان يشترى ابلا صحاحا من الصنف الذي عنده لانه بدل متلف من غير جنسه فلا يؤخذ فيها معيب كقيمة الثوب المتلف ، وان اراد الجانى دفع العوض عن الابل مع وجودها لم يجبر الولى على قبوله ، وان اراد الولى اخذ العوض عن الابل مع وجودها لم يجبر الجانى على دفعه لأن ما ضمن لحق الآدمى ببدل لم يجز الاجبار فيه على دفع الموض ولا على اخذه مع وجوده كلوات الامثال ، وان تراضيا على العوض جاز لانه بدل متلف فجاز اخذ العوض فيه بالتراضى كالبدل في سائر التلفسات ،

قصسيل وان اعودت الابل أو وجدت بأكثر من ثمن المثل ففيه قولان

قال في القديم: يجب ألف دينار أو اثنا عشر آلف درهم ، لما روى عمرو بن حزم أن رسول الله صلى ألله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن في النفس مائة من الابل ، وعلى أهل الذهب ألف مثقال ، وعلى أهل الورق أثنا عشر ألف درهم )) وروى ابن عباس رضى ألله عنه أن رجلا قتل على عهد رسول ألله صلى ألله عليه وسلم فجعل النبي صلى ألله عليه وسلم ديته أثنى عشر ألفا ، فعلى هذا أن كان في قتل يوجب التغليظ غلظ بثلث ألدية ، لما رويناه عن عمر وعثمان وأبن عباس في تغليظ الدية للحرم ، وقال في الجديد: تجب قيمة الدية على عهد رسول ألله صلى الله عليه وسلم نهانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم ، وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر رضى الله عنه فقام عمر خطيباً فقال درهم ، وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر رضى الله عنه فقام عمر خطيباً فقال الورى أثنى عشر ألف ديهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة وعلى أهل الحل مائتي حلة )) ولان ما ضمن بنوع من المال وتعدر وجبت قيمته كذوات الأمثال ) .

## الشرح اثر عمر أخرجه أبو داود والبيهقى •

الما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه: ولا أكلف أحدا من العاقلة غير ابله ولا نقبل منه دونها و وجملة ذلك أنه قد مضى الكلام في قدر الدية وجنسها وأسنانها و وأما نوعها \_ فان كان للعاقلة ابل \_ وجب عليهم من النوع الذي معهم من الابل ، لأن العاقلة تحمل الدية على طريق المواساة ، فكان الواجب من النوع الذي يملكونه كما قلنا في الزكاة ، فان طلب الولى أعلى مما مع العاقلة من النوع ، وامتنعت العاقلة أو طلبت العاقلة أن يدفعوا من النوع دون النوع الذي معها وامتنع الولى لم يجبر المتنه منهما كما قدنا في الزكاة ، فإن كان عند بعض العاقلة من البخاتي وعند البعض من العراب أخذ ما كل واحد من النوع الذي عنده كما قلنا في الزكاة أنه يجب على كل انسان مما عنده من النوع ، وإن كان في ملك واحد منهم نوعان من الابل ففيه وجهان :

(أحدهما) يؤخذ منه النوع الأكثر ، فان الستويا دفع من أيهما شاء .

( والثاني ) يؤخذ من كل نوع بقسطه بناء على القولين في الزكاة اذا كان عنده نوعان من جنس الماشية ، ومان كانت ابلهم أو ابل بعضهم مراضا بجرب أو غيره أو مهزولة هزالا فاحشا لم يجبر الولى على قبولها ، بل يكلف أن يسلم ابلا صحاحا من النوع الذي عنده لقوله صلى الله عليه وسلم: « في النفس مائة من الابل » واطلاق هذا يقتضى الصحيح •

فان قيل : هلا قلتم يجبر الولى على قبول ما عند من عليه الدية وان كانت مراضًا كما قلنا في الزكاة ؟

قلنا الفرق بينهما أن الواجب فى الزكاة هو واجب فى غير المال الذى عنده أو فى ذمته والمال مرتهن ، فلذلك وجب مما عنده ، وليس كذلك هاهنا فان الواجب على كل واحد منهم هو من النقد فى الذمة والمال غير مرتهن به ، وانما الابل عوض منه فلم يقبل منه الا السليم ، فان لم يكن للعاقلة ابل فان كان فى البلد نتاج غالب وجب عليهم التسليم من ذلك النتاج ، وان لم يكن فى البلد ابل وجب من غالب نتاج أقرب بلد اليهم كما قلنا فى ازكاة الفطر •

فرع ان أرادت العاقلة أن تدفع عوضا عن الأبل مع وجودها لم يجبر الولى على قبولها ، وكذلك ان طالب من له الدية عوض الأبل لم تجبر العاقلة على دفعه لم لأن ما ضمن لحق الآدمى ببدل لم يجبر على غيره كذوات الأمثال ؛ فان تراضيا على ذلك قال أصحابنا : جاز ذلك لأنه حق مستقر فجاز أخذ البدل عنه كبدل المتلفات ؛ والذي يقتضى المذهب أن هذا الما يجوز على القول الذي يجيز الصلح على ابل الدية وبيعها في الذمة .

فسرع وان كانت الدية تجب على الجانى بأن كانت الجناية عمداً أو خطأ ثبت باقراره ، فان الواجب عليه من النوع الذي عنده قياسا على العاقلة ، والحكم فيه اذا كان عنده نوعان ، أو كانت ابله مراضا في أخذ العوض حكم الأبل اذا كانت واجبة على العاقلة على ما مضى نيابه .

مسماله كثيرًا من ملاد الاسلام الا يعرف أهلها الابل ولم يروها ،

كالملايو وأندونيسيا والفلبين وفطانى (١) وبلاد أخرى لا تهوجد فيها الابل الله بأثمان غالية بأكثر من قيمتها ففيه قولان ، قال في القديم : يعدل الى بدل مقدر ، فيجب على أهل الذهب ألف مثقال وعلى أهل الهورق اثنا عشر ألف درهم ، وبه قال مالك وهى تبلغ نحو خمسة آلاف جنيه أو عشرة آلاف دولار تقريبا بحسب سعر النقد ، وقد روى عمرو بن حزم أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى فى الدية بألف دينار أو اثنى عشر ألف درهم ، فعلى هذا تكون الدية ثلاثة أصول عند اعواز الابل ،

وقال في الجديد : تجب قيمة الابل من نقد البلد بالغة ما بلغت ، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وروى ثمانية آلاف درهم ، فكانت كذلك الى أن استخلف عمر رضى الله عنه فقلت الابل ، فصعد المنبر خطيبًا وقال : ألا أن الأبل قد غلت ؛ ففرض الدية على أهل الذهب ألف لاينار ــ وهي تساوي خمسة وعشرين ألف جنيه تقريبا اليوم ــ وعلى أهل الورق اثنى عشر ألف درهم فموضع الدليل من الخبر أنه قال : كانت قيمة ألدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، فدل على أن الواجب هو الابل ، ولأن عمر رضى الله عنه قال : ألا إن الابل قسد غلت وفرض عليهم ألف دينار أو اثنى عشر ألف درهم فتعلق بغلاء الابل فدل على أن ذلك من طريق القيمة ، لأن ما وجبت قيمته اختلف بالزيادة والنقصان ولم يخالف أحد من الصحابة • وما روى من الأخبار للأول فتحمله على . أن ذلك من طريق القيمة ، فعلى هذا لا يكون للدية الا أصل واحد وهي الابل فان كانت الدبة مغلظة وأعوزت الابل ــ فان قلنا بقوله الجديد قومت مُعَلَظَةُ بِثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثَهِنَ جَذَعَةً وأربعينَ خَلْفَةً • وأنْ فَلَنَا بِقُولُهُ القديم فَفَيه وجهان حكاهما في العدة .

<sup>(</sup>۱) فطانى هو قليم من اقائيم ماليزم فسمه الكفار الى تايلانه ، ويسلغ سكان هذا الاقليم أكثر من ثلاثة مازيين مسلم سنى شافعى فالهم خذ بأيديهم وخرر ديارهم .

( أحدهما ) تفلظ بثلث الدية ، ولم يذكر المصنف غيره لما ذكره عن عمر وغشمان وابن عباس رضى الله عنهم •

( والثانى ) يسقط التغليظ • لأن التغليظ عندنا انما هو بالصفة ف الأصل لا بالزيادة في العدد ، وذلك انما يمكن الابل دون النقد ، ألا ترى أن البد لما لم تجب فيه الا القيمة لا يجب فيه التغليظ • وما روى عن الصحابة رضى الله عنهم فقد ذكرنا أنه انما قيمة ما أوجبوه • هذا مذهبنا •

وقال أبو حنيفة الواجب في الدية ثلاثة أصول مائة من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فيجوز له أن يدفع أيها شاء مع وجود الابل وأمع اعوازها وقال الثورى والحسن البصرى وابن أبي ليلي وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حبل: الدية خمسة أصول مائة من الابل أو ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم أو مائتا بقرة لحديث جابر « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللاية على أهل الابل مائة من الابل ؛ وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة » رواه أبو داود بسند ضعيف •

وروى أحمد وأبو داود و النسائي وابن ماجه مثله من حديث عمرو ، ابن شعيب عن أبيه عن جده •

والأصل الخامس مائتا حلة ، وهي برود مكونة من قطعتين كالجبة والقفطان ، أو العباءة والزبون ، أو الجاكتة والبنطلون ، فجميع الحلل فى كل قوم مؤلفة من ثوبين ، الا أن أبا يوسف ومحمد يقولان : هو مخير بين السبتة أيها شاء دفع مع وجود الابل ومع عدمها وعند الباقين لا يجوز العدول عن الابل مع وجودها ، دليلنا كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن ببين فيه الفرائض والسنن ، وأن في النفس مائة من الابل ، وحديث « ألا ان في قتيل العمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الابل ، الابل »

فصل ودية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم ، ودية المجوسى ثلثا عشر دية المسلم ، لا روى سعيد بن المسيب « أن عمر رضى الله عنه جعل دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف درهم ، ودية المجوسى ثمانمائة درهم ، وأما الوثنى اذا دخل بأمان وعقدت له هدنة فديته ثلثا عشر دية المسلم ، لأنه كافر لا يحل للمسلم منا مناكحة أهل دينه فكانت ديته ثلثى عشر دية المسلم كالمجوسى ،

واما من لم تبلغه العوة فانه ان عرف الدين الذي كان متمسكا به وجبت فيه دية أهل دينه ، وان لم يعرف وجبت فيه دية الجوسى ، لانه متحقق وما زاد مشكوك فيه فلم يجب ،

وقال أبو أسحاق: أن كان متهسكا بدين مبدل وجبت فيه دية أهل ذلك الدين وأن كان متهسكا بدين لم يبدل وجبت فيه دية مسلم ، لأنه مولود على الفطرة ، ولم يظهر منه عناد فكانت ديته كالمسلم ، والمنهب الأول ، لأنه كافر فلم تكمل ديته كالنمي ، وأن قطع يد ذمي ثم أسسلم ومات وجبت فيه دية مسلم ، لأن الاعتباد في الدية بحال استقرار الجناية ، وهو في حال الاستقرار مسلم ، وأن جرح مسلم مرتعا فاسلم ومات من الجرح لم يضمن ،

وقال الربيع: فيه قول آخر انه يضمن ، لأن الجرح استقر وهو مسلم ، قال أصحابنا: هذا من كيس الربيع ، والمذهب الأول ، لأن الجرح وجد فيما استحق اللافه فلم يضمن سرايته ، كما لو قطع الامام يد السارق فمات منه.

فصـــل ودية المراة نصف دية الرجيل ، لأنه روى ذلك عن عمسر وعثمان وعلى وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت دخي الله عنهم •

النشوح خسر سعيد بن المسيب رواه الشافعي والدارقطني والبيهةي وأما قوله: روى ذلك عن عمر وعثمان وعلى الخ ، فقد أخرج البيهقي ابن أبي شيبة عن عمر قال « دية المرأة نصف دية الرجل » كما أخرج البيهقي عن على رضى الله عنه « دية المرأة على النصف من دية الرجل » وهو رواية ابراهيم النخعي عنه ، وفيه انقطاع ، وأخرجه ابن أبي شهيبة من طريق الشعبي عنه ه

وأخرج البيهقى عن معاذ بن جبل عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « دية المرأة نصف دية الرجل » قال البيهقى اسناده لا يثبت مثله • وقال

نى بداية المجتهد : أن الأشهر عن ابن مسعود وعثمان وشريح وجماعة : أن دية جراحة المرأة مثل دية جراحة الرجل الا الموضحة فانها على النصف.

أما الأحكام فان دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ، وبه قال عمر وعشمان رضي الله عنهما وابن المسيب وعطاء واسحاق • وقال عروة أبن الزبير وعمر بن عبد العزيز ومالك : ديته نصف دية المسلم ، لحديث عمرو أبن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عقل الكافر نصف دية المليلم » رواه أحمد والنسائي والترمذي وحسينه . وصححه ابن الجارود • وفي لفظ رواه أحمد والنسائي وابن ماجه قضي أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين ؛ وهم اليهود والنصارى ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والزهري وازيد بن على والقاسمية « ديته كدية المسلم » وقال أحمد : « ان قتله عمدا فديته مثل دية المسلم » دليلنا ما روى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم ، قال : وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا فقال ان الابل قد غلت ، قال ففرضها عمر على أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة وعلى أهل الخلل مائتي حلة ، قال وترك دية أهل الذمة لم يوفعها فيما رفع من الدية » فاذا كانت الدية ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم للمسلم والذمي على النصف من ذلك ثم زاد من قيمة الدية للمسلم من حيث لم يزدها لأهل الكتاب تبين لنا أن دية المسلم التي بلغت ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم مع بقاء دية الدِّمي أربعمائة دينار أو أربعة آلاف درهم ، لأنهـــا لم ترفع فيما رفع من الدية ، نقول تبين لنا أن دية اللَّذمي على الثلث من ديةً المسلم •

فرع دية المجوسى ثلثا عشر دية المسلم ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيقة : ديته مثل دية المسلم ، وقال عمر بن عهد العزيز ديته مثل دية المسلم عندهم •

دليلنا ما روى عن عمر وعثمان وابن مسعود وغيرهم أنهم قالوا «دبة المجوسى ثمانمائة درهم ثلثا عشر دية المسلم ، فاذا كانت دية المسلم أثنى عشر ألف درهم فان ثلثى عشرها ثمانمائة ، ولا مخالف لهم فى الصحابة ، فدل على أنه اجماع ، وأما عبدة الأوثان اذا كان بيننا وبينهم هدنة أو دخلوا الينا بأمان فلا يجوز قتلهم ، فمن قتل منهم وجبت فيه دية المجوسى لأنه كافر الا يحل للمسلم مناكحة أهل دينه فكانت ديته كالمجوسى تلثى عشر دية المسلم ، وأما الكافر الذى لم تبلغه الدعوة فلا يجوز قتله حتى يعرف أن ها هنا رسولا يدعو الى الله ، فإن أسلم والا قتل ، فإن قتله قاتل قبل أن تبلغه الدعوة وجبت فيه الدية ،

وقال أبو حنيفة « الادية فيه »دليك ، نه قتل محقون الدم فوجبت فته الدية كالذمي ٠

اذا ثبت هذا فاختلف أصحابنا فى قدر ديته ، فمنهم من قال تجب فيه دية المسلم ، لأنه مولود على الفطرة ، ومنهم من قال : ان كان متمسكا بدين مبدل وجبت فيه دية أهل ذلك الدين ، مثل أن يكون متمسكا بدين من بدل من اليهودية والنصرانية وان كان متمسكا بدين من لم يبدل منهم وجبت فيه دية مسلم لأنه مسلم لم يظهر منه عناده ومنهم من قال : تجب فيه دية المجوسي لأنه يقين ، وما زاد مشكوك فيه وهذا هو الأصحح لأن الشافعي رضى الله عنه قال هو كافر لا يحل قتله ، واذا كان كافرا وجبت فيه أقل دياتهم لأنه اليقين .

وان قطع يد ذمى ثم أسلم ثم مات من الجراحة وجبت فيه دية مسلم • لأن الاعتبار بالدية حال الاستقرار • وان قطع مسلم يد مرتد ثم أسلم ثم مات من الجراحة لم يضمن القاطع دية النفس ولا دية اليد ، وقال الربيع فيه قول آخر أنه يضمن دية اليد ، والمذهب الأول لأنه قطعه فى حال لا يجب ضمانه • وما حكاه الربيع من تخريجه •

مسمالة دية المرأة نصف دية الرجل ، هذا قول العلماء كافة الا

الأصم وابن علية فانهما قالا : دينها مثل دية الرجل • دليلنا ما سقناه من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن وفيه « أفع دية المرأة نصف دية الرجل » وما حكاه المصنف عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت أنهم قالوا « دية المرأة نصف دية الرجل » ولا مخالف لهم فى الصحابة فدل على انه اجماع ، وان قتل خدى مشكلا وجبت فيه دية المرأة لأنه يقين ، وما زاد مشكوك فيه فلا يجب بالشك •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل ودية الجنين الحر غرة عبد أو أمة ، لما أبو هريرة دخى الله عنه قال « اقتتلت أمرأتان من هذيل ، فرمت أحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فقضى رسول آلله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو أمة ، فقال حمل بن النابغة الهذلي : كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل؟ ومثل ذلك يطل؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: انما هو من اخوان الكهان ، من أجل سجعه » وأن ضرب بطن أمرأة منتفخة البطن فزال الانتفاخ ، أو بطن أمرأة تجد حركة في بطنها فسكنت الحركة لم يجب عليسه شيء لأنه يمكن أن يكون ريحا فانفشت فلم يجب الضمان مع الشك وأن ضرب بطن امراة فالقت مضفة لم تظهر فيها صورة الآدمى فشهد أربع نسوة أن فيها صورة الآدمي وجبت فيها الفرة ، لأنهن يدركن من ذلك ما لا يدرك غيرهن ، وان القت مضعة لم تتصور فشعهد اربع نسعوة أنَّه خلق أدمى ، ولو بقى لتصور ، فعلى ما بيناه في كتاب عتق أم الولد . وأن ضرب بطن امرأة فالقت يداً أو رجلا أو غيرهما من اجزاء الآدمي وجبت عليه الفرة ، لأنا تيقنا أنه من جنين ، والظاهر أنه تلف من جناية فوجب ضمانه ، وأن ألقت رأسين أو اربع أيد لم يجب أكثر من غرة ، لانه يجوز أن يكون جنينا براسين أو أربعــة أيد ، فلا يجب ضمان ما زاد على جنين بالشك ،

وان ضرب بطنها فالقت جنينا فاستهل أو تنفس أو شرب اللبن ومات في الحال أو بقى متالما الى أن مأت ، وجبت فيه دية كاملة .

وقال الزنى: ان القته لدون ستة اشهر ومات ضمنه بالفرة ، ولا يلزمه دية كاملة لانه لم يتم له حياة ، وهذا خطا ، لأنا تيقنا حياته ، والظاهر انه تلف من جناية فوجب عليه دية كاملة ، وان القته حيا وجاء آخر وقتله ـ فان

كان فيه حياة مستقرة ـ كان الثاني هـو القاتل في وجوب القصاص والدية الكاملة ، والأول ضارب في وجوب التعزير .

وان قتله وليس فيه حياة مستقرة فالقاتل هو الأول ، وتلزمه الدية ، والثانى ضارب وليس بقاتل ، لأن جنايته لم تصادف حياة مستقرة ، وان ضرب بطن امرأة فألقت جنينا وبقى زمانا سالما غير متألم ثم مات لم يضمنه ، لأن الظاهر أنه لم يمت من الضرب ولا يلزمه ضمانه ، وان ضربها فألقت جنينا فاختلج ثم سكن وجبت فيه الغرة دون الدية ، لأنه يجوز أن يكون اختلاجه للحياة ، ويجوز أن يكون بخروجه من مضيق ، لأن اللحم الطرى أذا حصل في مضيق ، وانتهن ، فاذا خرج منه اختلج ، فلا تجب فيه الدية الكاملة بالشك ).

النثرح حديث أبى هريرة أخرجه أحمد فى مسنده ، وكذا أخرجه البخارى فى الفرائض عن قتيبة وفى الديات عن عبد الله بن يوسف ومسلم فى الحدود والترمذى فى الفرائض عن قتيبة ، وأخرجه عن المغيرة بن شعبة مسلم فى الديات عن اسحاق بن أبراهيم ، وعن محمد بن رافع وأبو داود فيه عن حفص بن عمر ، وعن عثمان بن أبى شيبة والترمذى فيه عن الحسن أبن على والنسائى فى القود عن على بن محمد بن على وعلى بن سعيد ومحمد بن قدامة ومحمد بن بشار وسويد بن نصر ومحمود بن غيلان ، وابن ماجه فيه عن على بن محمد ، وكذا أخرجه أحمد ، وأخرجه عن ابن عباس أبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححاه ،

أما اللغات فان الجنين سمى بذلك لأنه استجن فى البطن ، أى استتر واختفى ، وهو وصف له مادام فى بطن أمه ، والجمع أجنة مشل دليل وأدلة ، والغرة عبد أو أمة ، والغرة عند العرب أنفس شىء يملك ، وقوله : مثل ذلك يطل ، طل دم فلان مبنى للمجهول فلا يطالب ، قال الشاعر :

دماؤهم ليس لها طالب مطاولة مثل دم العذرة

قال أبو زيد : ولا يقال طل دم فلان بفتح الطاء • قال في الصحاح وأبو عبيدة فيه ثلاث لغات ، طل وأبو عبيدة فيه ثلاث لغات ، طل بفتح الطاء وضمها ، وأطل بزيادة الهمز المضمومة والطاء المكسورة ، والكهان جمع كاهن الذي يدعى علم الغيب ، والسجع هو الكلام المقفى •

وفى رواية أحمد ومسلم وأبى داود والنسائى « سجع مثل سجع الأعراب » وقد استدل بذلك على ذم السجع ويوضح المراد قوله « أسجع الجاهلية وكهانتها ؟! » فظهر أن المذموم من السجع انما هو ما كان من ذلك القبيل الذي يراد به ابطال شرع أو اثبات باطل أو كان متكلفا • وقد حكى النووى عن العلماء أن المكروه منه ما كان كذلك لا غيره ، هكذا أفاده الشوكاني في النيل •

الما الأحكام فاذا ضرب ضارب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا حرا فهيه غرة عبد أو أمة لحديث المغيرة بن شعبة ، وروى أن عمر رضى الله عنه قال « أذكر الله امرءا سمم من النبى فى الجنين شيئا فقام حمل بن مالك فقال : كنت بين جاريتين لى \_ يعنى زوجتين \_ فضربت احداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وما فى جوفها فقضى النبى صلى الله عليه وسلم فى الجنين بغرة عبد أو أمة » رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم.

والجنين الذي تجب فيه الدية هو أن يسقط جنينا بان فيه شيء من صورة الآدمي اما يد أو رجل أو عين ، وكذلك اذا سقطت مضغة لم يسبن فيها عضو من أعضاء الآدمي ، ولكن قال أربع نسوه من القوابل الثقات أو علمان في الطب البشري أو علم الأجنة أن فيها تخطيطا لآدمي ، الا أنه خفي فتجب فيه الغرة لأن هؤلاء يدركون ما لا يدركه غيرهم ، وان قلن أو قالا لم يخطط الى الآن ولكنه مبتدأ خلق آدمي ، وأو بقي لتخطط فهل تجب به الغرة والكفارة وتنقضي به العدة ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قل : في الجميع قولان ، ومنهم من قال تنقضي به العدة ولا تجب به الغرة ولا الكفارة قولا واحدا ، وقد مضي ذلك ، وأن قلن أو قالا : هذه مضغة تصلح للآدمي ولغيره ، ولا ندري لو بقيت هل تتخطط أم لا ؟ فلا تجب به الغرة ولا الكفارة ولا تنقضي به العدة ، لأن الأصل براءة الذمة من الضمان وثبوت العدة ، وأن ألقت المرأة جنينين وجبت عليه غرتان ، وأن ألقت نالائة وجبت عليه غرتان ، وأن ألقت رأسين أو أربع أيد لم يجب فيه الا غرة ، لأنه قد يكون له جسد واحد ذا رأسين أو أربع أيد لم يجب فيه ضمان ما ازاد على جنين بالشك ،

فيرع اذا ضرب بطن امرأة منتفخة البطن فزال الانتفاخ ؛ أو بطن امرأة تجد حركة فسكنت الحركة لم يجب عليه شيء • وان ضرب بطن امرأة فماتت ولم يخرج الجنين لم يجب عليه ضمان الجنين •

وقال الزهرى: اذا سكنت الحركة التى تجد فى بطنها وجب عليه ضمان الجنين دلينا أنا انما نحكم بوجود الحمل فى الظاهر، وانما نتحققه بالخروج، وفذا لم يخرج لم يتحقق أن هناك حملا بل يجوز أن يكون ريح فينفش فلا يلزمه الضمان بالشك وان ضرب بطن امرأة فماتت ثم خرج الجنين منها بعد موتها ضمن الأم بديتها وضمن الجنين بالغرة و

وقال أبو حنيفة: لا يضمن الجنين و ودليلنا أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى فى الجنين بغرة عبد أو أمة ، ولم يفرق بين ان يخرج قبل موت أمه أو بعده ، ولأن كل حمل كان مضمونا اذا خرج قبل موت الأم كان مضمونا ادا خرج بعد موته كما لو ولدته حيا ، وان ضرب بطنها فأخرج الجنين رأسه وماتت ولم يخرج الباقى وجب عليه ضمان الجنين وقال ماك لا يجب عليه شىء و دليلنا أن بظهور الرأس تحققنا أن هناك جنينا والظاهر أنه مات من ضربته فوطب عليه ضمائه و

فسرع ادا ضرب بطن امرأة فألقت جنينا فصرخ ثم مات عقيبه أو بقى متألما المي أن مات وجبت فيه دية كاملة ، سواء ولدته لستة أشهر أو لما دونها ، فان لم يصرخ ولكنه تنفس أو شرب اللبن أو علمت حياته بشيء من ذلك ثم مات عقيبه أو بقى متألما الى أن مات وجبت فيه دية كاملة •

وقال المزنى : ان ولدته حيا لدون ستة أشهر لم يجب فيه دية كاملة ، وانما يجب فيه الغرة لأنه لا تتم له حياة لما دون ستة أشهر .

وقال مالك والزهرى: اذا لم يستهل بالصراخ لم تجب فيه الدية الكاملة وانما تجب فيه الغرة ، دليلنا قد تحققنا حياته فوجب فيه دية كاملة كما لو ولدته لستة أشهر عند المرنى ، وكما لو استهل صارخا عند مالك .

والله ضرب بطنها فألقت جنينا وفيه حياة مستقرة ثم جاء آخر وقتله فالقاتل هو الثانى فيجب عليه القود ان كان مكافئا أو الدية الكاملة ، وأما الأول فلا يجب عليه الا التغرير بالضرب لا غير ، لأنه لم يمت من ضربه وان ضرب بطنها فألقت حنينا فلم يستهل ولا تنفس ولا تحرك حركة تدل على حياته ولكنه اختلج لم تجب فيه الدية الكاملة ، وانما تجب فيه الغرة ، لأن مذا الاختلاج لا يدل على حياته ، لأن اللحم اذا عصر ثم ترك اختلج ، ويجوز أن يكون اختلاجه لخروجه من موضع ضيق ،

وان ضرب بطن أمرأة فألقت بدا ثم أسقطت بعد ذلك جنينا ناقص يد نظرت \_ فان بقيت المرأة متألمة الى أن أسقطت الجنين ، فان ألقته ميتًا وجبت فيه الغرة ويدخل فيها أليد ، لأن الظاهر أن الضرب قطع يده ، وان ألقته حيا ثم مات عقيب الوضع أو بقى متألما الى أن مات ففيه دية كاملة ، ويدخل فيها دية البدا، وان خرج الجنين حيا وعاش لم يجب عليه في الجنين شيء ووجب عليه ضمان اليد فتعرض اليد على القوابل أو عالمين في الأجنة ، فان قلن أو قالا انها من جملته لم تنفخ فيهـا الروح وجبت فيهـا نصف العرة ، وان قلن أو قالا انها فارقت جملة تنفخ فيها الروح وجب فيها نصف دية كاملة ، فأما اذا سقطت ثم زال ألم الضرب ثم ألقت الجنين ضمن اليد دون الجنين ، لأنه بمنزلة من قطع يد رجل ثم اندملت \_ فان خرج الجنين ميتا \_ وجب في اليدا ثم العرة ، وان خرج حيا ثم مات أنو عاش عرضت اليد على القوابل أو عالمي أجنة \_ فان قلن أو قالا أنها فارقت جملة لم ينفخ فيه الروح ــ وجب فيها نصف الغرة ، وان قلن أو قالاً : انها فارقت جملة ينفخ فيها الروح كانُ فيها نصف الدية ، وان ضرب بطن امرأة فألقت يدا ثم ماتت الأم ولم يخرج الباقى وجبت دية الأم ووجبت في الجنين الغرة ، لأن الظاهر أنه جني على الجنين فأبان يده ومات من ذلك •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل ولا يقبل في الفرة ما له دون سبع سنين ، لأن الفرة هي الخيار ، ومن له سبع سنين ليس من الخيار بل يحتاج الى من يكفله ، ولا يفيل الفلام بمد خمس عشرة سنة لأنه لا يعخل على النساء ، ولا الجارية بمد عشرين سنة لأنها تتفير وتنقص قيمتها فلم تكن من الخيار .

ومن أصحابنا من قال: يقبل ما لم يطعن في السن عبدا كان او أمة ، ولا يقبل اذا طعن في السن الله يستغنى بنفسه قبل ان يطعن في السن ، ولا يقبل فيه خصى وان كثرت قيمته ، ولا يستغنى اذا طعن في السن ، ولا يقبل فيه خصى وان كثرت قيمته ، ولا معيب وان قل عيبه لانه ليس من الخيار ، ولا يقبل الا ما يساوى نصف عشر الدية ، لانه روى ذلك عن زيد بن ثابت رضى الله عنه ، ولانه لا يمكن ايجاب دية كاملة لانه لم يكمل بالحياة ولا يمكن اسقاط ضمانه لانه خلق بشر فضمن بأقل ما قدر به الأرش وهو نصف عشر الدية ، لانه قدر به أرش الموضحة ودبة السن ، ولا يجبر على قبول غير الغرة مع وجودها ، كما لا يقبل في دية النفس غير الابل مع وجودها ، فان أعوزت الغرة وجب خمس من الابل ، لأن الابل هي أصل في الدية ، فان أعوزت وجبت قيمتها في أحد القولين ، أو الابل هي أصل في الدية ، فان أعوزت وجبت قيمتها في أحد القولين ، أو دبت خمسون دينارا أو ستمائة درهم في القول الآخر فان كانت الجناية خطأ وجبت دية مغلظة كما قلنا في الدية دية مخففة ، وأن كات عمدا أو عمد خطأ وجبت دية مغلظة كما قلنا في الدية .

وان كان أحد أبويه نصرانيا والآخر مجوسيا وجب فيه نصف عشر دية نصرانى لأن في الضمان اذا وجد في أحد أبويه ما يوجب وفي الآخر ما يسقط غلب الايجاب ولهذا لو قتل المحرم صيدا متولدا بين مأكول وغير مأكول وجب عليه الجزاء وان ضرب بطن امرأة نصرانية حامل بنصراني ثم أسلمت ثم ألقت جنينا ميتا ، وجب فيه نصف عشر دية مسلم ، لأن الضمان يعتبر بحال استقرار الجناية ، والجنين مسلم عند استقرار الجناية ، فوجب فيه نصف عشر دية مسلم ، وما يجب في الجنين يرثه ورثته لانه بدل حر ، فورث عنه كدية غيره ) .

الشرح الكلام في الغيرة والسن في حديه الأدنى والأقصى من البحوث غير العملية التي تلحق بأبواب العتق ، أما البدل عند اعواز الغرة فغيه نقول:

اختلف أصحابنا فيما ينتقل اليه فقال المصنف وابن الصباغ ينتقل الى خمس من الابل لأنها هي الأصل في الدية ، فان أعوزت الابل انتقل الى قيمتها في القول الجديد والى خمسين دينارا أو ستمائة درهم في القول القديم .

وقال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا: اذا أعوزت الغرة انتقل الى قيمتها فى قوله الجديد لل كما لو غصب منه عبدا فتلف ، وينتقل الى خمس من الابل فى قوله القديم ، فان أعوزت الابل انتقل الى قيمتها فى أحد القولين ، والى خمسين دينارا أو ستمائة درهم فى الآخر .

فرع ان كان الأبوان مسلمين وجبت الغرة مقدرة بنصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم ، وان كانا ذميين وجبت الدية مقدرة بنصف عشر دية الأب أو عشر دية الأم ، وكذلك اذا كان الأبوان مجوسيين فانهما يعتبر من ديتهما ، وان كان أحد الأبوين نصرانيا والآخر مجوسييا اعتبرت دية الجنين بعشر دية النصراني لأنه اذا اتفق في بدل النفس ما يوجب الاسقاط وما يوجب الايجاب غلب الايجاب ، كما قلنا في السبع المتولد بين الضب والذئب (ا) اذا قتله المحرم ، هذا نقل أصحابنا البغداديين ،

وقال المسعودى : الجنين اليهودى والنصراني والمجوسي لا تجب فيه الغرة • وانما يجب فيه نصف عشر دية الأب ، واذا كانا مختلفي الدين فقد خرج فيه قول آخر أن الاعتبار بالأب • وقال ابن سلمة : يعتبر بأقلهما دية • والأول أصح •

فرع اذا ضرب بطن امرأة نصرانية حامل بنصراني فأسلمت ثم أسقطت جنينا ميتا ففيه غرة مقدرة بنصف عشر دية المسلم ، لأن الاعتبار بالدية حال الاستقرار ، وهي مسلمة حال الاستقرار ، وان ضرب بطن مرتدة فأسلمت ثم أسقطت جنينا ميتا ففيه وجهان :

<sup>(</sup>١) كتاب الحج باب جزاء الصيد ج ٨٠

(أحدهما) لا يضمنه ـ وهو قول ابن الحداد المصرى ـ لأن الابتداء لم يكن مضمونا (والثاني) يضمنه اعتبارا بحال الاستقرار .

فرع اذا وطىء مسلم وذمى ذمية بشبهة فى طهر واحد ثم ضرب رجل بطنها وألقت جنينا ميتا عرض على القافة على الصحيح من المذهب ، فان ألحقته بالمسلم وجب فيه غرة مقدرة بنصف عشر دية المسلم ، وان ألحقته بالذمى وجبت فيه غرة مقدرة بنصف عشر دية اليهودى وان أشكل الأمر عليها وجب فيه ما يجب فى الجنين اليهودى لأنه يقين ، فان كان يرجو انكشاف الأمر لم نورث هذا المال أحدا ووقف الى أن يبين الأمر ، وان لم يرج انكشاف الأمر ترك حتى يصطلحوا عليه ، فان أراد الذمى والذمية أن يصطلحا فى قدر الثلث جاز لأنه الأحق للذمى فيه ، ولا يخرج هذا القدر من بينهما ،

فرع الغرة الواجبة في الجنين الحرير ثها ورثته ، وبه قال أبو حنيفة وقال الليث بن سعد لا يورث عنه ، وانما يكون لأمه لأنه بمثابة عضو منها ، دليلنا أنه دية نفس تورث عنه كما لو خرج حيا ، وان ضرب بطن نصرانية فألقت جنينا ميتا فادعت أن هذا الجنين من مسلم زنا بها لم يجب فيه أكثر من دية جنين نصرانية ، لأن ولد الزنا لأ يلحق بالزاني .

قال الطبرى: وان قالت وطئنى مسلم بشبهة فكذبها الجانى والعاقلة ، حلفوا على نفى العلم لأن الظاهر أنه تابع لها ، وان صدقوها وجبت غرة مقدرة بنصف عشر دية مسلم ، وان صدقها العاقلة دون الجانى لم يؤثر تكذيب الجانى ، وإنا صدقها الجانى وكذبتها العاقلة حملت العاقلة دية جنين النصرانية ووجب الباقى في مال الجانى لأته وجب باعترافه ، والله تعالى أعلم ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى

## باب أروش الجنسايات

والجنايات التي توجب الاروش ضربان ، جروح واعضاء ، فاما الجروح فضربان ، شجاج في الراس والوجه ، وجروح فيما سواهما من البنن ، فاما الشجاج فهي عشر : الخارصة وهي التي تكشيط الجلد ، والدامية وهي التي يخرج منها الدم ، والباضعة وهي التي تشق اللحم ، هالمتلاحمة وهي التي تنزل في اللحم ، والسمحاق وهي التي تسميها أهل الباد الملطاط ، وهي التي تستوعب اللحم الي أن تبقى غشاوة رقيقة فوق العظم ، هالموضحة وهي التي تكشيف عن العظم ، والهاشمة وهي التي تهشم العظى ، والمنقلة وتسمى اليضا المنقولة ، وهي التي تنقل العظم من مكان الى مكان ، والمامومة وتسمى أيضا الآمة وهي التي تصل الى ام الراس وهي جلدة رقيقة تحيط بالدماغ ، والعامفة وهي التي تصل الى الدماغ .

قصسل والذي يجب فيه ارش مقدر من هذه الشجاج اربع ، وهي الوضحة والهاشمة والمنقلة والمامومة ، فأما الموضحة فالواجب فيها خمس من الابل ، لما روى أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده (( ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الغرائض والسنن والديات ، وفي الموضحة خمس من الابل ) ويجب ذلك في الصغيرة والكبيرة ، وفي البارزة والمستورة بالشعر ، لأن اسم الموضحة يقع على الجميع ، وان أوضح موضحتين بينهما حاجز وجب عليه أرش موضحة لانه صار الجميع موضحتان ، وان أزال الحاجز بينهما وجب أرش موضحة لانه صار الجميع بفعله موضحة واحدة ، فصار كما لو أوضح الجميع من غير حاجر ، وان ترال المجنى عليه الحاجز وجب على الجانى أرش الموضحتين ، لأن ما وجب أزال المجنى عليه الحاجز وجب على الجانى أرش الموضحتين ، لأن ما وجب بخنايته لا يسقط بفعل غيره ، وان جاء آخر فأزال الحاجز وجب على الأول أرش الموضحتين وعلى الآخر أرش موضحة ، لأن فعل احدهما لا يبنى على أرش الموضحتين وعلى الآخر أرش موضحة ، لأن فعل احدهما لا يبنى على الرض فانفرد كل واحد منهما بحكم جنايته ،

وان أوضح موضحتين ثم قطع اللحم الذي بينهما في الباطن ، وترك الجلد الذي فوقهما ، ففيه وجهان :

( احدهما ) يلزمه أرش موضحتين لانفصالهما في الظاهر .

( والثاني ) يلزمه أرش موضحة لانفصالهما في الباطن ، وان شج راسيه شجة واحدة بعضها موضحة وبعضها باضعة لم يلزمه اكثر من ارش موضحة،

لانه لو اوضح الجميع لم ينزمه أكثر من ارش موضعة ، فلأن لا يلزمه عوالايضاح في البعض ما أولى ، وأن اوضح جميع راسه وقدره عشرون أصبعا ورأس البجاني خمس عشرة أصبعا اقتص في جميع ماسه ، وأخذ عن الربع الباقي ربع أرش موضعة وخرج أبو على بن أبي هريرة وجها آخر أنه يأخذ عن الباقي أرش موضعة ، لأن هذا القدر لو انفرد لوجب فيه أرش موضعة ، وهذا خطا لأنه أذا انفرد كان موضعة فوجب أرشها ، وههنا هو بعض موضعة فلم يجب فيه الا ما يخصه ) .

الشرح حديث كتاب النبى صلى الله عليه وسلم مضى تخريجه ، وكذلك بيان لغات الفصل •

اما الأحكام فان الجنايات على ما دون النفس شيئين: جراحات وأعضاء ، فأما الجراحات فضربان ، شجاج فى الرأس والوجه ، وجراحات فيما سهواهما من البدن ، فأما الشهجاج فى الرأس والوجه فعشرة: الخارصة ، والدامية ، والباضعة والمتلاحمة ، والسمحاق ، والموضحة ، والهشمة ، والمنامومة ، فالتي يجب فيها أرش مقدر من هذه الشجاج الموضحة والهشمة والمنقلة والمأمومة ، فأما الموضحة فيجب فيها خمس من الأبل صغيرة كانت أو كبيرة ، وبه قال اكثر الفقهاء وقال مالك ان كانت فى الأبف أو فى اللجى الأسفل وجبت فيها حكومة ، وقال ابن المسيب : يجب فى الموضحة عشر من الأبل ،

دليلنا حديث أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا وكان فى كتابه « أن من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود الا أن برضى أولياء المقتول ، وأن فى النفس الدية مائة من الابل ، وأن فى الأنف اذا أوعب جدعه الدية ، وفى اللسان الدية ، وفى الشفتين الدية ، وفى البيضتين الدية ، وفى الذكر الدية ، وفى الرجل الواحدة نصف الدية ، وفى المأمومة ثلث الدية ، وفى المجائفة ثلث الدية ، وفى المناف خمسة عشر من الابل ، وفى كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الابل ، وفى الرجل الواحدة فصف وفى السن خمس من الابل ، وفى الموضحة خمس من الابل ، وفى الموضحة خمس من الابل ، وأن الرجل

يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار » أخرجه النسائى وابن خزيمة وابن حبان وابن ألحب ألف دينار » أخرجه النسائى وابن خزيمة وابن حبان وابن حبان والبيهقى ، وقد تقدم الكلام عليه ، وقد أثبتنا رواية النسائى هنا لنرجع ما يأتى من الديات عن كثب منها اتقاء التكرار ،

مسمالة إذا أوضحه موضحتين أو ثلاثا أو أربعا وجبت لكل موضحة خمس من الابل لعموم الخبر ، فان كثرت المواضح حتى زاد أرشها على دية النفس ففيا وجهان الأصحابنا الخراسانيين .

(أحدهما ) لا يجب أكثر من دية النفس ، لأن ذلك ليس بأكثر حرمة من نفسه ( والثاني ) يجب بكل موضحة خمس من الابل ــ وهو المشهور ــ لقوله صلى الله عليه وسلم « وفي الموضحة خمس من الابل » ولم يفرق ، · · ولأنه يجب في كل واحدة أرش مقدر فوجب، وان زاد ذلك على دية النفس ي كما لو قطع يديه ورجليه ، فان أوضحه موضحتين بينهما حاجز ثم أزال الجاني هذا الحاجز لم يجب عليه أكثر من أرش موضحة ؛ لأن فعل · الانسان يبنى بعضه على بعض ، كما لو قطع يديه ورجليه ثم مات ، وكذلك ان تآكل ما بينهما بالجناية صار كما لو خرق ما بينهما لأن سراية فعله كفعله : فصار كما لو قطع لپدیه ورجلیه وسری ذلك الی نفسه ؛ وان خرق أجنبی . ما بينهما وجب عليه أرش موضحة ان بلغ الى العظم • ووجب على الأول . أرش موضحتين ، لأن فعل الانسان الا يبنى على فعل غيره • وأن خرق المجنى عليه ما بينهما صار ما فعله هدرا ولم يسقط بدلك عن الحاني شيء وإن أوضح رجلان في رأس رجل موضحتين واشتركا فيهما ثم جاء أحدهما وخرق ما بينهما وجُب على الخارق نصف أرش موضحة ، وعلى الذي لم إ يخرق أرش موضحة ، لأنهما لما أوضحاه أولاً وجب على كل واحد منهما ب أرش موضحة ، فافرا خرق أحدهما الحاجز بينهما صار في حقه كأنهما أوضحاه موضحة والحدة فكان عليه نصف أرشمها ولم يسقط بذلك سما وجب على الآخر شيء •

فسرع اذا شج رجل آخر شجة ، بعضها موضحة وبعضها باضعة وبعضها باضعة وبعضها متلاحمة لم يجب عليه أكثر من أرش موضحة ؛ لأنه لو أوضحها جميعها لم يجب عليه أكثر من أرش موضحة ؛ فلأن لا يلزمه ، والايضاح فى بعضها ، أولى وان أوضحه موضحتين وخرق اللحم الذى بينهما ولم يخرق الجلد الظاهر ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه أرش موضحتين اعتبارا بالناطن و الثانى لا يلزمه الا أرش موضحة اعتبارا بالباطن و

وان أوضحه موضحتين وخرق الجلد الذي بينهما ولم يخرق اللحم لم يلزمه الا أرش موضحة وجها واحدا ؛ لأنه لو خرق الظاهر والباطن بينهما لم يلزمه الا أرش موضحة ولم يخرق الا لم يلزمه الا أرش موضحة ولم يخرق الا الظاهر أولى • وان أوضحه موضحة في الرأس ونزل فيها الى القفا وهو العنق ب وجب عليه أرش موضحة في الرأس وحكومة فيما نزل الى القفا ، لا نهما عضوان مختلفان ، وان أوضحه موضحة بعضها في الرأس وبعضها في الوجه نفيه وجهان : (أحدهما) يلزمه آرش موضحتين لأنهما عضوان مختلفان ، فهما كالرأس والقفا • (والثاني) لا يلزمه الا أرش موضحة ؛ لأنهما مختلفان ، فهما كالرأس والقفا • (والثاني) لا يلزمه الا أرش موضحة ؛ لأنهما مختلفان ، فهما كالرأس والقفا • (والثاني) الا يلزمه الا أرش موضحة ؛ في الظاهر •

وان أوضح جميع رأسه ورأس المجنى عليه عشرون أصبعا ورأس المجنى عليه عشر أضبعا فاقتص منه فى جميع رأسه ، فانه يجب للمجنى عليه فما بقى الأرش ؛ لأنه لم يستوف قدر موضحته ، وكم يجب له ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) يجب له أرش موضحة ، لأنه لو أوضحه قدر ذلك لوجب فيه أرش موضحة ( والثاني ) وهو الأصح أنه لا يجب له ألا وبع أرش

موضحة ، لأنه أوضحه موضحة وقد استوفى ثلاثة أرباعها فبقى له ربع أرشها • واذا وجب له أرش موضحة مفلظة فانه يجب له حقتان وثلاثة أبعرة من النوعين الآخرين قال القاضى أبو الطيب : فيكون له بعير ونصف من الحقاق ، وبعير ونصف من الجذاع •

قال ابن الصباغ : وهذا يقتضى أن يأخذ قيمة الكسرين الأأن يرضى أن يأخذهما من السن الأل ؛ وهو أن يأخذ حقتين وجذعة •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل ويجب في الهاشمة عشر من الابل لما روى قبيضة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت أنه قال ((في الهاشمة عشر من الابل)) وأن ضرب رأسه بمثقل فهشم العقلم من غير ايضاح ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبى على بن أبى هريرة أنه تجب فيه الحكومة ، لانه كسر عظم من غير أيضاح ، فأوجب الحكومة تكسر عظم الساق ، (واثناني) وهو قول أبى اسحاق أنه يجب فيه خصس من الابل ، وهو الصحيح ، لانه أو أوضحه وهشمه وجب عليه عشر من الابل ، قعل على أن الخمس الزائدة لأجل الهاشمة ، وقد وجب عليه أرش فوجب فيها الخمس ، وأن هشم هاشمتين بينهما حاجز وجب عليه أرش هاشمتين كما قلنا في الوضحتين ،

قصــل ويجب في المنقلة خمس عشرة من الابل لما روى عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه يرسلم كتب الى أهل اليمن ((في المنقلة خمس عشرة من الابل)) وأن أوضح رأسه موضحة ونزل فيها الى لونه ففيه وجهان (أحدهما) أنه يجب عليه أرش موضحتين لأنه أوضح في عضوين فوجب أرش موضحتين ، كما لو فصل بينهما ، (والثاني) يجب أرش موضحة لانها موضحة واحدة ، فأشبه أذا أوضح في الهامة موضحة ونزل فيها الى القفا وجب عليه أرش الموضحة في الرأس موضحة ونزل فيها الى القفا وجب عليه أرش الموضحة في الرأس ، ويجب عليه حكومة في الجراحة في القفا ، لأنه ليس المحل للموضحة فانفرد الجرح فيه بالضمان ،

فصـــل ويجب في المامومة ثلث الدية لما روى عكرمة بن خالد (( أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المأمومة بثلث الدية ، وأما الدامغة فقت قال بعض أصـحابنا يجب فيها ما يجب في المأمومة ، وقال أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصرى . يجب عليه أرش المأمومة وحكومة ، لأن خرق البعلد جناية بعد المامومة فوجب لأجلها حكومة .

فصل وان شج رأس رجل موضحة فجاء آخر فجعلها هاشهة ، وجاء آخر فجعلها منقلة ، وجاء آخر فجعلها مأمومة ، وجب على الأول خمس من الأبل ، وعلى الثانى خمس ، وعلى الثالث خمس ، وعلى الرابع ثمانية عشر بعرآ وثلث ، لأن ذلك جناية كل واحد منهم ) .

الشرح أثر زيد بن ثابت أخرجه البيهقى • ثم حكاه البيهقى عن عدد من أهل العلم • وقد اتفق أهل العلم على أنه لم يبلغنا عن النبى صلى الله عليه وسلم فيها تقدير ، وحكوا عن مالك قوله : لا أعرف الهاشمة لكن فى الايضاح خمس وفى الهشم عقوبة • وكان الحسن البصرى لا يوقت فيها شيئا • قال ابن المنذر : النظر يدل على قول الحسن البصرى اذ لا سنة فيها ولا أجماع ، ولأنه لم ينقل عن النبى صلى الله عليه وسلم تقدير فوجبت فيها الحكومة كما دون الموضحة ، وسيأتى نقضه •

أما مرسل عكرمة ذلك لأنه ابن خالد بن العاص بن هشام المخزومي من التابعين ؛ فان فى حديث عمرو بن حزم عن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن ما يغنى عنه •

اما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه في الأم: وقد حفظت عن عدد لقيتهم وذكر لي عنهم أنهم قالوا في الهاشمية عشر من الابل وبهذا أقول • ثم قال ولو كانت الشجة كبيرة فهشمت موضعا أو مواضع بينهما شيء من العظم لم ينهشم كانت هاشمة واحدة لأنها جناية واحدة ، ولو كانت بينهما شيء من الرأس لم تشققه والضربة واحدة فهشمت مواضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره مجروحا بتلك الضربة هاشمية • وهكذا في المنقلة والمأمومة •

وممن قال فى الهاشمة عشر من الابل أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وقال ما لك : يجب فيها خمس من الابل وحكومة فى كسر العظم دليلنا ما روى عن زيد بن ثابت ولا مخالف له فى الصحابة فكان اجماعا ، ومثل حكم زيد يدل ظاهره على أنه توقيف ، ومن ثم لا يخلو من أثر عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولأنها شحة فوق الموضحة تختص باسم فكان فيها مقدر كالمأمومة .

وان ضرب وجهه أو رأسه بمثقل فهشم العظم من غير أن يقطع جلدا ولا لحما فقيه وجهان ، قال أبو على بن أبى هريرة : يجب فيها حكومة لأنها ليست بموضحة ولا هاشمة ، وانما كسر عظم ، فهو كما لو كسر يده .

وقال أبو اسحاق المروزى: عليه خمس من الابل ، وهو الأصح لأنه لو أوضحه وهم الأجب لأنه لو أوضحه ولم يهشمه لوجب عليه عشر من الابل ، ولو أوضحه ولم يهشمه لم يجب عليه الاخمس من الابل ، فدل على أن الخمس الزائدة الأجل الابضاح .

ادا شجه شجة بعضها موضحة وبعضها هاشمة وبعضها دون موضحة لم يجب عليه الا عشر من الابل ، لأنه لو هشم الجميع لم يجب عليه الا عشر من الابل ، فاذن لا يلزمه الهشم فى البعض أولى ، وان هشمه هاشمتين بينهما حاجز لزمه أرش هاشمتين ، وان أوضحه موضحتين وهشم العظم بكل واحدة منهما واتصل الهشم فى الباطن وجب غليه أرش هاشمتين وجها واحدا ، والفرق بينهما وبين الموضحتين اذا اتصلتا فى الباطن ، لأن الخائل قد ارتفع بين الموضحتين فى الباطن ، وههنا اللحم والجلد بينهما باق فكانتا هاشمتين ، وانما الكسر اتصل ولا اعتبار به وبكل ما قلنا ذهب أحمد وأضحابه .

قوله « في المنقلة خمس عشرة من الابل » وفى رواية « خمسة عشر من الابل » قال فى القاموس هى الشجة التى ينقل منها قراش العظام ، وهى قشور تكون على العظم دون اللحم ، وفى النهاية لابن الأثير أنها التى تخرج صغار العظام وتنتقل عن أماكنها ، وقيل التى تنقل العظم أى تكسره ، وقد روى ذلك عن على وزيد بن ثابت والعترة وأحمد بن حب وأبي حنيفة ، قال قدامة : وهو اجماع أهل العلم ، أما تفصيلها فكما فى تقصيل الموضحة والهاشمة ،

قوله « ويجب في المأمومة ثلث الدية » قلت ارجع الى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن في أول الباب •

قال ابن عبد البر: أهل العراق يقولون له الآمة وأهل الحجاز المأمومة. وهى الجراحة الواصلة الى ام الدماغ ، سميت أم الدماغ لأنها تحوطه وتجمعه ، فاذا وصلت الجراحه اليها سميت آمة ومأمومة ، وأرشها تلث الدية في قول عامة أهل العلم الا مكحولا فنه قال: ان كانت عمدا ففيها تلث الدية ، وان كانت خطأ ففيها ثلثها ، هكدا نقله الشوكاني عن ابن المنذر .

أما الدامغة وهي آن يحرق جلدة الدماغ وفيها ما في المامومة بي ولم يذكر متقدمو أصحاب احمد الدامغة لمساواتها المأمومة في أرشها عال ابن فدامة : ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكونها لا يسلم صاحبها في الغالب وقال أبو الحسن الماوردي البصري صاحب الحاوي والأحكام السلطنية وأدب الدنيا والدين وغيرها وامام أصحابنا العراقيين : يجب فيها حكومة مع تنث الدية لخرق الغشاوة التي على الدماغ وبه قال بعض اصحاب أحمد كنا أفاده ابن قدامة و

قسرع قال أبو العباس بن سريج : وان أوضحه رجل وهشمه آخر ونقله آخر وآمه فى موضع واحد وجب على الذى أوضحه حمس من الابل وعلى الذى نقله خمس من الابل وعلى الذى نقله خمس من الابل وعلى الذى آمه ثمانى عشرة من الابل وثلث ؛ لأن ذلك قدر أرش جناية كل واحد منهم ، وهو اختيار المصنف هنا •

### قال المصنف رحه الله تعالى

فصحسل وأما الشجاج التي قبل الوضحة وهي خمسة: الخارصة والدامية والباضحة والمتلاحمة والسمحاق ، فينظر فيها فان امكن معرفة قدرها من الوضحة بان كانت في الرأس موضحة فشج رجل بجنبها باضحة ومتلاحمة وعرف قدر عمقها ومقدارها من الوضحة من نصف أو ثلث أو ربع ، وجب عليه قدر ذلك من أرش الموضحة ، لانه يمكن تقدير أرشها بنفسها فلم تقدر بغيرها ، وأن لم يمكن معرفة قدرها من الموضحة وجبت فيها الحكومة ، لأن تقدير الأرش فيما دون الموضحة ، وتعذر معرفة قدرها من الموضحة .

قصيل واما الحروح فيما سوى الرأس والوجه فضربان ، جائفة وغير جائفة فأما غير الجائفة فهى الجراحات التى لا تصل الى جوف ، والواحب فيها الحكومة بان أوضح عظما في غير الرأس والوجه أو هشمه أو نقله وجب فيه الحكومة ، فإن أوضح عظما في غير الرأس والوجه أو هشمه أو نقته وجب فيه الحكومة ، لانها لا تشارك نظائرها من الشجاج التى في الرأس والوجه في الاسم ولا تساويها في الشين والخوف عليه منها ، فلم تساوها في تقدير الارش ، وأما الجائفة وهي التي تصل الى الجوف من البطن أو الظهر أو الورك أو الصاد أو ثغرة النحر ، فالواجب فيها ثلث الدية ، لما دوى في حديث عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليهن : « في الجائفة ثلث الدية ») فأن أجاف جائفتين بينهما حاجز وجب في كل واحدة منهما الدية .

وان اجاف جائفة فجاء آخر ووسعها في الظاهر والباطن وجب على الثاني الثاني الدية ، لأن هذا القدر لو أنفرد لكان جائفة فوجب فيه أدش الجائفة ، فان وسعها في الظاهر دون الباطن أو في ألباطن دون الظاهر وجب عليه حكومة ، لأن جنايته لم تبلغ الجائفة ،

وأن جرح فخذه وجن السكين حتى بلغ الورك وأجاف فيه ، أو جرح التتف وجر السكين حتى بلغ الصدر وأجاف فيه ، وحب عليه أرش الجائفة وحكومة في الجراحة في غير موضع الجائفة فانفردت بالضمان كما قننا فيمن نزل في موضحة الرأس الى القفا .

وان طعن بطنه بسينان فأخرجه من ظهره ، أو طعن ظهره فأخرجه من بطنه وجب عليه في الداخل إلى الجوف أرش الجائفة لأنها جائفة ، وفي الخارج منه إلى الظاهر وجهان (أحدهما) وهو النصوص آنه جائفة ، ويجب فيها أرش جائفة أخرى لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «(أن عمر رضى الله عنه قضى في الجائفة أذا نفذت من الجوف جائفتان ، ولانها جراحة نافذة الى الجوف فوجب فيها أرش جائفة كالداخلة إلى الجوف (والثاني) ليس بجائفة ، ويجب فيها حكومة ، لأن الجائفة ما تصل من الظاهر إلى الجوف ، وهذه خرجت من الجوف إلى الظاهر فوجب فيها حكومة .

فصـــل ان طمن وجنته فهشم العظم روصلت الى الفم ففيه قولان

( أحدهما ) أنها جائفة ويجب فيها ثلث الدية ، لأنها جراحة من ظاهر الى جوف فاشبهت الجراحة الواصلة الى الباطن .

( والثاني ) أنه ليس بجائفة ، لأنه لا تشارك الجائفة في اطلاق الاسم ولا

تساويها في الخوف عليه منها ، فلم تساوها في ارشها ، فعلى هذا يجب عليه دية هاشمة لأنه هشم العظم ويجب عليه حكومة لما زاد على الهاشمة ·

فصلل وان خاط الجائفة فجاء رجل وفتق الخياطة نظرت لل فان قبل الالتحام لل يلزمه أرش لأنه لم توجد منه جناية ويلزمه قيمة الخيط وأجرة المثل الخياطة ، وان كان بعد التحام الجميع لزمه أرش جائفة ، لأنه بالالتحام عاد الى ما كان قبل الجناية ويلزمه قيمة الخيط ولا تلزمه أجرة الخياطة لأنها دخلت في أرش الجائفة ، وان كان بعد التحام بعضها لزمه الحكومة الجنايته على ما التحم وتلزمه قيمة الخيط ولا تلزمه أجرة الخياطة لانها دخلت في الحكومة .

فصلل وان ادخل خشبة او حديدة في دبر انسان فخرق حاجزا في الباطن ففيه وجهان بناء على الوجهين فيمن خرق الحاجز بين الوضحتين في الباطن ( احدهما ) يلزمه أرش جائفة لأنه خرق حاجزا الى الجوف ( والثاني ) تلزمه حكومة لبقاء الحاجز الظاهر •

فصـــل وان تذهب بكارة امراة بخشية أو نحوها لزمته حكومة كلانه اللاف حاجز وليس فيه أرش مقدر ، فوجبت فيه الحكهمة ، وان أذهبها بالوطء لم يلزمه أرش لأنها ان طاوعته فقيد أذنت فيه ، وان أكرهها دخل أرشها في الهر ، لأنا نوجب عليه مهر بكر ،

الشرح في مراسيل مكحول «أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الموضحة خمسا من الابل ولم يوقت فيما دون ذلك شيئا ، فاذا كان تقدير الأرش لا يثبت الا بالنص التوقيفي ولا توقيف ها هنا في الشجاج التي قبل الموضحة بأرش مقدر فانه اذا ثبت هذا فاذا أمكن معرفة قدرها من الموضحة بأن كان في رأس المجنى عليه موضحة ثم شج في رأسه دامغة أو باضعة ، فان عرف قدر عمقها من عمق الموضحة التي في رأسه وجب فيها تقدير ذلك من أرش الموضحة ، وان لم يمكن معرفة قدر عمقها من عمق الموضحة التي في رأسه وجب فيها تقدير التي في رأسه وجب فيها حكومة يعرف بالتقويم على ما يأتي بيانه ، فان خرجت حكومتها بالتقويم نصف أرش الموضحة لا غير ، لم تجب الزيادة لأنا علمنا أن الزيادة لأ حكم لها ، وان خرجت حكومتها أكثر من نصف أرش الموضحة وجب ذلك لأنا علمنا أن الشك له حكم ، وان خرجت حكومتها أقل من نصف أرش الموضحة ، وان خرجت حكومتها أثل من نصف أرش الموضحة ، وان خرجت حكومتها أقل من نصف أرش الموضحة ، لأنا قد تنقنا وجوب النصف وعلمنا أن التقويم خطأ،

قوله « وأما الجروح فيما سوى الرأس والوجه الخ » فجملة ذلك أن هذه الجراحة ضربان جائفة وغير جائفة ، فأما غير الجائفة وهي الموضحة والهاشمة والمنقلة وما دون الموضحة من الجراحات فلا يجب فيها أرش مقدر ؛ وانما يجب فيها حكومة لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الموضحة وما بعدها من الجراحات وذكر بعدها المأمومة ، والمأمومة لا تكون الا في الرأس ، فعلم أن ما قبله لا تكون الا بالرأس ، والوجه في معنى الرأس ، والوجه في معنى الرأس ، والوجه في معنى الرأس ، والوجه في المنس والوجه في السين والخوف عليه منها فلم يشاركها في تقدير الأرش ، وأما الجائفة في الجراحات التي تصل الى الجوف من البطن أو الصدر أو ثغرة النحر أو الوركة فيجب فيها ثلث الدية ،

وقال مكحول: « أن تعمدها وجب فيها الدية » دليلنا كتاب النبى صلى الله عليه وسلم الى أهل الين الذى سقنا لك نصه فى أول الباب ، وعن ابن عمر مشل ذلك أن فى الجائفة ثلث الدية ، وهو قول عامة أهل العلم ، منهم أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل الحديث وأصحاب الرأى الا مكحولا حيث قال أن في عمدها ثلثى الدية ولأنها جراحة أرشها مقدر فلم يختلف قدر أرشها بالعمد والخطأ كالموضحة ، والا نعلم فى جراح البلك الخالية عن نطع الأعضاء وكسر العظام مقدرا غير الجائفة ، والجائفة ، والجائفة ، والجائفة ، والجائفة ، والحائفة ، والحائفة ، والحرا أو غيره ،

وذكر ابن عبد البر أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي والبتي وأصحابهم اتفقوا على أن الجائفة لا تكون الا في الجوف ، قال ابن القاسم : الجائفة ما أفضى الى الجوف ولو بمغرز ابرة ، فأما خرق شدقه فوصل الى باطن فان أجافه جائفتين بينهما حاجز وجب عليه أرش جائفتين ، وأن طعنه فأنفذه من ظهره الى بطنه ففيه وجهان :

(المحدهما) لا يجب عليه الا أرش جائفة ، لأن الجائفة هو ما ينفذ من خارج الى داخل ، فأما الخارج من داخل الى خارج فليس بجائفة ، فيجب فيها حكومة ٠

(والثانى) يجب عليه أرش جائفتين ؛ وبه قال مالك ؛ وهو المذهب ، لأنه روى عن أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب ولا مضالف لهما فى الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، ولأنهما جراحتان نافذتان الى الجوف ، فهو كما لو نفذتا من خارج الى داخل .

فروع وان أجاف رجلا جائفة ثم جاء آخر وأدخل السكين فى تلك الجائفة ، فان ليم يقطع شيئا فلا شىء عليه وانما يعزر به ، وان وسعها فى الظاهر والباطن وجب عليه أرش جائفة لأنه أجاف جائفة أخرى ، وان مسعها فى الظاهر دون الباطن دون الظاهر أو أصاب بالسكين كبده أو قلبه وجرحه وجبت عليه حكومة ، وان قطع أمعاءه أو أبان حشوته عهو فاتل ، لأن الروح لا تبقى مع هذا ، والأول جارح ،

وإن وضع السكين على فخده فجره حتى بلغ به البطن وأجافه ؛ أو وضعه على كتفه حتى بلغ به الظهر وأجافه وجب عليه أرش جائفة وحكومة المجراحة فى الكتف والفخذ ؛ لأنهما جراحة فى غير محل الحائفة ، واذ وضع السكين على صدره وجرها حتى بلغ به الى بطنه أو ثغرة النحر وأجافه لم يجب عليه الا أرش جائفة ؛ لأن الجميع محل للجائفة ، ولو أجافه فى الجميع لم يلزه الا أرش جائفة فلئلا يلزمه ولم يجفه الا فى بعضه أأولى وهذا هو اتفاق أهل العلم ه

فسروع الذا أجافه جائفة فخاط الجائفة ؛ فجاء آخر وفتق تلك الخياطة ؛ فان كان الجرح لم يلتحم ظاهرا أو باطنا لم يلزم الثانى أرش ، وإنما يعزر ، كما لو أدخل السكين فى الجائفة قبل الخياطة ، ويجب عليب قيمة الخياطة وأجرة المثل ، و ان كانت الجراحة قد التحمت فقطعها ظاهرا أو باطنا وجب عليه أرش جائفة ، لأنه عاد كما كان ، وان التحمت الجراحة في الظياهر دون الباطن أو في الباطن دون الظياهر ففتقه وجبت عليه الحكومة ، وكل موضع عليه أرش الجائفة أو الحكومة فانه يجب عليه معه قيمة للخيط ، وتدخل أجرة الطبيب الذي يجرى عملية الخياطة في الأرش أو في العلم ،

فسرع اذا جرحه في جوفه فخرجت الجراحة من الجانب الآخر فهما جائفتان في قول أكثر أهل العلم ، منهم عطاء ومجاهد وقتادة ومالك وأحسد واصحاب الرأى ، قال ابن عبد البر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك ، وقال بعض أصحابنا: هي جائفة واحدة ،

وحكى هذا عن أبي حنيفة • لأن الجائفة هي التي تنفذ من ظاهر البدن الي جوف ، وهذه الثانية انما نفذت من الباطن الى الظهر وقد استدل الحمهور بما أخرجه سعيد بن منصور في سنته عن سعيد بن المسيب « أن رجلا رمى بسهم فأنفذه فقضى أبو بكر رضى الله عنه بثلثى الدية » وروى تحوه عن عمر رضى الله عنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، لأن الاعتبار بوصول الجرح الى الجوف لا بكيفية ايصاله ، اذ لا أثر نصورة الفعل مع التساوى في المعنى ، كما قلنا فيمن أوضح انسانا في رأسه ثم أخرج السكين من موضع آخر فهما موضحتان ، وان هشمه هاشمة لها مخرجان فهما هاشمتان •

فرع اذا ضرب وجنته فكسر العظم ووصل الى فيه ، ففيسه قولان (أحدهما) يجب عليه أرش جائفة ، لأنها جراحة وصلت الى جوف الفم ، فهو كما لوز وصلت الى جوف البطن أو الرأس (والثانى) لا يجب عليه الا أرش هاشمة لهشم العظم وحكومة لما إزاد ، لأن هذه دون الجائفة الى البطن أو الرأس في الخوف عليه منها ، وان جرحه في أنفه فخرقه الى باطنه ، قال أبو على الطبرى ففيه قولان ، كما لو هشم عظم وجنته فوصل الى فيه ، وقال أبن الطباغ : لا يجب عليه أرش جائفة قولا واحدا ،

فصرع اذا أدخل خشبة في دبر انسان فخرق حاجزا في البطن بين فهل يلزمه أرش جائفة ؟ فيه وجهان كما قلنا فيمن خرق الباطن بين الموضحتين دون الظاهر وقال أحمد وأصحابه: عليه حكومة ولا يلزمه أرش جائفة وجها واحدا • أما اذا أذهب بكارة امرأة بخشبة أو بيده فليست بجائفة ؛ لأنه لا يخاف عليها من ذلك فان كانت أمة وجب عليه ما نقص من قيمتها ، وان كانت حرة ففيها حكومة ، فان أكرهها على الزنا وجب عليه

حكومة ، ولاذهاب البكارة مهر المثل ، وهل يلزمه أرش البكارة ؟ عند أصحاب أحمد فيها روايتان لإحداهما لا يلزمه لأن أرش البكارة داخل فى مهر المثل أكبر من مهر المثيب ، فالتفاوت بينهما هو عوض أرش البكارة نلم يضمنه مرتين ( والثانية ) يضمنه لأنه محل أتلفه بعدوانه فلزمه أرشه ، كما لو أتلفه بأصبعه •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصسل وأما الأعضاء فيجب الأرش في اتلاف كل عضو فيه منفعة أو جمال ، فيجب في اتلاف العينين الدية ، وفي احداهما نصفها 4 لا روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال في كتاب كتبه لعمرو بن حزم ، ((هذا كتاب الجروح ، في النفس مألة من الابل وفي العين خمسون من الابل ، فأوجب في كل عين خمسين من الابل » فدل على انه يجب في العينين مائة ، ولأنها من أعظى الجوارح جمالا ومنفعة ، ويجب في عين الأعود نصف الدية للخبر ، ولأن ما ضمن بنصف الدية مع بقاء نظيره ضمن به مع فقد نظيره كاليد .

وان جنى على عينيه أو رأسه أو غيرهما فذهب ضوء العينين وجبت الدية لأنه أتلف المنفعة القصودة بالعضو فوجبت ديته ، كما أو جنى على يده فشلت ، وأن ذهب الفووء من أحداهما وجب نصف الدية ، لأن ما أوجب الدية في اتلافها أوجب نصف الدية في اتلاف احداهما كاليسدين ، وأن أذال الضوء فأخذت هنه الدية ثم عاد وجب رد الدية ، لأنه لما عاد علمنا أنه لم يغدب ، لأن الضوء أذا ذهب لم يعد ،

وان زال الفسوء فشهد عدلان من أهل الخبرة أنه يرجى عوده ، فأن لم يقدر لعوده مدة معلومة لم ينتظر لأن الانتظار إلى غير مدة معلومة يؤدى إلى أسقاط موجب الجناية ، وأن قدر مدة معلومة انتظر وأن عاد الضوء لم يجب شيء ، وأن لم يعد أخذ الجاني بموحب الجناية من القصاص أو الدية ، وأن مات قبل انقضاء المدة لم يجب القصاص لأنه موضع شبهة لأنه يجوز أن لا يكون بطل الضوء ، ولعله لو عاش لعاد والقصاص يسقط بالشبهة ، وأما الدية فقد قال فيمن قلع سنا وقال أهل الخبرة : يرجى عوده الى مدة فمات قبل انقضائها أن في الدية قولين : (أحدهما) تجب لأنه أتلف ولم يعد ، (والثاني) لا تجب لأنه لم يتحقق الاتلاف ولعله لو بقى لعاد ، فمن أصحابنا من جعل في دية الضوء قولين ، ومنهم من قال : تجب دية الضوء قولاً واحداً ، لأن عود الطنوء غير معهود ، بخلاف السن فان عودها معهود ،

فصلل فان جنى على عينيه فنقص الضوء منهما ، فان عرف مقدار انتفصان بان كان يرى الشخص من مسافة فصلا لا يراه ألا من نصف تلك المسافة وجب من الدية بقسطها ، لأنه عرف مقدار ما نقص فوجب بقسطه ، وان لم يمرف قدر النقصان بان ساء ادراكه وجبت فيه الحكومة لأنه تعدر التقدير ، فوجبت فيه الحكومة ، وان نقص الضوء في احدى العينين عصبت العليلة وأطلقت الصحيحة ، ووقف له شخص في موضع يراه ، ثم لا يزال يبعد الشخص ويسال عنه الى أن يقول : لا أراه ، ويمسح قدر المسافة ثم تطلق العنيلة وتعصب الصحيحة ، ولا يزال يقرب الشخص الى أن يراه ، ثم ينظر العنيلة وتعصب الصحيحة ، ولا يزال يقرب الشخص الى أن يراه ، ثم ينظر العنيلة وتعصب الصحيحة ، ولا يزال يقرب الشخص الى أن يراه ، ثم ينظر العنيلة وتعصب الصحيحة ، ولا يزال يقرب الشخص الى أن يراه ، ثم ينظر

فصـــل وان جنى على عين صبى أو مجنون فذهب ضـوء عينه ، وقال أهل الخبرة: قد زال الضوء ولا يعود ، ففيه قولان .

( احدهما ) أنه لا يُجب عليه في الحال شيء ، حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون ويدعى زوال الضوء ، لجواز أن لا يكون الضوء زائلا ( والقول الثاني ) أنه يجب القصاص أو الدية ، لأن الجناية قد وجدت فتعلق بها موجبها .

قصمـــل وان جنّى على عين فشخصت أو احولت وجبت عليه حكومة ، لانه نقصان جمال من غير منفعة ، فضمن بالحكومة ، وان أتلف عينا قائمة وجبت عليه الحكومة لأنه اللاف جمال من غير منفعة فوجبت فيها الحكومة .

فصلل ويجب في الجنون الدية لأن فيها جمالا تاملا ومنفعة كاملة ، لأنها تقى العين من كل ما يؤذيها ، ويجب في كل واحد منها ربع الدية ، لانه محدود ، لأنه ذو عدد تجب الدية في جميعها ، فوجب في كل واحد منها ما يخصها من الدية كالأصابع وان قلع الأجفان والعينين وجب عليه ديتان ، لانهما جنسان يجب باتلافه كل واحد منهما الدية ، فوجب باتلافهما ديتان كاليدين والرجلين ، فإن أتلف الأهداب وجبت عليه الحكومة ، لانه اتلاف جمال من غير منفعة ، فضمن بحكومة ، وإن قلع الأجفان وعليها الأهداب ففيه وجهان (احدهما) لا يجب للأهداب حكومة ، لانه شعر نابت في المفو المتلف فلا يفرد بالضمان كشعر الذراع (والثاني) بجب للأهداب حكومة ، لان فيها جمالا ظاهرة فافردت عن العضو بالضمان) .

الشرح يأخذ المصنف في ديات الأعضاء ، فيبحث أولا في ديات العين ، فيتقرر من هذا أن في العين الدياة لما عرفناء من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن وفيه «وفي العينين الدية» وجب في احداهما نصف

الدية • وهذا مطرد فيما فيه زوج كالأذن والرجل واليد ، والا أعلم في ذلك مخالفا الا في الأعور فان مقتضى المذهب أنه لا يجب فيه الا نصف الدية خمسون من الابل أو من النقدين تقويما ، وبه قال النخعى والأوزاعى والثوري وأبو حنيفة وأصحابه • وقال الزهرى ومالت والليث وأحمد واسحاق : يجب فيها جميع الدية •

وروى ذلك عن عمر وعلى وابن عمر ، وذلك لعماه بسببها فساوت مصيبة من قلعت عيناه .

دليلنا أن الدليل لم يفصل ولم يفرق بين عين الأعور وعين غيره ؛ ولأن ما ضمن ببدل مع بقاء نظيره ضمن به مع فقد نظيره كاليد •

وان قلع الأعور عين من له عينان وللجانى مثلها كان المجنى عليه القصاص • وقال أحساد: ليس له القصاص منه • دليلنا قوله تعالى « والعين بالعين » ولم يفرق وان عفا المجنى عليه عن قلع عين الأعور لم يستحق عليه الا نصف الدية • وقال مالك يستحق عليه جميع الدية • دليلنا أنه قلع عين واحدة فاذا عفا عن القصاص لم يجب له أكثر من ديتها كما لو كاتنا سليمتين •

باقية كانفصال الشبكية وجبت عليه الدية للحديث المرفوع « وفي البصر مائة من الابل » ولكتبابه صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن « وفي العينين الدية » ولأنه أذهب المنفعة المقصودة بالعين وعطل وظائفها فوجب عليه أرشها ، كما لو جني على يده فشلت ، وان ذهب البصر من احدى العينين وجب عليه نصف الدية ، كما لو أشل احدى يديه ، فان قلع عينا عليها بياض \_ فان كان على غير الناظر ( القرنية ) أو على الناظر الا أنه خفيف بيصر بها من تحتبه وجب عليه جميع ديتها ، لأن البياض لا يؤثر في منفعتها ، وانما يؤثر في جمالها ، فهو كما لو قطع يدا عليها ثاليل ، فان كان لا يبصر لم تجب عليه الدية ، وانما عليه الحكومة ، كما لو قطع يدا

شلاء ، وأن نقص بصرها بالبياض وجب عليه من ديتها بقدر ما بقى من بصرها .

( تنبيه ) اعلم أن العين الكاملة الابصار مقياسها عند الأطباء ٢ على ٢ مو ودونها ٢ على ٩ م على ١٨ ثم ٢ على ٢٩ ثم ٢ على ٩٠ ثم ٢ على ٩٠ ثم ٢ على ٩٠ ثم ٢ على ٩٠ ثم ٢ على ١٠ ثم ٢ على ١٠ ولها علامات مرسومة على لوحة مثبتة على حائط يبعد عند الكشف من مترين الى أربعة أمتار فيها أفواس كبيرة من أعلاها ثم تأخذ في الصغر حتى تبلغ في الدقة الحد الذي يجعل رؤيتها دليلا على أن العين كاملة الابصار ٤ وبهذا المقياس يمكن أن نكتفى به عن الصور التي رسمها المصنف من وقوف شخص على بعد ثم اقترابه ٤ وما الى ذلك مما لم يكن له بديل أدق منه في عصرهم ٥

أما وقد وصل الكشف الطبي في زماننا الى الاطلاع على قاع العين بالعدسات والآلات الحديثة ، فان الاعتبار يكون بالوسائل الحديثة وبها نأخذ ، على أن الصورة التي مثل بها الامام الشافعي رضى الله عنه لا يمكن أن يقوم مقامها صورة أخرى للاثبات أو النفي عند التحقيق في دعوى المجنى عليه وهي في الفرع التالي .

فسوع اذا جنى على عينه فذهب ضوؤها فأخذت منه الدية ثم عاد ضوؤها وجب رد ديتها ؛ لأن علمنا أنه لم يذهب ، وان ذهب ضوؤها وقال رجلان من أطباء العيون برجاء عودته \_ فان لم يقدرا ذلك الى مدة لم ينظر ، وان قدراه الى مدة انتظر ، فان عاد الضوء لم تجب الدية ، وان انقضت المدة ولم يعد الضوء أخذ الجانى بموجب الجناية ،

وان مات المجنى عليه قبل انقضاء تلك المدة لم يجب القصاص لأنه موضع شبهة • وهل تجب عليه الدية ؟ من أصحابنا من قال فيه قولان كما قلنا في السن • ومنهم من قال: تجب الدية قولا واحدا ؛ لأن عود الضوء غير معهود ، وعود السن معهود •

فرع اذا جني على عينيه فنقص ضوؤها نظرت ـ فان عرف

أنه نقص نصف ضوئهما براجع ما أجملناه في تبيينهما آنفا حول امتحان العين بمقاييس عصرة ب بأن ظره يساوى ٣ على ٣ فصار يساوى ٣ على ١٢ وجبت عليبه نصف الدية ، وان لم يعرف قدر النقصان ، وانما سساء ادراكه وجبت عليه حكومة ، وان نقص بصره في احدى العينين وجبت عليه من دية تلك الدين بقدر ما نقص من ضوئها ان أمكن معرفة ذلك ،

قال الشافعي رضى الله عنه: والامكان أن نعصب عينه العليلة ونطلق الصحيحة ويقام له شخص على ربوة من الأرض ، ثم يقال له انظر اليه ثم يتباعد الشخص عنه الى أن يأتي الى غاية يقول الا أدرى الى أكثر منها ، ثم يعلم على ذلك الموضع ويغير عليه ثياب الشخص لأنه متهم ، فاذا غير عليه وأخبر به علمنا صحة ذلك ، ثم نطلق العين العليلة ونعصب الصحيحة ونوقف له الشخص على ربوة تم لا يزال يبعد عنه الى العاية التي يقول أبصره اليها ولا أبصره الى أكثر منها ، فنعلم على ذلك الموضع ويوقف له الشخص من جميع الجهات ، فان اخبر أنه يبصره على أكثر من تلك العاية أو أقل علمنا كذبه ، لأن النظر لا يختلف باختلاف الجهات فاذا اتفقت الجهات علمنا صدقه ، ثم ينظر كم الغاية الثانية من الأولى فيؤخذ بقدر ما نقص من الدية ،

فسرع وان جنى على عين صبى أو مجبون فقال الطبيب الشرعى: قد زال ضوؤها ولا يرجى عوده ، ففيه قولان ، (أحدهما) يحكم على الجانى بموجب الجناية لأن الجناية قد وجدت فيتعلق بها موجبها ، (والثانى) لا يحكم عليه بموجبها حتى يبلغ الصبى ويفيق المجنون ويدعى زوال الضوء لجوالة أن الضوء لم يذهب ؛ وان جنى على عين رجل فشخصت ، أى الا يستطيع أن يطرف اذا ارتفعت أو احولت ولم يذهب من ضوئه شىء ، وجب عليه الحكومة لأنه أذهب جمالا من غير ذهاب منفعة ،

وان قلع عينا قائمة ، وهي العين التي ذهب ضوؤها وبقيت حدقتها وجبت عليه الحكومة دون الدية ، لأنه أذهب جمالا من غير منفعة .

قوله « ويجب في الجفون الدية الخ » قلت : أجفان العينين أربعــة

راسسها الاسفار وى جميعها الديه ؛ لأن قيها منفعة الجنس ؛ وفي كل واحد منها ربع الدية لأن كل ذي عدد تجب في جميعه الدية تجب في الواحد منها بحصته من الديه كاليدين والأصابع ، وبهذا قال الحسن والشعبي وقتادة والثوري وأبو حنيلة واضحابه واحمد واصحابه .

وفال مالت: لا يجب عليه الا الحكورة ، لأنه لم يعلم تقديره عن النبى ضلى الله عليه وسلم والتقدير لا يثبت بالقياس و دليلنا أن فيها جمالا ظاهرا وتفعا كاملا ، لأنها تكن العين وتحفظها ، وتدرأ عنها الرياح والعواصف ، والحر والبود : وهجوم الغبار والأجسام المتطايرة في الهواء ، ولولاها لقبح منظر العينين ، فوجبت فيها الدية كاليدين ولا نسلم أن التقدير لا يثبت قياسا ، فاذا ثبت هذا فان في أحدها ربع الدية وحكى عن الشعبى أنه يجب في الأعلى ثلثا دية العين ، وفي الأسفل ثلثها لأنه أكثر نفعا .

وان نطع الأجفان وعليها الأهداب ففيه وجهان :

(أحدهما) يجب عليه الدية كالأجفان والحكومة للأهداب، كما لو تطع الأهداب والأجفاف •

(والثانى) يجب عليه الدية لا غير، كما لو قطع يدا وعليها شعر وأظفار ؛ وان قلع العينين والأجفان وجبت عليه ديتان ؛ كما لو قطع يديه ورجليه ، وان أزال الأهداب وحدها نفيه حكومة • وقال أبو حنيفة وأحمد : تجب فيها الدية وفي كل واحد منها ربعها ؛ ومثل ذلك الحاجبان، فان فيها حكومة ، وقال أبو حنيفة وأحمد : فيهما الدية •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصحــل ويجب في الأذنين الدية وفي احدهما نصفها لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب في كتساب عمرو بن حزم « في الأذن خمسون من الابل » فاوجب في الأذن خمسين من الابل ، فعل على أنه يجب في الأذنين مائة، ولان فيها جمالا ظاهرة ومنفعة مقصودة ، وهو أنها تجمع الصوت وتوصله الى العماغ ، فوجب فيها الدية كالعين .

وان قطع بعضها من نصف أو ربع أو ثلث وجب فيه الدية بقسطه ، لأن ما وجبت الدية فيه وجبت في بعضه بقسطه كالأصابع • وأن ضرب أذنه فاستحشفت ففيه قولان:

( احدهما ) تجب عليه الدية كما لو ضرب يده فشلت ،

( والثانى ) تجب عليه الحكومة ، لأن منفعة الأذن جمع الصوت ، وذلك لا يزول بالاستحشاف ، بخلافم اليع فان منفعتها بالبطش وذلك يزول بالاستحشاف ، بخلافم اليع فان قلنا : انه اذا ضربها فاستحشفت بالشلل ، وان قطع اذنا مستحشفة فان قلنا : انه اذا ضربها فاستحشفة الحكومة ، كما لو قطع يدا شلاء ، وان قلنا : انه تجب عليه الحكومة وجب في المستحشفة الدية ، كما لو قطع يدا مجروحة ، فان قطع أذن الأصم وجبت عليه الدية ، لأن عدم السمع نقص في غير الأذن ، فاذ يؤثر في دية الأذن ،

وصحصل ويجب في السمع الدية ، لما روى أبو المهاب عن أبى قلابة «أن رجلا رمى رجلا بحجر في رأسه فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكاحه ، فقضى فيه عمر رضى الله عنه بأربع ديات والرجل حى » ولأنها حاسة تختص بمنفعة فأشبهت حاسة البصر ، وأن اذهب السمع في احد الأذنين وجب نصف الدية ، لأن كل شيئين وجبت الدية فيهما وجب نصفها في احدهما كالاذنين ، وأن قطع الاذنين وذهب السمع وجب عليه ديتان ، لأن السمع في غير الاذن فلا تدخل دية أحدهما في الآخر وان جنى عليه فزال السمع وأخذت منه الدية ثم عاد وجب رد الدية ، لأنه لم يذهب السمع ، لأنه لو ذهب لما عاد .

وان ذهب السمع فشهد شاهدان من اهل الخبرة انه يرجى عوده الى مدة ، فالحكم فيه كالحكم في العين اذا ذهب ضوؤها فشهد شاهدان انه يرجى عوده ، وقد بيئاه .

وان نقص السمع وجب أدش ما نقص ، فان عرف القدر الذي نقص بان

كان يسمع الصوت من مسافة فصار لا يسمع الا من بعضها وجب فيه الدية بقسطه ، وأن لم يعرف آلقد بأن ثقلت أذنه وساء سمعه وجبت الحكومة ، وان نقص السمع في أحد الأذنين سهدت العليلة وأطلقت الصحيحة ، ويؤمر رجل حتى يصبح من موضع يسمعه ثم لا يزال يبعد ويصميح ألى أن يقول لا أسمع ، ثى تمسح السافة ، ثم تطلق العليلة وتسد الصحيح ، ثم يصبح الرجل ثم لا يزال يقرب ويصميح ألى أن يسمعه وينظر ما بين المسافتين ، ويجب الدية بقسطه ) .

النمرح خبر عمرو بن حزم مضى تخريجه في أول الباب ، وأثر أبي المهلب عن أبي قلابة أخرجه أحمد بن حنبل في رواية أبي الحرث وابنه عيد الله ، كما أخرجه ابن أبي شيبة عن خالد عن عوف : سمعت شيخا في زمن الحاكم ، وهو ابن المهلب عم أبي قلابة : « رمى رجل رجلا بحجر في رأسه في زمن عمر فذهب سمعه وبصره وعقله وذكره فلم يقرب النساء ، فقضى عمر فيه بأربع ديات وهو حي » وقد دل الخبر على وجوب الدية في كل واحد من الأربعة المذكورة وهو اجماع الصحابة لأنه لم يثبت له مخالف ،

وفال الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير: انه وجد فى حديث معاذ فى السمع الدية قال: وقد رواه البيهقى من طريق قتادة عن ابن المسيب عن على رضى الله عنه ، وقد زعم الرافعى انه ثبت فى حديث معاذ أن فى البصر الدية ، وقال الحافظ لم أجده ، وروى البيهقى من حديث معاذ فى العقل الدية وسنده ضعيف ، قال البيهقى: ورويتا عن عمر وعن زيد بن ثابت مثله ، وقد زعم الرافعى أن ذلك فى حديث عمرو بن حزم وهو غلط ،

وأخرج البيهقي عن زيد بن أسلم بلفظ : مضت السنة في أشياء من الانسان الى أن قال : وفي اللسان الدية وفي الصوت اذا انقطع الدية » •

قال الشوكاني: والحاصل أنه قد ورد النص بايجاب الدية في بعض الحواس الخمس الظاهرة كما عرفت ، ويقاس ما لم يرد فيه نص منها على ما ورد فيه .

قلت: روى ذلك عن عمر وعلى ، وبه قال عطاء ومجاهد والحسن وقتادة والثورى والأوزاعى وأحمد وأصحاب الرأى ومالك فى احدى الروايتين عنه وقال فى الأخرى: فيهما حكومة لأن الشرع ليم يرد فى ذلك بتقدير ولا يثبت التقدير بالقياس ، وحكاه أصحابنا الخراسانيون قولا آخر للشافعى ، قال العمرانى: وليس بمشهور ، وروى عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال « فى الأذنين خمسة عشر من الابل » قال ابن المنذر: لم يثبت ذلك عنه ، قاله ابن قدامة ،

دليلنا كتاب النبى صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن عن عمرو بن حزم وفيه « وفي الأذن خمسون من الابل » فدل على أنه يجب فيهما مائة ٠

فرع وان قطع بعض الأذن وجب عليه من ديتها بقدر ما قطع منها لأنه يمكن تقسيط الدية عليها ، وان جنى على أذنه فاستحشفت - أى يبست وانقبضت وصارت كهيئة الجلد اذا ترك على النار - ففيه قولان:

( أحدهما ) يجب عليه ديتها كما لو جنى على يهده فشلت •

(والثانى) لا يجب عليه الا الحكومة ؛ لأن منفعتها باقية مع استحشافها ، وانما نقص جمالها ، وان قطع أذنا مستحشفة ، فاختلف أصحاب فيه فمنهم من قال : انه إذا جنى عليها فاستحشفت وجب عليه الدية وجب هاهنا على قاطع المستحشفة الحكومة كما لو قطع يدا شلاء .

وان قلنا هناك: لا يجب عليه الا الحكومة وجب ها هنا على قاطعها ديتها ؛ وقال الشيخ أبو حامد هذا تخليط لا يحكى ، بل يجب عليه الحكومة قولا واحدا كما قلنا فيمن قلع عينا قائمة أو قطع يدا شلاء .

وان قطع أذن الأصم وجب عليه ديتها ؛ لأن ذهاب السمع لعله في الرأس لا في الأذن .

قوله « ويجب في السمع الدية » فجملة ذلك أنه اذا أذهب سمعه من

احد الأذنين وجب عليه نصف الدية ، كما لو أذهب البصر من احدى العينين ، فان أذهب سمعه فأخذت منه الدية ثم عاد السمع وجب رد الدية الأنا علمنا آنه لم يذهب

فرع وان جنى عليه جناية فادعى أنه ذهب بها سمعه أو بصره أو شمه آخذنا رأى اثنين من أهل الخبرة من المسلمين ، فان قالا : مثل هذه الجناية لا يذهب بها السمع والبصر والشم فلا شيء على الجانى ؛ لأنا علمنا كذب المدعى ، وأن قالا مثلها يذهب بها السمع أو البصر أو الشم – فأن كان في البصر – رجع الى قولهما أو الى اننين من أهل الخبرة ، فأن قالا . قد ذهب البصر ولا يعود حكمنا على الجانى بموجب الجناية ، وأن كان في السمع والشم لم يرجع الى قولهما فى ذهابه ، لأنه لا طريق لهما الى المعرفة بذهابه بخلاف البصر ، فإذا ادعى المجنى عليه ذهاب السمع أو الشم بندهابه بخلاف البصر ، فإذا ادعى المجنى عليه ذهاب السمع أو الشم بالجانى بموجب الجناية ، وأن قالا يرجى عوده الى مدة ، فهو كما لو قالا : الجانى بموجب الجناية ، وأن قالا يرجى عوده الى مدة ، فهو كما لو قالا : يرجى عود البصر ؛ وقد مضى بيانه ، فإن كانت الجناية عمدا لم يقبل فيه الا يرجى عود البصر ؛ وقد مضى بيانه ، فإن كانت الجناية عمدا لم يقبل فيه الا يرجى عود البصر ، وأن كانت خطأ قبل فيه قول رجل وامرأتين ، كما قلنا في الشهادة بذلك ،

قصري وان جنى عليه جناية فنقص سمعه بها فان عرف قدر نقصانه وانما ثقل نقصانه وجبت فيه من الدية بقدره ، وان لم يعرف قدر نقصانه وانما ثقل وجبت فيه الحكومة ، وان ادعى نقصان السمع من أحد الأذنين سدت الأذن العليلة وأطلقت الصحيحة ، وأمر من يخاطبه وهو يتباعد منه الى أن يبلغ غاية يقول : لا أسمعه الى أكثر منها ويعلم عليها ويمتحن بذلك من جميع الجهات لأنه متهم ، فاذا اتفقت الجهات أطلقت العليلة وسدت الصحيحة وخاطبه كمخاطبته الأولة وهو يتباعد منه الى أن يقول لا أسمعه الى أكثر منها ، ويمتحن بمخاطبته أيضا في ذلك من جميع الجهات ، فاذا اتفقت علم على ذلك الموضع وينظر كم قدر ذلك من المسافة الأولة ، ويجب له من دية الأذن بقدر ما نقص من المسافة التي يسمع منها في العليلة ، وان قطع أذنيه فذهب سمعه منها وجب عليه ديتان ، كما لو قطع يديه ورجليه وقطع أذنيه فذهب سمعه منها وجب عليه ديتان ، كما لو قطع يديه ورجليه و

فسرع قال الثعالبي: يقال بأذنه وقر فاذا زاد فهو صمم ، فاذا زاد فهو طرش فاذا زاد حتى لا يسمع الرعد فهو صلخ .

## فال المصنف رحه الله تعالى

وصيل ويجب في مارن الأنف الدية ، لما روى طاوس قال ((كان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأنف اذا أوعب مارنه جدعا الدية )) ولأنه عضو فيه جمال ظاهر ومنفعة كاملة ، ولأنه يجمع الشم ويمنع من وصول التراب الى الدماغ ، والأخشم كالاشم في وجوب الدية ، لأن عدم الشم نقص في غير الأنف فلا يؤثر في دية الانف ، ويخالف العين القاتمة ، فان عدم البصر نقص في العين ، فمنع من وجوب الدية في العين .

وان قطع جزءا من المارن كالنصف والثلث وجب فيه من الدية بقدره ، لأن ما ضمن بالدية يضمن بعضه بقدره من الدية كالأصابع ، وان قطع احد المنخرين ففيه وجهان :

( أحدهما ) وهو المنصوص أن عليه نصف ألدية ، لأنه أذهب نصف ألجهال ونصف المنفعة ( والثاني ) يجب عليه ثلث الدية ، لأن المارن يشتمل على ثلاثة أشياء ، المنخرين والحاجز ، فوجب في كل واحد من المنخرين ثلث الدية ، وان قطع أحد المنخرين وانحاجز وجب عليه على ألوجه الأول نصف ألدية للحاجز ، وعلى الوجه الشاني يجب عليه ثلثا الدية ، ثلث للحاجز وثلث للمنخر ، وأن شق الحاجز وجب عليه حكومة ، وان قطع المارن وقصبة الأنف وجب عليه الدية في المارن والحكومة في القصبة ، لأن القصبة تابعة فوجب غيه الحكومة كالدراع مع الكف ، وان جنى على آلمارن فاستحشف ففيه قولان غيها الحكومة كالدراع مع الكف ، وان جنى على آلمارن فاستحشف ففيه قولان على وان جنى على المادن فاستحشف ففيه قولان على المنافئة فيهن جنى على الأذن حتى استحشف .

( أحدهما ) تجب عليه الدية ( والثاني ) تجب عليه الحكومة ، وقد مضى وجههما في الأذن .

فصلل وتجب باتلاف الشم الدية ، لأنها حاسة تختص بمنفسة مقصودة فوجب باتلافها الدية كالسمع والبصر ، وان ذهب الشم من احد المنخرين وجب فيه نصف الدية ، كما تجب في اذهاب البصر من احد العينين ، والسمع من احد الاذنين ، وان جنى عليه فنقص الشم وجب عليه أرش ما نقص، وان امكن أن يعرف قدر ما نقص وجب فيه من الدية بقدره ، وان لم يمكن معرفة قدره وجبت فيه الحكومة لما بيناه في نقصان السمع ، وان ذهب الشم

واخذت فيه اللدية ثم عاد وجب رد الدية ، لأنا تبينا انه لم يذهب ، وانما حال دونه حائل ، لأنه أو ذهب لم يعد ) .

الشرح تخريج خبر كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مضى فى أول الساب •

اما اللغات فقي له « اذا أوعب مارنه جيدعا » أوعب واستوعب استؤصل واستقصى و لمارن الغضاريف اللينة من الأنف والجدع قطع الأنف ؛ وقد يقال لقطع الأذن كما أفاده ابن بطال ؛ ومن فقه اللغة أن يقال سمل عينه وصمل أذنه وجدع أنفه .

أما الأحكام فانه يجب في الأنف الدية (ارجع الى كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن في أول الباب لعمرو بن حزم وفيه « وأن في الأنف اذا أوعب جدعه الدية ») وأوعب بضم الهمز على البناء المجهول أي قطع جميعه ، وقد المستدل بهذا من قال بأن الدية تجب في قطع الأنف جميعه ، لأن الأنف مركبة من قصبة ومارن وأرنبة وروثة ، فالدية تجب اذا استؤصلت من أصل القصبة اجماع وعند الهادوية في كل واحدة من الأربع

فال الشوكاني ، وقال الناصر والفقهاء : بل في المارن الدية وفي بعضه حصته ، قلت ويجاب عنه بما آخرجه الشافعي عن طاوس وأورده المصنف هنا أنه قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ وَفَي الْأَنْفَ اذَا قَطْعُ مَارِنَهُ مَا نَهُ مِن الْأَمْلُ ﴾ •

وأخرج البيهقى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيـه عن جده قال « قضى النبى صلى الله عليه وسلم اذا جدعت ثندرة الأنف بنصف العقــل خمسون من الابل وعدلها من الذهب والورق » •

قال ابن الأثير ، أواد بالشندوة هنا روثة الأنف وهي طرفه ومقدمه . وفي البيان العمراني « والذي تجب به الدية من الأنف المايزن ، وهو مالان

منها دون القصبة ا هـ » ولأن المنفعة والجمال فيه فوجبت فيه الدية بقسط ما قطع منه ، وان قطع أحد المنخرين ففيه وجهان :

( أحدهما ) يجب عليه نصف الدية لأنه أذهب نصف الجمال ونصف المنفعة ( والثاني ) إلا يجب عليه الا ثلث الدية ، لأن المارن يشتمل على المنخرين والحاجز بينهما ، والأول هو المنصوص ، فان قطع الحاجز بين المنخرين وجب عليه على الوجه الأول حكومة وعلى الثاني ثلث الدية ، وان قطع أحد المنخرين والحاجز بينهما وجب عليه على الأول نصف الدية وحَكُومة ﴿ وَعَلَى الثَّانِي ثَلْثًا الدَّيَّةِ ﴾ وان قطع المارن وقصبة الأنف وجبت عليه دية في الماران وحكومة في القصبة . كما لو قطع يده من المرفق ، وان قطع المارن والجلدة التي تحته الى الشفة وجبت عليه دية في المارن وحكومة للجلدة التي تحته ؛ وأن أبان مارنه فأخذه المجنى عليه فألصقه فالتصقت خلاياه والتحمت أنسجته كان للمجنى عليه أن يقتص مارنه حتى يجعله معلقا كمارن المجنى عليه • وان عف عن القصاص لم تجب له الدية • وانسا تجب له الحكومة لأنها جناية لم تذهب بها منفعة ، وانما نقص بها جمال ، وان جنى على أنفه فاستحشفت فهل تجب عليه الدية ؟ قولان كما قلنا ف الأذن اذا استحشفت بالجنالة ، فان قطع أنفا مستحشفا ففيه طريقان • كما قلنا فيمن قطع أذنا مستحشفة وان قطع أنف أخثم وجبت عليه الدية ، لعموم الخبر ؛ ولأن ذهاب الشه لمعنى في غير الأنف •

قوله « وتجب باتلاف الشم الدية » وهذا صحيح لما رواه عمرو بن حزم في كتاب النبى صلى الله عليه وسلم فى بعض طرقه وفيها « وفى الشم الدية » كما قلنا فيه اذا أذهب البصر من احدى العينين ، وان نقص شمه من المنخرين أو من أحدهما فهو كما قلنا فيس نقص سمعه من الأذنين أو من أحدهما ، وان لم يعرف قدر نقصه وجبت فيه الحكومة ، وان قطع مارنه فذهب شمه وجبت عليه ديتان ، لأن الدية تجب فى كل واحد منهما اذا انفرد ، فوجبت فى كل واحد منهما الدية ان اجتمعا كما لو قطع يديه ورجليه ،

## قال المصنف رحه الله تعالى

قصـــل وان جنى على رجل جناية لا ارش لها بان لطمه أو لكمه أو ضرب راسه بحجر فزال عقله وجب عليه الدية ، لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عمرو بن خزم ((وفي العقل الدية )) ولان العقل أشرف من الحواس لأن به يتميز الانسان من البريمة ، وبه يعرف حقائق ألعاومات ، ويدخل في التكليف ، فكان بايجاب الدية أحق .

وان نقص عقله فأن كان يعرف قدر ما نقص بأن يجن اوماً ويفيق يوماً وجب عليه من الذية بقدره ، لأن ما وجبت فيه الدية وجب بعضها في بعضه ، كالأصابع ، وأن لم يعرف قدره بأن صار اذا سمع صيحة زال عقله ثم يعود ، وجبت فيه الحكومة لأنه تعدر ايجاب جزء مقدر من الدية ، فعدل الى الحكومة فأن كانت الجناية لها أرش مقدر نظرت ، فأن بلغ الأرش قدر الدية أو أكثر لم يدخل في دية العقل لم يدخل في دية العقل لم يدخل في دية العقل لم يحجير في رأسه فذهب عقله وسلمه ولسانة ونكاحه ، فقضى فيه عمر رضى الله عنه باربع ديات وهو حى » •

وان كان الأرش دون الدية كارش الوضحة ونحوه ففيه قولان • قال في القديم : يدخل في دية العقال لأنه معنى يزول التكليف بزواله فدخل أرش الطرف في ديته كالنفس •

وقال في الجديد: لا يدخل وهو الصحيح ، لانه لو دخل في ديته ما دون الدية لدخلت فيها الدية كالنفس ، ولأن العقل في محل والجناية في محل آخر ، فلا يدخل أرشها في دينها ، كما لو أوضح السه فنهب بصره ، وان شهر سيفاً على صبى أو بالغ مضع في أو صاح عليه صيحة عظيمة فزال عقله وجبت عليه الدية ، لأن ذلك سبب لزوال عقله ، وأن شهر سيفاً على بالغ متيقظ أو صاح عليه فزال عقله لم تجب عليه الدية ، لأن ذلك ليس بسبب لزوال عقله .

فصيل ويجب في الشفتين الدية الماروى ان النبى صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عمرو بن حزم ((في الشفتين الدية )) ولأن فيهما جمالا ظاهرا ومنافع كثيرة ، لانهما يقيان الفم من كل ما يؤذيه ، ويردان الريق وينفخ بهما ، ويتم بهما الكلام ويجب في احداهما نصف الدية لأن كل شيئين وجب فيهما الدية وجب في احدهما نصف الدية كالعينين ، والأذنين ، وان قطع بعضهما وجب فيه من الدية بقدره كما قلنا في الأذن والمارن ، وان جنى عليهما فيبستا وجبت عليه الدية ، لأنه أتلف منافعهما فوجبت عليه الدية ، لأنه أتلف منافعهما لم حبى عليه الدية ، فان تقلصتا وجبت عليه الحكومة لأن منافعهما لم تبله الدية بهما نقص ) ،

الشرح ما ذكره المصنف من اشتمال كتاب النبى صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم على أن « فى العقل الدية » لم أجهده فى طريق من طرقه ، وانما الذى ثبت أثر عمر رضى الله عنه أنه قضى فى رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعقله بأربع ديات ، وما روى من ذلك مرفوعا كرواية البيهقى عن معاذ « فى العقل الدية » فسنده ضعيف ، قال البيهقى : وروينا عن عمر وزيد بن ثابت مثله ،

قال الشوكاني في نيل الأوطار: وقد يزعم الرافعي أن ذلك في حديث عمرو بن حزم وهو غلط • ا هـ •

وقد أخرج البيهقى عن زيد بن أسلم بلفظ « مضت السنة فى أشياء من الانسان الى أن قال : وفى الصوت اذا انقطع الدية » فاذا وجبت الدية فى ذهاب الصوت فلأن تجب فى ذهاب العقل أولى ٠

فاذا ثبت أنه حكم عمر وقول زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل ولا مخالف لهم فى الصحابة كان أجماعا ؛ ولأن التكليف يزول بزوال العقل كما يرول بخروج الروح ، فلما وجبت الدية بخروج الروح وجبت بزوال العقل ، فان ذهب بعض عقله وعرف قدر الذاهب بأن صار يجن يوما ويفيق يوما وجبت فيه نصف الدية ، وان لم يعرف قدر الذاهب بأن صار يفزع مما يفزع منه العقلاء وجبت فيه الحكومة ،

اذا ثبت هذا فان كانت الجناية التي ذهب بها العقل مما لا أرش لها بأن لطمه أو لكمه أو ضربه بحجر أو غيره ولم يجرحه ، وجبت دية العقل ، على ما مضى ، وان كان لها أرش ففيه قولان ، قال في القديم : يدخل الأقل منهما في الأكثر ، مثل أن أوضحه فذهب عقله ، فان أرش الموضحة يدخل في دية العقل ، وان قطع يديه من المرفقين دخلت دية العقل في دية اليدين والحكومة فيهما ، وبه قال أبو حنيفة ، لأن العقل معنى يزول التكليف بزواله فدخل في ديته أرش الطرف كالروح ، وقال في الجديد : الا يدخل أحدهما في الآخر وهو الأصح ، لأنه جناية أذهبت منفعة حالة في غير محل الجناية مع بقاء

النفس فلم يتداخل الأرش ، كما لو أوضحه وذهب بصره • هكذا ذكره العمراني عن الشيخ أبي حامد •

وذكر الشيخ أبو السحاق هنا : إن كانت الجناية وجبت بها دية كاملة لم تلخل احدى الدينين في الأخرى قولا واحدا ، لما تقدم من حكم عسر رضى الله عنه •

قوله « ويجب فى الشفتين الدية » هذا ئابت فيما سقناه فى أول الباب من كتاب عمرو بن حزم وفيه « وفى الشفتين الدية » والى هذا ذهب جمهور أهل العلم • قال فى البحر : وحدهما من تحت المنخرين الى منتهى الشدقين فى عرض الوحه ، ولا فضل لاحداهما على الأخرى عند أبى حنيفة والشافعى والناصر والهدوية • وذهب زيد بن ثابت الى أن العليا ديتها ثلث والسفلى ثلثان • ورد عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « وفى الشفتين الدية » ولم يفرق ، وقد أخذ الشوكانى من زيادة منفعة السفلى على العليا القول بالتفرقة ولا دليل عليه ، قال الشافعى رضى الله عنه : ما زال عن جلد الذقن من الخدين من أعلا وأسفل من الشفتين » ولا فرق بين أن يكونا غليظتين أو رقيقتين أو ناميتين أو صغيرتين ، وبه قال أبو بكر وعلى وابن غليظتين أو رقيقتين أو ناميتين أو صغيرتين ، وبه قال أبو بكر وعلى وابن عليهما فشلتا بأن صارتا مسترخيتين لا ينقيضان أو تقلصتا بحيث لا يبسطان، عليهما فشلتا ، كما لو جنى على ولا نطبق احداهما على الأخرى وجبت الدية فيهما ، كما لو جنى على ولا نطبق احداهما على الأخرى وجبت الدية فيهما ، كما لو جنى على ولا فشلتا ،

قال الشافعى: وأن جنى على شفته حتى صارت بحيث اذا مدها امتدت وأن تركها تقلصت ففيها حكومة لأنها اذا انبسطت وامتدت اذا مدت فلا شلل فيها ؛ بل فيها روح فلم تصر شلاء ؛ وأنما فيها نقص فوجبت فيها الحكومة وأن شق شفتيه فعليه الحكومة سواء التأم الشق أو لم يلتئم ، لأن ذلك جرح ، والحروح تجب فيها الحكومة و

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب في اللسان الدية لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عمرو بن حزم (( وفي اللسان الدية )) ولان فيه جمالا ظاهراً ومنافع ، فاما الجمال فانه من أحسن ما يتجمل به الانسان ، والدليل عليه ما روى محمد بن على بن الحسين (( أن آلنبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس أعجبني جمالك يا عم النبي فقال يا رسول الله : وما الجمال في الرجل ؟ قال اللسان )) ويقال المرء بأصفرية قلبه ولسانه ، ويقال ما الانسان لولا اللسان ألا صورة ممثلة ، أو بهيمة مهملة ، وأما المنافع فأنه يبلغ به الأغراض ويقضى به الحاجات ، وبه تتم العبادات في القراءة والاذكار ، وبه يعرف ذوق الطعام والشراب ويستعين به في مضغ الطعام ، وأن جنى عليه فخرس عليه الدية لأنه أتلف عليه المنفعة المقصودة فأشبه أذا جنى على اليد فشلت ، وعلى العين فعميت ،

وان ذهب بعض الكلام وجب من الدية بقدره ، لأن ما ضمن جميعه بالدية ضمن بعضه ببعضها كالأصابع ، ويقسم على حروف كلامه ، لأن حروف اللفات مختلفة الأعداد ، فان في بعض اللفات ما عدد حروف كلامها أحد وعشرون حرفا منها ما عدد حروفها سستة وعشرون ، وحروف لفة العرب ثمانية وعشرون حرفا فان كان المجنى عليه يتكلم بالعربية قسمت ديته على ثمانية وعشرون حرفا ، وقال أبو سعيد الاصطخرى : يقسم على حروف اللسان وهى ثمانية عشر حرفا ويسقط حروف الحلق وهى ستة ، الهمزة والهاء والحاء والمين والفين ، ويسقط حروف الشغة وهى أربعة الباء والميم والفاء والواء ، والمنه الأول ، لأن هذه الحروف وان كان مخرجها الحلق والشغة والهاء الله ينطق بها هو اللسان ، ولهذا لا ينطق بها الاخرس •

وان ذهب حرف من كلامه وعجز به عن كلمة وجب عليه ارش الحرف لأن الضمان يجب لما تلف ، وان جنى على لسانه فصار الثغ وجب عليه دية الحرف الذى ذهب ، لأن ما ابتعل به لا يقوم مقام الناهب ، وان جنى عليه فحصل في لسانه ثقل لم يكن أو عجلة لم تكن أو تمتمة لم تجب عليه دية ، لأن المنفعة باقية ، وتجب عليه حكومة لما حصل من النقص والشين .

فصـــل وان قطع ربع لسانه فذهب ربع كلامه ، وجب عليه ربع الدية ، وان قطع نصف لسانه وذهب نصف كلامه ، وجب عليه نصف الدية ، لأن الذي فات من العضو والكوم سواء في القدر ، فلجب من الدية بقدر ذلك ، فان قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام وجب عليه نصف الدية ، وان قطع

نصف اللسان وذهب أبع الكلام وجب عليه نصف الدية ، واختلف اصحابنا في علته ، فمنهم من قال العلام فيه أن ما يتلف من اللسان مضمون ، وما يذهب من الكلام مضمون ، وقد اجتمعا فوجب اكثرهما .

وقال ابو اسحاق : الاعتبار باللسان الا أنه اذا قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام دل ذهاب نصف الكلام على شلل ربع آخر من اللسان فوجب عليه نصف الدية ، ربعي بانقطع وربعها بالشال ، فان قطع ربع اللسان وذهب نصف الكلام وقطع آخر ما بقى من اللسان وجب عليه على التعليل الأول ثلاثة أرباع الدية ، اعتباراً بها بفى من اللسان ، وبجب عليه على تعليل ابى اسحاق نصف الدية وحكومة لأنه قطع من اللسان نصفاً صحيحاً وربعاً اشل ، وان قطع واحد نصف لسانه وذهب ربع الكلام ، وجاء الثاني وقطع الباقي وجب عليه على تعليل الأول ثارة أرباع الدية اعتباراً بها ذهب من الكوم ، ويجب عليه على تعليل الى اسحاق نصف الدية اعتباراً بها قطع من اللسان ، وان قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه ، فقد نصف لسانه فذهب نصف كلامه ، فقد استوفى المجنى عليه حقه ، وان ذهب ربع تلامه أخذ المجنى عليه مع القصاص ربع الدية لتمسام حقه ، فان ذهب بالقصاص شلائة أرباع كلامه لم يضسمن ربع الدية لتمسام حقه ، فان ذهب بالقصاص شلائة أرباع كلامه لم يضسمن الزيادة ، لانه ذهب بقود مستحق ) .

الشرح حديث العباس أخرجه الحاكم في المستدرك(1) حدثني محمد بن صالح بن هانيء حدثنا الحسين بن الفضل قال حدثنيا موسى بن داود الضبى حدثنا الحاكم ابن المنذر عن محمد بن بشر الخثعمى عن أبي جعفر محمد بن على بن الحسين عن أبيه قال: « أقبل العباس بن عبد المطلب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه حلة وله ضفيرتان وهو أبيض ، فلما رآء النبي صلى الله عليه وسلم تبسم ، فقال العباس يا رسول الله ما أضحك ؟ أضحك الله مستك ، فقال أعجبني جمال عم النبي ، فقال العباس ما الجمال في الرجال ؟ قال اللسان » وقال الذهبي في تعليقه على المستدرك « مرسل » .

وأما قوله « المرء بأصغريه قلبه ولسانه » فان المعروف أن وفدا قدم لبيعة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز على رأسه صبى ، فأمره عمر أن

<sup>(</sup>١): ج ٣ ص ٣٣٠ طبعة الهند .

بتآخر ليتقدم من هو أسن ، فقال : يا أمير المؤميين المرء بأصغريه قلبه ولسانه ، وما دام فى المرء لسان لافظ وقلب حافظ فقد استحق الكلام ، ولو كان الأمر بالسن لكان فى مجلسك هذا من هو أحق منك بالخلافة ، فأعجب به عمر ه

أما الأحكام فان في اللسان الدية ، فان قطع لسانه كله فالدية ؛ وان قطع منه ما أبطل كلامه فالدية أيضا ؛ وان عجز عن نطق بعض الحروف فماذا يعتبر ؟ فيه وجهان • قال عامة أصحابنا : يعتبر بجميع حروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفا للعربي ولا اعتبار بلا لأنها مكررة وهي لام ألف ؛ فان تعذر عليه النطق بحرف منها وجب عليه جزء من ثمانية وعشرين جزءا من الدية ، وعلى هذا قال أبو سسعيد الاصطخري : تعتبر يحروف اللسان وهي ثمانية عشر حرفا لا غير ، ولا نعتبر حروف الحلق وهي ستة ، وهي من أول الحلق الألف والهاء ومن أوسطه العين والحاء ومن آخره الغين والحاء ومن آخره الغين والحاء ومن آخره الغين والخاء ، ولا نعتبر حروف الشفة وهي أربعة الباء والميم والفاء والواو ؛ لأن الجناية على اللسان فاعتبرت حروفه دون غيره ، والمنصوص هو الأول ؛ لأن هذه الحروف وان كانت مخارجها في الحلق الشفة الا أنه لا ينطق بها الا باللسان ه

اذا ثبت هذا فان لم يذهب من كلامه الاحرف واحد لكنه تعطل بذهابه جميع الاسم الذى فيه ذلك الحرف ، مثل أن تتعذر الميم لا غير فصار لا ينطق بمحمد لم يجب عليه الاخاصة الميم من الدية ، لأن الجانى انما يضمن ما أتلفه ، فأما ما لم يتلف بفعله وكان سليما الا أن منفعت تعطلت لتعطل التالف فلا يضمنه كما لو قصم ظهره فلم تشل رجلاه الا أنه لا يمكنه المشى بهما لقصر ظهره ، فلا يلزمه الادية قصم الظهر • فكذلك هذا مثله •

وان جنى عليه فذهب من كلامه حرف الا أنه استبدل به حرفا غيره بأن ذهب منه الراء وصار ينطق بالراء لاما في موضعه وجبت عليه دية الراء ؛ لأن ما استبدل به لا يقوم مقامه . فان جنى عليه آخر فأذهب هذا الحرف الذى استبدله بالراء ، وجب عليه دية هذا الحرف لا لأجل أنه أتلف عليه حرفا لأنه قام مقام الأول ، ولكن لأجل أن هذا الحرف اذا أتلف في هذا الموضع تلف في موضعه الذي هو أصله ، وأن لم يذهب بجناية حرف وأنما كان لثغ فزاد لثغته بالجناية ، أو كان خفيف اللسان سهل الكلام فثقل كلامه أو حصلت بكلامه عجلة أو تمتمة ، وجب على الجانى حكومة لأنه أذهب كمالا من غير منفعة ،

قوله « وان قطع ربع لسانه الخ » فجملة ذلك أنه اذا قطع بعض لسانه فذهب بعض كلامه نظرت ـ فان استويا بأن قطع ربع لسانه وذهب ربع كلامه ـ وجب عليه ربع الدية ، وان قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه وجب عليه نصف الدية ، لأن الذي فات منهما بسواء ، فان اختلف اعتبرت الدية بالأكثر مثل أن يقطع ربع اللسان فيذهب نصف الكلام ، فيجب عليه نصف الدية ، أو يقطع نصف اللسان فيذهب ربع الكلام فيجب عليه نصف الدية بلا خلاف من أصحابنا في الحكم ، وانما اختلفوا أن علته ، فمنهم من قال لأن منفعة اللسان وهو الكلام مضمونة بالدية ، واللسان مضمون بالدية ، واللسان مضمون فشلت ففيها جميع دية اليد ، ولو قطع خنصره وبنصره وجب فيهما خسب دية اليد ، ولو قطع خنصره وبنصره وجب فيهما خسب دية اليد ، وان كان منفعة اليد ، ولو قطع خنصره وبنصره وجب فيهما خسب دية اليد ، ولو قطع خنصره وبنصره وجب فيهما خسب دية اليد ، ولو قطع خنصره وبنصره وجب فيهما خسب دية اليد ، ولن كان منفعة اليد وعضوها ،

وقال أبو اسحاق المروزى: الاعتبار باللسان لأنها هي المباشرة بالجناية ، الا أنه اذا قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه قانما وجب عليسه نصف الدية لأنه دل ذهاب نصف كلامه على شلل ربع آخر غير المقطوع .

اذا ثبت هذا فقطع رجل ربع لسان رجل فذهب نصف كلامه ، فقد ذكرنا أنه يجب عليه نصف الدنة ، فان جاء آخر فقطع الشلائة الأرباع الباقية من لسانه فانه يجب عليه على التعليل الأول ثلاثة أرباع الدية اعتبارا بما بقى من اللسان وعلى تعليل أبى اسحاق يجب عليه نصف الدية وحكومة ، ولأنه قطع نصف لسان صحيحا وربعا أشل .

وان قطع رجل نصف لسان رجل فذهب كلامه ـ وقلنا: له أن يقتص منه فى نصف اللسان فاقتص منه فذهب نصف كلام الجانى ـ فقد استوفى المجنى عليه حقـه ، فان ذهب ربع كلام الجـانى وجب للمجنى عليه ربع الدية ، وان ذهب ثلاتة أرباع كلام الجانى لم يجب على المقتص شيء لأن التالف بالقود غير مضمون عندنا .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وان كان لرجل لسان له طرفان فقطع رجل احد الطرفين فنهب كلامه وجبت عليه الدية ، وان ذهب نصفه وجب عليه نصف الدية ، وان ذهب ربعه وجب عليه ربع الدية ، وان لم يلهب من الكلام شيء نظرت ، فان كانا متساويين في الخلقة ، فهما كاللسان المشقوق ، ويجب بقطعهما الدية وبقطع احدهما نصف الدية ،

وان كان احدهما تام الخلقة والآخر ناقص الخلقة فالتام هو السان الاصلى والآخر خلقة زائدة ، فان قطعهما قاطع وجب عليه دية وحكومة ، وان قطع الناقص وجبت عليه حكومة ،

فصل وان جنى على لسبانه فنهب نوقه فلا يحس بشىء من المناق ، وهى خمسة : الحلاوة والمرارة والحموضة والملوحة والملاوبة وجبت عليه الدية ، لانه اتلف عليه حاسة لمنفعة مقصودة فوجبت عليه الدية ، كما لو اتلف عليه السمع أو البصر ، وأن نقص بعض النوق نظرت – فأن كان النقصان لا يتقدر ، بأن كان يحس بالمذاق الخمس الا أنه لا يدركها على كمالها – وجبت عليه الحكومة لانه نقص لا يمكن تقدير الأرش فيه ، فوجبت فيه حكومة ، وأن كان نقصا يتقدر بأن لا يدرك أحد المذاق الخمس ويدرك الباقى ، وجب عليه خمس الدية ، وأن لم يدرك أثنين وجب عليه خمسان ، لأنه يتقدر المتلف فيقدر الأرش .

فصـــل وان قطع لسان اخرس - فان كان بقى بعد القطع ذوقه - وجبت عليه الحكومة ، لأنه عضو بطلت منفعته فضمن بالحكومة كالعين القائمة واليد الشلاء ، وان ذهب ذوقه بالقطع وجبت عليه دية كاملة لاتلاف حاسسة النوق ، وان قطع لسان طفل - فان كان قد تحرك بالبكاء أو بما يعبر عنه اللسان كقوله بابا وماما - وجبت عليه الدية ، لأنه لسان ناطق ، وان لم يكن تحرك بالبكاء ولا بما يعبر عنه اللسان - فان كان بلغ حداً يتحرك اللسان فيه

بالبكاء والكلام ـ وجبت الحكومة ، لأن الظاهر أنه لم يكن ناطقا ، لأنه لو كان ناطقا أن يمضى عليه زمان يتحرك فيسه اللسنان وجبت عليه الدية لأن الظاهر السلامة فضمن عما تضمن أطرافه ، وأن لم يظهر فيها بطش .

قصـــل وان قطع نسان رجل فقضى عليه بالدية ثم نبت لسانه . فقد قال فيمن له سن من ثفر ثم نبت سنه أنه على قولين .

(أحدهما) يرد الدية (والثاني) لا يرد ، فهن اصحابنا من جعل اللسان ايضا على قولين : وهو قول أبي اسحاق لانه أذا كان في السن التي لا تنبت في العادة أذا نبتت قولان : وجب أن يكون في اللسان أيضا قولان .

ومنهم من قال لا يرد الدية في اللسان قولا واحدا ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، والفرق بينه وبين السن أن في جنس السن ما يعود ، وليس في جنس النسان ما يعود ، فوجب أن يكون ما عاد هبة مجددة فلم يسقط به بدل ما أتلف عليه ، وأن جنى على لسائه فنهب تلامه وقضى عليه بالدية ثم عاد الكلام وجب رد الدية قولا واحدا ، لأن الكلام أذا ذهب لم يعد ، فلما عاد علمنا أنه لم يذهب وأنها امتنع لعارض ) ،

الشرح تتلخص أحكام هذين الفصلين فى أنه ان كان لرجل لسان له طرفان فقطع قاطع أحدهما نظرت \_ فان أذهب كلامه \_ وجبت عليه الدية ، وان ذهب بعض كلامه \_ فان كان الطرفان متساويين \_ فان كان ما قطعه بقدر ما نقص من الكلام \_ وجب فيه من الدية بقدره ، وان كان اعتبر الأكبر على ما مضى في التي قبلها ، وان لم يذهب من الكلام شيء وجب بقدر ما قطع من اللسان من الدية وأن قطعهما قاطع وجب عليه الدية ؛ وأن كان أحدهما منحرفا عن سمت فهي خلقة زائدة يجب فيها الحكومة وفى الآخر الدية .

في سوع قال الشافعي رضى الله عنه : وفي لسان الأخرس حكومة، وقال النخمى : تجب فيه الدية • دليلنا أن لسان الأخرس قد دهبت منفعته فلم يجب فيه الدية كالبيد الشلاء •

وان قطع لسان طفل - فان كان قد تكلم ولو بكلمة واحدة ، أو قال بابا أو ماما ، أو تكلم فى بكائه بالحروف وجبت عليه الدية لأنا قد علمنا أنه لسان ناطق ، وان كان فى حد لا يتكلم مثله بحرف ، مثل أن يكون ابن شهر وما أشبهه ولم يتكلم فقطع قاطع لسانه وجبت فيه الدية .

وقال أبو حنيفة: لا دية فيه لأنه لسان لا كلام فيه فهو كلسان الأخرس ، دليلنا أن ظاهره السلامة وانما لم يتكلم لطفوليته فوجبت فيه الدية كما تجب الدية بأعضائه ؛ وان لم يظهر بها بطش ، وان بلغ حدا يتكلم فيه مثله فلم يتكلم فقطع قاطع لسانه لم يجب عليه الدية ، وانما يجب فيه الحكومة ، لأن الظاهر من حاله أنه أخرس ،

فُسوع وان جنى عليه فذهب ذوقه \_ قال الشيخ أبو حامد قلا نص فيه للشافعي رحمه الله ولكن يجب فيه الدية ، لأنه الحواس التي تختص بمنفعة ، فهو كحاسة السمع والبصر • وقال القاضي أبو الطيب : قد نص الشافعي رحمه الله على ايجاب الدية فيه •

قال ابن الصباغ: فلت انا قد نص الشافعي على أن لسان الأخرس فيه حكومة وان كان الذوق بذهب بذهابه ، واختار الشيخ أبو اسحاق هنا في هذا الفصل وجوب الدية في الذوق ، وقال انما تجب في لسان الأخرس الحكومة اذا بقى ذوقه بعد قطع لسانه ، فأما اذا لم يبق ذوقه ففيه الدية .

اذا ثبت هذا فقال المصنف: اذا لم يعس بالحلاوة والمرارة والحموضة والملوحة والعذوبة وجب على الجانى عليه الدية ؛ فان لم يحس بواحد منها أو باثنتين وجب فيه من الدية بقدره ؛ وان كان يحس بها الا أنه لا يحس بها على الكمال وجب في ذلك الحكومة دون الدية .

فرع اذا جنى عليه فذهب كلامه فأخذت منه الدية ثم نبت له لسان مكانه \_ فاختلف أصحابنا فيه \_ فمنهم من قال : هل يجب رد

الدية ؟ فيه قولان كما قلنا في السن ، ومنهم من قال لا يجب رد الدية قولا واحدا ، لأن عود السن معهود وعود اللسان غير معهود فعلم أنه هبة محددة .

قال في الأم: وأن قطع لهاة رجل قطعت لهاته ، فأن أمكن وألا وجبت حكومة ، واللهاة لحم في أصل اللسان .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل ويجب في كل سن خمس من الابل الما روى عمرو بن حزم (( أن رسول آلله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن: وفي السن خمس من الابل » والانياب والأضراس والتنايا والرباعيات في ذلك سواء للخبر ، ولآنه جنس ذو عدد فلم تختلف ديتها باختلاف منافعها كالاصابع ، وان قلع ما ظهر وخرج من لحم اللثة وبقى السنخ لزمه دية السن ، لأن المنفعة والجمال فيها ظهر فكملت ديته ، كما لو قطع الأصابع دون الكف ، فان عاد هو أو غيره وقلع السنخ الفيب وجبت عليسه حكومة ، لأنه تابع لما ظهر فوجبت فيسه الحكومة ، كما لو قطع الكف بعد ما قطع الأصابع ، وان قلع ألسن من أصلها مع السنخ لم يلزمه لما تحتها من السنخ حكومة ، لأن السنخ تابع لما ظهر فدخل في دينه كالكف اذا قطع مع الأصابع ، وان كسر بعض السن طولا أو عرضا وجب عليه من دية السن بقدر ما كسر منها من النصف أو الثلث أو الربّع ، لأن ما وجب في جميعة الدية وجب في بعضه من الدية بقدره كالأصابع ، ويعتبر القدر من الظاهر دون السنخ المفيب لأن الدية تكمل بقطع الظاهر ، فاعتبر المكسور منه ، فان ظهر السنخ المفيب بعلة اعتبر القدر المكسور بما كان ظاهراً قبل الملة ، لا بما ظهر بالملة ، لأن الدية تجب فيما كان ظاهرا فاعتبر القسدر الكسور منه ) .

الشرح مضى تخريج كتاب عمرو بن حزم فى أول الباب بلفظه كاملا وفيه « وفى السن خمس من الابل » وقد ذهب الى هذا الجمهور ، وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثنايا والأنياب والضروس ، لأنه يصدق على كل منها أنه سن ، ويروى عن على أنه يجب فى الضرس عشر من الابل ، وروى عن عمر وابن عباس أنه يجب فى كل ثنية خمسون ديسارا وفى الناجذ أربعون وفى الناب ثلاثون ، وفى كل صرس خمس وعشرون.

وقال عطاء : في السن والرباعيتين خمس حمس ، وفي الباقي بعيران بعيران ، وهي الرواية الثانية عن عمر • دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « في السن خمس من الابل » ولم يفرق ؛ ولأنه جنس ذو عدد فلم تختلف دينها كدية الأصابع ، والسن الذي يجب فيه خسس من الإبل هو ما ظهر من اللثة ؛ وهو اللحم الذي ينبت فيه السن ؛ لأن المنفعة والجمال في ذلك • كما تجب دية اليد في الأصابع وحدها ، فان قلع ما ظهر من السن ثم فلع هـ و أو غيره سنخ السن \_ والسنخ من كل شيء أصله والجمـ م أسناخ كحمل وأحمال \_ وجب على قالع السنخ الحكومة ، كما لو قطع رجل أصابع رجل ثم قطع هو أو غيره الكف ، وان قلع السن وسنخها وجبت عليه دية السن لا غير ، لأن السنخ يتبع السن في الدية اذا فلم معها ؛ كما لو قطع الأصابع مع الكف • وان ظهر السنخ المغيب بعلة اعتبر المكسور من الموضع الذي كان ظاهرا قبل العلة لا بما ظهر بالعلة ، فان اتفقا أنه كسر القدر الذي كان ظاهرا قبل العلة فعليه خمس من الابل . وانى قال الجانى كسرت بعض الظاهر فعلى أقل من خمس من الابل ، وقال المجنى عليه : بل كسرت كل الظاهر فالقول قول الجاني مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته مِما زاد على ما أقر به •

هسسالة فى كل ما قررنا وافقنا أحمد وأصحابه ، الا أنه حكى ابن قدامة رواية عن أحمد أن فى جميع الأسسنان الدية ، فتعين حمل هسده الرواية على مثل قول سعيد بن المسيب للاجماع ، على أن فى كل سن خمسا من الابل وورد الحديث به فيكون فى الأسنان ستون بعيرا ، لأن فيه اثنى عشر سنا ، أربع ثنايا وأربع رباعيات وأربعة أنياب فيها خمس خمس ، وفيه عشرون ضرسا فى كل جانب عشرة ، خمسة فى الفك الأعلى ومثلها فى عشرون فيها على رأى أحمد أربعون بعيرا فى كل ضرس بعيران فتكمل الدية ،

وحجة من قال هذا أنه ذو عدد تجب فيه الدية فلم تزد على دية الانسان كالأصابع والأجفان وسائر ما في البدن ، والأنها تشتمل على منفعة جنس

فلم تزد دينها على الدية كسائر منافع الجنس ، وأولوا هذا بأن الأضراس تختص بالمنافع دون الجمال ، والأسنان بالمنافع والجمال ، فاختلفوا في الأرش ، ولكن يرد على هذا ما ترجح من المذهب عندنا وعند أصحاب الحمد ومالك وأبى حنيفة ومحمد بن الحسن ، وهمو قول عروة وطاوس وقتاذة والزهرى ، لما أخرج أبو داود باسناه عن عبد الله بن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الأصابع سنواء والأسنان سواء ، الثنية والضرس سواء ، هذه وهذه سواء » وهذا نص في مناط النزاع ،

ويجاب عن قولهم بالمنافع بأن كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون المنافع كالأصابع والأجفان والشفتين ، وقد أوما ابن عباس الى هذا فقال اللا أعتارها بالأصابع •

فأما ما ذكروه من المعنى فلابد من مخالفة القياس فيه ، فمن ذهب الى قولنا خالف المعنى الذى ذكروه , ومن ذهب الى قولهم خالف التسموية الثابتة بقياس سائر الأعضاء من جنس واحد ، فكان ما قررنا من الاذعان للاخبار الصحيحة وموافقة أكثر أهل العلم .

وسوع وان كر بعض سبنه من نصف أو ثلث وجب عليه من ديتها بقدر ما كسر منها ، لأن ما وجب في جبيعته الدية وجب في بعضه بقسطه من الدية كالأصابع ، فان قلع قالع ما بقى من السن مع السنخ فقد قال الشافعى رضى الله عنه فى الأم بقى على الثانى بقدر ما بقى من السن من ديتها ، ووجب فى السنخ الحكومة لأن السنخ انما يتبع جميع السن . فأما بعض السن فلا يتبعه ، وحكى ابن الصباغ أن الشيخ أبا حامد الاسفرايينى قال : وهذا فيه تفصيل ، فان كسر الأول نصف السن فى الطول وبقى النصف فقلع الثانى الباقى منها مع السنخ وجب نصف دية السن ويتبعه ما تحته من السنخ فى نصف ديته وجبت فى نصف السنخ الباقى الحكومة ، كما لو قلع أصبعين وجميع الكف فانه يجب عليه دية أصبعين ويتبعهما ما تحته من الكف وحكومة فى الباقى وتبعهما ما تحتهما من الكف وحكومة فى الباقى وتبعهما ما تحتهما من الكف وحكومة فى الباقى وتبعهما ما تحتهما من الكف وحكومة فى الباقى و

وإن كسر الأول نصف السن في العرض وقلع الآخر الباقي مع السنخ تبعه ما تُحته من السنخ كما لو قطع قاطع من كل أصبع من الكف انملة فجاء آخر فقطع ما بقي من أنامل الأصابع مع الكف فانه يجب عليه أرش ما بقي من الأنامل ويتبعها الكف ، كذلك هذا مثله .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصحال وان قلع سنا فيها شق او اكلة فان لم يذهب شيء من اجزائها وجبت فيها دية السن كاليد المريضة ، وأن ذهب من اجزائها شيء سفط سن ديتها بفيد الناهب ووجب الباقي ، فان كانت احدى تنيتيه العلياوين أو السغلاوين أقصر من الأخرى فعلع القصيرة نفص من ديتها بغير ما نقص منها ، لانهما لا يختلفان في العادة ، فاذا اختلفا كانت القصيرة نافصة فلم تكمل ديتها ، وأن فلع سنا مضطربة نظرت فأن كانت منافعها باقية مع حركتها من المضغ وحفظ الطمام والريق وجبت فيها الدية لبقاء للنفسة والجمال ، وأن ذهبت منافعها وجبت فيها الحكومة ، لاته لم يبق غير الجمال، فلم يجب غير الحكومة كاليد الشلاء ، وأن نقصت منافعها فذهب بعضها وبقى البعض ففيه قولان .

(احدهما) يجب فيها الدية لأن الجمال تام والمنفعة باقية ، وأن كانت ضعيفة فكملت دينها كما لو كانت ضعيفة من اصل الخلقة (والثانى) يجب فيها الحكومة ، لأن المنفعة فد نقصت ويجهل قدر الناقص ، فوجب فيها الحكومة ، لأن المنفعة فد نقصت ويجهل قدر الناقص ، فوجب فيها الحكومة ، لان منافعها باقية ، واتما نقص بعض جمالها فوجب فيها الحكومة ، فأن ضربها فاسودت فقد قال في موضع تجب فيها الحكومة ، وقال في موضع تجب الدية ، وليست على قولين ، وانها هي على اختلاف حالين ، فالذي قال تجب فيها الدية اذا ذهبت المنفعة ، والذي قال تجب فيها الحكومة اذا لم تذهب المنفعة ، واختار أنه يجب فيها الحكومة ، والصخيح هو الطربق الأول ،

فصـــل واذا قلع استان رجل كلها نظرت فان قلع واحدة بعد واحدة وجب لكل سن خمس من الابل فيجب في استانه ، وهي اثنان وثلاثون سنا مائة وستون بعيا ، وان قلعها في دفعة واحدة ففيه وجهان .

( أحدهما ) أنَّه لا يجب عليه أكثر من دية لانه جنس ذو عدد فلم يضمن بأكثر من دية كاصابع اليدين .

( والثاني ) أنه يجب في كل سن خمس من الابل ، وهو المذهب لحسديث عمرو بن حزم ، ولأن ما ضمن ديته بالجناية أذا انفرد لم تنقص ديته بانضمام غيره اليه كالوضحة .

فصــــل واذا قلع سن صغير لم يثغر لم يلزمه شيء في الحال لأن العادة في سنه أن يعود وينبت فلم يلزمه شيء في الحال كما لو نتف شعره ، فان نبت له مثلها في مكانها لم يلزمه ديتها ، وهل تلزمه حكومة ؟ فيه وجهان :

### ( أحدهما ) لا تلزمه كما لو نتف شعره فنبت مثله .

(والثانى) تلزمه حكومة الجرح الذى حصل بالقلع وان لم تنبت له ووقع الإياس من نباتها وجبت ديتها لأنا تحققنا اتلاف السن ، وان مات قبل الإياس من نباتها ففيه قولان ( حمها ) يجب عليه دية السن لأنه قلع سنا لم تعد ، (والثانى) لا يجب لأن الظاهر أنها تعود وانما مات بموته ، وان نبتت له سن خارجة عن صف الاسنان ، فان كانت بحيث ينتفع بها وجبت ديتها ، وان كانت بحيث ينتفع بها وجبت ديتها ، وان كانت بحيث الحاصل بخروجها عن سمت الاسنان ، فان نبتت اكثر من نظيرتها وجب عليه من ديتها بقدر ما نقص لأنه نقص بجنايته فصار كما لو كسر بعض سن ،

وان نبت أطول منها فقد قال بعض اصحابنا لا يلزمه شيء وان حصل بها شين لان الزيادة لا تكون من الجناية ، قال الشيخ الامام : ويحتمل عندى انه تلزمه الحكومة للشين الحاصل بطولها ، كما تلزمه في الشين الحاصل بقصرها ، لان الظاهر أن الجميع حصل بسبب قلع السن .

وان نبتت له سن صفراء أو سن خضراء وجبت عليه الحكومة لنقصبان الكمال فان قلع سن من أتفر وجبت ديتها في الحال ، لأن الظاهر أنه لا ينبت له مثلها ، فان أخذ الدية ثم نبت له مثلها في مكانها ففيه قولان :

( أحدهما ) يَجب رد الدية لانه عاد له مثلها فام يستحق بدلها كالذي لم يثفر ( والثاني ) أنه لا يجب رد الدية لأن العادة جرت في سن من تغسر أنه لا يعود فاذا عادت كان ذلك هبة مجددة فلا يسقط به ضهان ما أتلف عليه

فصـــل ويجب في اللحيين الدية لأن فيهما جمالا وكمالاً ومنعقة كاملة ، فوجبت فيهما الدية كالشفتين ، وان قلع احدهما وتماسك الآجر وجب عليه نصف الدية ، لانهما عضوان تجب الدية فيهما فوجب نصف الدية في احدهما كالشفتين واليدين ، وان قلع اللجيين مع الاسنان وجب عليه دية اللحيين ودية الاسنان ولا تدخل دية احدهما في الآخر لانهما جنسان مختلفان

فيجب في كل واحد منهما دية مقدرة فلم تدخل دية احداهما في دية الأخرى تاستمتين مع الاستان ، وتخالف الكف مع الاصابع فان الكف تابع للاصابع في المنفعة ، واللحيان أصلان في الجمال والمنفعة ، فهما كالشفتين مع الاستان ) .

الشعر اذا قلع سنا مضطربة لكبر أو مرض وكانت منافعها باقية من المضغ وطحن الطعام واستدرار اللعاب وجبت ديتها على احد الوجهين وهو قول أحسد وأصحابه ، لأن جمالها باق ومنفعتها بافية وانما نقصت ، ونقصان المنفعة لا يوجب سقوط الدية كاليد العليلة .

(الثانى) لا يجب فيها الدية ، وانما تجب فيها الحكومة ، لأن معظم منفعتها تذهب بالإضطراب ، فصار كاليد الشلاء ، فان جنى على سنه جان فاضطربت وطالت عن الأسنان ، وقيل انها تعود الى مدة على ما كانت عليه انتظر فا اليها ، فان ذهبت وسقطت وجبت ديتها ، وان عادت كما كانت فلا شيء فيها كما لو جنى على يده فمرضت ثم برأت ، وان بقى فيها اضطراب ففيها حكومة لجنايته ، وان مضت المدة ولم تعد الى ما كانت عليه ففيها حكومة ، وان قلعها قالع قبل استقرارها فهل تجب عليه الدية والحكومة ؟ فيه قولان ، كما لو قلعها وهى مضطربة بمرض أو كبر .

قال الشيخ أبو حامد: الآ أنا اذا أوجبنا الحكومة ههنا فانها تكون أقل من الحكومة في التي قبلها ؛ لأن المجنى عليه لم ينتفع بالاضطراب الحادث من المرض وها هنا المجنى عليه قد انتفع بالاضطراب الحادث من الجناية الأولة ، وأن قلع رجل سنا فيها شق أو أكلة لله فأن لم يذهب من أجزائها شيء وجب فيها سن كاليد المريضة ، وأن ذهب منها شيء سقط من ديتها بقدر الذاهب ووجب الباقي .

فسرع اذا قلع قالع سنة بسنخها وأبانها ثم ردها المجنى عليه الى مكانها فنبت وعادت كما كانت وجبت على الجانى الدية • ونص أحمد فى رواية جعفر بن محمد أنه لا تجب فيها الدية • دليلنا أن الدية وجبت عليه باباته السن على الفور ، ورده لها لا حكم له لأنه يجب ازالتها ، فان قلعها قالع فلا شيء عليه لأنه يجب قلعها وان لم يرد المقلوعة وإنما رد مكانها عظما

طاهرا أو قطعة ذهب أو فضة فنبت عليها اللحم ثم قلعها انسان ففيه قولان حكاهما الشبيخ أبو حامد الاسفرايني. •

(أحدهما) لا يجب عليه شيء لأنه أزال ما ليس من بدنه فلم يجب عليه دية كما لو أعاد سنه المقلوعة ثم قلعها قالع .

( والثاني ) يجب عليه حكومة لأنه أبيح له أن يتخد سنا من عظم طاهر أو ذهب أو فضة ، وقد حصل له في ذلك جمال ومنفعة ، وقد أزالها فلزمه الحكومة لذلك .

فرع قوله: «واذا قلع أسنان رجل كلها الغ» وقد مضى فى شرح ما قال المصنف قبل هذا تفصيل مفيد ، والذى لم نقله هو أنه اذا كان بعض أضراسه قصارا أو ثنايا طوالا وجب فى كل سن ديتها بالأن العادة أن الأضراس قصر من الثنايا ، وان كان بعض الأضراس طوالا وبعضها قصارا ، أو كان بعض الثنايا طوالا وبعضها قصارا قال الشافعي رضى الله عنه : فان كان النقصان قريبا ففي كل سن ديتها ، لأن هذا من خلقة الأصل ، وان كان النقصان كثيرا ففيها بقسطها من الدية ، فان كانت القصيرة نصف الطويلة وجب فيها نصف دية السن وان كانت ثلثها ففيها قلم ديتها ، لأن هذا القدر من النقص لا يكون الا من سبب مرض أو غيره ، اه .

فرع اذا جنى على سنه فسودها ففيه قولان وحكى عن أحمد روايتان (احداهما) تجب ديتها كاملة وهمو ظاهر كلام الخرقى ويروى هذا عن زيد بن ثابت ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وشريح والزهرى وعبد الملك بن مروان والنخعى ومالك والليث وعبد العزيز بن أبي سلمة والثورى وأصحاب الرأى (الثانية) وهو المختار عندنا أنه ان أذهب منفعتها من المضغ عليها وتحوه ففيه دية وان لم يذهب نفعها ففيه حكومة و

قال في البيان : وأن ضرب رجل سن رجل فاحمرت أو اصفرت ولم

يذهب شيء من منفعتها وجبت فيها الحكومة ؛ لأنه أذهب جمالاً من غير منفعة ، وأن أسودت فقد قال الشافعي في موضع : فيها الحكومة ، وقال في موضع : فيها الدية ، فقال المزنى : فيها قولان ، وقال سائر أصحابنا ليست على قولين وأنما هي على حالين فحيث قال تجب فيها الدية أذا ذهبت منفعتها ، وحبث قال تجب فيها الحكومة أراد إذا لم تذهب منفعتها ، وكل موضع قلنا تجب فيه الحكومة اذا إسودت فأنه يجب فيها أكثر من الحكومة أذا احمرت أو اصفرت ؛ لأن الشين \_ أى العيب والقبح \_ في السواد أكثر ،

وفى حديث عمرو بن شعيب عن أبيبه عن جده مرفوعا « وفى السن السوداء اذا نزعت ثلث ديتها » • قال الشوداء اذا نزعت ثلث ديتها » والمنفعة » ولقول على عليه السلام « اذا اسودت فقد تم عقلها » أى ديتها ، فان لم يضعف فحكومة ا هم •

في حرع اذا نبت أسنان الصبى سوداء فسقطت ثم نبت سوداء فان كانت كاملة المنفعة غير مضطربة فقلع قالع بعضها ففى كل سن دينها ؟ لأن هذا السواد من أصل الخلقة فهو كما لو كانت العين عمشاء من أصل الخلقة ، فأما اذا نبت أسنانه بيضاء فسقطت ، ثم نبت سوداء ، ثم قلع قالع بعضها قال الشافعي رضى الله عنه سألت أهل الخبرة فان قالوا : لا يكون هذا من مرض ففيها الحكومة لأنها ناقصة الجمال والمنفعة ، وان قالوا : قد يكون من مرض وغيره وجبت في كل سن دينها ، لأن الأصل سلمتها من المرض ،

هسالة قوله « ويجب في اللحيين الخ » فجملة ذلك أن اللحيين وهما العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان ويقال لهما الفكان تجب فيهما اللدية ، لأن فيهما منفعة وجمالا وفي أحدهما نصف الدية ، لأن ما وجبت الدية في أثنتين منه وجبت في احداهما نصفها كالعينين ، وأن قلع اللحيين وعليهما الأسنان فحكى المسعودي فيه وجهين :

( أحدهما ) لا يجب عليه الا دية واحدة ، كما لو قطع الأصابع مع

الكف (والثانى) وهو قول أصحابنا العراقيين أنه يجب في اللحيين الدية ؛ في كل سن خمس من الابل ؛ لأن كل واحد منهما تجب فيه دية مقدرة فلم يدخل أحدهما في الآخر كدية الأسان والشهتين ، ولأن اللحيين كانا موجودين قبل الأسنان فلم يتبعا ما حدث عليهما من الأسان ، والكف والأصابع وجدا معا فتبع الكف الأصابع •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

فصحصل ويجب في اليدين الدية لما روى معاذ رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: ((في اليدين الدية )) ويجب في احداهما نصف الدية . لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((كتب لعمرو بن حزم حين أمره على نجران في اليد خمسون من الابل )) واليه التي تجب فيها الدية هي الكف ، فان قطع الكف وجبت الدية ، وأن قطع من نصف النراع أو من المرفق أو من المضد أو من المتكب وجبت الدية في الكف ، ووجب فيها زاد الحكومة .

وقال أبو عبيد بن حربويه ، الذي تجب فيه الدية هو اليد من المنكب ، لأن اليد اسم للجميع ، والمذهب الأول ، لأن اسم اليد يطلق على الكف ، والدليل عليه قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » والراد به الكف ، ولأن المنفعة المقصودة من اليد هو البطش ، والأخذ والدفع رهو الكف ، وما زاد تابع للكف فوجبت الدية في الكف ، والحكومة فيما زاد ،

ويجب في كل أصبع عشر الدية لما روى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب ألى أهل اليمن في كل أصبع من الأصابع من البيد والرجل عشر من الابل ) ولا يفضل أصبع على أصبع لما ذكرناه من الخبر ، ولما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسئماً «الأصابع كلها سواء عشر عشر من الابل ) ولأنه جنس ذو عدد تجب فيه الدية فلم تختلف ديتها باختلاف منافعها كاليدين ، ويجب في كل أنملة من غير ألابهام ثلث دية الأصبع ، لأنه لما قسمت ثلث دية الأصبع ، لأنه لما قسمت دية اليد على عدد الأصابع وجب أن يقسم دية الأصبع على عدد الأنامل .

قصـــل وأن جنى على يد فشلت ، أو على أصبع فشلت ، أو على أنهالة فشلت ، وجب عليه ما يجب في قطعها ، لأن المقصود بها هو المنفسة فوجب في اللاف منفعتها ما وجب في اللافها ، وأن قطع يدا شلاء أو أصــبعا شلاء أو أنهالة شلاء وجب عليه الحكومة لأنه اللاف جمال من غير منفعة ) .

الشرح خبر معاد أخرجه البيهقى، وخبر عمرو بن حزم هو كتاب النبى صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن، قال ابن كثير فى الارشاد وهــذا الكتاب متداول بين أثمة الاسلام قديما وحديثا يعتمدون عليه، ويفزعون في مهمات هذا الباب اليه •

أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فان هذه زيادة في حديث رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة ، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ولفظه عندهم « في المواضح خمس خمس من الابل – وزاد أحمد والأصابع سواء كلهن عشر عشر من الابل » \*

أما قوله « وتجب في اليدين الدية » فجملة ذلك أن أهل العلم قد أجمعوا على وجوب الدية في اليدين ووجوب نصفها في احداهما لما سقناه من حديث معاذ وكتاب النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن ؛ ولأن فيهما حمالا ظاهرا ومنفعة كاملة ، وليس في البدن من جنسهما غيرهما فكان فيهما الدية كالعينين •

واليد التى تجب فيها الدية من الكوع لأن اسم اليد عند الاطلاق ينصرف اليها بدليل قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فان أنواجب قطعهما من الكوع ، وكذلك التيمم يجب فيه مسج اليدين الى الكوعين ، فان قطعها من بعض الساعد أو المرفق أو من المنكب وجبت اللدية في الكف وفيما زاد عليه الحكومة وقال أبو يوسف : ما زاد على الأضابع الى المنكب يتبع الأصابع كسا تتبعه الكف نص عليه أحسد في رواية أبي طالب ، وهو قول عطاء وقتادة والنخعي وابن أبي ليلي ومالك وغيرهم أنه لو قطع اليد من الكوع ثم قطعها من المرفق وجب في المقطوع ثانيا حكومة ، لأنه وجبت عليه دية اليد بالقطع الأول فوجبت بالثاني حكومة كما لو قطع الأصابع ثم قطع الكف أو قطع حشفة الذكر ثم قطع بقيته أو كمنا لو قعل ذلك اثنان ،

وقال أبو عبيد بن حربويه من أصحابنا « اليد التي يجب بقطعها الدية هي اليد من المنكب » دليلنا الآية ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قطع

اييد من مفصل الكوع فكان فعله بيانا للآية ؛ لأن المنفعة المقصودة باليه الأخذ والدفع يحصل بالكف فوجبت الدية فيه ؛ وان جنى على كعه فشلت وجبت عليه دينها لأنه قد أذهب منفعتها فهو كما لو قطعها ، وكما لو أعمى عينيه مع بقائهما أو أخرس لسانه .

قال الشيركاني « والحد الموجب للدية من الكوع » كما حكاه صاحب البحر عن العترة وآبي حنيفة والشافعي ؛ قال قطعت اليد من المنكب أو الرجل من الركبة ففي كل واحدة منهما نصف دية ، وحكومة عند أبي حنيفة ومحمد والقاسمية والمؤيد بالله • ا هـ •

فسرع ويجب فى كل أصبع عشر من الابل ولا تفضل أصبع على أصبع ، وبه قال على وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وعن عمر روايتان ، احداهما مثل قولنا ، والثانية يجب فى الخنصر ست من الابل ، وفى البنصر تسع ، وفى الوسطى عشرة وفى السبابة اثنا عشر وفى الابهام ثلاثة عشر فقسم دية اليد على الأصابع ، دليلنا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى فى كل أصبع مما هناك من اليد والرجل عشر من الابل » وقيل ان عمر رضى الله عنه وأرصاه لما وجد هذا فى الكتاب عند آل حزم رجع عن التفصيل ،

وروى أن ابن عباس كان يقول في كل أصبح عشر من الابل ؛ فوجه اليه مروان وقال له أما سبعت قول عمر رضى الله عنه ؟ فقال ابن عباس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من قول عمر ، وأن الدية أذا وجبت بعدد قسمت عليه على عدده لا على منافعه كاليدين والرجلين ، ويجب في كل أنملة من الأصابع ثلث دية الأصبح ، الا الابهام فانه يجب في كل أنملة منها نصف دية الأصبع ، وهو قول زيد بن ثابت ،

وحكى عن مالك أنه قال « للابهام أيضا ثلاث أنامل احداهن باطنة » دليلنا أن كل أصبع لها أنملة باطنة ولا اعتبار بها ؛ وانما الاعتبار بالأنامل الطاهرة ، ووجدنا لكل أصبع غير الابهام ثلاث أنامل وللابهام أنملتين

فقسمت الدية عليهما والناجني على أصبع فشلت أو على أنملة فشلت وجب عليه دينها ٤ لأنه أذهب منفعتها فهو كما لو قطعها ٠

فان لم يبطش بواحدة منهما فهما كاليد الشلاء فلا يجب فيهما قود ولا دية، فان لم يبطش بواحدة منهما فهما كاليد الشلاء فلا يجب فيهما قود ولا دية، وانها يجب فيهما الحكومة ، وان كان يبطش باحداهما دون الأخرى فالباطشة هي الأصلية والأخرى زائدة ، سواء كانت الباطشة على مستوى الذراع أو منحرفة عن سمت الذراع ، لأن الله تعالى جعل البطش في اليد كما جعل البول في الذكر ، فاستدل بالبطش على الأصلية كما يستدل على الخنثي بالبول ، وان كان يبطش بهما الا أن احداهما أكثر من الأخرى ، فالتي هي اكثر بطشا هي الأصلية والأخرى خلقة زائدة ، وعلى قول ابن خامد من أصحاب إحمد لا شيء فيها ، لأنها عيب ، فهي كالسلعة في اليد ،

أما اذا كانت احداهما على مستوى الخلقة والأخرى زائدة عن الاستواء فالمستوية هي الأصلية به والزائلة هي الزائدة به وان كانتا على مستوى الخلقة ، قان كانت احداهما لها خمس أصابع وللأخرى أربع أصابع فالأصلية هي كاملة الأصابع والأخرى زائدة ، فان استويا في ذلك كله إلا أن في احداهما أصبعا إزائدة لم يحكم بكونها أصلية بذلك به لأن الأصبع الزائدة قد تكون في اليد الأصلية وفي الزائدة حكلنا أن أحداهما أصلية والأخرى الحكومة ، وان تساويا ولم يعلم الزائدة منهما من الأصلية ، قال الشافعي رحمه الله : فهما أكثر من يد وأقل من يدين ، فان قطعهما قاطع قطعت يده ، ووجب عليه فهما أكثر من يد وأقل من يدين ، فان قطعهما قاطع قطعت يده ، ووجب عليه عليه القصاص حكومة الزيادة به وان عفا عن القصاص أو كانت الجناية خطأ عليه القصاص لأنه ليس له مثلها ، ولكن يجب عليه نصف دية يد وحكومة ، وان قطع أصبعا من احداهما لم يجب قطع أصبعا من احداهما وجب عليه نصف دية أصبع وحكومة ، وان قطع أنملة منهما وجب عليه نصف دية أصبع وحكومة ، وان قطع أنملة منهما وجب عليه نصف دية أصبع وحكومة ، وان قطع أنملة منهما وجب عليه نصف دية أصبع وحكومة ، وان قطع أنملة منهما وجب عليه نصف دية أصبع وحكومة ، وان قطع أنملة منهما وجب عليه نصف دية أصبع وحكومة ، وان قطع أنملة منهما وجب عليه نصف دية أصبع وحكومة ، وان قطع أنملة منهما وجب عليه نصف دية أنملة وحكومة ، وان

## قال المصنف رحه الله تعالى

شخصيل ويجب في الرجلين الدية لما روى معاذ رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((في الرجلين الدية)) ويجب في احداهما نصف الدية لما روى عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((في الرجل نصف الدية )) والرجل التي يجب في قطعها نصف الدية القدم ، فأن قطع من الساق أو من الركبة أو من بعض الفخد أو من اصل الفخد وجبت الحكومة فيما زاد ، لما ذكرناه في اليد ، ويجب في كل الدية في الرجل عشر الدية لما ذكرناه في اليد من حديث عمرو بن حزم، ويجب في كل أنملة من غير الإبهام ثاث دية الأصبع ، وفي كل أنملة من ألابهام ثاث دية الأصبع ، وفي كل أنملة من ألابهام نصف دية الأصبع ما ذكرناه في اليد ،

قصمسل ويجب في القدم الأعرج ويد الأعسم أذا كأنشا سليمتين الدية ، لأن العرج أنها يكون من قصر أحدى الساقين ، وذلك ليس بنقص في القدم ، والعسم لقصر العضد أو الدراع أو أعوجاج الرسمغ ، وذلك ليس بنقص الكف ، فلم يمنع كمال الدية في القدم ، والكف كذكر الخصى وأذن الأصم وأنف الأخشم .

فعمسل اذا للساعد فجبره مجبر أو خلع كفه فاعوجت ثم جبرها فجبرت وعادت مستقيمة ، وجبت الحكومة ، لانه حصل به نقص ، وان لم تعد الى ما كانت ، كانت الحكومة أكثر لأن النقص أكثر فان قال الجانى أنا اعيد حلمها وأعيدها مستقيمة منع من ذلك لانه استئناف جناية أخرى فان كابره وخلمه فعاد مستقيما وجب عليه بهذا الخلع حكومة ، ولا يسقط ما وجب من الحكومة الأولى لانها حكومة استقرت بالجناية ، وما حصل من الاستقامة حصل بمعنى آخر ، فلم يسقط ما وجب ، ويخالف اذا جنى على العين فذهب الضوء ثم عاد ، لانا نتيقن أن الضوء لم يذهب .

 الذراع فيجب فيه القود او الدية ، ويجب في الآخر الحكومة ، فان استويا في ذلك – فان كان احتماء تام الاصابع والآخر ناقص الأصابع – فالاصلى هو التام الاصابع ، فيجب فيه القود أو الدية ، والآخر خلقة زائدة ويجب فيها الحكومة ، وان استويا في تمام الاصابع الا أن في احدهما زيادة أصبع لم ترجع الزيادة ، ولانه قد يكون الآصبع الزائدة في غير اليد الاصلية ، فاذا استويا في الدلائل فهما يد واحدة ، فان قطعهما قاطع وجب عليه القدو أو الدية ، وعليه نصف دية يد وزيادة حكومة لأنها نصف يد زائدة ، وان قطع اصبعا من احداهما فعليه نصف دية اصبع وزيادة حكومة لأنها نصف اصبع زائدة ، وان قطع انهلة وزيادة حكومة ،

النسرح اللغات قوله « الاعسم » العسم في الكف والقدم ، وبايه تعب بيس مفصل الرسنغ حتى تعوج الكف والقدم ، والرجل أعسم والمرأة عسماء ، وعسم عسما من باب ضرب طمع في الشيء .

وقوله « خلع كفه » أى فكها من معصمها فاسترخت فلا يطيق رفعها ؛ وقد شلت يده شل بفتح الشين فيهما اذا يبسنت ؛ وقيل اذا استرخت ، ولا تشلل بفتح التاء واللام اذا دعا لك بالسلامة من الشلل • قال الشاعر :

فلا تشلل يد فتكت بعمرو فانك لن تذل ولن تضاما

اذا ثيب هذا فانه يجب في الرجلين الدية وفي احداهما نصف الذية لما ذكرناه من حديث معاذ وحديث عمرو بن حزم ، وهو قول عمر وعلى ولا مخالف لهما في الصحابة ، والرجل التي يجب بقطعها الدية هي القدم ، فأن قطعها من نصف الساق أو من الركبة أو من الورك وجب الدية في القدم والحكومة فيما زاد لما ذكرناه في اليد ، ويجب في كل أصبع منها وفي كل أنملة ما يجب في أصابع اليد وأناملها لما ذكرناه في اليد ،

فان خلق له قدمان على كعب واحد أو ساقان على ركبة أو ركبتان على فخذه فالحكم فيه كالحكم فيمن خلق له كفان على مفصل ، الا أن المشافعي رضى الله عنه قال ها هنا « اذا كان احدى القدمين أطول من الأخرى وكان

يمشى على الطويلة فالظاهر أن الأصلية هي الطويلة التي يمشى عليها ، فان فطع قاطع القدم الطويلة لم يجب على القاطع في الحال الدية ، بل ينظر في المقطوع ـ فان لم يمش على القصيرة أو مشى عليها مشيا صحيفا وجب الدية في الطويلة ، والقصيرة زائدة في الطويلة ، والقصيرة زائدة فيجب على قاطعها الحكومة •

وأن مشى على القصيرة مشى العادة وجب على قاطع الطويلة الحكومة ؛ لأنا علمنا أن الأصل هو القصر ؛ وأنما منعه المشى عليها الطويلة ؛ وأن قطع قاطع القصيرة وجبت عليه الدية ، فأن جنى رجل على الطويلة فشلت وجبت عليه الدية لأنها هى الأصلية فى الظاهر خان قطعها قاطع بعد الشلل وجبت الحكومة ثم ينظر فيه خان لم يمش على القصيرة أو مشى عليها مشت ضعيفا خقد علمنا أن الأصلية هى الطويلة ، واستقر ما أخده ، وأن مشى على القصيرة مشى العادة علمنا أن القصيرة هى الأصلية ، فيجب عليه أن يرد على الجانى الأول على الطويلة ما زاد على الحكومة الا الدية ، وأن قطع قاطع القصيرة كان عليه الدية ،

فرح قال الشافعي رضى الله عنه « وفي يد الاعسم ورجل الأعرج اذا كاننا سالمتين الدية » وهذا صحيح لقوله صلى الله عليه وسلم « في اليد خمسون من الابل وفي الرجل خمسون من الابل » ولم يفرق ؛ ولأن العرج انما يكون لقصر الساق أو لمرض فيه أو في تميره من الرجل والقدم سالم بنفسه فلم تنقص دية القدم نذلك ، وأما الأعسم فاختلف أصحابنا فيه ، فقال الشيخ أبو حامد هو الاعسر وهو الذي بطشه بيساره أكثر ، وقال ابن الصباغ : الاعسم هو الذي يكون في رسعه مثل اعوجاج ، والرسيغ طرف الذواع مما يلى الكوع ، وهو ظاهر كلام الشيخ آبي اسحاق ،

فسسوع ولا يفضل يمين عن يسار فى الدية ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « فى اليد خمسون من الابل وفى الرجل خمسون من الابل » ولم يفرق ؛ وأن وجبت عليه الحكومة أكثر مما لو عادت مستقيمة وجبت عليه

حكومة للشين ، وأن عادت غير مستقيمة وجبت عليه الحكومة أكثر مما أو عادت مستقيمة ، لأنه أحدث بها نقصا .

فان قال الجانى: أنا أكسرها وأجبرها فتعود مستقيمة لم يجب ود الحكومة الأولة اليه ، لأنها استقرت عليه بالانجبار الأول ، قال الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق: يجب عليه للكسر الثانى • وقال ابن الصباغ فيه وجهان كالجناية اذا اندملت ولم يكن لها شين •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل ويجب في الاليتين الدية ، لأن فيهما جمالا كاملا ومتنعة كاملة فوجب فيهما الدية كاليسدين ، ويجب في احداهما نصف الدية ، لأن ما وجبت الدية في اثنين منه وجب نصفها في احدهما كاليدين ، وإن قطع بعضها وجب فيه من الدية بقدره ، وأن جهل قدره وجبت فيه الحكومة .

فصلل وان كسر صلبه انتظر ، فان جبر وعاد الى حالته لزمته حكومة الكسر ، وان احدودب لزمه حكومة للشين الذى حصل به ، وان ضعف مشيه أو احتاج الى عصا لزمته حكومة لنقصان مشيه ، وان عجز عن المشى وجبت عليه الدية ، لما روى الزهرى عن سبعية بن المسيب آنه قال « مضت السنة أن في الصلب الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي اللكر الدية ، وفي الانثيين الدية )) ولانه أبطل عليه منفعة مقصودة فؤجبت عليه الدية .

وان كسر صلبه وعجز عن الوطء وجبت عليه الدية ، لأنه أبطل عليه منفعة مقصودة ، وان ذهب مشيه وجهاعه ففيه وجهان :

( أحدهما ) لا تلزمه الادية واحدة لائهما منفمتا عضو واحد .

(والثاني) بإزمه ديتان ، وهو ظاهر النص ، لأنه يجب في كل واحد منهما الدية عند الانفراد فوجبت فيهما ديتان عند الاجتماع ، كما لو قطع اذنيسه فذهب سمه ،

فصسل ويجب في الذكر الدية لما روى « أن النبي صلى الله عليسه وسلم كتب مع عمرو بن حزم الى اليمن وفي ذكر الدية )) ويجب ذلك في ذكر الشيخ والطفل والخصى والعنين ، لأن العضو في نفسه سليم ، ولا تجب في

ذكر اشل لانه بطلت منفعته فلم تكمل ديته ، ويجب فيه الحكومة لانه اتلف عليه جماله ، وان جنى على ذكره فشل وجبت ديته ، لان القصود بالعضو هو المنفعة فوجب في اتلاف منفعته ما وجب في اتلافه .

وأن قطع الحشفة وجبت الدية لأن منفعة الذكر تكمل بالحشفة كما تكمل منفعة الكف بالأصابع فكملت الدية بقطعها ، وأن قطع الحشفة وجاء آخر فقطع النافي وجبت فيه حكومة ، كما لو قطع الأصابع وجاء آخر وقطع الكف ، وأن قطع بعض الحشفة وجب عليه من الدية بقسطها ، وهل تقسط على الحشفة وجدها أو على جميع الذكر ؟ فيه قولان .

( أحدهما ) تقسط على الحشفة ، لأن الذية تكمل بقطعها فقسطت عليها كدية الأصابع ، ( وانثاني ) يقسط على الجميسع ، لأن الذكر هو الجميسع فقسطت الدية على الجميسع ،

فصلل ويجب في الأنتين الدية لما روى «(أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليهن مع عمرو بن حزم وفي الآنثيين الدية )) ويجب في أحدهما نصف الدية ، لأن ما وجب في أثنين منه الدية وجبت في أحدهما نصفها كاليد) .

ألشرح قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم يقولون في الاليتين الدية ، وفي كل واحدة منهما نصفها ، منهم عمرو بن شعيب والنخعي والشافعي وأحمد وأصحاب الرأى اه ، ولأنهما عضوان من جنس فيهما جمال ظاهر ومنفعة كاملة فإنه يجلس عليهما كالوسادتين فوجب فيهما الدية وفي احداهما نصفها كاليدين ،

والاليتان هما ما غلا وأشرف من الظهر عن استواء الفخذين وفيهما الدية اذا أخذتا الى العظم الذى تحتهما ، وفى ذهاب بعضهما بقدره ، لأن ما وجبت الدية فيه وجب فى بعضه بقدره ، فان جهل المقدار وجبت حكومة لأنه نقص لم يعرف قدره ، ولا فرق بين أليتى الرجل والمرأة فى ذلك ، وان كان الانتفاع باليتى المرأة أكثر ، لأن الدية لا تختلف بالمنفعة كما قلنا في اليمين واليشار .

فسرع اذا كسر صلبه(۱) فأذهب مشيه وجبت فيه الدية لما روى في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم « وفي الصلب الدية »٠

وعن سعيد بن المسيب أنه قال مضمت السينة أن في الصلب الدية وهذا ينصرف الى سنية النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وبهذا قال القاضي من الحديلة ؛ وقال أحمد وأكثر أصحابه ومنهم ابن قدامه « اذا كسر الصلب فلم ينجبر الدية ولو لم يذهب مشيه أو جماعه » وبهـذا قال زيد بن ثابت وعطاء والحسن والزهري ومالك قالوا اذا ذهب مشيه أو جماعه بسبب كسر صلبه ففيه ديه أخرى غير دية الصلب ، وظاهر رواية أحمد رواها عنه ابنه عيد الله أنه ان ذهب مشبيه وجماعه وجبت ديتان ؛ لأنهما منفعتان تجب الدية بذهاب كل واحد منهما منفردة ؛ فادا اجتمعت وجبت ديتان كالسمع فأشبه السمع والبصر ، وأن لم يذهب المشى ولكن احتاج في مشميه الى عكازة وجب فيه حكومة ، وان لم يحتج الى عكازة ولكنه يمشى مشيا ضعيفًا وجبِّت عليه حكومة أقل من الحكومة الأولة ، وان عاد مشميه كما كان الا أن ظهره أحدب لزمته حكومة للشين الحاصـــل بذلك ، فاذا كسر صلبه فذهب جماعه وجبت عليه الدية ؛ لأنه روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلى رضى الله عنهم ولا مخالف لهم ؛ ولأنه منفعة جليلة فشابه السمع والنصر •

وان كسر صلبه فذهب ماؤه فقد قال القاضى أبو الطيب الذى يقتضى المذهب أنه تجب فيه الدية ، وهو قول مجاهد لأنه منفعة مقصودة فوجب في ذهابه الدية كالجماع وان كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه ففيه وجهان.

( أحدهما ) لا يجب عليه الا دية واحدة. لأنهما منفعتا عضو واحد .

<sup>(</sup>۱) فى القاموس الصلب بالضم وبالتحزيك عظم من لدن الكاهل الى المجب وقد قبل المراد بالصلب هو ما فى الجدول المنحدر من الدماغ لتفريق الرطوبة فى الاعضاء لا نفس المتن ، بدليل ما رواه ابن المندر عن على ، والاولى حمل الصلب فى كلام الشنارع على المعنى اللغوى .

(والثانى) يجب عليه دينان وهو المنصوص ، لأنهما منفعتان يجب فى كل واحدة منهما دية عند الانفراد فوجب فى كل واحدة منهما دية عند الاجتماع كالسمع والبصر •

وقال ابن قدامة « أوان أذهب ماءه دون جماعه احتمل وجوب الدية » ؛ وهذا يروى عن مجاهد ؛ وهذا كما قلنا هو مقتضى النص لأنه ذهب بمنفعة مقصودة فوجبت الدية •

فرع وفي الذكر الدية لما جاء في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الأهل اليمن « وفي الذكر الدية » وهو اجماع أهل العلم » ولأن فيه منفعة وجمالا فوجبت فيه الدية ؛ وسواء قطع ذكر صبى أو شيخ أو شاب أو خصى أو عنين لعموم الخبر ، واختلفت الرواية عن أحمد في العنين على روايتين ( احداهما ) تجب فيه الدية لذلك ( والثانية ) لا تكمل ديته ، وهو مذهب قتادة ؛ لأن منفعته الانوال والاحبال والجماع ، وقد عدم ذلك منه في حال الكمال فلم تكمل ديته كالاشل وبهذا فارق ذكر الصبي .

وكذلك اختلفت الرواية عن أحمد على روايتين (احداهما) وهو مذهبنا ، وبه قال ابن المنذر: فيه دية كاملة ، للخبر ، ولأن منفعة الذكر الجماع وهو باق فيه (والثانية) لا تجب فيه ، وهو قول مالك والشورى وأصحاب الرأى وقتادة واسحاق لما ذكرنا في ذكر العنين ، ولأن المقصود منه تحصيل النسل ولا يوجد ذلك منه فلم تكمل ديته كالاشل ، والجماع يذهب في الغالب ، واستدلوا على ذلك بالبهائم يذهب جماعها بخصائها ، والفرق بين ذكر العنين وذكر الغصى أن الحماع في ذكر العنين أبعد منه في ذكر الخصى ، واليأس من الانزال متحقق في ذكر الخصى دون ذكر العنين ، فعلى قولهم لا تكمل الدية في ذكر الخصى ان قطع الذكر والانشين دفعة واحدة ، أو قطع الذكر ثم قطع الانشين لزمته ديتاني فان قطع "الانشين ثم قطع الذكر لم تلزمه الا دية واحدة في الأنشين ، وفي الذكر حكومة لأنه قطع الذكر خصى ، وأفاد ابن قدامة عن القاضى أن أحمد نص على هذا ،

فسرع اذا جنى رجل فقطع الحشفة والقضيب فقال أصحابنا البغداديون: يجب فيه دية ، ولا يفرد القضيب بالحكومة ؛ لأن اسم الذكر يقع على الجميع ؛ فهو كما لو قطع يده من مفصل الكوع •

وقال الخراسانيون هل يفرد القضيب بالحكومة ؟ فيه وجهان ، وكذلك عندهم اذا قطع المارن مع القصبة أو قلع السن مع السنخ فهل يفرد القصبة عن المارن ؟ والسنخ عن السن بالحكومة ؟ فيه وجهان :

وان قطع بعض الحشفة ففيه قولان :

(أحدهما) ينظر كم قدر تلك القطعة من الحشفة نفسها فيجب فيها من الحشفة ؛ لأن الدية تجب بقطع الحشفة وحدها •

(والثانى) ينظر كم قدر تلك القطعة من جميع الذكر ، ويجب فيها من دية الذكر بقدرها ؛ لأنه او قطع جميع الذكر لوجبت فيه الدية ، فاذا قطع بعضه اعتبر المقطوع منه ، فان قطع رجل قطعة مما دون الحشغة ، والحشفة باقية ؛ قال الشافعى رضى الله عنه نظر فيه فان كان البول يخرج على ما كان عليه ؛ وجب بقدر تلك القطعة من جميع الذكر من الدية ، وان كان البول يخرج من موضع القطع وجب عليه أكثر الأمرين من حصة القطعة من جميع الذكر أو الحكومة ، وان جرح ذكره فاندمل ولم يشل ، فادعى المجنى عليه أنه لا يقدر على الجماع لم تجب الدية وانما تجب الحكومة ؛ لأن الجماع لا يذهب مع سلامة العضو ، فاذا لم يقدر عليه كان ذلك لعلة أخرى في غير الذكر فلا يلزم الجانى دية الجماع ، وان جرح ذكره وطالت الجراحة غير الذكر فلا يلزم الجانى دية الجماع ؛ وان جرح ذكره وطالت الجراحة ألى جوف الذكر لم تجب أرش الجائفة ولمنما تجب فيه الحكومة ، لأنه ولمن

قوله « ويجب فى الأنشين الدية » وهذا صحيح لما رويناه من كتاب عمرو بن حزم فى أول الباب • وروى ذلك عن على وعمر وزيد بن ثابت • والأنشان معناهما معنى البيضتين ، أفاده فى القاموس •

وذكر الشوكانى نقلا عن الغيث أن الأنثيين هما الجلدتان المحيطتان بالبيضتين وفيه نظر لأن كتب اللغة على خلاف ذلك • وفي اللسان والأنثيان الخصيتان ، وهما أيضا الأذنان يمانية ، وأنشد الأزهرى لذى الرمة نا

وكنا اذا القيسي نب عسود ضربناه فوق الأنثيين على الكرد

وقال ابن سيده في المخصص ، وقول الفرزدق :

وكنا اذا الجبار صلعر خده ﴿ ضربناه تحت الأنشين على الكرد ِ

وقوله « مضت الساة النح » قال الشافعي فيما أخرجه البيهقي عنه « ان قول سعيد من السنة يشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة أصحابه » ثم قال « وقد كنا نقول انه على هذا المعنى ثم وققت عنه ، وأسأل الله الخير ، لأنا قد نجد منهم من يقول المسنة ، ثم لا نجد لقوله السنة نفاذاً أنها عن النبي صلى الله عليه وسلم والقياس أولى بنا فيها ، وقال الشوكاني : وعلى تسليم أن قوله « من السنة » يدل على الرفع فهو مرسل الشوكاني : وعلى تسليم أن قوله « من السنة » يدل على الرفع فهو مرسل الشوكاني :

اذا ثبت هذا فان الخمهور على أن فيهما الدية لما فيهما من جمال ومنفعة فهما كاليدين ، وفي كل واحدة منهما نصف الدية • وقال ابن المسيب في اليسرى ثلثى الدية لأن النسل منها وفي اليمنى ثلث الدية • ودليلنا قول صلى الله عليه وسلم « وفي الأنثيين الدية » وظاهر هذا أن الدية مقسطة عليهما بالسوية •

وقوله أن النسل من اليسرى لم يصح • وروى هذا في كتب العترة عن على ولم يثبت عندنا ، وقد روى عن عمرو بن شعيب قوله عجبت لمن يقول أن النسل من اليسرى كان لى غنيمات وأخصبتها فألقحت ، وأن صح فأن العضو لا تفضل دينه بزيادة المنفعة ، كما لا تفضل اليد اليمنى على اليسرى، وكما لا يفضل الإبهام على الخنصر في الدية •

ف رع وان قطع الذكر والأنثيين معا أو قطب الذكر ثم الأنثيين

وجبت عليه ديتان بلا خلاف ، وان قطع الأنثيين ثم قطع الذكر بعدهما وجب عليه ديتان عندنا ، وقال أبو حنيفة : تجب عليه دية الأنثيين وحكومة فى الذكر ، لأنه بقطع الأنثيين قد ذهبت منفعة الذكر ، لأن استيلاده قد انقطع، دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « وفى الذكر الدية » ولم يفرق ، ولأن كل عضوين لو قطعا معا وجبت فيهما درتان ، فاذا قطع احداهما بعد الأخرى وجبت فيهما درتان كما لو قطع الذكر ثم الأنثيين ، وما قاله لا نسلمه ، لأن منفعة الذكر باقية لأنه يولجه ، فأما الماء فان محله في الظهر لا في الذكر وقد قيل انه بقطع الأنثيين لا ينقطع الماء ، وانما يرق فلا ينعقد منه الولد ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصـــل وما اشترك فيه الرجل والمرأة من الجروح والاعضاء ففيه قولان قال في القديم: تساوى المرأة الرجل الى ثلث الدية، فاذا زادت على ذلك كانت المرأة على النصف من الرجل ، لما روى نافع عن ابن عمر أنه قال (تستوى دية الرجل والمرأة الى ثلث الدية ويختلفان فيما سوى ذلك )) .

وقال في الجديد: هي على النصف من الرجل في جميع الأروش ، وهو الصحيح لانهما شخصان مختلفان في دية النفس فاختلفا في أروش الجنايات كالمسلم والكافر ، ولأنه جناية يجب فيها أرش مقدر فكانت المراة على النصف من الرجل في أرشها كقطع اليد والرجل ، وقول ابن عمر يعارضه قول على كرم الله وجهه ((في جراحات الرجال والنساء سواء على النصف فيمسا قل أو كثر )) .

فعسل ويجب في ثديى المرآة الدية لأن فيهما جمالا ومنفعة فوجب فيهما الدية كاليدين والرجلين ، ويجب في احداهما نصف الدية لما ذكرناه في الانثيين وان جنى عليهما فشلتا وجبت عليه الدية ، لأن القصود بالعضو هو المنفصة فكان اكلاف منفعته كاللافه ، وان كانتا ناهدين فاسترسلتا وجبت الحكومة لاته تقص جمالهما ، وان كان لها لبن فجنى عليهما فانقطع لبنها وجبت عليه الحكومة لائه قطع اللبن بجنايته ، وان جنى عليهما قبل ان ينزل لها لبن فولدت ولم ينزل لها لبن سئل اهل الخبرة فان قالوا لا ينقطع الا بالجناية وجبت الحكومة ، وان قالوا : قد ينقطع من غير جناية لم تجب الحكومة ، لجواز أن يكون انقطاعه لغير الجناية فلا تجب الحكومة بالشك وتجب الدية في حلمتيهما ، وهو رأس الثدى لأن منفعة الثديين بالحلمتين لأن الصبى بها يمص اللبن وبذهابهما تتعمل منفعة الثديين فوجب فيهما ما يجب

في الثديين ، كما يجب في الأصابع ما يجب في الكف ، وأما حلمتا الرجل فقد قال في موضع : يجب فيه حكومة ، وقال في موضع : قد قيل أن فيهما الدية ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان .

( احدهما ) تجب فيهما الدية ، لأن ما وجبت فيه الدية من الراة وجبت فيه الدية من الرجل كالبدين .

( والثاني ) وهو الصحيح أنه يجب فيهما الحكومة لأنه اتلاف جمال من غير منفعة فوجبت فيسه الحكومة ، ومنهم من قال يجب فيسه الحكومة قولا واحدا ، وقوله قد قيل أن فيهما الدية حكاية عن غيره ،

فصيال ويجب في اسكنى الراة - وهما الشفران الحيطان بالفرج -الدية لأن فيهما جمالا ومنفعة في الباشرة ، ويجب في احدهما نصف الدية لأن كل ما وجب في أثنين منه الدية وجب في احدهما نصفها كاليدين ) .

الشرح قد ذكرنا أن دية نفس المرأة على النصف من دية الرجل ، وأما ما دون النفس فاختلف الناس فيه فذهب الشافعي في الجديد الى أن ارشها نصف أرش الرجل في جميع الجراحات والأعضاء ، وبه قال على بن ابي طالب والليث بن سعد وابن أبي ليلي وابن شبرمة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه .

وقال في القديم: تساوى المرأة الرجل الى ثلث الدية ، فاذا زاد الأرش على ثلث الدية كانت على النصف من الرجل وبه قال ابن عمر وربيعة لما زوى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديت » رواه النسائى والدارقطنى ، وهو من رواية اسماعيل بن عياش عنه ، وقد صحح هذا الحدث ابن خزيمة ،

وقال فى بداية المجتهد « ان الأشهر عن ابن مسهود وعثمان وشريح وجماعة أن دية جراحة المسرأة مشل دية جراحة الرجل الا الموضحة فانها على النصف •

وحكى في البحر عُن زيد بن ثابت وسليمان مِن يسار أنهما يســــتويان

الى أن يبلغ أرشها خمس عشرة من الابل • وعن الحسن البصرى يستويان الى النصف ثم ينصف •

وحكى في البيان عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تساوى المرأة الرجل الى ثلث الدية ، فاذا بلغت إلى ثلث الدية كانت على النصف ، وبه قال سعيد بن المسيب ومالك وأحمد واستحاق ، وروى أن ربيعة الرأى قال : قلت لابن المسيب كم في أصبع المرأة ؟ قال عشر من الابل ؛ قلت كم في أصبعين ؟ قال عشرون ، قلت : كم في ثلاث أصابع ؟ قال ثلاثون ، قلت كم في أربع أصابع ؟ قال : عشرون من الابل قلت : حين عظم جرحها واشتدت في أربع أصابع ؟ قال : عشرون من الابل قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها قال سعيد أعراقي أفت ؟ قلت : بل عالم متثبت أو جاهل متعلم ، قال هي السنة يا ابن أخي ، رواه مالك في الموطأ والبيهقي في سننه ،

دليلنا حديث عمرو بن حزم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « دية المرأة على النصف من دية الرجل » ولم يفرق بين القليل والكثير ؛ ولأنه جرج له أرش مقدر فوجب أن يكون في أرشه على النصف من أرش الرجل أصله مع كل طائفة ما وافقتنا عليه ، وأما حديث عمرو بن شعيب وابن المسيب فهما مرسلان •

قوله: ويجب في ثديى المرأة الدية - لأن فيهما جمالا ومنفعة النح - وهذا صحيح ، أما الجمال فظاهر لأنهما دليل على الأنوثة وتهوفر خصائص الاغراء وجذب الرجل نحوها • وأما المنفعة فلأن وظيفتهما تحقيق خصائص الأمومة ، أذ بهما يحبى الصبى فيلتهمهما ويلتقمهما فيدران لبنا يعيش وينمو به ، ولأن الدية أذا كانت وأجبة في أذنها وهي أقل جمالا ومنفعة من ثديها فلأن تجب في الثدى أولى ، ويجب في احدهما نصف الدية لأن كل اثنين وجبت الذية فيهما وجب في أحدهما نصفها كاليدين •

والثديان اللذان يجب فيهما الدية هما الحلمتان ، وهما رأس الثدى اللذان يلتقمهما الصبى ، لأن الجمال والمنفعة يوجدان فيهما ، فان قطع

قاطع الحلمتين ثم قطع آخر باقى الحلمتين ثم قطع آخر باقى الثديين وجب على الأول الدية وعلى الثانى الحكومة كما لو قطع رجل الأصابع وقطع آخر بعده الكف، وقد أوهم المزنى فى الشديين بعد الحلمتين الدية حين قال : وفى الثديين الدية وفى حلمتهما دينان ، وليس بشيء : وقد بينه فى الأم .

وان قطع الحلمتين والثديين من أصلهما ففيه وجهان حكاهما المسعودي:

( أحدهما ) يجب الدية في الحلمتين والحكومة في الثديين ، كما لو قطع الحديث ،

( والثاني ) وهو قول البعداديين من أصحابنا أنه لا يجب عليه الا دية ﴾ كما لو قطع السن مع سنخها •

قسرع قال الشافعي: ذن قطع ثديها فأجافها فعليه نصف الدية اللهدى وثلث دية للجائفة ، وان قطع ثديها وأجافها فعليه في الثدين كمال الدية وفي الجائفتين ثلثا الدية ، لأن كل واحد منهما فيه دية مفردة اذا انفرد ، فاذا اجتمعا وجب في كل واحد منهما ديته ، كما لو قطع أذنه فذهب سمعه ، وان قطع ثديها وشيئا من جلد صدرها ففي الثذي الدية وفي الجلد الحكومة ، وان جني عليهما فشلا وجبت فيهما الدية ، لأن كل عضو وجبت الدية في قطعه وجبت في شلله ، وصورة ذلك أن يضرب الشدى ضربة يصل أثرها الى الخلايا الداخلية للثدى فتحدث فيه أليافا تشل نموه ضربة يصل أثرها الى الخلايا الداخلية للثدى فتحدث فيه أليافا تشل نموه كما تشمل وظيفته عن ادرار اللبن ، فان لم يشملا ولكن استرخيا وكانا ناهدين من أي مرتفعين من وجبت فيهما الحكومة ، لأنه نقص جمالهما وان كان لهما لبن فجني عليهما فانقطع لبنهما أو نقص وجبت فيهما الحكومة ، لأنه نقص منفعتهما ، وان جني عليهما قبل أن ينزل اللبن فلم ينزل في وقته منفعتهما ، وان جني عليهما قبل أن ينزل اللبن فلم ينزل في وجبت عليم الحكومة ، وان قالوا : قد ينقطع من غير جناية لم تجب الحكومة ، وان قالوا : قد ينقطع من غير جناية لم تجب الحكومة ، لأنه لا يعلم أن انقطاعه من الجناية .

فرع وان قطع حلمتى الرجل فقال الشافعى رضى الله عنه فى موضع: فيهما الحكومة وقال فى موضع: قد قيل ان فيهما الدية ، فمن أصحابنا من قال: فيه قولان (أجدهما) يعب فيهما الدية ؛ لأن كل عضو اشترك فيه الرجل والمرأة كانت الدية فيه تجب من المرأة تجب فيه من المرأة تجب فيه من المرأة تجب فيه من المرأة كانت الدية فيه تجب من المرأة تجب فيه من المرأة تجب فيه من المرابين والرجلين و

( والثانى ) لا يجب فيهما الدية لأنه لا منفعة فيهما من الرجل وانسا فيهما جمال ومنهم من قال ألا يجب فيهما الديد قولا و حداً لما ذكرناه فى أحد قوليه ، وما ذكرناه من قوله الآخر فليس بقول له ، وانما حكى قول غيره .

فيرع وان كان للخنثى المشكل تديان كثدى المرأة فهل يكونان دليلا على أنوتيته ؟ فيه وجهان •

قال أبو على الطبرى: يكونان دليلا على أنوثيته لأنهما لا يكونان الا المرأة وقال عامة أصحابنا: لا يكونان دليلا على أنوثيته لأنهما قد يكونان للرجل ؛ فان قطعهما قاطع ؛ فان قلنا تجب الدية فى ثدى الرجل وجبت ها هنا دية ثدى امرأة لأنه اليقين ؛ فان قلنا لا تجب الدية فى ثدى الرجل لم يجب ها هنا الا الحكومة وان ضرب ثدى الخنثى وكان ناهدا فاسترسل ولم يجعله دليلا على أنوثيته وقال القاضى أبو الفتوح: لم يجب على الجانى حكومة ، لأنه ربما كان رجلا ولا جمال له فيهما ، ولا يلحقه نقص باسترسالهما ؛ فأن بان امرأة وجبت الحكومة وان كان للخنثى لبن فضرب ضارب ثديه فانقطع لبنه ، فان قلنا بقول أبى على وجبت عليه الحكومة ، وان قلنا بقول عامة أصحابنا بنى على الوجهين فى لبن الرجل ؛ هل يحكم بطهارته ويثبت التحريم والحرية بارضاعه و ويجوز بيعه هل يحكم بطهارته ويثبت التحريم والحرية بارضاعه و ويجوز بيعه ويضمن ، فأن قلنا تثبت هذه الأحكام يجب ها هنا الحكومة ، وان قلنا : لا تثبت هذه الأحكام لم تجب ها هنا الحكومة ، ولكن يعزر به الجانى اذا كان عامداً للتعدى و

مسسالة وله « اسكتى المرأة » الاسكة وزان سدرة وفتح الهمزة لغة قليلة جانب فرج المرأة وهما اسكتان والجمع أسك مثل سدر .

قال الأزهرى: الاسكتان ناحيتا الفرج ، والشفران طرفا الناحيتين ، وأسكت المراة بالبناء للمفعول أخطأتها الخافضة فأصابت غير موضع الختان فهى مأسوكة ، وقال الشافعي رضى الله عنه : وفي اسكتيها هما شفراها اذا أوعبتا ديتهما قال في البيان وجملة في ذلك أن الاسكتين وهما اللحمان المحيطان بالفرج كاحاطة الشفتين بالفم ولم يفرق الشافعي بين الاسكتين والشغرين ،

وأهل اللغة يقولون الشفران حاشية الاسكيتين ، كما أن أشفا العينين أهدابهما فاذا قطعهما قاطع وجبت عليه الدية ، لأن فيهما جمالا ومنفعة ، فأما الجمال فظاهر وأما المنفعة فان لذة الجماع بهما أ هـ •

فان قطع احداهما وجب عليه نصف الدية ؛ لأن كل اثنتين وجبت فيهما الدية وجب في احداهما نصف الدية كاليدين ؛ ولا فرق بين شفرى الصغيرة والمعجوز ، والبكر والثيب ؛ وسواء كانتا صغيرتين أو كبيرتين ، رقيقتين أو غليظتين كما قلنا في الشفتين ؛ وسواء كانت قرناء أو رتقاء ، لأن ذلك عيب في غيرهما ، وسواء كانت مخفوضة أو غير مخفوضة (١) لأن الخفض لا تعلق له بالشفرين ، فان جنى على شفريها فشلا وجبت عليه الدية (٢) ، لأن كل عضو وجبت الدية بقظعه وجبت بشلله كاليدين ،

وان قطع الشفرين والركب ( بفتح الراء وسكون الكاف ) ، وهو عانة المرأة التي ينبت فيها الشعر وجبت الدية في الشعرين والحكومة في الركب • هكذا أفاده الشافعي في باب الجناية على ركب المرأة من الأم •

<sup>(</sup>۱) الخفض قطع جزء من البغلر ، وهو بالنسبة للاناث كالختان للذكران عند بعض الشعوب ، وفي حديث ام عطية الأسدية « اخفضي ولا تنهكي ، نانه اغض البعر واحصن للفرج » .

<sup>(</sup>٢) شللهما بأن ينفتِّحا فلا يقفلان ، أو يقفلا فلا يفتحان .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل قال الشافى رحمه الله: اذا وطىء امرأة فافضاها وجبت عليه الدية ، واختلف اصلحابنا في الافضلاء ، فقال بمضهم: هو أن يزيل الحاجز الذى بين الفرج وثقبة البول ، وهو قول الشيخ ابى حامد الاسغراينى رحمه الله ، وقال بمضهم: هو أن يزيل الحاجز الذى بين الفرج والدبر ، وهو قول ابى على بن أبى هريرة وشيخنا القاضى أبى الطيب الطبرى ، لأن الدية لا تجب الا باتلاف منفعة كاملة ، ولا يحصل ذلك الا بازالة الحاجز بين السبيلين ، فاما ازالة الحاجز بين الفرج وثقبة البول فلا تتلف بها المنفعة ، وانما تنقص بها المنفعة ، فلا يجوز أن يجب بها دية كاملة ، وأن افضاها واسترسل البول وجب مع دية الافضاء حكومة للنقص الحاصل باسترسال البول ، وأن افضاها والتام ألجرح وجبت الحكومة دون الدية ، وأن أجاف جائفة والتامت لم يسقط ارشها ، والفرق بينهما أن أرش الجافز ، وقد عاد باسمها فلم يسقط بالالتئام ، ودية الافضاء وجبت بازالة الحاجز ، وقد عاد الحاجز فلم تجب الدية ،

فصـــل ولا يجب في اللاف الشعور غير الحكومة ، لأنه اللاف جمال من غير منفعة فلم تجب فيه غير الحكومة ، كاللاف العين القائمة واليد الشلاء،

فصلل ويجب في تعويج الرقبة وتصليم الوجه الحكومة ، لانه انهاب جمال من غير منفعة فوجبت فيه الحكومة ، فان كسر الترقوة أو كسر ضلعاً فقد قال في موضع آخر : يجب فيه جمل ، وقال في موضع : تجب فيه الحكومة ، واختلف أصحابنا فيه فقال أبو اسحاق وأبو على بن أبي هريزة تجب فيه الحكومة قولا واحدا ، والذي قال فيله جمل ، أراد على سلبيل الحكومة ، لان تقدير ألارش لا يجوز الا بنص أو قياس على أصل ، وليس في هذا نص ولا له أصل يقاس عليله ، وقال المزنى وغيره : على قولين وهدو الصحيح ،

( احدهما ) انه يجب فيه جمل لما روى اسلم مولى عمر عن عمر رضى الله عنه انه قضى في الترقوة بجمل ، وفي الضلع بجمل ، وقول الصحابي في قوله القديم حجة تقدم على القياس ،

( والقول الثاني ) وهو الصحيح انه يجب فيه حكومة ، لانه كسر عظم في غير الراس والوجه فلم يجب فيه ارش مقدر ككسر عظم الساق ، وما روى عن عمر يحتمل انه قضى به على سبيل الحكومة ، ولأن قول الصحابي ليس بحجة في قوله الجديد ) .

الشرح اللغات قوله: الافضاء مأخوذ من الفضاء وهو المكان الواسع ، ويكون بمعنى الجماع كقوله تعالى: « وقد أفضى بعضكم الى بعض » ويكون اللمس كقوله صلى الله عليه وسلم: « اذا أفضى أحدكم بيده الى ذكره فليتوخأ » •

وقوله: « تصعير الوجه » الصعر بالتحريث ميل في العنق وانقلاب الوجه الى أحد الفلفين ، وربعا كان الانسان أصعر خلقة ، أو صعره غيره بشيء يصيبه ، وهو مصدر من باب تعب ، وصعر خده بالتثقيل وصاعره أماله عن الناس اعراضا وتكبرا ، والترقوتان العظمان الناتئان اعلى الصدر والجلع تراقى ، قال تعالى : « كلا اذا بلغت التراقى » والضلع كعنب وقد تسكن واحدة الأضلاع .

اما الأحكام فقد قال الشافعي رضى الله عنه : ولو أفتضها فأفضاها أو أفضاها وهي ثيب كانت عليه دينها ؛ لأنها جناية واحدة وعليه مهر مثلها و وجملة ذلك أنه اذا وطيء امرأة فأفضاها أو أفضاها بغير الوطء ، وقد نص عليمه بقوله في الأم : ولو افتضنها امرأة أو رجل بعود بلا جماع كانت عليهما دينها ، وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل ، اهم .

وقد اختلف أصحابنا في كيفية الافضاء ، فقال الشيخ أبو حامد الاسفراييني هو أن يجعل مسلك البول ومسلك الذكر واحدا ، لأن ما بين القهل والدبر فيه بعد وقدة فلا يرفعه الذكر ، ولأنهم فرقوا بين أن يستمسك البول أو لا يستمسك ، وهذا انما يكون اذا انخرق الحاجز بين مسلك البول ومدخل الذكر وقال أبو على بن أبي هريرة : وهو أن يزيل الحاجز بين الفرج والدبر ، وهو قول القاضي أبي الطيب والجويني .

قال الشيخ أبو السحاق: لأن الدية لا تجب الا باتلاف منفعة كاملة ، الا يحصل ذلك الا باتلاف الحاجز بين السبيلين ، فأما ازالة الحاجز بين الفرج وثقبة البول فلا تتلف بها المنفعة وانما تنقص بها المنفعة ، فلا يجوز أن تجب فيه دية كاملة ، وذكر ابن الصباغ له علة أخرى فقال : لأنه ليس

فى البدن مثله ؛ ولو كان المراد به ما بين مسلك البول ومسلك الذكر لكان له مثل ؛ وهــو ما بين القبل والدبر ولا يجب فيــه الدية ، فان أفضاها واسترسل البول ولم يستمسك وجب عليه مع دية الافضاء حكومة للشين الحاصل باسترسال البول .

انا ثبت هذا فلا تخلو المرأة المفضاة اما أن تكون زوجة أو أجنبية أكرهها على الوطء أو وطئها بشبهة ، فان كانت زوجته فأفضاها \_ فان كان السهول مستمسكا \_ فقد استقر عليه المهر بالوطء ووجبت عليه دية الافضاء ، وأن أفضاها بالوطء واسترسل البول وجب عليه المهر ودية الافضاء والحكومة لاسترسال البول .

وقال أبو حنيفه: لا يجب عليه دية الافضاء ، وانما عليه المهر فقط أو لها أكثر الأمرين من مهر مثلها أو أرش افضائها لأن الأرش لاتلاف العضو فلا يجمع بين ضمانه وضمان منفعته كما لو قطع عينا .

ولنا أن هذه جناية تنقل عن الوطء فلم يدخل بدله فيها ، كما لو كسر صدرها وما ذكروه غير صحيح ، فان المهر يجب لاستيفاء منفعة البضم ، والدية تجب لاتلاف الحاجز ، فلا تدخل المنفعة فيه ، وقال أحمد وأصحابه: عليه المهر وأرش اتلاف العضو وقدره ثلث الدية ،

قلت : الواجب عندنا الدية لأنها جناية وقعت بالوطء فلم يسقط حكمها باستحقاق الوطء ، كما لو وطئها وقطع ثديها أو شجها •

وان كانت أجنبية فأكرهها على الوطء وأفضاها وجب عليه المهر ودية الافضاء ، وقال الترسل ألبول وجب عليه الحكومة مع دية الافضاء ، وقال أحمد وأصحابه : يلزمه ثلث دينها ومهر مثلها لأنه حصل بوطء غير مستحق ولا مأذون فيه فلزمه ضمان ما أتلف كسائر الجنايات .

وقال أبو حنيفة : لا يجب المهر ، وأما الافضاء \_ فان كان البول لا يحتبس فعليه ثلث دية ، وبه قال ابن عمر

رضى الله عنهما • دليلنا على ايجاب المهر أنه وطء في غير ملك لا حد فيه على الموطوء فوجب على الواطىء المهر كما لو وطئها بشبهة ، وعلى الجانى الدية لانه افضاء مضلون فوجب فيه الدية ، كما لو لم يحتبس البول • فقولنا مضمون احتراز منه اذا وطىء أمته فأفضاها •

ادا ثبت هذا فان كانت ثيبًا وجب عليه مهر ثيب، وأن كانت بكراً وجب عليه المهر والدية ويدخل أرش البكارة في الدية •

ومن أصحابنا من قال: لا يدخل أرش البكارة ، كما لو أكره بكراً فوطئها وأفضاها ، فأن أرش البكارة لا يدخل في المهر ، والمذهب الأول ؛ لأن الدية تجب باتلاف عضو وأرش لبكارة باتلاف العضو فتداخلا ، والمهر يجب بغير ما تجب به الدية وهو الوطء فلم يتداخلا ، وأن وطئها بشبهة أو عقد فاسد وأفضاها وجب عليه المهر والدية ،

وفال الحنابلة: أذا أكره امرأة على الزنا فأفضاها لزمه ثلث ديتها ومهر مثلها فقالوا بقولنا في العلة ، اذ أنه وطء غير مستحق ولا مأذون فيه فلزمه ضمان ما أتلف كسائل الجنايات • واختلفوا في الدية فجعلوها على الثلث، وهن يلزمه أرش البكارة مع ذلك ؟ عندهم روايتان ذكرهما ابن قدامة في المغنى •

( احداهما ) لا أيلزمه لأن أرش البكارة داخل في مهر المثل ، فان مهر البكرة فلم البكرة فلم أكثر من مهر الثيب ، فالتفاوت بينهما هو عوض أرش البكارة فلم يضمنه مرتبن كما في حق الزوجة •

﴿ وَالثَّانِيةِ ﴾ يَضَمُّنه لأنه محل أتلفه بعدوانه فلزمه أرشه كما لو أتلفه . . بأصبعه ه

فاذا أفضاها وترأتب على ذلك استرسال بولها وجبت عليه مع الدية الحكومة وان كانت بكرا فهل يدخل أرش البكارة في الدية ؟ على وجهين كما قلنا في اكراهها وقال أحمد لزمته الدية من غير زيادة وقال أبو حنيفة

لا يبجب لها دية الافضاء لأنه تولد من مأذون فيه وهو الوطء ، فهو بمنزلة اذهاب البكارة • ودليلنا أن الافضاء ينفك عن الوطء ، فكان مضمونا مع الاذن في الوطء ككسر الصدر ويخالف اذهاب البكارة فانه لا ينفك عن الوطء •

في اذا أفضى الخنثى المشكل ؛ قال القاضى أبو الفتوح: فان فلنا الافضاء ما ذكره الشميخ أبو حامد لم تجب الدية لأنه ليس بفوج أصلى ، وأنما تجب الحكومة ، وأن وجد فى فرج الخنئى المسلكان ، وأن لم يوجد فيه الافضاء على هذا ،

وان قلنا: ان الافضاء ما ذكره القاضى أبو الطيب فعلى تعليل قول أبن الصباغ حيث قال: لأنه ليس فى البدن مثله تجب ها هنا دية الافضاء ؛ وعلى تعليل قول الشميخ أبى اسحاق هنا حيث قال: لا تجب الدية الا باتلاف منفعة كاملة لا تجب الدية بافضاء الخنثى ، وانما تجب الحكومة .

وان افتض البكارة من فرج الخنثى المشكل ؛ قال القاضى أبو الفتوج: فان الحكومة تجب ولكن لا بموجب حكومة البكارة وانما بموجب حكومة جراح وأرش جناية وألم ، لأن البكارة لا تكون الا فى الفرج الأصلى •

فسرع فال العمرانى فى البيان: وكل موضع قلنا تجب الدية بالافضاء فان العمد المحض يتصور فى الافضاء ، وهو أن يطأها صفيرة أو ضعيفة هزيلة الغالب افضاؤها فتجب الدية مغلظة فى ماله ، ويتصور فيه عمد الخطأ ، مثل أن يقال قد يفضيها وقد لا يفضيها والغالب أنه لا يفضيها فان أفضاها فهو عمد خطأ فتجب فيه دية مغلظة على عاقلته ، وهل يتصور فيه الخطأ المحض بالوطء ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) أنه يتصور ، مثل أن يقال لا يفضى فأفضاها أو كان له زوجة قد تكرر وطؤه لها فوجد امراة على فراشه فظيها زوجته فوطئها فأفضاها فتكون خطأ محضا ، كما لو رمى هدفا فأصاب انسانا فتجب فيه دية مخففة على العاقلة .

( والثاني ) لا يتصور فيه الخطأ المحض ؛ لأنه يكون قاصداً الى الفعل كل حال + ا هـ •

مسالة الشعور لا يجب فيها قصاص ولا دية ، قال بهذا أبو بكر الصديق وزيد بن ثابت رضى الله عنهما ، وبهذا قال أجمد وأصحابنا ، وقال أبو حنيفة : تجب في شعر الرأس الدية وفي شعر الحاجبين الدية ، وفي أهداب العينين الدية في اللحية الدية ، وهو اذا لم ينبت هذا الشعر بعد حلقه له .

واختلف اصحاب أبى حنيفة فى لحية الكوسيج ، ويقال له الأثط ، وهو الذى لا شعر فى عارضيه ، فقال الزيلعى : والأصح أنه اذا كان على ذقنه شعرات معدودة وليس فى حلقه شىء لا يجب فيها شىء ، لأن وجودها يشينه ولا يزينه وان كان على الخد والذقن جميعا لكنه غير متصل فهيب حكومة عدل ، وان كان متصلا فقيه كمال الدية لأنه ليس بكوسيج وفى لحته جمال كمال ، اه. •

وهم يستدلون بما روى أن رجلا أفرغ على رجل قدرآ فتمعط شعره ؛ فأتى علياً فقال له : اصبر سنة ، فصب فلم ينت شعره فقضى فيه بالدية ،

دلیلنا أنه اتلاف شعر فلم یکن فیه أرش مقدر کارش الشارب والصدر و وما روی عن علی رضی الله عنه یعارضه ما روی عن أبی مکر الصدیق وزید بن ثابت أنهما لم یوجبا الدیة •

اذا ثبت هذا فانه إذا حلق شعر رجل وطرح عليه شيئا فتمعط \_ فان نبت كما كان من غير ريادة ولا نقصان \_ لم يجب على الجانى شيء كما لو قلع سن صغير ثم نبت ، فان لم ينبت أصلا وأيس من نباته وجبت فيه حكومة للشين الحاصل بذهابه • ولابن قدامة من الحنابلة قوله ، ولا تجب الدية الا بذهابه على وجه لا يرجى عوده ؛ مثل أن يقلب على رأسه ما يتلف منبت الشعر فينقلع بالكلية بحيث لا يعود ، فان رجى عوده الى مدة انتظر منبت الشعر فينقلع بالكلية بحيث لا يعود ، فان رجى عوده الى مدة انتظر

اليها ؛ وان عاد قبل أخلد الدية لم تجب ، فان عاد بعد أخذها ردها ، والحكم فيه عندهم كالحكم في ذهاب السمع والبصر فيما يرجى عوده وفيما لا يرجى .

فيها الحكومة ؟ فيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبى العباس بن سريج انه فيها الحكومة أبي العباس بن سريج انه لا حكومة فيها ؟ لأن بقاء اللحية في حقها شين وزوالها في حقها زين (والثاني) وهو المنصوص أنه يجب فيها الحكومة ؛ لأن ما يجب ضمانه من الرجل ضمن من المرأة كسائر الأعضاء ، قال الشافعي رحمه الله : الا أن الحكومة فيها أقل من الحكومة في لحية الرجل ؟ لأن للرجل جمالا بها ولا جمال بها للمرأة ، وانما الحكومة للألم والعدوان واذا ثبت هذا فان نبت للخنشي المشكل لحية ، فهل تكون دليلا على ذكوريته ؟ فيه وجهان ،

قال أبو على الطبرى: يكون دليلا على ذكوريته ؛ فعلى هذا اذا ننفها رجل ولم تنبت كان عليه حكومة كالحكومة فى لحية الرجل ؛ وقال عامة أصحابنا لا يكون دليلا على ذكورينه ؛ فعلى هدا اذا نتفها رجل ولم تنبت كان في وجوب الحكومة فيها وجهان كلحية المرأة .

هسسالة قال الشافعي رضى الله عنه « وفي الترقوة جمل ؛ وفي الضلع جمل » وقال في موضع « يجب في كل واحد منهما حكومة » واختلف أصحابنا فيهما ، فذهب المزني وبعض أصحابنا الى أن فيهما قولين ( أحدهما ) يجب في كل واحد منهما أرش مقدر ، و ( الثاني ) انما يجب فيهما حكومة ، وبه قال مالك وأبو حنيفة واختاره المزني وهو الأصح ؛ لأنه كسر عظام باظن لا يختص بجمال ومنفعة فلم يجب فيه أرش مقدر كسائر عظام البدن ، وما روى عن عمر رضى الله عنه فيحتمل أنه قضى بذلك على سيل الحكومة ، فمنهم من قال : لا يجب فيه أرش مقدر وانما تجب الحكومة قولا واحدا لما ذكرناه ؛ ولأن قول الصحابي ليس بحجة في قوله الجديد ، وقد عرفنا أن بعض الصحابة رضى الله عنهم كان يفتي في المسألة فيبلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافها فيرجع عن قولة ، وقد فعل

أبو بكر في ميراث الجددة ذلك ، وكذلك فعل عمر في الاستئذان ثلاثا ورجع عن انكاره لقول أبي موسى ، ولم يعرف حكم الملاص المرأة حتى سأل عنه فوجده عند المنيرة ، وباع معاوية سقاية من ذهب فأكثر من وزنها حتى أنكر عليه ذلك عادة بن الصامت ، وكذلك رد الحيض وقسمة مال الكعمة •

ويسمى الفقهاء قول الصحابى أثراً وكذلك بعض المحدثين ، بيد أن تعريفه عند المحدثين « موقوف » وعزا ابن الصلاح تسميته أثراً الى الخراسانيين قال: وبلغنا عن أبى القاسم الفوراني أنه قال: الخبر ما كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر ما كان عن الصحابي •

قال ابن كثير: ومن هذا يسمى كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا الموهد المسنن والآثار على السنن والآثار على السنن والآثار للطحاوى والبيهقى وغيرهما اهر معلى أن مالكا كأن يأخذ قول الصحابى لا على أنه رأى له وانبا على أنه حديث لم يسنده الصحابى الى النبى صلى الله عليه وسلم وعلى هذا جاء عنه أنه كان يقدم الموقوف على المرفوع أحيانا ، ولا يخفى ما فيه مما تجنبه الامام الشافعى في الجديد ، وكان يأخذ به في القديم .

اذا ثبت هذا فان الضلع معروف ، وأما الترقوة فهى العظم المدور في النحر الى الكتف ؛ ولكل واحد ترقونان ، وفي كل ترقوة حكومة على أصبح القولين ، والثاني بعير أ، وهذا قول عمر بن الخطاب ، وبه قال سمعيد بن المسيب ومحاهد وعبد الملك بن مروان وسعيد بن جبير وقتادة واسحاق .

وقال أحمد وأصحابه: في كل ترقوة بعيران • وقال ابن قدامة عند فول الخرقي فول الخرقي المراد بقول الخرقي الترقوتان معا ، وانما اكتفى بلفظ الواحد لادخال الألف واللام المقتضية للاستغراق ، فيكون في كل ترقوة بعير •

وقال أبو حنيفة : في كل واحدة منهما حكومة ، وهدو أظهر قولي الشافعي كما قدمنا ، وروى عن الشافعي كما قدمنا ، وروى عن

الشعبى أن فى الترقوة أربعين دينارا ، وقال عمرو بن شعيب : فى الترقوتين الدية ، وفى احداهما نصفها لأنهما عضوان فيهما جمال ومنفعة ، وليس فى البدن غيرهما من جنسهما فكملت فيهما الدية كالبدين .

### قال المصنف رحه الله تعالى

فصـــل وان لطم رجلا أو لكمه أو ضربه بمثقل - فأن لم يحصل به أثر - لم يلزمه أرش ، لأنه لم يحصل به نقص في جمال ولا منفعة فلم يلزمه أرش ، وأن حصل به شين بأن اسود أو اخضر وجبت فيه الحكومة لما حصل به من الشين ، فأن قضى فيه بالحكومة ثم زال الشين سقطت الحكومة ، كما لو جنى على عين فابيضت ثم زال البياض ، وأن فزع انسان فأحدث في التياب لم يلزمه ضمان مال لأن المال أنما يجب في الجناية اذا أحدثت نقصا في جمال أو منفعة ، ولم يوجد شيء من ذلك ،

فصل اذا جنى على حر جناية ليس فيها ارش مقدر نظرت ، فان كان حصل بها نقص في منفعة أو جمال ، وجبت فيها حكومة ، وهو أن يقوم المجنى عليه قبل الجناية ، ثم يقوم بعد اندمال الجناية ، فان نقص العشر من قيمته وجب العشر من ديته ، وان نقص الخمس من قيمته وجب الخمس من ديته ، لانه ليس في أرشه نص فوجب التقدير بالاجتهاد ، ولا طريق الى معرفة قدر النقصان من جهة الاجتهاد الا بالتقويم .

وهذا كما قلنا في المحرم اذا قتل صيداً وليس في جزائه نص أنه يرجع الى ذوى عدل في معرفة مثله ، أن كان لا متل من النعم ، أو الى قيمته أذا لم يكن له مثل ، ويجب القدر الذي نقص من قيمته من الدية ، لأن النفس مضمونة بالدية فوجب القدر الناقص منها ، كما يقوم المبيع عند الرجوع بارش العيب ، ثم يؤخذ القدر الناقص من الثمن حيث كان المبيع مضموناً بالثمن ،

وقال اصحابنا: يعتبر نقص الجناية من دية العضو المجنى عليه ، لا من دية النفس ، فان كان الذى نقص هو العشر والجناية على اليد وجب عشر دية اليد وان كانت على الراس دية اليد وان كانت على الراس فيما دون الموضحة وجب عشر أدش الموضحة ، وان كانت على الجسد فيما دون الموضحة وجب عشر أدش الموضحة ، وان كانت على الجسد فيما دون الجائفة وجب عشر أدش الجائفة ، لأنا لو اعتبرناه من دية النفس لم نامن أن تزيد الحكومة في عضو على دية العضو ، والمذهب الأول وعليه التفريع ، لانه لي المجب تقويم النفس وجب أن يعتبر النقص من دية النفس ، ولان الاعتبار النقص من دية العضو يؤدى الى أن يتقارب الجنايتان ويتباعد للاشان ، بأن تكون الحكومة في السسمحاق فتوجب فيه عشر ارش الموضحة للاشان ، بأن تكون الحكومة في السسمحاق فتوجب فيه عشر ارش الموضحة

فيتباعد ما بينها وبين أرش الموضحة مع قربها منها ، فان كانت الجناية على أصبع فبلغت الحكومة فيها أرش الأصبع أو على الرأس ، فبلغت الحكومة فيها أرش الموضحة ، نقص الحاكم من أرش الاصبع ومن أرش الموضحة شيئا على قدر ما يؤدى اليه الاجتهاد ، لانه لا يجوز أن يكون فيمنا دون الاصبغ أو الموضحة ما يجب فيهنا ، وأن كانت الجنساية في الكف فبلغت الحكومة أرش الأصابع نقص شيئا من أرش الأصابع ، لأن الكف تابع للأصابع في المنابع المنابع فيه ما يجب في الأصابع ) .

الشرح اذا جنى على رجل جناية لم يحصل بها جرح ولا كسر ولا اللاف حاسة بأن لطمه الجانى او لكمه أو ضربه بخشبة ، فلم يجرح وللم يكسر نظرت ، فان لم يحصل به أثر أو حصل به سواد(۱) أو خضرة ثم زال لم يجب على الجائى أرش ؛ لأنه لم ينقص شيئا من جماله ولا من منفعته ويعزر الجائى لتعديه ، وان اسود موضع الضرب أو احمر أو اخضر ينظر الى الوقت الذى يزول فيه مثل ذلك فى العادة ، فان لم يزل وجبت على الجانى حكومة ، لأن فى ذلك شيئا ، فان أخذت منه الحكومة ثم زال ذلك الشين وجب رد الحكومة • كما لو ابيضت عينه فأخذ أرشها ثم زال البياض •

وان جنى على حر جناية نقص بها جمال أو منفعة ولا أرش لها مقدر فقد ذكرنا أنه يجب فيها حكومة ٠

وكيفية ذلك أن يقوم هذا المجنى عليه قبل الجناية تم يقوم بعد اندمال الجناية ، فان بقى للجناية شين ونقصت قيمته به وجب على الجانى من الدية بقدر ما نقص من القيمة ، وان نقص العشر من قيمت فقص العشر من ديته ، وأن نقص التسلم من قيمته وجب التسع من ديته ، لأنه لما اعتبر العبد فى الجنايات التى لها أرش مقدر اعتبر الحر بالعبد فى الجنايات التى لها أرش مقدر اعتبر الحر بالعبد فى الجنايات التى ليس نها أرش مقدر الا بالتقويم كما أنه لا يعلم أرش مهيم الا

<sup>. (</sup>١) احتقان تحت الجلد يجدث من رض جسم صلب بمكان الاصابة .

ولما كان الانسان لا يباع في زماننا هذا ولا يوجد برق نستند اليه في تقويم الحر بقيمة العبد فانه يمكن اعتبار الانسان مقوماً بديته وهسذا أصل ثابت، ثم يمكن اعتبار ما القص منه من تشبوهات، ولا سبيل الي ذلك الا بقياس انتاجه و فان نقص عمله وانتساجه قدراً أخذ من الدية بقدر ما نقص من جهده، وذلك كما قلنا في نقص السمع والبصر و وأما نقص الجمال فيمكن أيضا حزره بالنسبة الي ديته ، لأن جملته مضمونة بالدية فكانت أجزاؤه مضمونة بجزء من الدية ، كما أن المبيع كان مضموناً على البائع بالثمن كان أرش العيب الموجود فيه مضمونا بجزء من الثمن ، ولا سبيل الى معرفة ما ليس فيه أرش مقدر بالتقويم ، كما أنه لا يعلم أرش المبيع الاجهة التقويم .

وحكى المصنف عن أصحابنا أنهم قالوا: يعتبر ما نقص من القيمة من دية العضو المجنى عليه لا من دية النفس ، فان كان الذي نقص هـو عشر القيمة والجناية على اليد وجب عشر دية اليد ، وان كان على الأصبع وجب عشر دية الأصبع ، فان كان على الرأس والوجه فيما دون الموضحة وجب عشر دية الموضحة ، وان كان على البدن فيما دون الجائفة وجب عشر دية المجائفة ، والمذهب الأول ، لأنه لما وجب تقـويم النفس اعتبر النقص من ديتها ، ولأن القيمة قد تنقص بالسمحاق عشر القيمة ، فاذا أوجبنا عشر الرشان ،

اذا ثبت هذا فانه لا يبلغ بالحكومة أرش العضو المجنى عليه فان كانت الجناية على الأصبع فبلغت حكومتها دية الأصبع أو على البدن مما دون الجائفة فتلغت الحكومة أرش الجائفة نقص الحاكم من الحكومة شيئا بقدر ما يؤديه اليه اجتهاده لأنه لا يجوز أن يجب فيما دون الأصبع ديتها ، ولا فيما دون الجائفة ديتها ، وان قطع كما لا أصبع له ففيه وجهان حكاهما الخراسانيون .

( أحدهما ) لا يبلغ بحكومته دية أصبع ( والثاني ) لا يتلغ بحكومته دية خبس أصابع .

في على الشافعي رضى الله عنه: « وان جرحه فشان وجهه آو براسه شيئا يبقى \_ فان كان الشين أكثر من الجراح \_ أخذ بالشين ، وان كان الجراح أكثر من الجراح ولم يرد للشين ، وجملة ذلك أنه اذا شجه في رأسه أو وجهه شجة دون الموضحة \_ فان علم قدرها من الموضحة \_ وجب بقدرها من أرش الموضحة ، وان اختلف قدرها من الموضحة والحكومة وجب أكثرهم ، وقد مضى بيان ذلك ، ولا تبلغ الحكومة فيما دون الموضحة أرش الموضحة .

وان كانت الموضعة على الحاجب فأزالته وكان الشين أكثر من أرش الموضعة وجب ذلك ، لأن الحاجب تجب بازالته حكومة ، فاذا انضم الى ذلك الايضاح لم ينقص عن حكومته .

في عنى آخر أول الفصيلين للمصنف قوله: « وان فزع انسان » بالتناء للجهلول مع التضعيف فأحدث حدثا فى ثيبابه من أحد السبيلين لم يلزم الجانى ضمان ؛ لأنه لم يصبه بنقص فى جمال ولا منفعة،

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصد ل وان لم يحصل بالجناية نقص في جمال ولا منفعة بان قطع اصبعاً زائدة أو قلع سنا زائدة أو اتلف لحية امراة واندمل الموضع من غير نقص ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبى العباس بن سريج أنه لا شيء عليه لاته جناية لم يحصل بها نقص فلم يجب بها أرش ، كما أو لطم وجهه فلم يؤثر (والثاني) وهو قول أبى اسحاق أنه يجب فيه الحكومة لانه اتلاف جزء من مضمون فلا يجوز أن يمرى من أرش .

فعلى هذا ان كان قد قطع أصبعا زائدة قوم المجنى عليه قبل الجناية ثم يقوم في أقرب أحواله الى الاندمال ثم يجب ما بينهما من الدية ، لانه لما سقط اعتبار قيمته بعد الاندمال قوم في أقرب الاحوال اليه ، وهذا كما قلنا في وقد المفرور بها لما تعذر تقويمه حال العلوق قوم في أقرب حال يمكن فيه التقويم بعد العلوق وهو عنسد الوضع ، فأن قوم ولم ينقص قوم قبيل الجنساية نم يقوم والدم جار ، لانه لابد أن تنقص قيمته لما يخاف عليه ، فيجب بقسور ما بينهما من الدية ، وأن قلع سنا زائدة ولم تنقص قيمته قوم ، وليس له

خلف الزائدة سن أصلية ، ثم يقوم وليس له سن أصلية ولا زائدة ، ويجب بقدر ما بينهما من الدية ، وان اتلف لحية أمرأة قوم لو كان رجلا وله لحية، ثم يقوم ولا لحية له ، ويجب بقدر ما بينهما من الدية .

فعسسل وان جنى على رجل جناية لها أرش مقدر ثم قتله قبل الاندمال دخل أرش الجناية في دية النفس ، وقال أبو سسعيد الاصطخرى: لا يدخل لأن الجناية انقطعت سرايتها بالقتل فلم يسقط ضمانها كما لو اندملت ثم قتله والملهب الأول لأنه مات بفعاه قبل استقرار الأرش ، فدخل في ديته كما لو مات من سراية الجناية ، ويخالف أذا اندملت فان هناك استقر الأرش فلم تسقط .

فصسل ويجب في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت لانه مال مضمون بالاطلاف لحق الآدمى بغير جنسه فضمنه بقيمته بالغد ما بلغت كسائر الأموال وما ضمن مما دون النفس من الجزء بالدية كالآنف واللسان والذكر والأنثيين واليدين والرجلين ضمن من العبد بقيمته ، وما ضمن من الحر بجزء من العية كاليد والاصبع والاتملة والموضحة والجائفة ضمن من العبد بمثله من القيمة لأنهما متساويان في ضمان الجناية بالقصاص والكفارة ، فتساويا في اعتبار ما دون النفس ببدل النفس ، كالرجل والمراة والمسلم والكافر .

فصسل وان قطع يد عبد ثم أعتق ثم مات من سراية القطع وجبت عليه دية حر ، لأن الجناية استقرت في حال الحرية ، ويجب للسيد من ذلك اقل الأمرين من أرش الجناية وهو نصف القيمة أو كمسال الدية ، فان كان نصف القيمة أقل لم يستحق أكثر منه لاته هو الذي وجب في ملكه ، والزيادة حصات في حال لا حق له فيها ، وان كانت الدية أقل لم يستحق أكثر منها ، لأن ما نقص من نصف القيمة بسبب من جهته وهو العتق .

فصلل وان فقا عينى عبد او قطع يديه وقيمته الفا دينار ثم اعتق ومات بعد اندمال الجناية وجب على الجانى ارش الجناية ، وهو قيمة العبد ، سواء كان الاندمال قبل العتق او بعده ، لان الجرح اذا اندمل استقر حكمه ، ويكون ذلك لمولاه لانه ارش جناية كانت في ملكه ، وان لم يندمل وسرى الى نفسه وجب على الجانى دية حر ، وقال المزنى : يجب الأرش وهو الفا دينار لان السيد ملك هذا القدر بالجناية ، فلا ينقص ، وهذا خطأ لأن الاعتبار في الأرش بحال الاستقرار ، ولهذا لو قطع يدى رجل ورجليه وجب عليه ديتان ، فإذا سرت الجناية الى النفس وجب دية اعتباراً بحال الاستقرار ، وفي حال الاستقرار هو حر فوجب فيه الدية ، ودليل قول المزنى يبطل بهن قطع يدى رجل ورجليه ثم مات فانه وجبت ديتان ثم نقصت بالوت .

فصـــل ران قطع حريد عبد فاعتق ثم قطع حر آخريده الأخرى ومات لم يجب على الأول قصاص لعم التكافؤ في حال الجناية وعليه نصف الدية لأن المجنى عليه حل في وقت استقرار الجناية ، وأما الثاني ففيه وجهان:

( احدهما ) وهو قول أبى الطيب بن سلمة أنه يجب عليه القصاص في الطرف ولا يجب في النفس ، لأن الروح خرجت من سراية قطمين ، واحدهما يوجب الناود والآخر لا يوجب ، فسقط كحرين قتلا من نصفه حر ونصفه عبد،

(والثانى) وهو المذهب انه يجب عليه القصاص فى الطرف والنفس لانهما متكافئان فى حال الجناية ، وقد خرجت الروح عن عمد محض مضمون ، وانما سقط القود عن احدهما لمعنى فى نفسه فلم يسقط عن الآخر ، كما لو اشرك حر وعبد فى قتل عبد ، ويخالف الحرين اذا قتلا من نصفه حر ونصفه عبد ، لان كل واحد منهما غير مكافىء له حال الجناية ، فان عفى على مال كان عليمه نصف الدية لانهما شريكان فى القتل ، وللمولى الأقل من نصف قيمت والجناية الأولى أو نصف الدية ، فان كان نصف القيمة أقل أو مثله كان له لك ، وان كان أكثر فله نصف الدية لأن الحربة نقصت ما زاد عليه ، والفرق بين أرش الجناية قبلها أن الجناية هناك من وأحد وجميع الدية عليه ، فقوبل بين أرش الجناية عليه عليه الدية عليه ، والجناية عليه ، والمانى عليه فى حال الحربة فقوبل بين أرش الجناية ، وبين النصف المأخوذ من الجناي على ملكه ، وكان الفاضل لورثته ،

فصلل وان قطع حريد عبد ثم أعتق ثم قطع يده الأخرى نظرت ، فان اندمل الجرحان لم يجب في اليد الأولى قصاص ، لأنه جنى عليه وهو غير مكافىء له ويجب فيها نصف ديته وتكون للاولى ، ويجب في اليد الأخرى القصاص لانه قطعها وهو مكافىء له ، وان عفى على المال وجب عليه نصف الدية ، وان مات من الجراحتين قبل الاندمال وجب القصاص في اليد الاخرى التي قطعت بعد عتقه ولم يجب القصاص في النفس لانه مات من جنايتين ، احداهما توجب القصاص والاخرى لا توجب ، فان اقتص منه في اليد وجب عليه نصف الدية الدين المولى أقل الأمرين من نصف القيمة وقت الجناية او نصف الدية ، ويكون للمولى أقل الأمرين من نصف القيمة وقت الجناية او نصف الدية ،

وان عفى عن القصاص على مال وجب كمال ألدية ويكون للمولى اقل الأمرين من نصف القيمة وقت الجناية ، أو نصف الدية ، ولورثته الباقى ، لأن الجناية الثانية في حال الحرية .

قصيل وان قطع حريد عبد فاعتق ثم قطع آخر يده الأخرى ثم

قطع ثالث رجله ومات لم يجب على الأول القصاص في النفس ولا في الطرف لعدم التكافؤ ويجب عليه ثلث الدية ويجب على الآخرين القصاص في الطرف وفي النفس على المذهب ، فأن عفى عنهما كان عليهما ثلثا الدية ، وفيما يستحق المولى قولان ( احدهما ) اقل الامرين من أرش الجناية ، أو ما يجب على هذا الجانى في ملكه وهو ثاث الدية ، لأن الواجب بالجناية هو الأرش ، فأذا اعتق القلب وصار ثاث الدية ، فيجب أن يكون له أقل الأمرين ، فأن كان ألارش أقل لم يكن له أكثر منه ، لأن هو الذي وجب بالجناية في ملكه وما زاد بالسراية في حال الحرية لا حق له فيه ،

وان كان ثلث الدية اقل لم يكن له أكثر منه لانه هو الذي يجب على الجاني في ملكه ونقص الارش بسبب من جهته وهو العتق فلم يستحق اكثر منه .

والقول الثاني يجب له اقل الأمرين من ثاث الدية أو ثاث القيمة لأن الجانى على ملكه هو الأول والآخران لا حق له في جنايتهما ، فيجب أن يكون له :قل الأمرين من ثلث الدية أو ثلث القيمة .

فان كان ثلث القيمة اقل لم يكن له اكثر منه ، لآنه لما كان عبداً كان له هنا القدر وما زاد وجب في حال الحرية فلم يكن له فيها حق ، وأن كان ثلث الدية قل لم يكن له آكثر منه ، لأن ثلث القيمة نقص وعاد الى ثلث الدية بفعله فلم يستحق اكثر منه ،

فصلل اذا ضرب بطن مهاوكة حامل بههاوك فالقت جنينا ميتا وجب فيه عشر قيمة الأم لانه جنين آدمية سقط ميتا بجنايته فضمن بعشر بعل الام كجنين الحرة ، واختلف اصحابنا في الوقت الذي يعتبر فيه قيمة الأم ، فقال الزني وأبو سعيد الاسطخرى : تعتبر قيمتها يوم الاستقاط لانه حال استقرار الجناية والاعتبار في قدر الضمان بحال استقرار الجناية ، والدليل عليه انه لو قطع يد نصراني ثم أسلم ومات وجب فيه دية مسلم ،

وقال أبو اسحاق: تعتبر قيمتها يوم الجناية ، وهو النصوص لأن الجنى علبه لم يتغير حاله فكان أولى الاحوال باعتبار قيمتها يوم الجناية ، لانه حال الوجوب ولهذا لو قطع يد عبد ومات على الرق وجبت قيمته يوم الجناية ، لانه حال الرجوب ، وان ضرب بطن أمة ثم أعتقت وألقت جنينا ميتاً وجب فيه دية جنين حر لأن الضمان يعتبر بحال استقرار الجناية ، والجنين حر عند استقرار الجناية فضمن بالدية ) .

الشرح اذا لم يبق للجناية شين بعد الاندمال أو بقى لها شين لم تنقص به القيمة ولم ينقص فلم تجب الحكومة ، كما لو لطمه فاسـود الموضع ثم زال السواد . وقال أبو اسحاق وأكثر أصحابنا : عجب عليه الحكومة ، وهو المنصوص ؛ لأن الشافعي رضي الله عنه قال : وأن تنف لحبة امرأة أو شاربها فعليه الحكومة أقل من حكومة في لحية الرجل ؛ لأن الرجل له فيها جمال ، ولا جمال للمرأة فيها ، ولأن جملة الآدمي مضمونة ، فاذا أتلف جزءاً منه وجب أن يكون مضموناً كسائر الأعيان ، فاذا قلنا بهذه فانه يقوم في أقربُ أحواله الى الاندمال ، لأنه لابد الله ينقص ، فان لم ينقص منه قوم قبله ، فان لم ينقص قوم والدم جار • وان نتف لحيــة امرأة وأعدمها النبات قال أبو استحاق المروزي : اعتبرتها بعبد كبير فأقول : هذا العبد الكبير كم قيمته وله مثل هذه اللحية ؟ فان قيل مائة ؛ قلت فكم قيمته ولا لحية له ؟ فان قيل تسعون ، وجب على الجاني عشر دية المرأة • هذا نقل أصحابنا البغداديين • وقال الخراسانيون : يجب ما رآه الحاكم باجتهاده ، وأن قطع أنملة لها طرفان فانه يجب في الطرف الأصلي ديتـــه ويجب في الزائدة حكومة يقدرها الحاكم باجتهاده ؛ والا يبلغ به أرش الأصلى • هــذا نقل أصحابنا البغداديين • وقال الخراسانيون : اذا قطع أصبعا زائدة ففيه وجهان:

(أحدهما) يجب ما رآه الحاكم باجتهاده ٠

(والثاني) يقال كم ينقص من قيمة العبد وقت الجناية ؟ وان قلم سن ازائدة وهو الخارج عن سمت الأسنان ومن ورائه الى داخل القم سن أصلية فلم تنقص قيمته بقلمها فانه يقال : لو كان هذا عبدا كم كانت قيمته وله هذا السن الزائد وليس له ما وراءه من السن الأصلى ؛ لأن الزائد يسد الفرجة اذا لم يكي له السن الأصلية ؟ فان قيل مائة ، قيل فكم قيمته وليس له السن الزائد ولا الأصلى الذي من ورائه ؟ فان قيل تسعون علم أنه نقص عشر قيمته فيجب له عشر الدية ،

فرع اذا كاسر له عظما فى غير الرأس والوجه فجبره فانجبر قان

عاد مستقيما كما كان فقد قال القاضى أبو الطيب: هل تجب فيه الحكومة ؟ فيه وجهان كما قلنا فيه اذا جرحه جراحة لا أرش لها مقدر واند، لت ولم متى لها شين •

وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى: تجب الحكومة فيه وجها واحدا أنه لابدأن يقى في العظم بعد كسره وانجباره ضعف • وقال ابن الصباغ والأول أصح ، وان انجبر وبقى له شين وجبت فيه الحكومة أكثر مما لو عد مستقيما ، وان انجبر وبقى له شين وجبت فيه الحكومة أكثر من الحكومة اذا بقى الشين من غير اعوجاج •

فرع وال أفضى امرأة والتأم الجرح ، قال الشافعى رحمه الله : لم تجب الدية ، وان أجافه جائفة والتأمت الجائفة ففيه وجهان حكاهما أبو على في الافصاح (أحدهما) لا يجب أرش الجائفة وانما يجب الحكومة كما قلنا فيه اذا أفضى امرأة والتأم الجرح .

( والثانى ) وهو اختيار القاضى أبى الطيب ولم يذكر المصنف غيره أن أرش الجائفة يجب لأن أرش الجائفة انما وجب لهوجوب اسمها ، وان عاد الحاجز لم تجب الدية ، كما لو ذهب ضوء العين ثم عاد .

مسالة مما ورد فى قتل العبد أو فقء عينه فانه مضمون بالاتلاف لحق الآدمى بغير جنسه فضمن بقيمته بالغة ما بلغت كسائر الأموال ، فقولنا بالاتلاف احتراز مما لو غصب ملك غيره وهو باق فى يده فانه مضمون برده ، وقولنا لحق الآدمى احتراز من الكفارة ومن جزاء الصيد الذى له مثل ، وقولنا من غير جنسه احتراز ممن غصب شيئا من ذوات الأمشال وتلف أو أتلفه ، وأما ما دون النفس من العبد فهو معتبر بالحر ، فكل شىء وجب فيه من الحر الدية وجب فيه من العبد قيمته ، وكل شىء مضمون من الحر بحر ومقدر من الدية ضمن من العبد بمثل ذلك الجزء من قيمته ، وكل شىء ضمن من الحر بالحروبة ضمن من العبد بمثل ذلك الجزء من قيمته ، وكل شىء ضمن من الحر بالحكومة ضمن من العبد بما نقص من قيمته ،

وعن أبى حنيفة روايتان ؛ احداهما كقولنا ؛ والثانية ما لا منفعة فيسه كالأذنين والحاجبين فان فيه ما نقص من قيمته ؛ ونحن نوافقه على الحاجبين في العبد الا أنه يخالفنا في الحاجبين من الحر •

وقال مالك: يضمن بما نقص من قيمته الا الموضعة والمنقلة والمأمومة والمجائفة فانه يضمن بجزء من قيمته ، وحكاه أصحابنا الخراسانيون قولا للشافعي وليس بمشهور ، والدليل على صحة ما قلناه أنه قول عمر وعلى وما مخالف لهما في الصحابة ، فدل على أنه اجماع ، ولأنه كائن حي يضمن بالقصاص والكفارة فكانت أطرافه وجراحاته مضمونة ببدل مقدر من بدله كالحر ، ومنا أفدناه من هذه الفصول هل تعتبر الجناية بحال الاستقرار أم بوقت حدوثها في موت الجنين بضرب أمه ، فذهب المزنى وأبو سسعيد الاصطخري الى الأول ، وقال أبو اسحاق وأكثر أصحابنا يعتبر قيمتها يوم الجناية ، وهو المنصوص ، وقد مضى في الجنايات بحثنا لهذا الخلاف والإخبار والآثار الواردة فيه ، وما قرره المصنف في هذه الفصول فعلى وجهه والله المستعان ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى ( باب العاقلة وما تحمله من الديات )

اذا قتل الحرحراً عهد خطا وله عاقلة وجب جميع الدية على عاقلته ، لما روى المفيرة بن شعبة قال ((ضربت امراة ضرة لها بعمود فسلطاط ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها على عصبة القاتلة )) وأن قتله خطا وجبت الدية على عاقلته ، لأنه اذا تحمل عن القاتل في عهد الخطا تخفيفا عنه مع قصده الى الجناية فلان يحمل عن قاتل الخطا ولم يقصد الجناية أولى ، ولأن الخطا وعهد الخطا يكثر فلو اوجبنا ديتهما في مال الجانى اجحفنا به ، وان قطع اطرافه خطا أو عهد خطا ففيه قولان .

قال في القديم: « لا تحمل الماقلة ديتهما لأنه لا يضمن بالكفارة ولا تثبت فيه القسامة ، فلم تحمل الماقلة بدله كالمال » .

وقال في الحديد: (( تحمل العاقلة ديتها ) لأن ما ضمن بالقصاص وخففت الدية فيه بالخطأ حملت العاقلة بدله كالنفس )) فعلى هذا تحمل ما قل منه وكثر ، كما تحمل ما فل وكثر من دية النفس ، وإن قتل عمدا أو جنى على طرفه عمداً لم تعمل العاقلة ديته ، لأن الخبر ورد في الحمل عن القاتل في عمد الخطأ تخفيفاً عنه ، لأنه لم يفصد القتل ، والعامد قصد القتل فلم يلحق به في التخفيف ، وإن وجب له القصاص في الشرف فاقتص بحديدة مسحومة فمات فعليه نصف الدية ، وهل تحدل العاقلة ذلك ام لا ؟ فيه وجهان:

( احدهما ) تحمله ، لأنا حكمنا بأنه ليس بعمد محض .

( والثاني ) لا تحمله ، لأنه قصد القتل بغير حق فلم تحمل العاقلة عنه ، وان وكل من يقتص له في النفس ثم عفا وقتل الوكيل ولم يعلم بالعفو - وقلنا ان العفو يصح ووجبت الدية على الوكيل - فهل تحملها العاقلة ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) وهو قول ابي استحاق انه لا تحملها الماقلة ، وهو الصحيح ، لانه تعمد القتل فلم تحمل العاقلة عنه ، كما لو قتله بعد العلم بالعفو ،

( والثاني ) وهو قول أبي على بن أبي هريرة أنَّ تحملها العاقلة ، لأنه لم يقصد الجناية .

فصسيل وان قتل عبدا خطأ او عمد خطأ ففى قيمته قولان (أحدهما) أنها تحملها المافلة ، لأنه يجب القصاص والكفارة بقتله فحملت العاقلة بدله كالحر • (والثاني) أنه لا تحملها العاقلة لأنه مال فلم تحمل العاقلة بدله كالحر • (والثاني) أنه لا تحملها العاقلة لأنه مال فلم تحمل العاقلة بدله كسائر الأموال) •

الشرح حديث المعيرة بن شعبة ولفظه: « أن امرأة ضربتها ضرتها بعمود فسطاط فقتلها وهي حبلي فأتي النبي صلى الله عليه وسلم فقضي فيها على عصبة القاتلة بالدية وفي الجنين غرة ، فقال عصبتها: أندى ما لا طعم ولا شرب ولا صاح ولا استهل ، مثل ذلك يطل ؟ فقال : سجع مثل سجع الأعراب » رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي ولم يذكر اعتراض العصبة وجوابه ، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححاه من حديث ابن عاس وأخرجه عبد الرزاق عن حمل بن والحاكم وصححاه من حديث ابن عاس وأخرجه عبد الرزاق عن حمل بن مالك وكذلك البيهقي ، ورواه أيضا من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس ، وأخرجه البخاري في الاعتصام بألفاظ مختلفة ،

اما اللغات فقوله: « العاقلة وما تحمله » العاقلة مأخوذة من العقد وهو الشد والربط و منه قبل لمن له حجر ( بضهم الحاء وسكون الجيم ) ونهى ( يضم النون وفتح الهاء ) عاقل ، وهو ضد الحمق وقال ابن الأنبارى رجل عاقل وهو الجامع لأمره ورأيه ؛ مأخوذ من عقلت البعير اذا جمعت قوائمه وفي الحديث: « القرآن كالابل المعقلة » والعقدل في العروض اسقاط الياء من مفاعيل بعد اسكانها في مفاعلن فيصير مفاعلن والعقدل الدية وعقل القتيل يعقله وداه ، وعقل عنه أدى جنايته وذلك اذا لزمته دية فأعطاها عنه ؛ وهذا هو الغرق بين عقلته وعقلت له وعقلت عنه ؛ وعقلت له دم فلان اذا تركت القود للدية وقالت كيشة اخت عمرو بن معديكرب .

وأرسل عبد الله اد حان يومه الى قومة لا تعقلوا لهـــم دمى

وانما قيل للدية عقبل لأنهم كانوا يأتون بالابل فيعقلونها بفناء ولى المقتول ، والعاقلة العصبة والقرابة من قبل الأب الذين يعطون دية قتبل الخطأ ، وهي صفة جماعة عاقلة و صلها فاعلة من العقل ، وفي اللسان قال : « ومعرفة العاقلة أن ينظر الى اخوة الجاني من قبل الأب فيحملون ما تحمل العاقلة ، فان احتملوها أدوها في ثلاث سنين ، وان لم يحتملوها رفعت الى بني جده ، فان لم يحتملوها رفعت الى بني جد أيه ، فان لم يحتملوها بعجزوا ، قال : ومن في الديوان ومن لا ديوان له في العقل سواء ، »

وقال أهل العراق : هم أصحاب الدواوين ، قال اسحاق بن منصور ، قلت لأحمد بن حنبل : من العاقلة ؟ فقال القبيلة اللا أنهم يحملون بقدر ما يطيقون ؛ قال فان لم تكن عاقلة لم تجعل في مال الجاني ؛ ولكن تهدر عنه • وقال اسحاق : اذا لم تكن العاقلة أصلا فانه يكون في بيت المال ولا تهدر الدية •

والفسطاط بيت الشمر وفيه لغات فسطاط وفستاط وفساط ، وفسطاط المصر مجتبع أهله حول جامعه ، ومدينة الفسطاط مصر حماها الله ، وهي

الآن حى فى مدينة القاهرة ، ويقال لها مصر القديمة ؛ وهى المدينة التى بناها عسرو بن العاص وقال الزمخشرى الفسطاط ضرب من الأبنية .

أما الأحكام فانه اذا قتل الحرحرا خطأ محضا أو عمد خطأ كانت دية المقتول على عاقلة القاتل ؛ وبه قال أكثر أهل العلم ، منهم مالك وأبو حنيفة وأحمد وقال الاصم وابن علية والخوارج: يجب الجميع في مال القاتل ؛ وفال علقمة وابن أبى ليلى وابن شبرمة وعثمان البتى وأبو ثور: دية الخطأ المحض على العاقلة ، وأما دية العمد والخطأ ففي مال القاتل .

دليلنا ما روى المغيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فضربت أحداهما الأخرى بمسطح أو بعمود انفسطاط ، وقيل رمتها بحجر فقلتها وأسقطت جنينها ؛ فقضى النبى صلى الله عليه وسلم بعقلها على العاقلة ؛ وفى جنينها غرة عبد أو أمة ، فاذا حملت العاقلة دية عمد الخطأ فلأن تحمل دية الخطأ المحض أولى ، وروى أن عمر رضى الله عنه ذكرت عنده أمراه معيبة بسوء فأرسل اليها رسولا فأجهضت ذا بطنها فى الطريق من فزعها منه ، فاستشار الصحابة رضى الله عنهم فى ذلك فقال عثمان وعبد الرحمن رضى الله عنهما : انما أنت مؤدب ولا شيء عليك فقال لعلى رضى الله عنه ما تقول ؟ فقال : ان اجتهدا فقد أخطآ وان علما فقد غشاك ، عليك الدية ، فقال : عزمت عليك لتقسمنها على قومك ؛ يعنى على عاقلتى ولم ينكر عليهما عثمان ولا عبد الرحمن .

وروى أن مولاة لصفية جنت جناية فقضى بأرش جنايتها على عاقلة صفية ولا مخالف لهم في الصحابة فدل على أنه اجماع •

اذا ثبت هذا فهل تحمل العاقلة ما دون دية النفس ؟ قال الشافعي رضي الله عنه في الجديد: « تحمل العاقلة ما قل أو كثر من الأرش » وبه قال عثمان البتي ، وقال في القديم: « تحمل العاقلة دية النفس ولا تحمل ما دون دية النفس ، بل تجب في مال الجاني » •

وحكى بعض أصحابنا أن قوله في القديم أن العاقلة تحمل ثلث الديه

فأكثر ولا تحمل ما دون ثلث الدية ، وبه قال مالك وابن المسيب وعطاء وأحمد واسحاق وقال الزهرى : « تحمل العاقلة ما فوق ثلث الدية ، فأما ثلث الدية فما دونه ففى مال الجانى وقال أبو حنيفة : تحمل أرش الموضحة فما زاد وما دون أرش الموضحة ففى مال الجانى ، فاذا قلنا بقوله القديم فوجه أن ما دون دية النفس فيجرى ضمانه مجرى ضمان الأموال بدليل أنه لا يثبت فيه القصاص ولا تجب فيه الكفارة فلم تحمل العاقلة كمد أو أتلف مالا .

واذا قلنا بقوله الجديد فوجه أن من حمل دية النفس حمل ما دوز الله كالجانى ، ولأن العاقلة انما حملت الدية عن القاتل فى الخطأ وعمد الخطأ لئلا يجعف ذلك بماله ، وهذا يوجد فيما دون دية النفس .

قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني وهل تحمل العاقلة دية الجنين ؟ فيه قولان قال في الحديد: تحمل ديته بكل حال لما ذكرناه من حديث المغيرة بن شعبة: وقال في القديم: لا تحملها ؛ بن يكون في مال الجاني ، وبه قال مالك ، لأن العاقلة لا تحمل ما دون ثلث الدية ، فان وجب له القصاص في الطرف فاقتص بحديدة مسمومة فمات وجب على المقتص نصف الدية ، وهل تحمله عنه العاقلة ؟ فيه وجهان: (أحدهما) تحمله عنه لأنه ليس بعمد محض (والثاني) لا تحمله العاقلة لأنه قصد قتله بغير حق ، هكذا أوضح صاحب البيان •

ومما يدل على سلماحة شرع الله أنه ان قتل الحر عبداً لغيره خطأ أو عمد خطأ أو عمد خطأ أو جنى على طرفه خطأ أو عمد خطأ فهل تحمل عاقلته بدله ؟ فيه قولان : أحدهما لا تحمله العاقلة بل يكون في مال الجانى ؛ وبه قال مالك والليث وأحمد واسحاق وأبو ثور ؛ لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحا ولا اعترافاً » والثانى تحمله العاقلة ، وبه قال الزهرى والحكم وحماد وهو الأصح لأنه يجب بقتله القصاص والكفارة ، فحملت العاقلة بدله كالحر لحر ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

تصـــل ومن قتل نفسه خطا لم تجب الدية بقتله ولا تحمل العاقلة ديته ، لما روى أن عوف بن مالك الأشجمى ضرب مشركا بالسيف فرجع السيف عليه فقتله ، فامتنع أصحاب روسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه وقالوا قد أبطل جهاده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل مات مجاهدا ، ولو وجبت الدية على عاقلته لبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك .

فصيل وما يجب بخطأ الامام من الدية بالقتل ففيه قولان (أحدهما) يجب على عاقلته لما روى أن عمر رضى الله عنه قال لعلى رضى الله عنه في جنين المراة ألتى بعث اليها عزمت عليك أن لا تبرح حتى نقسمها على قومك (والثاني) يجب في بيت المال لان الخطأ يكتر منه في أحكامه واجتهاده ، فلو أوجبنا ما يجب بخطئه على عاقلته أجحفنا بهم ، فاذآ قلنا أنه يجب على عاقلته وجبت الكفارة في ماله كفير الامام ، واذا قلنا : انها تجب في بيت المال ففي الكفارة وجهان :

( احدهما ) أنها تجب في ماله لانها لا تتحمل ( والثاني ) أنها تجب في بيت المال لانه يكثر خطؤه ، فلو أوجبنا في ماله أجحف به ٠

فصلل وما يجب بجناية العمد يجب حالا لانه بدل متلف لا تتحمله العاقلة بحال فوجب حالا كفرامة المتلفات وما يجب بجناية الخطأ وشبه العمد من الدية يجب مؤجلا ، فان كانت دية كاملة وجبت في قلات سنين ، لانه روى ذلك عن عمر وابن عباس رضى الله عنهما، ويجب في كل سنة ثلثها ، فان كان دية نفس كان ابتداء الأجل من وقت القتل لانه حتى مؤجل فاعتبر الأجل من حين وجود السبب كالدين المؤجل ، وان كان دية طرف فان لم تسر اعتبرت المدة من وقت الجناية لانه وقت الوجوب ، وان سرت الى عضو آخر اعتبرت المدة من وقت الاستقرار ، من وقت الاندمال ، لأن الجناية لم تقف فاعتبرت المدة من وقت الاستقرار ، سنة لانه لا يجب على العاقلة شيء في أقل من سنة فان كان آكثر من الثلث ولم يزد على الثانين وجب في السنة الأولى الثلث ووجب الباقي في السنة الأولى الثلث وفي وان كان اكثر من الثلث وفي وان كان اكثر من الثلث وفي النائية ، الثانية الثانية الأولى الثلث وفي الشنة الأولى الثلث وفي الشنة الأولى الثلث وفي الثانية الثانية الثانية الثانية الثانية الثانية الثانة وفي الشائة الباقي .

وان وجب بجنايته ديتان فأن كانتا الاثنتين بأن قتل اثنين وجب في كل سنة لكل وأحد منهما ثلث الدية ، لأنهما يجبان لمستحقين فلا ينقص حق كل

واحد منهما في كل سنة من الثلث ، فان كانتا لواحد بان قطع اليدين والرجلين من رجل وجب الكل في ست سنين في كل سنة ثلث دية لأنها جناية على واحد فلا يجب له على العاقلة في كل سنة أكثر من ثلث دية .

وان وجب بجناية الخطاراو عمد الخطادية ناقصة ، كدية الجنين والراة ودية أهل النمة ففيه وجهان :

( أحدهما ) أنه يجبُّ في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها لأنها دية نفس فوجب في كل سنة كالدية الكاملة •

(والثانى) أنه كأرش الطرف أذا نقص عن الدية لأنه دون الدية الكاملة فعلى هذا أن كان ثلث دية وهو كدية اليهودى والنصرانى أو أقل من الثلث وهو دية المجوسى ودية الجنين وجب الكل في سسنة واحدة ، وأن كان أكثر من الثلث وهو دية المرأة وجب في السنة الأولى ثلث دية كاملة ويجب ما زاد في السنة الثانية كما قلنا في الطرف ، وأن كان قيمة عبد وقلنا أنها على العساقلة ففيه وجهان:

( احدهما ) انها تقسم في ثلاث سنين ، وان زاد حصة كل سنة على ثلث الدية لانها دية نفس )

( وَالثَّانِي ) تؤدي في كل سنة ثلث دية الحر ) •

الشرح الخر الذي ساقه المصنف أن عوف بن مالك الأشجعي قتل نفسه وامتنع الصحابة عن الصلاة عليه إلى آخر ما ساقه كبوة جواد، فليست خطأ من النساخين ولا من الطباعين ، فالعمراني في البيان ينقلها عن أبي اسحاق بغير تصرف ، وقد قابلنا مخطوطة دار الكتب والوثائق العربية على النسخة المصورة بالجامعة العربية فوجدناها عوف بن مالك الأشجعي الا أن العمراني يقول عقب هذه الرواية ، وقيل أن الذي رجع عليه سيفه هو أبو عوف وهمو مالك ، وبالرجوع الى كتب الصحابة لم نجم مالكا الأشجعي قيهم .

والذى جعلنا نهتم هذا الاهتسام أن عوفا له أحاديث رواها عنه أبو هريرة وأبو مسلم الخولاني وماتا قبله بمدة .

ورواها عنه جبير بن نغير وأبو ادريس الخولاني وراشه بن سعد ويزيد بن الأصم وشريح بن عبيه والشعبى وسالم أبو النضر وسليم بن عامر وشداد بن عمار ، وشهد غزوة مؤتة وقال : رافقني مددى من أهه اليمن ليس معه غير سيفه \_ الحديث بطوله \_ وفيه قوله صلى الله عليه وسلم : هل أنتم تاركو لي أمرائي ؟ رواه أحمد في مسنده ج ٢ : ٢٦ ؟ ٢٧ ؟

وقال الوافدى: كانت راية أشجع يوم الفتح مع عوف بن مالك و هذه الرواية تصحح خطأ وقع فى تقريب ابن حجر أنه من مسلمة الفتح ج ٢ ص ٩٥ قال جعفر بن برقان: ثنا ثابت بن الحجاج الكلابى قال شتونا فى حصن دون القسطنطينية وعلينا عوف بن مالك فأدركنا رمضان فقال عوف ( فَذكر حديثا ) قال الواقدى غيره مأت عوف سنة ثلاث بوسبعين هذا ما هو معروف عن عوف بن مالك باجماع أهل العلم بالأخباز ؛ منهم الذهبى فى سير أعلام النبالاء ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٨ وابن عبد البر فى الاستيعاب ج ٣ ص ١٢٢٦ وابن حجر فى التقريب والاصابة والفتح والتلخيص و فاذا ثبت هذا رفضنا كل الرفض هذه الرواية التى ساقها ، وهو قد ساقها بحسن نية من غير تحقيق ؛ ولو أعمل شيخنا رحمه الله فكره قليلا لما أعياه زيفها و

بقى أن نعرف حقيقة الخبر يقول ابن عبد البر فى الاستيعاب جزء ٢ ص ٢٨٦ قرأت على سعيد بن نصر أن قاسم بن أصبغ حدثهم : حدثنا محمد ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا اياس بن سلمة بن الأكوع قال : أخبرنى أبى قال : لما خرج عمى عامر بن سنان الى خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يرتجز بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم النبى صلى الله عليه وسلم فجعل يسوق الركاب وهو يقول :

تالله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا ان الذين بغسوا علينا اذا أرادوا فتنسة أبينا

# ونعن عن فضلك ما استغنينا فثبت الأقدام أن لاقينا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من هذا ؟ قانوا عامر يا رسول الله ، فقال غفر لك ربنا فقال وما استغفر لانسان قط يخصه بالاستغفار الا استشهد قال فلما سمع ذلك عمر بن الخطاب قال يا رسول الله لو متعتنا بعامر ، فاستشهد يوم خيبر ، قال سلمة وبارز عمى يومئذ مرحبا اليهودى فقال مرحب ،

قد علمت خيبر أنى مرحب شاكى السلاح بطل مجرب أذا الحروب أقبلت تلهب

فقال عامر:

قد علمت خيب أني عامر شاكي السلاح بطل معامر

واختلفا ضربتين ، فوقع سيف مرحب في ترس عامر ورجع سيفه على ساقه فقطع أكحله فكانت فيها نفسه ، قال سلمة فجئت الى رسول الله صلى . الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله بطل عمل عامر ؟ فقال من قال ذلك ؟ فقلت ناس من أصحابك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كذب من قال ذلك ؟ بل له أجره مرتين (ثم ساق بقية القصة ، وهو أن عليا رضى الله عنه هو الذي برز لمرحب وهد بناءه بسيفه هداً) .

اما الأحكام فانه اذا جنى الرجل على نفسه أو على أطرافه عمداً كان ذلك هدراً ، لأن أرش العمد في مال الجاني ، والانسان لا يثبت له مال على نفسه ، وان جنى على نفسه خطأ أو على أطرافه كانت جنايته هدراً ، وهو قول أكثر أهل العلم ، منهم ربيعة ومالك والثورى وأصحاب الرأى ، وهي الرواية الثانية عن أحمد بن حنبل ، وقد رجحها ابن قدامة على الرواية التي جعلها القاضى أظهرهما ، وهي أن على عاقلته ديته لورثته ان قتل نفسه أو أرش جرحه لنفسه اذا كان أكثر من الثلث ،

وهذا قول الأوزاعي واسحاق لما روى أن رجلا ساق حماراً فضربه بعصا كانت معه فطارت منه شظية ففقأت عينه ، فجعل عمر ديته على عاقلته وقال هي يد من أيدى المسلمين لم يصبها اعتداء على أحد ، قالوا : ولم نعرف له مخالفاً في عصره ؛ ولأنها جناية خطأ فكان عقلها على عاقلته ، كما لو قتل غيره ،

فعلى هذه الرواية ان كانت العاقلة الورثة لم يجب شيء لأنه لا يجب للانسان شيء على نفسه ، وان كان بعضهم وارثا سقط عنه ما يقابل نصيبه وعليه ما زاد على نصيبه ، وله ما بقى ان كان نصيبه من الدية أكثر من الواجب عليه • دليلنا أن عامر بن الأكوع بارز مرحبا اليهودى فارتد عليه سيفه فقطع أكحله فكانت فيها نفسه ، وعلم بأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان في خيبر ، ولم يجعل ديت على عاقلته ، ولو وجبت عليهم لبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم • وعن أحمد فيمن جنايته على نفسه شبه عمد فهل تجرى مجرى الخطأ ؟ على وجهين (أحدهما) هى كالخطأ شبه عمد فهل تجرى مجرى الخطأ ؟ على وجهين (أحدهما) هى كالخطأ لأنها تساويه فيما اذا كانت على غيره (واالشانى) لا تحمله العاقلة لأنه لا عدر به فأشبه العمد المحض •

فرع وأما خطأ الامام والحاكم في غير الحكم والاجتهاد فهو على عاقلته باتفاق أهل العلم اذا كان مما تحمله العاقلة ؛ وفارق ما اذا كان الخطأ باجتهاده ففيه قولان (أحدهما) أن عاقلته تحمل ذلك عنه لما ذكرناه من أثر عمر رضى الله عنه في المرأة التي أجهضت ؛ وهو احدى الروايتين عن أحمد (والثاني) وهو الرواية الثانية عن أحمد : يجب ذلك في بيت المال ؛ لأن الخطأ يكثر منه في الجنهاده وأحكامه ، فايجابه على عاقلته فيه اجحاف بهم ، وبهذا قال الأوزاعي والثورى وأبو حنيفة واسحاق ، لأنه نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله فكان أرش جنايته في مال الله سبحانه ،

 (أحدهما) تجب في بيت المال لما ذكرناه في الدية (والثاني) تجب في ماله لأن الكفارة لا تحملها العاقلة بحال •

عسالة فاذا قتل غيره عمداً أو جنى على طرفه عمداً وجبت الدية في مال الجانى ، سواء كانت الجناية مما يجب فيها القصاص أو مما لا يجب فيها القصاص ، وهذا قضية الأصل ، وهو أن بدل المتلف يجب على المتلف وأرش الجناية على الجانلي لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يجنى جان الا على نفسه » وبهذا قال أحمد • وقال مالك : ان كانت لا قصاص لها مثل الهاشمة والمنقلة والمأمومة والجائفة ، فان العاقلة تحميله ، وان كانت الحناية عمداً •

دليلنا أن الخبر انما ورد في حمل العاقلة دية الخطأ تخفيفا على القاتل الأنه لم يقصد القتل والعامد قصد القتل فام يلحق به في التخفيف ؛ ولأنه أرش جناية عمد محض فلم تحمله العاقلة ، كما لو قتل الأب ابنا •

اذا ثبت هذا فان أرش العمد يجب حالا ، وبهذا قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة يجب مؤجلا في ثلاث سنين ، لأنها دية آدمى فكانت مؤجلة كدية شبه العمد ، دليلنا أن ما وجب بالعمد المحض كان حالا كالقصاص والرش أطراف العبيد ولا يشبه شبه العمد ، لأن القاتل معذور لكونه لم يقصد القتل ، وانما أفضى اليه من غير اختيار منه فأشبه الخطأ ، ولهذا تحمله العاقلة ، ولأن القصد التخفيف على العاقلة الذين لم تصدر منهم جناية ، وهذا موجود في الخطأ وشبه العمد على السواء ، وأما العمد فانه يحمله الجانى في غير حال العدر فوجب أن يكون ملحقا ببدل سائر المتلفات ، يجب مؤجلا في خمس سنين ، ا ه ،

وقال الشافعي رحمه الله : ولم أعلم خلافا فيما علمته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين ، هكذا أورده المزنى في المختصر قال الرافعي : تكلم أصحابنا في ورود الخبر بذلك ،

فمنهم من قال : ورد ونسبه الى رواية على عليه السلام • ومنهم من قال ورد أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة •

وأما التأجيل فلم يرد به الخبر ، وأخذ ذلك من اجماع الصحابة ، وقال ابن المنذر وما ذكره الشافعي لا نعرفه أصلا من كتاب ولا سنة وقد سسئل عن ذلك أحمد بن حنبل فقال لا نعرف فيه شيئا ، فقيل ان أبا عبد الله يعنى الشافعي ـ رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعله سمعه من ذلك المدنى فانه كان حسن الظن به ـ يعنى ابراهيم بن أبي يحيى وتعقبه إبن الرفعة بأن من عرف حجة على من لم يعرف •

وخرج العمراني كلام الشافعي على نحو ينفي أنه عزا الثلاث سنين الى النبى صلى الله عليه وسلم وانما هو قال لا أعلم خلافا أن الدية التي قضى بها رسبول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة أنها في ثلاث سنين ، فهو ينفى الخلاف في المدة ويثبت الدية على العاقلة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمزنى اختصر النص الذي ورد في الأم •

وأقول أن البيهقى روى من طريق أبن لهيعة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: من السنة أن تنجم الدية فى ثلاث سنين ، وقد وأفق على نقل أجساع الصحابة الترمذى فى جامعه وأبن المنذر ، وقد روى التأجيل ثلاث سنين أبن أبى شيبة وعبد الرزاق والبيهقى عن عمر ؛ وههو منقطع لأنه من رواية الشعبى عنه رواه عبد الرزاق أيضاً عن أبن جريج عن أبى وأئل قال « أن عمر بن الخطاب جعل الدية الكاملة فى ثلاث سنين وجعل النصف فى سنتين وما دون النصف فى سنة » وروى البيهقى التأجيل المذكور عن على رضى الله عنه ،

اذا ثبت هذا فاول ابتداء الأجل اذا كانت الجناية على النفس من حين الموت لأنه حال استقرار الجناية ، هذا نقل أصحابنا البغداديين •

وقال أصحابنا الخراسانيون: من حين النرافع الى القاضي ، وان كانت

الجناية على الطرف ، فإن لم يسر إلى طرف آخر كان ابتداء الأجل من حين الجناية لأنه حين وجوبه ، وإن سرت إلى طرف آخر مثل أن قطع أصبعه فسرت الجناية الى كفه كان ابتداء الأجل من حين الاندمال لأنه وقت استقرار الجناية .

وحكى أصحابنا الخراسانيون وجها آخر أن دية الأصبع من حين الجناية ودية ما زاد عليها من الاندمال أصح ، هذا مذهبنا ومذهب أحمد،

وقال آبو حنيفة أول مدة الأجل من حين يحكم القاضى على العاقلة بالدية . قالوا لأنها مدة مختلف فيها فكان ابتداؤها من حين حكم الحاكم كمدة العنة ، دليلنا أنه مال يحل بحلول الأجل فكان ابتداؤه من حين وجوبه كالدين المؤجل والسلم ، وننزعهم ادعاء الخلاف فيها فان الخوارج لا يعتد بخلافهم .

فسوع اذا كان الواجب أقل من الدية نظرت \_ فان كان ثلث الدية فما دون \_ وجل في آخر السنة الأولة ؛ لأن العاقلة لا تحمل حالا وان كان أكثر من الثلث ولم يزد على الثلثين وجب في آخر السنة الأولة ثلث الدية وفي آخر السنة الثانية الباقي وان كان أكثر من الثلثين ولم يزد على الدية وجب في آخر السنة الأولة ثلث الدية وفي السنة الشائية الثلث وفي آخر الثالثة الباقي وان كان الواجب أكثر من دية بأن وجب بجنايته ديتان \_ فان كانت لابنين حملت العاقلة لكل واحد من المجنى عليهما ثلث الدية في كل سئة ، هذا نقل أصحاب العراقيين ، وقال الخراسانيون فيه وجهان :

( أحدهما ) وهو الأصح ، تحمل لكل واحد من المجنى عليهما ثلث المدنة في كل سنة • ا

( والثاني ) أن العاقلة لا تحمل في كل سنة الا ثلث الدية لواحد من المجنى عليهما •

وان كانتا لواحد مثل أن قطع يديه ورجليه لم تحملها العاقلة الا فى ست سنين فى كل سنة ثلث الدية • هــذا نقل أصحابنا العراقيين • وقال الخراسانيون: فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثانى) أن العاقلة تحملها فى ثلاث سنين •

فيرع اذا وجب بالخطأ أو بعمد الخطأ دية ناقصة عن دية الحر المسلم كدية المرأة ودية الجنين والكافر ؛ ففيه وجهان :

(أحدهما) أنها تقسم في ثلاث سنين ، وان زادت حصة كل سنة على ثلث الدية أو نقص لأنه بدل نفس (والثاني) أنه كأرش الطرف فتحمل كل سنة تلث دية الحر المسلم اعتباراً بما تحمله من دية الحر المسلم .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

فصلل والعد والابن وابن الابن ، والعليل عليه ما روى المفيرة بن شعبة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى في المراة بديتها على عصبة العاقلة ، وأما الأب والجد والابن وابن الابن فلا يعقلون ، لما روى جابر رضى الله عنه أن امراتين من هذيل قتلت احداهما الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولد ، فجعل النبى صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة وبرأ زوجها وولدها ، وإذا ثبت هذا في الولد ثبت في الأب لتساويهما في العصبة ، ولأن الدية جعلت على العاقلة أبقاء على القاتل حتى لا يكثر عليه فيجحف به ، فلو جعلناه على الأب والابن أجحفتا به ، لأن مالهما كما لا تقبل شهادته لهما كما لا تقبل لنفسه ، ويستغنى عن المسئلة بمالهما كما يستغنى بمال نفسه .

وان كان في بنى عمها ابن لها لم يحمل منهم لما ذكرناه ، وان لم يكن له عصبة نظرت فان كان مسلماً حملت عنه من بيت المال ، لأن مال بيت المال للمسلمين وهم يرثونه كما ترث العصبات .

وان كان دُمياً لم يحمل عنه في بيت المال ، لأن مال بيت المال للمسلمين وهم لا يرثونه ، وانما ينقل ماله الى بيت المال فينا ، واختلف قوله في المولى من اسفل فقال في احد القولين لا يعقل عنه وهو الصحيح ، لأنه لا يرثه فلم يعقله ، وقال في الآخر يعقله لأنه يعقله المولى فعقل عنه المولى كالأخوين ، فعلى

هذا يقدم على بيت المال لانه من خواص العاقلة فقدم على بيت المال كالولى من اعلى ، وان لم يكن له عاقلة ولا بيت مال فهل يجب على القاتل ؟ فيه وجهان بناء على أن الدية هل تجب على القاتل ؟ ثم تتحمل عنه العاقلة أو تجب على العاقلة ابتداء ؟ وفيه قولان ( احدهما ) تجب على القاتل ثم ننتقل الى العاقلة لانه هو الجانى فوجبت الدية عليه ، فعلى هذا تجب الدية في ماله ( والقول الثانى ) تجب على العاقلة ابتداء لانه لا يطالب غيرهم ، فعلى هذا لا تجب عليه ،

وقال أبو على الطبري: اذا قلنا: انها تجب على القاتل عند عدم بيت المال حمل الآب والابن ويبدأ بهما قبسل القاتل، لأنا لم نحمل عليهما أبقاء على القاتل، وإذا حمل على القاتل كانا بالحمل أولى .

قال الشيخ الامام حرس الله مدته: ويحتمل عندى أنه لا يجب عليهما لانا أنما أوجبنا على القاتل على هذا القول، لأنه وجب عليه في الأصل، فاذا لم يجد من يتحمل بقى الوجوب في محله، والآب والابن لم يجب عليهما في الأصل ولا حملا مع العاقلة فلم يجب الحمل عليهما).

### الشرح حديث المغيرة بن شعبة مضى تخريجه .

اما الأحكام فان العاقلة هم العصبة ، ولا يدخل فيهم أبو الجانى ولا جده وان علا ولا ابنه ولا ابن ابنه وان سفل ، وقال مالك وأبو حنيفة : يدخلون ، وعن أحمد بن حنبل روايتان : احداهما كل العصبة من العاقلة يدخل فيه آباء القاتل وأبناؤه واخوته وعمومته وأبناؤهم ، وهذا اختيار أبى بكر والشريف أبى جعفر لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة بين عصبتها من كانوا لا يرثون منها شيئا الا ما فضل عن ورثتها ، وان قتلت فعقلها بين ورثتها » رواه أبو داود ، ولأنهم عصبة فأشبهوا الاخوة ، يحققه عندهم أن العقل كهم موضوع على التناصر وهم من أهله ، ولأن العصبة في تحمل العقل كهم في الميراث في تقديم الأقرب ، وآباؤهم وأبناؤه أحق العصبات بميراثه فكانوا أولى بتحمل عقله ،

والرواية الثانية : ليس آباؤه وأبناؤه من العاقلة دليلنا ما أخرجه الشميخان وغيرهما عن أبي هريرة قال « اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت

احداهما الأخرى فقتلتها فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكم بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم » •

وفى رواية «ثم ماتت العاقلة فجعل النبى صلى الله عليه وسلم ميراثها لبنيها والعقل على العصبة » رواه أبو داود والنسائى • وفى رواية عن جابر بن عبد الله قال « فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عاقلتها وبرأ زوجها وولدها • قال فقالت عاقلة المقتولة : ميراثها لنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثها لزوجها وولدها » رواه أبو داود •

أما حديث عمرو بن شعيب الذي أخذ به أبو حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين عنه فقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده محمد بن راشد الدمشقي المكجولي ، وثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وقال دحيم يذكر بالقدر ، وقال النسائي في موضع: ليس به بأس ، وقال في موضع آخر: ليس بالقوى ، وقال ابن حبان: كثير المناكير في روايت فاستحق ترك الاحتجاج به ، وقال أبو زرعة لم يكتب عنه أبو مسهر لأنه كان يرى الخروج على الأثمة ، هذا بالاضافة الى ما قيل في اسناد عمرو بن شعيب ، على أن القاعدة عند أصحابنا من أهل الصديث أن المتفق عليه مقدم على ما سواهما ومن ثم سقط الاحتجاج بحديث عمرو أبن شعيب وتعين العمل بعديث أبي هريرة ،

وروى أبو رمثة قال « خرجت مع أبى حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت برأسه ردع حناء وقال لأبى هذا ابنك ؟ قال نعم • قال : أما أنه لا يجنى عليك والا تجنى عليه ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولا تزر وازرة وزر أخرى » رواه أحمه وأبو داود ، ومعلوم أنه لم يرد أنه لا يجرحك ولا تجرحه ، وانما أراد لا تؤخذ بجنايته ولا يؤخذ بجنايتك •

· وروى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ترجِعــوا

بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ؛ ولا يؤخذ أحد بجريرة ابنه ولا يؤخذ ابن بجريرة أبيه » أخرجه البزار ورجاله رجال الصحيح ، ورواه التسائى عنه بلفظ « لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه » وفى هذا المعنى عند أبى داود وأحمد وابن ماجه والترمذى عن عمرو بن الأحوص ، وعند أحمد وابن ماجه عن الخشاش العنبرى وروى نحوه الطبراني مرسلا باستاد رجاله ثقات ، وعند أحمد والنسائى عن رجل من بنى يربوع ، ولأن مال الولد والوالد كماله ولهذا لم نقبل شهادتهما له ولا العكس ، بدليل أن نفقتها تجب في مالهما ، كما تجب في ماله فلما الم تجب في ماله لم يحملا عنه ؛ فان كان للمرأة ابن هو ابن ابن عمه لم يعقل عنها لعموم الخبر ،

وقال أبو على السنجى: ويحتمل أن يقال يحمل عنها لأن فيه شيئين يحمل بأحدهما دون الآخر ، فغلب الآخر ، كوالايته في النكاح على أمه . والأول هو المشهور .

فسوع ولا يحمل القاتل مع العاقلة من الدية شيئا ، وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحمل ما يحمل أحدهم ، دليلنا ما ذكرناه من خبر جابر رضى الله عنه في اللرأتين ، فان لم يكن للجانى عصبة وله مولى حمل عنه لقوله صلى الله غليه وسلم « الولاء لحمة كلحمة النسب » والنسب يعقل به فكذلك الولاء ، والمولى لا يحمل الا بعد العاقلة من النسب ، كما لا يرث الا بعدهم ، فان لم يكن المعتق موجوداً حمل عصبته كالأح والعم وابن العم وابن الأخ وفي حمل ابن المعتق وأبيه وجهان ، فان لم يكن للجانى عصبة ولا مولى ولا عصبة مولى ولا مولى مولى ، فان كان مسلما ، للجانى عصبة ولا مولى ولا على بيت المال اذا مات ارثا حمل عنه بيت المال كالعصبة ، وان كان كافراً لم يحمل عنه في بيت المال لأن مال بيت المال للمسلمين وليس هو منهم وانما ينقل ماله الى بيت المال للمسلمين وليس هو منهم وانما ينقل ماله الى بيت المال اذا لم يكن له وارث .

وروى أن رجلا من الأنصار قتل عام خيبر فوداه النبي صلى الله غليه

وسلم من بيت المال ؛ وروى أن رجلا قتل فى زحام فى زمن عمر فلم يعرف قاتله ، فقال على : يا أمير المؤمنين لا يبطل دم امرىء مسلم ، فأدى ديته من بيت الممال •

مسسالة الا يعقل العديد ، وهو الرجل الغريب الذي يدخل ويعد فيهم ، ويقال له دخيل ؛ ولا يحمل الحليف ؛ وهو أن يحالف الرجل الرجل على أن يتناصرا على دفع الظلم ؛ كالمشتركين في الجمعيات والمساهمين في الشركات والمنتسبين للنقابات المهية والحرفية والفئوية ، كل هؤلاء لا يعقل بعض ، ولو اتفقوا على ذلك .

وهذا هو متذهب أحمد ووافقنا أبو حنيفة في العديد وخالفنا في الحليف اذا لم يكن له قرابة من النسب فانه يرث ويعقل لا وهل الهيئات انفئوية لها صفة بيت المال كما عرف عند الفقهاء الوضعيين من وصفها بالشخصية الاعتبارية ؟ خصوصا في بلد لا توجد فيه حكومة اسلامية ؟

نقول: اذا كان المسلمون قلة في بلد كفر أو كانواا كشرة تحكمهم حكومة نصرانية أو يهودية أو الحادية فان لهم أن ينتظموا متكافلين وتعق عنهم فتتهمم كما لو كان لهم بيت مال ، كالمسلمين في تايلاند والفلبين وقبرص وفلسطين والحبشة ، أما أهل الديوان من غير العصبات فلا مدخل لهم في المعاقلة ، وبه قال أحمد ، وقال أبو حنيفة ومالك: اذا خرج الامام والناس وجعلهم فرقا تحت يد كل عريف فرقة ، فاذا جني فانتسب الى عاقلة وأمكن صدقه وصادقوه على ذلك ثبت نسبه منهم وعقلوا عنه ،

فان قال جماعة من الناس انه ليس منهم وشهدوا بذلك لم ينتف نسبه منهم بذلك .

وقال مالك ينتفى نسبه ، وهذا غلط لأنه نفى محض فلم يزل به نسب حكم بشوته فان جاء آخر من غيرهم وقال هو ابنى وولد على فراشى وأقام بينة على ذلك ثبت نسبه منه وانتفى نسبه من الأولين ، لأن البينة أقوى من مجرد الدعوى •

فسيرع اذا لم يكن للجانى عصبة من النسب ولا من يحمل من جهة الولاء وليس هناك ببت مال فهل يجب الدية في ماله ؟ فيه قولان بناء على أن الدية هل تجب على العاقلة ابتداء أو على الجانى ؟ ثم تحمل العاقلة عنه ؟ وفيه قولان:

( أحدهما ) أنها تجب الدية على العاقلة ابتداء ، لأنهم المطالبون بها ، فعلى هذا لا تجب في مال الجاني .

( والثانى ) أنها تجب على الجانى ابتداء ثم تتحملها العاقلة عنه لأنه هو المباشر للجناية ، فعلى هذا يجب أداء الدية من ماله ، فاذا قلنا بهذا وكان له أب وابن قهل يحملان ؟ فيه وجهان :

قال أبو على الطبرى: يحملان ويقدمان على الجانى ، لأنا إنما نحمل عليهما ابقاء على الجانى ، فأنا الشيخ عليهما ابقاء على الجانى ، فأنه الشيخ الإمام: يحتمل عندى أنه لا يجب عليهما ، الخ العبارة ،

وقوله: الشيخ الامام حرس الله مدته ، يحتمل أنه يعنى بهـــذا امام الحرمين أبا المعـــالى المولود ثامن المحرم سنة ١٩٤ والمتوفى ليلة الأربعــاء الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ٤٧٨ ٠

فاذا عرفنا أن المصنف رحمه الله توفى سنة ٤٧٦ عرفنا أن الله استجاب دعاءه الا أنه يرد على هذا أن امام الحرمين أصغر من المصنف بنحو ست وعشرين سنة فيبعد أن ينقل عنه بهذا الاحتفاء و ولعله لم ترد في المهذب هذه العبارة الا في هذا الموضع اذ لم ينتبه اليه الامام النووى رحمه ألله والا أوضحها في خطبته العظيمة في مقدمة المجموع ، ويحتمل أن يكون مراده بالامام حرس الله مدته شيخه القاضى أبا الطيب وهذا هو الراجع عندى ، وقد ولد القاضى أبو الطيب بآمل سنة ٣٤٨ ، وتوفى ببغداد يوم السبت لعشر بقين من ربيع الأول سنة ٤٥٠ عن مائة سنة واثنتين ،

### قال المصنف رحه أنه تعالى

فصل ولا يعقل مسلم عن كافر ، ولا كافر عن مسلم ، ولا ذمى عن حربى ، ولا حربى عن ذمى ، لأنه لا يرث بعضهم من بعض ، فان دمى نصرانى سهما الى صيد ثم أسئم ثم أصاب السهم انسان وقتله وجبت الدية فى ماله ، لانه لا يمكن ايجابها على عاقلته من النصلرى ، لأنه وجد القتل وهو مسئم ، ولا يمكن ايجابها على عاقلته من السلمين ، لأنه دمى وهو نصرانى ، فان قطع نصرانى يد رجل ثم أسلم ومات القطوع عقلت عنه عصباته من النصارى دون المسلمين ، لان الجناية وجدت منه وهو نصرانى ، ولهذا يجب بها القصاص ولا تسقط عنه بالاسلام ، وان دمى مسلم سهما الى صيد ثم ارتد ثم أصاب السهم انسانا فقتله وجبت الدية فى ذمته ، لأنه لا يمكن ايجابها على عاقلت، من المسلمين ، لانه وجد القتل وهو مرتد ، ولا يمكن ايجابها على عاقلت، من المسلمين ، لانه وجد القتل وهو مرتد ، ولا يمكن ايجابها على الكفاد لأنه ليس منهم عاقلة يرثونه ، فوجبت فى ذمته ،

وان جرح مسلم انساناً ثم ارتد الجارح وبقى في الردة زمانا يسرى في منته الجرح ثم اسلم ومات المجروح وجبت الدية ، وعلى من تجب ؟ فيه قولان :

( احدهما ) تجب على عاقلته لأن الجناية في حال الاسلام وخروج الروح في حال الاسلام ، والعاقلة تحمل ما يجب بالجنايتين في حال الاسلام فوجبت ديته عليها ، ( والقول الثاني ) : انه يجب على العاقلة نصف الدية ، ويجب في مال الجاني النصف ، لأنه وجد سراية في حال الاسلام وسراية في حال الردة ، فحملت ما بهرى في الردة .

قصسل ولا يعقبل صبى ولا معتوه ولا آمراة لأن حمل الدية على سبيل النصرة ، بدلا عما كان في الجاهلية من النصرة بالسيف ، ولا نصرة في الصبى والمعتوه والمراة ، ويعقل المريض والشيخ الكبير اذا لم يبلغ المريض حد الزمانة والشيخ حد الهرم ، لانهما من أهل النصرة بالتدبير ، وقد قاتل عمار في محفة ، وأما أذا بلغ الشيخ حد الهرم والمريض حد الزمانة ففيسه وجهان بناء على القولين في قتلهما في الأسر ، فان قلنا انهما يقتلان في الأسر عقلا ، وان قلنا لا يقتلان في الأسر لم يعقلا ) ،

الشرح لا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم لأنهما لا يتوارثان ويعقل أهل الذمة بعضهم عن بعض اذا ثبت اتصال نسبهم الى أب ، سبواء كانوا على ملة واحدة كاليهودية ، أو على ملتين كاليهودية والنصرانية ، وقال أبو حنيفة : ولا يعقل ذمى عن ذمى ، دليلنا أنهم

يتوارثون فتعاقلوا كالمسلمين ، ولا يعقل ذمى عن حربى ولا حربى عن ذمنى وان جمعتهما ملة واحدة وأب واحد ، لأنهما لا يتوارثان فلم يتعاقلا كالأجنيين ، فان لم يكن للذمى عاقلة من النسب وله مولى من أعلا حمل عنه اذا كان يرثه ، وكذلت ان لان له عصبة موالى أو مولى مولى ، وهل يحمل عنه المولى من أسفل ؟ على القولين فيمن لم يكن له عاقلة أو كان له عاقلة ولا يقدر على جميع الدية فهل يجب فى ملله ؟ على القولين في المسلم ، فان قلنا يجب فى ماله فهل يحمل عنه أبوه وابنه ؟ على الوجهين .

فرع الدارمي ذمي سهما الي غرض فأسلم تم وقع السهم في السان فقتله وجبت الدية في ماله لأنه لا يمكن ايجابها على عاقلته من المسلمين ؟ لأن الرمي وجد منه وهو ذمي ، ولا يمكن ايجابها على عاقلته من أهل الذمة ، لأن الاصابة وجدت وهو مسلم فلم يبق الا أيجابها في ماله وأن رمي مسلم ثم ارتد وجب في ماله لأنه لا يمكن ايجابها على عاقلته من اللسلمين ، لأن الاصابة وجدت وهو مرتد ، ولا يمكن ايجابها على عاقلته من الكفار لأنه لا عاقلة له منهم ، فإن قطع ذمي يد رجل خطأ فأسلم الذمي ثم مات المقطوع من الجناية قال أبو اسحاق المروزي : عقلت عنه عصباته من القصاص ولا يسقط عنه بالاسلام .

وقال ابن الحداد: يجب على عاقلته من أهل الذمة أرش الجراحة لا غير ، ولا تحمل ما ازاد لأنه وجب بعد الاسلام ، وتجب الزيادة في مال الجاني ولا تحمل عاقلته من المسلمين ؛ لأن سببها كان في الكفر .

قال ابن الحداد: وان جنى ذمى على رجل خطأ ثم أسلم الجانى ثم جنى على المجنى عليه جناية أخرى خطأ ومات من الجنايتين فان على عاقلته من المسلمين نصف الدية ، وعلى عاقلته من أهل الذمة أقل الأمرين من أرش الجناية في حال الذمة أو نصف الدية ، فان كان نصف الدية أقل لزمهم ذلك ، وان كان أرش الجناية أقل لزمهم قدر الأرش وما زاد عليه الى تمام نصف الدية يجب في عال الجانى ، لأنه وجب بعد الاسلام ، ولا فرق بيل ان يجرحه في حال النمية جراحة أو بعد الاسلام جراحة واحدة ، فان الدية مقسومة على السالين ، فيجب على عاقلته من المسلمين نصف الدية وعلى عاقلت من أهل الذمة أقل الأمرين من نصف الدية وآرش الجسراحة أو الجراحات في حال الذمة ، فان جرحه في حال الذمة خطأ ثم أسلم ثم قتله خطأ دخل الأرش في دية النفس على المذهب فكانت الدية على عاقلته من المسلمين ، وعلى قول أبي سسعيد الاصطخرى وأبي العباس ابن سريج لا يدخل فيكون أرش الجراحة على عاقلته من أهل الذمة ودية النفس على عاقلته من الهل الذمة ودية النفس على عاقلته من الملمين ،

وان جرح مسلم انسانا خطأ ثم ارتد الجارح وبقى فى الردة زمانا يسرى فى مثله الجرح ثم أسلم ثم مات المجروح وجبت الدية ؛ وعلى من تجب ؟ فيه قولان :

(أحدهما) تجب على عاقلته ، لأن الجراحة والموت وجدا في الاسلام، (والثاني) يجب على العاقلة نصف الدية ؛ وفي مال الجاني النصف لأنه وجد سراية في حال الردة ؛ فحملت ما سرى في الاسلام ولم تحمل ما سرى في الردة ،

قوله « ولا يعقل صبى ولا معتوه ولا امرأة » النح ، فجملة ذلك أنه اذا جنى الصبى أو المجنون أو المعتوه جناية خطأ أو عمد خطأ أو عمدا محضا وقلنا الن عمده خطأ فان عاقلته تحمل عنه الدية لأن تحمل العاقلة للدية جعل بدلا عن التناصر في الجاهلية بالسيف ، وهو ممن لا تنصرهم عاقلتهم .

وان جنى أحد من عصبة الصبى والمجنون والمعتوه خطأ أو عمد خطأ لم يحمل الصبى والمجنون والمعتوه لأنهم ليسوا من أهل النصرة ، وان جنت المرأة أو الخنثى المشكل خطأ أو عمد خطأ حملت عاقلتهما عنهما الدية ، وان جنى أحد من عصباتهما لم يحملا عنه الدية لما ذكرناه في الصبى والمجنون ، فان بان الخنثى رجلا فانه يحمل العقل .

فـــــرع ويحمل المريض اذا لم يبلغ الزمانة ؛ أي دوام المرض زمانا

طويلا ، وكذلك الشيخ اذا لم يبلغ الهرم ، لأنهما من أهل النصرة ، فان بلغ الشيخ الهرم والشاب المريض الزمانة فهل يحملان الدية ؟

قال الشيخ المصنف: فيه وجهان بناء على القولين في جواز قتلهما اذا أسرا وقال ابن أبي هـ ريرة: ان كانت الزمانة من اليـــدين والرجلين لم يحملا • وذكر الشيخ أبو حامد الاسفراييني: أنهما يحملان وجها واحداً •

قوله « وقد قاتل عمار على محفة » فان عمارا يقول : كنت تربا للنبى صلى الله عليه وسلم لسنه ، وروى عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : رأيت عمارا يوم صغين شيخا آدم طوالا ، وأن الحربة في يده لتزعد ، وعن ابن عمر قال « رأيت عمارا يوم اليمامة على صخرة وقد أشرف يصبح يا معشر المسلمين أمن الجنة تفرون ؟ هلموا الى ، وأنا أظر الى أذنه قد قطعت فهى تذبذب وهو يقاتل أشد القتال » وكلام المصنف صريح في أنه كان لا يستطيع الثبات والاستقرار على راجلته ، ولعله جاء من توهم بعض الرواة من احداث الشيخوخة حيث قتل وعمره ثلاث وتسعون سنة ، بيد أن القضية التي ساقها المصنف يرد عليها ما رواه الذهبي في سبير أعلام النبلاء بسنده عن يحيى بن سعيد عن عمه قال « لما كان اليوم الذي أصيب أن القضية اذا رجل قد برز من الصفين جسيم على فرس جسيم ، ضخم على ضخم ينادى : يا عباد الله ب بصوت موجع ب روحوا الى الجنة ، ثلاث مرات ، الجنة تحت ظلال الأسل ، فثار الناس فاذا هو عمار ، فلم يلبث أن قتل » •

وروى ابن عبد البر في الاستيعاب عن الأعمش عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : شهدنا مع على دضى الله عنه صفين ؛ فرأيت عمار بن ياسر لا يأخذ في ناحية والا واد من أودية صفين الا رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يتبعونه كأنه علم لهم ، وسمعت عماراً يقول يومئذ لهاشم بن عقبة : يا هاشم تقدم ، الجنة تحت الأبارقة اليوم القي الأحبة ، محمدا وحزبه الخ .

وروى الشعبى عن الأحنف بن تيس فى خبر صفين ، قال ثم حمل عمار فحمل عليه ابن السكسكى وأبو الغادية الفزارى ، فأما أبو الفادية فطعنه ، وأما ابن جزء فاحتز رئاسه ، فاذا عرفنا أن المحفة مركب من مراكب النساء كالهودج استبعدنا صحة ما أثبته المصنف هنا لما ذكرناه ،

## قال المصنف رحه الله تعالى

فعمسل ولا يمتل فقي لأن حمل الدية على المساقلة مواساة والغقير لبس من اهل الواساة ، ولهذا لا تجب عليه الزكاة ولا نفقة الأقارب ، ولأن العافلة تتحمل لدفع الضرر عن القاتل ، والغرر لا يزال بالضرر ، ويجب على التوسط ربع دينار ، لأن الواساة لا تحصل باقل قليل ، ولا يمكن ايجاب الكثير ، لأنَّ فيه أضراراً بالعاقلة ، فقدر أقل ما يؤخذ بربع دينار ، لأنه ليس في حد التافه ، والدليل عليه أنه تقطع فيه يد السارق ، وقد قالت عائشـة رضى الله عنها (( يد السارق لم تكن تقطّع في عهد، رسول الله صلىالله عليه وسلم في الشيء التافه » ويجب على الفني نصف دينار لأنه لا يجوز أن يكون ما يؤخذ من الفنِّي والمتوسط واحدا فقدر بنصف دينار ، لأنه أقل قدر يؤخذ من الفني في الزكاة التي قصد تها الواساة ، فيقدر ما يؤخذ من ألفني في الدية بذلك ، لانه في معناه ، ويجب هذا القدر في كل سنة لأنه حق يتعلق بالحال على سبيل الواساة فتكرر بتكرر الحول كالزكاة ، ومن اصحابنا من قال يجب ذلك القدر في الثلاث سنين ، لأنا لو أوجبنا هذا القدر في كل سسنة أجحف به ، ويعتبر حاله في الفقر والفني والتوسط عند حلول النجم ، لأنه حق مال يتملق بالحول على سبيل المواساة ، فاعتبر فيه حاله عند حلول الحول كالزكاة ، فأن مأت قبل حلول الحول لم تجب كما لا تجب الزكاة اذا مات قبل الحول ، وان مات بعد الحول لم يسقط ما وجب كما لا يسقط ما وجب من الزكاة قبل الوت .

فصيل واذا اراد الحاكم قسيمة الدية على الماقلة قدم الاقرب فالاقرب من العصيات على ترتيبهم في المراث ، لانه حق يتعلق بالتعصيب فقدم فيه الأقرب فالاقرب كالمراث ، وإن كان فيهم من يرلى بالأبوين وفيهم من يدلى بالأب ففيه قولان (احدهما) انهما سواء لتساويهما في قرابة الاب ، لان الام لا مدخل لها في النصرة وحمل الدية فلا يقدم بها (والثاني) يقدم من يدلى بالأبوين على من يدلى بالأب لانه حق يستحق بالتعصيب ، فقدم من يدلى بالأب كالمراث ، فإن امكن أن يقسم ما يجب على الاقربين منهم لم يحمل على من بعدهم ، وإن لم يمكن أن يقسم على الاقربين لقلة عددهم فسم ما فضل على من بعدهم على الترتيب ، فإن كان القاتل من بني هاشم

قسم عليهم ، فان عجروا دخل معهم بنو عبد مناف ، فان عجروا دخل معهم بنو قسم عليه فان عجروا دخل معهم بنو قسى ، ولا يدخل معهم غير قريش ، لأن غيرهم لا ينسب اليهم ، وان غاب الأقسريون في النسب وحضر الأيم وفيه قولان :

( أحدهما ) يقدم الأقربون في النسب لأنه حق يستحق بالتعصيب فقدم ) فيه الأقربون في النسب كالمراث .

(والثانى) يقدم الأقرابون في الحضور على الأقربين في النسب ، لأن تحمل الماقلة على سبيل النصرة والعاضرون أحق بالنصرة من الغيب ، فعلى هذا ان كان القاتل بمكة وبعض العاقلة بالمدينة وبعضهم بالشام قدم من بالمدينة على من بالشام لأنهم أقرب الى القاتل وان استوت جماعة في النسب وبعضهم حضور وبعضهم غيب ففية قولان المتحدد والمتحدد والمتحدد

(أحدهما) يقدم الخضور لأنهم أقرب ألى النصرة •

( والثاني ) يسوى بين الجميع أبا يسوى في اليراث ، وان كثرت العاقلة وقل المال السنحق بالجناية بحيث أذا غسم عليهم خص التوسط دون ربع دينار والفنى دون نصف دينار ، ففيه قولان :

( احدهما ) أن الحاكم يقسمه على من يرى منهم ، لأن في تقسيط القليل على الجميع مشتقة .

( والثاني ) وهدو الصحيح أنه يقسم على الجميع لانه حق يستحق بالتعصيب ، فقسم قليله وكثيره بين الجميع كالمراث .

فصسل ان جنى عبد على حر أو عبد جناية توجب المال تعلق المال برقبته لأنه لا يجوز أيجابه على المولى ، لأنه لم يوجد منه جناية ، ولا يجوز تأخيره الى أن يعتق ، لأنه يؤدى الى أهدار الدهاء فتعلق برقبت ، والولى بالخيار بين أن يبيعه ويقضى حق الجناية من ثمنه وبين أن يفديه ، ولا يجب عليه تسليم العبد الى المجنى عليه ، لأنه ليس من جنس خقه ، وأن اختسار بيمه فباعه - فأن كان الثمن بقدر مأل الجناية - صرفه فيه ، وأن كان اكثر قضى ما عليه والباقى المولى وأن كان أقل لم يلزم المولى ما يقى لأن حق المجنى عليه لا يتعلق بأكثر من الرقبة فأن اختار أن يفديه ففيه قولان :

( احدهما ) يلزمه أن يفعيه باقل الأمرين من أرش الجناية أو قيمنة العبد ، لأنه لا يلزمه ما زاد على واحد منهما .

( والقول الثانى ): يلزمه ارش الجناية بالفا ما بلغ او يسلمه للبيع ، لانه قد يرغب فيه راغب فيشتريه باكثر من قيمته ، فاذا امتنع من البيع لزمه الأرش بالفا ما بلغ ، وإن قتل عشرة أعبد لرجل عبدا لآخر عمدا فاقتص مولى المقتول من خمسة وعفا عن خمسة على المال تعلق برقبتهم نصف القيمة في رقبة كل واحد منهم عشرها ، لانه قتل خمسة بنصف عبده ، وعفا عن خمسة على المال وبقى له النصف ) .

ألمسرح خبر عائشة رضى الله عنها أخرجه البيهقى عن هشام بن عروة عن أبيه عنها \_ أما أحكام هذه الفصول فانه لا يحمل العقل من العاقلة الا الغنى والمتوسط ، فأما الفقير \_ وهو من لا يمانك ما يكفيه على الدوام \_ فانه لا يحمل العقل ، وعلى هذا أكثر أهل العلم ، وهذا قول مالك وأحمد وأصحاب الرأى ، وحكى بعضهم عن مالك وأبي حنيفة أن للفقير مدخلا فى التحمل ، وذكره أبو الخطاب رواية عن أحمد لأنه من أهل النصرة كالغنى ، والصحيح الأول لأن العاقلة انما تحمل الدية عن القاتل على طريق الرفق والمواساة ، والفقير ليس من أهل المواساة ، ولأن الدية انما نقلت الى العاقلة تخفيفا عن القاتل لئلا يجحف بماله ، فلو أوجبنا ذلك على الفقير لدفعنا الضرر عن القاتل وألحقناه بالفقير ، والضرر لا يزال بالضرر ، ويجب لدفعنا الضرر عن القاتل وألحقناه بالفقير ، والضرر لا يزال بالضرر ، ويجب على المتوسط ربع دينار ، لأنه ليس في حد التافه ، وهذا احدى الروايتين عن أحمد لأن اليد لا تقطع فى الشيء التافه ، على ما ورد فى قول عائشة ،

وقد ثبت أن اليد لا تقطع بدون ربع دينار ؛ فاذا كان الدينار نحو خمسة عشر جراما وكان الجرام من عيار ٢١ يساوى ٢٩٠ قرشا كان ربع الدينار يساوى عشرة جنيهات مصرية وثلثا أو نحو خمسة عشر دولارا أو ما يقابلها من عملات ونقود ؛ ويجب على الغنى نصف دينار ؛ لأنه لا يجوز أن يكون ما يؤخذ من الغنى والمتوسط واحدا فقدر من يؤخذ من الغنى بنصف دينار لأنه أول قدر يؤخذ منه فى زكاة الذهب •

اذا ثبت هذا فهل مجب هذا القدر على المتوسط والغنى مقسوما على الثلاث سنين أو يجب هذا القدر في كل سنة من الثلاث سنين أ فيه وجهان: (أحدهما) أن هذا القدر يجب مقسوماً في ثلاث سنين لا غير ، فعلى

هذا لا يجب على المتوسط أكثر من ربع دينار في كل سنة نصف سلدس دينار ؛ ويجب على الغني نصف دينار في ثلاث سنين ، في كل سلة سدس دينار ، لأن الشافعي رضى الله عنه قال : يحمل من كثر ماله نصف دينار ؛ وهذا يقتضى أن هذا جميع ما يحمله ؛ ولأن ايجاب ما زاد على ذلك عليله يجحف به .

( والثانى ) وهو الأصح أن هذا القدر يجب في كل سنة من الشلاث سنين ، فيكون جميع ما يجب على المتوسط في الثلاث سنين ثلاثة أرباع دينار ، وجميع ما يجب على الغنى في الثلاث سنين دينار أو نصف ، لأن الشافعي رحمه الله قال : يحمل الغنى نصف دينار والمتوسط ربع دينار حتى يشترك النفر في بعير ، وظاهر هذا أنهم يحملون هذا القدر كل سنة من الثلاث ، ولأنه حق يتعلق بالحول على سنبيل المواساة فتكرر بتكرر الأجوال كالزكاة ،

اذا ثبت هذا مان الجماعة من العباقلة يشتركون في شراء بعير ، لأن الواجب عليهم الأبل لا الدنائير ، هذا مذهبنا .

وقال مالك وأحمد: يحملون قدر ما يطيقون ، فعلى هذا لا يتقدر شرعا وانما يرجع فيه الى اجتماد الحاكم فيفرض على كل واحد قدرا يسمهل ولا يؤذى ، لأن التوقيت لا يثبت الا بتوقيف ، ولا يثبت بالرأى والتحكم ، ولا نص فى هذه المسألة فوجب الرجوع فيها الى اجتماد الحاكم كمقادير النفقات ، وعن أحمد رواية أخرى كمذهبنا .

وقال أبو حنيفة : الفقير والمتوسط والفني سواء ؛ فاكثر ما يحمله الواحد منهم أربعة دراهم وأقله ليس له حد ؛ واختار ابن قدامة من مجتهدى الحنابلة استواءهم في الواجب كاستوائهم في القرابة فكانوا سواء كما لو قلوا وكالميزاث و

دليلنا أنه حق مخرج على وجه المواساة فاختلف بكثرة المال وقلته

كالزكاة ، ويعتبر حال كل واحد منهم فى البلوغ والعقل واليسار والاعسار والتوسط عند حلول الحول كما يعتبر النصاب فى آخر الحول • فان كان معسرا عند حلول الحول لم يجب عليه شىء ؟ فان أيسر بعد ذلك لم يجب عليه شىء من الثلث الواجب قبل يساره فان كان موسرا عند حلول الحول الحول التانى وجب عليه ؟ وان كان معسرا عند حلول الحول فأعسر قبل دفع ما عليه كان دينا فى ذمته الى أن يوسر ؟ لأنه قد وجب عليه ، وان مات واحد منهم بعد الحول وهو موسر لم يسقط عنه • بل يجب قضاؤه من تركته •

وقال أبو حنيفة : « يسقط » دليلنا أنه مال استقر وجوبه في حال الحياة ، فلم يسقط بالموت كالدين .

هسمسالة قال الشافعي رضى الله عنه: ومعرفة العاقلة أن ينظر الى اخوته لأبيه وأمه فيحملهم ، وجملة ذلك أن الحاكي اذا أراد قسمة العقل فانه يبدأ بالاخوة للأب والأم وللأب ، لأنهم أقرب العاقلة ، فيؤخذ من الغنى منهم نصف دينار ، ومن المتوسط ربع دينار ، فان وفي ذلك ثلث الدية لم يحمل على من بعدهم ، وان لم يف حمل على بنى الاخوة وان سفلوا لم يف ذلك حمل على بنى الأعمام الى لم يف ذلك حمل على بنى الأعمام الى أن يستوعب جميع القبيل الذي يتصل أبو الجانى بأبيهم ، فان لم يف ما حمل عليهم بثلث الدية حمل عنه المولى ومن أدلى به ، فان لم يف ما حمل عليهم بثلث الدية حمل عنه المولى ومن أدلى به ، فان لم يف الثانى والثالث ، وبما ذكرناه قال أحمد ، وقال أبو حنيفة : يسسوى بين الثانى والبعيد وبقسم على جميعهم ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل دية المقتولة على عصبة القاتلة ،

دليلنا أنه حكم تعلق بالتعصيب فوجب أن يقدم فيه الأقرب فالأقرب كالميراث ؛ والخبر لا حجة فيه ، لأننا نقسمه على الجماعة اذا لم يف به الأقرب فتحمله على ذلك .

اذا ثبت هذا واجتمع في درجة واحدة ابنان ؛ أحدهما يدلى بالأب والأم والآخر بالأب لا غير ؛ كأخوين أو ابنى أخ أو عمين أو ابنى عم ففيه قولان • قال في القديم : هما سواء لأنهما متساويان في قرابة الأب وأما الأم فلا مدخل لها في النصرة وحمل العقل فلم يرجح بها •

وقال في الجديد . يقدم من يدلى بالأب والأم لأنه حق يستحق بالتعصيب فقدم فيه من يدلى بالأبوين على من يدلى بأحدهما كالميراث وعند الحمد وجهان كالقولين آنها ، فاذا اجتمع جماعة من العاقلة في درجة واحدة ، فكان الأرش الواحد بحيث اذا قسم عليهم خص الغنى منهم دون نصف دينار ، والمتوسط منهم دون ربع دينار للهية قولان :

(أحسدهما) يقسط عليهم على عددهم لأنهم استووا في الدرجة والتعصيب، فقسم المال بينهم على عددهم كالميراث .

( والثاني ) يخص به الحاكم من رأى منهم لأنه ربما كان العقل قليلا فخص كل واحد منهم فلس أو مليم • وفي تقسيط ذلك سفه •

فسوع اذا كان جميع العاقلة حضوراً في بلد القاتل فان الحاكم يقسم الدية عليهم على ما مضى ، وان كانوا كلهم غائبين عن بلد القاتل وهم في بلد واحد فان حاكم البلد الذي فيه القاتل اذا ثبت عنده القتل يكتب الى حاكم البلد الذي فيه العاقلة ليقسم الدية عليهم ، فان كان بعض العاقلة حضوراً في بلد القاتل وبعضهم غائباً عنه في بلد آخر قلرت - فان حضر معه الأقربون اليه ، وأمكن أن يحمل ثلث الدية على الأقربين - لم يحمل على من بعدهم ، وان لم يكن حمل ثلث الدية على الأقربين حمل على من بعدهم ، وان كانوا غائبين ، وبهذا قال أحمد وأصحابه وأبو حنيفة ، وان كان جماعة من العاقلة في درجة واحدة وبعضهم حاضر في بلد القاتل وبعضهم غائب عنه في بلد آخر ، فان لم يكن في الحضور سبعة لاستغراق الدية ففيه قولان :

(أحدهما) أن الحاكم يقسم الدية على الحاضرين دون الغائبين ، وهو قول مالك رضى الله عنه م ( والثانى ) تقسم الدية على الجميع ؛ وبه قال آبو حنيفة وأحمد ؛ فان حضر معه الأبعدون وغاب الأقربون فاختلف أصحابنا فيه ، فقال الشيخ أبو اسحاق والمسعودى هي على القولين في التي قبلها ، وقال الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا يقدم الأقربون قولا واحدا ، لأنه مبنى على التعصيب ؛ وكل من قرب كان أولى كالميراث .

اذا ثبت هذا فقد قال الشافعي رضى الله عنه: ولا يقدم نجم الا بعد حلوله و وجملة ذلك أن الدية اذا وجبت على العماقلة ـ فان كانت الابل موجودة معهم أو في بلدهم بشين مثلها عند الحول وجب عليهم أن يجمعوا ما وجب على كل واحد منهم ويشتروا به ابلا ـ فان كانت معدومة أو موجودة بأكثر من ثمن مثلها انتقلوا الى بدلها ؛ وبدلها في قوله القديم اثنا عشر ألف درهم أو ألف مثقال ؛ وفي قوله الحديد قيمتها ، فاذا قلنا : تجب قيمتها فانها تقوم عليهم عند حلول الحول أقل ابل لو بذلوها ولزم الولى قبول ذلك ، فان أخذ الولى القيمة ثم وجدت الابل لم يكن له المطالبة قبل قبض القيمة كان للولى أن يطالب بالإبل ، لأن حقه في الإبل لم يسقط بالتقويم ، الله تعالى أعلم بالصواب .



## فهارس الجزء العشرون الجـزء التاسع من التكملة

اولا: الآيات القرآنية

ثانية : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثاً: الشسعر

رابعاً: الأعــــلام

خامسة: الأحسسكام

## أولا ـ الآيات القرآنية

الصفحة	الايه ـــورهمها
19.	اذا قضى أمرا فالمسا يقسول له كن فيسكون ــ ٧٧ : آل عمران ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠
÷ 11	اذا تكحتم المؤسنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ـ ١٤ : الاحزاب المساوهن
7.0	أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ــ ١٩٠ : يولس
1,44	الرجال قوامون على النسساء بما فضل الله بمضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم لل ٢٤ النسباء من الموالهم المرادة النسباء المرادة
176	الطلاق مرتان فامستاك بمُعروف أو تسريح باحسان - ٢٢٩ : البقرة من المناه المعروف الماد المعروف المعروف الماد المعروف الماد المعروف الماد المعروف الماد المعروف المعروف الماد المعروف الماد المعروف المعروف الماد المعروف الماد المعروف الماد المعروف المع
	الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن . يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
771-071-731 V31-131-701 T01-X11-X-7	- ۲۳۳ قالیقرق برد در د
100_ O_ Y	أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهم وأن كن أولات حميل فأنفقوا عليهن ب
177-174-177	انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ــ ١ : الحجر
V1	انا راودته عن نفسه ــ ١٥٠ يوسف من من من
	انی مهاجر الی رہی ۔ ۲٦ : العنکبوت ، ، ، ، ،
Total	أن الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربي ويتهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ـ ١٠٠ النحل
	ان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى بضعن حملهن

174	ب ۲: العلاق
<b>YA</b> .	تا الحج ١٠٠٠ تا الحج ٢٠٠٠ الحج
***	تُلك حدود الله فلا تعتدوها ــ ٢٢٩ : البقرة
	تلك حدود الله فلا تقربوها ــ ٢٢٩ : البقرية ١٨٧ ٪
77	البقرة الله المالية ال
737	تساقط عليك رطباً جنيا ــ آية ٢٥ : مريم
٣٠٨	جهتم يصلونها فبتأس الغرار - آلة ٢٩ : ابراهيم
127	الخر بالحرب آية ١٧٨ : البقرة ١٠٠٠ ١٠٠٠
A 09	حرمت عليكم أمهائكم ـ آية ٢٣ أ النساء ٠٠٠٠٠٠
117	ذو مرة فاستوى ــ آنة ٦ : النجم
,	ربنا واجعلنا مسلمين لك زمن ذريتنا أمة مسطمة لك
11.	ـــ آلية ١٧٨ : البقرة الله المعالمة الم
۳۰۸	سيصلى نادا ذات لهب ـ آية ٣ : السد
•	فاذا قضيت العسلاة فانتشروا في الأرض وابتفوا
101-11.	مِن فضل إلله _ آية ، ١٠ الجمعة
19.	فاذا قضيتم مناسككم ــ آية ٢٠٠ : البقرة
11.	فاقض ما انت قاض _ آية ٧٢ : طه
-199-191-197	فان أرضنعن لكم فلأتوهن أجورهن ــ آية ٦ : الطلاق
117-11-117	
	فان خفتم الا تعسدلوا فواحسدة او ما ملكت ايمانكم
113	دلك أدنى أن لا تعولوا لـ آية ٢٠ النساء ١٠٠٠٠٠
113	فَإِنْ كَانِ مِن قُومَ عَدُو لَكِمْ وَهُو مُؤْمِنَ فَتِحْرِيرِ رَقْبَةً ﴿ وَهُو مُؤْمِنَ فَتِحْرِيرِ رَقْبَةً ﴿ وَهُو مُؤْمِنَةً لِللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللللَّالِ اللَّالِي اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّا
• • •	
700	فخرج منها خالفا لترقب ـ آية ٢١ أالقصص
<b>Y</b> 63	فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أذا رجعتم تلك عشرة كاملة بـ آية ١٩٦٦ : البقرة
, CO.	عليان فالمقه يه ديه ١١٠ وليهن

:

1.41	فقضاهن سبع سموات في يومين ـ آية ١٢ : فصلت
184	فكفارته اطعام عشرة امساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم ـ آية ١٠ المائدة
7.7 <u>~</u> V37 <u>~.07</u> 707 <u>~!\</u> \7_7\7 0\7	فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
771	فمن تصدق به فهو كفارة له ــ آية ٥٤ : المائدة
177	فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ـــ آية ٣٣ : الاسراء
337^^7	فمن عفى له من آخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء آليه المحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ـ آية ١٧٨: البقرة
799 <u>-</u> 797	
۲۸۷	فلا يسرف في القتل انه كان منصورا _ آية ٣١٣:
1.4	قضى الأمر الذي فيه تستفتيان ــ آية ٤١ : يوسف
VFYVYIVY 3VYFFYVFF FFY013	كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانشى بالانشى ـ آية ١٧٨ : البقرة
\$1\$	كل نفس بما كسبت رهيئة ـ آية ٣٨ : المدثر
08.	كلا اذا بلغت التراقي ــ آية ٢٦ : القيامة .٠٠
707	لقد أرسلنا رسيلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ـ آية ٢٥ : الحديد
307	ليس عليكم جناح أن تبتفوا فضللا من ربكم ـ آية ١٩٨ البقرة
17	ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها. متاع لكم ـ آية ٢٩ : النسور ١٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق

منها آتاه الله لا تكلف تفسى الا ما إتاها _ آية ٧ : الطلاق _ ١٣٣ ـ ١٤٥ - ١٤٦
سلة أبيكم ابراهيم _ آية ٧٨ : الحج
من أجل ذلك كتبنا على بنى أسرائيسل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فسساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً لل ٣٢:
اللها الله المنافقة ا
هو الذي حمل لكم الأرض ذلولا فأمشسوا في مياكبها وكلوا من رزقه واليه النشور – آية ١٥: الملك
هو سماكم المسلمين من قبل - آية ٧٨ : الحج
واثبعت ملة آبائي ابراهيم واسحق ويعقوب ـ آية ٢٨٠ يوسف ٢٩٢
واحل لكم ما وراء ذلكم - آية ٢٤ : النسباء ١٠٠ ٥٩ -٨٠ -٨٤
واخواتكم من الرضاعة _ آية ٢٣ : النساء ٨٤
واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ــ آية ٨٥٠
واذا تلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون ـ آية ١٥٢ : الأنعام ٢٥٧
واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
واصبر نفسك لمع الذين يدعون ريهم - آية ٢٨ :
واقتلوهم حيث أثقفتموهم – آية ١٩١ : البقرة
واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ــ آية ٩- الرحمن ١٠٥٠
وأمهات نسالكم - آية ٢٣ ؛ النساء ١٠٠٠٠٠ ٨٤
وأمهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة - ٨٣-٧٨ -٨٧ - ٢٨

3A -F.1	
	والجروح قصاص ـ آية ه ٤ ؛ المائدة
TOT-TOT-TO1.	en la companya de la
٣٨٥	
YTY	والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق _ آية ٦٨ : الفرقان
11- 10	والذن يتوفرن منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج _ آية ٢٤٠ البقرة
18	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصين بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً _ آية ٢٣٤ البقرة
	والسارق والسمارقة فاقطعوا أيديهما ما آية ٣٨ :
071-07.	
<b>E91</b>	والعين بالعين ــ آية ه ٤ : المائدة
105	والله خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة _ آية ٧٢ : النحل
٧٨	واللائي يئسن من المحيض _ آية } : الطلاق .
٦٣	والمطلقات بتربصن بالفسهن ثلاثة قروء ــ آية ٢٢٨ : البقرة من من من من من من المقرة المقر
°	والوالدات يرضمن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة _ آية ٢٣٣ : البقرة
111	وأن فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتم فآتوا الذين ذهبت أزواجهم مثل ما انفقوا ـ آية ١١: الممتحنة
717-7-9	وان تماسرتم فسشرضع له أخرى ــ آية ٦ : الطلاق
۳۸۱	وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به _ آیة ۱۲۹: النحل النحل
۸۵۲ .	وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهسما يالعدل وأقسطوا أن الله يحب المقسطين _ آية ٩ : الأحزاب

9	وإن طلقتم النساء من إفيل أن تمسيوهن وقد فرضتم
177	لهن فريضة فنصف ما فرضهم - آية ٢٣٧ : البقرة
· *, *	وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة
- 1 (E) 7-E) Y	وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق قدية مسلمة الى أهله ونحرير رقبة مؤمنة ـ أية ٩٢ النساء · · ·
	وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ــ آية ٢٣ : النساء
٨٦	وحمله وفصاله ثلاثون شمهزاً ــ آية ١٥ : الاحقاف
	وربائيكم اللاتي في حجوركم من نسائكم ــ آية ٢٣ :
7 7 7	النستاء والمعاد والمعادية والمعادية
117	وصاحبهما في الدنيا معروفات آية ١٥ . لقمان
٣, • ٤	وعَتُوا عَتُوا كَبِيرًا _ آيةً ٢١ : الفِرقانُ
771-701-70	وعاشروهن بالعروف ـ آية ١٩ : النساء
107-100	
	و فضائناهم على كثم ممر خلفنا تفضيلات آبة ٧٠:
777	وفضلناهم على كثير ممن خلفنا تفضيلات آية ٧٠ :
0{.	وقد أفضى بعضكم الى بعض - آية ٢١ النساء
77	وقرن في بيوتكن ــ آية ٣٣: الاحزاب
·	مُعَمَّدُ وَالْمُؤْمِّنِ لا تَعَالَمُ اللهِ أَنَامُ وَمَالُمُ الْفُرْسِ أَحْسَانًا
144- 44	و قضى ربك أن لا تعدوا الا آياه وبالوالدين أحسانا
	وقل أمنت بِما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم
707	ے آیة ۱۰ الشوری و و د د د د د د د د د د د د د د د د د
	وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وألعين بالعين
	والانف بالاثف والأذن بالاذن والسبن بالبسس والجسروح
377_077_77	قصاص _ آية ه } المائدة
V27-177	the state of the s
T1-77 791	and the first of the second
\$ <b>?_</b> FY <i>N</i> _FYF	the second of th
**-**1-**.	and the first of the second of
TO-TTE-TT	the production of the free production from

777-107-P07	
490	
	ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البسر والبحس ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير سمن خلقنا تفضيلاً ـ آية ٧٠ الاسراء
	وأن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سيبيلا ـ آية
777	١٤١ : النساء ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
•	ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب _ آية ١٧٩ :
VF7V7-3V7 0V7-187	البقــرة بينين بينين أنانين
111-110	and the straints at all of a At of Land
777	وما كان الومسن أن يقتسل مؤمنا الاخطاب آية ٩٢:
	وما كنت بجانب الفربي اذ قضينا الى موسى الأمر بـــ
11.	آية ٤٤ : القصص ١٠ ١٠ ٠٠ و. و. و. و. و.
Y67	وما الله يريد ظلما للعباد ــ آية ٣١: غافر
	وَمَنَ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حَكُمًا لَقُومَ بِوَقَنُونَ لِـ آيَةً ٥٠:
۸۸۲	المائدة
	ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف
33777-197	في القتل أنه كان منصوراً ــ آية ٣٣ ٪ الاسراء
770-775-777	Physical Republic
777_713_013	ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ــ آية ٩٢ : النساء
	ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ــ
<i>X</i> .77	آية ١٤٤ المائدة المسترات ا
71	ولا تزر والزرة وزر آخری ــ آیة ۱۹۲ : الانمام
71	ولا تضاروهن لتضْــيقوا عليهن ــ آية ١٦ : الطلاق
	ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ــ آية ٣٣ :
***	الاسراء ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠

## ثانية \_ الأحاديث والآثار والأخبار (( حرف الألف))

	_		-
40-	ă	- 4	٠П

	•
	أبغض الناس الى الله ثلاثة ملحد في الحسرام ومتبع في الاسلام سنة الجاهلية مطلب دم امرىء بغسير حق
٣.٣	ليهريق دمه ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ أ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ اليهريق
YoY	أتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة .٠٠٠٠
۲	اتقى الله ولا تكتمى السبب أى لا تكتمى سبب النقل
	أتى على امرأة محج على باب فسطاط فقال: لعمله يريد أن يلم بها فقالوا نعم . فقال رسسول الله ﷺ لقد هممت أن العنه لعنة تدخل سعه قبره وكيف يورثه وهو
٧٥	
٧١	أخاف على أمتى من بعدى ضلالة الأهواء وأتباع السهوات والطفلة بعد المعرفة
	اختلف فيها أهل الكوفة فرحلت الى ابن عباس فسألته عنها فال: نزلت هذه الآية « ومن يقتل مؤمنها متعمداً فجزاؤه جهنه » هى آخر ما نزل وما نسخها
470	شيء ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
019	اذا أنسودت فقد تم عقلها
170	اذا أعسر الرجل بتفقة امرأته يغرق بينهما ٠٠٠٠٠٠
οξ.	اذا أفضى أحدكم بيده ألى ذكره فليتوضأ 🕠 🙃
08.	اذا أمضى أحدكم بيده الى ذكره فليتوضأ ١٠٠٠٠٠
۳.٦ <u>-</u> ٣.٤	اذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتــل الذي قتل ويحبس الذي أمسك
	اذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطباب فخطب

	عمر رضى الله عنه وقال ردوا الجهالات الى السنة فرجع
11	الى قول على كسرم الله وجهسه
,	اذا جاء احدكم خادمه بطعام فليجلسه معه فان لم
317-017	بجلسه ممه فليناوله اكلة أو اكلتين فانه ولى حره وعلاجه
	اذا رايتموني أبلغ من انكحت أو نكحت اليه الي
	السلطان فاعلموا أتي مجنون فاكووني واذا رايتموني امنع
	جارى أن يضع خشبته في حائطي فاعلموا أني مجنون فاك
خداہ سے مصد	فاکورونی ومن وجد لای شریع سمنا او لبنا او جدایه . فهو له حل فلیاکله ویشریه
T- E-T-T	
	ادًا كان احدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فان كان فضل فما وزاله فان كان فضل فما وزاله فان كان فضل في المراب المراب
190	فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته
	أذن صلى الله عليه وسلم للعربيين في ذلك حين
700	استوخموا المدينة ان يخرجوا الى المرج
·	أراد أن تمام الرضاع الشرعي في الحولين وأنه لا حكم
	يا رسول الله كنا نرى سسالما ولدا وكان يدخسل على واتا . فضل وليس لنا الابيت واحد فما تأمرني فقال صلى الله
	عليه وسلم أرضعيه خمس رضعات فيحرم عليها بلبنها
	أى بلبنك فيكانت تراه ابنا من الرضياعة فبدلك كانت
	عائشة تأخذ بنات اخواتها وبنات اخوتها يرضعن من
	أحبت عائشة أن يرأها ويناخل غليها وأن كان كبيرا خمس
. YA- , Yo	رضفات ، ۱۰۰ او او او ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
÷	اداد زیاد آن ببعث عمران بن حصین علی خراسان
;	فأبى عليه فقال له أصحابه أثركت خراسان أن تكون عليها قال فقال: أنى والله ما يشرني أن أصلى بحرها ويصلون
	ببردها أنى اخاف اذا كنتا في نحر العدو ان ياتنيي بكتاب
	من زياد قان أنا مضيت هلكت وأن رجعت ضربت عنقى
~	قال ﴿ فَأُوادِ الحكم بن عمر و الففاري غليها قال فانقساد
	الأمره " فقال عمر أن الا أجد يدعو لي الحكم لا قال فالطلق
Þ	الرسول؛ قال فأقبل الحكم اليه فدخل عليه فقال عمران
	للحكم ﴿ أَسْمَعْتِ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : لا طاعة الأحد في معضية الله إتبارك وتعالى ؟ قال نعم ، فقال
418	عمران دالحمد لله والله اكبر »

أزال عمر بن الخطاب التراب عن هيكل يهودى ليقيم اليهود شعائرهم عنده ولما حضرت الصلاة وهو يجسوار كنيسة بيت المقدس صلى خارجها قائلا خشيت أن أصلى فيها فيزيلها المسلمون من بعدى ويتخذونها مسسجدا ٢٦١

استشهد رجال يوم أحد فتأيم نسساؤهم فجئن رسول الله أنا رسول الله أنا نستوحش بالليل ونبيت عند احدالنا حتى ألذا أصبحا بادرنا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند أحداكن ما بدا لكن حتى أذا أردتن النوم فلتؤب كل أمراة الى بيتها مسلم الله عليه الله عليه وسلم المنافق عند أحداكن ما بدا لكن حتى أذا أردتن النوم فلتؤب كل أمراة إلى بيتها مسلم المراة الى بيتها مسلم المسلم المسل

اسلم ابی وابت امی ان تسلم وانا غلام فاختصسما الله علیه وسلم فقال یا غلام اذهب الله علیه وسلم فقال یا غلام اذهب الی اینه ان شئت الی ابیك وان شئت الی امك فتوجهت الی امی فلما رآنی النبی صلی الله علیه وسلم سمعته یقول اللهم اهده فملت الی ابی فقعدت فی حجره ۲۱۲-۲۱۹

الأصابع سواء والأسنان والثنية والضرس سيسواء وهذه سواء من المنافقة من المنافقة من المنافقة الم

اطعموهم مما تأكلون والسسوهم مما تلسسون اطلعت في النار ليلة اسرى بي فرايت امراة فيها فسألت عنها فقيل انها ربطت هرة لم تطعمها ولم تسقها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت فعذبها الله بذلك وأطلعت في الجنة فرايت المراة مومسة (يعني زانية) فسألت عنها فقيسل انها مرت بكلب يلهث من السطش فأرسلت ازارها في بئر تم عصرته في حلقه فغفو

140

F17-Y17	الله لها بذلك
770	اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة قبل ان يحج
	اعطاهم أمانا الأنفسهم والاموالهم ولكنائسهم وصلبالهم وستهمها وبريئها وسائر مالتها أنه لا تمس كنائسهم ولا
• .	تهدم ولا ينقص منا ولا من أخيرها ولا من شيء من أموالهم
777	ولا يكرهون على دينهم ولا يضار اجد منهم أن أن من المدالة العليا خير
. •	من اليد السفلى وأبدأ بمن تعول تقول المرأة إما أن تطعمنى واما أن تطلقنى ويقول العبد أطعمنى واستعملنى ويقول
	الابن أطعمني والي من تدعثي ؟ قالوا يا أبا هريرة سمعت
170	هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبي هريرة من
	أقبل العباس بن عبد المطلب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه حلة ولم ضفيرتان وهو أبيض فلما رآه
	النبى صلى الله عليه وسلم فبسم فقال العباس يا رسول الله ما اضحك أضحك الله سنك فقال أعجبنى جمسال عم
0.7_0.0	النبي فقيال العباس ما الحمال في الرجال قال اللسيان
	اقتتلت امراتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عد أو أمة فقال حمل بن التليعة
4	الهدلى : كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطبق ولا
NF3-173-500	استهل ومثل ذلك يطل لأ فقسال النبي صلى الله عليبه وسلم أثما هو من أخسوان الكهان من أجل سسجعه
٧٥٥-١٧٥	
	الا أن الابل قد غلت قال فقوم على أهل الذهب الف
	دينار وعلى أهل الورق اثنى عشر الف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل
173	الحال مائتي حلة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
EnV	الا أن في الدية العظمل مائة من الابل منها اربعسون

	الا أن في قتيلَ العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الابر منها أربعون خلفة في بطونها أولادها ما بين الشنية
Yo}	الى بازل عامها كلهن خلقه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠
373	الا ان فى قتيل العمد الخطأ قتيل السوط والعصا مائة من الابل
Y0X	ألا من ظلم معاهدا أو تنقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئًا غير طيب نفس فأنا خصمه يوم القيامة
717	الام أحق بكفالة ولدها ما لم تتزوج ٢٠٠٠٠٠
777	الأم أحق بولدها ما لم تتزوج ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٤.	امتشطی فقلت بأی شیء امتشط یا رسیول الله ؟ فال : بالسدر تغلفین به راسك ، ، ، ، ، ،
	أمر عمر رضى الله عنه بقتل امراة بالزنا وهى حامل فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه أن كان لك سلميل على ما فى بطنها يعنى حملها فترك عمر قتلها وقال كاد النساء أن يعجل أن يلدن مثلك
777	با معاد
17	امر النبي صلى الله عليه وسلم سهلة أن ترضع سالما
ኘለለ	ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه وأن ولده من كسبه كسبه
111	ان أطيب ما يأكل الرجل من كسب يمينه .٠٠
114	ان اطیب ما یاکل الرجل من کسبه وولده من کسبه
809	ان أعدى الناس على الله عز وجل من قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بدخول الجاهلية
*11	ان عمر رضى الله عنه أتى برجل قتل رجلا فجاء ورثة المقتول ليقتلوه فقالت أخت المقتول وهى أمسراة القاتل قد عفوت عن حقى قال عمر رضى الله عنه عنق من القتل
۷۲٥	ان عمر بن الخطاب جمل الدية الكاملة في ثلاث سنين وجعل النصف في سنتين وما دون النصف في سنة
	ان عمر رضي الله عنه رفع اليه رجلا قتل رجلا فجاء

أولاد المقتول وقد عفا احسدهم. فقال عمر لابن مسسعود وهو الى حنبه ما تقول ؟ فقال : انه قد أحرز من القتل فضرب على كتفه وقال كثيف ملىء علما .. .. ه : 499 أنا أفصح العرب ولا فخر بيد أنى من قريش ونشات في بني سعد وارتضعت في بني زهرة بي بي بي أَمْا أَفْصَحَ العربِ أَوْلا فَخُر مبدئي من قريش ونشأت في بني سعد وارتضمت في بني زهرة 118 ان أفلح أخا ابى القعيس استأذن عليهسا فابت ان تأذن له ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلل : أفلا أذنت لعمك ؟ فقالت يا رسول الله أنما أرضعتني المراة ولم يرضعني الزَّجل ، قال : فاذني له فانه عمك وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضفت عائشة رضي الله 14- VY أن الربيع بنت النضر بن انس كسرت ثنيسة حاربة فعرضوا عليهم الأرش فأبوا وطلبوا العفسو فأبوا فأتوا ألنبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص فجاء أخوها أنس بن النضير فقال يا رسنول الله اتكسر ثنية الربيع والذي بعثك بالحق لا تكسر تنيتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص قال فعفا القوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من عباد الله من لو أقسم غلى الله لابرا قسمه 😘 😘 777<u>-</u>771<u>-</u>77 449

ان اللحم مَا بين الحدين حد الدنيسيا وحد الآخسرة ٣٣٠

أن الله أنزل ومن للم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم ألكافرون وأولئك هم ألظالمون وأولئك هم الفاسسقون أَ أَبْرُلُهَا الله في الطائفتين من اليهود ، وكانت احداهما قد قهرت الأخرى في الحاهلية حتى ارتضوا واصطلحوا على أن كل قبيل قتلته العزيزة من الذليلة فديته خمسون وسقا ، وكل قتيل اقتلته الذايلة مِنْ الفرايزة إقديته مائة. وسنق فكانوا على ذلك ختى قدم النبي صلى الله عليه وشنالها ، فقتلت الله المناه أمن الغرائزة قتيب الله فارسلت العزيزة الى الذليلة تطلب مائة وسق ، فقالت الذليلة ::

	وهل كان في حيين دينهما واحد وتسبهما والحد وبلدهما
	واحد دية بعضهم نصف دية بعض لا انما أعطيناكم هذا
	ضيما منكم لنا وفرقا منكم ، فأما اذ قدم محميد فلا
	نعطيكم ، فكادت الحسرب تهيج بينهسما (وهمسا قريظة
	والنضير) ثم ارتضوا على أن يجعلوا رسول الله صلى الله
•	عليه وسلم بينهم ثم ذكرت العزيزة فقالت: والله ما محمد
	بمعطيكم منهم ضعف ما يعطيهم منكم ؛ والقد صــدقوا
	ما أعطونا هذا الا ضبيما منا وقهراً لهم ، فدسوا إلى محمد
1	من بخبر لكم رأيه أن أعطاكم ما تريدون حكمتموه وأن
	لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه ، فدسوا الى رسول الله
	صلى الله عليه وسلم ناسا من المنافقين ليخبروا لهم راى
	النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاءوا رسول الله صلى الله
	عليه وسلم أخبر الله رسوله بأسرهم كله وما ارادوا فألزل
	الله تعالى ( يا أيها الوسول لا يحزُّنك الذين يسادعون ـــ
	الى قوله تعالى ــ ومن لم يحكم بما أنزل آلله فأولئك هم
<b>Y77:</b> _177	الطالون) ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	أن الله كتب الاحسان على كلَّ شيء فاذا قتلتـــم
	فأحسنوا القتلة واذأ ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد
445 <u>-44</u> 4	احدكم شفرته وليرح ذبيحته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 4 4 1 4 1	
	أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن ترضع سالما
17	خمساً ليجوز دخوله عليها ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم انتم يا خزاعة
	قد قتلتى هــدا القتيل من هذيل وأنا والله عاقله فمـن
	قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين أن أحبوا قتلوا وأن
417	أحبوا أخذوا الدية
•	أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الموضيحة
ξ'À0	خمساً من الابل ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
4710	_, _
	أن النبي على الله عليه وسلم حجمه أبو طيبة فاعطاه
418	أجره وسلَّل مواليه إن يخففوا من خراجه
	أن النبي صلى ألله عليه واسلم خير غلاما بين أبيسه
777	ر <b>وانه</b> در آن بر برا برا برای آیر آیر آیر آیر آیر آیر آیر آیر آیر آی
	أن النس صلى الله عليه وسلم قال ذان مم اعت الذاب

۲۰۳-۲۰۲	على الله عز وجل من قتل غير قاتله أو طلب بدم الجاهلية : في الاسلام أو بصر عينيه في النوم ما لم تبصره
-	أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تحد المراة فوق ثلاثة المام الا على زوج فلنها تحد اربعة إشير وعشرا
۲۲ 3	لا تكتحل ولا تلبس ثوباً مصبوجاً الا ثوب عصب ولا تمس طيباً الا عند طهرها من محيضها من محيضها
175	أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يجد ما ينفق على امراته قال يفرق بينهما
	ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لرجل ابدا بنفسك فلم الله عن أهلك فلم عليها فان فضل عن أهلك فان فضل عن أهلك
147	شيء فلذي قرابتك فإن فضل عن كه قرابتك شيء فهكذا أو هكذا و هكذا
<b>የ</b> ለጉ	آن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه
VV	ان النبى صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع مثل ما يحرم من النسب
	ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بدية الخطأ مائة سن الابل عشرون حقبة وعشرون جسلعة وعشرون بنت
Yes	مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون أبن مخاص
. E. &.W.	أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المأمومة بثلث الدية من من من من من المامومة بثلث الدية من
- 044	أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في كل أصبع مما هناك من اليد والرجل عشر من الابل و والرجل عشر من الابل
۰ ۲۲	ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع اليد من مفصل الكوع
: YVo	ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بقتل الرجل بالراة
. <b>۲۹</b> .	ان النبى صلى الله عليه وسلم نقل فاطمة بنت قيسى النبا استطالت على احمالها
	أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عام اوطاس

٧.	أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض حيضة
181	أن امرأة سألت أبن عباس وقالت له ما الذى لى من مال زوجى فقال الخبر وأددم قالت : فاخد من دراهمه شيئاً فقال أتحبين أن يأخذ من مالك فيتصدق به قالت لا فقال كذلك لا تأخذي من دراهمه شيئاً بغير أمره
	أن امراة سألت أم سلمة بأن أباها مريض وأنها في عدة وفاة فأذنت لها وسط النهار
· · · ·	أن أمرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت: أنها زنت وهي حبلي فدعا النبي صلى الله عليه وسلم وليها فقال له: أحسن اليها فاذا وضعت فجيء بها فلما أن وضعت جاء بها فأمر بها فرجمت ثم أمرهم فصلوا
7.77-7.77	عليها
197	ان أولادكم هبة من الله لكم يهب لمن يشاء أناثا ويهب لمن يشاء الذكور وأموالهم لكم أذا أحتجتم أليها أنت ومالك لأبيك
3.47	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
808	أن دية شبه العمد ثلاثون حقية وثلاثون جيدعة وأربعون خلفة وأربعون خلفة
117	ان رجلا اتى النبى صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان أبى يأخذ مالى فينفقه فقال الآب انسا انفقه يا رسول الله على أحدى عماته أو أحدى خالاته فهبط جبريل وقال يا رسول آلله سل الآب عن شعر قاله فسأله النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال آلاب ان الله وئه الحمد يزيدنا بك بيانا يا رسول الله كل يوم لقد قلت هذا الشعر في نفسى فلم تسجمعه أذناى
7-0-7-8-198	أن رجلا "تى النبى صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله من أبد قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أمك الله أمك اله أمك الله
£01_£07_£00	أن رجلا اوطا امراة بمكة فقتلها فقضى فيها بثمانية الاف درهم وثلث من النبي صلى الله عليه وسلم قال
	· ·

	يا رسول الله عندي داينار أقفال أنفقته على نفستك قال إ
191-141	عندی آخر قال انت اعلم به در در در در
	ان رجلا جرح فأواد أن يستقيد فنهى النبي صلى الله ا
771	عليه وسلم أن يستقاد من الجارح حتى يبسرا المجروح
	أن رجلا دخل على امرأته فوجد معها رجلا فقتلهـــا
٤٠١	فعال بعض اخوتها قد تصدقت فقضى عمر لسائرهم
•	ان رجلا رمى رجلا بحجر في رأسيه فذهب سيمعه
ČAR KAR	وعقله ولسانه وتكاحم فقضى فيه عمر رضى الله عنه بأربع
\$17 <b>—</b> {10	ديات والرجل جي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
-	ان رجلا رمی رجالا بحجر فی راسیه فذهب عقیله
0.4-0.1	وسمعه ولسانه وتكاجه فقضى عمر رضى الله عنه باربع
	إن وجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم اتحسرم المصة ؟ فقال: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصسة
<b>A1</b>	والمستان ، و و و و و و و و و و و و و و و و و و
-	أن رجلا طلق أمراته فاعتدت منه حتى إذا يقى شيء
	مِن عِدْتِهَا نَكُحُهَا رَجِلُ فِي آخَرُ عِدْتِهَا جِهِلَا ذَلْكُ وَبِنِي بِهِمَا
	فأبى على بن أبي طالب رضى الله عنه في ذلك ففرق بينهما
	وأمرها أن تعتد ما بقى من عدتها الأولى ثم تعتد من هذا. عند مستقبلة فاذا القضت عدتها فهى بالخيار أن شاءت
-73 <u>-</u> 773°-	نكحت وان شاه قلا
	إن رجلا طلق امراته فجاءت الى ألنبي صلى الله عليه
177	وسنلم فقال له نفقة لك ولا سكني
,	ابن وجلا على عهـــٰد عمر رضي الله عنه خرج في مزوة
	وترك يهوديا في بيته ينحدم امرأته فلما كان في بعض الليالي
	خرج رجل من المسلمين في سحر فسمع اليهودي يقول :
	وإنتنفت غره الاسلام منى خلوت بعرسه ليل التمام
. !	- ایست علی تراثبها ویسی علی جرد النع ما قال
,	فدخل عليه الرجل وقتله ، فأخبر بذلك عمر رضي الله
<b>YAY</b> ,	عنه فأهدر دم اليهودي

.

	أن رجلا قال يا رسول الله أن لى مالا وعيالا ولابى مال وعيال ويريد أن يأخذ من مالى فقال النبى صلى الله عليه وسلم أنت موالك لاراك
194	عليه وسلم انت ومالك لابيك
777	العامهلة حتى أقيم البيئة قال نعم
474	أخت المقتول وكالت زوجة القاتل عفوت عن نصيبي من القتل القود فقال عمر رضي الله عنسه ألله اكبر عتسق من القتل
	ان رجلا قتل رجلا واراد ورثة المقتول أن يقتصوا فقالت زوجة القاتل وكانت اخت المقتول قد عفوت عن
1.3	
173	أن رجلا قتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته أثنى عشر الفا
	أن رجلا قتل في البلد الحرام في الشهر الحرام فقال ان ديته اثنا عشر الفا وللشهر الحرام والبلد الحرام أوبعة
103	آلاف فكلها عشرون الفا
7,47	ان رجلا وجد مع امراته رجلا فقتله فاشكل فيه الأمر على مصاوية رضى الله عنه فكتب في ذلك الى ابى موسى الاشعرى رضى الله عنه فسأله أن يسال عليا رضى الله عنه ما هاذا شيء وقع بأرضنا عزمت عليك الا اخبرتنى فقال له كتب الى بذلك معاوية فقال على: أنا أبو الحسن أنا أبها الى بذلك معاوية فقال على: أنا أبو الحسن أنا أبها الذي يربط به أقام البينة والا أعطى بزمته (والزمة الحبل الذي يربط به الرجل الذا قدم للقتل)
197	أن رجلين سالا النبى صلى الله عليه وسلم أن يعطيهما من الصدقة فقال النبى صلى الله عليه وسلم أعطيكما بعد أن أعلمكما أنه لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب
<b>۳19_71</b> 7	ان رجلین شهدا عند علی کرم الله وجهه علی رجل انه سرق فقطمه ثم رجعا عن شهادتهما فقال او اعلم انکما تعمدتما لقطعت ایدیکما
	the state of the s

	حمره بن عبد المطلب فعال ، إنها أبنه أحي من الرصاعة
<del>-</del> ۷۷	وأنه يحرم من الرضاع مثل ما يحسّرم من النسب .٠٠
	أن رسول الله خطب يوم فتح مكة فال: الا أن دية
Ca*	القتل شبه الممد قتيل السوط والمصادية مغلظة مائة
201:	الله الإيلام الرياد والمالية الرياد المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية ال
	أن رسول الله صلى الله عليمه وسلم دخل عليها
	وعندها رجل فتغير وجه النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انه أخي من الرضاعة فقال صلى الله
٨٧	
	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ثم أنتهم
	يا خراعة قد قتلتم هذا القبيل من هذيل وأنا والله عاقله
<b>494</b>	المن قتل بمده قتيلا فأهله بين خيرتين أن أحبوا قتلوا
1 1+	وان أحبوا أخلوا اللهة من من من من من من
2474	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما
1 YA	بمعاهد وقال أنا أكرم من وفي بدمته
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهسل
	اليمن بكتاب في الفرائض والسنن والديات وقسرىء على : أهل اليمن أن في النفس مائة من الابل فان كانت الدية في
	عمد أو شبه عمد وجبت مائة مغلظة أثلاثًا ، ثلاثون حقة
804	وثلاثون جذعة وأربعون خلفة
	ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل
\$A\$	اليمن في الجائفة ثلث الدية
	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهمل
	اليمن في النفس مائة من الابل وعلى أهمل الذهب الف
171	مثقال وعلى أهل الوارق اثنا عشر ألف درهم
	أن زوجها قتل فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
11	المكتى حتى يبلغ اللهساب الجله
	أن زيادا استعمل الحكم الففاري على جيش فأتاه
	عمران بن حصين فلقيه بين الناس فقال: أتدرى لم جئتك فقال له لم ؟ فقال ما الله عسلى الله عليه الله عسلى الله عليه عليه الله عليه عليه الله عليه عليه الله عليه عليه الله عليه الله عليه على الله عليه عليه عليه عليه الله عليه عليه ا
•	عليه وسلم للرجل الذي قال له أجيره أدم نفسك في النار
	77. 77A

فأدرك فاحتبس فأخبر بذلك رصول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لو وقع فيها لدخلا النسار لا طاعة في معصية الله تبارك وتمالي قال: نعم من من من من من 418

أن زينب بنت الحرث اليهودية امرأة سلام بن مشكم أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة مشوية قد سمتها وسألت أى اللحم أحب اليه أ فقالوا الذراع فأكثرت من السم في الدراع ، فلما انتهش من ذراعها أخبره الدراع بأنه مسموم فلفظ الأكلة ، ثم قال: اجمعوا لي من ههنا من اليهبود فجمعوا له فقمال الرسبول لهنم: اني سائلكم عن شيء فهل أنسم صادقي فيه { قالوا نعم يا آبا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبوكم. لا قالوا : أبونا فلان ؛ قال كذبتم أبوكم فلان ، فالوا : صدقت وبررت . قال همل أثنتم صادقي عن شيء أن سألتكم عنه لأ قالوا: نعم يا أبا القاسم ران كذبناك كما عرفته في أبينا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أهل النار ؟ فقالوا نكون فيها يسميرا ثم تخلفوننا فيها فقال لهم رسول الله صلى الله عليته وسلم: اخسأوا فيها فوالله لا نخلفكم فيها ابدا ثم قال: هل أنتم صادقي عن شيء أن سألتكم عنه ؟ قالوا نعم ، قال أجعلتم في هذه الشباة سما ؟ قالوا: نعسم . قال: فما حملكم على ذلك ؟ قالوا اردنا أن كنت كاذبا نستريح منك ، وأن كنت نبيا لم يضرك ، وجيء بالمراة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اردت قتلك ، ققيال: ما كان الله ليسلطك على . قالوا ألا نقتلها ؟ قال لا ، ولم . يتعرض لها ولم يعاقبها واحتجم على الكاهل ، وامر من 

أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضربها عمر رضي الله عنه وضرب زوجها بمخفقة ضربات ثم قال أيما أمرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما . ثم اعتدت بقية عدتها من زاوجها الأول وكان خاطب من الخطلب ٢٠٠ ٣٤ ــ٥١ ــ٧١

أن عائشنة قالت لفاطمهة بنت قيس اتق الله فانك تعلمین لم خرجنت .. .. 78- 77 ... .. .. .. .. ..

7.9 (م ٣٩ ــ المجموع جـ ٢٠ )

771

**۲11-771** 

أن عشمان أشرف يوم الدار فقال أنشدكم الله أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرىء مسلم الا باحدى ثلاث زانا بعد أحصان أو ارتداد بعد اسلام أو قتل نفس يغير حق فقتل به فوالله ما زنيت في الحاهلية ولا في اسلام ولا ارتدت منذ بابعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قتلت النفس التي حرم الله فيم تقتلو نئى ان عمر بن الخطاب رأضي الله عنه قتل سبعة انفس من أهل صنعام فتلوا رجلا وقال لو تمالا فيه اهل صنعاء لقتلتريم 🕠 🖖 أَنْ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهُ ذَكُرتُ عَنْدُهُ أَمْرُأَهُ مَعِيبَةً بِسُوءً فأرسل اليها رسولا فأجهضت ذا بطنها في الطريق من فزعها منه ، فاستشار الصحابة رضى الله عنهم في ذلك -فقال عشمان وعبد الرحمل رضي الله عنهما: السما انت مؤدب ولا شيء عليك قال لعلى رضى الله عنه ما تقول ؟ فقال: أن اجتهدا فقد أخطأ وأن علما فقد غشاك ، عليك الدية ، فقال : عزمت عليك لتفسيمنها على قومك ؛ يعنى على عاقلتي ولم بنكر عليهما عشمان ولا عبد الرحمن . 009 أن عمر رضى الله عنه قضى في الجائفة اذا نفات من 3 1 3 الحوف خائفتان أن عمر رضى الله عنه مر تحت ميزاب العباس رضى الله عنه فقطرت عليه قطارة فأمر بقلعه فخسرج العباس وقال قلعت مبراتا تصمه رسول الله صلى الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر لا ينصبه ألا من يرقى على ظهرى فانحنى عمر وصعد ألمباش على ظهره فوضعه مسمع

241

أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها نلاثا وهو غالب بالشمام فجعل اليها وكيله كفا من شعير فسنخطته ؛ فقال لها لا نفقة لك الا أن تكوني حاملا ، انما هو منطوع عليك ، فاتت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال لها: لا نفقة لك إلا أن تكوني إحاملاً ، واعتدت عند أم شريك ١٧٤

أن فاطمية بنت قيلن طلقها زوجها وكان غائب بالشيام فأمرها النبي صلى الله عليسه وسلم أن تعتسه في -

		13	W 1	
771	مسلم الباهلي فتح بعض أقاليم سمرقند با بين الاسسلام أو العهد أو القتسال ، غه عمر بن عبد العزيز فأرسل قاضيا بي ولما أتضح له صحتها أمر بخروج جند الذي فتحوه حتى يخير أهلها ليقرروا	خير أهله ى الخلي الشكوء من البلد	ن أن يا كوا ألم تقق في للمين ا	فث ليح الس
<b>10</b> }	من حفروا زبية ليصطادوا بهد الاسسد نمع الناس على راسها يبصرونه فتردى بثان وتعلق العشر بثان وتعلق العشر كل واحد من التسعة عشر ديته لانه برابع فوقعوا فيها فقتلهم الأسد، يرضى الله عنه فقضى للأول بربع الدية وللثالث بنصف الدية ، لأن فوقه واحدا لدية ، فوقع ذلك الى النبى صلى الله دهو كما قضى	سد فاجة ا فتعلق ا عالمة الثلث الى علم اثنين ، و مال ال	نع الآس ل فيها جب عله ب بفعله ع ذلك فوقه ا	رج وو- مات فر ف لان وللر
٥٢.	لحى نظر ألى أسامة وزيد وقد غطيب قدامهما وقال: أن هذه الاقدام بعضها لك رسسول الله صلى الله عليه وسسلم	جززا المد وبدت آ	أن مـ سهما	رؤو
718	جبل قال يا رسول الله أرايت أن كان نون بسنتك ولا يأخذون بأمرك فما نال رسول الله صلى الله علينه وسلم : الله عز وجل	ءلايست مرهم فق	ا امرا: نا فی ا	نأمر
	مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود ألى أن ، وأن في النفس الدية مائة من الابل ، وعب جدعه الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكسس للدية ، وفي العينين الدية ، وفي سف الدية ، وفي المأمومة ثلث الدية ، الدية ، وفي المأمومة ثلث الدية ، الدية ، وفي المنابع	اء المقتول ف آذا او بن الدية ب الصب احدة نص بة ثلث	ى اوليه فى الانا الشىفت قى وق على الوا الجائف ، ، وفى	رأن رفي الديا الرج الإبل

	مَنَ الابلِ ، وأنَّ الرَّجِلِّ يَقْتُلُ بِالرَّاهُ وَعَلَى أَهُلُ الدَّهُبِّ اللَّهُ :
έλγ-εάλ	ديباني المناف المساور والمتابعة المعادلة المساورة
	آنه دخل أبو بكر وعلمر على النبي صلى الله عليه وسلم
	فوجداه حوله نساؤه وإجمأ ساكنا وهن يسألنه النفقة
	فقام كل منهما الى ابنته أبو يكر الى غائشة وعمدر الى
	حفصة فوجآ اعناقهما فاعتزلهن رسول الله صلى الله علمه
177	وسلم بعد ذلك شهر المناب المناب المناب
	ان هند أم معاوية جاءت إلى النبي صلى الله عليه
*	وسلم فقالت با رسول ألله ان أبا سفيان رجل شحيح
	وأنه لا يعطيني وولدي ألا ما أخذت منه سرآ وهو لا تعلم
141	فهل على في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم
148	خدى ما يكفيك وولدك بالمعروف من من من من من
	ان يهوديا رض رأسل جارية من الانضار بين حجرين
:	فوجدت وبها رمها فقيل أمن فعل بك هذا ؟ فلان ؟ فأومأت
	ان لا إلى أن سئلت عن اليهودي فأومات برأسها أي نعم ،
	فأخذوا اليهودي فاعترف ، فأمر النبي صلى الله عليه
۳۸۳	وسلم فوضغ راسه بين حجرين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣٣	. الني أصبت حدا قاقمه على و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
	اني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأني لا أعفى من
610	قتل بعد أخذ الدية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انی امصصت من ثبای امراتی فلهب فی بطنی قال
	ابو موسى لا أراه الا قد حرمت عليك فقال عبد الله
	ابن مسعود اأنظر ما نفتى به الرجل فقال أبو موسى
	فما تقول أنت ؟ فقال عَبُّه الله : لا رضاع ألا ما كان في
	الحولين قال أبو موسى الاشعرى : لا تسمالوني عن شيء
γγ γ <sub>0</sub>	ماداه هذا الحبر بين أظهركم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أوصى عمر رضي الله عنه بعد منا سقى اللبن وخرج
	من الجرح ووقع الاياس منه فعمل وصيته فجرى مجرى
44.	المريض المايوس منه إذا أقتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

## ((حرف الياء))

ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 144 بدل الحسن والحسين وسعيد بن العاص لابن القتيل سبع ديات فلم يقبلها ٠٠٠٠٠ 777 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل اليهم رجلا من الانصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فعصوه في شيء فقال أجمعوا لي حطيا ، فجمعوا ، ثم قال . أوقدوا فأوقدوا ، ثم قال الم يأمركم رسول الله صلَّى الله عليه وسلم أن تسمعوا وتطيعوا ؟ قالوا بلي قال فادخلوها ، فنظر بعضهم الى بعض وقالوا : أنما فررنا الى رسول الله سلى الله عليه وسلم من الناد ؛ فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وأطفئت النار ، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لو دخلوها لم يخرجوا منها أبدأ » وقال « لا طاعة في معصية الله ، الما الطاعة في المعروف » ٢٠ ٥٠٠ ٣١٤ ٣١٠ــ٣١٤ . البيئة على المدعى واليمين على من انكر ١٠٠ ١٠٠ ١٧٢

#### (( درف التاء))

40	تحدثن عند احداكن حتى اذا أردتن النــوم فلتؤب كل واحدة الى بيتها من
۱۳٤	تزوج النبی صلی الله علیه وسلم عائشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
141	تزوج النبى صلى الله عليه وسلم عائشــة رضى الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين لم ينفق الا من حين دخلت عليه
144	تزوج النبی صلی الله علیه وسلم عائشة وهی بنت ست سنین وادخلت علیه وهی بنت تسع سنین ومکثت عنده تسعا
111	تزوج آم یحیی بنت آبی اهاب فجاءت آمة سسدوداء

	فقالت قد أرضعتكما قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله
90	عليه وسلم فأعرض عنى فتنحيت فذكرت ذلك له فقال وكيف وقد زعمت أنها الأضعتكما فنهاه عنها
<b>**V</b> 1	تقاس الجراحات ثم يتاتى بها سنه ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت اليه
444	يتركنى العب مع الصبيال فقضى به للأم تنازع على وجعفر ابن أبي طالب وزيد بن حارثة في
	حضانة ابنة فمزة بن عبد المطلب واحتصموا الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال جعفر انا احق بها أنا ابن عمها وجالتها تحتى وقال على أنا أحق بها أنا ابن عمها وابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتى يعنى ابنة ابن عمها وقال زيد أنا أحق بها الأنها أبنة أخى وكان وسلسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بين زيد بن حارثة وحمسزة فقضى وسول الله صلى الله عليه وسلم اخلى بين ويد بن حارثة وحمسزة
777_778-777	الخالة أم فقضى بها للخالة وهي مزوجه الله المنالة الم
777	
VFY	التوبة تجب ما قبلها ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
٠,	<b>(( حرف الثاء ))</b>
791	ثم ألتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هــذيل وأنا والله عاقلة فمن قتل بعده قتيلا فأهله ين خيرتين أن أحبوا قتلوا وأن أحبوا أخذوا الدية
• · · • • • • • • • • • • • • • • • • •	ثم ماتت العاقلة فجفل النبى صلى الله عليه وسلم ميراثها لبنيها والعقل على العصبة
	« حرف <b>الج</b> يم »
	جاءت امراة الى النبى صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أن زوجي پريد أن يذهب بابني وقد سقاني

من بئر ابی عنبة وقد نفعنی فقال له النبی صلی الله علیه وسلم هذا ابوك وهذه امك فخذ بید ایهما شئت فاخذ بید امل معاملات معاملات به معاملات معاملات به معاملات

جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت با رسول الله أن ابنتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها فتكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول: لا ثم قال: انما هى أربعة أشهر وعشر وقد كانت احداكن فى الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما ترمى بالبعرة على على رأس الحول فقالت زينب كانت المراة اذا توفى عنها زوجها دخلت حفشا ولبست شر ثيابها ولم تمس طيبا و لاشيئا حتى تمر بها سئة ثم تؤتى بدابة حمار او شاة و طير فتقتض به فقلما تقتض بشيء ألا مات ، ثم تخرج فتعمل بعرة فترمى بها ثم تراجع ما شاءت ما طيب أو

جعل عمر رضى الله عنسه دية اليهسودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم من ٢٥٠٠٠

جوز على رضي الله عنه للمسافرة الانتقال ٢٤ ٠٠٠

## ((حرف العاء))

حسس معاویة هدیة بن خزم فی قصاص حتی ببلغ ابن القتیل .. .. .. .. .. ۳۹۹

حدثت اياس بن سلمة بن الاكوع قال : اخبرنى أبى قال : لما خرج عمى عامر بن سنان الى خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يرتجز باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم النبى صلى الله عليه وسلم وهو يقول:

تالله لولا ألله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا ان الذين بغوا علينا اذا أوادوا فتنة أبينا ونحن عن فضلك ما استغنينا فثبت الاقدام أن لاقينا

وأنزلن سكينته علينا

ققال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ؟ قالوا : عامن يا رسول الله ، فقال غفر لك ربنا ، قال وما استغفر لانسان قط يخصه بالاستقفار الا استشهد قلل : فلما سمع ذلك عمر بن الخطاب قال : يا رسول الله او متعتنا . بعامر فاستشهد يوم خيار .

قال سلمه وبارز عمى يومند مرحبا اليهودي فقال مرحب قد علمت خيبر إلى مرحب شاكى السلاح بطل مجرب الدامية الحروب اقبلت تلهب

فقال عامر:

قد علمت خيبر أنى عامر في شاكى السلاح بطل مفامر

واختلفا ضربتين فوقع سيف مرحب في ترس عامر ورجع سيفه على ساقه فقطع اكحله فكانت فيها نفسه ، قال سلمه فجنت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من قال ذلك؟ فقلت ناس من أصحابك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كذب ثم ساق بقية القصة وهو أن عليا رضى الله عنه هو الذي برز لمرحب وهد بناءه

078-075

### (( خرف الخاء ))

خاصم عمى أمى وازاد أن يأخذني فاختصما ألى على بن أبى طالب كرم الله وجهه فخيرنى على ثلات مرأت فاخذت أمى قدقعنى اليها قان كان العصبة أبن عم

الخبر والزيت والخبر والسمن والخبر والتمر ومن افضل ما تطعمون أهليكم الخبر واللحم ... ...

خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ١٩٩٠ ١٠٦ ٢٦ ١٩٢–١٩٩

خرجت في سهمي يؤم جلولاء جارية كان عنقها أبريق نضة فما ملكت نفسى أن قمت اليها فقبلتها والناس نظرون ...

خرج زوجي في طلب أعسلاج له فأدركهم في طرف المادرم فقتلوه فأتاني نعيه وأنا في دار شاسيعة من دور

٧X

11- 10- 18	أهلى ولم يدع نغقة ولا مالا ورئت وليس المسكن له نلو تحولت الى أهلى واخوتى لكان أرفق لى فى بعض شأنى قال تحولى فلما خرجت الى المسحد أو الى الحجرة دعانى أو امر بى فدعيت فقال امكثى فى بيتك الذى أتاله فبه نعى زوجك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت : فاعتددت أربعة أشهر وعشرا قالت وأرسل الى عشمان فأخبرته فأخذ به
۲۲.	خرج محتضنا احد ابنی ابنته ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
•V1	خرجت مع أبى حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت برأسه ردع حناء وقال لأبى هـذا أبنك ؟ قال : نعـم قال أما أنه لا يجنى عليك ولا نجنى عليسه وقرأ رسول الله صلى الله عليه وســلم ولا تزر وأزرة وزر أخرى
	خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فقال اتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بأمانة الله واستحللتم
171	فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
<b>{</b> 0 <b>{</b>	خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح على درجة البيت أو الكعبة
170-178	خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السغلى وابدا بمن تعول فقيل من أعول يا رسول الله قال أمراتك ممن تعول تقول الطعمنى والا فارقنى جاربتك تقول الطعمنى واستعملنى ولدك يقول الى من تتركنى
1 1	•
777_779	خيرني على بين أمي وعمى كم قال لأخ لى أصفر منى وهذا أيضاً أو قد بلغ هذا خيرته من من من

# (( حرف البالُ ))

دخل أعرابي على نبى الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتى فقال يا نبى الله أنى كانت لى امرأة فتزاوجت عليها أخسرى فزعمت أمرأتي الأولى أنها ارضيعت الحدثي رضعة أو رضعتين فقال النبى صلى الله عليه وسيلم :

لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ۸٦ دخلت المدينة فسألت عن أأفقه من بها فقيل لي سعيد بن المسيب فأتيته فسائلته عن المتو تة بعد لها السكني، ، فقلت له : فحديث فاطمية بنت قيس ؟ فقال: تيك امراة فتنت الناس ، انها كانت في لسانها ذرابة فاستطالت على اجمائها فنقلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت زوجها ، وروى أن عائشية كانت تقول لفاطمة : اتقى الله أولا تكتمي السبب ، أي لا تكتمي سبب النقل ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ دخل رجل على أمرأته فوجد عندها رجلا فقتلها فاستعدى الحواتها عمر أفقال بعض أخواتها لقد تصدقت . دخلت على آم حبيبة حين توفي أبوها أبي سفيان فدعت " أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق او غيره ، فدهنت منه جارية ثم مسنت بعارضا بها ثم قالت والله مالي بالطيب من جاجة غير أني بسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبو « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر -تحمله على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشمهر. وعشراً ٤ أقالت زينب ثلم دخلت على زينب بنت جحش حين توفى أخوها فدعت بطيب فمست منه ثم قالت والله ما لي بالطيب من حاجة ، غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد لمِلي ميت فوق ثلاث الا على زوج ﴿ اربعة اشهر وعشراً » أنه من من من من من وعشراً » ٣٢ ــ ٣٢ من ٣٢ ــ ٣٣ ــ ٣٣ فقال یا حمراء ویا بیضاء آجمری وابیضی وغمری غیری ۲۲۲ دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي آبو سلمة وقدا جعلت على صبرًا فقال ما هذا يا أم سلمة فقلت أنما هو صبر ما وسول الله ليس فيه طيب قال: انه يشبه الوجه فلا تجعليه الا بالليل وتنزعيه بالنهار. ولا تمتشطي بالطيب ولا بالحناء فائه خضاب قالت قلت بأى شيء المتشط يا رسول الله قال بالسدر تفلفين به رأسك ،، ،، ،، ،، ،، 77- -47

#### ((حرف الذال))

## (( حرف الراء ))

AT	أرضعيه خمس رضعات يحرم بهن
787	راآی ابو بکر رضی الله عنه أبا ذر رضی الله عنه فدعاه فحنی علیه فساره
V1	رای النبی صلی الله علیه وسسلم غلاما لنا بقال له افلح ینفخ اذا سجد ، فقال له « ترب وجهك »
118	راى عمر رجلا فقال انت من بنى فلان فقال است من بنى الله المنهم رضاعاً منهم المنهم المنه
٨١	رأيت النبى صلى الله عليه وسلم بالجعرانة _ وهو سم لحما فجاته امراة فدنت منه ففرش لها النبى صلى الله عليه وسلم ازاره فجلست عليه فقلت من هسده ؟ قالوا: هذه امه التى ارضعته وانما اكرمها لأجل الحرمة التى حصل بينهما بالرضاع فدل على أن الحرمة تشت
-37	رخص عمر رضى الله عنه المتوفى عنها زوجها أن تأتى اهلها بياض يومها والمسالم كان خاصا والمسالم كان خاصا
7?7 <u>_7</u> 77_771	رفع القلم عن ثلاثة عن الصبيئ حتى يحتملم وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
*17_1717	رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
	روى أن ربيعة الرأى قال : قلت لابن المسيب كم فى اصبع المراة ؟ قال عشر من الإبل قلت كم فى أصبعين ؟ قال عشرون قلت كم فى ألاث أصابع ؟ قال ثلاثون قلت كم فى أربع أصابع ؟ قال عشرون من ألابل قلت احين عظم
٥٣٥	جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها قال سعيد اعراقى انت ؟ قلت بل عالم متثبت أو جاهل متملم قال هى السيئة يا أبن أخى ، رواه مالك في الموطأ والبيهقى في
310	روی آن رجلا ساق حماراً فضربه بعصا کانت معه فطارت منه شظیة ففقات عینه فجعل عمر دیته علی
	عاقلته وقال هي يد من أيدى السلمين لم يصبها اعتداء
٥٦٥	على أحد

	روی آن رجلین شهدا عند علی رضی اللہ عــنـه علی
	رجل بالسرقة فقطع يده ثم أتيا برجل آخر وعالا : هذا
	الذي سرق وأخطأنا في ذلك 4 فلم يقبل شهادتهما على
	الشاني وغرمهما دية وقال ؛ لو علم انكما تعمملتما
	لقطعت أيديكما وروى لقطعتكما ، ولا مخالف له في
777	الصحابة الصحابة
•	روی آن رجلا آفرغ علی رجل قدرا فتمعط شعره
	ناتي عليا فقال له : الصبر سنة فصبر فلم ينبت شعره
0 { {	فقضى فيه الدية ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	روى أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قبل آن يلي
	الخلافة كان وليا للوليد بن عبد الملك على مدينة رسول
	الله صلى الله عليه وسلم وقد ساسهم سياسة صالحة
	فقدم الحجاج من العراق وقبة سامهم سوء العباب
`	فسأل أهل المدينة عن عمس كيف هيبته فيكم قالوا
	ما نستطيع أن ننظر اليه هيبة له قال كبف محبتكم له
	قالوا هو أحب الينا من أهلنا قال فكيف أدبه قالوا ما بين
	ثلاثة الاسواط الى العشرة قال هذه هيبته وهذه المحبته
W & 1	وهذا أدبه هذا أمر من السماء
ለንን	
	روی آن عوف بن مالك الأشه جعی ضرب مشركا
	بالسيف فرجع السيف عليه فقتله فامتنع أصحاب رسول
	الله من الصلاة عليه وقالوا قد ابطل جهاده فقال
	رسول الله بل مات مجاهدا ولو وجبت الديه على عاقلته
150	لبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
	روى أن مولاة الصفية جنت جناية فقضى بارش
००९	جنابتها على عاقلة صفية نن نن نن نن نن
	روى أنه أقطع الأبيض بن جمال ملح مأرب فقيل له
17- 10	يا رسول الله انه كالماء ألعد فقال فلا اذا
1 1-1	
	روى جابر رضى الله عنه أن امرأتين من هذيل قتلت
	أحداهن الأخرى ولكل وأحدة منهما زوج وولد فجعمل
	النبى صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة
279	ويراً زوجها وولدها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	روى على بن رباح اللخمي أن بصيرا كان بقود اعمى

۵V.

414

444

فرقعا في بئر فوقع الأعلى فوق البصير فقتله فقضى عمر رضى الله عنه بعقل البصير على الأعمى خشيد في الموسم :

يا أيها النباس لقيت منكرا هل يعقل الأعمى الصحيح المحرا

خيراً معياً كلاهيما تكسرا ١٠٠٠٠٠ ١٠ ٨١٤

روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة بين عصبتها من كاوا لا يرثون منها شهيئا الا ما فضل عن ورثتها وان قتلت فعقلها بين ورثتها

روى عن عمر رضى الله عنه أنه لم يورث المرأة مسن دية زوجها فقال له الضحاك بن سفيان كتب ألى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورث أمرأة أشم الضباب من دية زوجها فرجع عمر رضى الله عنه من دوجها فرجع عمر رضى الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه دوجها فرجع عمر رضى الله عنه الله عنه

روى يحيى بن جعدة أن أعرابيا قدم بحلوبة له الى المدينة فساومه فيها مولى لعثمان بن عفان رضى الله عنه فنازعه فلطمه ففقاً عينه فقال له عثمان هو الك أن أضعف الك الدية وتعفو عنه لا فأبى فرفعهما الى على فدعا على فأدناها من عينه حتى سأل أنسان عينه

روی عن عمرو بن شعیب عن آبیه عن جده آن النبی صلی الله علیه وسلم قال عقل الراة مشل عقل آارجیل حتی بیلغ الثلث من دینه ... ... ۲۳۵

روى نافع عن ابن غرانه قال ؛ تستوى دية الرجل والمراة الى ثلث الدية ويختلفان فيما صوى ذلك · · · · ٥٣٣

#### ((حرف الزاي))

زار رجل اخافی قریة فارسل الله ملکا علی مدرجته ا فقال این ترید قال ارید اخالی فی هذه القریة فقال هل

#### ((حرف السبن))

سماكم الله تعالى المسلمين من قبال اى فى الكتب المتقدمة وفى هذا القرآن .. .. .. .. المتقدمة

### ((حرف الشين ))

شهد حجة الوداع مع النبى صلى الله عليه وسلم فحمد الله واثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال : استوصوا بالنساء خيراً فانما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا أن يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجروهن في المضاجع وأضربوهن ضربا غير مبرح قان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا أن لكم على نسبائكم حقا ولنسائكم عليكم حقا فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن ولنسائكم من تكرهون ولا يأذن في بيونكم لمن تكرهون الا وحقهن عليكم أن تحسبنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن والعهن وطعامهن

#### ((حرف الصاد))

اصبروا حتى يسبفر الجرح ١٠٠٠٠٠ من

#### « حرف الضياد »

الضعیف فیکم قوی عندی حتی آخد الحق له والقوی فیکم ضعیف عندی حتی آخد الحق منه ،، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،

#### ((حرف الطياء))

طعن رجل حسان بن ثابت فاجتمعت الانصار ليأخذ لهم النبى صلى الله عليه وسلم القاصاص فقال: انتظروا حتى يبرأ ساحبكم ثم أقتص لكم فبرىء حسان ثم عفا ٣٨٠

	طعن رجل رجلا بقرن فی رجله فجاء للنبی صلی الله علیه وسلم فقال اقدنی فقال دعیه حتی بیرا : فاعادها علیه مرتین او ثلاثا ، والنبی صلی الله لیه وسلم یقول حتی بیرا ، فایی فاقاده منه ، ثم عرج المستقید فجاء
. ۳۷۸	النبى صلى الله عليه وسلم فقال برىء صلحبى وعرجت رجلي ؛ فقال النبى صلى الله عليه وسلم لا حق لك
	طلقت خالتی تلاتا فخرجت تحد نخلا لها فلقیها رجل فنهاها فأتت النبی صلی الله علیه وسلم فذکرت ذاك له فقال لها: اخرجی فجدی نخلا لعلك أن تصدقی
۲۰- ۲۰- ۲۲	منه أو تفلی خیراً مناه مناه مناه مناه الله تفلی خیراً
- 1	<b>(( حرف العين ))</b>
 	عجبت لقوم طلبوا العلم حتى اذا قالوا منه صاروا حضانا لأبناء الملوك
	اعتدى في البيت الذي أتاك فيه وفاة زوجك حتى
in.	يبلغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشرا
177	عليكم والحضنين
799	السمد قسود الا أن يعفسوا ولى المقسسول والخطأ دية
٠. ۲۳	عن أبن عمر : الفاحشة خروجها من بيتها في العدة
	(( حرف الفـاء ))
:	فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائي بقرة وعلى
171	اهل الشاه الفي شاه وعلى اهل الحلل مائتي حلة
<b>{1/</b>	في الأذنين خمسة عشر من الأبل من المادنين
٢٣٥	وفي الانشيين الدية المدينة الم
757-79.	في الجائفة ثلث الدية
•	فى العطنا عشرون جدعة وعشرون حقه وعشرون بنت

£04.	لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض .٠٠
376-	في الرجل نصف الدية ٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
370	فى الرجلين الدية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
014	في السن خمس من الابل ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
٤٨.	فى المنقلة خمس عشرة من الابل ١٠ ٢٠٠٠٠٠
170	في المواضع خمس خمس من الابل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
773	في النفس مائة من الابل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٤٨.	في الهاشمة عشرون من الابل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٥٢.	فى اليدين الدية
, 7¢	في اليد خمسون من الابل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
770	فى اليد خمسون من الابل وفى الرجل خمسون من الابل الابل
۸۳۸	وفى حلث أم عطية الأسدية أخفضى ولا تنهكى فاله ا أغض للبصر واحضن للفرج
(00	فى دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جدعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض
( a a	<b>ذک</b> ر به
٥٢.	فى كل اصبع من الاصابع من اليد والرجل عشر من الابل الابل
	<b>((حرف القاف ))</b>
	قال ابن عباس النما هو « ووصى » فالتصعّت احدى الواوين فقرئت « وقضى » أذ لو كان على القضاء ما عصى الله ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب
184	
11	قال ابن عباس رضى الله عنه : الفاحشة المبينة ان تبدو على أهل زوجها فاذا بدت على الأهل حل أخراجها
	قال ابن عباس : الفاحشة كل معصية كالزنا

77	والسرقة والبذاء على الأهل فاذا بلت فقد حل اخراجها
ba	قال ابن عباس عن الرجل يتزوج المرأة فيخلو يها ولا يمسها ولا يطلقها ليسل لها الا تصف الصداق لان الله
· - \\	عز وجل يقول وأن طلقتم وهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنضف ما فرضتم الله المرابعة المناسفة ال
777	قال ابن عباس لا تقبل توبة القاتل
440	قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاد والد بولده.
۲۷.	قال النبى صلى الله عليه وسلم للربيع بنت معوذ حين كسرت سن جارية من الأنصار كتاب الله القصاص
 ۲۷٦ <u>-</u> ۲۷۲	قال النبى صلى الله عليه وسلم للعامرية اذهبى حتى ترضعيه
717	قال النبى صلى الله عليه وسيلم للمملوك طماسه وكسوته ولا يكلف من العمل الاما يطيق
	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدقوا قال رجل عندى دينار على تصدق به على نفسك قال عندى دينار آخر قال تصدق به على زوجتك قال عندى دينار آخر قال قال تصدق به على ولدك قال عندى دينار آخر قال
177	تصدق به علی خادمك قال عندی دینار آخر قال آنت ابصر به در
ξο.	قال عثمان لعلى أيام الحصار في الدار قد بلغ السيل الزبي المساد المساد الزبي المساد المس
۵۹	قال على رضى الله عنه عن امرأة المفقود هَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۰ ۵۹	قال عمر رضى الله عنه أن أمرأة المفقود أذا غاب عنها زوجها وانقطع عنها خبره يرفع الأمر الى الحاكم وتصرف لها أربع سنين ثم تعتد تسعة أشهر ثم تتزوج
	قالت امراه با رسول الله ان ابنی هذا کان کان بطنی له وعاء وثدیی له سقاء و حجری له حواء وان آباه طلقتی واراد ان بنزعه منی فقال رسول الله صلی الله علیه وسلم

117-17-777	انت احق به ما لم تنكحى ١٠ ١٠ ١٠
3.77-177	The second secon
٨٧	قلن لعاشمة والله ما ندرى لعلها رخصية من النبى صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس
7٧٨_7٧٧_7٧٥	قلت لعلى هل عندكم شيء من الوحى ما ليس في القرآن فقال لا والذي فاق الحبة وبرأ النسمة الا فهسما يعطيه الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتسل مسلم بكافر
٨٠	قلت للنبى صلى الله عليه وسلم: هل لك في ابنة عمك حمزة فانها آجمل فتساة في قريش فقسال أما علمت أن حمزة اخى من الرضاعة وأنه بحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب
188	قلت يا رسول الله ما حق الزوجة فقال أن تطعمها اذا طعمت وأن تكسوها اذا اكتسيت
* <b>***</b>	قتل جارية من الانصار على حلى لها تم ألقاها في قليب ورضخ راسها بالحجارة فأمر به أن يرجم حتى يموت فرجم حتى مات من من من من من
<b>T.</b> T	قتل رجل بالمزادلفة يعنى في الفتح فذكر القصة وفيها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال اعلم أحداً اعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بدخول الجاهلية
	قتل عياش بن أبي ربيعة الحارث بن يزيد بن آيي. انيسة العامري لحنة (اي احنة عحقد) كانت بينهما، حيث كان يعذبه في المكة يسبب السلامه ، فلما هاجر الحارث فلما لقيه عياش فقتله ولم يشمر بالسلامه ، فلما أخبر أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله انه كان من أمرى وأمر الحارث ما قد علمت ، ولم أشعر المالا لله الله الله الله عليه وسلم قال علمت ، ولم أشعر المالا لله الله الله الله الله الله الل
17-810	باسلامه حتى قتلته فنزلت الآية

	بيت زوجها فقلت فأين حديث فاطمة بنت قيس فقال :
	هاه وصف أنه تغيظ وقال فتنت فاطمة الناس ، كانت
	لمسانها ذراية فاستطالت على احمائها فأمرها رسول الله
18	
	قدم وقد لبيعة أمير المؤمنين عمر بن عبد العسريز
	غلى راسه صبى فأمره عمل أن يتأخَّر ليتقدم من هو أسن
	بقى راسه صبى فطره عهو أن يناهو فينسم عن عو السن الم والمان يلا إمير المؤمنين المرء إناصغرية لمبسه ولسانه ومادام
	في المرء لسان لافظ وقلب حافظ فقد استحق الكلام ولو
•	كان الأمر بالسن لكان في مجلسك هذا من هو أحق منك
0.7	بالخلافة فأعجب به عمر المناسبان المناسبان
,	
	قدم وفد هـوازن على النبي صلى الله عليــه وسلم
	فكلموه في سبى أوطاس فقال رجل من بني سعد أيا محمد
	انا لو كنا ملجنا للحرث بن أبى شمر أو للنعمان بن المنذر ثم نزل متزلك هذا منها لحفظ ذلك لنا وانت خير المكفولين
•	نم نون متولف هذا منها تقاطف دلك لان حليمة التي أرضعت
	النبي صلى الله عليه وسلم كانت من بني سعد بن بكر أبن
	وائل ، ولم ينكر النبي صالي الله عليه وسلم قولهم ومعنى
A1- A-	قولهم ملجنا آي أرضعنا أي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
ا د د ا د اد د	
9.0V	القرآن كالايل المعلقة المستحدد المستحدد
	قضى النبى صلى الله عليه وسلم اذا جدعت تندره
	الأنف بنصف العقل خمسون من الابل وعدلها من الذهب
٥	والورق ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ نو به ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	قضى النبي صلى الله عليه وسلم في الدية بالف دينار
77.3	او اثني عشر الفادرهم المناسبة المناسبة المناسبة الفادرهم المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة
	قضى النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن يفرق
	بينهما ولا يجتمعان ابدا ولا نفقة لها ولا بيت لأنهما يفتر قان
1.4.1	بينهما ولا يجمعان ابدا ود صعه به ود بيت تحمد يسر علاق
,	
•	قضى على رضى الله عنه في ألتي تزوج في عدتها أنه
<b>(</b> =	بفرق بينهما ولها الصداق بما استحل من فرجها وتكمل
٤٦	ما أفسيدت من عدة الأول وتعتد من الآخر
	قضى على رضى الله عنه في رجل قتل رجلا متعمداً

وأمسكه آخر قال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن 4.1 قضى في أمرأة قتلت في الحرم فجمل الدية ثمانية آلاف ستة آلاف الدية وألفين للحرم ١٠٠٠٠٠ ١٥٤ قضى فيمن قتل في الحرم أو في الأشهر الخبرم أو قتل محرما بالدية وثلث الدية ٠٠٠٠٠٠٠٠ ٥٥ ــ٥٥ ١٥٥ ١٥٥ محرما ((حرف الكاف)) كان ابن عباس يقول في كل اصبع عشر من الابل موجه أليه امروان وإقال له أما سمعت قول عمر رضي الله عنه فقال ابن عباس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم 770 كنت بين امراتين. فضربت احداهما الاخرى بمسطح جنينها بفرة وأن تقتل بها ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣.. كان رسنول الله صلى الله عليه وسسلم يقبل الهسدية ولا يقبل الصدقة فأهدت اليه يهودية بخيبر شاة مصلية فأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ثم قال أرفعوا أيديكم فانها قد أخبرتني أنها مسمومة ، فأرسل إلى اليهودية فقال ما حملك على ما صنعت قالت : قلت أن تمكن نبيساً لم يضرك الذي صنعت ، وأن كنت ملكا ارحت الناس منك ، فأكل منها بشر بن البراء بن معرور فمات قارســل اليها فقتلها ، فقال رســول الله صلى الله عليه وسلم: مازلت أجهد من الاكلة التي أكلت بخيبر ، فذا أوان انقطاع ابهسرى ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٠١٣٠٠ ٣١١-٣١١ كان الضحاك بن سفيان الكلابي سياف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكائت بنو سليم في تسعمائة ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لكم في رجيل يعدل مائة يوفيكم الفا ؟ فواقاهم بالضحاك بن سفيان وكان رئيستهم 🕟 👵 🔐 🔐 🔐 🔐 177

كان عمر رضى ألله عنه يقول لا ترث المراة من دية

زوجها حتى قال له الضحال بن قيس كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ورث امرأة أشب يم الضبابى من دية زوجها فرجع عمر أرضى الله عنه عن ذلك

77.\_. 709

كان في بنى اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال آلله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتلي الحر بالحبد بالعبد والأشي بالانثى فهن عفى له من اخيه شيء فالقفو يقتل الدية في العمد فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان يتبع بمعروف ويؤدى اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كتب على من كان قبلكم قمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم أي قتل بعد قبوله الدية

110

كان فيما أنزل الله من القرآن « الشميخ والشسيخة فارجموهما البتة نكالا من الله » ولولا أخشى أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لأثبت آية الرجم في حاشية المصحف، وقد قرأناها في زلمن النبي صلى الله عليه وسلم

94- 91

كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس معلومات فتوفى رسول الله إصلى الله عليه وسلم وهن مما بقوا في القرآن ......

11- 1- AA

كانت قيمة الدية على أعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وروى ثمانية آلاف درهم فكانت كذلك الى أن استخلف عرر رضى الله عنيه فقلت الابل فصعد المنير خطيبا وقال ألا أن الابل قد غلت ففرض الدية على أهل الذهب الف دينار وهي تساوى خمسة وعشرين الف جنيه تتريبا اليوم وعلى أهل الورثة أثنى عشر ألف درهم

177

كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومند النصف من دية المسلم قال وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر رضى الله عنه فقام خطيبا فقال أن الابل قد غلت قال ففرضها عمر على أهل المقر مائتي بقرة وعلى أهل الحلل مائتي حلة قال وترك دية أهل اللمة لم يرفعها فيما رفع من الدية

**{77** 

كان كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأنف 193-..0 كنا عند ابن عباس بعد ما كف بصره فأتاه رجل مناداه يا عبد الله ما ترى في رجل قتل مؤمنا متعمــدا إ فقال جزاؤه جهنم خالدا فيها الى آخر الآية قال: افرايت ان تاب وعمل صالحا ثم اهتدى قال ابن عباس ثكلته امه وأنى له التوية والهدى والذي نفسى بيده نقد سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول ثكلته أبه قاتل مؤمن متعمدا جاء يوم القيامة آخذه بيمينه او بشماله تشحب اوداجه من قبل عرش الرحمن يلزم قاتله بشيماله وبيده الاخرى راسه يقول يا رب سل هذا فيم قتلنى وايم الذي نفس عبد الله بيده لقد الزلت هذه الآية فما نسيخها من آية حتى قبض نبيكم صلى الله عليه وسلم وما نول بعدها من ... برهان .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. .. 777 كنا ينهى أن نحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج

اربعة أشهر وعشراً ولا نكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً الا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر اذا اغتسات احداهن من محيضها في نبذة من كست أو اظفار 1 كتب النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه الى اهل اليمن أن الذكر يقتل بالانثى ... ... ٢٧١ ٢٧٠ كنيف مليء علما ... ... ... ٤٠٠

## (( حرف اللام ))

, -	
•	لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام
3.0.7	رمسجدى هذا والمسجد الاقصى والمسجدي
177	لا تصمومن المراة النطموع وزوجها حاضر الا باذنه
3.47	لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل الوالد بولده
W.	لا رضاع إلا بنا كان في الحولين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٢٨	لا رضاع بعد الحولينِ. ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
۲۸	لا رضاع بعد فصال ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٨٨	لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام
- 717	٧ طاعة لمخلوق في معصية الخيالق
700	لا هجرة بعد الفتح المناس
	لاهل القتيسل أن يتحجزوا الأول فالأول وأن كانت
٣٦٣	امراة ،
<b>ሃ</b> ጊ የ	لا يتوارث ملتان شبى وترث المراة من دية زوجها
137_770	لا يجنى جان الا على نفسه
90	لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء
۸V	لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الأمهاء وكان قبل الفطام
<b>Y7</b> Y	لا يحل دم امرىء مسلم الا باحسدى ثلاث الزاني المحصن والمرتد عن دينه وقاتل النفس
* 771	لا يحل دم امرىء مسلم يشهد أن لا أله ألا الله وأنى وسؤل الله الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لديته المفارق للجماعة
	لا يحل قتل مسلم ألا في أحسدى ثلاث خصسال زان محصن فيرجم ورجل يقتل مسلما متعمداً ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله عز وجل فيقتسل أو يصلب أو
۲٧٠	ينفى من الأرض به
4.4	الإسحال لامراة أن تحد على منت أكثر من ثلاث

۳۶ <u></u> ۳۵ ۳۱	لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً
··.	لا يخلون رجل بامراة ليست له بمحرم فان ثالثهما
<b>₹-</b> · Ψ	الشيطان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
YAY.	لا يقاد آلاب من أبته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
740	لا يؤخذ الرجل بجريرة ابيه ولا بجريرة أخيه
784	لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على بدى الظالم ولتأطرن الله الحق اطرا او ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ثم تدعون فلا يستجاب لكم المراد
۲۲۲	ازوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم
077	لقنل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا
710	للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل ا ما لا يطيق ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،،
49	للآت العمارية النبي صلى الله عليه وسلم واعترفت عنده بالزنا مرارا قال لها امضى حتى تضعى ثم عودى فعادت اليه فأمر يرجمها
*18	لما طعمن أبو لؤاؤة المجوسى أمسير المؤمنين عمسر بن الخطاب رضى ألله عنه فى بطنه فجاءه الطبيب وسقاه لبنا فخرج اللبن من بطنه غقال له أعهد الى الناس فعهد عمر رضى الله عنه ثم مات فعملت الصحابة رضوان الله عليهم بمهده فصار كالصحيح
417	لم ينتفع بي ولم يدهني آختشي من الأرض ٠٠٠٠٠٠
	لنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبى صلى الله عليه وسلم ما تحت ايديهم من قليل أو كثير لا يغير أسقفا من "سقفيته ولا راهباً من رهبانه ولا كاهنا
771	من کهانته ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
778	لهم ما لنا وعليهم ما علينا ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
77.7	لن أن أهل السماء وأهل الارض اشتركوا في دم مؤمن الكبهم آلة في النان المناد المنا

	į.
۲٦٥	او أن أهل السموأت والأرض اشتركوا في قتل مؤمن العديهم الله عز وجل الإش بشما . ذيك ،
44Y-144	ى قتلت مسلما بكافر لقتلته به وقال لا يقتل مؤمن كافر ولا ذو عهد في عهده
******	ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فبه قصاص الا أمر فبه بالعفو
404	متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم مهاته احرارا
	المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر من النياب ولا المشق ولا الحلى ولا تختضب ولا تكتحل الحلى ولا أختضب
7.0	المره بأصفريه قلبه ولسانه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	(( حرف اليم ))
.orn-01Y	مضت السنة أن في الصلب الدية وفي اللسان الدية وفي الذي الدية وفي الانثيين الدية
0.4	مضت السنة في أشياء من الانسان الي أن قال وفي الصوت أذا انقطع الدية

مضت السنة في اثنياء من الانسان الى أن قال وفي الصوت اذا انقطع المدية من أذى ذميا قانا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة من أعان على قتل آمرىء مسلم ولو بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوبا بين عينيه آيس من رحمة الله تعالى ٢٥٠ من السنة أن لا يقتل حر يعبد من أمركم من الولاة بغير طاعة الله فلا تعليموه ٢١٠ من أوسط ما تطعمون أهليكم الخبز والزيت من ١٤٨ من ظلمه عامله بظلامة فلي فعها حتى أقصه منه منه المواجئ ساله عمرو بن العاص قائلا: « يا أمير المؤمنين واحين ساله عمرو بن العاص قائلا: « يا أمير المؤمنين عمر مالى لا أقتص منه ؟ » فقال عمر مالى لا أقتص منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفيه ؟

	فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعزوف وأداء اليه باحسان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<b>** **</b>	قما قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين أنّ أحبوا قتلوا
717_X07_717	وان أحبوا اخذوا الدية ، ، ، ، ، ،
£+1	
<b>ξ</b>	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامراة ليس معها ذو محرم منها فان ثالثهما الثثيطان
448.	من مات من حد أو قصاص فلا دية له
107	منها أربعون خلفة في بطونها أولادها 🕠
	المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سيواهم. ويستعى بذمتهم دناهم الآلا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد
<b>7YY</b>	في عهده ٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠ د
	((حرف النون))
٧٥	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبزأ بحيضة
<b>የ</b> ልፕ	نهيتك فعصيتنى فأبعدك الله وبطل عرجك ثم نهى وسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه من
	(( حرف الهـاء ))
,	هذا كتاب الجروح في النفس مائة من الابل وفي العين خمسون من الابل فأوجب في كل عين خمسين من الابل
750	هل انتم تارکو لی امراتی ؟٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	(( حرف الواو »
`a.c	، أمراتك اللات الخيكة

	وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم
	كتاب أن أعدى النساس على الله الحديث قال تمسالي :
٤٩'	((وعثوا عنوا كبيرا » أي بجيروا وعصوا ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ٧٠
£ 99	في الأذن خمسويل من الابل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
£9.	وفي البصر مائة من الابل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠٠٠٠٠٠٠
01	وقى السنن السنوداء اذا نزعت ثلث الدية
	وفي السين خمس من الايل ١٠٠٠ ب ٢٠٠٠ ١٠٠٠ ا
6.1	وفي الشيفتين العابية ١٠ ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
1	وفي الشم الدية المنافع أنه أنه أنه المنافع المنافع
0.4-0.	وفي المقل الدية
٤٩١	وفي العينين الدية المرابع المرابع المرابع المرابع
0.6	وفي اللسان الدية مستحد المسان الدية
٨٧3	<b>3. 3. 3.</b>
770	
	ولا يكلفه من العمل ما لا يطيق ولا يسترضع الجارية
118	الاما فضل عن ولدها
19	وقد الرجل من أمليب كنسبه فكلوا من أموالهم المرا
101-18	ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ممارة
799	الولى مخير في ذلك بين القتل والدية
İ	
٠.	(( حرف اليساء ))
) ii	يًا رسول الله أن لبني كان عسيفًا عند هذا وأنه زأي
•	بامراته فقال صلى الله عليه وسلم على أبسك جلد مائة
44	. وتعديب عام واغد يا اليس على امراة هذا فان اعترفت . . فارجمها فقدا عليها فاعترفت فرجمها :

يا رسول الله اتا كنا نقرا سورة من القراين فنسيناها

47	فقال رسول ألله صلى الله عليه وسلم أنسيتدوها فأخبر انه نسخت تلاوتها وحكمها الله نسخت تلاوتها وحكمها
Y07	یا عبادی آنی حرمت الظلم علی نفسی وجعلته بینکم محرماً فلا تظالموا
. 014	يجب في الضرس عشر من الابل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
^Y ~7\	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٨٠	يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة يزاد في دية المقتول في الاشهر الحرم أربعة آلاف وفي
101	دية المقتول في الحرم أربعة آلاف ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
7.2_7.7	يقتل القاتل ويصب الصاب و ووسي الماد

. . .

· ·

## ثالثاً \_ الأشعار الاستشهادية

		•
الصفحة		الأبيسات
		قال ذو الرمة:
	 <b>۳</b> ۳	اذا الأروع المسبوب ضعى كانه على الرخل سنا مسبه السير احمق
		قال رؤية بن المجاج:
		لله در الفانيسسات المسسوه
٠.	. 44	سبحن واسترجعن من تألهي
	۲-٤	تجلو بقادمتن حمسامة ايكة بردا تعسل لشمانه بدمسام
		وما الحسلى الا زينة لنقيصة
		يتمم من حسن اذا الحسن قصرا
		فأما اذا كان الجمسسال موقسراً تحسينك لم يجتسع الى أن بؤوراً
		قال المتنبى:
		يبكى عليهن البطارين في الضحى وهست واستعد
	į٧٦	بذا قضيت الأيام ما بين اهليا مصائب قدم عند قدم فوائد
		قال الأعشى :
	. ;	اری رجلا منکم اسیفا کانما بضم الی کشسمیه کفا مخضیا
	16.	قال النابغة :
		15 1.1 - 11 1 1 15 5

غيدوتك مولؤدا وعلشك يافعيا أمل بما ادنى اليك وتنهسيل اذا ليلة نابتك بالشكوى لم أبت المسكواك الاستساهرا الململ كأنميا أإنا الطراوق دونك بالذي طرقت به دوی وعیستی تهمسل . فلما بلغت السين والغياية التي -. اليها مدى ما كنت فيك أومل جعلت جزائى فيك جبها وغلظة كأنك انت المنعب المتفضيل فليبت ك الذا لم تسرع حسق أبوتى فعلت كما الجار المحاور يفعل نراه معسدا للخسلاف كأنسه يسرد على أهسل الصسواب موكل ١٩٤ قال الكميت 🖫 كما ضامرت في حصيتها أم عامر لدى الحبل حتى نما الاولى عيالها ٢٢١ إلى أبو حية النَّمري : وان دما لوا تعلمه بين جنيقه على الحي جاني مثله غير سالم ٢٤١ فال شمر: حاليك من يجني عليك وقد تعدى الصحاح فتجسرب الجرب ٢٤٢ قال أبو دُوب وهلاهما قداعاش عيشسة ماجد وحسنى العلاء لو أن شسيئًا ينفع ٢٤٢ والجا دعيت بمسا في البيت قالت تجمد من الجسدال وما جنيت ٢٤٢

ند الابيسات الصفحة

قال عمرو بن عدى اللخمى:

هــذا جنای رخیــــاره قیـــه

اذ كل جان يسده الى فيسه ٢٤٢

وأشعث غمره الاسممملام بمممنى

خلوت بعرست ليل التمسام

أبيت على ترائبهممسسا ويمسى على ترائبهممسسا ويمسى على جمود من من الخ ما قال ٢٨٢

قال الشاعر:

وأنتم أناس تعمضون من القنسا الذا مار في اكتافكم وتأطرا ٢٩٥

قال الحطيثة:

قلت لهبيبا أصبيبرها جاهيسدا

ويحك أمسيال طريف قلييل ٢٠٤

قال الراجز:

وذات قسيرنين طحيون الضرس - .... تنهس طحيون الضرس - ....

ولاين مرداس:

عشيه ضحاك بن سفيان معتص الحوت واقع ٣٦١

ذكر العباس بن مرداس في شعوه قال:

ان الذين وفسوا بمسسا عاهسدتهم

ان الذين وقدوا بمن عاهدتهم الضحاك

امسوته درب السمستان گانه م معمد معمد المسلوبيراکا

طسبوراً بعسائق بالينسدين وتارة يسارماً بتاكا ٣٦١

دماؤهتسسم ليس لها طسالب

مطسلوله مشبل دم العسسلره ٢٦٩

۱۹۶۲ - المجموع جـ ۲۰ ) ( ۲۰ جـ المجموع جـ ۲۰ ) الابيسات

يا أيها الناأس لقيت منكرا هل بمقل الأعمى الصحيح البصرا

خوا بنما كلاهميا تكسرا 133

قال الشنامي:

فلا تشهيل للأ فتكت بمسرق

فأنك لن تعذل ولن تضعيماها انشد الازاهري لذي الرمة

وكنسا اذا القيس نب عقسود ظريناه فوق الانشيين على الكود ٣٢٥

وقال ابن سيده وقول الفرزدق : وكنسا اذا الجبار صعر خعه

طربناه تحت الأنشيين على الكود ٢٣٥. قالت كشبة أخت أغمرو بن معديكوب ال

والرسيل عبد الله اذ حان يهومه الى قبومه لا تعقلوا لهبيم دمي ٥٥٨٠ تالله ليسولا الله أما المتعليد

وألا تصميميدقنا ولا صمميلينا

ان الذين بقوا علينه المستحدد . اذا ارادوا فتنه أبينه أبينها

ونحمد على فضلك ما اسستفنينا ... فمثبت الاقسسدام أن لاقين إلى وانزلن بسكينة علينا ب

قـــد علمت خيلـــبر اني موجب ساكي السلاح بطل سجسترب

اذا الحروب أقيلت تلهب قله علمت خيار الى عامسسر

شاكى السلاح بطيل مفسيامر ١٦٣٠

## رابعاً ــ الأعــــلام

# ((حرف الألف))

۱۹۰۰ به در
أبراهيم أيو الاتبياء صلى ألله عليه وسلم ١٠ ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ٢٢٥
- ابراهیم بن اسماعیل بن ابی حبیبة ابراهیم
و ابراهیم بن طهمان ۱۰ سر ۲۱ سر
ا د ابراهیم بن محمد ۱۰ د د د د د د د د د د د و ۲۳۳
😁 پانبراهیم بن موسی الوازی 🕟 👵 سند میرین سید 🚉 ۲۱۹
۱۰۰۰ ابر اهیستم النخعی ۲۲، ۲۹، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۸، ۲۹۹، ۲۹۰، ۳۰۰، ۳۰۰، ۲۱۵، ۲۱۸، ۳۱۸، ۳۱۸، ۳۱۸، ۳۱۸، ۳۱۸، ۳۱۸، ۳۱۸، ۳
ابراهیم بن آبی یحیی
ابراهیم بن یعتوب به ۲۲۹
الأبيض بن حمال ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٥
الله الله الله الله الله الله الله الله
الأثرم ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
ابن الأثير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
احمد بن الحسن ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١٤
۱۰۵ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ، ۲۰ ،
· YYX · YYY · YYE · YYY · YYY · YYO · YY · YY

```
    TAE « TAI « TAI « TAI « TAI « TAI » E TAI « TOI »

      . ( 24% ( 24) ( 242 ( 244 ( 214 ( 2.7 ( 2.8 ( 444 ( 444 ( 446 )
           073 2 773 2 763 2 763 2 003 2 763 2 763 2 763 2 773 2 773 2
             6 018 6 018 6 897 6 898-6 891 6 8AY 6 8A1 6 8VA 6 8V. 6 879
            6 00% 6 00V 6 088 6 081 6 000 6 00. 6 074 6 077 6 071 6 014
      ( OY) ( OY. ( OTA ( OTY ( OTT ( OTO ( OTE ( OTT ( OT. ( OO)
                                                                                                احمد بن خباب ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
      ا أحمد بن سعيد الدارمي = الدارمي من من من ١٩٩٠ ٢٧٢ ١ ٢٦٣
           MAL. Sec.
           " إحمد بن عشمان بن حكيم و المعالم المع
                                                                                                                                                احمد بن عمرو بن السرح 🔐 😘
       171
                                                                                                                                                                          أحمد بن العنبي 🕛 🖖
         TYT 6 777
                                                                                                                                                                     احمد بن منيع 🕟 😘 😘
      AA.Y
                                                                                                                                                                 احمد موافي (المستشبان)
        111
                                                                                                                                                                  أحملاً بن يوتسي ١٠٠٠٠٠٠٠٠
         07m ...
                                                                                                                                                                   أبو أدريس الخولائي 🕛 🖖
                                                                                                                          أبو آلازهر إحمِه بن الأزهر 😗 😗
                                                                                                                                                              د. أسامة أمين فراج 🕟 🖖
                                                                                                                                              اسامة بن زيد - ا - ا الماسمة بن
                                                                                                                                     أسدين وداعة ١٠٠٠ أنا الماسات
      اسحاق بن ابراهيم ﴿ ٥ ، ١٤ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٧٤ ، ٩٤ ، ١٧٤ ،
       « 279 « 277 « 278 « 488 « 488 « 44° « 48° « 41° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° « 44° » « 44° « 44° « 44° » « 44° « 44° « 44° » « 44° « 44° » « 44° « 44° » « 44° « 44° » « 44° « 44° » « 44° » « 44° « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » « 44° » 
                                                                                                                                                                 (070607.6087 6040 6891
```

ابن اسحاق ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۳ ۵۰۵
الشيخ أبو اسحاق الاسفراييني ١١٥ ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ، ١١ ،
الشيخ أبو اسحاق الشيرازي٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الشيخ أبو اسحاق المروزى ٦٢ ، ٢٠١ ، ٢٠١ ، ٢٠١ ، ٢٠١ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ،
اسرائیل ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۳۳
اسماء بنت عميس ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٢٦
اسماعيل عليه السلام ١٩٢، ٩٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٩٢،
اسماعیل بن أمیة ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۳۰۶
اسماعیل بن عیاش ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۹۶
اسماعيل المحاملي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٩
اسماعیل بن مسعود ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۸ ۲۹۸ ۳۷۳ ۳۷۳
أسيد بن الحضير
أشيم الضبابي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الأصم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١١ ١٨ ١٠ ١٨٤ ١٠ ١٥٥
ابن الأعرابي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الأعشى الأعشى
الأعمش ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
الملك الأفضل بن صلاح الدين الايوبي ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
افلح بن ابی القعیی ۱۰۰۰، ۱۰۰۰، ۱۰۰۰، ۱۰۰۰، ۲۹

لمَى أَنْهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ ﴿ ٧٧ * ٩٧ * ٩٤ * ٨٠ * اللَّهُ ٨٠ * اللَّهُ ٨٠ * اللَّهُ ٨٠ * اللَّهُ	اذلح مولى رسول الله م
مناف بن زهرة بن كلاب ۱۱۳۰۰۰۰۰۰	آمنة بنت وهب بن عبا
May	ماية بن اي الصلت
00A	ابن الأنباري ٠٠٠٠٠
سلى الله عليه وسلم ١٠٠ ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤	أ أفلح مولى رسول ألله ه
مناف بن زهرة بن كلاب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	أمنة بنت وهب بن عبد
117	أمية بن أبي الصلت
ook	ابن الإنباري
# 19 6 FF 6 FF 1 6 F 18 6 F99 6 F9V 6 F7X	أنس بن مالك ٠٠٠
۲۲۱٬۲۲۰ ق ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	أنس بن النضير
	الانماطي
عبد العزى بن رفاعة السعدى ١١٢ ٠٠٠	انيسنة إنت الحرث بن
Marie Company of the company of the second	أنيس رضى الله عنه
070	الأوزاعي
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
رع	أياس بن سلمه بن الأك
ع	· ·
(( حرف الباء )) الاكوع ۲۳۰۰	
((حرف الباء )) الأكوع ٢٧٦ ٢٧٩	أبو أياس بن سلمة ين أيوب الباجي ١٠٠٠٠
( حرف الباء )) الاكوع ٢٧٦ ٢٧٩	أبو أياس بن سلمة يو أيوب
( حرف الباء ))  الأكوع	أبو أياس بن سلمة يو أيوب أبوب ألباجي ألباجي ألبتي ألبتي ألبتي ألبخاري عامحمد بن ألبخاري عامد ألبخاري عام
((حرف الباء))  الاكوع  ١٥ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١	أبو أياس بن سلمة ين أيوب الباجي ٠٠٠٠٠٠ البتي ١٠٠٠٠٠ البخاري = محمد ين البخاري = محمد ين ١٨٠٠، ٢٦٠، ٢٢٠، ٢٢٥
((حرف الباء))  ۱۹۷۹  ۱۹۷  ۱۹۷۹  ۱۹۷  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷۹  ۱۹۷  ۱۹۷  ۱۹۷  ۱۹۷  ۱۹۷  ۱۹۷  ۱۹۷	أبو أياس بن سلمة ين أيوب الباجى · · · · · البتى · · · · · · البتى · · · · · · · · · · البخارى = محمد ين البخارى = محمد ين
((حرف الباء))  الاكوع  ١٥ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١	أبو أياس بن سلمة ين أيوب أيوب أيوب أيوب أيوب ألباجي ألباجي ألبتي

البزاد = أبو بكر البزار ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠ ١٥٥١ ، ٥٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٧٥ يشير بن البراء بن معرور ١٠٠٠٠٠٠ ٣١٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨ ابن بطال ۲۰۰۰ ۳۳ ، ۷۸ ، ۹۰ ، ۱۹۱ ، ۱۹۰ ، ۳۰۵ ، ۳۰۹ ، ۳۰۹ أبو بكر البزار = البزار ٠٠٠٠٠٠ ١٠٥١ ، ٥٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥ أبو بكر الصديق ١٣٠ ، ١٤ ، ١٤ ، ١٩٩ ، ١٩٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، .. .. .. .. ov. ( ott ( o.t : thv : thv : TY) ( TVA أبو يكر بن الحداد المصرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١١٠ ١٦٠، بكر بن زرعة = أبو حاتم الرازي ١٤، ١٦٤، ١٨٩، ١٨٩، ٢٢٠. ابو بکر بن محمد بن عمرو بن حرّم ۳۱ ، ۹۶ ، ۲۲۲ ، ۲۲۷ ، ۲۳۳ ، ( £0 £ 6 £0 \$ 6 £19 6 £17 6 \$ 8. \$ 6 \$ 7. \$ 6 \$ 70 6 \$ 70 6 \$ 70 6 \$ 70 6 " ( EAE ( EA1 ( EA), ( EVY ) EVT ( ETE ( ETT ( ETT) ( E04 ( E07 6 0.0 6 0.8 6 0.7 6 0.7 6 0.1 6 0,. 6 89V 6 897 6 890 6 8A9 ..... 070 6 071 4 07 0 6 070 6 077 6 070 6 070 6 077 أبو يكر بن أبي شبيبه ٠٠ ٧٨ ، ٨٩ ، ١٨٢ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٧٩ ، ٢٧٥ أبو بكر بن عبد الرحمن ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٩٩ أبو بكر بن عبد العزيز ..... .. .. .. عبد العزيز ایو بکر بن عیاش ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰

## ((جرف التاء))

# ((حرف الثاء ))

الثعالبي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ثوبية مولاة ابي لهب ١١٣٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١١٢٠٠ ١١٢
ابو تــور ۲۲، ۲۸، ۸۸، ۹۱، ۹۶، ۹۰۱، ۱۰۱، ۱۰۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲۰۱، ۲
۱۹۱ ، ۱۹۵ ، ۱۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۱۹۱ ، ۱۹۱ ، ۱۹۱ ، ۱۹۰ ، ۱۹۰ ، ۲۲۰ ، ۱۹۰ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۱۹۰ ، ۲۳۰ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۱۹۰ ، ۲۳ ، ۲۳
(( حرف الجيم ))
جابر بن عبد الله ع ، ٥٠ ٢٢ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ،
AVI : 141 : 141 : 144 : 140 : 140
جابر بن يزيد ۲۷۹ ، ه ١١٦ ، ١٦٥
ابن الجارود ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٥٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢١٥
جبیر بن نغیر
ابن جبیر ۰۰۰ ۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰
أبو جعيفة
جدامة بنت الحرث بن عبد الغزى بن رفاعة السعدى
جديمــة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن جریج
ابن جریر ۰۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۰۰ ۱۳۹۶
جرير بن عبد الله
الجزيري
چعفر بن پرکان اور در

#### . ((حرف العاء))

الحارث بن مسكين ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٢٩٨ أم حارثية بنت سراقة ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١ ٢٢١ بنی حارثة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲۱٪ الحاكم ب ابن المنفر ٣٩٠ ١٠٦ ، ١٠١ ، ١٠١ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠١ ، 6 808 6 819 6 898 6 879 6 88. 6 818 6 8.8 6 791 6 7X8 6 7YY 6 54X 6 0.7 6 89Y 6 8XY 6 8XI 6 8YX 6 8Y. 6 879.6 807 6 800 .. .. .. .. .. .. .. .. oly ( ol, ( oov ( oll ( ot) ابن حامل ١٠٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠١ ١٠١ ١٠٤ ١٠٤ ٢٣٠ الشيخ أبو حامد الاسفراييني ٨ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٨ ، 6 117 6 110 6 11. 6 1.0 6 1.4 6 94 6 09 6 07 6 0. 6 8 6 8. 6 1X1 6 179 6 171 6 108 6 108 6 188 6 18. 6 18. 6 188 6 180 • TIT • T-1 • Y17 • Y17 • YTT • Y11 • Y-1 • Y-1 • Y-1 • Y-1 • Y-1 · TOT · TE. · TTL · TTL · TTV · TTO · TTE · TTT · TIL · TIL « TAT « TVV « TVT « TVE « TV. « TTP « TTE « TTT « TOE « TOT 6 - EAV 4 EVE 4 EO. 4 EEO 4 ETV 4 ETE-4 ETT 4 E.T. TAV 4 TAI

6.087 6 08. 6 079 6 077 6 018 6 019 6 018 6 011 6 0.8
القاضي أبو حامد المروروذي ۲۵۳
القاضي أبو حامد المروذي ١٧٥ ، ٢٠٣ ، ٢١٤
ابن حبان ۱۲ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۲۰۳ ، ۲۰۳ ، ۲۰۳ ، ۸۰۶ ، ۱۶۵ ، ۲۰۹ ، ۲۰۸
حبیب بن ابی ثابت
ام حبیبة بنت ابی شیمان بن حرب ۰۰ ۰۰ ۲۹ ۳۲ ۵ ۳۲
ام حبيبة بنت عبد ألله بن ابي سلوم ١٨٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٨٠٠
الحجاج بن ارطاة
الحجاج بن منهال المحاج بن منهال المحاج بن منهال
الحافظ ابن حجر ۲۲، ۲۷، ۲۷، ۱۹۹، ۱۹۹، ۲۷، ۲۷۲، ۲۸۲، ۶۶۹،
ابن الحداد المصرى ۱۳ ، ۲۲ ، ۱۲۲ ، ۱۲۲ ، ۱۲۲ ، ۱۲۲ ، ۱۲۲ ، ۱۲۲ ، ۱۲۲ ، ۱۲۷ ، ۱۲ ، ۱۲
حديفة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو حديقة اليماني
أبو الحرث ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
الحرث بن ابي اسامة ١٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
ابن حزم = أبو بكر محمد بن عمرو بن حزام
" حسان بن ثابت " الله الله الله الله الله الله الله ال
حسان بن ابي عبادة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسن البصرى ٢٣، ٥ ٣٤ ، ٥٩ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ،
آيو الحسن الماوردي البصري ١٦٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ،

آبو الحسن الهروى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حسن عطية الله ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسن بن على ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٢٦٦ ، ٣٦٣ ، ٤٦٩
الحسين بن الفضل الحسين بن الفضل
الحسين بن حزيب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٣٧٣
الحسين بن على ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حثتف بن مالك الطائي ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٥٥ ١٠ ٥٦
أبو حصين ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٨
الحطيئة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، الحطيئة
حقص بن عمر ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۸٬ ۵۸٬ ۷۸٬ ۵۴٬ ۲۱٬ ۲۹٬
أبو حفص بن الوكيل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحكم بن عمرو الغفاري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحكم بن عيينة ١٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
الحكم بن موسى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٧٢ ٢٧٢٠
أم حكيم بنت اسيد
حکیم بن معاویة القشیری ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ معاویة القشیری
الحلواتي ين ين ين ين ين الله الله الله الله الله الله الله
رجليمة السعدية ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حماد بن زيد ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٥٧
حماد بن ابی سلمه ، ۸ ، ۸۱ ، ۱۲۹ ، ۳۰۷ ، ۳۰۷ ، ۳۲۹ ، ۳۲۹ ، ۳۲۹ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۲۹ ، ۳۲۹ ، ۳۰۸ ، ۳۰۸ ، ۳۲۹ ، ۳۲۹ ،
ابنة حمزة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حمزة بن أبي طالب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حمزة بن عبد الطلب . ۷۷ ، ۷۷ ، ۷۷ ، ۲۸ ، ۱۹۳ ، ۱۹۳ ، ۱۹۰ ، ۱۹۳ ، ۱۹۰ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۳۲۰ ، ۲۲۳ ، ۲۲ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲ ،
حمل بن مالك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٣٠٠ ٣٠٠

حمل بن النابغة الهذلي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حميد الطويل
حميد بن مسعدة ١٠ ١٠٠ با
حمید بن ثانع است است است ۱۰ سام ۱۰ ۳۱
حنش بن المعتمد
ابن حنيفة ٢١ / ١٥ / ١٥ / ٢١ / ٢١ / ٢١ / ٢٧ / ٣٥ / ٣٦ / ٧٧ /
6.1.8 64.4 61.1 69A 691 6A0 6A1 677 609 60A 60V 6 EV
- 6 189 6 180 6 188 6 188 6 188 6 189 6 119 6 110 6 110 6 110 6 109 6 109
6 198 6:198 6 148 6 148 6 141 6 140 6 171 6 14. 6 107 6 18
- 6 TIT 6 TI. 6 T. 9 6 T. V 6 T. E 6 T. I 6 199 6 19A 6 19V 6 194
THE STATE OF A PART OF THE STATE OF THE STAT
- 6. \$17 % Y-7 6 Y-0 6 Y9A 6 Y9Y 6 Y91 6 Y9. \$ YAE 6 YYA 6 YYY
TTO . TTT . TOT . TOV . TOT . TO TEN . TEV . TTE . TTE
٠ ٢٩٧ ١٠ ٣٩٥ ١ ٣٩٤ ١ ٣٨٤ ١ ٣٨٣ ١ ٣٨٠ ١ ٣٧٥ ١ ٣٧٤ ١ ٣٦٩ ١ ٣٦٦
- < ETT / ETO + ETT + ETT + ETT + ETT + ETT + E.T + E.T + E.T + TT
173 ) FOS ) VOS ) 3F3 ) FFS ) 1V3 ) 6V3 > 1A3 ) YAS.) FAS.)
4 081 6 048 6 044 6 044 6 018 6 011 6 0.8 6 0.4 6 848 6 84
10 1 3 10 1 0 3 0 1 7 0 1 7 0 0 9 0 0 0 7 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0
ابوحية النميري المسترى
((حرف الغاء ))
خارجة بن زيد بن ثابت
ابن خاله بن العاص بن هشام المخزومي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
خالد
الغرقي المعرقي المعرقي الما ١٠٤٤ ا ١٠١٤ /١٥١ /١٥١٥

خزاعة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ خزاعة

الخشاش العنبري الخشاش العنبري
خشیش بن اصرم ۱۹۹۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۹۹
أبي خيرة أبي خيرة
خویلد بن عمرو وقیل عمرو بن خویلد وقیل تعب بن عمرو وقیل هانی، ابن عمرو وأصحها خویلد بن عمرو ــ ابو ضریح الخزاعی ۲۰۳ ۰۰ ۳۰۳
ابن خیران ۱۹۲۰ ت ۱۰۰ ت ۱۹۲۰ ت
(( حرف العال ))
الدارقطنی ۱۲ ، ۳۱ ، ۷۷ ، ۹۰ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲ ، ۲۲۳ ، ۲۷۲ ، ۲۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ، ۲۳ ،
ايو داود ١٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٧٥ ١٠ ١٧٥
داود بن علی ۲۲ ، ۲۳ ، ۹۸ ، ۶۸ ، ۹۱ ، ۹۶ ۸۸ ، ۱۰ ، ۱۳ ، ۱۹۱ ،
داود الطیالسی
ابو داود ه ، ۱۳ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲
الداودي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
دحيم ۱۷٥
ايو الدرداء ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الدراوردي ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
(( حرف الذال ))
أبو ذر الفغاري ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲٤۲

;	770	٤.	٥.٦	6	٤٠,	. (	177	1,61	11	• •	• •		• •		دهبی ۰	U\
	787		• • •				,* *	. ••			• •		. ***		. ذؤيت	أبو
;	٥٣٢	4	۲,۳		-	;	. • •					. ,	• -		. الرمة	ذو
				•		1 '	٠٠.	(()	الراء	ف	(جر	)) : .,	-			
:	۳.0		• •, ,	• •		• ,		, ** *	. • •	• •					إجز	البر
	٥٦٣							. • •				• • •		سعد	شد بن	را
	077	4	0.4	4	٤٩	Ţ		• • •			**	•	• •		افعى :	
	44.	6	199			٠.		اوسی	ي الا	أتصار	نكم الا	ر الح	= <sup>ا</sup> يو	ـنان إ	قع بن د	را
•	6 04	ξ	ε ξ:	٧د	¿ Y	۲۲	۲ ، ۲	٠,٦ ٥	491	( 4 K	48.4	170	6 A	٣	يغة ه	راي
			• •	•	•	• •		• • • •	• • •	• •	• •	• •	• •		٥٦٤.	ه ۵۳۵
	Vel	4	1	6	11	٤ ١	۷۸	٨٢			• •	• •	ن	سليما	ابيع بن	الر
•	44.1	ć	۲۷.	. ´ <b>ć</b>	77	٦								، معو	بيع بند	ً الر
	673	٤.	٣٣٩	4	۳۳.	٧٤		o 4 %						1	بيع بنت	
	{ <b>V</b> 5	ξ	ا کا ام	٤٢			ă1 +			٠:	4 4			غی	سيد الثة	ز څ
	<b>78</b> Y		;				• •						eţe		ر تدل	أ أبن
	٥٦٧		• •	• •	,	• •	. •							i la a	ألرفعة	أببأ
	oVI		••		. ^						.••	• •			رمثه .	آبو
	44		* 4			. %	(4.4			• •		٠.	• •	مجاج	ية بن ال	دۇ
	0.{	٤	799	( 6	17	7							• •		ويائي .	الر
	177		• •	• •										,	رياش	
•	197		• •		•								• •	يزيد	حان بن	وي
		. *						44	<b>~1</b> •1	11		**		,		
		٠.		٠,٠				" (	زاو		حرو	"			-	
	73					٠.			Sala Ba	- 21			• •	عمر إ	دان ابی	زاذ
	77.1		٠.,	-			• •			• •				كار	ابر بن ا	الز
	:													:		35

أبو زرعة الدمشقى معرب أنه يمني من من ٢٧٢ م
ابو زرعه ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
ر نو د د د د د د د د د د د د د د د د د د
الزمخشري ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٩٩ ، ٢٩٩ ، ٥٠٩ ، ٥٥٩
أبو الزناد ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٩٩ ، ٢٥٧
الزهرى ١٤ ، ٨ ، ٢٦ ، ٨ ، ٢٨ ، ٢٦ ، ٨٢ ، ٢٢ ، ٢٢٢ ؛ ٢٧٢ ؛ ٢٣٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ؛ ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٠
زهير بن حرب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
زياد وياد
زيد بن أسلم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الله المن المواء الله المالية
رید بن ثابت ۰۰۰ ۲۵۰ ۱ ۱ ۱ ۱ ۲۷۷ ، ۲۷۷ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸ ، ۵۲۸ ، ۵
۲۲ه ۱۳۵۰ می ۱۳۵۰ می ۱۰۰ می ۱۰۰ می ۱۳۵۰ می ۱۳۵۰ می در
رید بن جبیر
۲۲ه ، ۲۲۱ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲
۲۲ه ، ۲۲۹ ، ۲۲۹ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۳ ، ۲۲۲ ، ۲۲
۲۲ه ، ۲۲۹ ، ۲۲۹ ، ۲۲۱ ، ۲۲ ، ۲
۱۹۳۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰ ۱۹۳۰
۱۹۰ ، ۱۳۵ ،
۱۹۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳۰ ۱۳
۲۲ه ۱۹۳۵ ۱۹۳۵ ۱۹۳۵ ۱۹۳۵ ۱۹۳۵ ۱۹۳۵ ۱۹۳۵ ۱۹۳۵
۲۲ه ۱۳۹۰ ۱۳۹۰ ۱۳۹۰ ۱۳۹۰ ۱۳۹۰ ۱۳۹۰ ۱۳۹۰ ۱۳۹۰

# ((حرف السين))

14 ( 14 ) ( 17 )	سألم ٠٠٠٠
T77	سالم بن جي الجه
275	سالم أبو النضر
	السدى ٠٠٠٠٠
	این شریج
18 6 14	_
فری ۱۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۱۱ ، ۲۱۸ ، ۲۲۲ ،	أبو سعيد الأصط
477 377 377 377 3 777 3 1A7 3 087.3 787 3	
6 007 6 001 6 0.V 6 887 6 878 6 87N 6 8.0	
TAE - Marie -	أبور سنميد الأشنج
087 6817 67V1 6737 638763. 67T. 337	صعید بن جبیر
1A, (VE ( V. ( 1A ( 1E ( 17 ( 6 . ) . ) . )	
<b>777</b>	
ΥΤΤ	سعيد بن العاص
ΥΠΤ	سعيد بن العاص سعيد بن المسيب ۸۳
ΥΠΤ	سعيد بن العاص سعيد بن المسيب ۸۳
777	سعيد بن العاص سعيد بن المسيب ۸۳
\$\$\text{\$\tex{\$\text{\$\t	سمید بن العاص سعید بن السیب ۸۰٬۰۸٬۸۸٬۸۹۲ ۲۲۲ و ۳۹۱؛ ۳۹۹ و ۳۹۹ و
\$\$\text{\$\tex{\$\text{\$\t	سمید بن العاصی سعید بن السیب ۸۰٬۹۸٬۸۸٬۲۲۲ ۲۲۲ و ۳۹۱٬۳۹۲ و ۳۹۵٬ ۵۳۰٬۶۲۲۵
\$\\\ \( \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\	سعید بن العاص سعید بن المسیب ۸۳ (۸۱ (۸۰ ) ۸۳ ۲۲۲ و ۳۹۲ (۳۹۳ و ۳۹۵ ) ۱۳ (۳۵ ) ۵۲ (۵۲ ) ابن سعید المقبری سعید بن منصور
**************************************	سعید بن العاصی سعید بن العاصی سعید بن المسیب ۸۰، ۵۰، ۵۲ ۲۳۲ ۲۳۲ ۲۳۲ ۲۳۶ ۵۳۰ ۵۳۰ ۵۳۰ ۱ گفیری القبری سعید القبری سعید بن منصور
TTT	سعید بن العاصی سعید بن المسیب ۸۰٬۵۸٬۵۸۸ ۲۹۲ و ۳۹۲ و ۳۹۳ و ۳۹۳ و ۳۹۵ و ۲۵۰ و ۲۵ و ۲۵
\$\$\text{\$\tex{\$\text{\$\t	سعید بن العاصی سعید بن المسیب ۸۳ (۸۱ (۸۰ (۸۰ (۸۳ ۲۲۲ و ۳۹۶ و ۳۹۵ (۵۳ ۱۵) ۱۰ (۱۳ و ۱۳ و ۱۳ ۱۵) ۱۰ (۱۳ و ۱۳ و ۱۳ ۱۵) ۱۰ (۱۳ و ۱۳ و ۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ و ۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ و ۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳ ۱۳) ۱۰ (۱۳ ۱۳) ۱۳ (۱۳ ۱۳) ۱۳ (۱۳ ۱۳) ۱۳ (۱۳ ۱۳) ۱۳ (۱۳ ۱۳) ۱۳ (۱۳ ۱۳) ۱۳ (
۲۲۳ ، ۲۲۱ ، ۲۸۲ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲	سعید بن العاصی سعید بن المسیب ۸۰٬۵۸٬۵۸٬۵۸٬۷۹۲ ۲۳۲ و ۳۹۶٬۳۹۳ و ۳۹۰٬۵۳۰ آبو سعید المقبری سعید بن منصور سعید بن نصر سعید بن ایی هلا
\$\$\text{\$\tex{\$\text{\$\t	سعید بن العاصی سعید بن المسیب ۱۹۸۰ ۱ ۸۰ ۱ ۸۳ ۱ ۸۳ ۱ ۸۳ ۱ ۸۳ ۱ ۲۹۲ ۱ ۲۹۳ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱

سَلِام بِنَ مَشْكُمُ وَ أَحَلُ وَ وَ إِنَّ مِنْ إِنَّا أَوْلِيدًا مِنْ اللَّهِ عِنْ مَشْكُمُ وَ الْحَلَّم اللّ ابو سلمة عيد الله بن عبد الله الأشبد المخزومي ٣١ ، ٣٢ ، ١١٢ ، ٢٩٠ ، أم سلمة « أم المؤمنين » رضى الله عنها ١٥ ، ٢٤ ، ١٩ ، ٢٤ ، ١٠٠ ، سليمان التيمي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ سليمان بن حوب من مدار ما مدار ما مدار ما ما ما سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة ... .. .. .. محمد بن كعب بن عجرة سليمان بن موسى ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، سير سلیمان بن یسال ۲۳ ، ۲۵ ، ۲۷ ، ۲۳ ، ۸۱ ، ۱۹۹۴ ، ۲۰۹۴ ، ۲۰۹۹ ، ۲۰۹۹ سماك بن حرب ..... .. .. .. .. .. .. .. .. سهلة بنت سهيل ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٨٥ ١٨٥ ٩٧ ٥٨٦ سويد بن نصر ١٠٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ابن سيدة .... .. .. .. .. ۱۶۲۵ ۲۶۲ ۲۶۱ 

### ((حرف الشين))

6. 18X 6 188 6"187 6 187 6 187 6 189 6 189 6 119 6 1.V 6 .99 6 149 6 144 6 178 6 178 6 100 6 100 6 108 6 108 6 10. 6 189 " TTT ( TTA" ( TEO ( TTV ( TTT ( TTF ( TT) ( TIT ( 191 ( 1A. \$ The 6 TYPE 6 TYPE 5 TT- 4 TOT 4 TET 4 TTT 4 TTT 2 TTN 4 TTO 4 TTE 4 TTV 4 TTT ١٠٠١ ١٠١٠ ١٥١٠ ٣٩٨ ١٣٩٠ ١٣٨٨ ١ ٣٧٦ ١ ٢٧٥ ١ ٣٧٣ ١ ٢٦٤ ١ ٢٦٢ 4 808 - 487 - 481 & 484 - 487 - 487 - 487 - 487 - 487 - 487 - 487 6 84T 6 8.4 6 8A7 6 8A. 6 8V3 6 87V 6 870 6 80A 6 807 6 800 f - 077 4 070 6 077 6 077 6 019 6 018 6 019 6 01. 6 0.8 6 89V A70 > 170 > 770 > 770 > 770 > A70 > P70 - 30 > 30 > 630 > 730 > إبن شبرمة 🕟 🖟 ۸٦٠ ۲۷۷، ۲۵۳، ۳۲۳، ۳۲۹، ۳۲۹، ۹۳۵، ۱۹۵۰ ايو شريح الكعبي - المناب المناب المناب الكالم ١٣٩٧ / ٣٩٦ / ٣٩٧ م شريح بن مسروق ٦٦٠ ، ٦٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ ؛ ٢٦٠ ، ١٦٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ الشعبي ۲۳ ، ۸۲ ، ۱۰۱ ، ۷۷۷ ، ۸۲۸ ، ۳۰۰ ، ۴۳۹ ، ۶۳۹ ، ۲۱3 ، .. .. .. oly (.oly ( ook ( oly ( llo شمر بن ذي الجوشان ابن شمیل ۰۰ :۰۰ :۰۰ الشوكاني: ١٦٠ (٣١ ، ٢٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ٢٠٦٤ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٦٩ ؟ 4 OTT 4 OTT 4 OIR 4 O.E & D.W 4 DI. 6 ENT 4 EAT 4 EAT 4 EY. 4 EDE

این آبی شیبه ۲۳٫۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۶ ۱۰ ۷۵ ۲۴٫۳ ۲ ۵ ۲۶ ۱۳۹
الشيرازي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠٣
الشيماء ١١٣ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ الشيماء
«حرف العساد»
أبو صالح ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۳ ۱۹۶۱ ۱۹۶۲
(1. ) ( 75 ( 07 ( 57 ( 74 ( 11 )
ابن الصلاح
المستعاني وواروه المحق ومعيدوم الملك بالمناقل موروي وواروو
الصيدلاني ،
الصيمري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
« حرف الغساد »
الضبابي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الضحاك بن سفيان الكلابي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الضحاك بن قيس بن خالد الأكبر بن وهب بن ثعلبة ٢٣ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
ابو ضریح الخزاءی علی خویلد بن عمرو وقبل عمرو بن خویلد وقبل کعب ابن عمرو وقبل هانیء بن عمسرو واصحها خویلد بن عمرو
((حرف الطباء))
أبوطالب ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠١، ٢٢٣
مناوس - ۱۰ م ۲۹ م ۲۹ م ۱۹ م ۱۹ م ۲۹ م ۲۹۸ م ۲۹۹ م ۲۹۹ م ۲۹ م ۲۹ م ۲۹

الطبراني المناسبة المناسبة المناسبة ١٩١٥ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣١٥ ١٣٠٠ ١٠١٥ ١٣٠١ ١٥٠٠ ١٣٠١ ١٥٠٠ ١٨٠٠ ١٨٠٠ ١٨٠٠ الطيري ١٠٣ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ٢٢٧ ، ٢٨٥ ، ٣٠٠ ، ٢٠١٩ ، ٢١٩ أبو ألطفيل : : " EV 16,780 6 ET ... ابو، طبية الحجام 🚊 تأيثار 💎 🔻 أبو الطيب بن سِلمة الله إلى الله المنازية المناز القاضي أبو الطيب = ولد بآمل سنة ١٤٨ توفي ببغداد يوم السبت ١٠ بقين من رابيع إلاول سُنة ٥٠٠ عن مائة وستة واثنتين ١١٦ ١٩٢٠ ، · · TRY · TTE · THE · TALL ETTL · LAT · LAT · LAL · LY. · · LOY ((حرف الظياء)) (( **حرف العين** )) عائشة ٥٠ ٢١ ١٤ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٧٧ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٠ ؛ ٨٠ - 191 6 178 6 177 6 171 6 98 6 91 6 9 6 AA 6 AY 6 AT 6 AO ୍<sup>ተለማ</sup> ተለበ ቸፕኛ ሩ ቸፋኛ ሩ ሸንጭ ሩ የሚነ ሩ ነፃ፠ሩ ነፃ₭ . اليو عاصم إلى أل المسلم والمسلم والمسلم و المسلم PT - 4 14 - 6 170 6 178 ..... عاصم القاري :٠٠٠ أ٠٠ ٠٠٠ إن الغالية المناف المناف المناف المناف المناف المناف عامر بن الطفيل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ عامن بن عينه الله ما أبدا مها مو المراجع المرا

44.

ابن عامل ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
عباد بن منصور ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ میاد بن منصور
عباد بن موسی الختلی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹۳۰
أبو العياس الأعمش ١٩٣٠، ١٠٠٠، ١٠١٠، ١٩٣٠
أبو العباس بن تيمية ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٤٨
أبو العباس بن سريح ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٢ ، ١١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٢ ،
العباس بن عبد المطلب ١٠٠٠٠٠٠٠ ٢٨٥، ٢٥٨٠ ، ٢١٦٤) ٥٠٥ ، ٢٠٥
العباس بن عثمان ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۷۳
أبو العباس بن القاص ٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١١٢
عباس بن محمد الدوري . ٠٠ ٠٠ ٠٠ به با ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٢٥
العباس بن مرداس ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۳۹۱
ابو عبيد بن حربوية ١٤ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٣٣ ، ١٩٢ ، ٢١٧ ، ٢٩٠ ،
عبيد الله بن سعيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبيد الله بن معاذ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبيد الله بن موسى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو عبيدة ۳۲۳ ، ۳۵۶ ، ۵۵۶ ، ۲۵۹
ابن عبد الاعلى ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
عبد الحق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ عبد الحق
ابن عبد الحكم ١٠ ١٠ ٢٨٤ ، ٢٨٤
عبد الحكيم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
د، عبد الحليم عويس ١٠٠٠٠، ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٩٤٢
عبد الحميد بن سلمة الأنصاري
عبله بن حميله در

عبد الرحمن بن أبي الزِّناد ٢٦٧ ٢٦٧
عبد الرحمن بن مهدى
عبد الرحمن بن عواف ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
عَبِكَ الرحمن بن اليمائي ۲۷٪.
عبد الرزاق ۲۰ ، ۸ ۸ ، ۱۲۶ ، ۲۰۷ ، ۲۰۷ ، ۲۲۶ ، ۲۲۶ ، ۲۰۶ ، ۲۰۶
V/50
عبد العزيز بن ابي سلمة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله الأموى
عبد بن کثیر اور در
عبدالله بن ائيس
عبد الله بن ابی بکر بن محمد بن عمرو بن حزم ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عبد الله بن جحش الله عبد الله بن جحش الله الله بن الله الله بن الله الله الله الله الله الله الله الل
أبو عبد ألله الجوئي - ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن حامد
عبد الله بن الحرث بن عبد العربي بن رفاعه السعدي ١١٢
عَيْدُ اللهُ بِنَ الرَبِيرِ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ لَالَّا ﴿ لَالَّهُ مِنْ الرَّبِيرِ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿
عبد الله بن الصامت
عبد الله بن الصباح الله من الصباح الله الله بن الصباح الله الله الله بن الصباح الله الله الله الله الله الله الله ال
عبد الله بن عباس ٥ / ١٤ / ٢١ / ٢٢ / ٢٩ / ٢٩ / ٢٩ / ٧٨ / ٧٤ /
1 A > 0 A 2 PA 2 VX 2 1 P 2 X 3 1 > P3 1 > VV 1 > 1 X 1 > PX 1 >
<ul> <li>4 19. 4 7A0 4 7AE 4 7V0 4 77V 4 777 4 770 4 777 6 19.1 6 19.</li> <li>4 200 4 20E 4 219 4 217 4 210 4 799 4 7.7 4 79A 4 790 4 79.</li> </ul>
103 ) (173 ) 373 ) 673 ) 773 ) 776 ) 776 ) 776 ) 776 ) 176
عبد الله بن عبد الله بن عباس
عبدالله بن عمر بن الخطاب ٥٠ ٣٣ ، ٧٢ ، ٨٥ ، ٨١ ، ١٤٨ ، ١٤٨ ،
** \$08. 4 \$07. 4 \$17. 9 \$18. 6 70. 7 \$ 70. 6 \$18. 6 \$18. 6 \$17. 6 \$18. 6

عبد الله بن عمرو بن العاص ١٩٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٥ . ٢٢٧ .
عبد الله بن المبارك ٧٢ ، ٢٦٨
عبد الله بن مسعود ۱۵۰۵ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۲۸ ، ۲۸
عبد الله بن مسلمة القعنبي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن معاذ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن منير ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢١
عبد الله بن يوسيف و ، ١٩٤، ٢١٤
عبد المجيد ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲
عبد المطلب ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
عبد الملك بن مروان ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱ ، ۲۹۱
عبد الوارث بن عبد الصمد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٩٠
د، عبد الوهاب الشيشاني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المترة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٥ ١٠ ٢٨٥
عثمان البتی
عثمان بن سعیو
عشمان بن أبي شيبة ١٠٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ب ٢٩٧ ، ٢٩٧
د ۱۹۶ ، ۱۳۸ ، ۱۳۸ ، ۲۷۷ ، ۲۷۰ ، ۲۲۹ ، ۲۲۷ ، ۱۳۸
عدی بن حجر نہ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ مدی بن حجر
ابن عدی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
ابن أبي عدى ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
آبن العربي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عووة بن الزبير ١٠٠٠ - ١٠٠٠ ٩٤ ١٨٢٢ ، ٢٩٩ ، ١٨١٦ ، ٢٣٩ ، ١٨٥

على الدين أبو الحسن الما الما عطاء الخرساني ٢٣٠ / ٣٥ / ٢٤ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٠ ، أم عظية الأسدية 🤚 🕟 أبو عطية الوادعي عكرمة بن خالف ٢٣ ، ٦٦ ، ١٤٩ ، ٢٧٧ ، ٢٩٩ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ٥٥٤ ، على بن أبي طالب ١٠٠ / ٢٤ / ٨٤ / ٤٤ / ٤٤ / ٦٤ ، ٥٩ / ٥٩ / ٧٩ / ٧٩ / ٧٩ \* T. E . Y. . . YAY . YYX . YYY . YYO . YY) . YEY . YYA . YYY F ETE & ETE & ETE & FTE & TAY & TTE & FIE 6 0.8 4 89V 6 897 6 891 6 88Y 6 87X 6 870 6 807 6 807 6 80. 6 007 6 088 6 048 6 044 6 044 6 044 6 044 6 014 6 014

الور على الطبري ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠
على بن ابي طلحة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
على بن عمر الحافظ ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠٠ ١٠١ ١٠١ ١٠١ ١٠١
علی بن محمد بن بشیار ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۹۸ ۱۰ ۲۹۸
علی بن محمد بن علی ۱۹۹۰ ۱۹۹۰ ۲۹۹۶
يعلى بن المديني
ابو على بن ابى هـــريرة ٧٢ ، ١١٥ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٠ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٥٠ ، ١٠٠
ابن علية ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٧٩ ١٠ ١٢٤ ١٠ ٥٥٥
أبو عمار بن ألحسين بن خويث ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أعمارة الجرمي ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠١٠، ٢٢٩
عمّارة الجزامي : من المناف
الممارية ٢٩
عمران بن نُوفل بن يزيد بن البراء
عمران بن يزيد
عمران بن الحصين ١٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ٢٧٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥
القاضى العمراني من من ١٨٤ ، ١٤٠ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٧٧٩ ، ١٨٤ ،
** ** ** * * * * * * * * * * * * * * *
$^{''}$ ابن عبد البي = ابن عبد البي ۱۸۰ ، ۲۸۹ ، ۲۸۴ ، ۲۸۴ ، ۴۲۱ ، ۴۲۲ ، ۲۸۴ ، ۲۸۴ ، ۲۸۴ ، ۴۸۳ ، ۲۸ ، ۲۸
عمر بن الخطاب ، ١٥،، ٢٤ ، ٣٤ ، ٤٥ ، ٧٤ ، ٩٥ ، ٣٤ ، ٩٥ ، ٨٠ ، ٣٠ ، ٥٨ ،
4 707 6 701 6 70. 6 190 6 191 6 197 6 190 6 198 6 918 6 91 6 A7
• TAO • TAT • TAT • TVA • TVV • TVI • TTI • TAA • TOV • TVI • TTI • TAT • TAT • TTI • T
4 444 6 444
4 87V ( 870 6 878 6 878 6 871 6 80A 6 800 6 808 6 808 6 80.
AF 2 . V 3 3 A 3 A 4 A 7 F 5 A 6 F 3 A 7 F 5 A 7 F 5 A 7 F 6 A

4.00 + 710 ; 770 ; 070 + 070 + 070 + 070 + 077 + 017 + 0.V
• • • • • • • • • • • • • • • • • • •
عمر بن آبي شيبة 🕟 ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۰۳
أبن عمر الشهرين المام الشهرين المام الشهرين المام الشهرين المام ال
عمر بن عبد العزيز ١٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٧ ، ٢٩٩ ، ٠٠٠ ، ٣٩٦ ،
013 ) FO3 ) YO3 O F73 O F. C O V. C O
عمورو بن الأبحوص
عمرو بن حزم 🚅 آبُو بکر بن محمد بن عمرو بن حزم 🕠 🕚 😶
جد عمرو بن حزم الله الله الله الله الله الله الله الل
ممرو بن دینار ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عمرو بن رُيْث ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، عمرو بن رُيْث ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
جد عمرو بن شعيب ٢٢٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٩ ، ٣٧٩ ، ٤٦٩ ، ٤٦٩ ،
343 077.6 077 6 014 6 0 6 848
أبو عمرورين شعيب - ١٩ ، ٢٢٠، ٣٣٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٩ ؛ ١٩٤ ، ٣٦٤ ،
٠٠٠٠ ١٨٤٠ ١٨٥٠ ١١٥١ ١٥٥١ ١٩٥٠ ١٩٥١
عمرو بن شعیب ۱۳۲۰ ، ۲۲۳ ، ۲۷۳ ، ۸۳ ، ۱۹۱۶ ، ۱۹۲۹ ، ۲۲۹ ،
3/3
عمراو بن الماص ۸۲۰ ، ۵۹۰
عمرو پن معدیکرپ اُ د د د د د د د د د د د د د د د د د د
عمرو بن میمون بن مهران ۱۰۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ عمر و بن میمون بن مهران
عنوو الناقلا ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١
عميرة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠
أبو عنية عبد الله بن عنية ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عوف بن مالك الاشجعي ٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٩٦١ ، ١٦٥ ، ٢١٥ ، ٣٢٥
أبو عوف ہے مالك ١٠٠٠ ١٩٥٠

عياش بن أبي ربيعة الحارث بن يزيد بن أبي أنيسة العامري ١٠٠ د١١
القاضي عياض ١٠٠٠٠٠ ب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
ابن عيينة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٣٦
(( حرف الفين ))
أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمعي ٠٠٠٠٠٠ ٢٧٣ 6 ٨٩
(( حرف الفساء ))
فاطمة بنت قيس ١٧٤ ، ٢٣ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٢٧١ ، ٢٣١
القاضي أبو الفتوح ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
القراء
الغرزدق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
قريعة بنت مالك بن سنان / ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١٨ ، ١٨٠
ام الفضل ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۸۸ ۹۸
ابو الفياض البصري ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفيومي ان کنا به نه د د د د د ۲۳۳
(( حرف القاف ))
قابيل ۱۰ م ۱۰ م ۱۰ م ۱۰ م ۱۰ م ۱۰ م
قاسم بن أصبغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو القاسم الانماطي
القاسم بن عبد الرحمن ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو القاسم الفوراثي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو القاسم المالكي
القاسم بن محمد ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۹ ۱۳۵۶
آب القاسم الطب الي من المناف من المناف المناف ١٩٣٠ ، ١٩٣٠ ، ٢١٥ ك

ابن القاص من مد ما الم ۱۱۲ م
القاسمية
قبیصة بن ذؤیب
قتادة ۲۲۰ ۱۳۹۹ ۱۳۱۹ ۱۲۱۰ ۱۸۹ ۱۸۹ ۱۸۹ ۱۸۹ ۲۳ قتادة ۱۵۹ ۱۶۹۹ ۱۳۹۹ ۱۶۹۹ ۱۶۹۹ ۱۶۹۹ ۱۶۹۹ ۱۶۹۹ ۱۶۹
قتيبة بن مسلم الباهلي
ابن قتيدة
ابن قتیبة
القرطبي
ابن القطان ابن القطان ا
القعنبي ۱۳ ، ۲۱۰ ، ۸۰ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰
القفال
القعيسى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
القعيسى ١ ٩٤ ٢٢٢٠
(( حرف الكاف ))
کېشـــة بنت معدیکرب ۱۰۰ به ۱۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۸۰۰ ۸۰۰
ام كلثوم ١٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٠
ابن کثیر ۲۲ ، ۱۹۰ ، ۲۲ ، ۲۳۰ ، ۲۲۵ ، ۲۹۰
آبو کریب
الكسائي
الكميت
<b>((حرف اللام ))</b>
ابن اللبان ،
ابور لهب الله المراب

ARK

#### « حرف اليم »

مالك بن انس ١٣٠٤ { ١٥ ( ٢٧ ) ٣٥ ( ٣٦ ) ٣٥ ( ٧٧ ) ٥٠ ( 6 180 61-3-61-8 61-1 61- 63A 631 6 X3 6 A0 6 A1 6A. 63Y 6 TES 5 TTX 6 TIS 6 171 6 177 6 177 6 170 6 170 6 107 6 187 · 177 · 171 · 17. · 170 · 170 · 177 · 171 · 17. · 170 · 170 • 8.7 ( ٣٩٩ • ٣٩٤ • ٣٨٣ • ٣٨. • ٣٦٨ • ٣٦٦ • ٣٦٥ • ٣٦٣ • ٣٦٢ • \$A1 • \$Y1 • \$77 • \$77 • \$08 • \$08 • \$77 • \$17 • \$17 • \$10 FAR 2 YAR 2 188 2 388 2 488 3 310 3 AF6 3416 5 710 5 370 3 6 081.6 08.6 077 6 078 6 07. 6 007 6 007 6 087 6 080 6 080 **7.8647** محاهد ٠٠ ٢٦ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٥ ، ٢١ ، ٢٦١ ، ٢٥٤ ، 303 ) KO3 ? YP3 ? YO ? 730 ... OET & OT. & ETY & EOX & EOE محد الدن أبو الشعادات المبارك بن محمد من من من المسادات المبارك بن 

<i>FF7</i> .		المحاربة
. 101	exot	محفوظ عزام ا
77	م بن الحارث ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	محمد بن ايراهم
0,77	بن بدوية	بحمد بن أحمد
, ,	بل البخارى = الامام البخارى	محمد بن أسماع
. 871	« ٣٦٢ « ٢٩٧ « ٢٢٥ « ١٩٦ « ٩	محمد بن بشسار
	الختمى المنابع	محمد بن بثار
· 6 -5	A - 14 - 14 - 17 - 17 - 17 - 17 - 18 - 18 - 18 - 18	محماد بن الحسار
•	- 0,77 ( 0) { ( 2,7 { 2,0 } { 2,1 } { 2,7 } { 2.7 }	478 6 770 6 707
77.		محمد بن خالد
041	الدمشىقى المكحولي	: محمد بن راشد
٤٦٩	6. X17. 4 XX	محمد بن رافع
784	و المرق المناسب المناسب المناسب المناسب	(الشيخ محمد أبو
444	الهاني در	مُجمِد بِن رُياد الأ
777	6 TOT	محمد بن جسعود
٥.٦	ن هانیء ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰	جحمد بن صالح
197	ې ده ده وه ده ي مد وه ده ي	محمد بن الصباخ
۳۸.	· 771 · 777 · · · · · · · · · · · · · ·	محمد بن طلحة
		محمد بن عبد الله
1,		محمد بن عبيد الا
17		محمد بن العلاء
. 0.7	الحسين .٠٠ ٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠	محمد بن علی بن
	ن حرم = اليو بكر بن محمد بن عمرو بن جزم	
77.	عطاء	محمد بن عمرو بر

137	• •	• •	**	• •	• •	• •	• •	• •	لي ٠٠٠	الغزا	ميحمك	الثميخ	
173	••	.,		• •	• •	1.	••		• •	منة	ن تعدا	مجمد ب	
117 4	111	۷۸ ۲			• •						ڻ کثير	محبد پ	
1777		• •	• •	• •	* 4	• •	• •			٤ .	ا کِمارُ	د. محم	
<b>ምሃ</b> ም ሩ	411	6.39	۷ 4	440		•				ی	ع المنت	محمد پر	
718 6	111	• •	• •	• •	-		• •		• =	بل <u>:</u>	ے مقا	محمد ۾	
ZYZ	• •	• •		• •	• •	••	'a e	••	• •	. ,	ے گافع	محمدًا پر	
7.47	• •	• •	• •	• • •				٠ ,	مشنقى	د الد	، الولي	محمد بن	
.77°	• •	• •	• •	* *	••		• •	••	• •	ناج	ن وض	محمد پر	
110	o* o	• •	• •	••.		• •	• •	بمر	أپی ء	ں بن	ي يحيم	محمد پر	
<b>718</b> 4	111	• •	• •						• •	ف	, يوس	ىحمد ين	٠
٤٩٩ ٤	111			• •	• •	• •	• •	• •	ъ е,	ېن	ن فيلا	محبود پ	ı
078	• •		• •	• •		• •	0.01		• •		• •	مرحيا	,
7.8		• •	••	• •	••	• •	• •	••	••	••		مروان .	
115	• •	• •	• •	••		• •	n +*	• •	• •	• •	• •	مراويج	,
۲۷۳ <u>،</u> ۵ ۲۳۶ ،	6 4 6 44	۲ <u>۷</u> ،	44£	د ۲ ۲۰	X. (	10, 77.	4 6 T	01	9 17	1 : 1 . : Y	3 'A7'	المزخى 4 ۲۲۶ 4 ۳۲۰ ، ۷۱	1 · E 7 Å ·
777	X1.1	6.54	١٧	• •	••	• •			• • •		* *	سىدد	•
6 TY7	4. 44	40 6	٣٧.	6 4	٤٨ 4	11	467	۲. ξ	٤٢.	. 4 1	111 4	المسعودي ۱۹۵۰ ۱۹۶۱،	174
P\1:	• •	••		• •	• •		• •	••	• •	• •		يو مسهر	1
087	• •		• •		1					* *	• •	سيروقا	•
TYT		• • •	•	••	* *		• •	• •	• •	ليېم.	ايراه	سلم بي	•
6 49	% A3	1 6 M	1 6 V	A 61	Va 4	77.	(3)	6 44	. 6 #	1 6 (8)	ه ۲ ۶	سلم	•

4718 44.0-6194 6197 6191 6177 6170	
6: TTE 6 TOE 6 TAX 6 TAY 6 TVY 6 TTA 6 TTA 1	
the contract of the contract o	ابر مسلم الخولان
Contract of the second of the	ابو مسلم الكجي
The first transfer the contract of the contrac	مطر الوراق
07. 40. 76 8 10 6 777 6 710 6 718 6 791 6 77	معاذبن حل
the state of the s	مفاوية القشبيري
	070 : 078 : 071
and the second s	أبو المعالى = أما
	، ' معاوية بن إبي سا
	معاوية بن صالح
	معير
<b>1</b>	أ أبو معمر
AND THE PROPERTY OF THE PROPER	معین بن عیسی
0V) % \$\$\$ 6 YY . 6 18	ابن معین
	المفيرة بن شعبة . ٧٠ ، ٥٦٠
	المفيرة بن الضحا
	ابن المنكدر
TVETE TO THE STATE OF THE STATE	این ام مکتوم
Commence of the second of the second of the	
	ابن الكندر
γη	ابن منده 🗀
6 TAE 6 TT . 6 1 . A 6 1 . T 6 1 . O 6 7 E 6 7 1 6 7 V	ابن المندر ٣٩
6 OTA 6 29 Y 6 EAT 6 EAT 6 E07 6 E00 6 E17 6	798 6 77. 6 791
्राप्त क्षेत्रकृति । स्वता व्यवस्था स्वता त्राप्त क्षेत्रक क्षेत्रक विश्वस्था स्वता क्षेत्रक स्वता स्वता स्वता स्वता स्वता स्	O IA POS LEOLA

ı

المنصبول ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١
أبو المهلب
مؤالة بن كثيف ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
موسَى عليه السلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
موسی بن اسماعیل ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
ابو موسى الأشعرى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
موسی بن داود ۲۰۰۰ ۲۰۰
موسى بن على بن رباح اللخمي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو موسی ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
ابن أبو موسى ١٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
مؤمل بن أهاب ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
المؤيد بالله ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠
ميمون بن مهران من الله الله الله الله الله الله ميا مد مد ١٠٠ ٢٤ ٥٠ ٢٢

## « حرف النون »

ر النابغة الهذلي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
التاصر بين به
ابن نافع ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
نافع بن جبير ٠٠٠ ، ١٩٠ ، ٣٠٤ ، ٣٣٠ ، ١٥٤ ، ١٩٥ ، ٣٣٥
نچیخ
أبو النجيع
ابن ابنی نجیح ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰
الناماس المناس المام
النخمى ٦٦، ٧٧٧، ٨٧١، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٦٩، ٢١١، ٥٣١، ١٩١،
The second of th
النسائي ۱۳ ۽ ١٤ ۽ ٢٤ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٨ ، ٨٠ ، ٥٠ ،

		:		
6 7 <b>7</b> 7 % 7 <b>7</b>			197 ( 191 ( 188	
•			YYY 3 3AY 3 YPY	
	,	*	£00 6 £0£ 6 ££4	
		: 	· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
774	• • • • • • •	اغ ٠٠٠٠٠	أبو نصر بن الصب	
۸. ۰			العمان بن المنفر	
144 6 V4			أبو نعيم	
777			نعيم بن حماد	
<b>Å.</b>	* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *		ابن نمير ٠٠٠	
TAT .		البراء ٠٠٠٠٠	او فل بن يويد بن	
7A7 :			نو فل بن زید	
ΦΥξ 4 ξV.	۲۸۰ ۲۲۲ · ·		النووي ٠٠٠	
•	# al_	((حرف اله		
	***			
r. E. E · · ·			هابیل ۰۰۰	
			<b>-</b>	
			<b>-</b>	
1.7	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		هارون الرشيد هارون بن عبد الأ	
1.7			هارون الرشيد هارون بن عبد الأ هاشم بن القاسم	
1.V 1			هارون الرشيد هارون بن عبد الأ هاشم بن القاسم هداب	
1.V 1			هارون الرشيد هارون بن عبد الأ هاشم بن القاسم هداب هدب بن خشرم	
1.V 1. 7.7 7.4 7.4 7.4 7.4			هارون الرشيد هارون بن عبد الأ هاشم بن القاسم هداب هدب بن خشرم هرون بن محمد ب	
1.V 1. 71V 71V 71V 71V 71V 71V 71V 71V	T 6 131 6 137 6 1	ن بطار ۱۳۳ ، ۱۳۴ ، ۲۱۵ ، ۲۱۵	هارون الرشيد هارون بن عبد الأ هاشم بن القاسم هداب هداب هداب بن خشرم هرون بن محمد ب أبو هريرة ٤٧٠	,
1.V 1. 717 717 77. 6 7AE - 110 6 11 77. 6 777 6V1 6 0	T 6 131 6 137 6 1 6 170 6 177 6 1	ن بطار ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۰ ۲۱۲ ، ۱۳۳۰ ، ۲۱۲	هارون الرشيد هارون بن عبد الأ هاشم بن القاسم هداب هداب هدون بن خشرم هرون بن محمد ب أبو هريرة ٢٠٢ ١٩٦ - ٢٠٣ ، ٢٠٣ ،	
1.V 1. 717 717 77. 6 1AE - 110 6 11 6 77 6 77 7	T 6 191 6 177 6 1 6 170 - 177 6 V. 6 077 6 279 6	ن بطار ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۰ ۲۱۲۰ ، ۲۱۹ ، ۲۱۳۸	هارون الرشيد هارون بن عبد الله هاشم بن القاسم هداب هداب هدون بن خشرم هرون بن محمد ب أبو هريرة ٢٠٢ ابو هريرة ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،	
1.V 2. 73V 737 77. 6 7AE 190 6 19 197 6 VA	Y 6 1 1 1 1 1 7 6 1 6 1 7 6 1 7 6 1 7 6 1 7 7 6 1 7 7 6 1 7 9 8 7 9 9 9 9	ن بطار ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۰ ، ۱۳۳۰ ۲۱۲ ، ۱۳۳۰ ، ۲۱۲	هارون الرشيد هارون بن عبد الله هاشم بن القاسم هداب هداب هدب بن خشرم هرون بن محمد ب آبو هريرة ٤٧ آبو هريرة ٤٧ ابو هريرة ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ابو هلال	

777		• •	• •	• •	• •	••	• •	• •	• •	• •	ن ٠٠	مرواه	الهيثم بن
317	4	177	• •		٠.4					• •	••	• •	الهيشمى
						و »	الوا	ف	حر	))	•		
٧٦٥					••	••			• •		• •	••	أبو وائل
77a		• •	• •		• •	• •		••	••	••			الوافدي
177	6	T:- T		• •									الواقدي
٧٨		• •	• •		• •			• •			• •		ابو الوليد
437			• •		, ,	••	••		• •	• •	الملك	عبد	الوليد بن
<b>7 - Y</b>			••	• •	••	••	• •	••	••	• •		بقية	وهب بن
۲.٧			• •		••	• •		• •	• •		• •	تعلينة	وهب بن ث
471					• •	* 4"	• •	• •	• •		• •	ملبة	وهب بن تُ
777			••		• •		• •	••	• -		• •	• •	این وهپ
						()  -	ليب	<b>ا</b>	حرف	<b>)</b> )			
750					• •		, ,		.,		• •	؛صم	يزيد بن الا
484	6	<b>የ</b> ለፕ	۲۳.	11				• •		• •		براء	يزيد بن اا
100			• •	* 1	J= +	• •	• •		• •	* *	••	رون	يزيد بن ھ
441			• •	• •	• •	• •	• •	• •	••	• •		حميا	يعقوب بن
777				• •	٠,		• •		• •	••• (	سفيان	أب <i>ي</i> ،	يعقوب بن
٤١٦	6	418		• •							• • •		أبو يعلى
111			• •		• •	••	***	••	••	• •	• •	• •	ابو اليمان
10		• •											بحیی بن أ
111		• •	• •		••	••		• •	10 0		• •	يوب	يحيى بن أ
111		• •	• •	••	• •	• •	• •	• •	.,.	• •	• •	کیر	یحیی بن ا
777					h #	* *	jo +				• •	ابوي	يحيى الجا

يونس بن عبد الله الجرمي . . . . . ٢٣٦ ، ٢٧٢ ، ١٥٤

•

1 ca 3 -

•			•
الاحكام	المبفحة	نيحة الإحكام	الصا
	ا فلسن: ،	<ul> <li>باب مقام المعتدة</li> </ul>	~ Y *
ت عدتها في الأقسراء	۱ آوان زاده	﴿ وَالْكَالِنُ اللَّذِي تَعْتَدُ فَيْهِ	
عمل .	او في الـ	وأن أراد الزوج بيسع الدار	۳
ها واهى تق طسسكن		التي تعتد فيه .	
	. W.	وان حجر على الزوج بعد	
السنزوج وهي في		الطلاق لديون عليه لم بسع	
	المدق	المسكن جتى تنقضى العدة .	•
الرجل استسراته	-	معنى قوله تعالى ﴿ أَسِكنوهن	٥
الني بدار آخري .		من حيث سيكنيم مسن	
، لها في السبيقر		وحدكم ارم	
وبنية السسنفر ثم	. •	وجدكم ) فاطمة بنت بقيس إستطالت	.4
لمدة	* *	على اجمالها .	•
ت بالحج ثم وجبت	۱۳ اذا احرم	المسلمة والذمية في الطيلاق	٦
لدة 🖟 🗀 🚅	عليها الع	•	•
لريمسة بثنت مالك	۱۳ حدیث ا	سواء ،	
أصحاب السنن .	أغرجه ا	السيد أذا زاوج أمته فهو	٦
نها زوجها هٰل يجب	١٤ المتوفي ع	بالخيار و د ر	8'
كنى في عدثها ؟	-	في تمسكين السزوج مسسسن	
لها السكني في قول		الاستمتاع بها ليلا ونهاراً .	
، اعبانس وعائشة .		وان مات عن المسخوة التي	٦
بسنا في قول عمسر		في المهد .	
عود وام سلمة .	•	معنی: ﴿ لَا تَنْظُرْجُوهُنَّ السَّنَّ نَا	٦
ل <i>ني الله</i> علينه وسسلم		بيوتهن ولا يخرجن الآية )	., \$
ي حمال ملح مارب ا	_	فاذا طلقها فليمي للزوج أن	٧
يا رسنول الله اله		يسكن معها ،	
-	الله اله	واذا طلقها وهي في مسكن	Ж
هسنسذا والغضت		يملكه فاذا أراد بيمه قسل	
	*	انقضاء عدتها .	
لها في زيارة اهلها	•	وان طلق الرجل امراته ثم	٩
لها في زياره اهلها	۱۹ ولو اذن	وأن طلق الرجل أمراته ثم	٦.

الإحكام	سفحة	٠ الد		الإهكام	الصفحة
احد بالمدينة فيسما		77	_	لنزهة .	
کتری منزلا .	_			اذن الرجل لزوجة	
ن الرجل امراته وهي		**		م بالحج أو العمرة	
سكن له .				ابى حنيفة يجب	
رز للمعتدة أن تخرج ـــكنها الذي وجبت		Y.A.	وان	مة لقضاء عدتها	
سبعها الدی وجبت	_		٧. 3	ت فوات الحج . إ يجــــوز للمبتوتا	
				يجسمور سببور وفي عنها زوجها ال	
حسداد	باب الا	44	ردن	موضع الع <b>د</b> ة .	
. ترك الزينة وما يدعو	الاحداد	<b>T1</b>	نقلت	بذت على أحمائها	-
اشهرة به	ةلى المب		,	_	منهر
مها الاحداد حسرم		TII	سارة	كاثت العدة بالاعب	۲٫۱ قان
لاكتحال .				مع المعير أو بالأجارة	
عليها الاختضياب		<b>.71</b>	حاجة	آحتاجت للخروج ل	۲۲. وان
ا أم سلمة روا		F	رل لم	إء القطن وبينع العز	كثبر
لمراة اذاً توفي عنهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		44		أن تخرج لذلك بال	
دخات حفشسا	_		وعدة	ق بين عدة الوفاة	-
ه شر نیابها .				رتة .	
الحد المنع وقيسل		٣٣	ه الي	والقسسافة البيوط	۲۲: معتم
ڻ <b>حداد</b>	•			ساء .	
ل الحد المنسع بين ا م فكان جدم الشرع		77		حشة كل معصية	
ن فكأن حدود الشرع بين الحلال والحرام			* علی	سرقة والبسسيذا	
بين الحدين والحرام د لمن توفى عنها زوجها		37	a	<b>ل</b> ب	
	ار حداد فقط	14	ـران	نشبة ميمون بن مها بيد بن المسيب .	•
التي لا حداد عليها		40	٠.	قدة الخروج لقض	م) اللب
طلقة الرجمية .		, -	ث تة	ئجها سواء كانت م	حو ا
الاحداد على الاسة		47	, J.,	متوفى عنها .	او. او د
مماع ه				ى البدوية حيث	
ت زوج المسسفيرة	واذأ سا	47			
العدة والاحداد	الأمها ا		وهي.	طلق الملاح زوجته	131 13
ندمية فان كان زوجها	وأما ال			في السفينة فهي با	
1	مسلما			رى عليسه المستكر	
على المراة الاختضاب	ويحرم	<b>4</b> 7			غاب

ï

الاحكام	الصنحة	حة الأحكام	الصة
حدمها .	من 1	بالحناء والورس .	
مكن أن يكون كل واحد	•	ويحرم عليها اسمستعمال	٣٨
. 1	امتهم	الطيب في بدنها .	
مجزز المدلجي وقد نظر		ولا يجوز لها لبس الحلي من	77
اسامة وزيد	_	الذهب والفضة واللؤلؤ .	
نزوج رجل أمرأة ودخل		وفى الثياب زينتان .	hid.
رطلقهـــــا فتزوجت في ً		ويحرم عليهسسا أن مخليب	ξ.
	ع <b>د</b> ته	لحديث أم عطية .	
مية تستحق النفقة في		ويحرم عليها لبس ما صبغ	11
عدتها .		من الثياب .	
قلنا أن النفقة للحمل .		وأما ما صبغ لغير الزينة	<b>11</b>
طلقها رجعيا ونكحت		ويحرم الملابس المظرزة .	44
في عدتها ووطئها .		( باب اجتماع العدتين ) .	24
طلق العربي امراته		اذا تزوج الرجل امسراة في	ξĘ
چتا بمشرك في عدتهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		عدة غيره .	• • •
ب. عالع امراته بعد الدخول		بد اذا طلقها طلاقا رجعيسا ثنم	E
ن يتزوجها في العدة .		وطئها في العدة .	
للقها رجعيا ثم ارتجعها		اذا كانت قسد حيلت مسن	٤٥
دتها ووطئها .		الوطء قبل الطلاق .	
زوج الرجل امسراة في		قضى في ألتي تزوج في عدتها	80
غيره ووطئهسا جاهلا		التفريق بينهما .	
ريم •		اذا طلق امـــراته او مات	73
طيء امراة في رجعتها		فتزوجت بآخر في عدتها .	
العالم منهما بالحرمة .	عزر	اذا نكحت في عدتها فاما أن	λ3
وطئها في القرء الثالث	٦٠ وان	تكون حاملًا أو حائلًا ،	
ه عليهما الحد م		وان تزوجت المراة في عدتهما	A3
زوج امرأة ودخل بهسا		بآخس ووطئهما واتت بولد	-
مها بعوض .		ففيه أربع مسائل :	
<b>خالع امراته وهی حامل</b>		أذا أمكن أن يكوبن الولد من	٤٩
وجها حاملاً ثم مات .	· ·	الثاني دون الأول تمسيح	
تزوج المعبسد آمة ثم		الرجعة لأنا لم أنحكم بانقضاء	
طلاقا رجعيا .		عدتها ه	
فلا الرجل بامسراته ثم	37 161 4	اذا لم يمكن أن يكون الولد	13

الإحكام ^	الصفحة	الأحكام	الصفحة
ل النائع هو مني	حمل فقا	في الاصتابة	اختلفا إ
طاس غسشير اوادى	ه ۷۰ ۱۰ وادی او	قها ووللإت واختلفا	٥٦ وأن طل
التحقيق ٠٠	<del>-</del>	ت الطلاق ،	على و ۋ
ب من مغالخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	· -	قها وولئات واختلف	
الأالة على أعظيم		ت الولادة .	,
	-	المسراتة واختلفا في	
طافی جے زار وطء		اية ففيه قولان :	
لاستلام .		ت انقضاء عدتهـــا	
ضاع	٧٧ كتاب الر	او بوضع الحمل	بالاقراء
لمُرأةً لين على ولد	۷۷ ، اڈا ثار ل		وانكرها
منها طفل له دون		زنى عن ألشب افعى	
		ت الى بلد أو منسول	او صار نائند :
ومة الرضاع من	٧٧ والنتشر -		
	١ الولد الِي	استبراء الثعسة وأم	٧٠ ( باب
ع بالفششيخ والكسر	۷۸ الرضاع	استبراء الثمسة والم	الولة ﴿
ة بالكسر لا غير .	· والرضاعًا	ه امة بنيع او هيـــــة	
اع تاثيرا في تحسريم		-اور سبي -	ساو ارث
$\frac{1}{2} \frac{1}{2} = \frac{1}{2} \frac{1}{2} = \frac{1}{2} \frac{1}{2} = \frac{1}{2} \frac{1}{2}$	النكاح	كها وهي مجوسية أأز	٧١: ﴿ وَانْ مَلَّ
بجوز بيعه ويضمن	٨١ لبن المراة	in the state of th	الوامراتا
		ك أمة ولهن زوجتــه	۷۱ وان ملا
بن المسراة على ولد		به الاستبراء ١٠٠	
سب من رجل .	•	ئت امتىلەنى رجعت	
اخوان لكل زوجـــة		لفسنخ أو ياعها ثلم	
ا أبئة قارضعتها		5 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 -	
ها قالها تصنیب نایر ولزوجها ۱۰	•	جب استبراژها حرم	
المين بنفي لبسس		ك أمة جاز له بيعها	وطومت ۷۳ ممستما
	القسالا :	استبراء .	
المين بتحريم النكاح	٨٤ دلل القا	ر. تق أم ولده في حياته	
مل خبر اللغ اخي		ت ببوته ،	
		نت بين راجلين جارية	
التحزيم بعسسد	ه ۸ ولایتیت	٠٠, الم	فوطئاه
لقوله تعسسالي		تبرأ أمنة ثم ظهر بها	

انتقل الى أخرى . ٩٤ \* مَدْأُهُمْ العَلْمَاءُ فَيِمَا يَتَحَقَّقَ به التحريم . (أَنْ أَنْ الْحَاسِرِثُ أَنَّ الْخَاسِرِثُ أَنْ الْخَاسِرِثُ أَنْ الْخَاسِرِثُ أَنْ الْخَاسِرِثُ أ وتروجه بأم يحيّي . ٩٦ ﴿ أَوَانَ ﴿ شَكُتُ الْمُرْضِعَةُ هَـَـَـَنَّ ا ارضعته أم لا أن ال ٩٦ وبثبت التحسريم بالوجور ٩٨ اذا حلب من المنزأة لبن 🕬 فأوجرته ففيه خمس مسائل ٩٩ اذا حلب منهسسا اللبن في خمسة الوقات متفرقة في رځمسة اوان . ١٠٠ اذا حلب إمراتان لبنا منهما في أناء . • " ١٠١ . حكم الحقنة هل هو حكم المسعوط والوجور إأ ١٠٢ وان جبن اللبن وأطعــــم الصبئ جرم و ١٠٢ . قان خلط اللحبين بمائع أو جامد واطعم الصبي حرم . ١ ١ ١ فان شرب لبن امراة ميته الهزيجرم . ١٠٢ ولا يثبت التحسيريم بلبن البهيمة ، 🦠 ١٠٢ ، وأن ثار للخنش لبسيسن فارتضع منه صبي و ١٠٢ وان أثار البكر لبن أو لئيب ولا زوج لها . ١٠٢ أذا طبح لبن المراة فجعال " أقطأ . ١٣ ﴿ أَذَا خَلَطَ لَئِنَ الْمُرَأَةُ بِالْمَاءِ أَوْ ا

" بالفسئل ،

( والوالدت يرضعن ) الآية . ٨٦ ... مقدان البين التي يحرم فيها اذا رضع 🐇 💮 ٨٦. فاقول حالك الذا استكشت تغثى الطفل بالطعام . ٨٦ . لإرضاعة بعد الحولين معتبرة. في التيحريم . ٨٧ ير الكلام في خبر رضاع سالم يرمولي ابي حذيفة من ٨٧ إباء المهات المؤمنين غسير. عائشة الدخول عليهن بتلك الرضاعة . ١كلام في حديث ( لا يحسرم الا ما فتن الأمعاء وكان قبل الفطام).. ٨٨ ولا يشبت أنحريم الرضاع بدون خمس رضعات ٨٨ " تُستَحُ التَحريم بِفشر رَضْعاتُ الوجيور صب الدواء في الحلق واللدود ادخال الدواء في شقى الفم والسيعوط في ٩١ انسخ قوله تفالي ﴿ والذين م ایتو فون منکم وایدرن آزواجا ا أوصية الأزواجهم متاغا الي ... .الحول ) من ١٠٠٠ ٩١ الشما نسخ رسمه وبقي حكمه ۹۲ وان التقم الثدى وارسله المتنفس أو يستريح ، ٩٣ / اذا قطعــه بشيء يلهيــــه حتى طال الفصل . ٩٣ فان ارتضع أمن امرأة ثم

الإحكام	المنفحة	الأحكام	الصفحة
	الولد .	رضاع من الميئة يحرم في	
ن ازجل خمس أمهات	۱۱۵ وان کار	ل مالك والأوزاعي وأبي	قو
ارتضع طفل امن کل 🕛		نيفة .	
امنهن رضعة الهال ،		مترط في نشر الحرمة بين المارا	
سيدهن أبا له ؟	يصير	تضع وبين الرجل .	
ن لرجل زوجية له		ا ثار للزجل لبن وأرضع اند	۱.۷ اذ
ن فأرضعت به طفسلا		والقلاب التابيات	
ضعات ثم تزو <b>جت</b>		اً ثان لها لبن على وقد من. حرفهاالم المترسخة	
زتضع مثها رضعتين		یج فطلقهــــــــا وتزاوجت خر	
ن للرجل زوجـــة		ا انقطع اللبين من الألوال	
فشربت من لبن أمه	•	المنطع البيان من الاران التاس	
سد نكاح امسيزاة	-	ا وطيء رجلان أمـــــراة	
ع لزمه تصف مهــر		الأوطىء رجرل المستواة	
2 2 2 1 1 1		ن اتت امرأة بوللم وتفياه	
ن لرجل زوجة كبيرة مفيرة فارضعتها		لعان فأرضعت طفلا .	
ے سیرے عاربسطی پالاثلاف لئم <u>ن</u> ضیمن		ن كان لزجل خمسل انهات	
ر بدودوی هم بطنعی ر دانما بقیمته ،		لاد قشار لهن مئه أنبن .	
، ارجل ثلاث زوجات	-	ضع صلى الله عليه ومنلم	
، از بن در اربات تا ورابعة كبيرة .		، تويبــة مولاة أبي لهب	
دم ارضاع بعضمهم		ما وارضعت معه حبيزة	_
, –	على بعد	با سلمة من عبد الأشد .	وا
ن ن له ثلاث زوجــات		ضعت خليمة السلسعدية	117
	کبیرتان	سنة وجسيدامة وهن	
رج صنفيرة فارتضعت	۱۲۵ وان تزو	تنيماء أولاد الحنسسرت	
لزوج خمس رضعات	من ام ۱	ن عبد العزاي .	
تضعت زوجتسيه	۱۲۲ وان از	ن تزوج امرأة وفارتها	
ة من زوجته الكبيرة		زوجت في عدتها	
ن للكبيرة أبن سن غير		ا كانت المرضعة على صفة	
وج له زوجها لا لبن	<del>-</del>	ر حسن الخلق أو غيره	
في الصغيرة فأرضعتها		قل ذلك الى من الرضعته	
اتفسخ نكاحها ،		ا أتت امسسواته بولد	
سفت أم الكبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	۱۲۷ إذا أرض	رضعت ظفلا قنفي الزوج	وا
•		1	

الإحكام	40.	الصة	الإحكام	الصفحة
ان في جماعها شــدة		141	الصغيرة انفسخ نسسكاح	
	ضرو ٠		الكبيرة والصفيرة لجمعه بين أختين .	
ب أصحابنا في عنسدد . اللاتي، ينظرن اليها	•	188	ادًا طلقهما نتزوجهــما غيره	177
الجماع ،			فأرضعت الكبيرة الصمفيرة	, , ,
. ب سلمت اليه ومكن منسن		177	انفسخ نكاحها من الشائي	
ىتاع .			ويحرمان على الأول .	
عرمت بالحج بغير آذنه		177	أذا زوج الرجل تمته الكبيرة بعبده الصفير .	
ى نفقتها .			بعبده الصعير . اذا كان أخوان لأحسدهما	
شعت تفسها باعتكاف		147	ابن وللآخر بنت .	
	تطوع	ومشو	اذا كان له زوجتـــــان	
غمت نفستها بالطبييوم ثان تطوعاً	-	147	صغيرتان فجاءت أجنبية	
ى بىر ئىت ئىسما بالسىلاة		1 TA	فلرضعتهما فان السيكاح	
ان كانت بالخمس أو	_		الأخيرة ينفسخ بتمسسام الرضعة الخامسة .	
	بالراتب		•	
قلت الزوجة من منزل		147	كتاب النفقات	141
 كان بالصوم عن كفأرة	<b>-</b>		باب نغقة الزوجات	
ەن بالطبوم عن مەرد بە منعها .	_	18.	اذا سلمت المراة نفسه	141
نمت نفسها بالصارات		18.	وتمكن من الاستمتاع بها	'
ں لم تسقط نفقتها			الاصل في وجوب نفقــــة الروجات الكتاب .	144
نان الزوجان كافسرين		181	الزوجات التناب . لا يخلو حال الزوجين مــن	177
ت المراة بعد الدجول	_		اربعة اقسام،	
رتد الزوج لم تستسقط		181	وأن سلمت نفسها تسمليما	188
 سلمت المسرأة والزوج	ن <b>غق</b> تها اذا ا	164	غير تام .	
	اف اند کافر		وان عرض الولى الزوجـــة	148
شنزت الزوجة مسسن	-		على الزوج بغير اذنها . حماعها .	
ا وَالزَوجَ غَالُب .	_		جماعها . وأن كانت صفيرة لا يتأتى	
دفع الوثنى الى امراته		188	اذا تسلم الزوج زوجسه	
ية أو المجوسى .	الوثني		وهي مريضة .	

.

الصفحة الأحكام	الصفحة بيبيه الإحكام يسبيه
٥٢ ال ويجب لها ملحفة أو كسساء	١٤٥ ( باب قس نفقة الزوجات )
، ووسادة وزاية الرابع .	١٤٥ اذا كان الزاوج موسرًا وهو
١٥٣ وان كالت المسراة ممسن	القادر على النفقة بماله أو
لا تخدم نفسها وجب لها	كسية ا
خادم	١٤٥ وتجّب النفقة عليه من أقوت
١٥٢ وأن قان الحادم مملوكا لها:	البلغ والمالية
كان عليه نفقته أم	١٤٦ نفقة الزوجة معتبرة بحبال
١٥٣٪ الزلية بساط عراقي والدثار	الزوج لا بحال الزوجة .
الثوب ،	١٤٦ - والعرف بالهادة عند الناس
٥٠١ ويجب لها مستكن لقسوله:	ان نفقة الفأي والفقيسي
تعالى ﴿ أَسْكِنُوهِنِ مِنْ أَحِيثُ إِ	تختلف ، الشاء
سيكنتم من وجدكم ». و	۱۶۷ وان كان الزُّوخ عبد او
١٥٥ وان كانت لا تخدم تفسيها	المعتقب المعتقب المعتقب المعتقب المعتقب
يد لمرض بها أو كانت من ذوات	١٤٧ وتجب النفقة من قوت البلد
الأقدار .	١٤٨ في بعض المادن ما يكسون
١٥٦ ولا يكون الخادم الا امسرأة	الحب كالحطى والتسراب
أو رجلاً من ذوى محارمها	لا منفعة فيه .
١٥٩ ويجب أن يدفع لها نفقــة	<ul> <li>١٤٨٠ ويجب لها إلادم بقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</li></ul>
كِل يوم اذا طلعت الشمس. ١٥٩ وأن دفع اليها نفقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	المجاه البيد من المجاه الماء
الله الله الله الله الله الله الله الله	المشط والسندر والدهن
١٦٠ وان قبضت كسوة فصــل	الراهي .
وأرادت بيمها .	١٥٠ إذا كانت في للد يتأدم أهله
١٦١ فأن دفع اليها نفقة شهر	اللحم .
مستقبل فمات أو بانت .	١٥١ ويجب عليه ما تحتاج اليه
١٦١ وان دفع اليها الكِسُوة أو	من الضابون وأجرة الحمام
النمل فبليت . ١٦٢ واذا دفع الى امراته كسوة	١٥١ أيضرب ألمثل الزوج السية
١٦٢ واذا دفع الى امراتة كسوة	بالعسسامل في التعويض
المرادت بيمها المرادات المرادا	والرعاية ، أ
١٦٣ ( باب الاعسار بالنفقييية	١٥٢ الحمام واللحم والأدم وما يه
واختلاف الزوجين فيها)	حفظ بدنها ألمى الدوام . ١٥٢ - ويجب لها الكسوة لقسبوله
١٦٣ إذا العسر الزوج بنفقسية	۱۵۱ ویجب به ابتساوه تعسبوله تعسبالی.« وعلی المولود له
	رزقهن وكسواتهن بالمعروف»
المعسر فلها فسيغ النكاح	

: ( باب نفقة المتدة )	474	وإن لم يجد الانفقة يــوم	377
اذا طلق أمرأته بعسسد	177	بيوم لم يثبت لها الفسخ	٠
. الدخول رجميا .		الرجل الذي لا يجد نفقـة	371
the state of the s	۱۷۳	ِ امرأته يفرق بينهما .	
أو للجامل .		اذا أعسر بمسئ يسر أنفق	170
قصّة طلاق فاطمة بنت تيس	178	عليها نغقة المعسر ولا يثبت	
وهو غائب .		لها الخيار من الما الخيار	
فل تجب النفقة للحمل أو	1:V ξ	وان كان لا يجد إلا نفقــــة	177
المحامل لأجل الحمل.	•	بوم بيوم . وان علمت المراة باهســـار	
فان كانت للحامل تسبقط	140	وأن علمت المراه باعسار	VLI.
" بالردة .		الرجل.	
اذا طلقها بائنا تقال القوابل:	177	وان كان الرجسل موسرا	177
انها حامل ،		وامتنع من الانفاق .	
فان تزوج المراة ودخل بها	177	اذا ثبت لها الفســـخ	177
ثم انفسخ النكاح .		بالاعسار واختارت .	
وأن قالت هذا الولد مــــن	LAW	وأن أختارت المقام بعسد	177
من هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		الاعسار .	
_	*****	وان اختارت الفسخ لم يجز	177
اذا طلقها فبانت بها علامات	171	اللا بالحاكم. من المالة	
الحمل .		اذا ثبت اعسساد الزوج	179
وان نكح امرأة نكاحا فاسدا	14.	وخيرت .	١٧.
وان كانت الزوجة معتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	14.	وأن كانت الزوجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	17.
عن الوفاة ثر	4-3-4	صغيرة أو مجنونة .	1.
وأما النفقة قان كالت حائلا	181	اذا وجد التمكين الموجب للنفقة ولم ينفق .	17.
فلانفقة لها .		اذا اختلف الزوجان في قبض	171
<ul> <li>وان قذف امراته وهي حامل</li> </ul>	181	النفقة .	1,7 1
وفض عنها حملها . · اذا حبست روجة المفقــــود	1.4%	نفقة الزوجة لا تسقط بمضي	. 171
أربع سنين .	141,	الزمان .	
	6 - E - EMP	اذا تزوج الرجل امــــــراة	177
	134	ومكنته من نفسها ،	
وهي في مسكنه وانقطيسيع خبره عنها .		أَدْعَتُ الزُّوجِـةُ أَنَّهَا مَكِنْتُ	171
	140	الزوج .	
ر ادا تربطیت امران المعاسساول و تزاوجت باآخر ۱۰	444	,	
وبروجت باس			

وان أبان الرجل امسراته

717

7...

١٩٨ وأن كان له أم وجد أبو الاب

وله أب وابن موسران .

وان كان الزاجل فقيرا زمنا

دوج الشرع تقضي بمسراعاة	777	وله منها ولد يرضع	
الصَّفير .		واذًا وجد الأب من يرضعه	714
اذا تزوجت المسنراة سقط	777	بغير أجرة .	
حقها من الحضاية ،		ويجب على المولى نفقة عبده	777
تنازع على وجعفر وزيد بن	414	وأمته وكسوتهما .	
حارثة حضانة ابنة حمزة	•	ولا يكلف عبده وأمته مسن	317
اذا طلقت الزبوجة طلاقا بالنتا	444	الخدمة ما لا يطيقنان .	
او رجعيا عاد حقها مــن		يجب على المرء نفقة خادمه	110
الحضائة .		وكسوته . ومن ملك بهيمة لزمه الغيام	
لا حضالة أن لا يرث مين	377	وبمن ملك بهيمة لزمه الغيام	497
الرجال من ذوي الأرجام .		بعلفها ،	
وان احتمسع الرجال دون	445	ومِن امنتنع من الانفاقِ على	F17
النساء وهن من أهــــــل		خادمة أو بهيمته أجبر .	
المضانة .		وأن كانت المهيمة مشقوقة	LIA
وان أجتمع الرجال برهم من	477	الشعة العليا .	
اهل الحضائة ليس معهسم		231 <b>24-11</b> . d.	W 4.4
نساء ِ .		باب الحضانة	148
al alt ti it a fire			
وان أجتمع الرجال والنساء	444	اذا افت ق الدوخان ولمسما	<b>41</b> A
والجميع من أهل الحضانة		إذا افترق الزوجان ولهما	448
والجميع من أهل الحضالة ولا حق لاحد مع الآب غسير	***	ولد بالغ رشيد .	
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لاحد مع الآب غسير الأم وإمهاتها .	**.	ولد بالغ رشيد . لا خضيالة لن لا يرث مسن	
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غسير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب		ولد بالغ رشيد . لا حضيالة لمن لا يرث مسن الرجال .	. *1.
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غيير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسبه قدم الآب .	**. **1	ولد بالغ رشيد . لا خضيالة لن لا يرث مسن	. *1.
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غسير الأم وأمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب . وإن اجتمع الآب وأم الآب وأم الآب وأم الآب وأم الآب	**.	ولد بالغ رشيد . لا حضالة لمن لا يرث سن الرجال . حديث تخيير الصبية بين ابريهما لا يثبته اهل الغضل	. *1.
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غسير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب . وإن اجتمع الآب والم الآب والأحت الآب . والأحت الآم .	77. 841 777	ولد بالغ رشيد . لا حضالة لن لا يرث مسن الرجال . حديث تخيير الصبية بين أبويهما لا يشبته أهل الغضل قلت صححه الحاكم وذكر الدار قطني أسم المخيرة أنه	. TT.
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غيير الأم وأمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب . وإن اجتمع الآب وأم الآب والاخت للأم . وإن عدم الأمهسات والآباء وإقاما	**. **1	ولد بالغ رشيد . لا حضالة لن لا يرث مسن الرجال . حديث تخيير الصبية بين أبويهما لا يشبته أهل الغضل قلت صححه الحاكم وذكر الدار قطني أسم المخيرة أنه	. TT.
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غيير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب . وإن اجتمع الآب وأم الآب والأخت للأم . وإن عدم الأمهات والآباء وفيه ثلاثة أوجه .	77. 777 777	ولد بالغ رشيد . الاحضالة ان لا يرث من الرجال . حديث تخيير الصبية بين اليوبهما لا يشبته اهل الفضل قلت صححه الجاكم وذكر الدارقطني اسم المخيرة الله عميرة .	. TT.
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غسير الأم وأمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب . وإن اجتمع الآب وأم الآب والاخت للأم . والاخت للأم . وإن عدم الأمهسات والآباء ففيه ثلاثة أوجه .	77. 841 777	ولد بالغ رشيد . الاحضالة لمن لا يرث سن المحال . حديث تخبير الصحبية بين أبويهما لا يشبته أهل الغضل قلت صححه الجاكم وذكر الدار قطنى أسم المخيرة أنه عميرة . الحضن ما دون الإيط الى الكشح .	. TT.
والجميع من أهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غيير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب . وإن اجتمع الآب وأم الآب والأخت للأم . وإن عدم الأمهات والآباء وفيه ثلاثة أوجه .	77. 777 777	ولد بالغ رشيد . الاحضالة ابن لا يرث سن البيجال . حديث تخيير الصبية بين أبويهما لا يشبته أهل الفضل قلت صححه الجاكم وذكر الدار قطني أسم المخيرة أنه عميرة . الحضن ما دون الايط الي الكشح .	. TT.
والجميع من اهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غسير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب . وإن اجتمع الآب وأم الآب والاخت للأم . وإن عدم الأمهات والآباء ففيه ثلاثة أوجه . وإن افترق الزوجان ولهما ولد له سبع سنين .	**.  ***  ***  ***  ***  ***	ولذ بالغ رشيد . الرجالي . الرجالي . الرجالي . ابريهما لا يشته أهل الفضل قلت صححه الحاكم وذكر الدار قطني اسم المخيرة أنه عميرة . الحضن ما دون الابط الي الكشيح . الكشيح .	77. 77. 77.
والجميع من اهل الحضائة ولاحق لأحد مع الآب غيير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب وأم الآب وأن اجتمع الآب وأم الآب والاخت للأم . والاخت للأم . وإن عدم الأمهسات والآباء ففيه ثلاثة أوجه . وإن افترق الزوجان ولهما ولد له سبع سنين .	**.  ***  ***  ***  ***  ***	ولد بالغ رشيد . الاحضالة لمن لا يرث مسن المحال . حديث تخيير الصحية بين أبو يهما لا يشبته أهل الفضل قلت صححه الحاكم وذكر الدار قطنى أسم المخيرة أنه عميرة . الحضن ما دون الايط الى الكشح . الحضن العضائة لمعتوه ولا تشبت العضائة لمعتوه ولا لمجنون و	77. 77. 77.
والجميع من اهل الحضائة ولا حق لأحد مع الآب غسير الأم وإمهاتها . وإن اجتمع الآب وأم نغسب قدم الآب وأم نغسب وان اجتمع الآب وأم الآب والأخت للأم . وإن عدم الأمهسات والآباء ففيه ثلاثة أوجه . وإن افترق الزوجان ولهما ولد له سبع سنين . حدث قد سسقاء من بئر أبي عنبة وقد نفعنى .	77. 777 777 770	ولذ بالغ رشيد . الرجالي . الرجالي . الرجالي . ابريهما لا يشته أهل الفضل قلت صححه الحاكم وذكر الدار قطني اسم المخيرة أنه عميرة . الحضن ما دون الابط الي الكشيح . الكشيح .	77. 77. 77.

٢٧١ - كتاب الشي هماني الله عليب

وسلم الى أهل اليمن!..

٢٣٧ تمييز الولد بين الأبوين إذا " يلغ عددا مقدراً من السنين ٢٢٨. الذي له حق الحضائة بعد الإب وإلام . ٢٢٦ عدم منع الولد من زيارة إمه وحق الام في حضانة ابنها في برجالة المرض ٢٣٩ القيم أجق بحضانة الولد عن المسافر . ٢٤٠ . اختلاف الأبوين في السفر ١٤٤٠ : كتاب الجنايات ٣٤٦٠ مفلى الجِناية . ٢٤١٠ آلانتقام في نظرية العقاب عند مجمد أبو زهر ٢٤٣٠ الفرق بينُ الأنتقام والقصاص ٢٤٤ العقوبة لشفاء غيظ المجنى عليه . ٢٤٤ قانون المساواة يوجب أن - تتساوى العقوبة مع الجريمة ٢٤٥ تعويض المجنى عليه أو ذوبه ان لم يمكن تنفيل القصاص ٢٤٥ لا يبطل دم في الاسلام ٢٤٦ لا تقيد جناية في الاسلام ضد مجهول ١٠١ ٢٤٧ والعقوبات المحددة قسمان . ٣٤٨ حقوق الانسان في شر بعية الاسلام . ۲٤٩ حقوق الانسان لمين الاسلام والمنظمات الدولية . ٢٥١ إليجرية بجق اساس للانسان في الإسلام . ٢٥٢ الانسيان وحق التنقــــل والهجرة .

الصفحة الاحكام	الأحكام -	الصفحة
اذا چرحاه . ۲۹۳ يجب على القاتل القود .	ل الحد بالجنون بغد	۲۷۶ لا يسقو الجنابة
	ببالحز	٢٧٤ يقتل أل
٢٩٤ باب ما يجب على القــــاتل القود .	نتصاص من المسسلم الكافر .	و٢٧ عدم الاذ اذا فتا.
۲۹۶ باب ما یجب به القصاص	ن المرتد للذمي ن المرتد للذمي	۲۷٦ حکم قتا
من الجنايات	ل المسلم لمسلم كان	۲۷٦ حکم قت
٢٩٥ لفات الجروخ		
۲۹۵ حکم جرح رجل رجلا بمسا پجرح	للام الكافر بعد قتله ً قر .	
يجري ۲۹۷ قتل الرجل بشيء مثقل .	ل العبد الحر .	
٢٩٧ قتل الرجال بطرحه في نار	س على المسلم اذا	
` أو ماء .	ذمی ثم مات بمسد	قطع يد أسلامه
۳۰۰ وان خنقه بیده او بحسل	ن مـــن الأب والأم	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
أو طرحه . ٣٠١ وان طرحه في نار في حفير .	ا ابنهم .	
٣٠٢ وان حبسه ومنعه الطعمام	س من الابن اذا قتل	
والشراب .		أباه ،
۲۰۲ وَأَنْ كُنْفُ رَجُلًا وَطُــَرِحُهُ فِي	رجلان اللذان ادعوا	
أترض مسيعة .	ط على القافة . ل رجل ووجته وله	
۴۰۶ الصبر نصب نفس الإنسان	، رئبل روجهه وب ا ابن لم يجب	
للقتل . ۳.۰۵ . إذا حبس حرا و طعمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لأب القود .	
وسقاه فمات .	ابن بالأب .	
٣٠٥ وأن أمكنه الخروج الي	همناك أربعة الحسوة	
العلمام والأثياب	عم بعضاً .	
۳۰۷ وان سقاه سما مکرها فمات	جماعة بالواحد اذا في قتام	
وجب عليه القود .		اشترکوا ۲۹۱ وان اشت
٣٠٧ قصصة وضع الصلم للنبي صلى الله عليه وسلم في	رد العلق في العلق	رجل ٠
ذراع شاة .	رجل رجلا فمات	
٣٠٧ وأن قتله بسحر يقتل غالبا	رجلا فمات نتيجة	۲۹۳ اذا جرح
وجب القود .		خياظته ب
	الاثنين في القتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	۲۹۳ اشتراك ا
***		

(م ٤٤ – المجموع ج ٢٠)

يجب قدر القصيباس في	. 474	اختلف في قتل المراة هيل	
القود .		أسلمت أم لا .	
الاقتصاص من جنبساية		الحيات منها السيام وغير	<b>4.1</b> •
الهاشمة والمنقلة والمنافة		السنام .	
حالات شج راس الرجل .	·# 47	وان اكره رجل على قتــــــل	414
الاقتصاص من الهاشيسمة	777	رجِل بغیر حق .	
والمنقبلة ولا يجب ماأزادا		وان شهد شاهدان على رجل	717
المال		بما يوجب القتل ،	,
	444	واذا أمر الامام رجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	710
يؤخذ الحفن بالجفن	* ŤŤÁ	يفتل رجلا	, 10
يُوَّخَذُ الأنف بالأنف .	AYY	وأما أذا كان المأمور لا يعلم	710
اذا اوضح رأسيه فذهب	444	آنه أمر بقتله .	1 10
ضوء العين .			414
يؤخذ الأنف الكبير بالصغير	441	يجب طاعة النائب مثل طاعة	111
		الإمام .	
تؤخذ الأذن بالأذن .	TF1	يجب على القاتل القود اذا	AIA
تؤخذ الشفة بالشفة م	777	امره الامام .	-1.4.4
الاقتصاص اذا قطع يعض	444	يجب على الآمر القود اذا كان	۳۱۸
الأذن .		المباشر خدما أو صبيا غير	
يۇخد السن بالسن م	770	مميز ،	
ويؤخذ اللسان باللسان .	440	اذا شهد شاهدان على الغاتل	413
لا يقتص من أسقط أبننان	441	اذا أمر رجل آخر ان يقطع	414
رواضفه .		يدة فلا قود عليه .	
يؤخذ السبن الكبير بالصفير	223	The second secon	
اذا خلع سئا ازئدة وجب	441	(باب القصاص في الجروح	44.
القصاص منته اذا كان له		والأعضاء) .	
سن زائدة .		وما لا يقاد بفيره إفى النفس	W. X
تؤخذ اليد باليد .	48.	لا يقاد به فيما دونُ النفس.	/\
لا يؤخذ العضو الصحيح	4:81	يجب على الجماعة القصاص	٣٢.
بالعضو الأشل .		أذا أشتركوا في ابأنة عضو	
The state of the state of the state of	TE1	القصاص يجب أفيما دون	441
من مفاصلها دون وسط يده	1 * 1	النفس من الجزوح والاعضاء	111
قطع اليد مع بقائها معلقة	<b>454</b>	القصاص فيما دون النفس	en er en
بجلدة .	, <b>\</b> ]		444
بجند. لا تؤخذ يد كاملة الأصابع	we c	في شيئين في الجاروح وفي	•
و بوحد ید نامه ادستان	488	الأطراف .	

نحة الإحكام السفنعة الإحكام	المن
بيد ناقصة الأصابع . بواحد وأخذ البانون الدية .	
ولا يؤخذ أصلي بزائد . ٢٥٧ أذا نتا ، حلا ما تا	411
ا يعتص من له يد صحيحة ٢٥٩ ( بأب استيفاء الققم ام )	787
قطع يد رجل له اصب عان ١٣٦٢ العقل موروث كالمال	
سلاوان . ۲۰۰۰ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱	w c 4
القطع عثر مان ما الاست	111
ليسل بها اطفار . ١٠١٠ ١٣١٥ لا نسته في ١١٠١ ١٣١١ - ١	wcЧ
الدا قطع صبع رجل متأكل او المجنون القصاض .	121
من الكف وجب القصاص في ٣٦٥ يحبس الجاني حتى يفيق	
الأصبع . المجنون أو يبلغ الصبى . حالة قطع اصابع يختلف ٣٦٦ لا يقام العاد على الحاني	ለያሦ
	, 41.
المجاور المجاو	٣٥.
اذا كان لرجبل قدمان على ٣٦٦ يحبس القياتل حتى يفيق ساق واحدة يمشى عليها . المجنون ويبلغ القيبي .	
تؤخد الاليتان بالاليتين . ٣٦٧ وأن قتل وله أثنان مسسن	40.
يقطع الذكر بالذكر . أهل الاستيفاء .	40.
ويقطع الانشيان بالانشيين . ٢٧١ لا يجوز استيفاء القصماص	401
يقطع الذكر بالذكيب مع الالإنعضرة الامام .	401
اختلاف العبر .	
حكه قطع الشيف ته.	707
قعام ذي خدم من الحسيق	704
* 1 2 2 3 A A A A A A A	
يتبين حقه ،	
وبوب تنفيض ولو احتلف ١٩٧٩ وأف المارة الراران والمها	400
الما الما الما الما الما الما الما الما	<b></b> .
و يعتص ادا اختلف وا في ٣٧٠ تأخر المامة الماسم بير	400
الن المرأة حامل أم لا .	400
ببب التصافل في الجنباية ٣٧٧ أثم الحاكم أذا أقتص منبن	
الزاة وهي حامل .	
اذا قطع يد رجل ثم عساد ۲۷۸ تأخير القصاص في الطرف في فقتله كان له أن يقطع يده . حتى يندمل .	1 ~ 1
ثم يقتله . الله القصناص حتى يتبين الذا قتل واحد جماعة قتسل الاياس .	807
الم يا المسلق	

4	1		
	حق الياقين ،	المساواة بين وسيلة الجناية	, ۳۸1
	٤٠٠ ان وكل من له القصاص من	والاقتصاص .	
•	بالستوفي له ثم عقا وقتــــــل	اذا جنى عليه جناية ذهب	۹۸۵
	الوكيل 🛥	بها ضوء العين ،	
•	١٠١ أذا على بعد رمي السهم .		YAY
	٣٠٠٤) أذا جنى جناية فعفا عنسه	اقتص منه بجديدة ماضية:	4,
	ثم سرت الجناية الى النفس	أذا زاد عن حقه في القصاص	
	ب لم يجب القصاص .	اذا اقتص فأصاب غسسير	<b>۲</b> /\
,	٢٠٣ العقو عن دية العضو	الموضع	, A
	٤٠٤ العفو عن القصاص والدية .	الاقتصاص بحديدة مسمومة	
•	والدية ،		የለፕ
	ه. ٤ العفو عن القصاص وأخلف	سبب الجاني .	-u·-
,	جزء من الدية به الفات المات ال	الخطأ في العضو المقتص منه	PAT
	۸۰۶ إذا قطع يدى رجل فاقتص الأخرى ثم	المسبب الجاني . المالية	a m.e.
	مات لم یکن لورثته القصاص	بقاء القصاص للمقتص في الماء القبال	1.1.
	۱۹۰۱ اذا تطع ید رجیل فسری	حالة الخطا . الاختلاف في العلم	74 L
	القطع الى النفس .		
		اذا كان القتص عاقست لل والقتص منه مجوناً .	777
	٢١٢ كتاب الديات	اذا اخرج بساره بدل بمینه	777
,	٤١٢ باب من تجب الدية بقتله ،	الاقامة الحد .	1 47
•	وما تجب به الدية مسسن	من وجب عليه قتل بكفــر	490
	الجنايات .	او ردة ،	
	١١٤ قطع طرف مسلم ثم ارتد .	اذا مات الجاني قبـــــل	490
	١١٢ . أذا قطع بد مرتد ثم أسلم		ı i
•	١٦٣ وجوب دية مسمستكم اذا	الدية	•
	الماسيب حربي ،	باب المغو عند الغصاص	444
	١٦٤ الدية في ضوء الفقه الاسلامي		
	١١٤ - الدية بديل للسجون .	وجوب الدية عند العقو عن	
	۱۹ الدية تجب بقتل السلم والذمي .	القصاص .	
	١٧٤ أنواع القتل خطأ ومسلم	وجوب الديه بموافقة الولي	777
	وشبه عمد . ۱۷۷ لا يجب القصاص بقت ل	ان قان العصاص لجماعة :	ELL
	١٠٤١٧ العصاص بين	فعقب بعصبهم بسعف	
		144	

	.!
المنفحة الاحكام	الصفحة الإحكام
٤٧٣ ديانة الأبوين.	٤٥٢ باب الديات
٤٧٤ خرب بطن امراة تضرانية	٤٥٢ دية المسلم مائة من الابل
حامل ٠٠	٤٥٧ تختص الخلفة بالسن .
١٧٥ ضرب بطن المرأة جاحل من	٥٧ الدية تكون مخففة أذا كان
وطیء مسلم وڈمی وسقطت ۷۵ - برث غزۃ الجنین ورثته .	القتل خطأ وليس في الشهر
	الحرام أو في الحرم ،
٤٧٦ باب اروش الجنايات	٥٩ القتل في المدينة .
٧٦٤ الأرش بجب في الموضيحة	٥٩٤ التقليظ في الحسيرم أو في الأشهر الحرم أنو قتل ذي
والهاشمة والمنقلة والمأمومة	رحم محرم ،
۷۷) الحب أيات على ما دون	٤٦٠ أذا قتل الصبي أو المجنسون
النفس . ۷۷} يجب لكل موضحة خمس	. T.lac
من الإبل وا	٤٦٠ تجب الدية من الصحيف
٧٠ اذا شيج وُخر شيجة ،	الذي يملكه من تجب عليه
٤٨٠ دية الهاشيمة ،	الدية .
. ٨٨ دنة النقلة .	٦٠ اذا غلت ثمن الأبل .
٨٠٠ دية المأمومة .	٤٦٢ لا يجبير الولى على قبسول بديل عن الابل أمع وجودها.
٨١ تتابع الاعتداء من عسيادة	بدين من أدبن مع وجودت. 177 تثبت الدية بافراد الجاني
اشخاص على شخص واحد	٤٦٢ غلو ثمن الابل أو عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٨٣ - الشجاج التي قبل المؤضاحة	وجودها .
خيسة ،	و٦٤ قيمة دية اليهاـــــودي.
۱۸۶ الجسسور ما دون الرآس ضربان .	والنصراني والمجوسي .
١٨٤ أن طمن وجئته فهشــــــــــم	ه٦٦ دية المرأة ،
العظم ووصَّلت الى الله .	۲۸۸ دیة الجنین .
﴿ ١٨٥ ﴿ حَكُمْ افْدَقَى حَيَاطَةَ الْجَائِقَةُ الْ	٦٩} في معنى الجنيل وسيسجع الكهان وسيسجع
٨٥) ادخال شيء تي دير السيان	الله الله الله الله الله الله الله الله
٥٨٥ اذهاب بكارة امراة بشيء .	. بطن أمرأة منتفَّخة .
٨٦٤ في الجائفة ثلث الدية .	٤٧١ : تجب دية كامنلة على امسن
٨٧٤ وأن أجاف رجل جائفة ثم	ضرب بطن المراة فسسقط
جاء رجل وأدخل سكينا في	جنين فاستهل ثم مات .
الحائفة ،	٤٧٣١ لا تقبل الفرة في ماله دون
٨٨٤ تجب جائفتان آڏا جس حه	سبع سين .
	44.8
	i
•	1

044

075

048

018

370

010

017

017

017

OYY

OTY

MYO

DYA

041

044

044

048

087

044

044

·OTA

049

ادهب جمالا من غير متفعة . ٥٤١ التفرقة بين المرأة المفضاة زوجة او اجنبية اقرها او أخطأ . أن كانت ثيبًا وجب بها مهر 730 . ثىت حالة افضاء الأنثى الشبكل . 084 تقليظ دية الوطء عمداً . 730 لا يجب دية في الشعور اذا 330 ثبت اوا حلق لحية الراة. 010 دلة الترقوة ١٠١ 080 وجوب الحكومة في ماله اذا OEY ضربه ولم يتم له أثر . الجناية على الحر 084 اذا جرحه فشان وجهه أو 00. راسه ب اذا حصل جناية لم تنقص .00. منفعة العضبي أواتنقصا حماله . ان جني على رجل جناية الها 001 أرش مقدر ، يجب في قتل العبد قيمته. 001 قطع يد ألعبند . 100 فقا عين العبد أو قطع يده. 001 قطع الحر لم الملد . -004 ضرب بطن مماوكة فألقت 004 حنينا ميتان اذا كسر في غير الوجه فاندمل 001

اذا التأم الحرح ..

الديات ) 🕟

( باب العاقلة وما تحمله من

قتل الفيد خطأ أو عمدا .

ممنى العاقلة وما تحمله .

.000

100

100

1001

في كل أصبع عشر من الابل ادا کان له کفان علی کوع 🖸 وجوب الدية في القدم . وجوب الحسكومة في كسر الدراع ، اذا كان له كفان من دراع . يجب في أحد الرجلين نصف : • il. 11 ويجب في رجل الأعرج ويسد الاعسم اذا كانتا سيالمتين نصف الدية . لا يفضل يمين عن يسار في الدية . يحب في الاليتين الدية ، اذا كسر صلبه ا بحب في الذكر الدية . ويجب في الانشين الدية . ويجب في الانشيين الدية . اذا قطع الحشفة والقضيب اشتراك الرجل والمراة في في الجروح . في ثديي المرأة الدية . الدية في أسكتي المرآة . وحوب نصف الدية في قطع ثديها فأحافها قطع حلمتي الرجل . هل الثديان للخنشي الشكل دليل على انوثيته ا معنى اسكتى المراة والم وجوب الدية على من فض أمراة بالوطء . الحـــكومة على من أتلف الشنعون و وجوب الحكوامة على مسن

	الإحكام	الصفحة	الإحكام	الصفحة
	.ا كان الواجب أقل مــــن دية .		تل الحر حراً عمداً أو:	٥٥٥ اذا ق
	الماقلة هم العصبات الذين يون .		حمل العباقلة ما دون لنفس وتجب الدية في	-
*	لا يحمل القاتل مع العاقلة ن الدية .	-	الخطأ ؟ . لامام فى وجوب الدية.	•
	لا يعقل مسلم عن كافر .	٥٧٥ و	الدية بجناية العمد .	۲۱ه تجب
	لا يعقل صبى ولا معتوه ولا واق		قتل مالك بن الأشجعى خطأ الإمام .	
				,

A STATE OF THE STA

and the second of the second o

.

4\_\_\_\_\_

طبقاً القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية اللكية الفنية والأدبية لا يجوز طبع جزء من بحوث هـ قا الكتاب أو باب من أبوابه أو أعادة طبعه ألا باذن مؤلفه أو ورثته من بعده ...

محمد نجيب الطيعي